

وقوله: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ} جوابها. والمعنى: مَنْ طَلَبْتَهَا مِنَ النِّسْوَةِ اللَّاتِي عَرَّلْتَهُنَّ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ جُنَاحٌ. الثاني: أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً. والعائدُ محذوفٌ. وعلى هذا فيجوزُ في "مَنْ" أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَأَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً و{فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ} خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابْتَعَيْتَهَا. ولا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ مِنَ الْجَوَابِ أَي: فِي ابْتِغَائِهَا وَطَلَبِهَا. وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ حَذْفُ مَعْطُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَمَنْ ابْتَعَيْتِ مِمَّنْ عَرَّلَتْ وَمَنْ لَمْ تَعْرِزْ سِوَاءَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ كَمَا تَقُولُ: مَنْ لَقَيْتَ مِمَّنْ لَمْ يَلْقَكَ جَمِيعُهُمْ لَكَ شَاكِرٌ. تريد: مَنْ لَقَيْتَ وَمَنْ لَمْ يَلْقَكَ. وهذا فيه إغَارٌ.

قوله: "ذلك" أي: التفويضُ إلى مَشِيئَتِكَ أَقْرَبُ إِلَى قَرَّةِ أَعْيُنِهِنَّ. والعامَّةُ "تَقَرَّرَ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مُسْتَدًّا لـ "أَعْيُنُهُنَّ". وابنُ محيِصنٍ "تُقَرَّرَ" مِنْ أَقَرَّ رِبَاعِيًّا. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ. "أَعْيُنُهُنَّ" نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ. وَقُرِئَ "تُقَرَّرَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. "أَعْيُنُهُنَّ" رَفْعٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى "قُرَّةُ الْعَيْنِ" فِي مَرِيَمَ.

قوله: "كلهن" العامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ توكِيداً لِفَاعِلِ "يَرِصَّيْنِ". وَأَبُو أَنَاسٍ بِالنَّصْبِ توكِيداً لِمَفْعُولِ "أَتَيْتُهُنَّ".

* {لَا يَجُلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَرْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا }

قوله: {لَا يَجُلُّ} قرأ أبو عمرو "تَجَلُّ" بالتأنيث اعتباراً باللفظ. والباقون بالياء؛ لأنه جنسٌ ولللفصل أيضاً.

قوله: "مِنْ بَعْدُ" أي: مِنْ بَعْدِ اللَّاتِي تَصَصَّنَا لَكَ عَلَى إِخْلَالِهِنَّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: مِنْ بَعْدِ إِبَاحَةِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ دُونَ الْكِتَابِيَّاتِ.

قوله: "مِنْ أَرْوَاجٍ" مَفْعُولٌ بِهِ. و"مِنْ" مَزِيدَةٌ فِيهِ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ.

(12/54)

قوله: "ولو أعجبك" كقوله: "أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى قَرَسٍ" أي: فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمَنَافِيَةِ.

قوله: "إِلَّا مَا مَلَكَتْ" فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنَ "النِّسَاءِ"، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ. وَهُوَ الْمَخْتَارُ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنَ أَرْوَاجِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ / فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بَدَلًا مِنْ "هَنَّ" عَلَى اللَّفْظِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بَدَلًا مِنْ "هَنَّ" عَلَى الْمَحَلِّ.

وقال ابن عطية: "إِنْ كَانَتْ "مَا" مُصَدَّرِيَّةً فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ. وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا مَلَكَ الْيَمِينِ. وَمَلَكَ بِمَعْنَى مَمْلُوكٍ". انْتَهَى. وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَمْلُوكٍ صَارَ مِنَ الْجِنْسِ، وَإِذَا صَارَ مِنَ الْجِنْسِ لَمْ يَكُنْ مَنْقَطَعًا. عَلَى أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ انْقِطَاعِهِ لَا يَتَحَتَّمُ نَصْبُهُ يَلْ يَجُوزُ عِنْدَ تَمِيمِ الرَّفْعِ بَدَلًا، وَالنَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ كَالْمَتَّصِلِ، بِشَرْطِ صِحَّةِ تَوَجُّهِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ كَمَا حَقَّقْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ. وَهَذَا يُمْكِنُ تَوَجُّهُ الْعَامِلِ إِلَيْهِ وَلَكِنَّ اللُّغَةَ الْمَشْهُورَةَ

لغة الحجاز: وهو لزومُ النصبِ في المنقطعِ مطلقاً كما ذكره أبو محمدٍ آنفاً.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّا هُوَ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤَدِّي النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَرْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا }

(12/55)

قوله: {إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ}: فيه أوجه، أحدها: أنها في موضع نصبٍ على الحالِ تقديره: إلا مَصْحُوبِينَ بِالْإِذْنِ. الثاني: أنها على إسقاطِ بَاءِ السَّبَبِ تقديره: إلا بسبب الإذن لكم كقوله: فَاخْرُجْ بِهِ أَي بِسَبَبِهِ. الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال الزمخشري: "إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ": في معنى الظرفِ تقديره: إلا وقتَ أَنْ يُؤَدِّنَ لَكُمْ. و"غَيْرَ نَاطِرِينَ" حالٌ مِنْ "لَا تَدْخُلُوا"، وقع الاستثناء على الحالِ والوقتِ معاً، كأنه قيل: لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا وقتَ الإِذْنِ، وَلَا تَدْخُلُوا إِلَّا غيرِ نَاطِرِينَ إِنَّا هُوَ".

وردَّ الشيخُ الأول: بأنَّ النجاةَ تَصُوبُ على أَنْ "أَنْ" المصدرية لا تقع موقعَ الطرفِ. لا يجوز: "أَتَيْكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ" وإن جاز ذلك في المصدرِ الصريحِ نحو: أَتَيْكَ صِيحَ الدِّيكِ. وردَّ الثاني: بأنه لا يقع بعد "إِلَّا" في الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفئه. ولا يجوز في ما عدا هذا عند الجمهور. وأجاز ذلك الكسائيُّ والأخفش. وأجازا "ما قام القومُ إلا يومَ الجمعةِ ضاحكين".

و"إلى طعامٍ" متعلقٌ بـ "يُؤَدِّنَ"، لأنه بمعنى: إلا أَنْ تُدْعَوْا إلى طعامٍ. وقرأ العامةُ "غَيْرَ نَاطِرِينَ" بالنصبِ على الحالِ كما تقدم، فعند الزمخشري وَمَنْ تابعه: العاملُ فيه "يُؤَدِّنَ" وعند غيرهم العاملُ فيه مقدرٌ تقديره: ادْخُلُوا غَيْرَ نَاطِرِينَ. وقرأ ابن أبي عبيدة "غَيْرَ" بالجرِّ صفةً لـ طعامٍ. واستضعفها الناسُ مِنْ أجلِ عدمِ بروزِ الضميرِ لجرِّبانه على غيرِ مَنْ هُوَ له، فكان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُقَالَ: غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّا هُوَ أَنْتُمْ. وهذا رأيُ البصريين. والكوفيون يُجيزون ذلك إن لم يُلبَسْ كهذه الآية. وقد تقدَّمتْ هذه المسألةُ وفروعُها وما قيل فيها. وهل ذلك مختصٌّ بالاسمِ أو يَجْرِي في الفعلِ؟ خلافٌ مشهورٌ قَلَّ مَنْ يَصِيطُهُ.

(12/56)

وقرأ العامةُ "إِنَّا هُوَ" مفرداً أَي: نُصِّحَهُ. يقال: أَتَى الطَّعَامَ إِنِّي نَحْوُ: قَلَاهِ قَلِيٌّ. وقرأ الأعمشُ "أَنَاءَهُ" جمعاً على أفعالٍ فابْدَلَتْ الهمزةُ الثانيةُ ألفاً، والياءُ همزةً لتطَرُّفِها بعد ألفٍ زائدةٍ، فصار في اللفظِ كأناءٌ من قوله: {وَمِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ} وإن كان المعنى مختلفاً.

قوله: "وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ" يجوز أَنْ يَكُونَ منصوباً عطفاً على "غير" أي: لا تَدْخُلُوهَا غَيْرَ نَاطِرِينَ وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ. وقيل: هذا معطوفٌ على حال مقدره أي: لا تَدْخُلُوا هَاجِمِينَ وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مجروراً عطفاً [على] "ناظرين" أي: غير ناظرين وغير مُسْتَأْنِسِينَ.

قوله: "لحديث" يُحتمل أَنْ تَكُونَ لامَ العلة أي: مُسْتَأْنِسِينَ لِأَجْلِ أَنْ يُحَدِّثَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَأَنْ تَكُونَ المَقْوِيَّةَ للعامل لأنه فرغ أي: وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ حَدِيثَ أَهْلِ الْبَيْتِ أَوْ غَيْرِهِمْ.
قوله: "إِنَّ ذَلِكُمْ" أي: إِنَّ انتظاركم واستئناسكم فأشير إليهما إشارة الواحد كقوله: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}. أي: إِنَّ المذكور. وقُرئ "لَا يَسْتَحِي" بياءً واحدة، والأخرى محذوفة. واخْتُلِفَ فيها: هل هي الأولى أو الثانية؟ وتقدّم ذلك في البقرة، وأنها رواية عن ابن كثير. وهي لغه تميم. يقولون: اسْتَحَى يَسْتَحِي، مثل: اسْتَقَى يَسْتَقِي. وأنشدت عليه هناك ما سَمِعَ فِيهِ
قوله: "أَنْ تُؤَدُّوا" هي اسمُ كان. و"لكم" الخبر. و{وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا} عطْفٌ على اسم كان. و"أبدأ" ظرف.

* {لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْتَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَاتَّقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا }

[قوله]: {وَاتَّقِينَ}: عطف على محذوفٍ أي: امْتَثِلْنَ مَا أَمَرْتُنَّ بِهِ وَاتَّقِينَ.

(12/57)

* {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }

قوله: {وَمَلَائِكَتُهُ}: العامّة على النصب نَسَقًا على اسم "إِنَّ". و"يُصَلُّونَ" هل هو خبرٌ عن الله وملائكته، أو عن الملائكة فقط، وخبرُ الجلالة محذوفٌ لتعابير الصَّلَاتَيْنِ؟ خلافٌ تقدّم قريباً. وقرأ ابنُ عباسٍ وَرُوَيْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو "وَمَلَائِكَتَهُ" رَفَعًا فَيُحتمل أَنْ يَكُونَ عطفاً على محلِّ اسمِ "إِنَّ" عند بعضهم/ وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، وهو مذهبُ البصريين. وقد تقدّم فيه بحثٌ نحو: "زيدٌ ضاربٌ وعمرو" أي ضاربٌ في الأرض.

* {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا }

قوله: {لَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ}: فيه أوجهٌ أي: يقولون فيه ما صورته أذًى، وإن كان سبحانه وتعالى لا يَلْحَقُهُ ضررٌ ذلك حيث وصفوه بما لا يليقُ بجلاله: مِنْ اتِّخَاذِ الْأُنْدَادِ، ونسبة الولد والزوجة إليه؛ وَأَنْ يَكُونَ على حَدِّ مضافٍ أي: أولياءَ الله. وقيل: أتى بالجلالة تعظيماً، والمراد: يُؤْذُونَ رسولي كقوله تعالى: {إِنَّمَا

يُبَايِعُونَ اللَّهَ

{.

* { وَالَّذِينَ يُؤَدُّونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا }

قوله: { فَقَدِ احْتَمَلُوا } : خبر "والذين". ودخلت الفاء لشيء الموصول بالشرط.

* { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَنِسَائِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ يُدِينُونَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيهِنَّ ذَلِكَ أَدْتَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤَدُّنَ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا }

قوله: { يُدِينُونَ } : كقوله: { قُلْ لِعِبَادِيَ ... يُقِيمُوا الصَّلَاةَ } و" مِنْ " للتبعيض.

(12/58)

قوله: " ذلك أَدْتَى " أي: إدناء الجلابيب أقرب إلى عِرفانهم فَعَدَمِ أذهن.

* { لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا }

قوله: { إِلَّا قَلِيلًا } : أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا جواراً قليلاً. وقيل: " قليلاً " نصب على الحال مِنْ فاعل " يُجَاوِرُونَكَ " أي: إلا أَقْلَاءً أَذْلَاءً بمعنى: قليلين. وقيل: " قليلاً " منصوب على الاستثناء أي: لا يُجَاوِرُكَ إِلَّا القليلُ منهم على أذل حال وأقله.

* { مَلْعُونِينَ أَيْمَانًا ثَقُفُوا أُخِدُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا }

قوله: { مَلْعُونِينَ } : حالٌ مِنْ فاعل " يُجَاوِرُونَكَ " قاله ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء. قال ابن عطية: " لأنه بمعنى يَنْتَفُونَ منها ملعونين ". وقال الزمخشري: " دَخَلَ حرفُ الاستثناء على الحال والظرفِ معاً كما مرَّ في قوله: { إِلَّا أَنْ يُؤَدَّنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ عَيْرٍ } . قلت: وقد تقدّم بحثُ الشيخِ معه وهو عَائِدٌ هُنَا. وَجَوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ يَنْصِبَ على الشتم. وَجَوَّزَ ابنُ عطيةٍ أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ " قليلاً " على أنه حال كما تقدّم تقريره. وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ " مَلْعُونِينَ " نعتاً لـ " قليلاً " على أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ وَاو " يُجَاوِرُونَكَ " كما تقدّم تقريره. أي: لا يُجَاوِرُكَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا قليلاً ملعوناً. وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ " أُخِدُوا " الذي هو جوابُ الشرط. وهذا عند الكسائيِّ والفراءِ فإنهما يُجيزان تقديم معمولِ الجوابِ على أداة الشرط نحو: " خيراً إِنْ تَأْتِيَنِي نُصِبٌ " .

(12/59)

وقد منع الزمخشري ذلك فقال: "ولا يصحُّ أن ينتصب بـ "أخذوا" لأنَّ ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها". وهذا منه مَشِيءٌ على الجادَّة. وقوله: "ما بعد كلمة الشرط" يشملُ فعلَ الشرط والجواب. فأما الجوابُ فتقدَّم حكمه، وأما الشرطُ فأجاز الكسائيُّ أيضاً تقديمَ معموله على الأداة نحو: "زيداً إنَّ تَصْرِبُ أهك". فتلخَّص في المسألة ثلاثة مذاهب: المنعُ مطلقاً، الجوازُ مطلقاً، التفصيلُ: يجوزُ تقديمه معمولاً للجواب، ولا يجوزُ تقديمه معمولاً للشرط، وهو رأيُ الفراء.

قوله: "وقُتِلوا" العامَّةُ على التشديد. وقُرئ بالتخفيف. وهذه يَرُدُّها مجيءُ المصدرِ على التَّفعيلِ إلاَّ أن يُقالَ: جاء على غيرِ صَدْرِهِ. وقوله: "سُنَّ اللهُ" قد تقدَّم نظيرها.

* { يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ فَلْإِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا }

قوله: { لَعَلَّ السَّاعَةَ } : الظاهرُ أنَّ "لعلَّ" تُعَلَّقُ كما يُعَلَّقُ التمني. و"قريباً" خبرٌ كان على حَدْفِ موصوفٍ أي: شيئاً قريباً. وقيل: التقديرُ: قيامَ الساعة، فَرُوعِيَتِ السَّاعَةُ فِي تَأْنِيثِ "تكون"، ورُوعِي المضافُ المحذوفُ في تذكير "قريباً". وقيل: قريباً كثر استعماله الظروفِ فهو هنا ظرفٌ في موضع الخبر.

* { خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا }

قوله: { فِيهَا } : أي: في السَّعِيرِ لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و"لا يَجِدُونَ" حالٌ ثانية أو مِنْ "خالدين".

* { يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ }

(12/60)

قوله: { يَوْمَ } : معمول لـ "خالدين"، أو لـ "يَجِدُونَ"، أو لـ "نصيراً" أو لـ "ادُّكْرُ"، أو لـ "يقولون" بعده. وقرأ العامَّةُ "تُقَلَّبُ" مبنياً للمفعول. "وجوهُهم" رفعٌ على ما لِم يَسْتَمُّ فاعله. وقرأ الحسن وعيسى والرُّؤاسي "تَقَلَّبُ" بفتح التاء أي: تتقلب. "وجوهُهم" فاعلٌ به. أبو حيوة "تُقَلَّبُ" بالنون أي نحن. "وجوهُهم" بالنصب. وعيسى البصرة "تُقَلَّبُ" بضمِّ التاء وكسر اللام أي: تُقَلَّبُ السَّعِيرُ أو الملائكةُ. "وجوهُهم" بالنصب على المفعول به. "يقولون" حالٌ و"يا لَيْتَنَا" مَحْكِيٌّ.

* { وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَصَلَّوْنَا السَّبِيلَ }

قوله: {سَادَتْنَا}: قرأه ابنُ عامرٍ في آخرين بالجمع بالألف والتاء. والباقون "سَادَتْنَا" على أنه جمعٌ تكسيرٌ غيرُ مجموعٍ بألفٍ وتاء. ثمَّ "سادة" يجوز أن يكونَ جمعاً لسَيِّدٍ، ولكن لا ينقاسُ؛ لأنَّ فَيَعْلًا لا يُجْمَعُ على فَعْلَةٍ، وسَادَةٌ فَعْلَةٌ؛ إذ الأصلُ سَوَدَةٌ. ويجوزُ أن يكونَ جمعاً لسَائِدٍ نحو: فاجرٌ وقَجْرَةٌ، وكافرٌ وكَفْرَةٌ وهو أقربُ إلى القياسِ/ ممَّا قبله، وابنُ عامرٍ جمع هذا ثانياً بالألف والتاء، وهو غيرُ مقيسٍ أيضاً نحو: بيوتاتٌ وجمالاتٌ.

* { رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا }

وقرأ "كبيراً" بالباءِ الموحَّدة عاصمٌ. والباقون بالمثلثة، وتقدَّم معناهما في البقرة.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً }

(12/61)

قوله: {عِنْدَ اللَّهِ}: العامَّةُ على "عند" الظرفية المجازية. وابن مسعود والأعمشُ وأبو جِيوَةَ "عَبْدًا" من العبودية، "لله" جارٌّ ومجرورٌ وهي حسنةٌ. قال ابن خالويه: "صَلِيْتُ خَلْفَ ابْنِ شَنِوْذٍ فِي رَمَضَانَ فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ". قلت: وكان - رحمه الله - مُولِعاً بِتَقْلِ الشَّادِ، وَجِكايبُهُ مَعَ ابْنِ مُقْلَةَ الْوَزِيرِ وَابْنِ مَجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةٌ. و"ما" في "مِمَّا قَالُوا": إمَّا مصدريةٌ، وإمَّا بمعنى الذي.

* { إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا }

وقوله: {إِنَّا عَرَضْنَا}: إمَّا حقيقةً، وإمَّا تمثيلٌ وتخييلٌ. وقوله: "فَأَبَيْنَ" أتى بضمير هذه كضمير الإناث؛ لأنَّ جَمَعَ التَكْسِيرِ غيرُ العاقلِ يجوز فيه ذلك، وإن كان مذكراً، وإنما ذَكَرْتُهُ لئلا يُتَوَهَّمُ أنه قد عَلَبَ الْمُؤَنَّتَ وهو "السموات" على المذكر وهو "الجبال".

* { لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }

قوله: {لِيُعَذِّبَ}: متعلِّقٌ بقوله "وَحَمَلَهَا" فقيل: هي لأم الصيرورة لأنه لم يَحْمِلْهَا لذلك. وقيل: لأم العلة على المجاز؛ لَمَّا كَانَتْ نَتِيجَةُ حَمَلِهِ ذَلِكَ جُعِلَتْ كَالْعَلَةِ الْبَاعِثَةِ. وَرَفَعَ الْأَعْمَشُ "وَيَتُوبُ" اسْتِثْنَاءً.

سورة سبأ

* { الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ
وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ }

(12/62)

بسم الله الرحمن الرحيم قوله: {الَّذِي لَهُ}: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدح فيهما. و{مَا فِي السَّمَاوَاتِ} يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً به "له" وهو الأحسنُ، وَأَنْ يكونَ مبتدأً. قوله: "في الآخرة" يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بنفسِ الحمد، وَأَنْ يتعلّقَ بما تعلّقَ به خبره. "وهو الحكيمُ" يجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً إذا أُعْرِنَا "يَعْلَمُ" حالاً مؤكدةً مِنْ ضميرِ الباري تعالى، ويجوزُ أَنْ يكونَ "يَعْلَمُ" مستأنفاً، وَأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في "الخبير".

* { يَعْلَمُ مَا يَلُجُّ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا
وَهُوَ الرَّحِيمُ الْعَفُورُ }

قوله: {وَمَا يَنْزِلُ}: العامّةُ على "يَنْزِلُ" مفتوحِ الياءِ، مخفّفِ الزاي مُسنّداً إلى ضميرِ "ما". وعلي رضي الله عنه وآسلمي بضمّها وتشديدِ الزاي أي الله تعالى.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمَ الْغَيْبِ لَا
يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْعَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ
إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ }

قوله: {بَلَى}: جوابٌ لقولهم "لا تأتينا" وما بعده قسمٌ على ذلك. وقرأ العامّةُ "لَتَأْتِيَنَّكُمْ" بالتأنيث. وطلق بالياء فقيلاً: أي: البعثُ. وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري. ورَدّه الشيخ بأنه ضرورةٌ، كقوله: 3710- * وَلَا أَرْضٌ أُنْقَلَتْ إِنْقَالَهَا وليس مثله. وقيل: أي الله بمعنى أمره. ويجوزُ على قياسِ هذا الوجهِ أَنْ يكونَ "عالمٌ" فاعلاً لـ "يَأْتِيَنَّكُمْ" في قراءةٍ مَنْ رفعه.

(12/63)

قوله: "عالمٌ" قرأ الأخوان "عَلَامٌ" على صيغة المبالغة وخفضه نعتاً لـ رَبِّي "أو بدلاً منه وهو قليلٌ لكونه مشتقاً. ونافع وابن عامر "عالمٌ" بالرفع على هو عالمٌ أو على أنه مبتدأ، وخبره "لا يعرّب" أو على أن خبره مضمّرٌ أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعد. والباقون "عالمٌ" بالخفض على ما تقدّم. وإذا جعل نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ تعريفه. وقد تقدّم أن كلَّ صفةٍ يجوزُ أَنْ تتعرّفَ بالإضافةِ إلا

الصفة المنيبهه. وتقدمت قراءتا "يعزب" في سورة يونس.
قوله: "ولا أصغر" العامه على رفع "أصغر" و"أكبر". وفيه وجهان، أحدهما:
الابتداء، والخبر {إلا في كتاب}. والثاني: النسق على "مثقال" وعلى هذا
فيكون {إلا في كتاب} تأكيداً للنفي في "لا يعزب" كأنه قال: لكنه في كتاب
مبين.

وقرأ قتاده والأعمش، ورويت عن أبي عمرو ونافع أيضاً، بفتح الراءين. وفيهما
وجهان، أحدهما: أنها "لا" التبرئة بني اسمها معها. والخبر قوله: {إلا في
كتاب}. الثاني: النسق على "ذرة". وتقدم في يونس أن حمزة قرأ بفتح راء
"أصغر" و"أكبر" وهنا وافق على الرفع. وتقدم البحث هناك مُسبغاً. قال
الزمخشري: "فإن قلت: هلا جاز عطف "ولا أصغر" على "مثقال"، وعطف
"ولا أكبر" على "ذرة". قلت: يأتي ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جعلت الضمير
في "عنه" للغيب، وجعلت "الغيب" اسماً للخفيات قبل أن تُكتب في اللوح؛
لأن إثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى: أنه لا يتفصل عن
الغيب شيء ولا يزل عنه/ إلا مسطوراً في اللوح". قال الشيخ: "ولا يحتاج
إلى هذا التأويل إذا جعلنا الكتاب ليس اللوح المحفوظ".

(12/64)

وقرأ زيد بن علي بخفض راءي "أصغر" و"أكبر" وهي مُشكلة جداً. وحُرِّجَتْ
على أنهما في نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، وما لا ينصرف إذا
أضيف أنجر في موضع الجر، ثم حذف المضاف إليه ونوي معناه قترك المضاف
بحاله، وله نظائر كقولهم:

3711- * بين ذراعِي وجَبْهَةِ الأسدِ

[قوله:]

3712- يا تَيْمَ عَدِيَّ *

على خلاف. وقد يُفَرَّقُ: بأن هناك ما يدلُّ على المحذوف لفظاً بخلاف هنا. وقد
رَدَّ بعضهم هذا التخرُّج لوجود "من"؛ لأنَّ أفعالَ متى أضيف لم يجامع "من".
وأجيب عن ذلك بوجهين، أحدهما: أن "من" ليست متعلقةً بـ "أفعل"؛ بل
بمحذوفٍ على سبيل البيان لأنه لَمَّا حذِفَ المضافُ إليه انبهم المضافُ فتبيَّن بـ
"من" ومجرورها أي: أعني من ذلك. والثاني: أنه مع تقديره للمضاف إليه نوي
طرُّحه، فلذلك أتى بـ "من". ويدلُّ على ذلك أنه قد وردَ التصريحُ بالإضافة مع
وجود "من" قال الشاعر:

3713- نحن بَعْرَسُ الوَدِيِّ أَعْلَمْنَا * مِنَّا بركض الجيادِ في السُّدْفِ

وحُرِّجَ على هذين الوجهين: إمَّا التعلُّقُ بمحذوفٍ، وإمَّا نيةَ إطراحِ المضافِ إليه.
قلت: وهذا كما احتاجوا إلى تأويل الجمع بين ألٍ ومنٍ في أفعالٍ كقوله:

3714- ولستُ بالأكثرِ منهم حَصَى *

وهذه توجيهاتٌ شذوذٌ، لا يُطلَبُ فيها أكثرُ من ذلك فليُقتعَ بمثله.

* { لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }

(12/65)

قوله: {لِيَجْزِيَ} فيه أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بـ لا يَعْرُب. وقال أبو البقاء: "يتعلقُ بمعنى لا يَعْرُب، أي يُخْصِي ذلك لِيَجْزِيَ" وهو حَسْبٌ، أو بقوله: "لَتَأْتِيَنَّكُمْ" أو بالعاملِ في قوله: {إِلَّا فِي كِتَابٍ} أي: إلا استقرَّ ذلك في كتاب مبین لِيَجْزِيَ. وتقدم في الحج قراءتا "مُعَازِرِينَ".

* { وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَازِرِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ }

قوله: {أَلِيمٍ}: قرأ ابن كثير وحفص هنا، وفي الجاثية، "أَلِيمٌ" بالرفع. والباقون بالخفض. فالرفعُ على أنه نعتٌ لـ "عذاب" والخفضُ على أنه نعتٌ لـ "رَجْزٍ" إلا أن مكبًّا صَعَّفَ قراءةَ الرفعِ واستبعدها قال: "لأنَّ الرَّجْزَ هو العذابُ فيصيرُ التقديرُ: عذابٌ أَلِيمٌ مِنْ عَذَابٍ، وهذا معنى غيرُ مَتَمَكِّنٍ". قال: "والاختيارُ خفضُ "أليم" لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديرُه: لهم عذابٌ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، أي: هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ لأنَّ العذابَ بعْضُهُ أَلَمٌ مِنْ بعضٍ". قلت: وقد أجيبَ عَمَّا قاله مكبِّي: بأنَّ الرَّجْزَ مُطلقُ العذابِ، فكأنه قيل لهم: هذا الصنفُ من العذابِ من جنسِ العذابِ. وكان أبا البقاء لَحَظَ هذا حيث قال: "وبالرفعِ صفةٌ لـ عذاب، والرَّجْزُ مُطلقُ العذابِ".

قوله: "والذين سَعَوْا" يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنها مبتدأٌ و"أولئك" وما بعده خبره. والثاني: أنه عطْفٌ على الذين قبله أي: ويَجْزِيَ الذين سَعَوْا، ويكون "أولئك" الذي بعده مستأنفاً، و"أولئك" الذي قبله وما في حَيْزِهِ معترضاً بين المتعاطفين.

* { وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }

(12/66)

قوله: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على "لِيَجْزِيَ" قال الزمخشري: "أي: وليعلم الذين أُوتُوا الْعِلْمَ عند مجيء الساعة". قلت: إنما قَيِّده بقوله: "عند مجيء الساعة" لأنه علق "ليجزي" بقوله: "لتأتينكم"؛ فبنى هذا عليه، وهو من أحسن ترتيب. والثاني: أنه مستأنفٌ أخير عنهم بذلك، و"الذي أنزل" هو المفعول الأولُ و"هو" فصلٌ و"الحق" مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الرُّبُوبَةَ عِلْمِيَّةٌ.

وقرأ ابن أبي عبيدة "الحق" بالرفع على أنه خبرٌ "هو". وللجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغةٌ تميمٍ، يجعلون ما هو فصلٌ مبتدأً، و"مِنْ رَبِّكَ" حالٌ على القراءتين.

قوله: "ويهدي" فيه أوجه، أحدها: أنه مستأنفٌ. وفي فاعله احتمالان، أظهرهما: أنه ضميرُ الذي أنزل. والثاني: ضميرُ اسمِ الله وَيَقْلُقُ هذا لقوله إلى صراط العزيز؛ إذ لو كان كذلك لقل: إلى صراطه. ويجاب: بأنه من الالتفاتِ،

وَمِنْ إِبْرَارِ الْمَضْمَرِ ظَاهِرًا تَنْبِيهًا عَلَى وَصْفِهِ بِهَا بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ.
الثاني من الأوجه المتقدمة: أنه معطوف/ على موضع "الحق" و"أن" معه
مضمرة تقديره: هو الحق والهداية.
الثالث: أنه عطفت على "الحق" عطفت فعل على اسم لأنه في تأويله كقوله
تعالى: {صَافَاتٍ وَيَقِيضْنَ} أي: وقابضات، كما عطفت الاسم على الفعل لأن
الفعل بمعناه.

كقول الشاعرين:

3715- فَأَلْقَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدْوَهُ * وَبَحَرَ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

كأنه قيل: وليروه الحق وهاديا.
الرابع: أن "ويهدي" حال من "الذي أنزل"، ولا بد من إضمار مبتدأ أي: وهو
يهدني نحو:

3716- * تَجَوُّثٌ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وهو قليل جداً.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ }

(12/67)

قوله: { إِذَا مُرِّقْتُمْ } : "إذا" منصوب بمقدر أي: تُبَعَثُونَ وَتُجَزَّوْنَ وَقَتَّ تَمْرِيْقِكُمْ
لدلالة { إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ } عليه.

ولا يجوز أن يكون العامل "يُنَبِّئُكُمْ" لأن التنبئة لم تقع ذلك الوقت. ولا "خلق" جديد لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها. ومن توسع في الظرف أجازة. هذا إذا جعلنا "إذا" ظرفاً مَحْضًا. فإن جعلناه شرطاً كان جوابها مقدرًا أي: تُبَعَثُونَ، وهو العامل في "إذا" عند جمهور النحاة.

وجوز الزجاج والنحاس أن يكون معمولاً لـ "مُرِّقْتُمْ". وجعله ابن عطية خطأ وإفساداً للمعنى. قال الشيخ: "وليس بخطأ ولا إفساد. وقد اختلف في العامل في "إذا" الشرطية، وبيننا في "شرح التسهيل" أن الصحيح أن العالم فيها فعل الشرط كأخواتها من أسماء الشرط". قلت: لكن الجمهور على خلافه. ثم قال الشيخ: "والجملة الشرطية يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ معمولاً لـ "يُنَبِّئُكُمْ" لأنه في معنى: يقول لكم إذا مُرِّقْتُمْ: تُبَعَثُونَ. ثم أكد ذلك بقوله: { إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ }. ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ { إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ } مُعْلَقًا لـ "يُنَبِّئُكُمْ" سَادًّا مَسَدًّا الْمَفْعُولِينَ، ولولا اللام لُقِيَتْ "إن" وعلى هذا فجملة الشرط اعتراض. وقد منع قوم التعليق في "أعلم" وبإيها، والصحيح جوازها. قال:

3717- حَذَارٍ فَقَدْ تَبَيَّنَتْ إِنَّكَ لِلذِّي * سَتُجَزَّى بِمَا تَسْعَى فِتْسَعَدَ أَوْ تَسْقَى

وقرأ زيد بن علي بإبدال الهمزة ياءً. وعنه "يُنَبِّئُكُمْ" من أنبأ كأكرم. ومُمرِّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر، وهو قياس كل ما زاد على الثلاثة أي: يجيء مصدره وزمائه ومكائه على زية اسم مفعوله أي: كل تمزيق. والثاني: أنه ظرف مكان. قاله الزمخشري، أي: كل مكان تمزيق من القبور وبتون الوحش والطير. ومن مجيء مفعول مجيء التفعيل قوله:

(12/68)

3718- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي * فلا عِيًّا بهنَّ ولا اجْتِلابا
أي: تَسْرِيحِي. والتَّمْرِيقُ: التَّخْرِيقُ والتَّقْطِيعُ. يُقَالُ: ثَوَّبَ مُمَرَّقًا وَمَمَرَّقًا.
ويُقَالُ: مَرَّقَهُ فهو مَارِقٌ وَمَرَّقٌ أَيضًا. قال:
3719- أتاني أنهم مَرَّقُونَ عَرَضِي *
وقال الممرق العبدِي - وبه سُمِّي المُمَرَّقُ:
3720- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ * وَإِلَّا فَأُدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَرَّقَ
أي: ولما أبلَّ وأفَنَ.
و"جديد" عند البصريين بمعنى فاعِلٍ يُقَالُ: جَدَّ الشَّيْءُ فهو جادٌّ وجديد، وعند
الكوفيين بمعنى مفعولٍ مِنْ جَدَّدْتُهُ أي: قَطَعْتُهُ.

* { أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ
وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ }

قوله: { أَفْتَرَى } هذه همزة استفهام. وَجُذِفَتْ لِأَجْلِهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ، فَلِذَلِكَ
تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ وَصَلًا وَابْتِدَاءً. وَبِهَذِهِ الْآيَةِ اسْتَدَلَّ الْجَا حِظُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ
ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: صَدَقَ، كَذَبَ، لَا صَدَقَ وَلَا كَذَبَ. وَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ مِنْهُ عَلَى الْقِسْمِ
الثَّالِثِ أَنَّ قَوْلَهُ: { أَمْ بِهِ جِنَّةٌ } لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا لِأَنَّهُ قَسِيمُ الْكَذِبِ، وَقَسِيمُ
الشَّيْءِ غَيْرُهُ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ، فَثَبَتَ قِسْمُ ثَالِثٍ. وَقَدْ
أَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَعْنَى: أَمْ لَمْ يَفْتَرِ. وَلَكِنْ عَبَّرَ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ { أَمْ بِهِ جِنَّةٌ } لِأَنَّ
الْمَجْنُونَ لَا افْتِرَاءَ لَهُ.

والظاهرُ في "أم" هذه متصلة؛ لأنها تتقدَّرُ بأيِّ الشَّيْئَيْنِ. وَبِجَابِ بِأَحَدِهِمَا، كَأَنَّهُ
قِيلَ: أَيُّ الشَّيْئَيْنِ وَاقْعُ: افْتِرَاؤُهُ الْكَذِبِ أَمْ كَوْنُهُ مَجْنُونًا؟ وَلَا يَصُرُّ كَوْنُهَا بَعْدَهَا
جَمْلَةً؛ لِأَنَّ الْجَمْلَةَ بِتَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ: /
3721- لَا أَبَالِي أَنْتَبَّ بِالْحَزَنِ تَيْسُ * أم جفاني بظهر عَيْبٍ لَيْئِمُ
ومثله قولُ الآخر:

3722- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا * شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مَنْقَرٍ

(12/69)

"ابن منقر" خبر، لا نعت. كذا أنشده بعضهم مستشهداً على أنها جملة، وفيه
حَدْفُ التَّنْوِينِ مِمَّا قَبْلَ "ابن" وليس بصفة. وقد عَرَفَتْ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ هُنَا مِنْ
سُورَةِ التَّوْبَةِ.

* { أَقَلَمَ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَسُوا
تَحْسِيفًا بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسِقَتْ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُلِّ
عَبْدٍ مُّنبِئٍ }

قوله: {أَقْلَمَ}: فيه الرأيان المشهوران: قَدَّرَهُ الزمخشري: أَعْمُوا فلم يَرَوْا، وغيره يَدْعِي أن الهمزة مقدّمة على حرف العطف.
قوله "من السماء" بيان للموصول فتعلق بمحذوف. ويجوز أن يكون حالاً فتعلق به أيضاً. قيل: وتَمَّ حال محذوفه تقدُّره: أفلَم يَرَوْا إلى كذا مقهوراً تحت قدرتنا أو مُحيطاً بهم. ثم قال: إِنْ تَشَأْ.
قوله: "إِنْ تَشَأْ" قرأ الأخوان "بَشَأْ" يَخْسِفُ، يُسْقِطُ، بالياء في الثلاثة. والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان. وأدغم الكسائيُّ الفاء في الباء، واستضعفها الناسُ من حيث أدغم الأقوى في الأضعف. قال الفارسي: "وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الباء أضعفُ في الصوت من الفاء فلا تُدغم فيها، وإن كانت الياء تُدغم فيها نحو: "اضربُ فلاناً" كما تُدغمُ الباءُ في الميم كقولك: اضربُ مالِكاً، وإن كانت الميم لا تُدغمُ في الباء نحو: "اضمُّمُ بكراً"، لأنَّ الباء انحطت عن الميم بفقد العنة".
وقال الزمخشري: "وليست بالقوية"، وهذا لا ينبغي لأنها تواترت.

قوله: "يا جبال" مَحْكِيٌّ بقول مُضَمَّر. ثم إن شئتَ قَدَّرْتَه مصدرًا. ويكونُ بدلاً مِنْ "فَصلاً" على جهة تفسيره به كأنه قيل: آتَيْنَاهُ فَصلاً قَوْلَنَا: يا جبال، وإن شئتَ قَدَّرْتَه فِعْلاً. وحينئذٍ لك وجهان: إن شئتَ جَعَلْتَهُ بدلاً مِنْ "آتَيْنَا" وإن شئتَ جَعَلْتَهُ مستأنفاً.

(12/70)

قوله: "أَوْبِي" العامَّةُ على فتح الهمزة وتشديد الواو، أمراً من التَّأْوِيْب وهو التَّرْجِيْع. وقيل: التَّسْبِيْحُ بلغة الحبشة. والتضعيفُ يحتملُ أن يكونَ للتكثير. واختار الشيخ أن يكونَ للتعدِّي. قال: "لأنهم فسَّروه بَرَجَّعي معه التَّسْبِيْحُ".
ولا دليل؛ لأنه تفسيرٌ معنى. وقرأ ابنُ عباسٍ والحسنُ وُقْتادة وابن أبي إسحاق "أَوْبِي" بضم الهمزة وسكون الواو أمراً مِنْ أب يُوؤِبُ أي: ارجعي معه بالتسبيح.
قوله: "والطير" العامَّةُ علي نصبه وفيه وجهٌ، أحدها: أنه عطفٌ على محلِّ "جبال" لأنه منصوبٌ تقديراً. الثاني: أنه مفعولٌ معه. قاله الزجاج. ورُدَّ عليه: بأنَّ قبله لفظة "معه" ولا يفتني العاملُ أكثرَ مِنْ مفعولٍ معه واحدٍ، إلاَّ بالبدل أو العطف لا يقال: "جاء زيدٌ مع بكرٍ مع عمرو". قلت: وخلافهم في تفضية حاليْن يفتني مجيئه هنا. الثالث: أنه عطفٌ على "فَصلاً" قاله الكسائيُّ. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقدُّره: آتَيْنَاهُ فَصلاً وتسيحَ الطير. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ أي: وسَخَرْنَا له الطير، قاله أبو عمرو.
وقرأ السُّلَمِيُّ والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى وعاصم في رواية "والطير" بالرفع. وفيه وجهٌ: النسقُ على لفظ قوله: "جبال". وأُشيدَ قوله: 3723- ألا يا زيدُ والصَّحاكُ سِيراً * فقد جاوَزْتُمَا حَمَرَ الطريق بالوجهين. وفي عطفِ المعرَّفِ بآل على المنادى المضموم ثلاثة مذاهب. الثاني: عطفه على الضمير المستكنِّ في "أَوْبِي". وجاز ذلك للقُصْل بالظرف. والثالث: الرفعُ على الابتداء، والخبرُ مضمَّر. أي: والجبالُ كذلك أي: مُؤَوَّبَةٌ. قوله: "وَأَلْتَا" عطفٌ على "آتَيْنَا"، وهو من جملة القُصْل.

* { أَنْ اَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَاَعْمَلُوا صَالِحاً اِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }

(12/71)

قوله: { أَنْ اَعْمَلَ } : فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدرية على حذف الحرف أي: لأن. والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مفسرة. ورُدَّ هذا: بأن شَرَطَهَا تَقَدُّمَ ما هو بمعنى القول ولم يتقدَّم إلا "أَلَّا". واعتذر بعضهم عن هذا: بأن قَدَّرَ ما هو بمعنى القول أي: وأَمَرَنَاهُ أَنْ اَعْمَلَ ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

وقرئ "صابغات" لأجل الغين. وتقدَّم تقريره في لقمان عند "وأَسْبَع".

* { وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ }

قوله: { وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ } : العامَّة على النصب بإضمار فعل أي: وَسَخَّرْنَا لسليمان. / وأبو بكر بالرفع على الابتداء، والخبر في الجارِّ قبله أو محذوف. وجوز أبو البقاء أن يكونَ فاعلاً، يعني بالجارِّ، وليس بقويٍّ لعدمِ اعتمادِهِ. وكان قد وافقه في الأنبياء غيره.

وقرأ العامَّة "الريح" بالإفراد. والحسن وأبو حيوة وخالد بن إلياس "الرياح" جمعاً. وتقدَّم في الأنبياء أن الحسن يقرأ مع ذلك بالنصب، وهنا لم يُنقل له ذلك.

قوله: "عُدُّوْهَا شَهْرٌ" مبتدأ وخبر. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: عُدُّوْهَا مَسِيرَةَ شهرٍ أو مقدارُ عُدُّوْهَا شهرٌ. ولو نُصِبَ لَجَارٍ، إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ فِيمَا عَلِمْتُ. وقرأ ابنُ أبي عبيدة "عَدَّوْئُهَا وَرَوَّحَتْهَا" على المَرَّة. والجملة: إِمَّا مُسْتَأْنَفَةٌ، وإِمَّا فِي مَحَلِّ الْحَالِ.

(12/72)

قوله: "مَنْ يَعْمَلُ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبره في الجارِّ قبله أي: مَنْ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ أَي: وَسَخَّرْنَا لَهُ مَنْ يَعْمَلُ. و"مَنْ الْجِنِّ" يتعلَّقُ بِهَذَا الْمَقْدَرِ أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَوْ بَيَانٌ. و"بِإِذْنِ" حَالٌ أَي: مُبَسَّرًا بِإِذْنِ رَبِّهِ. وَالإِذْنُ: مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ. وَقُرِئَ "وَمَنْ يُزِغْ" بضمِّ الياءِ مِنْ أَرَاغٍ، وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ أَي: وَمَنْ يُزِغْ نَفْسَهُ أَي: يُمِيلُهَا. و"مِنْ عَذَابٍ": "مِنْ" لابتداء الغاية أو للتبعيض.

* { يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَارِبٍ وَتَمَاثِيلَ وَجِجَانَ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اَعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكُورُ }

و: {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ}: مُفَسَّرٌ لِقَوْلِهِ "مَنْ يَعْمَلُ". و"مِنْ مَحَارِبٍ" بَيَانٌ لِمَا يَشَاءُ.

قوله: "كالجواب" قرأ ابنُ كثيرٍ بإثباتِ ياءِ "الجوابي" وصلّاً ووقفاً. وأبو عمروٍ وورشٌ بإثباتِها وصلّاً، وحذفِها وقفاً. والباقون بحذفِها في الحالين. و"كالجواب" صفةٌ لـ "جفان". والجفانُ: جمعُ جَفَنَةٍ. والجوابي: جمعُ جَابِيَةٍ كضاربةِ وضواربٍ. والجابِيَةُ: الحَوْضُ العَظِيمُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجْبَى إِلَيْهَا المَاءُ. وإِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَيْهَا مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ يُجْبَى فِيهَا كَمَا قِيلَ: خَابِيَةٌ لِمَا يُحَبَّبُ فِيهَا. قال الشاعر:

3724- جِفَانٌ تَعْتَرِي نَادِيَنَا * مِنْ سَدَيْفٍ حِينَ هَاجَ الصَّبِيرُ
كالجوابي لآتني مُتَرَعَةً * لِقَرَى الأضيافِ أو للمحتَضِرِ

وقال الأَعشى:

3725- تَقَى الدَّمَّ عَنِ آلِ المُحَلَّقِ جَفَنَةٌ * كجَابِيَةِ السَّبْحِ العِراقِيِّ تَفْهَقُ
وقال الأَفوه:

3726- وَقُدُورٍ كَالرُّبَا راسِيَةٍ * وَجِفَانٍ كالجوابي مُتَرَعَةً

(12/73)

قوله: "شُكْرًا" يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اعْمَلُوا الطَّاعَةَ. سُمِّيَتْ الصَّلَاةُ وَنَحْوُهَا شُكْرًا لِسَيِّدِهَا مَسَدِّهِ. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اعْمَلُوا، كأنه قيل: اشكروا شُكْرًا بَعْمَلِكُمْ، أو اعْمَلُوا عَمَلَ شُكْرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ. أي: لِأَجْلِ الشُّكْرِ. الرابع: أنه مصدرٌ واقِعٌ مَوْقِعَ الحَالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِهِ، تقديره: واشكروا شُكْرًا. السادس: أنه صفةٌ لمصدرٍ "اعْمَلُوا" تقديره: اعْمَلُوا عَمَلًا شُكْرًا أي: ذا شُكْرٍ.

قوله: "وقليلٌ خبرٌ مقدّمٌ. و"من عبادي" صفةٌ له و"الشُّكُورُ" مبتدأ.

* { فَلَمَّا فَصَيَّبْنَا عَلَيْهِ المَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجِنَّ أَنَّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ العَيْبَ مَا لَبِئُوا فِي العَذَابِ المُهِينِ }

قوله: {تَأْكُلُ}: إمَّا حالٌ أو مستأنفة. وقرأ "مِنْسَأَتَهُ"، بهمزةٍ ساكنةٍ ابنُ ذكوانٍ وبألفٍ مَحْضَةٍ نافعٍ وأبو عمروٍ، وبهمزةٍ مفتوحةٍ الباقيون. والمِنْسَاءُ: العَصَا اسمٌ لِإِلَةٍ مِنْ نَسَائِهِ أَي: أَخْرَه كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَةِ. وفيها الهمزةُ وهو لغَةٌ تميمٍ وأنشيد:

3727- أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لا أَبَاكَ صَرَبْتَهُ * بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَرَّ حَبْلَكَ أَحْبَلَا
والألفُ وهي لغَةٌ الحِجَازِ. وأنشد:

3728- إِذَا دَبَّتْ عَلَى المِنْسَاءِ مِنْ كَبِيرٍ * فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنكَ اللَهُوُ والعَرَلُ
فأمَّا بالهمزةِ المَفْتُوحَةِ فهي الأَصْلُ؛ لِأَنَّ الاِشْتِاقَ يَدُلُّ وَيَشْهَدُ لَهُ، والْفَتْحُ لِأَجْلِ بِنَاءِ مَفْعَلَةٍ كَمِكْنَسَةٍ. وأمَّا سَكُونُهَا فِيهِ وَجِهَانٌ، أحدهما: أنه أُبْدِلَ الهمزةُ الألفَ، كما أُبْدِلَهَا نافعٌ وأبو عمروٍ. وسيأتي، ثم أُبْدِلَ هَذِهِ الألفَ همزةً عَلَى لغَةٍ مَنْ

يقول: العَالَمُ والخَاتَمُ. وقوله:
3729- وَخِندِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

(12/74)

ذكره ابن مالك. وهذا لا أدري ما حمله عليه، كيف يُعْتَقَدُ أنه هَرَبَ مِنْ شَيْءٍ ثم يعودُ إليه؟ وأيضاً فإنهم تَصَوُّوا على أنه إذا أُبدِلَ من الألفِ همزةٌ: فإن كان لتلك الألفِ أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزةُ بحركةِ أصلِ الألفِ. وأنشد أبو الحسن ابن عُصفور على ذلك:

3730- وَلَى نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ رَوْرَاءَةً *
قال: الأصلُ رَوْرَاءَةٌ. وأصلُ هذا: رَوْرَوَةٌ، فَلَمَّا أُبْدِلَتْ من الألفِ/ همزةٌ حَرَّكَهَا بحركةِ الواوِ. إذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبَدِّلَ هذه الألفُ همزةً مفتوحةً؛ لِأَنَّهَا عن أصلٍ متحركٍ، وهو الهمزةُ المفتوحةُ، فتعودُ إلى الأولِ، وهذا لا يُقَالُ. الثاني: أنه سَكَنَ الفتحَةَ تخفيفاً، والفتحةُ قد سَكَنَتْ في مواضعٍ تقدَّم التنبيهُ عليها وشواهدُها. وَيُحَسِّنُ هنا: أن الهمزة تُشبه حروفَ العلةِ، وحرفُ العلةِ تُسْتَقَلُّ عليه الحركةُ مِنْ حيثُ الجملةُ، وإن كان لا تُسْتَقَلُّ الفتحَةُ لِحَفِيَّتِهَا. وأنشدوا على تسكينِ همزتها:
3731- صرِعُ حَمْرٍ قَامَ مِنْ وُكَاةَيْهِ * كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِئْسَاتِهِ
وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءةِ، ونَسَبُوا رَاوِيَهَا إلى الغلطِ. قالوا: لأنَّ قِيَّاسِيَّ تخفيفِها إنما هو تسهيلُها بينَ يَينَ، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحبه، فظنَّ أنهم سَكَنُوا. وصَعَّفَهَا أيضاً بعضهم: بأنه يَلَزَمُ سكونُ ما قبل تاءِ التَّأْنِيثِ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إلا الألفَ.

(12/75)

وأما قراءةُ الإبدالِ فقليل: هي غيرُ قياسيةٍ، يَعْنُونَ أنها لَيْسَتْ على قياسِ تخفيفِها. إلا أن هذا مردودٌ: بأنها لغةُ الحجازِ، ثابتَةٌ، فلا يُلْتَقَتُ لَمَنْ طَعَنَ. وقد قال أبو عمرو: - وكَفَى به - "أنا لا أَهْمَزُها، لِأَنِّي لا أَعْرِفُ لها اشتقاقاً، فَإِنْ كَانَتْ مما لا يُهْمَزُ فقد أُحْطِئْتُ. وإن كَانَتْ تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تَرْكُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ". وهذا الذي ذكره أبو عمرو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائره.
وَقُرئ "مِئْسَاتِهِ" بفتحِ الميمِ مع تحقيقِ الهمزةِ، وإبدالِها ألفاً، وَخَدَّفَهَا تخفيفاً، و"مِئْسَاتِهِ" بزنةِ مَفْعَالَتِهِ كقولهم: مِئْصَاةٌ وَمِئْصَاةٌ وَكِلْهَا لغاثٌ. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ "مِنْ سَاتِهِ" فَصَلَّ "مِنْ" وَجَعَلَهَا حَرْفَ جَرٍّ، وَجَعَلَ "سَاتِهِ" مجرورةً بها. والسَّاتَةُ والسَّاتَةُ هنا العصا. وأصلُها يَدُ القوسِ العليا والسفلى يقال: سَاةُ القوسِ مثلُ شاةٍ، وسِيئَتُهَا، فَسُمِّيَتْ العصا بذلك على وجهِ الاستعارةِ. والمعنى: تَأْكَلُ مِنْ طَرَفِ عِصَاهُ. ووجهُ ذلك كما جاء في التفسير: أنه اتَّكأَ على عصا خضراءٍ مِنْ حُرُوبٍ، والعِصَا الخضراءُ متى اتَّكَيْ عليها تَصِيرُ كالقوسِ في الاعوجاجِ غالباً. وسَاةٌ قَعْلَةٌ، وسِيئَةٌ: فِعْلَةٌ نحو: قِحَّةٌ وَقِحَّةٌ، والمحذوفُ لأمهما.

وقال ابن جنبي: "سَمِيَ الْعَصَا سَاءَةً لِأَنَّهَا تَسُوءُ، فَهِيَ قَلَّةٌ، وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ" قلت: وهذا يفتضي أن تكون القراءة بهمزة ساكنة، والمينقول أن هذه القراءة بألف صريحة ولأبي الفتح أن يقول: أصلها الهمز، ولكن أبدلت.

(12/76)

وقوله: "دَابَّةُ الْأَرْضِ" فيه وجهان، أظهرهما: أن الأرض هذه المعروفة. والمراد بدابَّة الأرض الأَرْضُ دُوبَّةً تَأْكُلُ الْحَشَبَ. الثاني: أن الأرض مصدر لقولك: أَرْضَتِ الدَابَّةُ الخشبية تَأْرِضُهَا أَرْضًا فَأَرْضَتْ بِالْكَسْرِ تَأْرِضُ هِيَ بِالْفَتْحِ أَرْضًا بِالْفَتْحِ أَيْضًا نَحْوُ: أَكَلَتْ الْقَوَادِحُ الْأَسْنَانَ تَأْكُلُهَا أَكْلًا فَأَكَلَتْ هِيَ بِالْكَسْرِ تَأْكُلُ أَكْلًا بِالْفَتْحِ. ونحوه أيضاً: جَدَعْتُ أَنْفَهُ جَدَعًا فَجَدَعُ هُوَ جَدَعًا بِفَتْحِ عَيْنِ الْمَصْدَرِ. وبفتح الراء قرأ ابن عباس والعباس بن الفضل وهي مقوية المصدرية في القراءة المشهورة. وقيل: الأرض بالفتح ليس مصدراً بل هو جمع أرضة، وعلى هذا يكون من باب إضافة العام إلى الخاص لأن الدابَّةَ أعم من الأرضة وغيرها من الدواب.

قوله: "فَلَمَّا خَرَّ" الظاهر أن فاعله ضمير سليمان عليه السلام. وقيل: عائد على الباب لأن الدابَّةَ أَكَلَتْهُ فَوَقَعَ. وقيل: بل أَكَلَتْ عَتَبَةَ الْبَابِ، وَهِيَ الْخَائِرَةُ. ويُقَلُّ ذَلِكَ فِي التَّفْسِيرِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ؛ إِذْ كَانَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ خَرَّتْ بَتَاءِ التَّائِيثِ. و:

3732- * أَبْقَلُ إِبْقَالِهَا

ضرورة أو نادر. وتأويلها بمعنى العود أندر منه. قوله: "تَبَيَّنَتْ" العامة على بنايه للفاعل مسنداً للجن. وفيه تأويلان، أحدهما: أنه على حذف مضافٍ تقديره: تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجَنِّ أَي: ظَهَرَ وَبَانَ. و"تَبَيَّنَ" يأتي بمعنى بان لازماً، كقوله:

3733- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَاءَةَ ذَلَّةٌ * وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

فلما حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وكان ممّا يجوز تأنيث فعله، ألحقت علامة التانيث.

(12/77)

وقوله: {أَنَّ لَوْ كَانُوا} بتأويل المصدر مرفوعاً بدلاً من الجن. والمعنى: ظهر كَوْنُهُمْ لَوْ عَلِمُوا الْغَيْبَ لَمَّا لَيْثُوا فِي الْعَذَابِ أَي: ظَهَرَ جَهْلُهُمْ. الثاني: أن "تَبَيَّنَ" بمعنى بان وظهر أيضاً. و"الجن" فاعل. ولا حاجة إلى حذف مضاف {وَأَنَّ لَوْ كَانُوا} بدل كما تقدّم تحريره. والمعنى: ظهر للجن جهلهم للناس؛ لأنهم كانوا يُؤْهِمُونَ النَّاسَ بِذَلِكَ، كقولك: بان زيدٌ جهله. الثالث: أن "تَبَيَّنَ" هنا متعدّ بمعنى أدرك وعلم، وحينئذ يكون المراد بالجن صَعَقَتَهُمْ، وبالضمير في "كانوا" كِبَارُهُمْ وَمَرَدَّتُهُمْ، و{وَأَنَّ لَوْ كَانُوا} مفعولٌ به، وذلك أن المردة والرؤساء من الجن كانوا يؤهّمون ضعفاءهم أنهم يعلمون الغيب. فلما خرّ سليمان عليه

السلام مَيَّنًا، مكثوا بعده عاماً في العمل، تَبَيَّنَتِ السَّفَلَةُ مِنَ الْجَنِّ أَنَّ الرُّؤْسَاءَ مِنْهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ كَمَا ادَّعَوْا مَا مَكثُوا فِي الْعَذَابِ. وَمِنْ مَجِيءِ "تَبَيَّنَ" مُتَعَدِّياً بِمَعْنَى أَدْرَكَ قَوْلُهُ:

3734- أَفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي * وَلَا تَجْرَعِي كُلَّ الْأَنَامِ يَمُوتُ
أَي: تَبَيَّنِي ذَلِكَ.

وفي كتاب أبي جعفر ما يَقْتَضِي أَنْ بَعْضَهُمْ قَرَأَ "الْجَنَّ" بِالنَّصْبِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ
أَي: تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ الْجَنِّ. وَ{أَنْ لَوْ كَانُوا} بَدَلُ أَيْضاً مِنْ "الْجَنِّ". وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ
ويعقوب "تَبَيَّنَتِ الْجَنِّ" عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ مُؤَبَّدَةٌ لِمَا نَقَلَهُ النَّحَّاسُ.
وَفِي الْآيَةِ قِرَاءَةٌ كَثِيرَةٌ أَضْرَبْتُ عَنْهَا لِمَخَالَفَتِهَا السَّوَادَ.
و"أَنْ" فِي {أَنْ لَوْ كَانُوا} الظَّاهِرُ أَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا
ضَمِيرُ الشَّيْءِ. وَ"لَوْ" فَاصِلَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَبَرِهَا الْفَعْلِيِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ
كَقَوْلِهِ: {وَالْوِ اسْتَقَامُوا} {أَنْ لَوْ تَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ

(12/78)

{. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَذَهَبَ سَبَبُهُ إِلَى أَنَّ "أَنْ" لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ،
إِنَّمَا هِيَ مُؤَبَّدَةٌ بِجَوَابِ مَا يُنَزَّلُ مَنَزَلَةَ الْقِسْمِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّحْقِيقُ
وَالْبَقِيَّةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الَّتِي هِيَ: تَحَقَّقْتُ وَتَبَيَّنْتُ وَعَلِمْتُ وَنَحْوُهَا تَحُلُّ مَحَلَّ
الْقِسْمِ، فَ"مَا لَبِئْنَا" جَوَابُ الْقِسْمِ لَا جَوَابُ "لَوْ"، وَعَلَى الْأَقْوَالِ الْأُولَى يَكُونُ
جَوَابَهَا". قُلْتُ: وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِأَنَّهُمْ تَصَوُّوا عَلَى اطِّرَادِ زِيَادَتِهَا قَبْلَ "لَوْ"
فِي حَيْزِ الْقِسْمِ. وَلِلنَّاسِ خِلَافٌ: هَلِ الْجَوَابُ لِلْوَاوِ أَوْ لِلْقِسْمِ؟ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ
الْقِيَاسُ أَنْ يُجَابَ أَسْبَقُهُمَا كَمَا فِي اجْتِمَاعِهِ مَعَ الشَّرْطِ الصَّرِيحِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا
ذُو خَبَرٍ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ وَالْقِرَاءَاتُ فِي سَبَأٍ فِي سُورَةِ النَّمْلِ.

* { لَقَدْ كَانَ لِسَيِّدَا فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوَا مِنْ رِزْقِ
رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدَهُ طَيِّبَةً وَرَبَّ عَفُورًا }

قَوْلُهُ: {مَسْكِنِهِمْ}: قَرَأَ حَمَزُهُ وَحَفْصٌ "مَسْكِنِهِمْ" بِفَتْحِ الْكَافِ مَفْرَدًا،
وَالْكَسَائِيُّ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ كَسَرَ الْكَافَ، وَالْبَاقُونَ "مَسَاكِينِهِمْ" جَمْعًا. فَأَمَّا الْإِفْرَادُ
فَلِعَدَمِ اللَّيْسِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ الْجَمْعُ، كَقَوْلِهِ:
3735- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا *

(12/79)

وَالْفَتْحُ هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَتَى ضُمَّتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ أَوْ فُتِحَتْ جَاءَ الْمَفْعَلُ
مِنْهُ زَمَانًا وَمَكَانًا وَمَصْدَرًا بِالْفَتْحِ، وَالْكَسْرُ مَسْمُوعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَقَالَ أَبُو
الْحَسَنِ: "كَسْرُ الْكَافِ لَغَةٌ فَاشِيئَةٌ، وَهِيَ لَغَةٌ النَّاسِ الْيَوْمَ، وَالْكَسْرُ لَغَةٌ
الْحِجَازِ". وَهِيَ قَلِيلَةٌ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: "هِيَ لَغَةٌ يَمَانِيَّةٌ فَصِيحَةٌ". وَ"مَسْكِنِهِمْ"

يُحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَكَانُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ أَي: السُّكْنَى. وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ
الثَّانِي قَال: لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَشْمَلُ الْكُلَّ فَلَيْسَ فِيهِ وَضْعٌ مَفْرَدٌ مَوْضِعَ جَمْعٍ بِخِلَافِ
الأول؛ فَإِنَّ فِيهِ وَضْعَ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ كَمَا قَرَّرْتُهُ، لَكِنَّ سَبِيحَهُ يَأْبَاهُ إِلَّا
ضُرُورَةً كَقَوْلِهِ:

3736- * قَدْ عَضِيَ أَعْنَاقَهُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ
أَي جُلُود. وَأَمَّا الْجَمْعُ فَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَسْكَنًا. وَرُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ
دُونَ أَلْفٍ بَعْدَ الْكَافِ؛ فَلِذَلِكَ احْتَمَلَ الْقِرَاءَاتِ الْمَذْكُورَةَ.
قَوْلُهُ: "جَنَّان" فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ: الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "أَيَّة" وَأَبْدَلَ مَثْنَى مِنْ
مَفْرَدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْرَدَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمَثْنَى. وَتَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: { وَجَعَلْنَا ابْنَ
مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً }. الثَّانِي: أَنَّهُ خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مَضْمُرٍ. وَصَغَفَ ابْنُ عَطِيَّةِ الأَوَّلَ وَلَمْ
يُبَيِّنْهُ. وَلَا يَطْهَرُ صَغْفُهُ يَلِ قُوَّتُهُ، وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَتْ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِفْرَادًا وَثَنِيَّةً؛ فَلِذَلِكَ
صَغَفَ الْبَدْلُ عِنْدَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الثَّلَاثُ: - وَإِلَيْهِ نَحَا ابْنِ عَطِيَّةِ - أَنْ يَكُونَ
"جَنَّان" مَبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ { عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ }. وَرَدَّه الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ نَكْرَةً مِنْ
غَيْرِ مُسَوِّغٍ. وَاعْتَذَرَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ قَدْ يُعْتَقَدُ حَذْفُ صِفَةٍ أَي: جَنَّانٍ لَهُمْ، أَوْ جَنَّانٍ
عَظِيمَتَانِ [إِنْ] صَحَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.

(12/80)

وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ "جَنَّيْن" بِالْيَاءِ نَصْبًا عَلَى خَبْرٍ كَانَ، وَاسْمُهَا "آيَةٌ". فَإِنْ قِيلَ:
اسْمُ "كَانَ" كَالْمَبْتَدَأِ، / وَلَا مُسَوِّغَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ حَتَّى يُجْعَلَ اسْمُ كَانَ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ
تَخَصَّصَ بِالْحَالِ الْمَقْدَمَةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ صِفَتُهُ فِي الأَصْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ
"لِسبَابًا" لَكَانَ صِفَةً لـ "آيَةٌ" فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.
قَوْلُهُ: "عَنِ يَمِينٍ" إِمَّا صِفَةً لـ "جَنَّانٍ" أَوْ خَبْرُ مَبْتَدَأٍ مَضْمُرٍ أَي: هُمَا عَنِ يَمِينٍ.
قَوْلُهُ: "كَلُّوا" عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَي: قَالَ اللَّهُ أَوْ الْمَلِكُ.
قَوْلُهُ: "بَلَدَهُ" أَي: بَلَدَتُكُمْ بَلَدَهُ، وَرَبُّكُمْ رَبُّ غَفُورٍ. وَقَرَأَ رُوَيْسٌ يَنْصَبُ "بَلَدَهُ"
وَرَبَّ "عَلَى الْمَدْحِ، أَوْ اسْكُنُوا وَاعْبُدُوا. وَجَعَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ مَفْعُولًا بِهِ، وَالْعَامِلُ
فِيهِ "اشْكُرُوا" وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: اشْكُرُوا لِرَبِّكُمْ رَبًّا غَفُورًا.

* { فَأَعْرِضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلِ
حَمَاطٍ وَأَثَلٍ وَسَيِّءٍ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ }

قَوْلُهُ: { سَيْلَ الْعَرِمِ } فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ لِصِفَتِهِ
فِي الأَصْلِ، إِذْ الأَصْلُ: السَّيْلُ الْعَرِمُ. وَالْعَرِمُ: الشَّدِيدُ. وَأَصْلُهُ مِنَ الْعَرَامَةِ،
وَهِيَ الشَّرَاسَةُ وَالصَّعُوبَةُ. وَعَرِمَ فَلَانٌ فَهُوَ عَارِمٌ وَعَرِمٌ. وَعُرَامُ الْجَيْشِ مِنْهُ.
الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُوصُوفِ وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ مُقَامَهُ. تَقْدِيرُهُ: فَأَرْسَلْنَا
عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَطَرِ الْعَرِمِ أَوْ الْجُرْذِ الْعَرِمِ أَي الشَّدِيدِ الْكَثِيرِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ الْعَرِمَ
اسْمٌ لِلْبِنَاءِ الَّذِي يُجْعَلُ سَدًّا. وَأَنْشُد:

3737- مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مَآرِبَ إِذْ * يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

(12/81)

أي البناء القويُّ. الرابع: أَنَّ العَرَمَ اسْمٌ للوادي الذي كان فيه الماءُ نفسه. الخامس: أنه اسْمٌ للجَرْدِ وهو القَار. قيل: هو الجُلْدُ. وإنما أُضيفَ إليه لأنه تَسَبَّبَ عنه إذ يُرَوَى في التفسير: أنه قَرَضَ السُّكْرَ إلى أن انفتح عليهم فغرقوا به. وعلى هذه الأقوال الثلاثة تكون الإضافةُ إضافةً صحيحةً مُعَرِّفةً نحو: غلام زيد أي: سيل البناء، أو سيل الوادي الفلاني، أو سيلُ الجَرْدِ. وهؤلاء هم الذين صَرَبَتْ بهم العربُ في المثل للفرقة فقالوا: "تَفَرَّقُوا أَيدي سبأ وأيادي سبأ". قوله "بجنتيهم جنتين" قد تقدّم في البقرة أن المجرورَ بالباء هو الخارج، والمنصوب هو الداخل؛ ولهذا عَلِطَ مَنْ قال من الفقهاء: "فلو أبدل ضادا بظاءٍ بَطَلَتْ صلاته" بل الصواب أن يُقال: طاءً بضادٍ. قوله: "أَكَلُ حَمَطٍ" قرأ أبو عمرو على إضافة "أَكَلٍ" غير المضاف إلى "حَمَطٍ". والباقون بتنوينه غير مضاف وقد تقدم في البقرة أن ابنَ عامرٍ وأبا عمرو والكوفيين يضمون كاف "أَكَلٍ" غير المضاف لضمير المؤنثة، وأن نافعاً وابن كثير يُسكنونها بتفصيلٍ هناك تقدّم تحريره، فيكونُ القراءُ هنا على ثلاث مراتب، الأولى: لابي عمرو "أَكَلُ حَمَطٍ" بضم كاف "أَكَلٍ" مضافاً لـ "حَمَطٍ". الثانية: لنافع وابن كثير تسكينُ كافه وتنوينه. الثالثة: للباقين صَمُّ كافه وتنوينه. فَمَنْ أَضَافَ جَعَلَ "الأكل" بمعنى الجنى والثمر. والحَمَطُ قيل: شجرُ الأراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي سَوَكٍ. وقيل: كلُّ ثَبْتٍ أَحَدٌ طعماً مِنْ مرارة. وقيل: شجره لها تَمَرٌ تشبه الحشاشن لا يُتَنَعُّ به.

(12/82)

قوله: {وَأَثَلٌ وَبَسِيءٌ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ} معطوفان على "أَكَلٍ" لا على "حَمَطٍ" لأنَّ الحَمَطَ لا أَكَلَ له. وقال مكِّي: "لَمَّا لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الخمطُ نعتاً للأكل؛ لأنَّ الحَمَطَ اسْمٌ لشجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه، وكان الجنى والثمر من الشجر، أُضيفَ على تقدير "مِنْ" كقولك: هذا ثوبٌ حَرٌّ. ومِنْ ثَوْنٍ جَعَلَ حَمَطاً وما بعده: إمَّا صفةً لأكل. قال الزمخشري: "أو وُصِفَ الأكلُ بالحَمَطِ، كأنه قيل: ذواتي أَكَلٍ بشيع". قال الشيخ: "والوصفُ بالأسماء لا يطرُدُ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولهم: مِرْرَتْ بقاع عَرَفَجَ كلّه". الثاني: البدلُ مِنْ "أَكَلٍ" قال أبو البقاء: "وجعل حَمَطاً أَكلاً لمجاورته إياه وكونه سبباً له". إلا أن الفارسي رَدَّ كونه بدلاً. قال: "لأنَّ الحَمَطَ ليس بالأكل نفسه". وقد تقدّم جوابُ أبي البقاء. وأجاب بعضهم عنو - وهو مُتَنَرِّعٌ مِنْ كلام الزمخشري - أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديره: ذواتي أَكَلٍ أَكَلُ حَمَطٍ. قال: والمحذوفُ هو الأولُ في الحقيقة. قلت: وهو حسنٌ في المعنى. الثالث: أنه عطْفٌ بيانٌ وجعله أبو علي أحسنَ ما في الباب. قال: "كأنه بيّنَ أَنَّ الأكلَ هذه الشجرة" إلا أن عَطْفَ البيان لا يُجيزه البصريون في النكرات إنما يَخْصُونَهُ بالمعارفِ/.

قوله: "قليلٌ" نعتٌ لـ "سِدْرٍ". وقيل: نعتٌ لـ "أَكَلٍ". وقال أبو البقاء: "ويجوز

أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ "حَمَطٍ وَأَثَلٍ وَسِدْرٍ". وَقُرِئَ "وَأَثَلًا وَشَيْئًا" بِنَصْبِهِمَا عَطْفًا عَلَى جَنَّتَيْنِ. وَالْأَثَلُ: شَجَرُ الطَّرْقَاءِ، أَوْ مَا يُشْبِهُهَا. وَالسِّدْرُ سِدْرَانُ: سِدْرٌ لَهُ ثَمَرُهُ عَقِصَةٌ لَا تُؤْكَلُ وَلَا يُنْتَفَعُ بِبُورِقِهِ فِي الْاِغْتِسَالِ وَهُوَ الصَّالُّ، وَسِدْرٌ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ وَهُوَ التَّبَقُّ، وَيُعْتَسَلُ بِبُورِقِهِ. وَمَرَادُ الْآيَةِ: الْأَوَّلُ.

(12/83)

* { دَلِكْ جَرَيْتَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ تُجَارِيَا إِلَّا الْكُفُورَ }

قوله: { وَهَلْ تُجَارِيَا } : قرأ الأخوان وحفص "تُجَارِي" بنون العظمة وكسر الزاي أي: نحن. "إِلَّا الْكُفُورَ" مفعولٌ به. والباقون بضم الياء وفتح الزاي مبنياً للمفعول. "إِلَّا الْكُفُورَ" رَفُعٌ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله. ومسلم بن جندب "يُجْرَى" مبنياً للمفعول، "إِلَّا الْكُفُورَ" رَفُعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقُرِئَ "يَجْرِي" مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، "الكفور" نصباً على المفعول به.

* { فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرَفَاتِهِمْ كُلَّ مُمْرِقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ }

قوله: { رَبَّنَا } : العَامَّةُ بالنصب على النداء. وابن كثير وأبو عمرو وهشام "بَعْدُ" بتشديد العين فعل طلب. والباقون "بَاعِدْ" طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ ابن الحنفية وسفيان بن حسين وابن السَّمِيفِع "بَعْدُ" بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعلُ الْمَسِيرُ أَي: بَعْدَ الْمَسِيرِ. و"بَيْنَ" ظرف. وسعيد بن أبي الحسن كذلك إِلَّا أَنَّهُ صَمَّ نُونِ "بَيْنَ" جعله فاعلاً "بَعْدُ" المتضمنة للطلب يكون المعنى: أنهم أَشِيرُوا وَبَطِرُوا؛ فلذلك طلبوا بَعْدَ الْأَسْفَارِ. وعلى القراءة المتضمنة للطلب يكون المعنى: أنهم أَشِيرُوا وَبَطِرُوا؛ فلذلك طلبوا بَعْدَ الْأَسْفَارِ. وعلى القراءة المتضمنة للخبر الماضي يكون شكوى مِنْ بَعْدِ الْأَسْفَارِ التي طلبوها أيضاً.

وقرأ جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد "رَبَّنَا" رفعاً على الابتداء، "بَعْدُ" بتشديد العين فعلاً ماضياً خبره. وأبورجاء والحسن ويعقوب كذلك إِلَّا أَنَّهُ "بَاعِدَ" بالالف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بَعْدِ أَسْفَارِهِمْ عَلَى قُرْبَاهَا وَدُتُّوْهَا تَعْتِنًا مِنْهُمْ.

(12/84)

وَقُرِئَ "بُوعِدَ" مبنياً للمفعول. وَإِذَا نَصَبْتَ "بَيْنَ" بعد فعل متعدي مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ فِي إِحْدَى هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ سِوَاءَ كَانِ أَمْرًا أَمْ مَاضِيًا فَجَعَلَهُ الشَّيْخُ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَا ظَرْفًا. قَالَ: "أَلَا تَرَى إِلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ كَيْفَ جَعَلَهُ اسْمًا؟" قلت: إقراره على ظرفيته أَوْلَى، ويكون المفعول محذوفاً، تقديره: بَعْدَ السَّيْرِ بَيْنَ أَسْفَارِنَا. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ "بَعْدُ" بضم العين "بَيْنَ" بالنصب، فكما

تُضْمِرُ هنا الفاعل وهو ضميرُ السَّيْرِ كذلك تُبْقِي هنا "بين" على بابها، وتَنْوِي السَّيْرَ. وكان هذا أولى؛ لأنَّ حَذَفَ الْمَفْعُولِ كثيرٌ، وتحقيقُ هذا والاعتذارُ عن رفع "بينكم" مذكورٌ في الأنعام.
وقرأ العامةُ "أسْفارنا" جمعاً. وابن يعمر "سَفَرنا" مفرداً.

* { وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ }

قوله: { صَدَّقَ } : قرأ الكوفيون "صَدَّق" بتشديد الدال. والباقون بتخفيفها. فأما الأولى فـ "ظنَّه" مفعولٌ به. والمعنى: أنَّ ظنَّ إبليس ذهب إلى شيءٍ فوافق، فصَدَّق هو ظنَّه على المجاز والاتساع. ومثله: كذَّبْتُ ظني ونفسي وصَدَّقْتُهُما، وصَدَّقاني وكذَّباني وهو مجازٌ سائغٌ. أي: ظنَّ شيئاً فوق. وأصله: مِنْ قَوْلِهِ: "وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ" و"لَا ضَلَّيْتُهُمْ" وغير ذلك.

وأما الثانيةُ فإنَّ نصب "ظنَّه" على ما تقدَّم من المفعول به كقولهم: أَصَبْتُ ظني، وأَخْطأت ظني. أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: يظنُّ ظنَّه، أو على إسقاطِ الخافضِ أي: في ظنه. وزيدُ بن عليٍّ والزهرِيُّ برفعِ "ظنَّه" ونصبِ "إبليس" كقولِ الشاعر:

3738- فَإِنْ يَكْ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي *

جعل ظنَّه صادقاً فيما ظنَّه مجازاً واتساعاً. وروي عن أبي عمرو برفعهما وهي واضحة. جعل "ظنَّه" بدلَ اشتغال من إبليس.

(12/85)

والظاهر أنَّ الضميرَ في "عليهم" عائدٌ على أهل سبأ، و"إلا فريقاً" استثناءٌ من فاعل "اتبعوه" و"من المؤمنين" صفةٌ "فريقاً". و"من" للبيان لا للتبعيض لئلا يَفْسُدَ/ المعنى؛ إذ يلزمُ أن يكونَ بعضُ مَنْ آمنَ اتَّبَعَ إبليسَ.

* { وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لَنَعَلَمَ مَنْ يَوْمُنَّ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبِّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ }

قوله: { إِلَّا لَنَعَلَمَ } : استثناءٌ مفرغٌ مِنَ العِلَلِ العامَّةِ، تقديرُه: ما كان له عليهم استيلاءٌ لشيءٍ من الأشياءِ إلا لهذا، وهو تمييزُ الْمُحِقِّ مِنَ الشَّاكِّ.

قوله: "منها" متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيان أي: أعني منها وبسببها. وقيل: "مِن" بمعنى في. وقيل: هو حالٌ من "شك". وقوله: "مَنْ يَوْمُنَّ" يجوز في "مَنْ" وجهان، أحدهما: أنَّها استفهاميةٌ فَتَسُدُّ مَسَدَ مَفْعُولِي الْعِلْمِ. كذا ذكره أبو البقاء وليس بظاهر؛ لأنَّ المعنى: إِلَّا لَنُمَيِّرَ وَنُظْهِرَ لِلنَّاسِ مَنْ يَوْمُنَّ مِمَّنْ لَا يُؤْمِنُ فَعَبَّرَ عَنْ مَقَابِلِهِ بِقَوْلِهِ: { مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ }؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَتَائِجِهِ وَلِوَاوِزِهِ. والثاني: أنها موصولةٌ، وهذا هو الظاهرُ على ما تقدَّم تفسيرُه.

* { قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ }

(12/86)

قوله: {الَّذِينَ رَعَمْتُمْ}: مفعوله الأول محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ، والثاني أيضاً محذوفٌ، قامتْ صفته مَقَامَهُ. أي: رَعَمْتُمُوهم شركاءَ مِنْ دُونِ الله. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ "مِنْ دُونِ" هو المفعولَ الثاني؛ إذ لا يَنْعَقِدُ منه مع ما قبله كلامٌ. لو قلتُ: "هم مِنْ دُونِ الله" أي: مِنْ غيرِ نيةِ موصوفٍ لم يَجُزْ. ولولا قيامُ الوصفِ مَقَامَهُ أيضاً لم يُحَذَفْ؛ لأنَّ حَذْفَهُ اختصاراً قليلاً. على أَنَّ بعضَهم مَنَعَهُ.

* {وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}

قوله: {إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ}: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنَّ اللامَ متعلقةٌ بنفسِ الشفاعةِ. قال أبو البقاء: "كما تقول: يَشْفَعُ لهُ". الثاني: أَنْ يتعلقَ بـ "تَنْفَعُ"، قاله أبو البقاء. وفيه نظيرٌ: وهو أنه يَلْتَزِمُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إمَّا زيادةُ اللامِ في المفعولِ في غيرِ مَوْضِعِهَا، وإمَّا حَذْفُ مفعولِ "تَنْفَعُ" وكلاهما خلافُ الأصلِ. الثالث: أنه استثناءٌ مَفْرَعٌ مِنْ مفعولِ الشفاعةِ المقدرِ أي: لا تنفعُ الشفاعةُ لأحدٍ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ.

(12/87)

ثم المستثنى منه المقدرٌ يجوزُ أَنْ يكونَ هو المشفوعُ له، وهو الظاهرُ، والشافعُ ليس مذكوراً إنما دَلَّ عليه القَحْوَى. والتقديرُ: لا تَنْفَعُ الشفاعةُ لأحدٍ مِنَ المشفوعِ لهم إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ تَعَالَى للشافعينِ أَنْ يَشْفَعُوا فِيهِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هو الشافعُ، والشفوعُ له ليس مذكوراً تقديرُه: لا تَنْفَعُ الشفاعةُ إِلَّا للشافعِ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ. وعليّ هذا فاللامُ في "له" لامُ التبليغِ لا لامُ العلةِ. الرابع: أنه استثناءٌ مَفْرَعٌ أيضاً، لكنْ من الأحوالِ العامةِ. تقديرُه: لا تَنْفَعُ الشفاعةُ إِلَّا كائناً لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. وقرَّرَه الزمخشري فقال: "تقول: "الشفاعةُ لزيدٍ" على معنى: أنه الشافعُ كما تقول: الكَرَمُ لزيدٍ، وعليّ معنى أنه المِشْفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيدٍ فاحتمل قوله: {وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ} أَنْ يكونَ على أحدِ هذينِ الوجهينِ أي: لا تَنْفَعُ الشفاعةُ إِلَّا كائناً لِمَنْ أَذِنَ لَهُ مِنَ الشافعينِ ومطلقاً له، أو لا تَنْفَعُ الشفاعةُ إِلَّا كائناً لِمَنْ أَذِنَ لَهُ أي: لشفيعه، أو هي اللامُ الثانيةُ في قولك: "أذِنَ لزيدٍ لعمرو" أي: لأجله فكأنه قيل: إِلَّا لِمَنْ وَقَعَ الإذْنُ للشفيعِ لأجله. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجهُ ". انتهى.

فقوله: "الكَرَمُ لزيدٍ" يعني: أنها ليستْ لامُ العلةِ بل لامُ الاختصاصِ. وقوله: "القيامُ لزيدٍ" يعني أنها لامُ العلةِ كما هي في "القيامُ لزيدٍ". وقوله: "أذِنَ لزيدٍ لعمرو" يعني: أَنَّ الأولى للتبليغِ، والثانيةُ لامُ العلةِ. وقرأ الأخوانُ وأبو عمرو "أذِنَ" مبنياً للمفعولِ، والقائمُ مَقَامَ الفاعِلِ الجارِّ

والمجروؤ. والباقون مبنياً للفاعل أي: أَذِنَ اللَّهُ وَهُوَ الْمِرَادُ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى. وقد صرّح به في قوله: {إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ} {إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَانُ

(12/88)

{. قوله: "حتى إذا" هذه غاية لا بُدَّ لَهَا مِنْ مُعَيَّا. وفيه أوجه، أحدها: أنه قوله: {قَاتِبُوهُمْ} علي أن يكون الضمير في عليهم من قوله: {صَدَّقَ عَلَيْهِمْ} وفي "قلوبهم" عائداً على جميع الكفار، ويكون التفريع حالة مفارقة الحياة، أو يُجَعَلُ اتِّبَاعُهُمْ إِيَّاهُ مُسْتَصْحَباً لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَجَازاً. والجملة من قوله: "قل ادْعُوا" إلى آخرها معترضة بين الغاية والمُعَيَّا. ذكره الشيخ. وهو حسن. والثاني: أنه محذوف. قال ابن عطية: "كأنه قيل: ولا هم شفعاء كما تحبون أنتم، بل هم عبدة أو مسلمون أي: منقادون. حتى إذا فُرِعَ عن قلوبهم" انتهى. وجعل الضمير في "قلوبهم" عائداً على الملائكة. وقَرَّرَ ذلك، وصَغَفَ قولَ مَنْ جعله عائداً على الكفار، أو جميع العالم وليس هذا مَوْضِعَ تَنْقِيحِهِ. وقوله: "قالوا: ماذا" هو جوابُ "إذا"، وقوله: "قالوا الحق" جوابُ لقوله: {مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ}. و"الحق" منصوبٌ بـ "قال" مضمرةً أي: قالوا قال ربُّنا الحق. أي: القول الحق. إلا أن الشيخ رَدَّ هذا فقال: "فما قَدَّرَهُ إِنْ عَطِيَّةٌ لَا يَصِيحُ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ/ مَخَالِفٌ لِمَا قَبْلُهَا، هُمْ مَنْقَادُونَ عَبَدَةٌ دَائِمًا، لَا يَنْفَكُونَ عَنْ ذَلِكَ لِإِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَلَا إِذَا لَمْ يُفَرَّغْ". الثالث: أنه قوله: "رَعَمْتُمْ" أي: زعمتم الكفر إلى غاية التفريع ثم تركتم ما زعمتم وقتلتم قال الحق. وعلى هذا يكون في الكلام التفاتٌ مِنْ خِطَابٍ فِي قَوْلِهِ: "رَعَمْتُمْ" إِلَى الْعَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: "قلوبهم".

(12/89)

الرابع: أنه ما فهم من سياق الكلام. قال الزمخشري: "فإن قلت: بأي شيء اتصل قوله: {حَتَّى إِذَا فُرِعَ} ولأي شيء وقعت "حتى" غاية؟ قلت: بما فهم من هذا الكلام من أن تم انتظاراً للإذن وتوقفاً وتمهلاً وفَرَاعاً مِنَ الرَّاجِينَ لِلشَّفَاعَةِ وَالشَّفَعَاءِ هَلْ يُؤَدِّنُ لَهُمْ، أَوْ لَا يُؤَدِّنُ؟ وَأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ الْإِذْنُ إِلَّا بَعْدَ مَلِيٍّ مِنَ الزَّمَانِ وَطَوَّلٍ مِنَ التَّرِيصِ. وَدَلَّ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ قَوْلُهُ: [تَعَالَى {رَبِّ السَّمَاوَاتِ} إِلَى قَوْلِهِ: {إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَانُ وَقَالَ صَوَابًا}] فَكَانَ قِيلَ: يَتَرَبَّصُونَ وَيَتَوَقَّفُونَ مَلِيًّا فَرِيعِينَ وَهَلِينَ، حَتَّى إِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ أَي: كُشِفَ الْقَرَعُ عَنْ قُلُوبِ الشَّافِعِينَ وَالْمَشْفُوعِ لَهُمْ بِكَلِمَةٍ يَتَكَلَّمُ بِهَا رَبُّ الْعِزَّةِ فِي إِطْلَاقِ الْإِذْنِ، تَبَاشَرُوا بِذَلِكَ، وَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا: الْحَقُّ. أَي: الْقَوْلُ الْحَقُّ وَهُوَ الْإِذْنُ بِالشَّفَاعَةِ لِمَنْ ارْتَضَى".

وقرأ ابنُ عامرٍ "فَرَع" مبنياً للفاعل. فإن كان الضمير في "قلوبهم" للملائكة فالفاعل في "فَرَع" ضميرُ اسمِ الله تعالى لتقدُّمِ ذِكْرِهِ. وإن كان للكفار فالفاعل ضميرُ مُعْوِيهِمْ. كذا قال الشيخ. والظاهر أنه يعودُ على الله مطلقاً.

وقرأ الباقون مبنياً للمفعول. والقائم مقام الفاعل الجار بعده. وقَعَلَ بالتشديد معناها السَّلْبُ هنا نحو: قَرَدْتُ البعيرَ أي: أزلتُ قُراده، كذا هنا أي: أزالَ القَرَعَ عنها.

وقرأ الحسن "قُرَعَ" مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: دُهبَ يزيد. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد "قَرَعَ" مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابن عُمر وقتادة مشددة الراء مبنياً للمفعول.

(12/90)

والقَرَعَ: القَناء والمعنى: حتى إذا أفنى الله الوجودَ أو انتفى بنفسه، أو نُفي الوجودُ والخوفُ عن قلوبهم فلماً بُني للمفعول قام الجارُ مقامه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر "أَفْرُقِعَ" من الأفرُقِع. وهو التفرُّق. قال الزمخشري: "والكلمة مركبة من حروف المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِبَ "أَقْمَطَرٌ" من حروف القَمَطِ مع زيادة الراء". قال الشيخ: "فإن عَنَى أَنَّ العينَ من حروف الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهرُ كلامه فليس بصحيح؛ لأنَّ العينَ والراءَ ليسا من حروف الزيادة. وإن عنى أَنَّ الكلمة فيها حروفٌ ما دُكِر، وزائداً إلى ذلك العينُ والراءُ، والمادةُ قَرَقَعٌ وقَمَطَرٌ فهو صحيحٌ" انتهى. وهذه قراءةٌ مخالفةٌ للسواد، ومع ذلك هي لفظٌ غريبةٌ ثقيلةٌ اللفظ، نَصَّ أهلُ البيانِ عليها ومثلوا بها. وحكوا عن عيسى بن عَمر أنه عُنِيََ عليه ذاتَ يومٍ فاجتمع عليه النَّظَارَةُ فلما أفاق قال: "أراكم تَكَاكُؤُكُمْ عَلَيَّ تَكَاكُؤُكُمْ عَلَيَّ ذِي جَنَّةٍ أَفَرَّقِعُوا عَنِي" أي: اجتمعتم عليَّ اجتماعكم عليَّ المجنون تَفَرَّقُوا عَنِي، فعابها الناسُ عليه، حيث استعمل مثل هذه الألفاظ الثقيلة المستعربة.

وقرأ ابن أبي عبله "الحقُّ" بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: قالوا قوله الحقُّ.

* { قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }

(12/91)

قوله: { أَوْ إِيَّاكُمْ } : عطفتُ على اسم إنَّ. وفي الخبر أوجهٌ، أحدها: أنَّ الملفوظَ به الأولُ وحذفتُ خبرَ الثاني للدلالة عليه. أي: وَإِنَّا لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ، أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ. والثاني: العكسُ أي: حُذِفَ الأولُ، والملفوظُ به خبرُ الثاني. وهو خلافُ مشهورٍ تقدّم تحقيقه عند قوله: { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَٰضُوهُ }. وهذان الوجهان لا ينبغي أن يُحْمَلَا على ظاهرهما قطعاً؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم لم يَشْكُ أنه على هدىً ويقين، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يتخاطبُ به العربُ من استعمال الإنصاف في مجاوراتهم على سبيل الإقرض والتقدير ويُسمِّيهِ أهلُ البيانِ الاستدراج وهو: أَنْ يَدْكُرَ لمخاطبه أمراً يُسَلِّمه، وإن كان بخلاف ما يَدْكُر حتى يُضْعِي إلى ما يُلقيه

إليه، / إذ لو بدأه بما يكره لم يُضغ. ونظيره قولهم: أَخْرَى اللَّهُ الكاذبَ مني ومنك. ومثله قول الشاعر:

3739- فَأَيُّ ما وأَيْكَ كان سَرًّا * فَقِيدَ إلى المَقامَةِ لا يَراها
وقولُ حسان:

3740- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لِهٖ بِكُفٍّ * فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ
مع العلم لكل أحد أنه صلى الله عليه وسلم خير خلق الله كلهم.
الثالث: أنه من باب اللفِّ والتَّشْرِ. والتقدير: وإنا لعلی هُدَى وإنكم لفي ضلال
مبين. ولكن لَفَّ الكلامين وأخرجهما كذلك لعدم اللَّبْسِ، وهذا لا يتأتى إلا أن
تكونَ "أو" بمعنى الواو وهي مسألهُ خلافٍ. ومنَّ مجيء "أو" بمعنى الواو
قوله:

3741- قَوْمٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رَأَيْتَهُمْ * ما بين مُلجم مُهره أو سافِع

(12/92)

وتقدّم تقريرُ هذا وهذا الذي ذكرته منقولٌ عن أبي عبيدة. الرابع: قال الشيخ:
"وأوهنا على موضوعها لكونها لأحد الشئتين وخبرٌ {إنا أو إياكم} هو {لعلی
هُدى أو في ضلالٍ مُبين} ولا يُحتاج إلى تقديرٍ حذفٍ؛ إذ المعنى: أن أحدنا لفي
أحد هَدَيْنِ كقولك: زيدٌ أو عمرٌ في القصر أو في المسجد لا يُحتاج إلى تقديرٍ
حذفٍ إذ معناه: أحد هَدَيْنِ في أحد هَدَيْنِ. وقيل: الخبرُ محذوفٌ، ثم دَكَرَ ما
قدَّمْتُ إلى آخره. وهذا الذي ذكره هو تفسيرٌ معنَى لا تفسيرٌ إعرابٍ، والناسُ
نظروا إلى تفسيرِ الإعرابِ فاحتاجوا إلى ما ذكرْتُ.

* { قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ }

قوله: {الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ}: صِفَتا مبالغةٍ. وقرأ عيسى بن عمر "الفتاح" اسمَ
فاعلٍ.

* { قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

قوله: {أَرُونِي}: فيها وجهان، أحدهما: أنها علميةٌ متعديةٌ قبل التَّنْقِلِ إلى اثنين
فلما جيءَ بهمزةُ النقلِ تَعَدَّتْ لثلاثةٍ أوَّلها: ياءُ المتكلمِ، ثانيها: الموصولُ، ثالثها:
"شركاءٌ" وعائِدُ الموصولِ محذوفٌ أي: أَلْحَقْتُمُوهم به. الثاني: أنها بصريَّةٌ
متعديةٌ قبل النقلِ لواحدٍ وبعده لاثنين، أوَّلها ياءُ المتكلمِ، ثانيها الموصولُ،
و"شركاءٌ" نصبٌ على الحالِ مِنْ عائِدِ الموصولِ أي: بَصَّرُونِي المُلْحَقِينَ به حالِ
كونهم شركائي.

قال ابن عطية في هذا الثاني: "ولا عَناءَ له" أي لا مَنفَعَة فيه يعني: أنَّ معناه
ضعيفٌ. قال الشيخ: "وقوله: لا عَناءَ له ليس بجيدٍ، بل في ذلك تَبَكُّيْتُ لهم
وتوبيخٌ، ولا يريد حقيقة الأمر بل المعنى: الذين هم شركائي على رَعْمِكُمْ هم
مِمَّنْ إنَّ أَرَيْتُمُوهم أَفْتَصَحَّتُمْ؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغيرُ ذلك".

(12/93)

قوله: "بل هو" في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائِدٌ على الله تعالى أي: ذلك الذي ألْحَقْتُم بِهِ شِرْكَاءَ هو اللُّهُ. والعزيرُ الحكيمُ صفتان. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ. واللُّهُ مبتدأ، والعزيرُ الحكيمُ خبران. والجملةُ خبر "هو".

* { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا يَكْتَرُ النَّاسُ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { كَافَّةً } : فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من كافٍ "أَرْسَلْنَاكَ" والمعنى: إِلَّا جَامِعًا لِلنَّاسِ فِي الْإِبْلَاجِ.

والكافَّةُ بمعنى الجامع، والهَاءُ فيه للمبالغة كهي في: عَلَّامَةٌ وَرَاقِبَةٌ. قاله الزجاج. وهذا بناءٌ منه على أنه اسمٌ فاعلٌ مِنْ كَفَّ يَكْفُ. وقال الشيخ: "أَمَّا قَوْلُ الزَّجَّاجِ: إِنَّ كَافَّةً بِمَعْنَى جَامِعًا، وَالهَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ؛ فَإِنَّ اللَّغَةَ لَا تُسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَفَّ لَيْسَ مَعْنَاهُ مَحْفُوظًا بِمَعْنَى جَمَعَ" يعني: أن المحفوظَ في معناه مَتَّعَ. يقال: كَفَّ يَكْفُ أَي: مَتَّعَ. والمعنى: إِلَّا مَانِعًا لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ، وَأَنْ يَشُدُّوا مِنْ تَبْلِيغِكَ، وَمِنْهُ الْكُفُّ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ خُرُوجَ مَا فِيهِ.

الثاني: أن "كافئة" مصدرٌ جاء على الفاعلة كالعاقبة والعاقبة. وعلي هذا فوقها حالاً: إِمَّا عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ذَا كَافَّةً لِلنَّاسِ. الثالث: أن "كافئة" صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: إِلَّا إِرْسَالَةَ كَافَّةً. قال الزمخشري: "إِلَّا إِرْسَالَةَ عَامَةً لَهُمْ مَحِيطَةٌ بِهِمْ؛ لِأَنَّهَا إِذَا شَمِلَتْهُمْ فَقَدْ كَفَّتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ". قال الشيخ: "أَمَّا كَافَّةً بِمَعْنَى عَامَّةً، فَالْمَنْقُولُ عَنْ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا حَالًا، وَلَمْ يُتَّصَرَّفْ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَجَعَلَهَا صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ خُرُوجًا عَمَّا نَقَلُوا، وَلَا يُحْفَظُ أَيْضًا اسْتِعْمَالُهَا صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ".

(12/94)

الرابع: أن قوله: "كافئة" حالٌ من "للناس" أي: للناس كَافَّةً. إِلَّا أَنْ هَذَا قَدْ رَدَّهُ الزمخشريُّ فقال: "وَمَنْ جَعَلَهُ حَالًا مِنَ الْمَجْرُورِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ حَالِ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ فِي الْإِحَالَةِ بِمَنْزِلَةِ تَقَدُّمِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْجَارِ. وَكَمْ تَرَى مِمَّنْ يَرْتَكِبُ مِثْلَ هَذَا الْخَطِّ، ثُمَّ لَا يَقْفِئُ بِهِ حَتَّى يَضُمَّ إِلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّامَ بِمَعْنَى إِلَى، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوِي لَهُ الْخَطُّ الْأَوَّلُ إِلَّا بِالْخَطِّ الثَّانِي، فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَرْتَكِبَ الْخَطَّيْنِ مَعًا". قال الشيخ: "أَمَّا قَوْلُهُ كَذَا فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ بَرَّهَانَ وَابْنُ مَلِكُونَ إِلَى جَوَازِهِ". قال: "وهو الصحيح". قال: "وَمِنْ أَمْثَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ: "زَيْدٌ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ". التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا يَكُونُ، فَجَعَلَ "خَيْرٌ مَا يَكُونُ" حَالًا مِنَ الْكَافِ فِي "مِنْكَ" وَقَدَّمَهَا عَلَيْهَا وَأَنْشَدَ:

3742- إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَبَهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا - فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ
أَي: فَمَطْلَبُهَا عَلَيْهِ كَهَلًا. وَأَنْشَدَ أَيْضًا:

3743- تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ * بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
أي: عنكم طرّاً. وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به
قال:

3744- مَسْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا * حَتَمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ
أي: قد شُغِفْتُ بِكَ مَسْغُوفَةً. وقال آخر:

3745- غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ * ءِ فَيُدْعَى وَلَاتِ حِينَ إِبَاءِ

(12/95)

أي: تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ غَافِلًا. قال: "وإذا جازَ تقديمها على صاحبها وعلى
العاملِ فيه، فتقديمها على صاحبها وحده أجوزُ". قال: "وَمِمَّنْ حَمَلَهُ عَلَى
الْحَالِ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَإِنَّهُ قَالَ: "فُدِّمْتُ لِلْإِهْتِمَامِ" وَالْمَنْقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ:
إِلَى الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ وَسَائِرِ الْأُمَمِ، وَتَقْدِيرُهُ إِلَى النَّاسِ كَافَةً. قَالَ: "وَقَوْلُ
الزَّمَخْشَرِيِّ: لَا يَسْتَوِي لَهُ الْإِخْطَاءُ الْأَوَّلُ إِخْفَ فَشْنِيْعٍ؛ لِأَنَّ الْفَائِلَ بِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
جَعْلِ اللَّامِ بِمَعْنَى إِلَى لِأَنَّ أَرْسَلَ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ قَالَ تَعَالَى: { وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ
رَسُولًا } و"أرسل" ممّا يتعدّى باللام، وبـ "إلى" أيضاً. وقد جاءت اللامُ بمعنى
"إلى" و"إلي" بمعناها".

قلت: أمّا { أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ } فلا دَلَالَةَ فِيهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لَامَ الْعِلَةِ
الْمَجَازِيَّةِ. وَأَمَّا كَوْنُهَا بِمَعْنَى "إلى" والعكسُ فالبصريُّون لا يَتَجَوَّزُونَ فِي
الْحُرُوفِ. و"بشيراً ونذيراً" حالان أيضاً.

* { قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَفْتِدُمُونَ }

قوله: { لَكُمْ مِيعَادُ }؛ مبتدأ وخبر. والميعادُ يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ
مضافٌ لظرفه، والميعادُ يُطلق على الوعدِ والوَعِيدِ. وقد تقدّم أنّ الوعدَ في
الخير، والوَعِيدُ في الشرِّ غالباً. الثاني: اسمٌ أقيم مُقَامَ الْمَصْدَرِ. والظاهرُ
الأوّل. قال أبو عبيدة: "الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْمِيعَادُ بِمَعْنَى". الثالث: أنه هنا ظرفُ
زمان. قال الزمخشري: "الميعادُ ظرفُ الوعدِ، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا
ظرفُ زمان. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قَرَأَ "مِيعَادُ يَوْمٍ" يَعْنِي بِرَفْعِهِمَا مَنْوَتَيْنِ،
فأبدل منه اليوم. وأمّا الإضافةُ فإضافةُ تبيين، كقولك: سَحَقُ ثَوْبٍ وَبَعِيرٌ
سَانِيَةٌ".

(12/96)

قال الشيخ: "ولا يتعيّنُ ما قال؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ،
فَلَمَّا حُذِفَ الْمِصْطَفُ أَغْرَبَ الْمِصْطَفُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ". قلت: الزمخشريُّ لو قَعَلَ
مثله لَسَمِعَ بِهِ. وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الرِّفْعِ وَجْهًا آخَرَ: وَهُوَ الرِّفْعُ عَلَى
التعظيمِ، يَعْنِي عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْقِطْعَ. وَسَيَاتِي هَذَا قَرِيبًا.

وقرأ ابنُ أبي عبلة واليزيديُّ "مِعَادُ يَوْمًا" بتنوين الأول، ونصبِ "يَوْمًا" مَنْوَنًا. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ. والعاملُ فيه مضافٌ مقدرٌ، تقديرُه: لكم إنجازٌ وعدٌ في يومٍ صفتهُ كَيْتٌ وكَيْتٌ. الثاني: أن ينتصبَ بإضمارِ فعلٍ. قال الزمخشيريُّ: "وَأَمَّا نَصَبُ الْيَوْمِ فَعَلَى التَّعْظِيمِ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي يَوْمًا. ويجوز أن يكونَ الرُّفْعُ على هذا، أَعْنِي التَّعْظِيمَ".
 وقرأ عيسى بتنوين الأول، ونصبِ "يوم" مضافاً للجمله بعده. / وفيه الوجهان المتقدَّمان: النصبُ على التعظيم، أو الظرفُ.
 قوله: { لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ } يجوزُ في هذه الجملة أن تكونَ صفةً لـ "مِعَاد" إن عاد الضميرُ في "عنه" عليه، أو لـ "يوم" إن عاد الضميرُ في "عنه" عليه، فيجوزُ أن يُحْكَمَ على موضعها بالرفع أو الجرِّ. وأما على قراءة عيسى فينبغي أن يعودَ الضميرُ في "عنه" على "مِعَاد" ليسي إلا؛ لأنهم تَصَوُّوا على أن الظرفَ إذا أُضيفَ إلى جملةٍ لم يَعدْ منها إليه ضميرٌ إلا في ضرورةٍ كقوله:
 3746- مَصَّتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ * وَعَشُرْتُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجِجْتَانِ

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }

(12/97)

قوله: { وَلَوْ تَرَى } مفعولٌ "ترى" وجوابُ "لو" محذوفان للفهم. أي: لو ترى حالَ الظالمين وقتَ وقوفهم راجعاً بعضهم إلى بعض القولِ لَرَأَيْتَ حَالًا فطبيعة وأمرًا مُنْكَرًا. و"يَرْجِعُ" حالٌ مِنْ ضميرٍ "مَوْقُوفُونَ"، والقولُ منصوبٌ بـ "يَرْجِعُ" لأنه يَتَّعَدَى. قال تعالى: { قَانَ رَجَعَكَ اللَّهُ }. وقوله: { يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا } إلى آخره تفسيرٌ لقوله: "يَرْجِعُ" فلا محلَّ له. و"أنتم" بعد "لولا" مبتدأٌ على أصحِّ المذاهب. وهذا هو الأفصحُ. أعني وقوعَ ضمائرِ الرفع بعد "لولا" خلافًا للمبرد؛ حيث جعلَ خلافَ هذا لَحْنًا، وأنه لم يَرِدْ إلا في قولِ يزيد:
 3747- وكم مَوْطِنٍ لَوْلَاي *
 البيت. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا. والأخفشُ جعلَ أنه ضميرٌ نصبٍ أو جرٍّ قامَ مقامَ ضميرِ الرفع. وسيبويه جعله ضميرَ جرِّ.

* { وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذِ تَأْمُرُ وَتَأْتِي أَنْ يَكْفَرَ بِاللَّهِ وَتَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسْرُبُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَعْلَالَ فِي أَعْتَابِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْرُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

(12/98)

قوله: { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ } يجوزُ رفعُه مِنْ ثلاثةِ أوجه، أحدها: الفاعليةُ تقديرُه: بل صدنا مَكْرُكُمْ في هذين الوقتين. الثاني: أن يكونَ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، أي:

مَكَرُّ اللَّيْلِ صَدَّانَا. الثالث: العكسُ أي: سبُّ كَفَرْنَا مَكَرُّكُمْ. وإضافة المَكْرِ إلى الليل والنهار: إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ كقولهم: ليلٌ مَكْرٌ، فيكونُ مصدرًا مضافًا لمرفوعه، وإمَّا على الاتساعِ في الظرفِ فُجِعِل كالمفعولِ به، فيكونُ مضافًا لمنصوبه. وهذان أحسنُ مِنْ قول مَنْ قال: إِنَّ الإِضَافَةَ بِمعنى "في" أي: في الليل؛ لأنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في غيرِ مَحَلِّ التَّزَاجِ.

وقرأ العامةُ "مَكَرُّ" خفيفَ الراءِ ساكنَ الكافِ مضافًا لِمَا بعده. وابنِ يعمرٍ وقتادهُ بتنوينِ "مَكَرٌ" وانتصابِ الليلِ والنهارِ ظرفَيْنِ. وقرأ أيضاً وسعيد بن جبير وأبو زُرَّيْنٍ بفتحِ الكافِ وتشديدِ الراءِ مضافًا لِمَا بعده. أي: كَرُورُ اللَّيْلِ والنهارِ واختلافهما، مِنْ كَرَّ يَكُرُّ، إذا جاءَ وذهب. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ أيضاً وطلحةُ وراشدُ القارئ - وهو الذي كان يصحُّ المصاحفَ أيامَ الحَجَّاجِ بأمره - كذلك إلاَّ أنه بنصبِ الراءِ. وفيها أوجهٌ، أظهرها: ما قاله الزمخشري، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: "بل تَكْرُونَ الإِغْوَاءَ مَكْرًا دائماً لا تَفْتَرُونَ عنه". الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فِعْلٍ أي: بل صَدَدْتُمُونَا مَكْرَ اللَّيْلِ والنهارِ أي: دائماً.

الثالث: أنه منصوبٌ بتأمُّرُونَا، قاله أبو الفِضْلِ الرازي، وهو غلطٌ؛ لأنَّ ما بعد المضافِ لا يَعمَلُ فيما قبله إلاَّ في مسألةٍ واحدةٍ؛ وهي "غير" إذا كانت بمعنى "لا" كقوله:

3748- إِنَّ أَمْرًا حَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ * على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
وتقيُرُ هذا تقدَّمَ أواخرَ الفاتحة.

(12/99)

وجاء قوله: { قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا } بغير عاطفٍ؛ لأنَّه جوابٌ لقول الصَّعْفَةِ، فاستؤيِفَ، بخلافِ قوله: { وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا } فإنه لَمَّا لم يكن جواباً عطِفَ. والضميرُ في "وأَسْرُوا النَّدَامَةَ" للجميع: للأتباعِ والمتبوعين.

* { وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ }

قوله: { إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا } جملةٌ حاليةٌ مِنْ "قربة" وإن كانت نكرةً؛ لأنَّها في سياقِ النفي.

قوله: "بما أُرْسِلْتُمْ" متعلقٌ بخبرِ "إِنَّ" و"به" متعلِّقٌ بـ "أُرْسِلْتُمْ". والتقدير: إِنَّا كَافِرُونَ بالذي أُرْسِلْتُمْ بِهِ، وإنما قُدِّمَ للاهتمامِ. وحَسَنَه تواخي الفواصلِ.

* { قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَا كِنَّ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { وَيَقْدِرُ } أي: يُصَيِّقُ بديلٌ مقابلته لـ "يَبْسُطُ". وهذا هو الطباقُ البديعيُّ. وقرأ الأعمشُ "ويُقَدِّرُ" بالتشديدِ/ في الموضعين.

* { وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُفَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا قَاوَلًا لِّك لَّهُمْ جَزَاءُ الصَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْعُرُقَاتِ أَمْثُونَ }

(12/100)

قوله: {يَالْتِي تُقَرِّبُكُمْ}: صفةٌ للأموال والأولاد؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يُعاملُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدة. وقال الفراء والزجاج: إنَّه حذفَ من الأولِ دلالةَ الثاني عليه. قالوا: والتقدير وما أموالكم بالتي تُقَرِّبُكُمْ عندنا زُلْفَى، ولا أولادكم بالتي تُقَرِّبُكُمْ. وهذا لا حاجةَ إليه أيضاً. ويُقَلُّ عن الفراء ما تقدّم: مِنْ أَنْ "التي" صفةٌ للأموال والأولادِ معاً. وهو الصحيح. وجعل الزمخشري "التي" صفةً لموصوفٍ محذوفٍ. قال: "ويجوزُ أَنْ تكون هي التقوى وهي المقربةُ عند الله زُلْفَى وحدها أي: ليسَتْ أموالكم وأولادكم بتلك الموصوفةِ عند الله بالتقريب". وقال الشيخ: "ولا حاجةَ إلى هذا الموصوفِ" قلت: والحاجةُ إليه بالنسبةِ إلى المعنى الذي ذكره داعيةً.

قوله: "زُلْفَى" مصدرٌ مِنْ معنى الأول، إذ التقدير: تُقَرِّبُكُمْ قُرْبَى. وقرأ الضحَّاك "زُلْفَى" بفتح اللام وتنبين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو: قُرْبَى وقُرْب. جُمع المصدرُ لاختلافِ أنواعه.

قوله: {إِلَّا مَنْ أَمَّنْ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ. الثاني: أنه في محلِّ جرٍّ بدلاً من الضمير في "أموالك". قاله الزجاج. وعَلَّطه النحاس: بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب. قال: "ولو جاز هذا لجازَ "رَأَيْتُكَ زَيْدًا". وقولُ أبي إسحاق هذا هو قولُ الفراء". انتهى.

(12/101)

قال الشيخ: "ومذهبُ الأخفش والكوفيين أنه يجوزُ البدلُ مِنْ ضميرِ المخاطبةِ والمتكلم؛ إلاَّ أَنْ البدلَ في الآية لا يَصِحُّ؛ ألا ترى أنه لا يَصِحُّ تفرُّعُ الفعلِ الواقعِ صلةً لما بعد "إلا" لو قلت: "ما زيدٌ بالذي يَصْرِبُ إلاَّ خالدًا" لم يَجْزُ. وَتَخَيَّلْ الزَّجَّاجُ أَنَّ الصَّلَةَ - وإن كَانَتْ مِنْ حيثِ المعنى منفيةً - أنه يجوزُ البدلُ، وليس بجائز، إلاَّ أَنْ يَصِحَّ التفرُّعُ له". قلت: وَمَنْعُهُ قولك: "ما زيدٌ بالذي يَصْرِبُ إلاَّ خالدًا" فيه نظرٌ، لأنَّ النفيَ إذا كان مُنْسَجِباً على الجملةِ أُعْطِيَ حُكْمَ ما لو بَاسَّرَ ذلك الشيءَ. ألا ترى أَنَّ النفيَ في قولك "ما ظننتُ أحداً يَفْعَلُ ذَلِكَ إلاَّ زيداً" سَوَّغَ البدلَ في "زيد" مِنْ ضميرِ "يَفْعَلُ" وإن لم يكن النفيُّ مُتَسَلِّطاً عليه. قالوا: ولكنه لما كان في حَيْزِ النفيِ صَحَّ فيه ذلك، فهذا مثله.

والزمخشريُّ أيضاً تبعَ الزجاجَ والفراءَ في ذلك من حيثِ المعنى، إلاَّ أَنَّهُ لم يَجْعَلْه بدلاً بل منصوباً على أصلِ الاستثناء، فقال: "إِلَّا مَنْ أَمَّنْ استثناءٌ من "كم" في تُقَرِّبُكُمْ. والمعنى: أَنَّ الأموالَ لا تُقَرِّبُ أحداً إلاَّ المؤمنَ الذي يُنْفِقُها في سبيلِ الله. والأولاد لا تُقَرِّبُ أحداً إلاَّ مَنْ عَلمهم الخيرَ، وَقَفَّههم في الدين، وَرَسَّحهم للصَّلاح". وَرَدَّ عليه الشيخُ بنحو ما تقدّم فقال: "لا يجوزُ: ما زيدٌ بالذي يَخْرُجُ إلاَّ أخوه، وما زيدٌ بالذي يَصْرِبُ إلاَّ عَمراً". والجوابُ عنه ما تقدم، وأيضاً فالزمخشريُّ لم يَجْعَلْه بدلاً بل استثناءً صريحاً، ولا يُشْتَرَطُ في الاستثناءِ التفرُّعُ اللفظيُّ بل الإسنادُ المعنويُّ، ألا ترى أنك تقول: "قام القومُ إلاَّ زيداً" ولو قَرَعْتَهُ لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثَبَّتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ هو الوجه الثالثُ في المسألة.

(12/102)

الرابع: أن "مَنْ آمَنَ" في محلِّ رفع على الابتداء. والخبرُ قوله: {فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الصَّعْفِ}. وقال الفراء: "هو في موضع رفع تقديره: ما هو المقرَّب إلَّا مَنْ آمَنَ" وهذا لا طائلَ تحته. وَعَجِبْتُ من القراء كيف يقوله؟
وقرأ العامةُ: "جزاء الصَّعْفِ" مضافاً على أنه مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، أي: أن يُجَازِيَهُم الصَّعْفَ. وقَدَّره الزمخشريُّ مبنياً للمفعول أي: يُجَزُّون الصَّعْفَ. ورَدَّه الشيخ: بأنَّ الصحيحَ مَنْعُه. وقرأ قتادة برفعهما على إبدال الصَّعْفِ مِنْ "جزاء".
وعنه أيضاً وعن يعقوب بنِصب "جزاء" على الحال. والعاملُ فيها الاستقرار، وهذه كقولهِ: {قَلَّ جَزَاءُ الْحَسَنَى} فيمن قرأ بنصب "جزاء" في الكهف.

قوله: "في العُرْفَات" قرأ حمزة "العُرْفَةَ" بالتوحيد على إرادة الجنس وعدم اللبس؛ لأنه معلومٌ أن لكلِّ أحدٍ غرفةً تخصُّه. وقد أجمع على التوحيد في قوله: {يُجَزُّونَ العُرْفَةَ} ولأنَّ لفظَ الواحدٍ أخفُّ فوضعَ موضعَ الجمعِ مع أمن اللبس. والباقيون "العُرْفَات" جمعٌ سلامة. وقد أجمع على الجمع في قوله: {كَلْبُوتُهُمْ مِّنَ الجَنَّةِ عُرْفَاتٌ} والرسمُ مُحْتَمِلٌ للقراءتين. وقرأ الحسن بضمِّ راء "عُرْفَات" على الإتياع. وبعضهم يفتحها. وقد تقدَّم تحقيق ذلك أول البقرة. وقرأ ابنُ وثاب "العُرْفَةَ" بضمِّ الراء والتوحيد.

* {قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ}

(12/103)

قوله: {وَمَا أَنْفَقْتُمْ} : يجوزُ أن تكونَ / "ما" موصولةً في محلِّ رفع بالابتداء. والخبرُ قوله: "فهو يُخْلِفُهُ" ودخلت الفاءُ لشيئِهِ بالشرط. و"مِنْ شَيْءٍ" بيانٌ، كذا قيل. وفيه نظرٌ لإبهام "شيء" فأبي تبيين فيه؟ الثاني: أن تكونَ شرطيةً فتكونُ في محلِّ نصب مفعولاً مقدِّماً، و"فهو يُخْلِفُهُ" جوابُ الشرط.
قوله: "الرازقين" إنما جُمِعَ من حيث الصورة؛ لأنَّ الإنسانَ يرزقُ عياله من رزقِ الله، والرازقُ في الحقيقة لكلِّ إنما هو الله تعالى.

* {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَأُولَٰئِكَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}

قوله: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ} : قد تقدَّم أنه يُقرأ بالنون والياء في الأنعام.

قوله: {أَهَأُولَٰئِكَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} "إِيَّاكُمْ" منصوبٌ بخبر كان، فُدِّمَ لأجل الفواصل والاهتمام. واستبدلَ به على جواز تقديم خبر "كان" عليها إذا كان خبرها جملةً فإنَّ فيه خلافاً: جَوَّزَه ابنُ السَّراج، ومنعَه غيره. وكذلك اختلفوا في: توسُّطه إذا كان جملةً، قال ابنُ السَّراج: "القياسُ جوازُه، ولكن لم

يُسْمَعُ". قلت: قد تقدّم في قوله: {مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ} ونحوه أنه يجوز أن يكون من تقديم الخبر وأن لا يكون. ووجه الدلالة هنا: أن تقديم المفعول يؤدّن بتقديم العامل. وقد تقدّم تحقيق هذا في هود عند قوله: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا} ومنع هذه القاعدة.

* {فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِيَعِضَ نَفَعًا وَلَا صَرَآً وَتَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}

(12/104)

قوله: {الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا}: صفة النار، وفي السجدة وصف العذاب. قيل: لأنّ تمّ كانوا مُلتبسين بالعذاب مترددين فيه فوصف لهم ما لا بسوه، وهنا لم يُلايسوه بعد؛ لأنه عقيب حشرهم.

* {وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِّنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِّنْ نَّذِيرٍ}

قوله: {يَدْرُسُونَهَا}: العامّة على التخفيف مضارع درس مخففاً أي: حفظاً. وأبو حيوة "يَدْرُسُونَهَا" بفتح المداًل مشددةً وكسر الراء. والأصل يَدْرُسُونَهَا من الأدراس على الافتعال فأدغم. وعنه أيضاً بضم الياء وفتح الدال وسد الراء من التدريس.

قوله: {وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ} أي: إلى هؤلاء المعاصرين لك لم يُرسل إليهم نذيراً يُشافهم بالندارة غيرك، فلا تعارض بينه وبين قوله: {وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ} إذ المراد هناك آتاء النذير، ولا شك أن هذا كان موجوداً، يذهب النبي، وتبقى شريعته.

* {وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ تَكْوِيرٌ}

قوله: {وَمَا بَلَغُوا} الظاهر أن الضمير في "بَلَغُوا" وفي "آتيناهم" للذين من قبلهم ليناسق قوله: "فَكَذَّبُوا رُسُلِي" بمعنى: أنهم لم يبلغوا في شكر النعمة وجزاء المنة معشّار ما آتيناهم من النعم والإحسان إليهم. وقيل: بل ضمير الرفع لقريش والنصب للذين من قبلهم، وهو قول ابن عباس على معنى أنهم كانوا أكثر أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إِنَّا أَعْطَيْنَا قَرِيشًا مِنَ الْآيَاتِ والبراهين ما لم نُعطِ مَنْ قَبْلَهُمْ.

(12/105)

واختلّف في المعشّار ف قيل: هو بمعنى العشر، بنى مفعال من لفظ العشر كالمزبّاع، ولا ثالث لهما من ألفاظ العدد لا يقال: مسداس ولا خماس. وقيل:

هو عُشْرُ الْعُشْرِ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةٍ أَنْكَرَهُ وَقَالَ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ". وَقَالَ الْمَارُودِيُّ: "الْمِعْشَارُ هُنَا: هُوَ عُشْرُ الْعُشْرِ، وَالْعُشَيْرُ هُوَ عُشْرُ الْعُشْرِ، فَيَكُونُ جُزْءًا مِنْ أَلْفٍ". قَالَ: "وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَبَالِغَةَ فِي التَّقْلِيلِ".

قوله: "فَكَذَّبُوا" فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على {كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}، والثاني: أنه معطوف على "وما بلغوا" وأوضحهما الزمخشري فقال: "فإن قلت: ما معنى "فكذبوا رُسُلِي" وهو مستغني عنه بقوله: {وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}؟ قلت: لما كان معنى قوله: {وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}؛ وَقَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمُ التَّكْذِيبَ، وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ جُعِلَ تَكْذِيبُ الرُّسُلِ مُتَّبِعًا عَنْهُ. وَنُظِيرُهُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: أَقْدَمَ فَلَانٌ عَلَى الْكُفْرِ فَكَفَرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: "وما بلغوا" كقولك: ما بلغ زيدٌ ومِعْشَارُ فَضْلٍ عَمْرٍو فَتَفْصَلَ عَلَيْهِ".
و"تكير" مصدرٌ مضافٌ لفاعله أي: إنكاري. وتقدّم حذفُ يائه وإثباتها.

* { قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَأْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا تَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ }

(12/106)

قوله: { أَنْ تَقُومُوا } فيه أوجهٌ، أحدها: أنها مجرورة المحلّ بدلاً من "واحدة" على سبيل البيان. قاله الفارسي. الثاني: أنها عطْفُ بيانٍ لـ "واحدة" / قاله الزمخشري. وهو مردودٌ لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً. وقد تقدّم هذا عند قوله: { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ }. الثالث: أنها منصوبة بإضمار أعني. الرابع: أنها مرفوعة على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: هي أن تقوموا. ومثني وفُرَادَى: حالٌ ومضى تحقيقُ القولِ في "مثنى" وبأيه في سورة النساء، وتقدّم القولُ في "فُرَادَى" في سورة الأنعام.

قوله: "ثم تتفكروا" عطْفُ على "أَنْ تَقُومُوا" أي: قيامكم ثم تتفكروا. والوقفُ عند أبي حاتم على هذه الآية، ثم يبتدئ "ما بصاحبكم". وفي "ما" هذه قولان، أحدهما: أنها نافية. والثاني: أنها استفهامية، لكن لا يُرادُ به حقيقةُ الاستفهام، فيعودُ إلى النفي. وإذا كانت نافيةً فهل هي معلقةٌ، أو مستأنفةٌ، أو جوابُ القسم الذي تضمنه معنى "تتفكروا" لأنه فعلٌ تحقيقٌ كتبيين وبأيه؟ ثلاثة أوجه. نقل الثالثُ ابنُ عطية، وربما نسبهُ لسبويه. وإذا كانت استفهاميةً جاز فيها الوجهان الأولان، دون الثالث. و"مِنْ جِنَّةٍ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ فاعلاً بِالْجَارِ لِعِظْمَائِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً. وَيَجُوزُ فِي "مَا" إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً أَنْ تَكُونَ الْحَازِنَةَ، أَوْ التَّمِيمَةَ.

* { قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }

(12/107)

قوله: { مَا سَأَلْتُمْ } : في "ما" وجهان، أحدهما: أنها شرطية فتكون مفعولاً مقديماً، و"فهو لكم" جوابها. الثاني: أنها موصولة في محل رفع بالابتداء، والعائد محذوف أي: سَأَلْتُمْوه. والخبر "فهو لكم". ودخلت [الفاء] ليشبه الموصول بالشرط. والمعنى يحتمل أنه لم يسألهم أجراً البتة، كقولك: "إن أعطيتني شيئاً فحده" مع علمك أنه لم يعطك شيئاً. ويؤيدُه { إن أجري إلا على الله } ويحتمل أنه سألهم شيئاً تفعه عائد عليهم، وهو المراد بقوله: { إلا المودة في القربى }.

* { قُلْ إِنَّ رَبِّي يَفْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَماً الْغُيُوبِ } {

قوله: { يَفْذِفُ بِالْحَقِّ } : يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً؛ لأنَّ القذف في الأصل الترمي. وعبر به هنا عن الإلقاء أي: يلقي الوحي إلى أنبيائه بالحق. أي: بسبب الحق، أو مُلبساً بالحق. ويجوز أن يكون التقدير: يَفْذِفُ الباطل بالحق أي: يذقه ويطره به، كقوله: { بل تَفْذِفُ عَلَى الْبَاطِلِ } . ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي: يلقي الحق كقوله: { وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ } ، أو يُصَمَّنُ "يَفْذِفُ" معنى يفضي ويحكم.

(12/108)

قوله: "عَلَامُ الْغُيُوبِ" العامة على رفعه. وفيه أوجه، أظهرها: أنه خبر ثان لـ "إن"، أو خبر مبتدأ مُضمَر، أو بدل من الضمير في "يَفْذِفُ"، أو نعت له على رأي الكسائي؛ لأنه يُجيز نعت الضمير الغائب، وقد صرح به هنا. وقال الزمخشري: "رَفُعٌ على محلِّ "إِنَّ" واسمها، أو على المستكنِّ في "يَفْذِفُ". قلت: يعني بقوله: "محمولٌ على محلِّ "إِنَّ" واسمها" يعني به النعت، إلا أن ذلك ليس مذهب البصريين، لم يعتبروا المحلَّ إلا في العطف بالحرف بشروط عند بعضهم. ويريدُ بالحمل على الضمير في "يَفْذِفُ" أنه بدلٌ منه، لا أنه نعتٌ له؛ لأنَّ ذلك انفرد به الكسائيُّ. وزيد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم "إِنَّ" أو بدلاً منه على قلة الإبدال بالمشق أو منصوبٌ على المدح.

وقرئ "الغيوب" بالحركات الثلاث في الغين. فالكسر والضمُّ تقدما في "بيوت" ويايه، وأما الفتحُ فصيغةٌ مبالغةٌ كالشكور والصبور، وهو الشيء الغائب الخفيُّ جداً.

* { قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِيءُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ } {

قوله: { وَمَا يُبْدِيءُ } : يجوز في "ما" أن يكون نفيًا، وأن يكون استفهامًا، ولكن يؤول معناه إلى النفي، ولا مفعول لـ "يُبْدِيءُ" ولا لـ "يُعِيدُ"؛ إذ المراد: لا يُوقِع هذين الفعلين، كقوله:

3749- أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِهِ عَيْدٌ * أَصْبَحَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ
 وقيل: مفعوله محذوف أي: ما يُبْدِي لِأَهْلِهِ خَيْرًا وَلَا يُعِيدُهُ، وهو تقديرُ الحسنِ.
 * { قُلْ إِنْ صَلَّلْتُ فَإِنَّمَا أَصِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ
 سَمِيعٌ قَرِيبٌ } {

قوله: { إِنْ صَلَّلْتُ } : العامةُ على فتح لامه في الماضي وكسرها في المضارع،
 ولكن يُنْقَلُ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وَالْحَسَنُ وَابْنُ وَثَّابٍ بِالْعَكْسِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ،
 وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ.

(12/109)

قوله: " فبما يُوحِي " يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً أَي: بِسَبَبِ إِحْيَاءِ رَبِّي إِلَيَّ، وَأَنْ
 تَكُونَ مَوْصُولَةً أَي: بِسَبَبِ الَّذِي يُوَجِّهُهُ، فَعَائِدُهُ مَحْذُوفٌ.

* { وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ } {

قوله: { فَلَا فَوْتَ } : العامةُ على بناءه/ على الفتح، و"أُخِذُوا" فعلاً ماضياً مبنياً
 للمفعول معطوفاً على "فَزِعُوا". وقيل: على معنى فلا فَوْتَ أَي: فلم يَفُوتُوا
 وَأُخِذُوا.

وقرأ عبد الرحمن مولى بني هاشم وطلحة "فلا فَوْتُ" و"أُخِذُ" مرفوعين
 منوَّين، وأبيُّ بفتح "فَوْتُ" ورَفَعُ "أُخِذُ". فَرَفَعُ "فَوْتُ" على الابتداء أو على
 اسمٍ "ألا" اللَّيْسِيَّةِ. وَمَنْ رَفَعَ "وَأُخِذُ" رَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ أَي: وَأُخِذُ
 هُنَاكَ، أَوْ عَلَى خَبَرِ إِبْتِدَاءٍ مَضْمُرٍ أَي: وَحَالَهُمْ أُخِذُ، وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ،
 عَطْفَ مَثْبِتَةٍ عَلَى مَنْفِيَةٍ.

* { وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ } {

والضميرُ في "آمَنَّا به" لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعذاب، أو للبعث.

(12/110)

قوله: "التَّنَاطُشُ" مبتدأ، و"أَنَّى" خبره أَي: كيف لهم التناوشُ. و"لهم" حالٌ.
 ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "لهم" رافعاً للتناوشِ لاعتماده على الاستفهام، تقديره: كيف
 استقرَّ لهم التناوشُ؟ وفيه بُعْدٌ. والتناوشُ مهموزٌ في قراءة الأخوين وأبي
 عمرو وأبي بكر، وبالواو في قراءة غيرهم، فيحتمل أن تكونا مِلدتين مستقلتين
 مع اتِّحَادٍ مَعْنَاهُمَا. وقيل: الهمزة عن الواو لانضمامها كُوجوه وأجوه، ووقفت
 وأقنت. وإليه ذهب جماعةٌ كثيرةٌ كالرَّجَّاحِ والزَّمخشرِيِّ وابنِ عَطِيَّةِ والحَوْفِيِّ
 وأبي البقاء. قال الرَّجَّاحُ: "كلُّ وَاوٍ مضمومةٍ ضمةٌ لازمةٌ فانت فيها بالخيار"

وتابعه الباقون قريباً مِنْ عبارته. وَرَدَّ الشَّيْخُ هَذَا الْإِطْلَاقَ وَقَيَّدَهُ: بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ غَيْرَ مُدْعَمٍ فِيهَا تَحْرُزاً مِنَ التَّعَوُّذِ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُصَحَّحَةٍ فِي الْفِعْلِ، فَإِنَّهَا مَتَى صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ لَمْ تُبَدَّلْ هَمْزَةً نَحْوُ: تَرَهُوْكَ تَرَهُوْكَ، وَتَعَاوَنَ تَعَلُّوْنَا. وَبِهَذَا الْقَيْدِ الْآخِرِ يَبْطُلُ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّهَا صَحَّتْ فِي تَنَاوَشٍ يَتَنَاوَشُونَ، وَمَتَى سَلِمَ لَهُ هَذَانِ الْقَيْدَانِ أَوْ الْآخِرُ مِنْهُمَا تَبَّتْ رَدُّهُ.

والتناوُش: الرَّجُوعُ. وَأُنشِدَ:
3750- تَمَنَّى أَنْ تَوُوبَ إِلَيَّ مَيِّ * وليس إلى تناوُشها سبيلُ
أي: إلى رجوعها. وقيل: هو التناوُل يقال: نَاشَ كَذَا أي: تناوَله. ومنه: تناوَشَ
القوم بالسِّلاح كقوله:
3751- ظَلْتُ سَيْوْفُ بَنِي أَبِيهِ تَتَوُشُهُ * لله أرحام هناك تُشَفِّقُ
وقال آخر:
3752- فَهَيَّ تَتَوُشُ الْحَوْضَ تَوُشاً مِنْ عَلا * تَوُشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الْقَلا
وَقَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ، فَجَعَلَهُ بِالْهَمْزِ بِمَعْنَى التَّأَخَّرِ. قَالَ الْفَرَاءُ:
"مِنْ تَأَشَّتْ أَي: تَأَخَّرَتْ". وَأُنشِدَ:
3753- تَمَنَّى تَتَيْشَأَنَّ أَنْ يَكُونَ مُطَاعِنًا * وقد حَدَّثَتْ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورُ
وقال آخر:

(12/111)

3754- قَعَدَتْ زَمَانًا عَنْ طِلَابِكَ لِلْعُلا * وَجِئْتَ تَتَيْشَأَنَّ بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَبْرُ
وقال الفراء: "أبْضًا هُمَا مِتْقَارِبَانِ. يَعْنِي الْهَمْزَ وَيَرْكَبُهُ مِثْلُ: زِمْتُ الرَّجُلَ،
وَدَأْمْتُهُ أَي: عَيْبُهُ" وَاِتِّشَأَنَّ تَتَيْشَأَنَّ كَتَنَاوَشَ تَنَاوُشًا. قَالَ:
3755- بَاتَتْ تَتَوُشُ الْعَتَقَ ائْتِيَاشًا
وهذا مصدرٌ على غيرِ الصدرِ. و"مِنْ مَكَانٍ" مَتَعَلِّقٌ بِالتَّنَاوُشِ.

* { وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ }

قوله: { وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ } جملةٌ جالية، و"مِنْ قَبْلُ" أي من قبل زوال العذاب.
ويجوز أن تكون الجملة مستأنفةً. والأول أظهر.
قوله: "وَيَقْدِفُونَ" يجوز فيها الاستئناف، والحال. وفيه بُعْدٌ عَكْسَ الْأَوَّلِ لدخول
الواو على مضارعٍ مثبتٍ. والضمير في "به" كما تقدَّم فيه بعد "أُمَّتًا". وقرأ أبو
حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و"يَقْدِفُونَ" مبنياً للمفعول أي: يُرْجَمُونَ
بما يَسُوؤُهُمْ مِنْ جَرَاءِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ.

* { وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِمَّنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي
شَكِّ مَرِيبٍ }

قوله: { وَحِيلَ } : قد تقدَّم فيه الإشمامُ والكسرُ أولَ البقرة والقائمُ مقامُ
الفاعلِ ضميرُ المصدرِ أي: وَحِيلَ هُوَ أَي الْحَوْلُ. وَلَا تُقَدَّرُهُ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا بَلْ
مَخْتَصًا حَتَّى يَصِحَّ قِيَامُهُ. وَجَعَلَ الْحَوْفِيُّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ "بَيْنَهُمْ" وَاعْتَرِضَ

عليه: بأنه كان ينبغي أن يُرْفَع. وأجيب عنه بأنه إنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن. ورَدَّه الشيخُ: بأنه لا يُبنى المضافُ إلى غير متمكن مطلقاً، فلا يجوز: "قَامَ غلامُك" ولا "مررتُ بغلامك" بالفتح. قلت وقد تقدّم في قوله: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} ما يُعِينُنَا عن إعادته هنا/. ثم قال الشيخ: "وما يقولُ قائلُ ذلك في قولِ الشاعر:

(12/112)

3756- * وقد جِيلَ بين العَيْرِ والتَّرَوَانِ
فإنه نصب "بين" مضافةً إلى مُعْرَبٍ. وَخُرِّجَ أيضاً على ذلك قولُ الآخر:
3757- وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ * يَسُوْكَ وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرِبُ
أي: يُعْتَلَلُ هو أي الاعتلال".
قوله: "مِنْ قَبْلُ" متعلقٌ بـ "فُعِلَ" أو "بأشياءهم" أي: الذين شايَعوهم قبلَ ذلك الحين.
قوله: "مُرِيبٌ" قد تقدّم أنه اسمُ فاعلٍ مِنْ أَرَابٍ أي: أتى بالرَّيبِ، أو دخل فيه، وأرَبْتُهُ أي: أوقعته في الرَّيبَةِ. ونسبُهُ الإِرابَةَ إلى الشكِّ مجازٌ. وقال الزمخشري هنا: "إِلَّا أَنْ ههنا فَرِيقاً: وهو أَنَّ المُرِيبَ من المتعدِّي منقولٌ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيباً، من الأعيان، إلى المعنى، ومن اللازم منقولٌ من صاحبِ الشكِّ إلى الشكِّ، كما تقول: شعُرُ شاعِرٍ" وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ. وأين هذا مِنْ قول بعضهم: "وبجوز أن يكونَ أَرَدَقَهُ على الشكِّ، ليتناسقَ آخرُ الآيةِ بالتي قبلها مِنْ مكانٍ قريبٍ". وقولُ ابن عطية: "المُرِيبُ أقوى ما يكون من الشكِّ وأشدُّه". وقد تقدّم تحقيقُ الرَّيبِ أولَ البقرةِ وتشنيعُ الراغب على مَنْ يُفسِّره بالشكِّ.

سورة فاطر

* { الْحَمْدُ لِلَّهِ قَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِيَا أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

بسم الله الرحمن الرحيم

(12/113)

قوله: { قَاطِرِ السَّمَاوَاتِ } : إِنَّ جَعَلْتَ إضافته مَحْصَةً كان نعتاً لله، وَإِنْ جَعَلْتَهَا غيرَ محْصَةٍ كان بدلاً. وهو قليلٌ من حيث إنه مشتقٌ. وهذه قراءةُ العامة: "فاطر" اسمُ فاعلٍ. والزهرِيُّ والضحَّاكُ "قَطَرَ" فعلاً ماضياً. وفيه ثلاثةٌ أوجهٌ، أحدها: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ أي: الذي قَطَرَ، كذا قَدَّرَه أبو الفضل. ولا يليق بمذهب البصريين؛ لَأَنَّ حَذْفَ الموصولِ الاسميِّ لا يجوزُ. وقد تقدّم هذا الخلافُ مُسْتَوْفَى في البقرة. الثاني: أنه حالٌ على إضمار "قد" قاله أبو الفضل

أيضاً. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هو قَطْرٌ. وقد حكى الزمخشري قراءةً تؤيد ما ذهب إليه الرازيُّ فقال: "وَقَرِيٌّ الَّذِي قَطْرٌ وَجَعَلٌ" فَصَّرَحَ بِالْمَوْصُولِ. قوله: "جاعل" العامَّةُ أيضاً علي جَرِّه نعتاً أو بدلاً. والحسن بالرفع والإضافة، وروي عن أبي عمرو كذلك، إلاَّ أنَّه لم يُتَوَّضَ، وَتَصَبَّ "الملائكة"، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ التَّوْبِينِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَقَوْلِهِ:

3758- * ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلاً

(12/114)

وابن يعمر وخليد بن مشيط "جَعَلَ" فعلاً ماضياً بعد قراءة "فاطر" بالجر، وهذه كقراءة {قَالِقُ الإِصْبَاحِ، وَجَعَلَ اللَّيْلُ}. والحسن وحميد "رُسُلًا" بسكون السين، وهي لغةٌ تميم. وجاعل يجوز أن يكون بمعنى مُصَيَّرٍ أو بمعنى خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل تَصَبُّ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار فعل، هذا إن اعتُقد أنَّ جاعلاً غير ماضٍ، أمَّا إذا كان ماضياً تَعَيَّنَ أن يَتَّصَبَ بإضمار فعلٍ. وقد حُقِّقَ ذلك في الأنعام. وَعَلَى الثاني يَتَّصَبُ على الحال. و{مَنْتَى وَثَلَاتٌ وَرُبَاعٌ} صفةٌ لـ "أجنحة". و"أولي" صفةٌ لـ "رُسُلًا". وقد تقدَّم تحقيقُ الكلام في "مَنْتَى" واختيها في سورة النساء مستوفى. قال الشيخ: "وقيل: "أولي أجنحة" معترضٌ و"مَنْتَى" حالٌ، والعاملُ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه "رُسُلًا" أي: يُرْسَلُونَ مَنْتَى وَثَلَاتٌ وَرُبَاعٌ" وهذا لا يُسَمَّى اعتراضاً لوجهين، أحدهما: أن "أولي" صفةٌ لـ "رُسُلًا"، والصفة لا يُقال فيها معترضه. والثاني: أنها ليست حالاً من "رُسُلًا" بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبله معترضاً؟ ولو جعله حالاً من الضمير في "رُسُلًا" لأنه مشتقٌّ لَسَهَّلَ ذلك بعضَ شيءٍ، ويكون الاعتراضُ بالصفة مجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة. قوله: "يزيدٌ" مستأثفٌ. وما "يَنبَاء" هو المفعول الثاني للزيادة، والأول لم يُفَصِّدْ، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذَكَرَ قَوْلَهُ: "فِي الخَلْقِ" يُعْنِي عَنْهُ.

* { مَا يَفْتَحُ اللّٰهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُزِيلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

(12/115)

قوله: { مِنْ رَّحْمَةٍ } : تبيينٌ أو حالٌ مِنْ اسم الشرط، ولا يكون صفةً لـ "ما"؛ لأنَّ اسم الشرط لا يُوصَفُ. قال الزمخشري: "وتنكيرُ الرحمة للإشاعة والإبهام، كأنه قيل: أي رحمةٌ كانت سماويةً أو أرضيةً". قال الشيخ: "والعمومُ مفهومٌ من اسم الشرط و"مِنْ رحمة" بيانٌ لذلك العامِّ من أي صنف هو، وهو ممَّا اجْتَزَى فيه بالنكرة المفردة عن الجمع المعرَّف المطابق في العموم لاسم الشرط، وتقديره: مِنَ الرَّحْمَاتِ. و"من" في موضع الحال". انتهى. قوله: "وما يُمْسِكُ" يجوز أن يكون على عمومه، أي: أي شيءٍ أُمْسِكَه، مِنْ

رحمة أو غيرها، فعلى هذا التذكير في قوله: /"له" ظاهر؛ لأنه عائدٌ على ما يُمسِكُ. ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ الميِّن من الثاني لدلالة الأول عليه تقديره: وما يُمسِكُ مِنْ رحمة. فعلى هذا التذكير في قوله: "له" على لفظ "ما" وفي قوله أولاً {فَلَا مُمْسِكَ لَهَا} التانيث فيه حُمِلَ على معنى "ما"، لأنَّ المراد به الرحمة فحُمِلَ أولاً على المعنى، وفي الثاني على اللفظ. والفتحُ والإمساكُ استعارةٌ حسنةٌ.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرَزُقْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُؤَفَّكُونَ }

قوله: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ}: قرأ الأخوان "غير" بالجر نعتاً لـ "خالق" على اللفظ. و"مِنْ خَالِقٍ" مبتدأ مُزَادٌ فيه "مِنْ". وفي خبره قولان، أحدهما: هو الجملة مِنْ قوله: "يَرَزُقْكُمْ". والثاني: أنه محذوفٌ تقديره: لكم ونحوه، وفي "يَرَزُقْكُمْ" على هذا وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ أيضاً لـ "خالق" فيجوزُ أن يُحْكَمَ على موضعه بالجر اعتباراً باللفظ، وبالرفع اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنفٌ.

(12/116)

وقرأ الباقون بالرفع. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنه صفةٌ لـ "خالق" على الموضع. والخبر: إمَّا محذوفٌ، وإمَّا "يَرَزُقْكُمْ". والثالث: أنه مرفوعٌ باسمِ الفاعل على جهةِ الفاعلية؛ لأنَّ اسمَ الفاعل قد اعْتَمَدَ على أداة الاستفهام. إلا أنَّ الشَّيْخَ تَوَقَّفَ في مثل هذا؛ من حيث إنَّ اسمَ الفاعل وإن اعتمد، إلا أنه لم يُحْفَظْ فيه زيادةٌ "مِنْ" قال: "فِيحْتَاجُ مثله إلى سَمَاعٍ" ولا يَظْهَرُ التَّوَقُّفُ؛ فإنَّ شروطَ الزيادةِ والعملِ موجودةٌ. وعلى هذا الوجهِ فـ "يَرَزُقْكُمْ": إمَّا صفةٌ أو مستأنفٌ. وجعلَ الشَّيْخُ استثناءً أُولَى قال: "لانتفاءِ صِدْقِ "خالقٍ" على "غير الله" بخلافِ كونه صفةً فإنَّ الصفةَ تُقَيَّدُ، فيكونُ تَمَّ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ لكنه ليس برازقٍ".

وقرأ الفضل بن إبراهيم النَّحْوِيُّ "غير" بالنصبِ على الاستثناء. والخبر "يَرَزُقْكُمْ" أو محذوفٌ و"يَرَزُقْكُمْ" مستأنفٌ، أو صفةٌ. وقوله: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} مستأنفٌ.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّبَكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَعْزُبَنَّكُمُ بِاللَّهِ الْعَزْرُورُ }

قوله: {الْعَزْرُورُ}: العامَّةُ بالفتح، وهو صفةٌ مبالغةٌ كالصَّبُورِ والشُّكُورِ. وأبو السَّمَّالِ وأبو حيوةٌ بضمِّها: إمَّا جمعُ غارٍ كقاعِدٍ وقُعودٍ، وإمَّا مصدرٌ كالجُلُوسِ.

* { الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ }

قوله: {الَّذِينَ كَفَرُوا}: يجوزُ رَفَعُهُ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ. فَرَفَعَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَقْوَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً. وَالجَمَلَةُ بَعْدَهُ خَيْرُهُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ "لَهُمْ" هُوَ الْخَيْرُ، وَ"عَذَابٌ" فَاعِلُهُ. الثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ "لِيَكُونُوا". وَنَصْبُهُ مِنْ أَوْجِهٍ: الْبَدَلِ مِنْ "حَزَبِهِ"، أَوْ النَعْتِ لَهُ، وَإِضْمَارِ فِعْلِ "أَذْمٌ" وَنَحْوِهِ.

(12/117)

وَجَرُّهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: النَعْتِ أَوْ الْبَدَلِيَّةِ مِنْ "أَصْحَابٍ". وَأَحْسَنُ الْوُجُوهِ: الْأَوَّلُ لِمُطَابَقَةِ التَّقْسِيمِ. وَاللَّامُ فِي "لِيَكُونُوا": إِمَّا لِلْعَلَّةِ عَلَى الْمَجَازِ، مِنْ إِقَامَةِ الْمُسَبَّبِ مُقَامَ السَّبَبِ، وَإِمَّا لِلصِّيْرَةِ.

* { أَقْمَنَ رُبِّيْنٌ لَهُ سُوءٌ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ }

قوله: { أَقْمَنَ } مَوْصُولٌ مَبْتَدَأً. وَمَا بَعْدَهُ صَلْتُهُ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ. فَقَدَّرَهُ الْكِسَائِيُّ { تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ } لِدَلَالَةِ "فَلَا تَذْهَبُ" عَلَيْهِ. وَقَدَّرَهُ الرَّجَّازُ وَأَصْلُهُ اللَّهُ كَمَنْ هَدَاهُ. وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُمَا: كَمَنْ لَمْ يَرَّيْنِ لَهُ، وَهُوَ أَحْسَنُ لِمُوَافِقَتِهِ لِفِعْلًا وَمَعْنَى. وَنَظِيرُهُ: { أَقْمَنَ كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ }، { أَقْمَنَ يَعْلَمُ } أَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقَّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى { وَالْعَامَّةُ عَلَى "رُبِّيْنٌ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ "سُوءٌ" رُفِعَ بِهِ. وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ "رُبِّيْنٌ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، "سُوءٌ" نُصِبَ بِهِ. وَعَنْهُ "أَسْوَأُ" بِصِيغَةِ التَّفْضِيلِ مَنْصُوبًا. وَطَلْحَةُ "أَقْمَنٌ" بِغَيْرِ فَاءٍ.

قال أبو الفضل: "الهمزة للاستخبار بمعنى العامة، للتقرير. ويجوز أن يكون بمعنى حرف النداء، فحذف التمام كما حذف من المشهور الجواب. يعني أنه يجوز في هذه القراءة أن تكون الهمزة للنداء، وحذف التمام، أي: ما تؤدي لأجله، كأنه قيل: يا من ربي له سوء عمله أرجع إلى الله وتب إليه. وقوله: "كما حذف الجواب" يعني به خبر المبتدأ الذي تقدم تقريره.

(12/118)

قوله: "فَلَا تَذْهَبُ" الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ مُسْتَدَاً لـ "نَفْسُكَ" مِنْ بَابِ "لَا أَرَيْتُكَ هَهُنَا" أَي: لَا تَتَّعَاظُ أَسْبَابَ ذَلِكَ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَقْتَادَةَ وَالْأَشْهَبُ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مُسْتَدَاً لِمُضْمِرِ الْمَخَاطَبِ "نَفْسُكَ" مَفْعُولٌ بِهِ. قَوْلُهُ: "حَسْرَاتٍ" فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ أَي: لِأَجْلِ الْحَسْرَاتِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، كَأَنَّ كُلَّهَا صَارَتْ حَسْرَاتٍ لِقَرُطِ التَّحْسُرِ، كَمَا قَالَ:

3759- مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحَمِيهِنَّ مَعَ الشَّرِيِّ * حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا
يُرِيدُ: رَجَعْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا، أَي: لَمْ تَبْقَ إِلَّا كَلَاكِلُهَا وَصُدُورُهَا كَقَوْلِهِ:
3760- فَعَلَى إِيْرِهِمْ تَسَاقَطَ نَفْسِي * حَسْرَاتٍ وَذَكَرُهُمْ لِي سَقَامٌ

وَكُونُ كَلَائِلٍ وَصُدُورٌ حَالًا قَوْلُ سَيَّبِيهِ، وَجَعَلَهُمَا الْمَبْرَدُ تَمْيِيرَيْنِ مَنْقُولَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِيَةِ.

* { وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ }

قوله: { فَتُثِيرُ } : عَطْفٌ عَلَى "أَرْسَلَ"؛ لِأَنَّ أَرْسَلَ بِمَعْنَى الْمَسْتَقْبَلِ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ، وَأَتَى بِأَرْسَلَ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ وَ"تُثِيرُ" لِتَصَوُّرِ الْحَالِ وَاسْتِحْضَارِ الْبَصُورَةِ الْبَدِيعَةِ كَقَوْلِهِ: { أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصَيِّحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً } كَقَوْلِ تَابُطِ شَرَّاءَ:

3761- أَلَا مَنْ مُبْلَغُ فَيَبَانَ فَهَمَّ * بِمَا لَاقَيْتُ عِنْدَ رَحَا بَطَانِ
بَأْتِي قَدْ لَقَيْتُ الْعُؤْلَ تَهْوِي * سَهَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَقُلْتُ لَهَا: كِلَانَا نَصُؤُ أَرْضٍ * أَخُو سَيِّفٍ فَحَلِي لِي مَكَانِي
فِيَسْتَدْتُ سَدَّةً تَحْوِي فَاهْوَتْ * لَهَا كَفِّي بِمَصْقُولِ يَمَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَحَرَّتْ * صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ
حَيْثُ قَالَ: فَأَضْرِبُهَا لِيَصُورَ لِقَوْمِهِ حَالَهُ وَشَجَاعَتَهُ وَجِرَاتَهُ.

(12/119)

وقوله: "فَسُقْنَاهُ" و"أَحْيَيْنَا" مَعْدُولًا بِهِمَا عَنِ لَفْظِ الْغِيْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَدْخَلَ فِي الْاِخْتِصَاصِ وَأَدَلَّى عَلَيْهِ.

قوله: "كَذَلِكَ النُّشُورُ" مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى إِحْيَاءِ الْأَرْضِ بِالْمَطَرِ، وَالتَّشْبِيهُ وَاضِحٌ بَلِيغٌ.

* { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُنُورُ }

قوله: { مَنْ كَانَ يُرِيدُ } : شَرْطٌ جَوَابُهُ مَقْدَرٌ، وَيَخْتَلِفُ تَقْدِيرُهُ بِاخْتِلَافِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ: { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ } فَيُقَالُ مُجَاهِدًا: "مَعْنَاهُ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَطْلُبْهَا". وَقَالَ قَتَادَةُ: "مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ وَطَرِيقَهُ الْقَوْمِ وَيَحِبُّ نَيْلَهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا: فَلْيَطْلُبْهَا". وَقَالَ الْفَرَاءُ: "مَنْ كَانَ يُرِيدُ عِلْمَ الْعِزَّةِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَلْيَنْسُبْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى". وَقِيلَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ الَّتِي لَا تَعْقُبُهَا ذَلَّةٌ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَهُوَ لَا يَنَالُهَا. وَدَلَّ عَلَى هَذِهِ الْأَجْوِبَةِ قَوْلُهُ: "فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ" وَإِنَّمَا قِيلَ: إِنْ الْجَوَابُ مُجْدُوفٌ، وَلَيْسَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَرْبُّيْهَا عَلَى شَرْطِ إِرَادَةِ أَحَدٍ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْجَوَابِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ، إِذَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا ضَمِيرٌ. وَ"جَمِيعًا" حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الْاِسْتِقْرَاءُ.

(12/120)

قوله: "إليه يَصْعَدُ" العامَّةُ على بنائه للفاعل مِنْ "صَعِدَ" ثلاثياً، "الكَلِمُ الطَّيِّبُ" برفعيهما فاعلاً ونعتاً. وعلي وابن مسعود "يُصْعَدُ" مِنْ أَصْعَدَ، "الكَلِمُ الطَّيِّبُ" منصوبان على المفعول والنعت. وقُرئ "يُصْعَدُ" مبنياً للمفعول. وقال ابن عطية: "قرأ الضحَّاكُ "يُصْعَدُ" بضم الياء" لكنه لم يبيِّن كونه مبنياً للفاعل أو للمفعول.

قوله: "والعملُ الصالحُ" العامَّةُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على "الكَلِمُ الطَّيِّبُ" فيكون صاعداً أيضاً. و"يَرْقَعُهُ" على هذا استئنافٌ إخبار من الله تعالى بأنه يرفعهما، وإِثْمًا وُجِدَ الضميرُ، وإن كان المرادُ الكَلِمَ والعملَ ذهاباً بالضميرِ مَذْهَبَ اسمِ الإشارة، كقوله: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}. وقيل: لا اشتراكهما في صفةٍ واحدةٍ، وهي الصعودُ. والثاني: أنه مبتدأ، و"يرقعه" الخبرُ، ولكن اختلفوا في فاعل "يَرْقَعُهُ" على ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه ضميرُ الله تعالى أي: والعملُ الصالحُ يرفعه الله إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالحِ. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على صاحبِ العملِ، أي يَرْقَعُ صاحبه. والثاني: أنه ضميرُ الكَلِمِ الطَّيِّبِ أي: العملِ الصالحِ يرفع الكَلِمَ الطَّيِّبَ. ويُقَلَّ عن ابن عباسٍ. إلا أنَّ ابنَ عطية منع هذا عن ابن عباسٍ، وقال: "لا يَصِحُّ؛ لأنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ مقبولٌ، وإن كان صاحبه عاصياً". والثالث: أنَّ ضميرَ الرفعِ للكَلِمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكَلِمُ يَرْقَعُ العملَ.

وقرأ ابن أبي عبيدة وعيسى بنصب "العمل الصالح" على الاشتغال، والضميرُ المرفوعُ للكَلِمِ أو لله تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

(12/121)

قوله: "يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ" يَمْكُرُونَ أصله قاصِرٌ فعلى هذا ينتصبُ "السَّيِّئَاتِ" على نعتٍ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكْرَاتِ/ السيئاتِ، أو نعتٍ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصنافِ المَكْرَاتِ السيئاتِ. ويجوزُ أن يكونَ "يَمْكُرُونَ" مضمناً معنى يَكْسِبُونَ "فينتصبُ" السَّيِّئَاتِ" مفعولاً به. قوله: "هو يَبُورُ" "هو" مبتدأ و"يبورُ" خبره. والجملةُ خبرٌ قوله: "ومَكْرُ أولئك". وجَوَزَ الحوفيُّ وأبو البقاء أن يكونَ "هو" فصلاً بين المبتدأ وخبره. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفَصْلَ لا يقعُ قبل الخبرِ إذا كان فعلاً، إلا أن الجرجاني جَوَزَ ذلك. وجَوَزَ أبو البقاء أيضاً أن يكونَ "هو" تأكيداً. وهذا مردودٌ بأنَّ المضمَرَ لا يُوكِّدُ الظاهرَ.

* { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ }

قوله: { مِنْ أُنْثَى } : " مِنْ " مزبدهُ في " أُنْثَى " وكذلك في " مِنْ مُعَمَّرٍ " إلا أنَّ

الأولَ فاعلٌ، وهذا مفعولٌ قام مقامه و"إِلَّا يَعْلَمُهُ" حالٌ. أي: إِلَّا ملتبساً بعلمه. قوله: "مِنْ عُمَرِهِ" في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعودُ على مُعَمَّرٍ آخَرَ؛ لأنَّ المرادَ بقوله: "مِنْ مُعَمَّرٍ" الجنسُ فهو يعودُ عليه لفظاً، لا معنى، لأنَّه بعدَ أَنْ قَرَضَ كَوْنَهُ مَعَمَّراً، استحالَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عَمْرِهِ نَفْسِيهِ، كقول الشاعر:
3762- وكلُّ أناسٍ قاربوا قَيْدَ قَحْلِهِمْ * ونحنَ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فهو سارِبٌ

(12/122)

ومنه "عندي درهمٌ ونصفه" أي: ونصفُ درهمٍ آخَرَ. الثاني: أنه يعودُ على "مُعَمَّرٍ" لفظاً. ومعنى ذلك: أنه إذا مضى مِنْ عُمَرِهِ حَوْلَ أَحْصِيٍّ وَكُتِبَ، ثم حَوْلَ آخَرَ كَذَلِكَ، فهذا هو النَّقْصُ. وإليه ذهب ابنُ عباسٍ وابنُ جبيرٍ وأبو مالكٍ. ومنه قولُ الشاعر:
3763- حياؤك أنفاسٌ تُعَدُّ فكلِّما * مضى نَفْسٌ منك انْتَقَصَتْ به جُزءاً
وقرأ يعقوبٌ وسلام - وتُروى عن أبي عمرو - "ولا يَنْقُصُ" مبنياً للفاعل. وقرأ الحسن "مِنْ عُمَرِهِ" بسكون الميم.

* { وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أجاجٌ وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

قوله: { سَائِغٌ شَرَابُهُ } : يجوزُ أَنْ يكونا مبتدأً وخبراً. والجملة خبرُ ثانٍ، وَأَنْ يكونَ "سَائِغٌ" خبراً، وشرابُهُ فاعلاً به، لأنه اعتمد. وقرأ عيسى - وتُروى عن أبي عمرو وعاصم - "سَبَّغٌ" مثلُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ. وعن عيسى بتخفيف يائه، كما يُخَفَّفُ هَيْبٌ وَمَيِّتٌ. وقرأ طلحةٌ وأبو نهيك "مَلْحٌ" بفتح الميم وكسر اللام. فقيل: هو مقصورٌ مِنْ مَالِحٍ، ومَالِحٌ لَعِيَّةٌ شاذةٌ. وقيل: "مَلْحٌ" بالفتح والكسر لغةٌ في "مِلْحٌ" بالكسر والسكون.

* { يُبْلِغُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُبْلِغُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّهُ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَيَّمِي ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ }

(12/123)

قوله: { ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ } : "ذلكم" مبتدأٌ و"اللَّهُ" خبرُهُ، و"رَبُّكُمْ" خبرُ ثانٍ أو نعتٌ لله. وقال الزمخشري: "وبجوز في حكم الإعراب إيقاعُ إسمِ الله صفةً لاسمِ الإشارَةِ أو عطفَ بيانٍ، و"رَبُّكُمْ" خبرٌ، لولا أَنَّ المَعْنَى يَا بَاهُ". وَرَدَّهُ الشيخُ: بأنَّ اللّهَ عَلِمَ لا جنسٍ فلا يُوصَفُ به، وَرَدَّ قوله: "إن المَعْنَى يَا بَاهُ" قال: "لأنه يكونُ قد أُخبر عن المشارِ إليه بتلك الصفاتِ والأفعالِ أَنَّهُ مالِكُكُمْ"

وَمُضَلِّحُكُمْ".
 قوله: "والذين تَدْعُونَ" العامَّةُ على الخطاب في "تَدْعُونَ" لقوله: "رَبُّكُمْ".
 وعيسى وسلام ويعقوب - وتُروى عن أبي عمرو - بياءِ العَيْبَةِ: إمَّا على
 الالتفاتِ، وإمَّا على الانتقالِ إلى الإخبارِ. والفرقُ بينهما: أنه في الالتفاتِ يكون
 المرادُ بالضميرِينِ واحداً بخلافِ الثاني؛ فإنهما غَيْرَانِ. و"ما يَمْلِكُونَ" هو خبرُ
 الموصولِ. و"مِنْ قِطْمِيرٍ" مفعولٌ به، و"مِنْ" فيه مزيدةٌ.
 والقِطْمِيرُ: المشهورُ فيه أَنَّهُ لِفَاقَةُ النَّوَاةِ. وهو مَثَلٌ في القِلَّةِ، كقوله:
 3764- وَأَبُوكَ يَخْصِفُ تَعْلَهُ مُتَوَرِّكاً * ما يَمْلِكُ الْمَسْكِينُ مِنْ قِطْمِيرٍ
 وقيل: هو القُفْعُ. وقيل: ما بين القُفْعِ والنَّوَاةِ. وقد تقدَّم أَنَّ فِي النَّوَاةِ أَرْبَعَةَ
 أَشْيَاءَ هُضِرَتْ بِهَا الْمَثَلُ فِي القِلَّةِ: القَيْلُ، وهو ما في شِقِّ النَّوَاةِ، والقِطْمِيرُ:
 وهو اللِّفَاقَةُ، والنَّقِيرُ، وهو ما في ظهريها، والتَّفْرُوقُ، وهو ما بين القُفْعِ والنَّوَاةِ.

* { إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ
 يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِنْهُ خَبِيرٌ }

قوله: { بِشِرْكِكُمْ } مصدرٌ مضافٌ لفاعله.

(12/124)

* { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمَلِهَا لَا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ
 كَانَ ذَا قُرْبَىٰ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَرَكَ
 فَإِنَّمَا يَتَرَكَ لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ }

قوله: { وَازِرَةٌ } أي: نفسٌ وازرَةٌ، فحذف الموصوفَ للعلم [به]. ومعنى تَزِرُ:
 تَحْمِلُ أي: لا تحملُ نفسٌ حاملةً جَمَلٌ نفسٍ أُخْرَى.
 قوله: { وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ } أي: نفسٌ مُثْقَلَةٌ بالذنوبِ نفساً إلى جَمَلِهَا. فحذف
 المفعولَ به للعلم به. والعامَّةُ "لا يُحْمَلُ" مبنياً للمفعولِ و"شيءٌ" قائمٌ مقامُ
 فاعله. وأبو السَّمَّالِ وطلحة - وتُروى عن الكسائي - بفتح التاءِ مِنْ فَوْقُ وكسرِ
 الميمِ. أَسَدُّ الفِعْلِ إلى ضميرِ النفسِ المحذوفةِ التي جعلها مفعولةً لـ "تَدْعُ"
 أي: لا تَحْمِلُ تلكَ النفسُ المدعوَّةُ. "شَيْئاً" مفعولٌ بـ "لا تَحْمِلُ".

قوله: { وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ } [أي:]: ولو كان المدعوُّ ذَا قُرْبَى. وقيل: التقديرُ: ولو
 كان الداعي ذَا قُرْبَى. والمعنيان حسنان. وقُرْبَى "ذو" بالرفع، على أنها التامةُ
 أي: ولو حَصَرَ/ ذُو قُرْبَى نحو: "قد كان مِنْ مَطَرٍ"، { وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ }. قال
 الزمخشري: "وتَظْمُ الكلامُ أحسن ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى: على أَنَّ
 المُثْقَلَةَ إِذَا دَعَتْ أَحداً إِلَى جَمَلِهَا لا يُحْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ، ولو كان مَدْعُوها ذَا قُرْبَى،
 وهو مُلْتَمِئٌ. ولو قلت: ولو وُجِدَ ذُو قُرْبَى لَحَرَجَ عَنِ التَّنَاهِي. قال الشيخ: "وهو
 مُلْتَمِئٌ على المعنى الذي ذَكَرْتَهُ". قلت: والذي قاله هو "أي: ولو حَصَرَ إِذْ ذَاكَ
 ذُو قُرْبَى" ثم قال: "وتفسيرُ الزمخشريِّ "كان" - وهو مبنِيٌّ للفاعلِ "يُوجَدُ"
 وهو مبنِيٌّ للمفعولِ - تفسيرٌ معنى، والذي يفسرُ النحويُّ به "كان" التامةُ هو
 حَدَثٌ وَحَصَرَ وَوَقَعَ".

(12/125)

قوله: بِالْعَيْبِ " حالٌ من الفاعل أي: يَحْسَبُونَهُ غَائِبِينَ عَنْهُ، أو من المفعول أي: غَائِبًا عَنْهُمْ.

قوله: "وَمَنْ تَرَكَى" قرأ العَامَّةُ "تَرَكَى" تَفَعَّلَ، "فإنما يَتَرَكَى" يَتَفَعَّلُ. وعن أبي عمرو "وَمَنْ يَرَكَى" "فإنما يَرَكَى" وَالْأَصْلُ فِيهِمَا: يَتَرَكَى فَادْغَمَتْ التَّاءُ فِي الزَّايِ كَمَا ادْغَمَتْ فِي الذَّالِ نَحْوُ: "يَذَكِّرُونَ" فِي "يَتَذَكَّرُونَ" وَابْنُ مَسْعُودٍ وَطَلْحَةُ "وَمَنْ ارَرَكَى" وَالْأَصْلُ: تَرَكَى فَادْغَمَ بِاجْتِلَابِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، "فإنما يَرَكَى" أَصْلُهُ يَتَرَكَى فَادْغَمَ، كَأَبِي عَمْرٍو فِي غَيْرِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ.

* { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ }

قوله: { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ } : استوى من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لو قلت: "استوى زيدٌ" لم يَصِحَّ، فَمِنْ تَمَّ لِرَمِّ الْعَطْفِ عَلَى الْفَاعِلِ أَوْ تَعَدُّدِهِ.

(12/126)

و"لا" في قوله: "ولا الظلمات" إلى آخره مكررة لتأكيد النفي. وقال ابن عطية: "دخولُ "لا" إنما هو على نية التكرار، كانه قال: ولا الظلمات والنور، ولا النور والظلمات، فاستُغْنِي بِذِكْرِ الْأَوَائِلِ عَنِ الثَّوَابِي، وَدَلَّ مَذْكَورُ الْكَلَامِ عَلَيَّ مَثْرُوكِهِ". قال الشيخ: "وهذا غير مُحتَاج إليه؛ لأنه إذا نُفِي اسْتَوَاؤُهُمَا أَوْلَا فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَفْيِ اسْتَوَائِهِمَا ثَانِيًا" وهو كلامٌ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ هُنَا قَالَ: "فدخولُ "لا" في النفي لتأكيد معناه، كقوله: { وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ } . قلت: وللناس في هذه الآية قولان، أحدهما: ما ذُكِرَ. الثاني: أنها غير مؤكدة؛ إذ يُرَادُ بِالْحَسَنَةِ الْجِنْسُ، وَكَذَلِكَ "السَّيِّئَةُ" فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَاوِثٌ فِي جَنْسِيهِ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَانَ دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِثَةً، وَكَذَلِكَ السَّيِّئَاتُ، وَسَيَّاتِي لَكَ تَحْقِيقُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فعلى هذا يمكن أن يُقَالَ بِهَذَا هُنَا: وهو أن المراد تَفْيِ اسْتَوَاءِ الظُّلُمَاتِ وَتَفْيِ اسْتَوَاءِ جِنْسِ النُّورِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا فِي الظَّاهِرِ، إِذِ الْمُرَادُ مُقَابِلَةٌ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لَا مُقَابِلَةٌ بَعْضِ أَفْرَادِ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى جِدَّتِهِ. وَيُرَجَّحُ هَذَا الظَّاهِرَ التَّصْرِيحُ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ أَوْلَا: { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ } حيث لم يُكْرَرْهَا. وهذا من المواضع الحسنة المفيدة.

والْحُرُورُ: شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "الْحُرُورُ السَّمُومُ، إِلَّا أَنَّ السَّمُومَ بِالنَّهَارِ، وَالْحُرُورَ فِيهِ وَفِي اللَّيْلِ". قلت: وهذا مذهبُ الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: السَّمُومُ بِالنَّهَارِ، وَالْحُرُورُ بِاللَّيْلِ خَاصَّةً، نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنِ رُؤْيَةِ. وَقَالَ: "ليس بصحيح، بل الصحيح ما قاله الفراء". وهذا عجيبٌ منه كيف يَرُدُّ عَلَى

أصحاب اللسان بقول مَنْ يأخذُ عنهم؟ وقرأ الكسائي في رواية زاذان عنه
{ وَمَا تَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ } بالتانيث على معنى الجماعة.

(12/127)

وهذه الأشياء جيء بها على سبيل الاستعارة والتمثيل، فالأعمى والبصير، الكافر والمؤمن، والظلمات والنور، الكفر والإيمان، والظل والحرور، الحق والباطل، والأحياء والأموات، لمن يَحَل في الإسلام لَمَّا صَرَب الأعمى والبصير مَثَلين للكافر والمؤمن عَقَّبَهُ بما كلُّ منها فيه، فالكافر في ظلمة، والمؤمن في نور؛ لأنَّ البصير وإن كان حديد النظر لا بُدَّ له مِنْ ضوئٍ يُبْصِرُ به، وَقَدَّمَ الأعمى لأنَّ البصير فاصلةٌ فَحَسُنَ تأخيرهُ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ الأعمى في الذكر ناسَبَ تقديمَ ما هو فيه، فلذلك قُدِّمَتِ الظلمة على النور، ولأنَّ النورَ فاصلةً، ثم دَكَرَ ما لكلِّ منهما فللمؤمن الظلُّ وللکافر الحرورُ، وأحر الحرورَ لأجلِ الفاصلة كما تقدَّم. وقولي "لأجل الفاصلة" هنا وفي غيره من الأماكن أحسنُ مِنْ قولِ بَعْضِهِمْ لأجلِ السَّجْعِ؛ لأنَّ القرآن يُتَرَّه عن ذلك. وقد منع الجمهورُ أَنْ يُقالَ في القرآن سَجَعٌ، وإنما كَرَّرَ الفعلَ في قوله: { وَمَا تَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ } مبالغةً في ذلك؛ لأنَّ المنافاة بين الحياة والموت أتمُّ من المنافاة المتقدمة، وقَدَّمَ الأحياءَ لشرفِ الحياة ولم يُعَدَّ "لا" تأكيداً في قوله: "الأعمى والبصير" وكَرَّرَهَا في غيره؛ لأنَّ منافاة ما بعده أتمُّ، فإن الشخصَ الواحدَ قد يكونُ بصيراً ثم بصيراً أعمى، فلا منافاة إلا من حيث الوصفُ بخلافِ الظلِّ والحرور، والظلمات والنور، فإنها متنافية أبداً، لا يَجْتَمِعُ اثنان منها في محلٍّ، فالمنافاةُ بين الظلِّ والحرورِ وبين الظلمة والنورِ دائمةٌ.

(12/128)

فإن قيل: الحياة والموت بمنزلة العمى والبصر، فإنَّ الجسمَ قد يكونُ مُتَّصِفاً بالحياة ثم يتصفُ بالموت. فالجواب: أنَّ المنافاةَ بينهما أتمُّ من المنافاةِ بين الأعمى والبصير؛ لأنَّ الأعمى والبصير يشتركان في إدراكات كثيرة، ولا كذلك الحي والميت، فالمنافاةُ بينهما أتمُّ، وأفردَ الأعمى والبصيرَ لأنَّه قابلُ الجنسِ بالجنسِ، إذ قد يُوجدُ في أفرادِ العُمَيانِ ما يُساوي بعضَ أفرادِ البُصْرَاءِ كأعمى ذكي له بصيرُهُ يُساوي بصيراً بليداً، فالتفاوتُ بين الجنسينِ مقطوعٌ به لا بين الأفرادِ.

وجَمَعَ الظلمات لأنها عبارة عن الكفر والضلال، وطرفُهما كثيرُهُ متشعبةٌ، ووَحَّدَ النورَ لأنه عبارة عن التوحيد وهو واحدٌ، فالتفاوتُ بين كُلِّ فردٍ مِنْ أفرادِ الظلمة، وبين هذا الفردِ الواحدِ. والمعنى: الظلماتُ كلها لا تجدُ فيها ما يساوي هذا الواحدَ كذا قيل. وعندني أنه ينبغي أن يُقالَ: إن هذا الجمعُ لا يساوي هذا الواحدَ فَيُعْلَمُ انتفاءُ مساواةِ فردٍ منه لهذا الواحدِ بطريقِ الأولى، وإنما جَمَعَ الأحياءَ والأمواتَ لأنَّ التفاوتَ بينهما أكثرُ؛ إذ ما من ميتٍ يساوي في الإدراكِ

حَيًّا، فَذَكَرَ أَنَّ الْأَحْيَاءَ لَا يُسَاوُونَ الْأَمْوَاتَ سِوَاءَ قَابَلَتِ الْجِنْسَ بِالْجِنْسِ، أَمْ
الْفَرْدَ بِالْفَرْدِ.

* { إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ }

(12/129)

قوله: { بِالْحَقِّ } : يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ من الفاعلِ أي: أَرْسَلْنَاكَ
مُحَقِّينَ، أو من المفعولِ أي: مُحَقًّا، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: إرسالاً مُلْتَبِسًا
بالحق، أو متعلقٌ بـ بشيرٍ ونذيرٍ. قال الزمخشري: "على: بشيرًا بالوعدِ الحقِّ،
ونذيرًا بالوعدِ الحقِّ" قال الشيخ: "ولا يمكنُ أَنْ يتعلَّقَ "بالحقِّ" هذا بـ "بشيرٍ
ونذيرٍ" معًا، بل ينبغي أَنْ يُتَأَوَّلَ كَلَامُهُ على أنه أرادَ أَنْ تَمَّ محذوفًا. والتقدير:
بشيرًا بالوعدِ الحقِّ، ونذيرًا بالوعدِ الحقِّ". قلت: وقد صرَّحَ الرجلُ بهذا.
قوله: { إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ } خبر " مِنْ أُمَّةٍ " وَخَدَفَ مِنْ هَذَا مَا أَثَبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ؛ إِذِ
التقديرُ: إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ
الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَايِبُ سُودٌ }

قوله: { فَأَخْرَجْنَا } : هذا التفتُّ من العَيْبَةِ إلى التكلُّم. وإنما كان ذلكَ لأنَّ المِنَّةَ
بالإخراجِ أبلغُ من إنزالِ الماءِ. و"مختلفًا" نعتٌ لـ "ثمراتٍ"، و"ألوانها" فاعلٌ به،
ولولا ذلكَ لَأَثَّ "مختلفًا"، ولكنه لَمَّا أُسْنِدَ إلى جمعٍ تكسيرٍ غيرِ عاقلٍ جازٍ
تذكيرُهُ، ولو أَثَّ فَعِيلٌ: مختلفٌ، كما تقول: اختلفتُ ألوانها لَجَارٍ، وبه قرأ زيد
بن علي.

قوله: { وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ } العامَّةُ على ضمِّ الجيمِ وفتحِ الدالِ، جمعٌ "جُدَّة" وهي
الطريقةُ. قال ابن بحر: "قَطَعُ، مِنْ قَوْلِكَ: جَدَدْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ". وقال
أبو الفضل: "هي ما تخالفُ من الطرائقِ لونٌ ما يليها، ومنه جُدَّةُ الجمارِ للخطِّ
الذي في ظهره. وقرأ الزهري "جُدُد" بضمِّ الجيمِ والدالِ جمعٌ جَدِيدَةٌ، يقال:
جديدةٌ وجُدُدٌ وجَدَائِدٌ. قال أبو دُؤيب:

3765- * جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ

(12/130)

نحو: سفينةٌ وسُفُنٌ وسفائِنٌ. وقال أبو الفضل: "جمعٌ جديدٌ بمعنى آثارٍ جديدةٍ
واضحةِ الألوان". وعنه أيضاً جَدَدٌ بفتحهما. وقد رَدَّ أبو حاتم هذه القراءةَ من
حيثُ الأثرُ والمعنى، وقد صَحَّحهما غيرُهُ. وقال: الجَدَدُ: الطَّرِيقُ الواضحُ البينُ،
إلا أنه وضعَ المفردَ موضعَ الجمعِ؛ إذ المرادُ الطرائقُ والخطوطُ.
قوله: "مختلفُ ألوانها" "مختلفٌ" صفةٌ لـ "جُدُد" أيضاً. و"ألوانها" فاعلٌ به كما

تقدّم في نظيره. ولا جائز أن يكون "مختلف" خبراً مقدماً، و"ألوانها" مبتدأ مؤخر، والجملة صفة؛ إذ كان يجب أن يقال: مختلفه لتحملها ضمير المبتدأ. وقوله: /"ألوانها" يحتمل معنيين، أحدهما: أن البياض والحمرة يتفاوتان بالشدة والضعف فربّ أبيض أشدّ من أبيض، وأحمر أشدّ من أحمر، فنفس البياض مختلف، وكذلك الحمرة، فلذلك جمّع "ألوانها" فيكون من باب المُشكّل. الثاني: إن الجُدَدَ كلها على لونين: بياض وحمرة، فالبياض والحمرة وإن كانا لوتين إلا أنهما جمعا باعتبار محالهما. وقوله: "وغرايب سؤد" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوف على "حمر" عطفت على لون على لون. الثاني: أنه معطوف على "بيض". الثالث: أنه معطوف على "جُدَد". قال الزمخشري: "معطوف على "بيض" أو على "جُدَد"، كأنه قيل: ومن الجبال مخطط ذو جُدَد، ومنها ما هو على لون واحد" ثم قال: "ولا بُدّ من تقدير حذف المضاف في قوله: {وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ} بمعنى: ومن الجبال ذو جُدَدٍ بياض وحمرة وسؤد، حتى يؤول إلى قولك: ومن الجبال مختلف ألوانها، كما قال: {تَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا}. ولم يذكر بعد "غرايب سود" "مختلف ألوانها" كما ذكر ذلك لك بعد بياض وحمرة؛ لأن الغريب هو المبالغ في السواد، فصار لونا واحداً غير متفاوت بخلاف ما تقدّم".

(12/131)

وغرايب: جمع غريب وهو الأسود المتناهي في السواد فهو تابع للأسود كقارٍ وناصع وناضر ويقق، فمن زعم بعضهم أنه في نية التأخير، ومن مذهب هؤلاء يجوز تقديم الصفة على موصوفها، وأنشدوا:

3766- والمؤمن العائذات الطير *

يريد: والمؤمن الطير العائذات، وقول الآخر:

3767- وبالطويل العُمَرُ عُمراً حيدرًا

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريون لا يرون ذلك ويحرجون هذا وأمثاله على أن الثاني بدل من الأول ف سود والطير والعمر أبدال مما قبلها. وخرجه الزمخشري وغيره على أنه حذف الموصوف وقامت صفته مقامه، وأن المذكور بعد الوصف دال على الموصوف. قال الزمخشري: "الغريب: تأكيد للأسود، ومن حق التوكيد أن يتبع المؤكد كقولك: أصفر فاقع وأبيض يقق. ووجهه: أن يضمّر المؤكد قبله، فيكون الذي بعده تفسيراً لما ضمّر كقوله: والمؤمن العائذات الطير

(12/132)

وإنما يفعل ذلك لزيادة التوكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار" يعني فيكون الأصل: وسؤد غرايب سؤد، والمؤمن الطير العائذات الطير. قال الشيخ: "وهذا لا يصح إلا على مذهب من يجوز حذف

المؤكّد. ومن النحويين مَنْ مَنَعَهُ وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ. قلت: ليس هذا هو التوكيدُ المختلفُ في حَدْفِ مؤكّده؛ لأنَّ هذا من باب الصفةِ والموصوفِ. ومعنى تسميةِ الزمخشريِّ لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنَى زائداً، إنما تفيدُ المبالغةَ والتوكيدَ في ذلك اللون، والتَّخْوِينُ قد سَمَّوا الوصفَ إذا لم يُفدُ غيرَ الأولِ تأكيداً فقالوا: وقد يحيىءُ لهجرِدِ التوكيدِ نحو: نعجةٌ واحدةٌ، وإلهين اثنتين، والتوكيدُ المختلفُ في حَدْفِ مؤكّده، وإنما هو من باب التوكيدِ الصناعي، ومذهب سيبويه جوازُه، أجاز "مررت بأخويك أنفسهما (أنفسهما)" بالنصبِ أو الرفعِ، على تقدير: أعنيهما أنفسهما، أو هما أنفسهما فأين هذا من ذاك؟ إلا أنه يُشكِلُ على الزمخشري هذا المذكورُ بعد "غرايب" ونحوه بالنسبة إلى أنه جعله مُفسِّراً لذلك المحذوفِ، وهذا إنما عُهد في الجملِ، لا في المفرداتِ، إلا في بابِ البدلِ وعطفِ البيانِ فبأيِّ شيءٍ يُسمِّيهِ؟ والأولى فيه أن يُسمَّى توكيداً لفظياً؛ إذ الأصلُ: سود غرايب سود.

* { وَمِنَ النَّاسِ وَالِدَوَّابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ }

قوله: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}: مختلفٌ نعتٌ لمنعوتٍ محذوفٍ هو مبتدأ، والجائرُ قبله خبره، أي: من الناسِ صِنْفٌ أو نوعٌ مختلفٌ؛ وكذلك عملُ اسمِ الفاعلِ كقولِ الشاعر:
3768- كناطِحِ صَحْرَةَ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا *

(12/133)

وقرأ ابن السَّمِيعِ "ألوانها" وهو ظاهرٌ. وقرأ الزهري "والدوابُّ" خفيفة الباءِ فراراً من التقاء الساكنين، كما حُرِّك أولهما في "الضالين" و"جان".
قوله: "كذلك" فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بما قبله أي: مختلفٌ اختلافاً مثل الاختلافِ في الثمرات والجَدَرِ. والوقفُ على "كذلك". والثاني: أنه متعلِّقٌ بما بعده، والمعنى: مثل ذلك/ المطر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى واختلاف ألوانها يَخْشَى الله العلماء. وإلى هذا نحا ابن عطية وهو فاسدٌ من حيث إنَّ ما بعد "إنَّما" مانعٌ من العمل فيما قبلها، وقد تصَّ أبو عُمر الداني على أنَّ الوقفَ على "كذلك" تامٌّ، ولم يَحِك فيه خلافاً.
قوله: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ} العامَّةُ على نصب الجلالة ورفع "العلماء" وهي واضحة. وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة فيما نقل الزمخشريُّ وأبو حيوة - فيما نقلَ الهذليُّ في كامله - بالعكس، وتُووِّلت على معنى التعظيم، أي: إنما يُعظَّمُ اللهُ من عباده العلماء. وهذه القراءة شبيهة بقراءة {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} برفع "إبراهيم" ونصب "رَبِّهِ" وقد تقدَّمت.

* { إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ }

قوله: {إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ}: في خبر "إِنَّ" وجهان، أحدهما: الجملة من قوله

"يَرْجُونَ" أي: إِنَّ التَّالِينَ يَرْجُونَ و"لن تبور" صفة "تجارة" و"لِيُوقِيَهُمْ" متعلق بـ "يَرْجُونَ" أو بـ "تَبُور" أو بمحذوف أي: فعلوا ذلك ليوقيهم، وعلى الوجهين الْأَوْلَيْنِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامِ الْعَاقِبَةِ. الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ {إِنَّهُ عَفُورٌ شَكُورٌ} جَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ أَي: غَفُورٌ لَهُمْ. وَعَلَى هَذَا فـ "يَرْجُونَ" حَالٌ مِنْ "أَنْعَقُوا" أَي: أَنْعَقُوا ذَلِكَ رَاجِينَ.

(12/134)

* { وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ }

قوله: { مِنَ الْكِتَابِ } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " لِلْبَيَانِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلجِنْسِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، وَ"هُوَ" فَصْلٌ أَوْ مَبْتَدَأٌ وَ"مُصَدِّقًا" حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ.

* { ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْتِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ }

قوله: { الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا } : مفعولا "أورثنا". و"الكتاب" هو الثاني قُدِّمَ لِشَرَفِهِ، إِذْ لَا لَيْسَ. قوله: "من عبادنا" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ الْمَصْطَفَيْنِ هُمُ عِبَادُنَا، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، أَي: إِنْ الْمَصْطَفَيْنِ بَعْضُ عِبَادِنَا لَا كَلِّهِمْ. وَقَرَأَ أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِي وَيَعْقُوبُ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ "سَبَّاقٌ" مِثَالًا مَبَالِغَةٍ.

* { جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ }

قوله: { جَنَّاتٌ عَدْنٌ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَالجَمْلَةُ بَعْدَهَا الْخَبْرُ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "الفضل" قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ. إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ اعْتَرَضَ وَأَجَابَ فَقَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَعَلْتَ قَوْلَهُ: "جَنَاتٌ عَدْنٌ" بَدَلًا مِنْ "الفضل" الَّذِي هُوَ السَّبْقُ بِالْخَيْرَاتِ الْمِشَارُ إِلَيْهِ بـ "ذَلِكَ"؟ قُلْتَ: لَمَّا كَانَ السَّبَبُ فِي نَيْلِ الثَّوَابِ نُزُلَ مَنْزِلَةَ الْمُسَبَّبِ، كَأَنَّهُ هُوَ الثَّوَابُ، فَأَبْدَلَ عَنْهُ "جَنَاتٌ عَدْنٌ".

(12/135)

وقرأ رزين والزهري "جَنَّةً" مفرداً. والجحدري "جَنَاتٍ" بالنصب على الاشتغال، وهي تَوْبِيذٌ رَفَعَهَا بِالابتداء. وجوز أبو البقاء أن يكون "جَنَاتٌ" بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف. وتقدمت قراءة "يَدْخُلُونَهَا" مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج.

* { وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَعَفُورٌ شَكُورٌ } {

قوله: {الْحَزْنَ}: العامَّةُ بفتحِين. وجناح ابن حبّيش بضم وسكون. وتقدّم معنى ذلك أول القصص.

* { الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا تَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ } {

قوله: {دَارَ الْمُقَامَةِ}: مفعولٌ ثانٍ لـ "أَحَلَّنَا" ولا يكونُ ظرفاً لأنه مختصُّ فلو كان ظرفاً لتعدى إليه الفعلُ بـ في. والمُقَامَةُ: الإقامة. "من فضله" متعلقٌ بـ "أَحَلَّنَا" و"مِنْ": إمَّا للعلّة، وإمَّا لابتداءِ الغاية.

(12/136)

قوله: "لَا يَمَسُّنَا" حالٌ مِنْ مفعولٍ "أَحَلَّنَا" الأول أو الثاني؛ لأن الجملة مشتملة على ضميرٍ كلِّ منهما، وإن كان الحال من الأول أظهر. والتَّصَبُّ: التعبُ والمشقة. واللُّغُوبُ: الفتورُ الناشئُ عنه، وعليه هذا فيقال: إذا انتفى السببُ نُفِيَ المُسَبَّبُ يقال: "لم أكلُ" فيعلمُ انتفاءُ السَّبَبِ، فلا حاجة إلى قوله ثانياً: "فلم أشبع" بخلاف العكس، ألا ترى أنه يجوز: لم أشبع ولم أكل، والآية الكريمة علي ما قررتُ مِنْ نفي السبب ثم نفي المسبب فاي فائدة في ذلك؟ وقد أوجب بأنه بين مخالفة الجنة لدار الدنيا؛ فإنَّ أماكنها على قسمين: موضع تَمَسُّ فِيهِ المشاق كالبراري، وموضع يَمَسُّ فِيهِ الإعياء كالبيوت والمنازل التي فيها الأسفار. فقول: لَا يَمَسُّنَا فيها تَصَبٌ لأنها ليست مطان المتاعب كدار الدنيا، وَلَا يَمَسُّنَا فيها لُغُوبٌ أي: وَلَا تَخْرُجُ منها إلى مواضع تَتَعَبُ وتَرَجِعُ إليها فيمَسُّنَا فيها الإعياء. وهذا الجواب ليس بذلك، والذي يقال: إن التَّصَبُّ هو تعبُ البدن واللُّغُوبُ تعبُ النفس. وقيل: اللُّغُوبُ الوَجَعُ وعلى هذين فلا يرُدُّ السؤال المتقدم.

وقرأ عليٌّ والسُّلَمِيُّ بفتح لام "لُغُوبٌ" وفيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ على فَعُولٍ كالقَبُولِ. / والثاني: أنه اسمٌ لما يُلْعَبُ به كالقَطُورِ والسَّحُورِ. قاله الفراء. الثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ أي: لَا يَمَسُّنَا لُغُوبٌ لُغُوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ وموْتُ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غيرٍ مصدرٍ أي: أمرٌ لُغُوبٌ.

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ } {

(12/137)

قوله: {فَيَمُوتُوا}: العامَّةُ على نصيبه بحذفِ النونِ جواباً للنفي. وهو على أحدِ معنَيي تَصَبٍ "ما تأتينا فتحدَّثنا"، أي: ما يكون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتفى السببُ وهو الإتيانُ، فانتفى مُسْتَبِيهٌ وهو الحديثُ. والمعنى الثاني: إثباتُ الإتيانِ ونفيُ الحديثِ أي: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غيرَ مُحدِّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآيةِ البتَّة.

وقرأ عيسى والحسن "فيموتون" بإثباتِ النون. قال ابنُ عطية: "هي ضعيفَةٌ". قلت: وقد وَجَّهها المازنيُّ على العطفِ على {لَا يُفَصِّى عَلَيْهِمْ} فلا يموتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: "ما تأتينا فتحدَّثنا" أي: انتفاءُ الأمرينِ معاً، كقوله: {وَلَا يُؤَدِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ}، أي: فلا يعتذرون. و"عليهم" قائمٌ مقامُ الفاعلِ، وكذلك "عنهم" بعد "يُحَفِّفُ". ويجوزُ أن يكونَ القائمُ "من عذابها" و"عنهم" منصوبُ المحلِّ. ويجوزُ أن تكونَ "من" مزيدةً عند الأخصشِ، فتعيَّن لقيامه مقامَ الفاعلِ لأنه هو المفعولُ به. وقرأ أبو عمرو في روايةٍ "ولا يُحَفِّفُ" بسكونِ الفاءِ، شبهه المنفصلُ بـ "عَصَد" كقوله:

3769- فاليومَ أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ *
قوله: "كذلك" إمَّا مرفوعُ المحلِّ أي: الأمرُ كذلك، وإمَّا منصوبُ أي: مثل ذلك الجزاءِ تَجْزِي. وقرأ أبو عمرو "يُجْزِي" مبنياً للمفعول، "كلُّ" رفعٌ به. والباقون "تَجْزِي" بنونِ العظمةِ مبنياً للفاعل، "كلُّ" مفعول به.

* { وَهُمْ يَصْطَرِّخُونَ فِيهَا رَبِّئَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَرَ وَجَاءَكُمْ التَّذِيرُ قَدْ وُفُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ }

(12/138)

قوله: {رَبِّئَا}: على إضمارِ القولِ، وذلك القولُ إنْ شئتَ قَدَّرْتَه فعلاً مُفسِّراً لـ "يَصْطَرِّخُونَ" أي: يقولون في صُراخهم: رَبِّئَا أَخْرِجْنَا، وإنْ شئتَ قَدَّرْتَه حالاً مِنْ فاعلٍ "يَصْطَرِّخُونَ" أي: قائلين رَبِّئَا. وَيَصْطَرِّخُونَ: يَفْعَلُونَ مِنَ الصُّرَاخِ وهو شِدَّةُ رَفِعِ الصَوْتِ فَأَبْدِلتِ التَّاءَ صاداً لوقوعِها قبلَ الطَّاءِ.

قوله: {صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} يجوزُ أن يكونا بمعنى مصدرٍ محذوفٍ أي: عملاً صالحاً غيرَ الذي كنا نعملُ، وأن يكونا بمعنى مفعولٍ به محذوفٍ أي: نعملُ شيئاً صالحاً غيرَ الذي كنا نعملُ، وأن يكونَ "صَالِحاً" نعتاً لمصدرٍ، و{غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} هو المفعولُ به. وقال الزمخشري: "فإنْ قلت: فَهَلَّا أَكْتَفِي بـ "صَالِحاً" كما اكتُفِي به في قوله: {فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً}، وما فائدةُ زيادةِ {غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} على أنه يُؤهِمُ أنهم يعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالحِ الذي عملوه؟ قلت: فائدتهُ زيادةُ التحسُّرِ على ما عملوه من غيرِ الصالحِ مع الاعترافِ به. وأمَّا الوهمُ فزائلٌ بظهورِ حالهم في الكفرِ وظهورِ المعاصي، ولأنهم كانوا يَحْسَبُونَ أنهم على سيرةٍ صالحةٍ، كما قال تعالى: {وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً} فقالوا: أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَحْسَبُهُ صَالِحاً فنعمله".

(12/139)

قوله: "ما يَتَذَكَّرُ" جَوَزُوا فِي "ما" هذه، وجهين، أحدهما: - ولم يَحِكِ الشَّيْخُ غَيْرَهُ - أنها مصدرية ظرفية قال: أي مدة تَذَكَّرُ. وهذا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي "فيه" يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ لِعَوْدِهِ عَلَى "ما"، ولم يَقُلْ بِاسْمِيَّةِ "ما" المصدرية إلا الأَخْفَشُ وَابْنُ السَّرَاجِ. الثاني: أنها نكرة موصوفة أي تَعَمَّرًا يَتَذَكَّرُ فِيهِ، أَوْ زَمَانًا يَتَذَكَّرُ فِيهِ. وَقَرَأَ الأَعْمَشُ "ما يَتَذَكَّرُ" بِالإِدْغَامِ "مَنْ أَدَّكَرَ". قَالَ الشَّيْخُ: "بِالإِدْغَامِ وَاجْتِلَابِ هَمْزَةِ الوَصْلِ مَلْفُوظًا بِهَا فِي الدَّرَجِ". وَهَذَا غَرِيبٌ حَيْثُ أُثْبِتَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ مَعَ الاستغناء عنها، إِلا أَنْ يَكُونَ حَاقِظًا عَلَى سَكُونِ "مَنْ" وَبَيَانِ مَا بَعْدَهَا.

قوله: "وجاءكم" عطْفٌ عَلَى "أولم تُعَمَّرْكُمْ" لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: قَدْ عَمَّرْنَاكُمْ، كَقَوْلِهِ: {أَلَمْ تَرْتِكْ} ثُمَّ قَالَ: {وَلَيْسَتْ}، {أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ} ثُمَّ قَالَ {وَوَصَعْنَا} إِذْ هُمَا فِي مَعْنَى: رَبَّنَا، وَبَشَرْنَا. قوله: "مِنْ نصير" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فاعِلًا بِالْجَارِ لِاعْتِمَادِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مُخْبَرًا عَنْهُ بِالْجَارِ قَبْلَهُ. وَقُرِئَ "التَّذُرُّ" جَمْعًا.

* { إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ }

قوله: {عَالِمُ غَيْبِ}: العَامَّةُ عَلَى الإِضَافَةِ تَخْفِيفًا. وَجَنَاحُ بْنُ حَبِيشٍ بَنَوْنِ "عَالِمٌ" وَنَصَبَ "غَيْبٌ".

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُّ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا }

(12/140)

قوله: {أَرَأَيْتُمْ}: فِيهَا/ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا أَلْفٌ اسْتِفْهَامٌ عَلَى بَابِهَا، وَلَمْ تَتَضَمَّنْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَعْنَى أَخْبَرُونِي، بَلْ هُوَ اسْتِفْهَامٌ حَقِيقِيٌّ. وَقَوْلُهُ: "أَرُونِي" أَمْرٌ تَعْجِيزٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّهَا صُمِّمَتْ مَعْنَى أَخْبَرُونِي. فَعَلَى هَذَا تَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا: "شُرَكَاءَكُم"، وَالثَّانِي: الْجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ: "مَاذَا خَلَقُوا". وَ"أَرُونِي" يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ، فَإِنَّ "أَرَأَيْتُمْ" يَطْلُبُ "مَاذَا خَلَقُوا" مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَ"أَرُونِي" أَيْضًا يَطْلُبُهُ مُعَلِّقًا لَهُ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الثَّانِي عَلَى مِثَارِ البَصْرِيِّينَ، وَ"أَرُونِي" هُنَا بَصْرِيَّةٌ تَعَدَّتْ لِلثَّانِي بِهَمْزَةِ النِّقْلِ، وَالبَصْرِيَّةُ قَبْلَ النِّقْلِ يُعَلَّقُ بِالاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِمْ: "أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا؟" وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى "أَرَأَيْتُمْ" هَذِهِ فِي الأَنْعَامِ مُشْبَعًا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ هُنَا: "إِنَّ أَرَأَيْتُمْ يَتَنَزَّلُ عِنْدَ سَبِوَيْهِ مَنزِلَةٌ أَخْبَرُونِي؛ وَلِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ غَلَطٌ بَلْ يَحْتَاجُ كَمَا تَقَدَّمَ تَفْرِيرُهُ. وَجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: "أَرُونِي"

بدلاً مِنْ قَوْلِهِ "أَرَأَيْتُمْ" قَالَ: "لَأَنَّ مَعْنَى أَرَأَيْتُمْ أَحْبَرُونِي". وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّ
الْبَدَلَ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ يَلْزَمُ إِعَادَتُهَا فِي الْبَدَلِ وَلَمْ تُعَدَّ هُنَا.
وَأَيْضاً فَبَدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ لَمْ يُعْهَدْ فِي لِسَانِهِمْ.
قُلْتُ: وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِيهِ غَيْرُ مَرَادٍ قِطْعاً فَلَمْ تُعَدَّ أَدَاتُهُ
لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لَمْ يُؤْجَدْ فِي لِسَانِهِمْ" فَقَدْ وُجِدَ. وَمِنْهُ:
3770- مَنِي تَاتِنَا ثَلِمِمُ بِنَا *
الْبَيْتِ. [وَقَوْلُهُ:]
- إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا * تُؤْخَذَ كَرَهَا

(12/141)

الْبَيْتِ. وَقَدْ نَصَّ النَّحْوِيُّونَ: عَلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ وَمُبَيَّنَةً
لَهَا أَبَدَلَتْ مِنْهَا.
قَوْلُهُ: { فَهَمْ عَلَى بَيِّنَةٍ } الضَّمِيرُ فِي "أَتَيْنَاهُمْ" وَ"فَهَمْ" الْأَحْسَنُ أَنْ يَعُودَ عَلَى
الشَّرْكَاءِ لِتَنَاسُقِ الضَّمَائِرِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَيَكُونُ التَّفَاتَا مِنْ
خِطَابٍ إِلَى عَيْبَةٍ.
وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْرُهُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصُ "بَيِّنَةٍ" بِالْإِفْرَادِ. وَالْبَاقُونَ "بَيِّنَاتٍ"
بِالْجَمْعِ. وَ"إِنَّ" فِي "إِنَّ يَعُدُّ" نَافِيَةٌ.

* { إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ
أَحَدٍ مَنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا }

قَوْلُهُ: { أَنْ تَزُولَا } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. أَي: كَرَاهَةً أَنْ تَزُولَا.
وَقِيلَ: لِثَلَا تَزُولَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي:
يَمْتَنِعُهُمَا مِنْ أَنْ تَزُولَا. كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا اشْتِمَالًا أَي:
يَمْنَعُ زَوَالَهُمَا.

قَوْلُهُ: "إِنَّ أَمْسَكَهُمَا" جَوَابُ الْقِسْمِ الْمَوْطَأَ لَهُ بِلَامِ الْقِسْمِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ
مَحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَابُ الْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا. وَقَوْلُ
الزَّمخَشَرِيِّ: إِنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ الْجَوَابَيْنِ، يَعْنِي أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ. قَالَ
الشَّيْخُ: "وَإِنْ أَخَذَ كَلَامُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَدَّ مَسَدَّهُمَا لَكَانَ لَهُ
مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَعْمُولًا غَيْرَ
مَعْمُولٍ".

و"مِنْ أَحَدٍ" "مِنْ" مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ الِاسْتِغْرَاقِ. وَ"مِنْ بَعْدِهِ": "مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

* { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ
فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا رَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا }

(12/142)

قوله: {لَيَكُونَنَّ}: جوابٌ للقسم المقدر. والكلامُ فيه كما تقدّم وقوله: "لَيُنْ جَاءَهُمْ" حكايةٌ لمعنى كلامهم لا للفظه، إذ لو كان كذلك لكان التركيبُ: لَيُنْ جَاءَنَا لَيَكُونَنَّ.

قوله: {مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ} أي: من الأمة التي يُقال فيها: هي إحدى الأمم، تفضيلاً لها. كقولهم: هو أحدُ الأَحَدَيْنِ. قال: 3772- حتى استأثروا بي إحدى الإِحْدِ * لَيْتُنَا هَرَبْرَباً ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي قومه: "ما زادهم" جوابٌ "لَمَّا". وفيه دليلٌ على أنها حرفٌ لا ظرفٌ؛ إذ لا يعملُ ما بعد "ما" النافية فيما قبلها. وتقدّمت له نظائرٌ. وإسنادُ الزيادةِ للنذير مجازٌ؛ لأنه سببٌ في ذلك، كقوله: {فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ}.

* { اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً }

قوله: {اسْتِكْبَاراً}: بجوزٍ أن يكونَ مفعولاً له أي: لأجل الاستكبار، وأن يكونَ بدلاً من "تفوراً"، وأن يكونَ حالاً أي: حال كونهم مُستكبرين. قاله الأخفش.

قوله: "وَمَكْرَ السَّيِّئِ" فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطْفٌ على "استكباراً". والثاني: أنه عطْفٌ على "تفوراً" وهذا من إضافة الموصوفِ إلى صفته في الأصل؛ إذ الأصلُ: والمكر السيئ. والبصريون يُؤوّلونه على حذفِ موصوفٍ/ أي: العمل السيئ.

(12/143)

وقرأ العامةُ بخفضِ همزةِ "السَّيِّئِ"، وحمزةِ والأعمش بسكونها وصلًا. وقد تَجَرَّتْ النحاةُ وغيرهم على هذه القراءة ونسبوها للحن، وتَرَّهوا الأعمشَ عن أن يكونَ قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكِّناً، فظنَّ أنه وأَصَلَ فَعْلَطَ عليه. وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون: بأنه إجراءٌ للوَصْلِ مُجَرَى الوَقْفِ، أو أجرى المنفصلَ مُجَرَى المتصلِ. وحسنه كونُ الكسرةِ على حَرْفٍ ثَقِيلٍ بعد ياءٍ مشددةٍ مكسورةٍ. وقد تقدّم أنَّ أبا عمرو يَقْرَأُ "إلى بارئكم" بسكونِ الهمزة. فهذا أولى لزيادةِ الثقلِ ههنا. وقد تقدّم هناك أمثلةٌ وشواهدٌ فعليك باعتبارها. وروى عن ابن كثير "ومكر السَّيِّئِ" بهمزة ساكنةٍ بعد السينِ ثم ياءٍ مكسورةٍ. وحُرِّجَتْ على أنها مقلوبةٌ من السَّيِّئِ، والسَّيِّئِ مخففٌ من السَّيِّئِ كالميت من الميت قال الحماسي:

3773- ولا يَجْرُونَ مِنْ حَسَنِ بَسِيءٍ * ولا يَجْرُونَ مِنْ غِلْظِ بَلِيْنٍ وقد كثر في قراءته القلبُ نحو "ضياء" و"تأيسوا" و"لا يأتس" كما تقدم تحقيقه.

وقرأ عبد الله: "ومكرًا سَيِّئًا" بالتنكير، وهو موافقٌ لما قبله. وقُرئ "ولا يُحِيقُ" بضمِّ الياءِ، "المكر السيئ" بالنصب على أن الفاعل ضميرُ الله تعالى أي: لا يُحِيطُ اللهُ المَكْرَ السَّيِّئَ إِلَّا بِأَهْلِهِ.

قوله: "سِنَّةُ الْأَوَّلِينَ" مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، و"سنة الله" مضافٌ لفاعله؛ لأنه تعالى سَنَّهَا بِهِمْ، فَصَحَّتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

* { أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا }

(12/144)

قوله: { وَكَانُوا أَشَدَّ } جملةٌ في موضع نصبٍ على الحال. ونظيرتها في الروم "كانوا" بلا واوٍ على أنها مستأنفة فالمفصّدان مختلفان.

* { وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَا كَيْنَ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ قَانَ اللَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا }

قوله: { مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا } تقدّم نظيرها في النحل إلا أنّ هناك لم يجرٍ للأرض ذكرٌ، بل عاد الضميرُ على ما فهم من السياق وهنا قد صرّح بها في قوله: { فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ }. وهنا "على ظهرها" استعارةٌ من ظهْرِ الدَابَّةِ دلالةٌ على التمكن والتقلب عليها. والمقام هنا يناسبُ ذلك لأنه حتّ على السَّيْرِ للنظر والاعتبار.

سورة يس

* { يس }

بسم الله الرحمن الرحيم
قرأ العامّة "يسين" بسكون النون. وأظهر النون عند الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص وقالون ووريش بخلاف عنه، وكذلك النون من { نَا وَالْقَلَمِ } وأدغمها الباقون. فَمَنْ أَدْعَمَ فَلِلْحَقِّهِ، ولأنه لَمَّا وَصَلَ وَالتقى متقاربان من كلمتين أوّلهما ساكنٌ وَجَبَ الإِدْغَامُ. وَمَنْ أَظْهَرَ فَلِلْمَبَالِغَةِ فِي تَفْكِيكِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ لِأَنَّهُ بِنَيْتِ الْوَقْفِ، وَهَذَا أَجْرَى عَلَى الْقِيَاسِ فِي الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ وَلِذَلِكَ التَّقْيُ فِيهَا السَّاكِنَانِ وَصَلًا، وَتَقَلَّ إِلَيْهَا حَرَكَةُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ عَلَى رَأْيِ نَحْوِ: { أَلْفَ لَامٍ مِيمٍ اللَّهُ } كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَأَمَّا الْبَاءُ مِنْ "يس" الْأَخْوَانِ وَأَبُو بَكْرٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ أَوْلَ الْبَقْرَةِ. قَالَ الْفَارَسِيُّ: "وَإِذَا أَمَالُوا "يا" وَهِيَ حَرْفٌ نِدَاءٍ فَلَأَنْ يُمِيلُوا "يا" مِنْ يَسٍ أَجْدَرُ".

(12/145)

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً
كأين وكيف، وإمَّا على أنَّه مفعولٌ بـ "أَنَلُّ"، وإمَّا على أنَّه مجرورٌ بحرفِ القسمِ.
وهو على الوجهين غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والتأنيثِ. ويجوز أن يكونَ منصوباً على
إسقاطِ حرفِ القسمِ، كقوله:

3774- * فذاك أمانةَ اللهِ التَّريُّدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. ف قيل: على أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ أي: هذه يسي،
ومُنِعَتْ من الصرفِ لما تقدَّم. وقيل: بل هي حركةٌ بناءٍ كـ حيث فيجوز أن يكونَ
خبراً كما تقدَّم، وأن يكونَ مُقسِّماً بها نحو: "عَهْدُ اللهِ لأفعلنَّ". وقيل: لأنها
منادى فبَيَّنَتْ على الضم؛ ولهذا قَسَّرَهَا الكلبيُّ القارئُ لها بـ "يا إنسانُ" قال:
"وهي لغةٌ طيِّئٌ". قال الزمخشري: "إنَّ صَحَّ معناه فوجهُه أن يكونَ أصلُه يا
أَتَيْسِينَ فَكَثُرَ النداءُ به على ألسنتهم، حتى اقتصروا على شَطْرِهِ، كما قالوا في
القسم: مُ اللهُ في "أَيْمُنُ اللهُ". قال الشيخ: "والذي يُقَلُّ عن العرب في
تصغيرِ إنسانٍ: أَتَيْسِيانِ بِياءٍ بعدها أَلْفٌ فَدَلَّ على/ أنَّ أصلَه إنسيانٌ؛ لأنَّ
التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ولا نعلمُ أَنَّهُم قالوا في تصغيره: أَتَيْسِينَ.
وعلى تقدير أنه يُصَغَّرُ كذلك فلا يجوزُ ذلك، إلا أن يُبنى على الضم؛ لأنه منادى
مُقبَلٌ عليه ومع ذلك فلا يجوزُ لأنه تحقيرٌ، وبمَنعُ ذلك في حَقِّ النبوة". قلت: أمَّا
الاعتراضُ الأخيرُ فصحيحٌ نصُّوا على أن التصغيرَ لا يَدْخُلُ في الأسماءِ المعظمةِ
شَرَعاً. ولذلك يُحكى أن ابنَ قتيبةَ لما قال في المُهَيَّمِن: إِنَّه مصغرٌ مِنْ مُؤْمِينَ،
والأصلُ مُؤْمِينَ، فأبَدَلَتِ الهمزةُ هاءً. قيل له: هذا يقربُ من الكفرِ فليتَّقِ اللهَ
قائله. وقد تقدَّمت هذه الحكايةُ في المائدةِ مطوَّلةً وما قيل فيها. وقد تقدَّم
للمزمخشريِّ في طه ما يقربُ من هذا

(12/146)

البحث، وتقدَّم للشيخ معه كلامٌ.

واقراً ابنُ أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَّال "يسن" بكسرِ النونِ، وذلك على أصلِ
التقاء الساكنين. ولا يجوزُ أن تكونَ حركةُ إعرابٍ.

* { وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ }

قوله: { وَالْقُرْآنِ } : إمَّا قسمٌ مستأنفٌ، إن لم يُجْعَلْ ما تقدَّم قَسْماً، وإمَّا عَطْفٌ
على ما قبله إن كانَ مُقسِّماً به. وقد تقدَّم كلامٌ عن الخليل في ذلك أولَ آياتِ
البقرةِ فعليكِ باعتبارِه هنا، فإنَّه حَسَنٌ جداً. وتقدَّم الكلامُ على "الحكيم".

* { إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { إِنَّكَ } : جوابُ القسمِ و"على صراط" يجوزُ أن يكونَ متعلقاً
بالمُرْسَلِينَ. تقول: أُرْسَلْتُ عليه كذا. قال تعالى: { وَأُرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا }، وأن
يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في "لَمِنَ
الْمُرْسَلِينَ" لوقوعِه خبراً، وأن يكونَ حالاً من المرسلين، وأن يكونَ خبراً ثانياً

ل "إِنَّكَ".

* { تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ }

قوله: { تَنْزِيلَ } : قرأ نافعُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وأبو بكرٍ بالرفعِ على أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمَرٌ أي: هو تنزيلٌ. ويجوزُ أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ إذا جعلتَ يس اسماً للسورةِ أي: هذه السورةُ المسماةُ بـ يس تنزيلٌ، أو هذه الأحرفُ المقطعةُ تنزيلٌ. والجملةُ القسميةُ على هذا اعتراضٌ. والباقون بالنصبِ على المصدرِ، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفعِ على خبرِ ابتداءٍ مضمَر. وتنزيلٌ مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وقيل: هو بمعنى مُنزلٍ. وقرأ أبو حيوةُ واليزيديُّ وأبو جعفرُ وشيبةُ "تنزيلٍ" بالجرِّ على النعتِ للقرآنِ أو البدلِ منه.

* { لِنُذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ }

قوله: { لِنُذِرَ } : يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ تنزيلٍ أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عليه هذا اللفظُ أي: أُرسلناكَ لتُنذِرَ.

(12/147)

قوله: { مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ } يجوزُ أن تكونَ "ما" هذه بمعنى الذي، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً. والعائدُ على الوجهين مقدَّرٌ أي: ما أُنذِرَه آبَاؤُهُم فتكونُ "ما" وصلتهاً أو وصفتها في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لقوله: "لِنُذِرَ" كقوله: { إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا } والتقدير: لتُنذِرَ قوماً الذي أُنذِرَه آبَاؤُهُم مِنَ العذابِ، أو لتُنذِرَ قوماً عذاباً أُنذِرَه آبَاؤُهُم. ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً أي: إنذارٌ آبائهم أي: مثله. ويجوزُ أن تكونَ نافيةً، وتكونُ الجملةُ المنفيةُ صفةً لـ "قوماً" أي: قوماً غيرَ مُنذِرٍ آبَاؤُهُم. ويجوزُ أن تكونَ زائدةً أي: قوماً أُنذِرَ آبَاؤُهُم، والجملةُ المثبتةُ أيضاً صفةً لـ "قوماً" قاله أبو البقاء وهو مُنافٍ للوجهِ الذي قبله.

* { إِنَّا جَعَلْنَا فِيهَا أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ }

قوله: { فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ } : في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: - وهو المشهورُ - أنه عائدٌ على الأغلالِ، لأنها هي المُحدَثُ عنها، ومعنى هذا الترتيبُ بالفاء: أن الغلَّ لِغَلَطِهِ وَعَرَضِهِ يَصِلُ إِلَى الذَّقِينِ لِأَنَّهُ يَلْبَسُ الْعُنُقَ جَمِيعَهُ. الثاني: أن الضميرَ يعوِّدُ على الأيدي؛ لِأَنَّ الْغِلَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْعُنُقِ وَالْيَدَيْنِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ جَامِعَةً. ودَلَّ على الأيدي هذه الملازمةُ المفهومةُ من هذه الآلةِ أعني الغلَّ. وإليه ذهب الطبري. إلا أن الزمخشريَّ قال: "جعل الإقماحَ نتيجةً لقوله: { فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ } ولو كان للأيدي لم يكن معنى التَّسْبِيبِ فِي الإقماحِ ظاهراً. على أن هذا الإضمارَ فيه صَرَبٌ من التعسُّفِ وتَرْكِ الظاهرِ."/

(12/148)

وللناس في هذا الكلام قولان، أحدهما: أَنَّ جَعَلَ الأَغْلَالَ حَقِيقَةً. والثاني: أنه استعارة. وعلى كل من القولين جماعة من الصحابة والتابعين. وقال الزمخشري: "مَثَلُ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى الكُفْرِ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى ارْتِعَائِهِمْ بِأَنَّ جَعَلَهُمْ كَالْمَعْلُولِينَ الْمُفْمَحِينَ فِي أَنَّهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الحَقِّ وَلَا يَعْطِفُونَ أَعْنَاقَهُمْ نَحْوَهُ، وَلَا يُطَاطِبُونَ رُؤُوسَهُمْ لَهُ وَكَالْحَاصِلِينَ بَيْنَ سَدَّيْنِ لَا يُبْصِرُونَ مَا قُدَّامَهُمْ وَمَا خَلْفَهُمْ فِي أَنْ لَا تَأْمَلُ لَهُمْ وَلَا تَبْصُرُ، وَأَنَّهُمْ مُتَعَامُونَ عَنِ آيَاتِ اللّهِ". وقال غيره: "هذه استعارة لَمَنْعِ اللّهِ إِيَابَهُمْ مِنَ الإِيمَانِ وَحَوْلِهِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ". قال ابن عطية: "وهذا أَرْجَحُ الأقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ لِمَا سَبَقَ لَهُمْ فِي الأَرْزَلِ عَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ المَمْنَعِ وَإِحَاطَةِ الشَّقَاوَةِ مَا حَالَهُمْ مَعَهُ حَالُ المَعْلُولِينَ" انتهى. وتقدّم تفسير الأذقان. قوله: "فهم مُفْمَحُونَ" هذه الفاء لأحسن ترتيب؛ لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الأَغْلَالُ إِلَى الأَذْقَانِ لِعَرَضِهَا لَزِمَ عَنِ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ رُؤُوسِهِمْ إِلَى فَوْقٍ، أَوْ لَمَّا جُمِعَتِ الأَيْدِي إِلَى الأَذْقَانِ وَصَارَتْ تَحْتَهَا لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ رَفْعُهَا إِلَى فَوْقٍ، فَتَرْتَفَعُ رُؤُوسُهُمْ. والإفمّاح: رَفَعُ الرَأْسِ إِلَى فَوْقِ كَالِإِقْنَاعِ، وَهُوَ مِنْ قَمَحَ البَعِيرُ رَأْسَهُ إِذَا رَفَعَهَا بَعْدَ الشَّرْبِ؛ إِذَا لَبِثَ المَاءِ وَإِمَّا لِكِرَاهَةِ طَعْمِهِ قُمُوحًا وَقِمَاحًا بِكسْرِ القَافِ وَضَمِّهَا. وَأَقْمَحْتُهُ أَنَا إِقْمَاحًا وَالجَمْعُ قِمَاحٌ وَأُنشِدُ:

3775- ونحن على جوانبها فعود * تَعْضُّ الطَّرْفَ كالأَيْلِ القِمَاحِ
يصفُ نَفْسَهُ وَجَمَاعَةً كَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَأَصَابَهُم المَيْدُ. قَالَ الزَّجَاجُ: "قِيلَ
لِلْكَانُوتِيِّنَ شَهْرًا قُمَاحًا؛ لِأَنَّ الإَيْلَ إِذَا وَرَدَتِ المَاءَ رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا لِشِدَّةِ البَرْدِ".
وَأُنشِدُ أَبُو زَيْدٍ لِلهَدَلِيِّ:

(12/149)

3776- فَتَى مَا ابْنُ الأَعْرَجِ إِذَا سَتَوْنَا * وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قُمَاحِ
كَذَا رَوَاهُ بَضْمُ القَافِ، وَابْنُ السَّكَيْتِ بِكسْرِهَا. وَهِيَ لَغْتَانٌ فِي المَصْدَرِ كَمَا
تَقَدَّمَ. وَقَالَ اللِّيثُ: القُمُوحُ: رَفَعُ البَعِيرِ رَأْسَهُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ الكَرِيهَ ثُمَّ يَعُودُ.
وَقَالَ أَبُو عبيدة: "إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ الحَوْضِ، وَلَمْ يَشْرَبْ" وَالمَشْهُورُ أَنَّهُ رَفَعُ
الرَأْسِ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ. وَقَالَ الحَسَنُ: "القَامِيحُ: الطَّامِيحُ بِبَصْرِهِ
إِلَى مَوْضِعٍ قَدَمِهِ" وَهَذَا يَتَّبَعُ عَنهُ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى. وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَعَ رَفَعِ الرَأْسِ
عَضَّ البَصْرِ مُسْتَدِلًّا بِالبَيْتِ المَتَقَدِّمِ:
..... * تَعْضُّ الطَّرْفَ كالأَيْلِ القِمَاحِ
وَزَادَ مَجَاهِدٌ مَعَ ذَلِكَ وَضَعَ اليَدِ عَلَى الفَمِ. وَسَأَلَ النَّاسُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عَلِيًّا كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ هَذِهِ الآيَةِ فَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ لِجَبَّتِهِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ وَلَعَمْرِي إِنَّ هَذِهِ
الكَيْفِيَّةَ تُرَجِّحُ قَوْلَ الطَّبْرِيِّ فِي عَوْدِ "فَهِيَ" عَلَى الأَيْدِي.

* { وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهْمًا لَا يُبْصِرُونَ }
{

قوله: { وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا } : تقدّم خلافُ القُرَاءِ في فتح السين وضمّها والفرقُ بينهما، مستوفى في آخر الكهف.
قوله: " فَأَعَشَيْنَاهُمْ " العامّةُ على العين المعجمة أي: عَطَيْنَا أَبْصَارَهُمْ فهو على حَذْفِ مضاف. وابن عباس وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبو رجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو صَعْفُ البَصْرِ. يُقال: عَشِي بَصْرُهُ وَأَعَشَيْتُهُ أَنَا، وقوله تعالى هذا يحتمل الحقيقة والاستعارة كما تقدّم.

* { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ } : تقدّم تحريره أول البقرة.

(12/150)

* { إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ }
قوله: { وَنَكْتُبُ } : العامّةُ على بناءه للفاعل، فيكونُ " ما قَدَّمُوا " مفعولاً به، و" آثَرَهُمْ " عطْفٌ عليه. وزر ومسروق مبنياً للمفعول، و" آثَرَهُمْ " بالرفع، عطف على " ما قَدَّمُوا " لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: { وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ } العامّةُ على نصبه على الاشتغال. وأبو السَّمَّال قرأه مرفوعاً بالابتداء. والأرجحُ قراءةُ العامّةِ لعطفِ جملةِ الاشتغال على جملةٍ فعلية. وقد تقدّم الكلامُ على نحو { وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا } في البقرة، والنحل.

* { وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ }
و: { إِذْ جَاءَهَا } : بدلُ اشتمالٍ تقدّم نظيره. و" إِذْ أَرْسَلْنَا " بدلٌ من " إِذ " الأولى.

* { إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ }
قوله: { فَعَزَّزْنَا } : قرأ/ أبو بكر بتخفيف الزاي بمعنى عَلَّلْنَا، ومنه قوله: { وَعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ } . ومنه قولهم: " مَنْ عَزَّزَ بَرًّا " أي صار له بَرٌّ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّضْنَا. يُقال: عَزَّزَ الْمَطْرُ الْأَرْضَ أَي: قَوَّأَهَا وَلَبَّيْهَا. ويُقال لتلك الأرض: العزاز، وكذا كلُّ أرضٍ صُلْبَةٍ. وَتَعَزَّزَ لِحْمُ النَّاقَةِ أَي: صَلَبَ وَقَوَّى. وعلى كلتا القراءتين المفعولُ محذوفٌ أي: فَقَوَّضْنَاهُمَا بِثَالِثٍ أَوْ فَعَلَّلْنَاهُمَا بِثَالِثٍ. وقرأ عبد الله " بالثالث " بآلف ولام.

(12/151)

قوله: { إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّزْسَلُونَ } جَرَّدَ خَبَرَ "إِنَّ" هذه من لام التوكيد، وأَدْخَلَهَا فِي خَبَرِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهُمْ فِي الْأُولَى اسْتَعْمَلُوا مَجَرَّدَ الْإِنْكَارِ فَقَابَلْتَهُمُ الرِّسْلُ بِتَوْكِيدٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِـ "إِنَّ"، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمَبَالِغَةِ فِي الْإِنْكَارِ فَقَابَلْتَهُمْ بِزِيَادَةِ التَّوَكِيدِ فَاتَّوَأَ بِـ "إِنَّ" وَبِالْلام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسام: ابتدائيٌّ وطلبيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقال لمن لم يتردّد في نسبة أحد الطرفين إلى الآخر نحو: زيد عارفٌ، والثاني لِمَنْ هو متردّد في ذلك، طالبٌ له منكِرٌ له بعض إنكارٍ، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا عَارِفٌ، والثالثُ لِمَنْ يبالغ في إنكاره، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا لِعَارِفٌ. ومن أحسن ما يُحكى أن رجلاً جاء إلى أبي العباس الكنديّ فقال: إني أجد في كلام العرب حَسَنًا قال: وما ذلك؟ قال: يقولون: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زَيْدًا قائمٌ، وإنَّ زَيْدًا لِقائمٌ. فقال: "كلا بل المعاني مختلفةٌ، فزيد قائمٌ إخبارٌ بقيامه، وإنَّ زَيْدًا قائمٌ جوابٌ لسؤالٍ سائلٍ، وإنَّ زَيْدًا لِقائمٌ جوابٌ عن إنكارٍ مُنكِرٍ". قلت: هذا هو الكنديّ الذي سُئل أن يعارض القرآنَ ففتح المصحفَ فرأى سورةَ المائدةِ فكعَّ عن ذلك. والحكايةُ ذكرتها أولَ المائدة.

وقال الشيخ: "وجاء أولاً "مُزْسَلُونَ" بغير لام؛ لأنه ابتداءٌ إخبارٍ فلا يَحْتَاجُ إلى توكيدٍ، وبعد المحاورة "لَمُزْسَلُونَ" بلام التوكيد؛ لأنه جوابٌ عن إنكارٍ" وهذا قصورٌ عن فهم ما قاله أهلُ البيان، فإنه جعلَ المقامَ الثاني وهو الطلبيُّ مكانَ المقامِ الأولِ، وهو الابتدائيُّ.

* { قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ إِنَّ دُكْرُكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ }

(12/152)

قوله: { طَائِرُكُمْ } : العَامَّةُ عَلَى "طائرٍ" اسمَ فاعلٍ أي: ما طارَ لكم من الخيرِ والبشرِ فَعَبَّرَ عَنِ الْحَظِّ وَالنَّصِيبِ وَقَرَأَ الْحَسَنُ - فِيمَا رَوَى عَنْهُ الزَّمَخْشَرِيُّ - "اطَيْرُكُمْ" مصدرٌ اَطِيرَ الَّذِي أَصْلُهُ تَطِيرُ فَلَمَّا أُرِيدَ إِدْغَامُهُ أُبْدِلَتْ التَّاءُ طَاءً، وَسُكِّنَتْ وَاجْتَلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَصَارَ اَطِيرُ فَيَكُونُ مَصْدَرُهُ اَطِيرًا. وَلَمَّا ذَكَرَ الشَّيْخُ هَذَا لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، وَكَانَ هُوَ فِي بَعْضِ مَا رَدَّ بِهِ عَلَيَّ ابْنُ مَالِكٍ فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ" فِي بَابِ الْمَصَادِرِ قَالَ: "إِنَّ مَصْدَرَ تَطِيرٍ وَتَدَارًا إِذَا أَدْعَمَا وَصَارَا اَطِيرَ وَادَّارًا لَا يَجِيءُ مَصْدَرُهُمَا عَلَيْهِمَا بَلْ عَلَى أَصْلِهِمَا فَيُقَالُ: اَطِيرَ تَطِيرًا، وَادَّارًا تَدَارًا، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَرُدُّهُ إِنْ صَحَّحْتُ وَهُوَ بَعِيدٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُهُ عَنْهُ "طَيْرُكُمْ" بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ وَيُعْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا هَذِهِ، وَإِنَّمَا تَصَحَّحْتُ عَلَى الرَّائِي فَحَسِبْتُهَا مَصْدَرًا، وَظَنَّ أَنَّ أَلْفَ "قَالُوا" هَمْزَةٌ وَصَلٌ.

قوله: "إِنَّ دُكْرُكُمْ" قرأ السبعةُ بهمزةُ استفهامٍ بعدها "إِنَّ" الشرطيَّةُ، وهم على ما عَرَفْتُمْ مِنْ أَصُولِهِمْ: مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّحْقِيقِ وَإِدْخَالِ أَلْفٍ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ وَعَدِمِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. وَاخْتَلَفَ سَبِيوِيهِ وَيُونَسُ إِذْ اجْتَمَعَ اسْتِفْهَامٌ وَشَرْطٌ أَتِيَهُمَا يُجَابُ؟ فَذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى إِجَابَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَيُونَسُ إِلَى إِجَابَةِ الشَّرْطِ، فَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ: "إِنَّ دُكْرُكُمْ تَطِيرُونَ" وَعِنْدَ يُونَسَ "تَطِيرُوا" مَجْزُومًا، فَالجوابُ للشَّرْطِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مَحْذُوفٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَطَلْحَةُ وَزُرَّ بِهَمْزَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ إِلَّا أَنْ زَرًّا لَمْ يُسَهِّلَ الثَّانِيَةَ

كقوله:
3777- إِنْ كُنْتَ دَاوِدَ بْنَ أَحْوَى مُرَجَّلًا * فَلَسْتَ بَرَاءَ لَابِنِ عَمِّكَ مَحْرَمًا

(12/153)

وروي عن أبي عمرو وزر أيضاً كذلك، إلا أنهما فصلا بألف بين الهمزتين. وقرأ الماجشون بهمزة واحدة مفتوحة. وتخريج هذه القراءات الثلاث على حذف لام العلة أي: أَلَيْسَ دُكْرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، فَ تَطَيَّرْتُمْ هُوَ الْمَعْلُولُ، وَأَنْ دُكْرْتُمْ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِفْهَامُ مَنْسَجِبٌ عَلَيْهِمَا فِي قِرَاءَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَفِي غَيْرِهَا يَكُونُ إِخْبَارًا بِذَلِكَ.

وقرأ الحسن بهمزة واحدة مكسورة وهي شرط من غير استفهام، وجوابه محذوف أيضاً. وقرأ الأعمش والهمداني "أَيْنَ" بصيغة الظرف. وهي "أين" / الشرطية، وجوابها محذوف عند جمهور البصريين أي: أين دُكْرْتُمْ فطائرُكم معكم، أو صَحَبَكُم طَائِرُكُمْ، لدلالة ما تقدّم من قوله "طَائِرُكُمْ معكم" وَمَنْ يُجَوِّزُ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ لَا يَخْتِجُ إِلَى حَذْفِ الْجَوَابِ. وقرأ الحسن وأبو جعفر وأبو رجاء والأصمعي عن نافع "دُكْرْتُمْ" بتخفيف الكاف.

* { ائْبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ }

قوله: { مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا } : بدل من "المرسلين" بإعادة العامل، إلا أن الشيخ قال: "النحاة لا يقولون ذلك إلا إذا كان العامل حرف جر، وإلا فلا يُسَمُّونَهُ بَدَلًا بَل تَابِعًا" وكأنه يريد التوكيد اللفظي بالنسبة إلى العامل.

* { وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }

قوله: { وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ } : أصل الكلام: "وما لكم لا تعبدون" ولكنه صرّف الكلام عنهم، ليكون الكلام أسرع قبولاً ولذلك جاء قوله "وإليه تُرْجَعُونَ" دون "وإليه أَرْجَعُ".

* { أَلَا تَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَانُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ }

قوله: { أَلَا تَتَّخِذُ } : مبني على كلامه الأول، وهذه الطريقة أحسن من ادعاء الالتفات.

(12/154)

قوله: "مِنْ دُونِهِ" يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ "أَتَّخِذُ" على أنها متعدية لواحدٍ وهو "أَلِهَةٌ"، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "أَلِهَةٌ"، وَأَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعدية لاثنتين.

قوله: "إِنْ يُرْدِينِي" شَرَطُ، جوابُهُ {لَا تُعْنِ عَنِّي}، والجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ أَلِهَةٍ. وفتح طلحة السلماي - وقيل: طلحة ابنُ مصرِّفٍ - ياءَ المتكلم. قال الزمخشري: "وَقُرِئَ" {إِنْ يُرْدِينِي الرَّحْمَانُ يَصْرُّ} بمعنى: إِنْ يُورِدُنِي صَرَّاءَ، أي يجعله مَوْرِدًا لِلصَّرِّ. قال الشيخ: "وهذا - واللَّهُ أعلم - رَأَى في كتب القراءات بفتح الياءِ فيهِمْ أنها ياءُ المضارعةِ فجعل الفعلَ متعدياً بالياءِ المعديةِ كالهَمْزةِ، فلذلك أَدْخَلَ همزةَ التعديةِ فَنَصَبَ به اثنتين، والذي في كتب القراءات الشواذ أنها ياءُ الإضافةِ المحذوفةُ خَطَأً ونطقاً لالتقاء الساكنين". قلت: وهذا رجلٌ ثقةٌ قد تَقَلَّ هذه القراءةَ فَتُقْبَلُ منه.

* {إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ}

قوله: {فَاسْمِعُونِ}: العامةُ على كسر النون، وهي نونُ الوقايةِ حُذِفَتْ بعدها ياءُ الإضافةِ مُجْتَرَأً عنها بكسرةِ النون، وهي اللغَةُ العَالِيَةُ.

وقرأ عصمة عن عاصم بفتحها، وليسَتْ هذه إلا عَطَأً على عاصم، إذ لا وجهَ. وقد وقع لابن عطية وهَمَّ فاحشٌ في ذلك فقال: "وقرأ الجمهورُ" فاسمعونَ" بفتح النون، قال أبو حاتم: هذا خطأ، فلا يجوزُ لأنه أَمْرٌ: فَإِمَّا حَذَفُ النون، وَإِمَّا كَسَرُهَا على جهةِ الياءِ" يعني ياءَ المتكلم، وقد يكونُ قوله "الجمهور" سَبَقَ قَلَمٌ منه أو من التُّسَاخِ وكَأَنَّ الأَصْلَ: "وقرأ غيرُ الجمهور" فسقط لفظُ "غير". وقال ابن عطية: "حُذِفَ من الكلام ما تواترت الأخبارُ والرواياتُ به وهو أنهم قَتَلوه فقبل له عند مَوْتِهِ: ادْخُلِ الجنةَ".

(12/155)

* {يَمَّا عَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ}

قوله: {يَمَّا عَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ}: يجوزُ في "ما" هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: المصدريةُ أي: يعلمون بعُفْرانِ ربي. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائِدُ محذوفٌ، أي: بالذي عَفَرَهُ لِي رَبِّي. واستُضِعِفَ هذا: من حيثُ إنه يَبْقَى معناه أنه تمنى أَنْ يَعْلَمَ قَوْمُهُ بذنوبِهِ المغفورةِ. وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على تَمَنِّي عِلْمِهِم بعُفْرانِ رَبِّهِ ذنوبَهُ. والثالث: أنها استفهاميةٌ، وإليه ذهب الفراء. ورَدَّه الكسائي: بأنه كان ينبغي حَذْفُ أَلْفِهَا لكونها مجرورةً وهو رَدُّ صحيح. وقال الزمخشري: "الأجودُ طَرَحُ الأَلْفِ" والمشهورُ مِنْ مذهبِ البصريين وجوبُ حَذْفِ أَلْفِهَا كقوله:

3778- عَلامَ تقولُ الرُّمَحُ يُقْبَلُ عاتقي * إذا أنا لم أَطَعَنَّ إذا الخيلُ كَرَّتِ

إلا في ضرورةٍ، كقول الأخر:

3779- على ما قام يَشْتِمُنِي لئيمٌ * كخنزيرٍ تَمَرَّعَ في رَمادٍ

وقرئ "من المُكْرَمِينَ" بتشديدِ الراء.

* { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ } *

(12/156)

قوله: { وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ } : في " ما " هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نافية كالتي قبلها فتكون الجملة الثانية جارية مجرى التأكيد للأولى. والثاني: أنها مزيدة. قال أبو البقاء: " أي: وقد كُنَّا مُنْزِلِينَ ". وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى. الثالث: أنها اسم معطوف على " جند ". قال ابن عطية: " أي: من جند ومن الذي كُنَّا مُنْزِلِينَ ". وردّه الشيخ: بأن " من " مزيدة. وهذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب جارة لمعرفة، ومذهب البصريين - غير الأخفش - أن يكون الكلام غير موجب، وأن يكون المجزوء نكرة. قلت: فالذي ينبغي عند من يقول بذلك أن يُقدِّرها/ بنكرة أي: ومن عذاب كنا مُنْزِلِينَ. والجملة بعدها صفة لها. وأمّا قوله: إن هذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب فليس بصحيح البتة. وتَعَجَّبْتُ كيف يُلْزَمُ ذلك؟

* { إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ } *

قوله: { إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً } : العامة على النصب على أن " كان " ناقصة. واسمها ضمير الأخذة، لدلالة السياق عليها. و" صيحة " خبرها. وقرأ أبو جعفر وشيبة ومعاد القارئ برفعها، على أنها التامة أي: وقع وحدث وكان ينبغي أن لا تلحق تاء التأنيث للفصل بـ " إلا " بل الواجب في غير تدوير واضطرار حذف التاء نحو: " ما قام إلا هند " وقد شد الحسن وجماعة فقرأوا { لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ } كما سألني في موضعه إن شاء الله وقال الشاعر:

3780- وما بقيت إلا الصلوع الجرائع

وقال آخر:

4781- مَا بَرَيْتُ مِنْ رَبِّيَّةٍ وَدَمَّ * فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

* { يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ } *

(12/157)

قوله: { يَا حَسْرَةَ } : العامة على نصيها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على المصدر، والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء تحسروا حسرة. والثاني: أنها منونة لأنها منادى منكور فنصبت على أصلها كقوله:

3782- أيا راكبا إماما عرصت قبلعن * ندماي من تجران أن لا تلاقيا

ومعنى النداء هنا على المجاز، كأنه قيل: هذا أوائك فاحضري. وقرأ قتادة وأبي في أحد وجهيه " يا حسرة " بالضم، جعلها مقيلاً عليها، وأبي أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين { يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ } بالإضافة. فيجوز أن تكون الحسرة

مصدرًا مضافاً لفاعله أي: يتحسرون على غيرهم لما يَرَوْنَ مِنْ عذابهم، وَأَنْ يَكُونَ مضافاً لمفعوله أي: يَتَحَسَّرُ عليهم غيرهم. وقرأ أبو الرِّبَادِ وابن هَرَمَزٍ وابن جَنْدَبٍ "يا حَسْرَةَ" بالهاءِ المبدلةِ مِنْ تاءِ التَّائِبِ وَصَلًا، وَكَأَنَّهُمْ أَجْرُوا الوصلَ مُجْرَى الوَقْفِ وله نظائرٌ مَرَّتْ. وَقَالَ صاحبُ "اللوامحِ": "وقفوا بالهاءِ مبالغةً في التحسُّرِ، لِمَا فِي الهَاءِ مِنَ التَّأَهُُّ بِمعنى التَّأَوُّه، ثم وصلوا على تلك الحال". وقرأ ابن عباسٍ أيضاً "يا حَسْرَةَ" بفتح التاءِ من غير تنوين. ووجهها أَنَّ الأصل: يا حَسْرَتَا فَاجْتَزَيْ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الألفِ كما اجْتَزَيْ بِالْكَسْرِ عَنِ الياءِ.

ومنه:

3783- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي * بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لُوَانِي
أي: بلهفا بمعنى لهفي.

وَقُرئُ "يا حَسْرَتَا" بالألفِ كالتي في الزمر، وهي شاهدةٌ لقراءةِ ابنِ عباسٍ، وتكونُ إلتاءً لله تعالى، وذلك على سبيلِ المجازِ دلالةً على قَرطِ هذه الحَسْرَةِ. وإلا فاللهُ تعالى لا يُوصَفُ بذلك. قوله: "مَا يَأْتِيهِمْ" هذه الجملةُ لا مَحَلَّ لها؛ لِأَنَّهَا مُقَسَّرَةٌ لسببِ الحسرةِ عليهم. قوله: "إِلَّا كَانُوا" جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولٍ "يَأْتِيهِمْ".

(12/158)

* { أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ }

قوله: { كَمْ أَهْلَكْنَا } : "كم" هنا خبريةٌ فهي مفعولٌ بـ "أهْلَكْنَا" تقديره: كثيراً من القرونِ أَهْلَكْنَا. وهي معلقةٌ لـ "يَرَوْا" ذهاباً بالخبريةِ مذهبِ الاستفهاميةِ. وقيل: بل "يَرَوْا" علميةٌ، و"كم" استفهاميةٌ كما سيأتي بيانه. و{ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ } فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ "كم" قال ابن عطية: "وكم هنا خبريةٌ، و"أنهم" بدلٌ منها، والرؤيةُ بصريةٌ". قال الشيخ: "وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنها إذا كانتْ خبريةً كانتْ في موضعِ نصبٍ بـ "أهْلَكْنَا". ولا يَسُوغُ فيها إِلَّا ذلك. وإذا كانتْ كذلكُ امتنعَ أن يكونَ "أنهم" بدلاً منها؛ لِأَنَّ البَدَلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ. ولو سُلِّطتْ أَهْلَكْنَا على "أنهم" لم يَصِحَّ؛ ألا ترى أنك لو قلت: أَهْلَكْنَا انتفاءً رجوعهم، أو أَهْلَكْنَا كوتهم لا يرجعون، لم يكن كلاماً. لكنَّ ابنَ عطية تَوَهَّمَنَّ أَنَّ "يَرَوْا" مفعوله "كم" فتَوَهَّمَنَّ أَنَّ قوله: { أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ } بدلٌ منه؛ لِأَنَّهُ يُسَوِّغُ أَنْ يُسَلِّطَ عَلَيْهِ فَيَقولَ: أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ. وهذا وأمثاله دليلٌ على ضَعْفِهِ في عِلْمِ العربيةِ". قلت: وهذا الإنجاءُ تحاملٌ عليه؛ لِأَنَّهُ لِقَائِلٌ أَنْ يَقولَ: "كم" قد جعلها خبريةً، والخبريةُ يجوزُ أَنْ تكونَ معمولَةً لـ ما قبلها عند قومٍ، فيقولون: "ملكْتُ كم عبدٍ" فلم يَلَزَمَ الصدرُ، فيجوزُ أَنْ يكونَ بنى هذا التوجيهِ على هذه اللغةِ وجعل "كم" منصوبةً بـ "يَرَوْا" و"أنهم" بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

(12/159)

الثاني: أَنَّ "أَنَّهُمْ" بدلٌ من الجملة قبله. قال الزجاج: "هو بدلٌ من الجملة، والمعنى: ألم يَرَوْا أن القرون التي أهلكتنا أنهم لا يَرَجِعُونَ؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوع والهلاكَ بمعني". قال الشيخ: "وليس بشيء؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما قَسَّرَ المعنى ولم يَلْحَظْ صناعةَ النحو". قلت: بل هو بدلٌ صناعِي؛ لأنَّ الجملة في قوة المفرد؛ إذ هي سادَّةٌ مَسَدَّةٌ مفعولٍ "يَرَوْا" فإنها معلقةٌ لها كما تقدَّم.

الثالث: قال الزمخشري: "ألم يَرَوْا" ألم يعلموا، وهو مُعَلَّقٌ/ عن العمل في "كم" لأنَّ "كم" لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها - كاتت للاستفهام أو للخبر - لأنَّ أصلها الاستفهامُ، إلاَّ أنَّ معناها نافذٌ في الجملة كما نفذ في قولك: "ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلقٌ" وإن لم يعمل في لفظه، وأنهم إليهم لا يَرَجِعُونَ: بدلٌ من "كم أهلكتنا" على المعنى لا على اللفظِ تقديره: ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم".

(12/160)

قال الشيخ: "قوله لأنَّ "كم" لا يعملُ فيها ما قبلها كانت للاستفهام و للخبر" ليس على إطلاقه؛ لأنَّ العاملَ إذا كان حرفَ جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيها نحو: "على كم جَدُّع بيئك؟ وابنُ كم رئيسٌ صحبت؟ وعلى كم فقير تصدَّقْتُ أرجو الثواب؟ وابنُ كم شهيد في سبيل الله أحسنت إليه؟". وقوله: "أو للخبر" والخبرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدَّمها عاملٌ إلا ما دَكَّرنا من الجارِّ، والِلغة الأخرى حكاها الأَخفش يقولون: "ملكْتُ كم غلام" أي: ملكْتُ كثيراً من الغلمان. فكما يجوزُ تقدُّمُ العاملِ على كثيراً كذلك يجوزُ على "كم" لأنها بمعناها. وقوله: "لأنها أصلها الاستفهامُ، والخبريةُ ليس أصلها الاستفهامُ" بل كلُّ واحدةٍ أصلٌ بنفسها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: "لأنَّ معناها نافذٌ في الجملة" يعني معنى "يَرَوْا" نافذٌ في الجملة؛ لأنَّ جعلها مُعلقةً وشرح "يَرَوْا" يعلموا.

(12/161)

وقوله: "كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلقٌ" يعني أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظ لامتنع دخولُ اللام وَلَفَّتِحَتْ "إنَّ" فإنَّ "إنَّ" التي في خبرها اللامُ من الأدوات المعلقة لأفعال القلوب. وقوله: "إنهم إليهم" إلى آخره كلامه لا يصحُّ أن يكون بدلاً على اللفظ ولا على المعنى. أمَّا على اللفظ فإنه زعم أنَّ "يَرَوْا" معلقةٌ فيكون "كم" استفهاميةً فهي معمولٌ لـ "أهلكتنا"، و"أهلكتنا" لا يتسَلِّطُ على {أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرَجِعُونَ}. وقد تقدَّم لنا ذلك. وأمَّا على المعنى فلا يصحُّ أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَرَوْا كثرةَ إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، فكونهم غير راجعين ليس كثرةَ الإهلاكِ، فلا يكون بدلٌ بعضي من كل، ولا يكون بدلٌ اشتمال؛ لأنَّ بدلَ الاشتمال يصحُّ أن يضاف إلى ما أبْدل منه، وكذلك بدلٌ بعضٍ من كل. وهذا لا يصحُّ هنا. لا تقول:

ألم يَرَوْا انتفاءَ رجوعِ كثرةِ إهلاكنا القرونَ مِنْ قبلهم، وفي بدلِ الاشتمالِ نحو: "أُعْجِبْتَنِي الْجَارِيَةَ مَلَا حُتْهَا، وَسُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ" يصحُّ: "أعجبتني ملاحه الجارية، وسُرِقَ ثوبُ زيدٍ".

الرابع: أن يكونَ "أنهم" بدلاً من موضعِ "كم أهلكنا"، والتقدير: ألم يَرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء. ورَدَّه الشيخ: بأنَّ "كم أهلكنا"، ليس بمعمولٍ لـ "يَرَوْا". قلت: قد تقدّم أنها معمولَةٌ لها على معنى أنها مُعَلِّقَةٌ لها. الخامس: - وهو قولُ الفراء - أن يكونَ "يَرَوْا" عاملاً في الجملتين من غير إبدال، ولم يُبيّنْ كيفية العمل. وقوله "الجملتين" تجوُّزٌ؛ لأنَّ "أنهم" ليس بجملهٍ لتأويله بالمفرد إلا أنه مشتملٌ على مُسْنِدٍ ومُسندٍ إليه.

(12/162)

السادس: أنَّ "أنهم" معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه السياقُ والمعنى، تقديره: قَصَيْنَا وَحَكَمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. ويَدُلُّ على صحةِ هذا قراءةُ ابنِ عباسٍ والحسن "إنهم" بكسر الهمزة على الاستئناف، والاستئنافُ قَطْعٌ لهذه الجملةِ ممَّا قبلها فهو مُقَوِّ لَأَنَّ تكونَ معمولَةٌ لفعلٍ محذوفٍ يقتضي انقطاعها عمَّا قبلها. والضميرُ في "أنهم" عائِدٌ على معنى "كم" وفي "إليهم" عائِدٌ على ما عاد عليه واو "يَرَوْا". وقيل: بل الأولُ عائِدٌ على ما عاد عليه واو "يَرَوْا". والثاني عائِدٌ على المُهْلَكِينَ.

* { وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَصَّرُونَ }

(12/163)

قوله: { وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ }؛ قد تقدم في هود تشديدُ "لَمَّا" وتخفيفُها وما قيل في ذلك. وقال الفخر الرازي في مناسبةٍ وقوع "لَمَّا" المشدَّدة موقِعَ إلّا: "إنَّ لَمَّا" كأنها حرفا نفي، وهما لم وما، فتأكد النفي، و"إلّا" كأنها حرفا نفي: إنَّ ولا فاستعمل أحدهما مكانَ الآخر. انتهى. وهذا يجوزُ أن يكونَ أخذه من قول الفراء في "إلّا" في الاستثناء: إنها مركبةٌ من إنَّ ولا. إلّا أنَّ الفراءَ جعلَ "إنَّ" مخففةً من الثقيلة، وجعلها نافيةً، وهو قولُ ريكٍ رَدَّه عليه النحويون. وقال الفراءُ أيضاً: إنَّ "لَمَّا" هذه أصلها: لِمَمَّا فَحَفَّفَ بالحذف. وهذا كله قد تقدّم موضَّحاً. وقوله: "كلُّ" مبتدأٌ و"جميعٌ" خبره. و"مُخَصَّرُونَ" خبر ثانٍ لا يختلف ذلك سواءً شَدَّدَتْ "لَمَّا" أم حَفَّفَتْها. لا يُقال: إنَّ جميعاً تأكيد لا خبر، لأنَّ جميعاً هنا فعيل بمعنى / مفعول أي: مجموعون فـ "كلُّ" تدلُّ على الإحاطة والشمول، و"جميعٌ" تدلُّ على الاجتماع فمعناها حُمِلَ على لفظها في قوله: { جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ } وَقَدَّمَ "جميعٌ" في الموضوعين لأجل الفواصل، و"لَدَيْنَا" متعلقٌ بـ "مُخَصَّرُونَ" فَمَنْ شَدَّدَ فـ "لَمَّا" بمعنى "إلّا" و"إنَّ" نافيةٌ كما تقدّم، وَمَنْ حَفَّفَ فَإِنَّ مخففةً، واللامُ فارقةٌ و"ما" مزيدةٌ. هذا قولُ البصريين، والكوفيون

يقولون: "إِنْ" نافية، واللامُ بمعنى "إِلَّا" كما تقدّم غير مرة.

* { وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ }

(12/164)

قوله: { وَآيَةٌ }؛ خبرٌ مقدّمٌ و"لهم" صفتها أو متعلّقةٌ بـ "آية" لأنها بمعنى علامة. و"الأرضُ" مبتدأ. وتقدّم تخفيف الميته وتشديدها في أول آل عمران. ومنع الشيخُ أَنْ تكونَ "لهم" صفةً لـ "آية" ولم يُبيّن وجهه ولا وَجّهَ له. وأعرب أبو البقاء "آية" مبتدأ و"لهم" الخبرُ و"الأرضُ الميته" مبتدأ وصفته، و"أحييناها" خبره. والجمله مفسّرةٌ لـ "آية" وبهذا بدأ ثم قال: وقيل: فذكر الوجه الذي بدأتُ به. وكذلك حكى مكّي أعني أَنْ يكونَ "آية" ابتداءً، و"لهم" الخبر. وجوّز مكّي أيضاً أَنْ تكونَ "آية" مبتدأ و"الأرضُ" خبره. وهذا ينبغي أَنْ لا يجوز؛ لأنه لا تُعزّل المعرفة من الابتداء بها، ويُبتدأ بالنكرة إلا في مواضع للضرورة. قوله: "أحييناها" قد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ "الأرض"، ويجوزُ أيضاً أَنْ يكونَ حالاً من "الأرض" إذا جعلناها مبتدأ، و"آية" خبرٌ مقدّم. وجوّز الزمخشريُّ في "أحييناها" وفي "تسلخ" أَنْ يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعرّفين بآل لأنه تعريفٌ بالجنسية، فهما في قوة النكرة قال: كقوله:
3784- ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُّبني *
لأنه لم يقصد لئيماً بعينه.

(12/165)

وردّه الشيخُ: بأنّ فيه هدماً للقواعد: مِنْ أنه لا تُنعتُ المعرفةً بنكرة. قال: وقد تبعه على ذلك ابنُ مالك. ثم حَرَجَ الشيخُ الجملَ على الحال أي: الأرضُ مُحيّةٌ والليلُ مُتسلخاً منه النهارُ، واللئيمُ شاتماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاةُ ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المُعرِّفِ بآل الجنسيةِ دونَ لفظه فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو: "بالرجلِ خيرٌ منك" على أحد الأوجه، وقوله: {إِلَّا الَّذِينَ} بعد {إِنَّ الْإِنْسَانَ} وقوله: {أَوْ الطُّفُلُ الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا} و"أهلك الناسَ الدينارُ الحمُرُ والدرهمُ البيضُ". كلُّ هذا رُوِيَ في المعنى دونَ اللفظ، وإن اختلف نوعُ المراعاة. ويجوزُ أَنْ يكونَ "أحييناها" استثناءً بيّن به كونهَا آية.

* { وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ }

قوله: { وَفَجَّرْنَا }؛ العامّةُ على التشديد تكثيراً لأنَّ [فَجَّرَ] مخففةٌ متعدّ. وقرأ جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعولُ محذوفٌ على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان.

* { لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ }

قوله: { مِنْ تَمْرٍ } : قيل: الضميرُ عائِدُ على النخيل؛ لأنه أقربُ مذكور، وكان مِنْ حَقِّ الضميرِ أَنْ يُتَى على هذا لتقدُّمِ شبيئين: وهما الأعنابُ والنخيلُ، إلا أنه اكتفى بذكرِ أحدهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد دَهَابًا بالضميرِ مَذْهَبَ اسمِ الإشارَةِ وهو كقولِ رُوَيْبَةَ: 3785- فيها حُطوطٌ من سَوَادٍ وَيَلْقُ * كَأَنَّهُ في الجِلْدِ تَوَلِيْعُ البَهَقِ

(12/166)

فقيل له. فقال: أَرَدْتُ: كَأَنَّ ذَاكَ وَبَلَّكَ. وقيل: عائد على الماء المدلول عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدَّرُ أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعتذر عن إفراده بما تقدَّم في عَوْدِهِ على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعناب والنخيل معاً، ويُعتذر عنه بما تقدَّم أيضاً. وقال الزمخشري: "وأصله: مِنْ ثمرنا، لقوله: "وَقَجْرْنَا" و"جَعَلْنَا" فنقل الكلام من التكلم إلى العَيْبَةِ على طريقة الالتفات، والمعنى: لياكلوا مِمَّا خلقه اللهُ مِنَ الثمر". قلت: فعلى هذا يكون الضميرُ عائداً على الله تعالى، ولذلك قَسَّرَ معناه بما ذكر. وقد تقدَّم قراءاتٌ في هذه اللفظة في سورة الأنعام وما قيل فيها بحمد الله تعالى. قوله: { وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ } في "ما" هذه أربعة أوجهٍ، أحدها: أنها موصولةٌ أي: ومن الذي عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ من الغرس والمعالجة. وفيه تَجَوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافيةٌ أي: لم يعملوه هم، بل الفاعلُ له هو اللهُ تعالى. وقرأ الأخوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون "وما عَمِلْتُهُ" بإثباتها. فإن كاتَبَ "ما" موصولةٌ فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حُذِفَ العائدُ كما حُذِفَ في قوله: { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا } بالإجماع. وعلى قراءة غيرهم جيءَ به على الأصل. وإن كاتَبَ نافيةٌ فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضميرٌ مقدَّرٌ، ولكن المفعولُ محذوفٌ أي: ما عَمِلْتُ أَيْدِيَهُمْ شيئاً مِنْ ذلك، وعلى قراءة غيرهم الضميرُ يعودُ على "تَمْرِهِ" وهي مرسومةٌ بالهاء في غير مصاحف الكوفة، وبحذفها فيما عداها. / والأخوان وأبو بكر وافقوا مصاحفهم، والباقون - غير حَفْص - وافقوها أيضاً، وجعفر خالفَ مصحفه، وهذا يَدُلُّ على أَنَّ القراءةَ متلقاةً مِنْ أفواه الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لأبي بكرٍ بالهاء ولحفصٍ بدونها.

(12/167)

الثالث: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، والكلامُ فيها كالذي في الموصولة. والرابع: أنها مصدريةٌ أي: وَمِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ. والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، فيعودُ المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة.

* { وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَحُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ }

قوله: {وَأَيَّةُ لَهْمُ اللَّيْلِ}: كقوله {وَوَآيَةُ لَهُمُ الْأَرْضُ}. و"تَسْلَخُ" استعاره بديعة شبيهه انكشاف ظلمة الليل بكشط الجلد عن الشاة. وقوله: "مُظْلِمُونَ" أي: داخلون في الظلام كقوله: {مُضِيحِينَ}.

* { وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ }

قوله: {لِمُسْتَقَرٍّ}: قيل: في الكلام حذف مضاف تقديره: تجري لجرى مستقر لها. وعلى هذا فاللام للعلية أي: لأجل جرى مستقر لها. والصحيح أنه لا حذف، وأن اللام بمعنى إلى. ويدل على ذلك قراءة بعضهم "إلى مُسْتَقَرٍّ". وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر "لا مُسْتَقَرٍّ" بـ لا النافية للجنس وبناء "مستقر" على الفتح، و"لها" الخبر. وابن أبي عمير "لا مُسْتَقَرٍّ" بـ لا العاملة عمل ليس، فمُسْتَقَرٍّ اسمها، و"لها" في محل نصب خبرها كقوله:

3786- تَعَرَّ فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وَرَّرَ مِمَّا قضى الله واقيا والمراد بذلك أنها لا تستقر في الدنيا بل هي دائمة الجريان، وذلك إشارة إلى جريها المذكور.

* { وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ }

(12/168)

قوله: {وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا}: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه، والباقون بنصبه. فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال، والوجهان مُسْتَوِيَانِ لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: "وَالشَّمْسُ تَجْرِي" فإن راعيت صدرها رَفَعْتَ لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عَجَزَهَا نَصَبْتَ لتعطف فعلية على مثلها. وبهذه الآية يبطل قول الأخفش: إنه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين. قال: لأن المعطوف على الخبر خبر فلا بُدَّ مِنْ ضمير يعود على المبتدأ فيجوز: "زيدٌ قام وعمراً أكرمته في داره"، ولو لم يقل "في داره" لم يَجْز. ووجه الرد من هذه الآية أن أربعاً من السبعة نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على الشمس. وقد أجمع على النصب في قوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا} بعد قوله: {وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ}

{. قوله: "منازل" فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ؛ لأن "قَدَّرْنَا" بمعنى صَيَّرْنَا. الثاني: أنه حال، ولا بُدَّ مِنْ حذف مضاف قبل "منازل" تقديره: ذا منازل. الثالث: أنه ظرف أي: قَدَّرْنَا مسيره في منازل، وتقديم نحوه أول يونس. قوله: "كَالْعُرْجُونِ" العامة على ضم العين والجيم. وفي وزنه وجهان، أحدهما: أنه فُعُولٌ فنوئه أصلية، وهذا هو المرجح. والثاني: وهو قول الزجاج أن نوته مزيدة، ووزنه فُعُولٌ، مشتقاً من الانعراج وهو الانعطاف، وقرأ سليمان التيمي بكسر العين وفتح الجيم، وهما لغتان كالبزبون والبزبون. والعُرْجُونُ: عُود

العِدْقُ ما بين السَّمَارِيخِ إِلَى مَنِينَةِ مِنَ النَخْلَةِ. وَهُوَ تَشْبِيهُ بَدِيعٍ، شَبَّهَ بِهِ الْقَمَرَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: دَقَّتِهِ وَاسْتِقْوَاسِهِ وَاصْفِرَارِهِ.

(12/169)

* { لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْبَحُونَ }

قوله: { سَابِقُ النَّهَارِ } : قرأ عمارة بنصب "النهار" حَذَفَ التنوين لالتقاء الساكنين. قال المبرد: "سمعتة يقرؤها فقلت: ما هذا؟ فقال: أَرَدْتُ "سابق" بالتنوين فحَفَفْتُ".

* { وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ }

قوله: { أَنَّا حَمَلْنَا } : مبتدأ، و"آية" خبرٌ مقدمٌ. وَجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يَكُونَ "أَنَا حَمَلْنَا" خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ بناءً منه على أَنَّ "آية لهم" مبتدأٌ وخبرٌ، كلامٌ مستقلٌ بنفسه، كما تقدَّم في نظيره. والظاهرُ أَنَّ الضميرين في "لهم" و"ذريتهم" لشيءٍ واحدٍ. ويُراد بالذرية أبائهم المحمولون في سفينة نوح عليه السلام أو يكون الضميران مختلفين أي: ذرية القرون الماضية. ووجهُ الإمتنانِ عليهم: أَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الذَّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَا كَانْتِفَاعِ أَوْلَادِكَ.

* { وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ }

قوله: { مَا يَرْكَبُونَ } : هذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْفَلَكِ إِنْ أُرِيدَ بِالْقَلْبِ سَفِينَةُ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ آخَرَ كَالْإِبِلِ وَنَحْوِهَا، وَلِهَذَا سَمَّيْنَاهَا سَفْنَ الْبَرِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُ الذَّرِيَّةِ فِي الْبَقْرَةِ وَاخْتِلَافُ الْفُرَّاءِ فِيهَا فِي الْأَعْرَافِ.

قوله: "مِنْ مِثْلِهِ" أي: مِنْ مِثْلِ الْفَلَكِ. وَقِيلَ: مِنْ مِثْلِ مَا ذَكَرَ مِنْ خَلْقِ الْأَزْوَاجِ.

* { وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ }

وقرأ الحسن "نُغْرِقْهُمْ" بتشديد الراء.

(12/170)

قوله: "فَلَا صَرِيحَ" / فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَي: فَلَا مُسْتَعْيَبٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَي: فَلَا مَغْيَبٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَلْيَقُ بِالْآيَةِ. وَقَالَ الزَّمخَشِيرِيُّ: "فَلَا إِغَاثَةَ" جَعَلَهُ مُصَدَّرًا مِنْ أَصْرَخَ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْلٍ أَنْ صَرِيحًا يَكُونُ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى إِصْرَاحٍ". وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ "صَرِيحٍ". وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ قُرِئَ بِالرَّفْعِ

والتنوين. قال: "ووجهه على ما في قوله: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}.

* {إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ}

قوله: {إِلَّا رَحْمَةً}: منصوبٌ على المفعول له وهو استثناءٌ مفرغٌ. وقيل: استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ وعلى إسقاط الخافض. أي: إلا برحمة. والفاءُ في قوله: "فلا صريحٌ" رابطةٌ لهذه الجملة بما قبلها. فالضميرُ في "لهم" عائِدٌ على "المُغْرَقِينَ". وجوز ابن عطية هذا ووجهاً آخر، وجعله أحسنَ منه: وهو أن يكونَ استثناءً إخباراً عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْرَقِينَ، هم بهذه الحالة لا نجاهَ لهم إلا برحمةِ الله، وليس قوله: {فَلَا صَرِيحٌ لَهُمْ} مربوطاً بالمغرقين. انتهى. وليس جعله هذا الأحسنَ بالحسنِ لثلاثِ تخرجاتٍ الفاءِ عن موضوعيها والكلامُ عن التثامه.

* {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}

قوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ}: جوابها محذوفٌ. أي: أعرضوا.

* { وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ }

قوله: {إِلَّا كَانُوا}: في محلِّ حالٍ. وقد تقدّم نظيره.

* {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطَعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي صَلَاحٍ مُّبِينٍ}

(12/171)

قوله: {مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطَعَمَهُ}: مفعولٌ "أنطعمُ" و"أطعمه" جوابٌ "لو". وجاء على أحد الجائزين، وهو تجرُّده من اللام. والأفصح أن يكونَ بلامٍ نحو {لَوْ يَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا}.

* { مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ }

قوله: {يَخِصِّمُونَ}: قرأ حمزةٌ بسكون الخاءِ وتخفيفِ الصادِ مِنْ حَصِمٍ يَخِصِّمُ. والمعنى: يَخِصِّمُ بعضهم بعضاً، فالمفعولُ محذوفٌ. وأبو عمرو وقالون بإخفاء فتحة الخاءِ وتشديدِ الصادِ. ونافعٌ وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم بإخلاف فتحة الخاءِ. والباقون بكسر الخاءِ وتشديدِ الصادِ. والأصلُ في القراءاتِ الثلاثِ: يَخِصِّمُونَ فأدغمت التاءُ في الصادِ، فنافعٌ وابن كثير وهشام تَقَلَّوْا فتَحَّها إلى الساكنِ قبلها تَقَلَّاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتها تنبيهاً على أن الخاءَ أصلها السكونُ، والباقون حَذَّفُوا حركتها، فالتقى ساكنان لذلك،

فكسروا أوَّلَهُمَا، فهذه أربع قراءاتٍ، فُرِّئَ بها في المشهور.

وَرُوِيَ عن أبي عمرو وقالون سكونُ الخاءِ وتشديدُ الصادِ. والنحاهُ يَسْتَشْكِلُونَهَا للجمع بين ساكنين على غير حَدِّيَهُمَا. وقرأ جماعةٌ "يَخْصُمُونَ" بكسر الياءِ والحاءِ وتشديد الصادِ وكسروا الياءِ إبتاعاً. وقرأ أبيُّ "يَخْتَصِمُونَ" على الأصلِ. قال الشيخُ: "وَرُوِيَ عنهما - أي عن أبي عمرو وقالون - بسكونِ الخاءِ وتخفيفِ الصادِ مِنْ حَصِمٍ".

قلت: هذه هي قراءة حمزٍ ولم يَحْكُها هو عنه وهذا يُشْبِهُ قولَه: {يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ} في البقرة، و{لَا يَهْدِيَا} في يونس.

* { فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ }

وقرأ ابن محيصن "يَرْجِعُونَ" مبنياً للمفعول.

* { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ }

والأعرج "في الصُّور" بفتح الواو.

(12/172)

وَقُرِّئَ "من الأجداف" وهي لغةٌ في "الأجداث" يُقال: جَدَثَ وَجَدَفَ كُتْمٌ وَوُقْمٌ، وَتَوْمٌ وَوُقُومٌ. وقرأ ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في روايةٍ "يَنْسِلُونَ" بضم السين. يُقال: نَسَلَ الثعلبُ يَنْسِلُ وينسل أي: أسرع في عَدْوِهِ.

* { قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَانُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ }

قوله: {يَا وَيْلَنَا}: العامَّةُ على الإضافةِ إلى ضمير المتكلمين دون تأنيث. وهو "ويْلٌ" مضافٌ لما بعده. ونقل أبو البقاء عن الكوفيين أن "وي" كلمةٌ برأسها. و"لنا" جارٌّ ومجرورٌ. انتهى. ولا معنى لهذا إلا بتأويلٍ بعيدٍ: هو أن يكون يا عجبٌ لنا؛ لأنَّ وي يُفسَّرُ بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلى: "يا وَيْلَنَا" بقاء التانيث، وعنه أيضاً "يا وَيْلَنَا" بإبدال الياءِ ألفاً. وتأويلٌ هذه أن كلَّ واحدٍ منهم يقول: يا ويلتي.

والعامَّةُ على فتح ميم "مَنْ" و"بَعَثْنَا" فعلاً ماضياً خبراً لـ "مَنْ" الاستفهامية قبله. وابن عباس والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرفٌ جرٌّ و"بَعَثْنَا" مصدرٌ مجرورٌ بـ مِنْ. فـ "مِنْ" الأولى تتعلق بالوَيْلِ، والثانيةُ تتعلق بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أن يكونَ مصدرًا أي: مِنْ رُقَادِنَا، وأن يكونَ مكانًا، وهو مفردٌ أقيم مقامَ الجمع. والأولُ أحسنُ؛ إذ المصدرُ يُفْرَدُ مطلقاً. قوله: {هَذَا مَا وَعَدَ} في "هذا" وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وما بعده/ خبره. ويكونُ الوقفُ تاماً على قوله "مِنْ مَرْقَدِنَا". وهذه الجملةُ حينئذٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة: إمَّا من قولِ الله تعالى، أو مِنْ قولِ الملائكةِ. والثاني:

أنها من كلام الكفار فتكون في محلّ نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: "هذا" صفة لـ "مَرَقَدِنَا" و"ما وَعَدَ" منقطع عمّا قبله.

(12/173)

ثم في "ما" وجهان، أحدهما: أنها في محلّ رفع بالابتداء، والخبر مقدرٌ أي: الذي وَعَدَهُ الرحمنُ وَصَدَّقَ فيه المرسلونَ حَقَّ عليكم. وإليه ذهب الزجاج والزمخشري. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هذا وَعَدُ الرحمن. وقد تقدّم لك أولُ الكهف: أَنَّ حَفْصاً يَقِفُ على "مَرَقَدِنَا" وَفَفَةً لطيفةً دونَ قَطْعِ نَفْسٍ لئلا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ اسمَ الإِشَارَةِ تابعٌ لـ "مَرَقَدِنَا". وهذان الوجهان يُقَوِّبانَ ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّدَ الوقفَ لأجله. و"ما" يَصِحُّ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً كما تقدّمَ تفريرُهُ. ومفعولا الوعدِ والصدقِ محذوفانِ أي: وَعَدَنَاهُ الرحمنُ وَصَدَّقَنَاهُ المرسلونَ. والأصل: صَدَّقَنَا فيه. ويجوز حَذْفُ الخافضِ وقد تقدّمَ لك نحو "صَدَّقَنِي سِنَّ بَكَرِهِ" أي في سنّهِ. وتقدّمَ قراءتا "صيحة واحدة" نصّاً ورفعاً.

* { فَالْيَوْمَ لَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلَا تُجْرَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: { فَالْيَوْمَ } منصوبٌ بـ "لَا تُظَلِّمُ". و"شَيْئاً": إمّا مفعولٌ ثانٍ، وإمّا مصدرٌ.

* { إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ }

قوله: { فِي شُغْلٍ } : يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ "إِنَّ" و"فاكهون" خبرٌ ثانٍ، وأن يكونَ "فاكهون" هو الخبر، و"في شُغْلٍ" متعلّقٌ به وأن يكونَ حالاً. وقرأ الكوفيون وابنُ عامرٍ بضمّتين. والباقون بضمّةٍ وسكونٍ، وهما لغتان للحجازيين، قاله الفراء. ومجاهد وأبو السَّمّالِ بفتحيتين. ويزيد النحوي وابنُ هُبَيْرَةَ بفتحةٍ وسكونٍ وهما لغتان أيضاً.

(12/174)

والعامةُ على رفعِ "فاكهون" على ما تقدّم. والأعمش وطلحة "فاكهين" نصّاً على الحال، والجارُّ الخبرُ. والعامةُ أيضاً على "فاكهين" بالألفِ بمعنى: أصحابِ فاكهة، كـ لَابِنٍ وتامرٍ ولاحمٍ، والحسنُ وأبو جعفرٍ وأبو حيوةٍ وأبو رجاءٍ وشيبةٌ وقتادةٌ ومجاهدٌ "فَكِهُونَ" بغيرِ ألفٍ بمعنى: طَرِبُونَ فَرِحُونَ، من الفُكاهَةِ بالضم. وقيل: الفاكهُ والفقهُ بمعنى المتلذذُ المتنعّمُ؛ لأنَّ كلاً من الفاكهةِ والفُكاهَةِ مِمَّا يَتَلَذَّذُ به وَيَتَنَعَّمُ. وقُرئ "فَكِهِينَ" بالقصرِ والياءِ على ما تقدّم. و"فَكُهُونٌ" بالقصرِ وضمِّ الكافِ. يُقال: رجلٌ فَكِهٌ وفَكِهٌ كَرَجُلٍ نَدِسٍ ونَدَسٍ، وحَذِرٌ وحَذْرٌ.

* { هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِنُونَ }

قوله: { هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ } : يجوزُ في "هم" أَنْ يكونَ مُؤَكِّدًا للضميرِ المستكنِّ في "فاكهون"، و"أزواجهم" عَطْفٌ على المستكنِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ تأكيداً للضميرِ المستكنِّ في "شُعْلٌ" إِذَا جَعَلْنَاهُ خَبْرًا. و"أزواجهم" عَطْفٌ عليه أيضاً. كذا ذكره الشيخ. وفيه نظرٌ من حيثِ الفِضْلِ بينِ المُؤَكِّدِ والمُؤَكَّدِ بخبرِ "إِنَّ". ونظيره أن تقولَ: "إن زيدا في الدار قائمٌ هو وعمرو" على أن يُجْعَلَ "هو" تأكيداً للضميرِ في قولك "في الدار". وعلى هذينِ الوجهين يكونُ قوله "متكئون" خبراً آخر لـ "إِنَّ"، و"في [ظلال]" متعلقٌ به أو حالٌ. و"على الأرائك" متعلقٌ به. ويجوزُ أَنْ يكونَ "هم" مبتدأ و"متكئون" خبره، والجارانِ على ما تقدّم. وجوّزَ أبو البقاءُ أَنْ يكونَ "في ظلال" هو الخبر. قال: "وعلى الأرائكِ مستانفٌ" وهي عبارةٌ مُؤَهِّمَةٌ غيرُ الصوابِ. ويريد بذلك: أن "متكئون" خبرٌ مبتدأ مضمرٌ و"متكئون" مبتدأ مؤخرٌ إذ لا معنى له. وقرأ عبد الله "متكئين" نصباً على الحال.

(12/175)

وقرأ الأخوانِ "في ظللٍ" بضمِ الظاءِ والقصرِ، وهو جمعُ ظِلَّةٍ نحو: عُرْفَةٌ وَعُرْفٌ، وَحُلَّةٌ وَحُلَلٌ. وهي عبارةٌ عن الفُرْشِ والسُّتُورِ. والباقون بكسرِ الظاءِ والألفِ، جمعُ ظِلَّةٍ أيضاً، كحُلَّةٍ وَجِلَالٍ، وَبُرْمَةٌ وَبِرَامٍ، أو جمعُ فَعْلَةٍ بالكسرِ، إذ يُقالُ: ظِلَّةٌ وَظِلَّةٌ بالضمِّ والكسرِ فهو كِلْفَحَةٌ وَلِقَاحٌ، إِلا أَنْ فِعْلاً لا ينقاسُ فيها، أو جمعُ فِعْلٍ نحو: ذَنْبٌ وَذَنَابٌ، وَرِيحٌ وَرِيَّاحٌ.

قوله: { مَا يَدْعُونَ } : في "ما" هذه ثلاثة أوجه: موصولٌ اسميةٌ، نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على هذينِ محذوفٌ، مصدريةٌ. / وَيَدْعُونَ مضارعٌ ادَّعَى افْتَعَلَ مِنْ دَعَا يَدْعُو. وَأَشْرَبَ معنى التمني. قال أبو عبيدة: "العربُ تقول: ادَّعَ عَلَيَّ ما شِئْتَ أَي تَمَنَّيَّ"، وفلانٌ في خيرٍ ما يَدْعِي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج: "هو من الدعاء أي: ما يَدْعُوهُ، أهلُ الجنةِ يأتيهم، مِنْ دَعَوْتُ غلامي". وقيل: افْتَعَلَ بمعنى تفاعَلَ. أي: ما يتداعونه كقولهم: ارتَمَوْا وترامَوْا بمعنىً. و"ما" مبتدأ. وفي خبرها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه الجارُّ قبلها. والثاني: أنه "سلامٌ". أي: مُسَلِّمٌ خالِصٌ أو ذو سلامةٍ.

* { سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ }

(12/176)

قوله: { سَلَامٌ } : العامَّةُ على رفعه. وفيه أوجهٌ، أحدها: ما تقدّم من كونه خبر "ما يَدْعُونَ". الثاني: أنه بدلٌ منها، قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وإذا كان بدلاً كان "ما يَدْعُونَ" خصوصاً، والظاهر أنه عمومٌ في كلِّ ما يَدْعُوهُ. وإذا كان

عموماً لم يكن بدلاً منه". الثالث: أنه صفة لـ "ما"، وهذا إذا جعلتها نكرة موصوفة. أمّا إذا جعلتها بمعنى الذي أو مصدرية تعدّ ذلك لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأ خبره الناصب لـ "قَوْلًا" أي: سلامٌ يُقال لهم قولاً. وقيل: تقديره: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتدأ، وخبره "مِنْ رَبِّ". و"قَوْلًا" مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة، وهو مع عامله معترضٌ بين المبتدأ والخبر. وأبى وعبد الله وعيسى "سَلَامًا" بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ. قال الزمخشري: "أي: لهم مُرَادُهُمْ خَالصًا". والثاني: أنه مصدرٌ يُسَلَّمون سلاماً: إمّا من التحية، وإمّا من السّلامة. و"قَوْلًا" إمّا: مصدرٌ مؤكّد، وإمّا منصوبٌ على الاختصاص. قال الزمخشري: "وهو الأوجه". و"مِنْ رَبِّ" إمّا صفة لـ "قَوْلًا"، وإمّا خبرٌ "سَلَامٌ" كما تقدّم. وقرأ القَرظِيُّ "سَلِّمْ" بالكسرِ والسكون. وتقدّم الفرق بينهما في البقرة.

* { وَامْتَأَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ }

قوله: { وَامْتَأَرُوا } على إضمار قولٍ مقابلٍ لما قيلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امتأروا أي: انعزلوا، مِنْ مَازِهِ يَمِيزُهُ.

* { أَلَمْ أَعْهَدْ لَكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ }

(12/177)

قوله: { أَعْهَدُ } : العَامَّةُ على فتح الهمزة على الأصل في حرف المضارعة. وطلحة والهديل بن شرحبيل الكوفي بكسرها. وقد تقدّم أنّ ذلك لغة في حرف المضارعة بشروطٍ ذُكرت في الفاتحة وتَمَّ حكايةُ. وقرأ ابنُ وثاب "أَحَدٌ" بحاءٍ مشددةً. قال الزمخشري: "وهي لغةٌ تميم، ومنه "دَحًا مَحًا" أي: دَعَهَا معها، فُقِّلِبَتْ الهاءُ حَاءً ثم العَيْنُ حَاءً، حين أريد الإدغامُ. والأحسنُ أن يُقال: إنَّ العَيْنَ أَبْدَلَتْ حَاءً. وهي لغةٌ هُدَيْل. فلَمَّا ادَّغَم قُلِبَ الثاني للأول، وهو عكسُ بابِ الإدغام. وقد مضى تحقيقه آخرَ آلِ عمران. وقال ابنُ خالويه: "وابن وثاب والهديل "أَلَمْ إِعْهَدُ" بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي لغةٌ مَنْ كَسَرَ أولَ المضارعِ سوى الياءِ. وروى عن ابنِ وثاب "اعْهَدُ" بكسرِ الهاءِ. يُقال: عَهِدَ وَعَهِدَ انتهى. يعني بكسر الميم والهمزة أنّ الأصلَ في هذه القراءة أن يكونَ كَسَرَ حَرْفِ المضارعةِ ثم تَقَلَّ حركته إلى الميم فِكَسِرَتْ، لا أنّ الكسَرَ موجودٌ في الميم وفي الهمزة لفظاً، إذ يَلَزَمُ من ذلك قَطْعُ همزةِ الوصلِ وتحريكُ الميمِ مِنْ غيرِ سببٍ. وأمّا كَسَرُ الهاءِ فلِما دُكِرَ من أنه سُمِعَ في الماضي "عَهِدَ" بفتحها. وقوله: "سوى الياءِ" وكذا قال الزمخشريُّ هو المشهورُ. وقد نُقِلَ عن بعضِ كُتُبِهم يَكْسِرُونَ الياءَ فيقولون: يِعْلَمُ.

(12/178)

وقال الزمخشري فيه: "وقد جَوَّزَ الزَّجَّاجُ أن يكون من باب: نَعِمَ يَنْعِمُ، وَصَرَبَ يَصْرِبُ" يعني أن تخريجه على أحد وجهين: إمَّا الشذوذ فيما اتَّخَذَ فِيهِ فَعِلُ يَفْعَلُ بالكسر فيهما، كَتَعِمَ يَنْعِمُ وَحَسِبَ يَخْسِبُ وَيَسَسَ يَنْسَسُ، وهي ألفاظٌ عَدَدَتْهَا في البقرة، وإمَّا أنه سَمِعَ في ماضيه الفتحَ كَصَرَبَ، كما حكاه ابنُ خَالَوَيْهِ. وحكى الزمخشري أنه قُرئ "أَجْهَدُ" بإبدال العين حاءً، وقد تقدّم أنها لغَةٌ هُدَيْلِيَّةٌ، وهذه تُقَوِّي أن أصلَ "أَحَدٌ": أَحَدٌ فَادْعَمَ كما تقدّم.

* { وَلَقَدْ أَصَلَّ مِنْكُمْ جِيلاً كَثِيراً أَقَلَمَ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ }

قوله: {جِيلاً}: قرأ نافعٌ وعاصمٌ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمرو وابن عامر بضمّة وسكون. والباقون بضمّتين، واللامُ مخففةٌ في كلتيهما. وابنُ أبي إسحاقٍ والزهري وابن هرمرز بضمّتين وتشديد اللام. والأعمش/ بكسرتين وتخفيف اللام. والأشهب العقيلي واليماني وحمادُ بن سلمة بكسرة وسكون. وهذه لغاتٌ في هذه اللفظة. وقد تقدّم معناها آخرُ الشعراء. وقُرئ "جَبَلًا" بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبَلَةٍ كِفَطَرِ جمعِ فِطْرَةٍ. وقرأ أمير المؤمنين عليٌّ "جِيلاً" بالياء، من أسفلَ ثنتان، وهي واضحةٌ. وقرأ العامة: "أَقَلَمَ تَكُونُوا" خطاباً لِنبيِّ آدم. وطلحة وعيسى بياء العيبة. والضمير للجِئِلِ. ومن حَقَّهما أن يَقْرَأَ {الَّتِي كَانُوا يُوعَدُونَ} لولا أن يَعْتَذِرَا بالالتفاتِ.

* { الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله: {الْيَوْمَ نَخْتِمُ}: "اليومَ" ظرفٌ لما بعده. وقُرئ "يُخْتَمُ" مبنياً للمفعول، والجارُّ بعده قائمٌ مقامِ فاعله.

(12/179)

وقُرئ "تَتَكَلَّمُ" بتاءَينِ مِنْ فَوْقٍ. وقُرئ "وَلِتَتَكَلَّمْ وَلِتَشْهَدْ" بلامِ الأَمْرِ. وقرأ طلحةٌ "وَلِتُكَلِّمُنَا وَلِتَشْهَدْ" بلامِ كِي ناصبةً للفعلِ، ومتعلِّقها محذوفٌ أي: للتكلمِ وللشهادةِ حَتْمًا. و"بما كانوا" أي: بالذي كانوا أو بكونهم كاسيين.

* { وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ }

قوله: {فَاسْتَبَقُوا}: عطْفٌ على "لَطَمَسْنَا" وهذا على سبيلِ الفَرَضِ والتقدير. وقرأ عيسى "فَاسْتَبَقُوا" أمراً، وهو على إضمارِ القولِ أي: فيقال لهم: اسْتَبِقُوا. و"الصِّرَاطُ" ظرفٌ مكانٍ مختصٌ عند الجمهورِ؛ فليذلك تَأَوَّلُوا وصولَ الفعلِ إليه: إمَّا بأنّه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، وتَصَمَّنَ "اسْتَبَقُوا" معنى بادروا، وإمَّا على حَذْفِ الجارِّ أي: إلى الصِّرَاطِ. وقال الزمخشري: "منصوبٌ على الظرف، وهو ماشٌ على قولِ ابنِ الطراوة؛ فإن الصراطَ والطريقَ ونحوهما ليستُ عنده مَحْتَصَةً. إلا أن سيبويه: على أن قوله:

3787- لَدُنْ يَهْرُ الكَفِّ يَغْسِلُ مَنَّهُ * فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ
ضروره لنصبه الطريق".

* { وَلَوْ نَسَاءَ لَمَسَحْنَاهُمْ عَلَى مَكَاتِيهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ }

وقرأ أبو بكر "مَكَاتِيهِمْ" جمعاً. وتَقَدَّمَ في الأنعام. وإِغَامَةُ على "مُضِيًّا" بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُول. أصله مُضُوِي فادَّغَمَ وكَسَرَ ما قبل الياء لتصح نحو: لَقِيًّا.

وقرأ أبو حيوة - وُروِبَتْ عن الكسائي - بكسر الميم إبتاعاً لحركة العين نحو "عَيْتِيَا" و"صَلِيًّا" وقرئ بفتحها. وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعِيل كالرَّسِيمِ والدَّمِيلِ.

* { وَمَنْ تُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَقَلًا يَعْقِلُونَ }

(12/180)

قوله: { تُنَكِّسْهُ } : قرأ عاصمٌ وحمزةٌ بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددةً مِنْ نَكَّسَهُ مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانية وضم الكاف خفيفةً، مِنْ نَكَّسَهُ، وهي محتملةٌ للمبالغة وعدَمِها. وقد تقدَّمَ في الأنعام أن نافعاً وابنَ ذكوان قرأ "تَعْقِلُونَ" بالخطابِ والباقون بالغيبة.

* { وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ }

قوله: { إِنْ هُوَ } : أي: إِنْ القرآن. دَلَّ السِّيَاقُ أو إِنْ العِلْمُ إِلَّا ذِكْرٌ، يَدُلُّ عليه: "وما عَلَّمْنَاهُ" والضمير في "له" للنبيِّ صلى الله عليه وسلم. وقيل: للقرآن.

* { لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ }

قوله: { لِيُنذِرَ } : قرأ نافع وابن عامر هنا، في الأحقاف "لتنذِرَ" خطاباً. والباقون بالغيبة بخلاف عن البري في الأحقاف: والغيبة تحتمل أن يكون الضمير فيها للنبي صلى الله عليه وسلم. وأن تكون للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني "لِيُنذِرَ" مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَّال واليماني أيضاً "لِيُنذِرَ" بفتح الياء والذال، مِنْ نَذَرَ بكسر الدال أي: عَلِمَ، فتكون "مَنْ" فاعلاً.

* { وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ }

(12/181)

قوله: {رَكُوبُهُمْ}: أي: مَرَكُوبُهُمْ كَالْحَلُوبِ وَالْحَصُورِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ وَهُوَ لَا يَنْقَاسُ. وَقَرَأَ أَبِي وَعَائِشَةُ "رَكُوبُهُمْ" بِالتَّاءِ. وَقَدْ عَدَّ بَعْضُهُمْ دُخُولَ التَّاءِ عَلَى هَذِهِ الرَّتَّةِ شَادًّا، وَجَعَلَهُمَا الزَّمخَشَرِيُّ: فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ جَمْعًا يَعْنِي اسْمَ جَمْعٍ، وَإِلَّا فَلَمْ يَرِدْ فِي أُنْبِيَةِ التَّكْسِيرِ هَذِهِ الرَّتَّةُ. وَقَدْ عَدَّ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضًا أُنْبِيَةَ أَسْمَاءِ الْجَمُوعِ، فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهَا قَعُولَةَ. وَالْحَسَنُ وَأَبُو الْبَرَهْسَمِ وَالْأَعْمَشُ "رَكُوبُهُمْ" بِضَمِّ الرَّاءِ، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ: إِمَّا مِنَ الْأَوَّلِ، أَيْ: فَمِنْ مَنَافِعِهَا رَكُوبُهُمْ، وَإِمَّا مِنَ الثَّانِي، أَيْ: ذُو رَكُوبِهِمْ. قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: "الْعَرَبُ تَقُولُ: نَاقَةُ رَكُوبٍ وَرَكُوبَةٌ، وَحَلُوبٌ وَحَلُوبَةٌ، وَرَكْبَاهُ حَلْبَاهُ، وَرَكْبُوتٌ حَلْبُوتٌ، وَرَكْبَى حَلْبَى، وَرَكْبُوتَا حَلْبُوتَا [وَرَكْبَاتُهُ حَلْبَاتُهُ]" وَأَنْشَدَ:

3788- رَكْبَاتُهُ حَلْبَاتُهُ رَفُوفٍ * تَخْلُطُ بَيْنَ وَبَرٍ مَوْضُوفٍ
وَالْمَشَارِبُ: جَمْعُ مَشْرَبٍ بِالْفَتْحِ مَصْدَرًا أَوْ مَكَانًا. وَالضَّمِيرُ فِي "لَا يَسْتَطِيعُونَ"
إِمَّا لِلْأَلْهَةِ، وَإِمَّا لِعَابِدِيهَا. وَكَذَلِكَ / الضَّمَائِرُ بَعْدَهُ. وَتَقَدَّمَ قِرَاءَةُ "يَحْزَنُ"
و"يَحْزَنُ". وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "وَنَسِيَ خَالِقَهُ" بِزِنَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ.

* { وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَّ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ }

قوله: { وَهِيَ رَمِيمٌ }: قِيلَ: بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ
عَدَمُ التَّاءِ غَيْرُ مَقْبُولٍ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "الرَّمِيمُ اسْمٌ لِمَا بَلِيَ مِنَ الْعِظَامِ غَيْرُ
صِفَةٍ كَالرَّمَةِ وَالرُّفَاتِ فَلَا يُقَالُ: لِمَ لَمْ يُؤْتَتْ وَقَدْ وَقَعَ خَبْرًا لِمُؤْنَتِ؟ وَلَا هُوَ
فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ."

* { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ تَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ }

(12/182)

قوله: { الْأَخْضَرِ }: هَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ. وَقُرِئَ "الْخَضْرَاءُ" اعْتِبَارًا بِالمَعْنَى. وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَذْكَيرُ اسْمِ الْجِنْسِ وَتَأْنِيثُهُ. قَالَ تَعَالَى: { تَخَلَّ مَنَّعِيرٍ } وَ{ تَخَلَّ
حَاوِيَةٍ } وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ وَنَجْدًا يُدْكَرُونَ، وَالْحَجَارَ يُؤْتُونَهُ إِلَّا الْفَاطِمَةَ
أَسْتَنْبَيْتُ.

* { أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ بَلَى وَهُوَ
الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ }

قوله: { بِقَادِرٍ }: هَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، دَخَلَتْ الْبَاءُ زَائِدَةً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ.
وَالْجَدْرِيُّ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْأَعْرَجُ "يَقْدِرُ" فَعْلًا مُضَارِعًا. وَالضَّمِيرُ فِي
"مِنْهُمْ" قِيلَ: عَائِدٌ عَلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُخَاطَبُونَ. وَقِيلَ: عَلَى السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ لِتَضَمُّنِهِمْ مَنْ يَعْقِلُ. وَ"بَلَى" جَوَابٌ لـ "لَيْسَ" وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا
الِاسْتِفْهَامُ الْمَصِيرُ لَهَا إِجَابًا. وَالْعَامَّةُ عَلَى "الْخَلَّاقِ" صِيغَةَ مِبَالِغَةٍ. وَالْجَدْرِيُّ
وَالْحَسَنُ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ "الْخَالِقُ" اسْمٌ فَاعِلٍ. وَتَقَدَّمَ الْخَلْفُ فِي "فَيَكُونُ"
نَصْبًا وَرَفْعًا وَتَوْجِيهًا ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ.

* { فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }

وقرأ طلحة والأعمش "مَلَكَةَ" بزنة شجرة. وُقِرئ "مَمْلَكَةُ" بزنة مَفْعَلَةٌ وُقِرئ "ملك". والمَلَكُوتُ أبلغُ الجميع. والعامَّةُ على "تُرْجَعُونَ" مبنياً للمفعول وزيدُ بن علي مبنياً للفاعل.

الأعمش "مَلَكَةَ" بزنة شجرة. وُقِرئ "مَمْلَكَةُ" بزنة مَفْعَلَةٌ وُقِرئ "ملك". والمَلَكُوتُ أبلغُ الجميع. والعامَّةُ على "تُرْجَعُونَ" مبنياً للمفعول وزيدُ بن علي مبنياً للفاعل.

سورة الصافات

* { وَالصَّافَّاتِ صَفًّا }

بسم الله الرحمن الرحيم

(12/183)

قوله: { وَالصَّافَّاتِ صَفًّا } : قرأ أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافَّاتِ، والزَّاجِرَاتِ والتَّالِيَاتِ، في صاد "صَفًّا" وزاي "رَجْرًا" ودال "ذِكْرًا"، وكذلك فَعَلَا في { وَالذَّارِيَّاتِ دَرُورًا } وفي { قَالِ مَلْفِيَّاتٍ ذِكْرًا } وفي { الْعَادِيَّاتِ صَبْحًا } بخلاف عن خلاد في الأخيرين. وأبو عمرو جارٍ على أصله في إدغام المتقاربتين كما هو المعروف من أصله. وحمزةٌ خارجٌ عن أصله، والفرقُ بين مَدَّهَيْهِمَا أَنَّ أبا عمرو يُجيز الرَّؤْمَ، وحمزةٌ لا يُجيزه. وهذا كما اتفقا في إدغام { بَيَّتْ طَائِفَةً } في سورة النساء، وإن كان ليس من أصل حمزة إدغام مثله. وقرأ الباقون بإظهار جميع ذلك.

ومفعولُ "الصَّافَّاتِ" و"الزَّاجِرَاتِ" غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى: الفاعلاتِ لذلك. وأعرب أبو البقاء "صَفًّا" مَفْعُولًا به على أنه قد يَقَعُ على المصنوفِ. قلت: وهذا ضعيفٌ. وقيل: هو مرادٌ. والمعنى: والصافَّاتِ أنفسها وهم الملائكةُ أو المجاهدون أو المُصَلِّون، أو الصافَّاتِ أجنحتها وهي الطيرُ، كقوله: { وَالطَّيْرُ صَافَّاتٌ }، والزاجراتِ السحابُ أو العَصاةُ إن أُريدَ بهم العلماءُ. والرَّجْرُ: الدَّفْعُ بقوة وهو قوَّةُ التصويتِ. وأنشد:

3789- رَجْرَ أَبِي عُرْوَةَ السَّبَاعِ إِذَا * أَشَقَقَ أَنْ يَخْتَلِطَنَّ بِالْعَتَمِ
وَرَجْرُثُ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ: إِذَا فَزِعَتْ مِنْ صَوْتِكَ. وَأَمَّا "والتَّالِيَاتِ" فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
"ذِكْرًا" مَفْعُولًا. وَالْمَرَادُ بِالذِّكْرِ: الْقِرَاءُ وَغَيْرُهُ مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَحْمِيدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ "ذِكْرًا" مُصَدَّرًا أَيْضًا مِنْ مَعْنَى التَّالِيَاتِ. وَهَذَا أَوْفَقٌ لِمَا قَبْلَهُ. قَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: "الْفَاءُ فِي "فَالزَّاجِرَاتِ" "فالتَّالِيَاتِ": إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْبُّبِ
مَعَانِيهَا فِي الْوُجُودِ كَقَوْلِهِ:

3790- يَا لَهْفَ رَبَّابَةِ لِلْحَارِثِ الصَّا * بَحِ فَالْغَايِمِ فَالْإِيْبِ

(12/184)

كأنه قال: الذي صَبَحَ فَعَنِمَ فآبَ، وإمَّا على ترئبهما في التفاوت من بعض الوجوه، كقوله: حُذِ الْأَفْضَلَ فَأَلْكَمَلِ، وَاَعْمَلِ الْأَحْسِينَ فَأَلْجَمَلِ، وإمَّا على ترئب موصوفاتها في ذلك كقولك: "رَحِمَ اللَّهُ الْمَحْلِفِينَ فَاَلْمَقْصَّرِينَ" فإمَّا هنا فَإِنَّ وَحَدَّتِ الْمَوْصُوفَ كَانَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرْتِيبِ الصِّفَاتِ فِي التَّفَاوُتِ. فَإِذَا كَانَ الْمَوْجُودُ الْمَلَائِكَةَ فَيَكُونُ الْفَضْلُ لِلصَّفِّ ثُمَّ لِلرَّجْرِ ثُمَّ لِلتَّلَاوُفِ، وإمَّا على العكس. وَإِنْ تَلْتَمَّتِ الْمَوْصُوفَ فَتَرْتَبَ فِي الْفَضْلِ، فَتَكُونُ الصَّاقَاتُ ذَوَاتِ فَضْلٍ، وَالزَّاجِرَاتُ أَفْضَلُ، وَالتَّالِيَاتُ أَبْهَرَ فَضْلًا، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ " يَعْنِي بِالْعَكْسِ فِي الْمَوْضِعِينَ أَنْكَ تَرْتَقِي مِنْ أَفْضَلٍ إِلَى فَاضِلٍ إِلَى مَفْضُولٍ، أَوْ يُبَدَأُ بِالْأَدْنَى ثُمَّ بِالْفَاضِلِ ثُمَّ بِالْأَفْضَلِ.

والواو في هذه للقسم، والجواب/ قوله: {إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ}. وقد عرفت الكلام في الواو الثانية والثالثة: هل هي للقسم أو للعطف؟

* { رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ }

قوله: { رَبُّ السَّمَاوَاتِ } : يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً من "لواحد"، وأن يكون خبراً مبتدأ مضمراً. وجمع المشارق والمغارب باعتبار جميع السنة، فإن للشمس ثلاثمائة وستين مشرقاً، وثلاثمائة وستين مغرباً. وأمَّا قوله: "المشرقين والمغربين" فباعتبار الصيف والشتاء.

* { إِنَّا رَبُّنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ }

(12/185)

قوله: { بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ } : قرأ أبو بكر بننوين "زينة" ونصب "الكواكب" وفيه وجهان، أحدهما: أن تكون الزينة مصدرًا، وفاعله محذوف، تقديره: بأن زين الكواكب، في كونها مضيئة حسنة في نفسها. والثاني: أن الزينة اسم لما يُزَانُ به كَاللِّيْقَةِ: اسم لما يُلاقى به الدَّوَاهُ، فتكون "الكواكب" على هذا منصوبةً بإضمار "أعني"، أو تكون بدلاً من سماء الدنيا بدل اشتمال أي: كواكبها، أو من محل "بزينة".

وحمزة وحفص كذلك، إلا أنهما خفضا الكواكب على أن يُراد بزينة: ما يُزَانُ به، والكواكب بدل أو بيان للزينة.

والباقون بإضافة "زينة" إلى "الكواكب". وهي تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون إضافةً أعم إلى أخص فتكون للبيان نحو: ثوبٌ حرٌّ. الثاني: أنها مصدرٌ مضافٌ لفاعلٍ أي: بأن زينت الكواكب السماء بضوئها. والثالث: أنه مضافٌ لمفعوله أي: بأن زينها الله بأن جعلها مشرقةً مضيئةً في نفسها. وقرأ ابن عباس وابن مسعود بننوينها، ورفع الكواكب. فإن جعلتها مصدرًا ارتفع

"الكواكب" به، وإنَّ جَعَلْتَهَا اسماً لِمَا يُزَانُ بِهِ فَعَلَى هَذَا تَرْتَفِعُ "الكواكبُ" بإِضْمَارِ مُبْتَدَأِ أَي: هِيَ الكواكبُ، وَهِيَ فِي قُوَّةِ الْبَدَلِ. وَمَنْعِ الْفِرَاءِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَنْوُونِ. وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ. وَهُوَ غَلَطٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ} كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* { وَحِفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ }

(12/186)

قوله: { وَحِفْظاً } : مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَي: حَفِظْنَاهَا حِفْظاً، وَإِمَّا عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ. وَالْعَامِلُ فِيهِ "رَبَّنَا"، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَقْدَرًا أَي: لِحِفْظِهَا رَبَّنَا، أَوْ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ أَي: إِنَّا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ الدُّنْيَا زِينَةً وَحِفْظاً. وَ"مِنْ كُلِّ" مُتَعَلِّقٌ بِ"حِفْظاً" إِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا مُؤَكِّدًا، وَبِالْمَحذُوفِ إِنْ جُعِلَ مَصْدَرًا مُؤَكِّدًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ "حِفْظاً".

* { لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ }

قوله: { لَا يَسْمَعُونَ } : قَرَأَ الْأَخْوَانُ وَحَفِصٌ بِتَشْدِيدِ السِّينِ وَالْمِيمِ. وَالْأَصْلُ: يَسْمَعُونَ فَادْغَمَ. وَالْبَاقُونَ بِالتَّخْفِيفِ فِيهِمَا. وَاخْتَارَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَوْلَى وَقَالَ: "لَوْ كَانَ مَخْفِيفًا لَمْ يَتَعَدَّ بِ"إِلَى". وَأَجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ: لَا يُصْعِقُونَ إِلَى الْمَلَأِ. وَقَالَ مَكِّي: "لأنه جرى مجرى مطاوعه وهو يتسمعون، فكما كان تسمع يتعدى بـ "إلى" تعدى سميع بـ "إلى" وفعلت وافتعلت في التعدى سواءً، فتسمع مطاوع سمع، واستمع أيضاً مطاوع سميع فتعدى سميع تعدى مطاوعه".
وهذه الجملة منقطعة عما قبلها، ولا يجوز فيها أن تكون صفةً للشيطان على المعنى؛ إذ يصير التقدير: مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ. وَهُوَ فَاسِدٌ. وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ سَائِلٍ: لِمَ تُحْفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ إِذْ يَفْسُدُ مَعْنَى ذَلِكَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْكَلَامِ: لئَلَّا يَسْمَعُوا، فَحُذِفَتِ اللَّامُ، وَأَنْ، فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ. وَفِيهِ تَعَسُّفٌ. وَقَدْ وَهَمَ أَبُو الْبَقَاءِ فَجَوَّرَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، فَالْأَوْلَانِ ظَاهِرَا الْفَسَادِ، وَالثَّلَاثُ إِنْ عَنِيَ بِهِ الْاسْتِثْنَاءُ الْبَيَانِيُّ فَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا، وَإِنْ أَرَادَ الْانْقِطَاعَ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ فَهُوَ صَحِيحٌ.

* { دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ }

(12/187)

قوله: { دُحُورًا } : الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الدَّالِ. وَفِيهِ أَوْجُهُ، الْمَفْعُولُ لَهُ، أَي: لِأَجْلِ الطَّرْدِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ لـ "يُقَدِّفُونَ" أَي: يُدْحِرُونَ دُحُورًا أَوْ يُقَدِّفُونَ قَدْفًا.

فالتجوزُ: إمَّا في الأول، وإمَّا في الثاني. الثالث: أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي: يُدَحرون دُحوراً. الرابع: أنه في موضع الحال أي دُوي دُحورٍ أو مَدحورين. وقيل: هو جمعٌ داجر نحو: فاعِد وفُعود. فيكون حالاً بنفسه من غيرِ تأويلٍ. وروى عن أبي عمرو أنه قرأ "ويَقْدُفون" مبنياً لفاعل.
وقرأ علي والسلمي وابن أبي عيِّلة "دَحورا" بفتح الدال، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أي: قذفاً دَحوراً، وهو كالصَّبور والشَّكور. والثاني: أنه مصدرٌ كالقبول والولوع. وقد تقدّم أنه محصورٌ في اللفظ.

* { إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ }

قوله: { إِلَّا مَنْ خَطِفَ } فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ/ المحلُّ بدلاً مِنْ ضميرٍ "لَا يَسْمَعُونَ" وهو أحسن؛ لأنه غيرٌ موجب. والثاني: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء. والمعنى: أَنَّ الشياطينَ لَا يَسْمَعُونَ الملائكةَ إِلَّا مَنْ خَطِفَ. قلت: ويجوز أن تكون "مَنْ" شرطيةً، وجوابها "فَأَتْبَعَهُ"، أو موصولةٌ وخبرها "فَأَتْبَعَهُ" وهو استثناءٌ منقطعٌ. وقد تَصَوَّأ على أن مِثْلَ هذه الجملةِ تَكُونُ استثناءً منقطعاً كقوله: { لَسِتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ }. والخطْفَةُ مصدرٌ معرفٌ بالجنسية أو العهدية.

(12/188)

وقرأ العامَّةُ "خَطِفَ" بفتح الخاء وكسر الطاء مخففةً. وقتادة والحسن بكسرها وتشديد الطاء، وهي لغةٌ تميمٍ بن مَرٍّ وبكر بن وائل. وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء مشددةً. وعن الحسن أيضاً خَطِفَ كالعامَّة. وأصل القراءَتَيْنِ: اخْتَطَفَ، فلَمَّا أريد الإدغامُ سَكَنتِ التاءُ وقبلها الخاءُ ساكنةً، فكسرت الخاءُ لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الطاءُ إنباعاً لحركة الخاء. وهذه واضحةٌ. وأمَّا الثانيةُ فمُشْكِلَةٌ جداً؛ لِأَنَّ كَسْرَ الطاءِ إنما كان لكسر الخاء وهو مفقودٌ. وقد وُجِّهَ على التوهّم. وذلك أنهم لَمَّا أرادوا الإدغامَ نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففُتِحَتْ وهم يتوهّمون أنها مكسورةٌ لالتقاء الساكنين كما تقدّم تقريره، فأتبعوا الطاءَ لحركة الخاء المتوهّمة. وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلك في مقتضيات الإعرابِ فَلَا بُدَّ يَفْعَلُوهُ في غيره أُولَى. وبالجملة فهو تعليلٌ شذوذٌ. وقرأ ابن عباس "خَطِفَ" بكسر الخاء والطاء خفيفةً، وهو إنباعٌ كقولهم: نَعَمَ بكسر النون والعين. وقُرئ "فَأَتْبَعَهُ" بالتشديد.

* { فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنِ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ }

قوله: { أَمْ مَنِ خَلَقْنَا } العامَّةُ على تشديد الميم، الأصلُ: أَمْ مَنِ وَهِيَ أَمْ المتصلة، عَطِفْتُ "مَنْ" على "هم". وقرأ الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزة للاستفهام أيضاً و"مَنْ" مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: الَّذِينَ خَلَقْنَاهُمْ أَشَدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وَعَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره فلذلك أتى بـ "مَنْ". ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنى. وقد قُرئ "لازم".

* { بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ }

(12/189)

قوله: { بَلْ عَجِبْتَ } : قرأ الأخوان بضمّ التاء، والياقون بفتحها. فالفتح ظاهر. وهو ضمير الرسول أو كل من يصح منه ذلك. وأمّا الضم فعلى صرّفه للمخاطب أي: قل يا محمد بل عَجِبْتُ أنا، أو على إسناده للباري تعالى على ما يليق به، وقد تقدّم تحرير هذا في البقرة، وما ورد منه في الكتاب والسنة. وعن شريح أنه أنكرها، وقال: "إن الله لا يعجب" فبلغت إبراهيم النخعي فقال: "إن شريحاً كان معجباً برأيه، قرأها مَنْ هو أعلمُ منه" يعني عبد الله بن مسعود. قوله: "وَيَسْخَرُونَ" يجوز أن يكون استئنافاً وهو الأظهر، وأن يكون حالاً. وقرأ جناح بن حبيش "دُكِرُوا" مخففاً.

* { أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ }

قوله: { أَوْ أَبَاؤُنَا } : قرأ ابن عامر وقالون بسكون الواو على أنّها "أو" العاطفة المقتضية للشك. والياقون بفتحها على أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف. وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في الواقعة. وقد تقدّم مثل هذا في الأعراف في قوله: { أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى } فمَنْ فتح الواو جاز "في أبائنا" وجهان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على محلّ "إن" واسمها. والثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في "لمبعوثون" واستغنى بالفصل بهمزة الاستفهام. ومن سكنها تعيّن فيه الأول دون الثاني على قول الجمهور لعدم الفاصل.

(12/190)

وقد أوضح هذا الزمخشري حيث قال: "أبائنا" معطوفٌ على محلّ "إن" واسمها، أو على الضمير في "مبعوثون". والذي جَوَزَ العطفَ عليه الفصلُ بهمزة الاستفهام". قال الشيخ: أمّا قوله: "معطوفٌ على محلّ إن واسمها" فمذهبٌ سيبويه خلافة؛ فإنّ قولك "إن زيدا قائمٌ وعمرو" "عمرو" فيه مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوفٌ. وأمّا قوله: "أو عليلضمير في "مبعوثون" إلى آخره فلا يجوز أيضاً لأنّ همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد؛ لأنه إذا عُطِفَ/ على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرفِ العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فقوله: "أو أبائنا" مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أو أبائنا مبعوثون، يدلُّ عليه ما قبله. فإذا قلت: "أقام زيدٌ أو عمرو" فعمرو مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا.

(12/191)

قلت: أمّا الرُّدُّ الأوَّلُ فلا يَلْتَزِمُ؛ لأنه لا يلتزمُ مذهبَ سيويه. وأمّا الثاني فإنَّ الهمزة مؤكدة للأولى فهي داخله في الحقيقة على الجملة، إلا أنه قَصَلَ بين الهمزتين بـ "إن" واسمها وخبرها. يَدُلُّ على هذا ما قاله هو في سورة الواقعة، فإنه قال: "دَخَلَتْ هَمْزُهُ الاستفهام على حَرْفِ العطفِ. فإن قلت: كيف حَسَنَ العطفُ على المضمَر "لمبعوثون" من غير تأكيدٍ بـ "نحن"؟ قلتُ: حَسَنَ للفاصلِ الذي هو الهمزةُ كما حَسِنَ في قوله: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} لِقِصَلِ المؤكِّدة للنفي". انتهى. فلم يَدْكُرْ هنا غيرَ هذا الوجه، وتشبيهُه بقوله: لِقِصَلِ المؤكِّدة للنفي، لأنَّ "لا" مؤكدة للنفي المتقدِّم بـ "ما". إلا أنَّ هذا مُشْكِلٌ: بأنَّ الحرفَ إذا كَرَّرَ للتوكيد لم يُعَدَّ في الأمر العام إلا بإعادة ما اتصل به أولاً أو بضميره. وقد مضى القول فيه. وتحصَّلَ في رفع "أبأونا" ثلاثة أوجهٍ: العطفُ على محلِّ "إن" واسمها، العطفُ على الضمير المستكنِّ في "لمبعوثون"، الرفعُ على الابتداء، والخيرُ مضمَرٌ. والعامل في "إذا" محذوفٌ أي: أُتْبِعَتْ إذا مِنَّا. هذا إذا جَعَلْتَهَا ظرفاً غيرَ متضمنٍ لمعنى الشرطِ. فإن جَعَلْتَهَا شرطيةً كان جوابها عاملاً فيها أي: إذا مِنَّا بُعِثْنَا أو حُسِرْنَا.

وُقِرِّي "إذا" دونَ استفهامٍ. وقد مضى القولُ فيه في الرد.

* { قُلْ تَعْمَ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ }

قوله: {وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ}: جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الجملةُ القائمةُ مقامها "نعم" أي: تُبْعَثُونَ وأنتم صاغرون أدلاءً. قال الشيخ: "وقرأ ابنُ وثاب "تَعْمَ" بكسر العين. قلت: وقد تقدم في الأعراف أنَّ الكسائيَّ قرأها كذلك حيث وقَعَتْ، وكلامه هنا مُؤهِمٌ أنَّ ابنَ وثاب منفردٌ بها.

* { فَإِنَّمَا هِيَ رَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ }

(12/192)

قوله: {فَإِنَّمَا هِيَ}: قال الزمخشري: "فإنما هي جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديره: إذا كان ذلك فما هي إلا رَجْرَةٌ واحدةٌ". قال الشيخ: "وكثيراً ما تُصَمَّرُ جملةُ الشرطِ قبل فاءٍ إذا ساغ تقديره، ولا ضرورةٌ يَدْعُو إلى ذلك، ولا يُحَدَفُ الشرطُ ويبقى جوابه، إلا إذا انجزم الفعلُ في الذي يُطَلَّقُ عليه أنه جوابُ الأمرِ والنهي وما دُكِرَ معهما. أمّا ابتداءً فلا يجوزُ حَذْفُه".
قوله: "هي" ضميرُ البعثةِ المدلول عليها بالسِّياق لَمَّا كَانَتْ بعثتهم ناشئةً عن الرِّجْرَةِ جُعِلَتْ إياها مجازاً. وقال الزمخشري: "هي مبهمَةٌ يُوَضِّحُهَا خبرها". قال الشيخ: "وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إن الضميرَ يُعَسِّرُه خبره".

* { وَقَالُوا يَاوَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ }

ووقف أبو حاتم على "وَلَنَا" وجعل ما بعده من قول الباري تعالى. وبعضهم جَعَلَ {هَذَا يَوْمَ الدِّينِ} مِنْ كَلَامِ الكُفْرَةِ فيقف عليه. وقوله: {هَذَا يَوْمَ القِصْلِ} مِنْ قَوْلِ البَارِي تَعَالَى. وقيل: الجَمِيعُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وعلى هذا فيكون قوله "تُكذِّبُونَ": إمَّا التَّفَانَا مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الخُطَابِ، وَإِمَّا مَخَاطَبَةً بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.

* { أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ }

قوله: {وَأَزْوَاجَهُمْ}: العَامَّةُ عَلَى نَصِيهِ، وفيه وجهان، أحدهما: العطفُ عَلَى المَوْصُولِ. والثاني: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ. قَالَ أَبُو البَقَاءِ: "وَهُوَ فِي المَعْنَى أَقْوَى". قلت: إِنَّمَا قَالَ فِي المَعْنَى لِأَنَّهُ فِي الصَّنَاعَةِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَ العَطْفُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ. وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ سَلِيمَانَ الحِجَازِي بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى ضَمِيرِ "ظَلَمُوا" وَهُوَ ضَعِيفٌ لِعَدَمِ العَامِلِ. وَقَوْلُهُ: {وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ} لَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَا لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ ظَلَمٌ، إِنْ لَمْ يَرُدُّ بِهِمُ الشَّيَاطِينُ؛ وَإِنْ أَرِيدَ بِهِمْ ذَلِكَ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ أَيْضًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

* { وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ }

(12/193)

قوله: {إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ}: العَامَّةُ عَلَى الكَسْرِ عَلَى الاستِثْنَاءِ المَفِيدِ للعلَّةِ. وَقُرِئَ بِفَتْحِهَا عَلَى حَذْفِ لَامِ العِلَّةِ أَي: قِفُوهُمْ لِأَجْلِ سؤَالِ اللّهِ إِيَابِهِمْ.

* { مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ }

قوله: {مَا لَكُمْ}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنقُطَعًا عَمَّا قَبْلَهُ وَالمَسْئُولُ عَنْهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: عَنْ أَعْمَالِهِمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ المَسْئُولُ عَنْهُ فِي المَعْنَى، فَيَكُونَ مَعْلَقًا للسُّؤَالِ. وَ"لَا تَنَاصَرُونَ" جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ. العَامِلُ فِيهَا الاستِقْرَاطُ فِي "لَكُمْ". وَقِيلَ: بَلْ هِيَ عَلَى حَذْفِ حَرَفِ الجَرِّ، وَ"أَنْ" النَاصِبَةُ، فَلَمَّا حُذِفَتْ "أَنْ" ارْتَفَعَ الفِعْلُ. وَالأَصْلُ: فِي أَنْ لَ، وَتَقَدَّمَ قِرَاءَةُ البَرِي "لَا تَنَاصَرُونَ" بِتَشْدِيدِ التَّاءِ. وَقُرِئَ "تَنَاصَرُونَ" عَلَى الأَصْلِ.

* { قَالُوا إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ }

قوله: {عَنِ الْيَمِينِ}: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ "تَأْتُونَنَا". وَاليَمِينُ: إِمَّا الجَارِحَةُ عَبَّرَ بِهَا عَنِ القُوَّةِ، وَإِمَّا الحَلْفُ؛ لِأَنَّ المَتَعاقِدِينَ بِالحَلْفِ يَمْسَحُ كُلُّ مَنَّهُمَا يَمِينِ الآخرِ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الأولِ: تَأْتُونَنَا أَقْوِيَاءَ، وَعَلَى الثَّانِي مُقْسِمِينَ حَالِفِينَ./

* { فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ }

قوله: {إِنَّا لَذَائِقُونَ}: الظاهر أنه من إخبار الكفرة المتبوعين أو الجنِّ بأنهم

ذائقون العذاب. ولا عدولٍ في هذا الكلام. وقال الزمخشري: "قَلَزَمْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ. يعني وعيدَ الله بآثامنا لذائقون كعذابه لا محالة. ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عدل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم. ونحوه قولُ القائل:
3790ب- لقد عَلِمْتُ هَوَازِنُ قَلِّ مَالِي *

(12/194)

ولو حكى قولها لقال: قَلِّ مَالِك. ومنه قولُ الْمُحَلِّفِ لِلْحَالِفِ: اخْلِفْ "لَاخْرَجَنَّ" و"لَتَخْرَجَنَّ" الهمزة لحكاية الحالف، والتاء لإقبال المحلف على المحلف".

* { فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ }

قوله: { يَوْمَئِذٍ } : أي: يومَ إذ يسألوا ويراجعوا الكلام فيما بينهم.

* { بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ } : أي: صدَّقهم محمدٌ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم. وقرأ عبد الله "صَدَق" خفيفة الدال. "الْمُرْسَلُونَ" فاعلاً به أي: صدَّقوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

* { إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ }

قوله: { لَذَائِقُوا الْعَذَابِ } : العامة على حذفِ النون والجر. وقرأ بعضهم بإثباتها، والنصب، وهو الأصل. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمَّال في رواية بحذف النون والنصب، أجرى النون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله: { أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ } [وقوله]:

3791- * ولا ذاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قليلاً

وقال أبو البقاء: "وقرئ شاذاً بالنصب، وهو سهوٌ من قارئه لأنَّ اسمَ الفاعلِ تُحَدِّفُ منه النونُ ويُنصَبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ". قلت: وليس بسهوَ لِمَا ذَكَرْتُهُ لك. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً "لذائق" بالإفراد والتنوين، "العذاب" نصباً. تخريجُه على حذفِ اسمِ جمع هذه صفته، أي: إنكم لفريقٌ أو لجمع ذائق؛ ليتطابق الاسمُ والخبرُ في الجمعِية.

* { وَمَا تُجْرُونَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

وقوله: { إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } : أي: إلا جزاء ما كنتم.

* { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ }

قوله: { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ } : استثناء منقطع.

* { أَوْلَيْكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ }

(12/195)

وقوله: { أَوْلَيْكَ } : إلى آخره بيانٌ لحالهم.

* { قَوَاكِيهِ وَهُمْ مُكْرَمُونَ }

قوله: { قَوَاكِيهِ } : يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ " رزق " ، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمرةٍ أي: ذلك الرزق قواكبه.

* { عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ }

وقوله: { عَلَى سُرُرٍ } : العَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الرَّاءِ. وَأَبُو السَّمَّالِ بفتحها، وهي لغةٌ بعض كلبٍ وتميم: يفتحون عَيْنَ فُعْلٍ إِذَا كَانَ اسْمًا مَضَاعَفًا. وَأَمَّا الصِّفَةُ نَحْوُ " دُلٌّ " ففِيهَا خَلَقٌ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ فِي الْجَوَامِدِ دُونَ الصِّفَاتِ.

قوله: " فِي جَنَاتٍ " يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ " مُكْرَمُونَ " ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَكَذَلِكَ " عَلَى سُرُرٍ " . و" مُتَقَابِلِينَ " حَالٌ. وَبِجُورٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ " عَلَى سُرُرٍ " بِمُتَقَابِلِينَ، وَ" يُطَافُ " صِفَةٌ لـ " مُكْرَمُونَ " ، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " مُتَقَابِلِينَ " ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَحَدِ الْجَائِزِينَ إِذَا جَعَلْنَاهُ حَالًا. وَالكَاسُ مِنَ الرَّجَاجِ مَا دَامَ فِيهَا خَمْرٌ أَوْ نَبِيذٌ وَإِلَّا فَهِيَ قَدْحٌ. وَقَدْ تُطْلَقُ الكَاسُ عَلَى الخَمْرِ نَفْسِهَا، وَهُوَ مَجَازٌ سَائِعٌ. وَأَنْشِدَ:

3792- وَكَاسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَدَّةٍ * وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

و" مِنْ مَعِينٍ " صِفَةٌ لـ " كَاسٍ " وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى " مَعِينٍ " .

* { بَيْضَاءَ لَدَّةٍ لِلشَّارِبِينَ }

قوله: { بَيْضَاءَ } : صِفَةٌ لـ " كَاسٍ " . وَقَالَ الشَّيْخُ: " صِفَةٌ لـ كَاسٍ أَوْ لِلخَمْرِ " . قُلْتُ: لَمْ تُذَكَّرِ الخَمْرُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْنيَ بِالمَعِينِ الخَمْرَ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ " صَفْرَاءَ " وَهِيَ مَخَالِفَةٌ لِلسَّوَادِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ وَصْفُهَا بِهَذَا اللَّوْنِ. وَأَنْشِدَ لِبَعْضِ المَوْلَدِينَ:

3793- صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الأَحْزَانُ سَاحَتَهَا * لَوْ مَسَّهَا حَجْرٌ مَسَّتهُ سَرَّاءُ

(12/196)

و"لَذَّةٌ" صفةٌ أيضاً. وُصِفَتْ بالمصدر مبالغةً أو على حَدْفِ المضاف أي: ذات لذة، أو على تَأْنِيثِ لَذٍّ بمعنى لذيذ فيكون وصفاً على فَعْلٍ كَصَعَبٍ. يُقال: لَذَّ الشَّيْءُ يَلَذُّ لَذًّا فَهُوَ لَذِيذٌ وَلَذٌّ. وأنشد:
3794- بحديثها اللذ الذي لو كَلَمْتُ * أَسَدَ القَلَاةِ به أَتَيْنَ سِرَاعَا

وقال آخر:
3795- وَلَذٌّ كَطَعْمِ الصَّرْحَدِيِّ تَرَكُّهُ * بَارِضِ العِدَا مِنْ حَسْبِيَةِ الحَدَثَانِ
واللذيد: كلُّ شَيْءٍ مُسْتَطَابٍ. وأنشد:
3796- تَلَذُّ لِطَعْمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ * إِذَا تَبَهَّتْهَا بَعْدَ المَنَامِ
و"للشاربين" صفةٌ لـ "لَذَّةٌ".

* { لَا فِيهَا عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْرَفُونَ }

و: { لَا فِيهَا عَوْلٌ } : صفةٌ أيضاً. وَبَطَلٌ عَمَلٌ "لا" وتكررت لتقدم خبرها. وقد تقدم أول البقرة فائدة تقديم مثل هذا الخبر وردَّ الشيخ له والبحث معه، فعليك بالالتفات إليه.

قوله: "يُنْرَفُونَ" قرأ الأخوان "يُنْرَفُونَ" هنا وفي الواقعة بضم الياء وكسر الزاي. وافقهما عاصمٌ على ما في الواقعة فقط. والباقون بضم الياء وفتح الزاي. وابنُ أبي إسحاق بالفتح والكسر. وطلحهُ بالفتح والضم. والقراءةُ الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرَّجُلُ إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنَ السُّكْرِ فَهُوَ تَزَيْفٌ وَمَنْزُوفٌ. وكان قياسه مُنْرَفٌ كـ مُكْرَمٍ. وَتَزْفَ الرَّجُلُ الخمرَةَ فَأَنْزَفَ هُوَ، ثَلَاثِيهِ مُتَعَدٍ، وَرَبَاعِيهِ بِالهمزة قاصرٌ، وهو نحو: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَفْشَعَتْ/ أي: دخلا في الكَبِّ والقَشِيعِ. وقال الأسودُ:

3797- لَعَمْرِي لَيْنٌ أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ * لَيْسَ النَّدَامَى أَنْتُمْ آلَ أَبْجَرَا

(12/197)

ويقال: أَنْزَفَ أَيْضاً أَي: تَفَدَّ شَرَابِهِ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمِنْ نَزَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثِيًّا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ بِمَعْنَى: سَكِرَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ أَيْضاً. وَبِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ القِرَاءَةُ مِنْ أَنْزَفَ أَيْضاً بِالمَعْنَى المَتَقَدِّمِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَرَفُّتِ الرَّكِيَّةُ أَي: تَرَحُّتْ مَاءَهَا. وَالمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا تَذْهَبُ خَمُورُهُمْ بَلْ هِيَ بِاقِيَةٌ أَبَدًا. وَصَمَّنَ "يُنْرَفُونَ" مَعْنَى يَصُدُّونَ عَنْهَا بِسَبَبِ النِّزْفِ. وَأَمَّا القِرَاءَتَانِ الأَخِيرَتَانِ فَيُقَالُ: نَزَفَ الرَّجُلُ وَتَزَفَ بِالكسر والضم بِمَعْنَى: ذَهَبَ عَقْلُهُ بِالسُّكْرِ.

وَالعَوْلُ: كُلُّ مَا اغْتَالَكَ أَي: أَهْلَكَكَ. وَمِنَ العَوْلِ بِالضم: شَيْءٌ تَوَهَّمْتَهُ العَرَبُ. وَلَهَا فِيهِ أَشْعَارٌ كَالعَنْقَاءِ يُقَالُ: غَالَنِي كَذَا. وَمِنَ العَيْلَةِ فِي القَتْلِ وَالرِّضَاعِ قَالَ:
3798- مَصَى أَوْلُونَا نَاعِمِينَ بِعَيْشِهِمْ * جَمِيعًا وَغَالَنِي بِمَكَّةَ عَوْلُ

وقال آخر:

- وَمَا زَالَتِ الحَمْرُ تَعْتَالِنَا * تَذْهَبُ بِالأولِ الأُولِ
فَالعَوْلُ اسْمٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ الأَدَى.

* { وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ }

و: {قَاصِرَاتِ الطَّرْفِ}: يجوز أَنْ يَكُونَ من باب الصفة المشبهة أي: قاصرات أطرافهنَّ كمنطلق اللسان، وَأَنْ يَكُونَ من باب اسم الفاعل على أصله. فعلى الأول المضاف إليه مرفوع المحل، وعلى الثاني منصوبه أي: قَصَرَتْ أطرافهنَّ على أزواجهنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ. قال امرؤ القيس:

3800- من القاصراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مَحُولٌ * من الدَّرِّ فوق الإثب منها لَأَثرا
والعَيْنُ: جمع عَيْنَاء وهي الواسعة العين. وَالذِّكْرُ أَعْيُنُ، وَالْبَيْضُ جَمْعُ بَيْضَةٍ وهو معروفٌ. والمرادُ به هنا بَيْضُ النَّعَامِ. وَالْمَكْنُونُ المصُونُ مِنْ كَنَنَهُ أَي: جَعَلَهُ فِي كِنٍ. والعربُ تُشَبِّهُ المرآةَ بها في لَوْنِهَا، وهو بياضٌ مُشْرِبٌ بعضَ صُفْرَةٍ. والعربُ تُحِبُّه. قال امرؤ القيس:

(12/198)

3801- وَيَبِضَّةٌ خَدْرٍ لا يُرَامُ خِبَاؤُهَا * تَمَنَعْتُ مِنْ لَهْوِهَا بِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ
كَبِيرٍ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ * عَذَاهَا تَمِيْرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ
وقال ذو الرمة:

3802- بِيضَاءُ فِي بَرَحٍ صَفْرَاءُ فِي عَتَجٍ * كَأَنَّهَا فِصَّةٌ قَدْ مَسَّهَا دَهَبٌ
وقال بعضهم: إِنَّمَا تُشَبِّهُتِ المرآةَ بِهَا فِي أَجْزَائِهَا، فَإِنَّ الْبَيْضَةَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَتَيْتَهَا كَأَنَّ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ مُشَبِّهَةً لِلاُخْرَى وَهُوَ فِي غَايَةِ الْمَدْحِ. وَقَدْ لَحَظَ هَذَا بَعْضُ الشُّعْرَاءِ حَيْثُ قَالَ:

3803- تَنَاسَبَتِ الْأَعْضَاءُ فِيهَا فَلَا تَرَى * بَهَنٌ اخْتِلافاً بَلْ أَتَيْنَ عَلَى قَدْرِ
وَيُجْمَعُ الْبَيْضُ عَلَى بُيُوضٍ قَالَ:
3804- بَنِيهَاءُ قَفْرِ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا * قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً يُبِوضُهَا

* { فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: {يَتَسَاءَلُونَ}: حالٌ من فاعل "أَقْبَلَ" و"أَقْبَلَ" معطوفٌ على "يُطَافُ" أي: يَتَشَرَّبُونَ فيتحدثون، وكذا حالُ الشَّرْبِ حَيْثُ يَجْلِسُونَ كما قال:
3805- وَمَا يَقِيْتُ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا * مُحَادَثَةَ الْكِرَامِ عَلَى الْمُدَامِ
وَأتى بقوله: "فَأَقْبَلَ" ماضياً لتتحقق وقوعه كقوله: {وَتَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ {
وَتَادَى أَصْحَابُ النَّارِ

. {

* { يَقُولُ أَلَيْسَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ }

قوله: {لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ}: العامَّةُ على تخفيفِ الصادِ مِنَ التَّصْدِيقِ أَي: لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ بِلِقَاءِ اللَّهِ. وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ.

* { قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ }

وقرأ العامَّة "مُطَّلِعُونَ" بتشديد الطاءِ مفتوحةً وفتح النونِ. "فأطَّلَع" ماضياً مبنياً للفاعل، أَفْتَعَلَ من الطَّلوعِ.

(12/199)

وقرأ ابنُ عباسٍ في آخرين - ويُرَوَّى عن أبي عمرو - بسكونِ الطاءِ وفتح النونِ "فأطَّلَع" بقطع همزةٍ مضمومةٍ وكسرِ اللامِ ماضياً مبنياً للمفعول.
و"مُطَّلِعُونَ" على هذه القراءةٍ يحتملُ أن يكونَ قاصراً أي: مُقْبِلُونَ مِنْ قَوْلِكَ: أَطَّلَعْنَا عَلَيْنَا فَلَانُ أَي: أَقْبَلَ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّياً، ومفعوله محذوفٌ أي: أصحابكم.
وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار "مُطَّلِعُونَ" خفيفةً الطاءِ مكسورةً النونِ، "فأطَّلَع" بقطع همزةٍ مضمومةٍ وكسرِ اللامِ ماضياً مبنياً للمفعول.
و"مُطَّلِعُونَ" على هذه القراءةٍ يحتملُ أن يكونَ قاصراً أي: مُقْبِلُونَ مِنْ قَوْلِكَ: أَطَّلَعْنَا عَلَيْنَا فَلَانُ أَي: أَقْبَلَ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّياً، ومفعوله محذوفٌ أي: أصحابكم.
وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار "مُطَّلِعُونَ" خفيفةً الطاءِ مكسورةً النونِ، "فأطَّلَع" مبنياً للمفعول. وقد رَدَّ النَّاسُ - أبو حاتم وغيره - هذه القراءةَ من حيث الجمعُ بين النونِ وضميرِ المتكلم؛ إذ كان قياسُها مُطَّلِعِيَّ، والأصل: مُطَّلِعُوي، فأبْدِلْ وَأدْغِمْ نحو: جاء مُسْلِمِيَّ العاقلون، وقوله عليه السلام "أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ". وقد وَجَّهها ابنُ جنى على أنه أَجْرِيَّ فيها اسمُ الفاعلِ مُجْرِي المضارع، يعنِي في إثباتِ النونِ فيه مع الضميرِ. وَأَسَدَ الطبريُّ على ذلك:
3806- وما أَدْرِي وَطَنِي كُلِّ طَرْنٍ * أُمْسِلْمِنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ / وإليه نجا الزمخشريُّ قال: "أَوْ سَبَّهَ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ بِالْمِضَارِعِ لِتَأْخِي بَيْنَهُمَا كَأَنَّهُ قَالَ: "يُطَّلِعُونَ". وهو ضعيفٌ لا يقع إلا في شِعْرِ. وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: "أراد مُطَّلِعُونَ إِيَّاي فوضع المتصلَ موضعَ المنفصلِ، كقوله:
3807- هم الفاعلونَ الخَيْرَ وَالْأَمْرُوتَهُ *

(12/200)

ورَدَّه الشيخ: بأنَّ هذا ليس من مواضع المنفصلِ حتى يدَّعِي أن المتصلَ وَقَعَ موقعه. لا يجوز: "هندُ زيدٌ ضاربٌ إياها، ولا زيدٌ ضاربٌ إياي" قلت: إنما لم يَجْزُ ما يَكْرَهُ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصلِ لم يُعَدَلْ إلى المنفصلِ. ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنه يُقَدَّرُ على المتصلِ حالةً ثبوتِ النونِ والتنوينِ قبل الضميرِ، بل يصيرُ الموضعَ موضعَ الضميرِ المنفصلِ؛ فيصِحُّ ما قاله الزمخشريُّ. وللنحاةِ في اسمِ الفاعلِ المنونِ قبل ياءِ المتكلمِ نحو البيتِ المتقدمِ، وقول الآخر:

3808- فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي * وليس حَامِلَنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ
وقول الآخر:

3809- وليس بمُعِينِي وفي الناسِ مُمْتِعٌ * صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيَّ صَدِيقٌ
قولان، أحدهما: أَنَّهُ تَنَوَّنٌ، وَأَنَّهُ سَبَّهَ تَنَوُّنُهُ مَعَ الضميرِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الضميرِ بعده في محلِّ نصبٍ. والثاني: أَنَّهُ لَيْسَ تَنَوَّنًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْنٌ وَقَايَةٌ. واستدلَّ ابنُ

مالك على هذا بقوله:

وليس بمُعَيَّنِي *
وبقوله أيضاً:

3810- وليس المُؤاَفِينِي لِيُرْفَدَ خائِباً * فَإِنَّ لَهُ أَصْعافَ ما كان أملاً
وَوَجْهُ الدلالةِ من الأول: أَنَّهُ لو كان تنويناً لكان ينبغي أن يحذف الياء قبله؛ لأنه
منقوصٌ منونٌ، والمنقوص المنونُ يُحذف ياؤه رفعاً وجرّاً لالتقاء الساكنين.
ووجهها من الثاني: أَنَّ الألفَ واللامَ لا تُجامِعُ النونَ والذي يَرَجحُ القولَ الأولَ
ثبوتُ النونِ في قوله: "والأمرؤته" وفي قوله:
3811- ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مَحْتَضِرُوتَهُ * جميعاً وأيدي المُعْتَفِينِ رواهفه

(12/201)

فإنَّ النونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ تشبيهاً وجمعاً على حذِّها. وقال أبو البقاء: "ويقرأ
بكسر النون، وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ النونَ إن كانت للوقاية فلا تلحقُ الأسماءَ، وإن
كانت نونَ الجمعِ فلا تثنى في الإضافة". قلت: وهذا التريُّدُ صحيحٌ لولا ما تقدَّم
من الجوابِ عنه مع تكلفٍ فيه، وخروجٍ عن القواعد، ولولا حَوْفُ السَّامةِ
لاستفصيتُ مذاهبَ النحاةِ في هذه المسألةِ.
وقرئ "مُطْلِعُونَ" بالتشديدِ كالعامةِ، "فأطَّلَع" مضارعاً منصوباً بإضمار "أَنْ"
على جوابِ الاستفهامِ. وقرئ "مُطْلِعُونَ" بالتخفيفِ "فأطَّلَع" مخففاً ماضياً
ومخففاً مضارعاً منصوباً على ما تقدَّم. يُقال: طَلَع علينا فلانٌ وأطَّلَع، كأكرم،
وأطَّلَع بالتشديدِ بمعنى واحد.
وأما قراءة مَنْ بنى الفعلَ للمفعولِ في القائمِ مقامِ الفاعلِ ثلاثةٌ أوجه، أحدها:
أنه مصدرُ الفعلِ أي: أَطَّلَع الإطْلَاعُ. الثاني: الجائرُ المقدَّرُ الثالث - وهو الصحيح
- أنه ضميرُ القائلِ لأصحابه ما قاله؛ لأنه يُقال: طَلَع زيدٌ وأطَّلَعه غيره، فالهمزةُ
فيه للتعديَّة. وأما الوجهانِ الأوَّلانِ فذهب إليهما إطلاعاً إذا جاء وأقبل. ومعنى
ذلك: هل أنتم مُقبِلون فأقبل. وإنما أقيم المصدرُ فيه مُقامَ الفاعلِ بتقدير:
فأطَّلَع الإطْلَاعُ، أو بتقديرِ حرفِ الجرِ المحذوفِ أي: أَطَّلَع به؛ لأنَّ أَطَّلَع لازمٌ كما
أنَّ أَقْبَلَ كذلك".

(12/202)

وقد رَدَّ الشيخُ عليه هذينِ الوجهين فقال: "قد دَكَّرنا أَنَّ أَطَّلَع بالهمزة مُعَدَّى
مِنْ طَلَع اللازم. وأما قوله: "أو حرفِ الجرِّ المحذوفِ أي: أَطَّلَع به" فهذا لا
يجوز؛ لأنَّ مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعله لا يجوزُ حَذْفُه لأنه نائبٌ عنه، فكما أنَّ
الفاعلَ لا يجوزُ حَذْفُه دونَ عامِله فكذلك هذا. لو قلت: "زيدٌ مَمْرُورٌ أو
مغضوبٌ" تريد: به أو عليه لم يَجُزْ". قلت: أبو الفضل لا يدَّعي أَنَّ النائبَ عن
الفاعلِ محذوفٌ، وإنما قال: بتقديرِ حرفِ الجرِّ المحذوفِ. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا
حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتَّساعاً انقلبتِ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعلِ، كما يدَّعي
ذلك في حَذْفِ عائدِ الموصولِ المجرورِ عندَ عَدَمِ شروطِ الحذفِ/ ويُسمَّى

الحذف على التدرج.

* { فَاطَّلَعَ قَرَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ }

قوله: {قَرَاهُ}: عطْفٌ على "فَاطَّلَعَ". وسواءُ الجحيمِ وَسَطُهَا. وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّيَ بذلك لاستواءِ المسافةِ منه إلى الجوانبِ. وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدة: "كنت أكتبُ حتى ينقطعُ سَوَائِي".

* { قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ }

قوله: {تَاللَّهِ}: قَسَمٌ فيه [معنى] تَعَجُّبٍ، و"إِنْ" مخففةٌ أو نافية، واللامُ فارقةٌ أو بمعنى "إِلَّا"، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إِنْ وما في حَيْزِهَا.

* { أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ }

قوله: {بِمَيِّتِينَ}: قرأ زيد بن علي "بماتتين" وهما مثلُ: ضَيِّقُ وضائق. وقد تقدّم.
وقوله: "أفما" فيه الخلافُ المشهورُ: فقدّره الزمخشري: نحنُ مُحَلَّدُونَ مُتَعَمِّمُونَ فما نحن بميتين. وغيره يجعلُ الهمزةَ متقدمةً على الفاءِ.

* { إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّيْنَ }

(12/203)

قوله: {إِلَّا مَوْتَنَا}: منصوبٌ على المصدرِ، والعاملُ فيه الوصفُ قبله، ويكون استثناءً مفرغاً. وقيل: هو استثناءٌ منقطعٌ، أي: لكنَّ المَوْتَةَ الْأُولَى كانت لنا في الدنيا. وهذا قريبٌ في المعنى من قوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} وفيها بحثٌ حسنٌ وهناك إن شاء الله يأتي تحقيقه.

* { إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقُوَى الْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ }

وقوله: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ}: إلى قوله: "العامِلون" يحتملُ أن يكونَ مِنْ كَلامِ القائلِ، وأن يكونَ مِنْ كَلامِ الباري تعالى.

* { أَدَلِّكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الرَّقُومِ }

قوله: {نُزُلًا}: تمييزٌ لـ "خَيْرٌ"، والخيرِيَّةُ بالنسبةِ إلى ما اختاره الكفارُ على غيره. والرَّقُومُ: شجرةٌ مَسْمُومةٌ يَخْرُجُ لها لبنٌ، متى مَسَّ جَسَمَ أَحَدٍ تَوَرَّمَتْ فمات. والتَّرْقُمُ التَّلُغُ بشدةٍ وَجُهدٍ للأشياءِ الكريهة. وقولُ أبي جهل - وهو من العرب العَرَبَاءِ - "لا نعرفُ الرَّقُومَ إلا التمرَ بالرُّبْدِ" من العنادِ والكذبِ البَحْتِ.

* { طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ }

قوله: { رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه حقيقة، وأنَّ رُءُوسَ الشَّيَاطِينِ شَجَرٌ بَعِيْنُهُ بِنَاحِيَةِ الْيَمَنِ يُسَمَّى "الْأَسْتَن" وقد ذكره النابغة:
3812- تَجِيْدُ عَنْ أَسْتَنٍ سُوْدٍ أَسَافِلِهَا * مِثْلَ الْإِمَاءِ الْغَوَاذِي تَحْمِلُ الْخُرْمَا
وهو شَجَرٌ مُرٌّ مَنَكْرُ الصَّوْرَةِ، سَمَّيْتُهُ الْعَرَبُ بِذَلِكَ تَشْبِيْهَا بِرُءُوسِ الشَّيَاطِينِ فِي الْفُحِّ ثُمَّ صَارَ أَصْلًا يُشَبَّهُ بِهِ. وقيل: الشَّيَاطِينُ صِنْفٌ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَلِهَذَا أَعْرَافُ.
قال:

3813- عَجِيْرٌ تَخْلِفُ حِيْنَ أَحْلِفُ * كَمِثْلِ شَيْطَانِ الْحَمَاطِ أَعْرَفُ
وقيل: وهو شَجَرٌ يُقَالُ لَهُ الصَّوْمُ، وَمِنْهُ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْبَةَ:

(12/204)

3814- مُوَكَّلٌ بِشُدُوْفِ الصَّوْمِ يَرْقُبُهَا * مِنَ الْمَعَارِبِ مَخْطُوْفُ الْحَسَا رَرِمُ
فعلى هذا قد حُوْطِبَ الْعَرَبُ بِمَا تَعْرِفُهُ، وَهَذِهِ الشَّجَرَةُ مَوْجُودَةٌ فَالْكَلَامُ حَقِيْقَةٌ.
والثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ بَابِ التَّخْيِيلِ وَالتَّمْثِيْلِ. وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا يُسْتَنْكَّرُ وَيُسْتَفْبِحُ فِي الطَّبَاعِ وَالصَّوْرَةِ يُشَبَّهُ بِمَا يَتَخَيَّلُهُ الْوَهْمُ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ. وَالشَّيَاطِينُ وَإِنْ كَانُوا مَوْجُودِيْنَ غَيْرَ مَرْئِيِيْنَ لِلْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ خَاطِبُهُمْ بِمَا أَلْفَوْهُ مِنَ الْاسْتِعَارَاتِ التَّخْيِيلِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

3815- * وَمَسْنُوْتُهُ رُزْقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ
ولم يَرِ أَنْيَابَهَا، بَلْ لَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ الْبَتَّةَ.

* { ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَسَنُوبًا مِنْ حَمِيمٍ }

قوله: { لَسَنُوبًا } : الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الشَّيْنِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ عَلَى أَصْلِهِ. وَقِيلَ: يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَيَدُلُّ لَهُ قِرَاءَةُ شِيْبَانَ النَّحْوِيِّ "لَسُوبًا" بِالضَّمِّ. قَالَ الزَّجَاجُ: "الْمَفْتُوحُ مَصْدَرٌ وَالْمَضْمُومُ اسْمٌ بِمَعْنَى الْمَشُوبِ" كَالْتَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَنْقُوضِ. وَعَطَفَ بـ "ثُمَّ" لِأَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ: إِمَّا لِأَنَّهُ يُؤَخَّرُ مَا يَطْنُونُهُ يَرْوِيهِمْ مِنْ عَطَشِهِمْ زِيَادَةً فِي عَذَابِهِمْ، فَلِذَلِكَ أَتَى بـ "ثُمَّ" الْمَقْتَضِيَةَ لِلتَّرَاخِي، وَإِمَّا لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِتَّرَاخِي الشَّرْبِ عَنِ الْأَكْلِ، فَعَمِلَ عَلَى ذَلِكَ الْمُنَوَالِ. وَأَمَّا مَلَأَ الْبَطْنَ فَيَعْقُبُ الْأَكْلَ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِالْفَاءِ وَ"مِنْ حَمِيمٍ" صِفَةً لـ "سُوبًا". وَالسُّوبُ: الْحَلْطُ وَالْمَرْجُ وَمِنْهُ: شَابَ اللَّبَنَ يَشُوبُهُ أَي: حَلَطَهُ وَمَرَّجَهُ.

* { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ }

قوله: { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ } : / استثناء من المُنْدَرِيْنَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُطَعًا لِأَنَّهُ وَعِيدٌ، وَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي هَذَا الْوَعِيدِ.

* { وَلَقَدْ تَادَاتَا تُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ }

قوله: { فَلَنِعْمَ } : جَوَابٌ لِقَسَمِ مَقْدَرٍ أَي: فَوَاللَّهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

(12/205)

3816- لَعْمَرِي لَيَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا *
والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أي: نحن.

* { سَلَامٌ عَلَيَّ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ }

قوله: { سَلَامٌ عَلَيَّ نُوحٍ } مبتدأ وخبرٌ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أَنَّهُ مُفَسَّرٌ لـ "تَرَكْنَا".
والثاني: أَنَّهُ مُفَسَّرٌ لِمَفْعُولِهِ أَي: تَرَكْنَا عَلَيْهِ ثِنَاءً وَهُوَ هَذَا الْكَلَامُ. وقيل: تَمَّ قَوْلُ
مَقْدَرٍ أَي: فَعَلْنَا سَلَامًا. وقيل: صَمَّنَ مَعْنَى تَرَكْنَا مَعْنَى قَلْنَا. وقيل: سَلَطَ
"تَرَكْنَا" عَلَى مَا بَعْدَهُ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ
وَهِيَ: { سَلَامٌ عَلَيَّ نُوحٍ }، بِمَعْنَى: يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا، وَيَدْعُونَ لَهُ، وَهُوَ مِنْ
الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ كَقَوْلِكَ: قَرَأْتُ سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا" وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ:
جَعَلُوا الْجُمْلَةَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا بِـ "تَرَكْنَا"، لِأَنَّهُ صَمَّنَ مَعْنَى الْقَوْلِ بِلِ هُوَ
عَلَى مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الْوَجْهِ قَبْلَهُ، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَقْوَالِهِمْ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ "سَلَامًا"
وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِـ "تَرَكْنَا" وَ"كَذَلِكَ" نَعْتُ مَصْدَرٍ، أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.
تَحْرِيرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

* { وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ }

قوله: { وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ } الضميرُ فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى نُوحٍ أَي:
مِمَّنْ كَانَ يُشَايِعُهُ أَي: يَتَابِعُهُ عَلَى دِينِهِ وَالتَّصَلُّبِ فِي أَمْرِ اللَّهِ. والثاني: أَنَّهُ يَعُودُ
عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالشَّيْعَةُ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ كَقَوْلِهِ:
3817- وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً * وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ
فَجَعَلَ آلَ أَحْمَدَ - وَهُمْ مُتَقَدِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ تَابِعٌ لَهُمْ - شِيعَةً لَهُ قَالَهُ الْفَرَاءُ.
وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الشَّيْعَةَ تَكُونُ فِي الْمُتَأَخَّرِ.

* { إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ }

(12/206)

قوله: { إِذْ جَاءَ } في العاملِ فيه وجهان، أحدهما: اذْكُرْ مَقْدَرًا، وَهُوَ الْمُتَعَارَفُ.
والثاني: قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "مَا فِي الشَّيْعَةِ مِنْ مَعْنَى الْمَشَايِعَةِ يَعْنِي: وَإِنَّ مِمَّنْ
شَايَعَهُ عَلَى دِينِهِ وَتَقَوَاهُ حِينَ جَاءَ رَبُّهُ". قَالَ الشَّيْخُ: "لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْفَضْلَ
بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِي وَهُوَ "لِإِبْرَاهِيمَ" لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْ شِيعَتِهِ، وَمِنْ "إِذْ".
وَزَادَ الْمَنْعَ أَنْ قَدَّرَهُ "مِمَّنْ شَايَعَهُ حِينَ جَاءَ لِإِبْرَاهِيمَ" [لِأَنَّهُ قَدَّرَ مِمَّنْ شَايَعَهُ،
فَجَعَلَ الْعَامِلَ قَبْلَهُ صِلَةً لِمَوْصُولٍ وَقَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "إِذْ" بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ]
وَأَيْضًا فَلَا يُمْنَعُ الْإِبْتِدَاءُ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. لَوْ قُلْتُ: "إِنَّ ضَارِبًا
لِقَادِمٍ عَلَيْنَا زِيدًا" تَقْدِيرُهُ: إِنَّ ضَارِبًا زِيدًا لِقَادِمٍ عَلَيْنَا لَمْ يَجُزْ".

* { إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ }

قوله: { إِذْ قَالَ } : بدلٌ مِنْ "إِذ" الأولى أو ظرفٌ لـ "سليم" أي: سَلِمَ عليه في وقتِ قولِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، أو ظرفٌ لـ "جاء" ذكره أبو البقاء، وليس بواضحٍ. وتقدّم نظيرٌ ما بعده.

* { أَفِكَآ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ }

(12/207)

قوله: { أَفِكَآ } : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله أي: أُرِيدُونَ آلَهَةً دُونَ اللَّهِ إِفِكَآ، فـ "آلَهَةً" مفعولٌ به و"دُونَ" ظرفٌ لـ "تُرِيدُونَ"، وَقَدَّمْتُ معمولاتُ الفعلِ اهتماماً بها، وَحَسَّنِيهِ كَوْنُ الْعَامِلِ رَأْسَ فَاصلَةٍ، وَقَدَّمْتُ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِتِمَاماً بِهِ لِأَنَّهُ مُكَافِحٌ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى إِفِكٍ وَبَاطِلٍ. وبهذا الْوَجْهِ بدأ الزمخشري. الثاني: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ بـ "تُرِيدُونَ"، وَيَكُونُ "آلَهَةً" بدلاً مِنْ جَعْلِهَا نَفْسَ الْإِفِكِ مَبَالِغَةً فَأَبْدَلَهَا مِنْهُ وَقَسَّرَهُ بِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَطِيَّةٍ غَيْرَهُ. الثالث: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ "تُرِيدُونَ" أي: أُرِيدُونَ آلَهَةً أَفِكِيَّةً أَوْ ذَوِي إِفِكٍ. وإليه نجا الزمخشري. قال الشيخ: "وَجَعَلُ الْمَصْدَرِ حَالاً لَا يَطْرُقُ إِلَّا مَعَ "أَمَّا" نَحْو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ".

* { فَرَاغَ إِلَى آلِهِتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ }

قوله: { فَرَاغَ } : أي: مال في حُفِيَّةٍ. وَأَصْلُهُ مِنْ رَوَّغَانَ الثعلبِ، وَهُوَ تَرَدُّدُهُ وَعَدَمُ ثبوتِهِ بِمَكَانٍ.

* { فَرَاغَ عَلَيْهِمْ صَرْباً بِالْيَمِينِ }

و"صَرْباً" مصدرٌ واقِعٌ مَوْجِعَ الْحَالِ أَي: فَرَاغَ عَلَيْهِمْ صَارِباً أَوْ مَصْدَرٌ لِفِعْلِ، ذَلِكَ الْفِعْلُ/ حَالٌ تَقْدِيرُهُ: فَرَاغَ يَصْرِبُ صَرْباً، أَوْ صَمَّانٌ "رَاغٌ" مَعْنَى يَصْرِبُ، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَ"بِالْيَمِينِ" مَتَعَلِّقٌ بِـ "صَرْباً" إِنْ لَمْ نَجْعَلْهُ مُؤَكِّداً وَإِلَّا فَبِعَامِلِهِ. وَالْيَمِينُ: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا إِحْدَى الْيَدَيْنِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهَا الْقُوَّةُ، فَالْبَاءُ عَلَى هَذَا لِلْحَالِ أَي: مُلْتَبِساً بِالْقُوَّةِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهَا الْحَلْفُ وَفَاءً بِقَوْلِهِ: { وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ }. وَالْبَاءُ عَلَى هَذَا لِلْسَبَبِ. وَعَدَّى "رَاغٌ" الثَّانِي بِـ "عَلِي" لَمَّا كَانَ مَعَ الصَّرْبِ الْمُسْتَوْلِي عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْفِهِمْ إِلَى أَسْفَلِهِمْ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مَعَ تَوْبِيخِ لَهُمْ، وَأَتَى بِضَمِيرِ الْعُقَلَاءِ فِي قَوْلِهِ "عَلَيْهِمْ" جَزْباً عَلَى ظَنِّ عِبْدَتِهَا أَنَّهَا كَالْعُقَلَاءِ.

(12/208)

* { فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ } *

قوله: { يَزْفُونَ } : حالٌ مِنْ فاعلٍ "أَقْبَلُوا"، و"إليه" يجوزُ تَعَلُّقُهُ بما قبلَهُ أو بما بعده. وقرأ حمزةُ "يَزْفُونَ" بضم الياءِ مِنْ أَرْفٍ وله معنيان، أحدهما: أَنَّهُ مِنْ أَرْفٍ يَزْفُ أَي: دخل في الرَّفِيفِ وهو الإسراعُ، أو زَفَافِ العروس وهو المَشْيُ على هَيْئَتِهِ؛ لأنَّ القومَ كانوا في طمأنينةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيءٍ؛ إذ المعنى: أَنَّهُمْ لَمَّا سمعوا بذلك بادروا مُسْرِعِينَ، فالهمزة على هذا ليستْ للتعدية. والثاني: أَنَّهُ مِنْ أَرْفٍ بغيره أَي: حَمَلَهُ على الرَّفِيفِ وهو الإسراعُ أو على الزَّفَافِ، وقد تقدّم ما فيه. وباقي السبعةِ بفتح الياءِ مِنْ زَفَّ الظِّلْمِ يَزْفُ أَي: عَدَا بِسُرْعَةٍ. وأصلُ الرَّفِيفِ اللَّعَامُ.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبيدة "يَزْفُونَ" مِنْ وَرَفَ يَزْفُ أَي: أَسْرَعَ. إِلَّا أَنَّ الكسائيَّ والفراءَ قالوا: لا نعرفُها بمعنى زَفَّ، وقد عَرَفَهَا غَيْرُهُمَا. قال مجاهد - وهو بعضُ مَنْ قرأ بها -: "الوزيف: التَّسْلَانُ".
وَقُرئ "يَزْفُونَ" مِينِيًّا للمفعول و"يَزْفُونَ" ك يَزْمُونِ مِنْ رَفَاهِ بمعنى خَدَاهُ، كَأَنَّ بَعْضَهُمْ يَزْفُو بَعْضًا لِنَسَائِرِهِمْ إِلَيْهِ. وبين قوله: "فَأَقْبَلُوا" وقوله: "فراغ عليهم" جُمْلٌ محذوفةٌ يَدُلُّ عليها الفَحْوَى أَي: فبلغهم الخبرُ فَرَجَعُوا مِنْ عَيْدِهِمْ، ونحو هذا.

* { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } *

قوله: { وَمَا تَعْمَلُونَ } : في "ما" هذه أربعةُ أوجه، أجودُها: أَنها بمعنى الذي أَي: وَخَلَقَ الَّذِي تَصْنَعُونَهُ، فالعملُ هنا التصويرُ والنحتُ نحو: عَمِلَ الصائغُ السُّوَارَ أَي: صاغه. وَيُرْجَحُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدَمُ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي: اتَّعَبُدُونَ الَّذِي تَحْتُونُ، واللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ بِالتَّحْتِ.

(12/209)

والثاني: أَنها مصدريةٌ أَي: خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ. وجعلها الأشعريةُ دليلاً على خَلْقِ أفعال العباد لله تعالى، وهو الحقُّ. إِلَّا أَنَّ دليلاً ذلكِ مِنْ هنا غيرُ قويٍّ لِمَا تقدّمَ مِنْ ظهورِ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي. وقال ميكي: "يجبُ أَنْ تكونَ "ما" والفعلُ مصدرًا جيءَ به لِيُفِيدَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا". وقال أيضاً: "وهذا اليَقُّ لقوله تعالى: { مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ } أجمع القراءُ على الإضافةِ، فدَلَّ على أَنَّهُ خَالِقُ الشَّرِّ. وقد فارق عمرو بن عبيد الناسَ فقرأ "مِنْ شَرِّ" بالتنوينِ لِيُثَبِّتَ مع الله تعالى خالقاً". وقد استفرَضَ الزمخشري هذه المقالةَ هنا بكونِها مصدريةً، وشَنَعَ على قائلِها.

والثالث: أَنها استفهاميةٌ، وهو استفهامٌ توبيخٌ وتحقيرٌ لَشَأْنِهَا أَي: وَأَيِّ شَيْءٍ تَعْمَلُونَ؟ والرابع: أَنها نافيةٌ أَي: إِنَّ الْعَمَلَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ لَكُمْ فَأَنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ شَيْئًا. والجملةُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ" حالٌ ومعناها حينئذٍ: اتَّعَبُدُونَ الْأَصْنَامَ عَلَى حَالِ ثِنَافِي ذَلِكَ، وهي أَنَّ اللَّهَ خَالِقُكُمْ وَخَالِقُهُمْ جميعاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

* { فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا آبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ }

قوله: { فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ } : " معه " متعلقٌ بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنَّ قائلاً قال: مع مَنْ بَلَغَ السَّعْيَ؟ فقل: مع أبيه. ولا يجوزُ تعلقُه بـ "بَلَغَ" لأنه يفتنضي بلوغهما معاً حَدَّ السَّعْيِ. ولا يجوزُ تعلقُه بالسَّعْيِ؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدّمُ عليه فتعيّن ما تقدّم. قال معناه الزمخشريُّ. وَمَنْ يَتَّبِعْ فِي الظَّرْفِ يُجَوِّزُ تَعَلُّقَهُ بالسَّعْيِ.

(12/210)

قوله: "ماذا ترى" يجوزُ أَنْ تكونَ "ماذا" مركبةً مغلباً فيها الاستفهامُ فتكونُ منصوبةً بـ "تَرَى"، وهي وما بعدها في محلِّ نصبٍ بـ "انظُرْ" لأنها مُعلِّقَةٌ له، وَأَنْ تكونَ "ما" استفهاميةً، و"ذا" موصولةً، فتكونُ مبتدأً وخبراً، والجملةُ مُعلِّقَةٌ أيضاً، وَأَنْ تكونَ "ماذا" بمعنى الذي فتكونُ معمولاً لـ "انظُرْ". وقرأ الأخوان "تري" بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه مِنْ صبرك واحتمالك.

وباقى السبعة/ "تَرَى" بفتحتين من الرأي. وقرأ الأعمش والضحاك "تَرَى" بالضم والفتح بمعنى: ما يُخَيَّلُ إليك وبَسَّخْ بخاطرك. وقوله: "ما تُؤْمَرُ" يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" بمعنى الذي، والعائدُ مقدرٌ أي: تُؤْمَرُ، والأصلُ: تُؤْمَرُ به، ولكنَّ حَذْفَ الجارِّ مُطرِدٌ، فلم يُحذفِ العائدُ إلا وهو منصوبُ المحلِّ، فليس حَذْفُهُ هنا كحذفه في قولك: "جاء الذي مَرَرْتُ". وَأَنْ تكونَ مصدريةً. قال الزمخشري: "أو أَمَرَكَ، على إضافة المصدر للمفعول وتسمية المأمور به أمراً" يعني بقوله المفعول أي: الذي لم يُسَمَّ فاعله، إلا أنَّ في تقدير المصدرِ بفعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ خلافاً مشهوراً.

* { فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ }

قوله: { فَلَمَّا أَسْلَمًا } : في جوابها ثلاثة أوجهٍ، أحدها - وهو الظاهرُ - أنه محذوفٌ، أي: نادَّته الملائكةُ، أو ظهرَ صَبْرُهُما أو أَجْرُنَا لهما أَجْرَهُما. وقدَّره بعضهم: بعد الرؤيا أي: كان ما كان مِمَّا يَنْطِقُ به الحالُ والوصفُ ممَّا لا يُدْرِكُ كُنْهُه. ونقل ابن عطية أنَّ التقديرَ: فَلَمَّا أَسْلَمَا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ، قال: كقوله: 3818- فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ *

(12/211)

أي: فَلَمَّا أَجْرْنَا أَجْرْنَا وانتحى، وُغْرَى هذا لسببويه وشيخه الخليل. وفيه نظرٌ: من حيثُ اتِّحَادُ الفعلينِ الجارينِ مَجْرَى الشرطِ والجوابِ. إلا أنَّ يُقال: جَعَلَ

التغاير في الآية بالعطف على الفعل، وفي البيت يعمل الثاني في "ساحة" وبالعطف عليه أيضاً. والظاهر أن مثل هذا لا يكفي في التغير.

الثاني: أنه "وتلّه للجبين" والواو زائدة وهو قول الكوفيين والأخفش. والثالث: أنه "وناديناها" والواو زائدة أيضاً. وقرأ علي وعبد الله وابن عباس "سَلِّمًا". وُقِرَّ "اسْتَسَلَّمًا". و"تلّه" أي: صرَّعَه واسقطه على شِقِّه. وقيل: هو الرمي بقوة، وأصله: مِنْ رَمَى به على التلِّ وهو المكان المرتفع، أو من التليل وهو العنُقُ أي: رماه على عُنُقِهِ، ثم قيل لكل إسقاطٍ، وإن لم يكن على تَلٍّ ولا على عُنُقٍ. والمِثْلُ: الرُّمْحُ الذي يُتَلُّ به. والجبينُ: ما اُكْتَتَفَ الجبهة مِنْ هنا، وَمِنْ هنا وَسَدَّ جَمْعُهُ على أَجْبِنٍ. وقياسه في القلة أَجْبِنَةٌ كَأَرْغَفَةٍ، وفي الكثرة: جُبْنٌ وَجُبْنَانٌ كَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ وَرُغْفُ.

* { وَبَشَّرَنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ }

(12/212)

قوله: { نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ }؛ نصبٌ على الحال، وهي حال مقدره. قال الشيخ: "إن كان الدَّبِيحُ إِسْحَاقَ فيظهر كونها حالاً مقدره، وإن كان إِسْمَاعِيلُ هو الذبيح، وكانت هذه البشارة بِشَارَةً بولادة إِسْحَاقَ، فقد جَعَلَ الزمخشريُّ ذلك مَحَلَّ سؤال قال: "فإن قلت: فرق بين هذا وبين قوله: { قَادُخُلُوهَا خَالِدِينَ }؛ وذلك أَنَّ الْمَدْخُولَ موجودٌ مع وجود الدخول، والخلودُ غيرُ موجودٍ معهما فَقَدَّرْتَ: مُقَدِّرِينَ الخلودَ فكان مستقيماً، وليس كذلك المَبَشِّرُ به، فإنه معدومٌ وقت وجود البشارة، وَعَدَمُ المَبَشِّرُ به أوجِبَ عدمَ حاله؛ لأن الحالَ جَلِيَّةٌ لا تقومُ إلا بالمُحَلِّ، وهذا المَبَشِّرُ به الذي هو إِسْحَاقُ حين وُجِدَ لم تُوجَدْ النبوةُ أيضاً بوجوده بل تراخَتْ عنه مدةً طويلةً، فكيف يُجْعَلُ "نَبِيًّا" حالاً مقدره، والحالُ صفةٌ للفاعل والمفعول عند وجود الفعل منه أو به؟ فالخلودُ وإن لم يكن صفتهم عند دخول الجنة فتقدَّرُها صفتهم؛ لأنَّ المعنى: مقدرين وقت وجود البشارة بِإِسْحَاقَ لعدم إِسْحَاقَ؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقٌ المَسْئَلِ. والذي يَحِلُّ الإشكالُ: أنه لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مُضَافٍ محذوفٍ وذلك قوله: وَبَشَّرَنَاهُ بوجودِ إِسْحَاقَ نبياً أي: بأن يُوجَدَ مَقْدَرَةٌ نبوته، فالعاملُ في الحالِ الوجودُ/ لا فعلُ البشارة وبذلك يَرْجِعُ نظيرَ قوله تعالى: { قَادُخُلُوهَا خَالِدِينَ }. انتهى. وهو كلامٌ حَسَنٌ.

قوله: "من الصالحين" يجوز أن يكون صفةً لـ "نبياً"، وأن يكون حالاً من الضمير في "نبياً" فتكون حالاً متداخلةً. ويجوز أن تكون حالاً ثانية. قال الزمخشري: "وَرُوِّدُهَا على سبيلِ الثناءِ والتقريبِ؛ لأنَّ كلَّ نبيٍّ لا بُدَّ أن يكون من الصالحين".

* { وَبَشَّرَنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْعَالِيينَ }

(12/213)

قوله: { وَتَصَرَّتْ لَهُمْ } : الضميرُ عائِدٌ على موسى وهارونَ وقوميهما. وقيل: عائِدٌ على الاثنين بلفظِ الجمع تعظيماً كقوله:
 3819- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ *
 { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ
 }. قوله: "فكأنوا هم" يجوز في "هم" أَنْ يكون تأكيداً، وأن يكون بدلاً، وأن
 يكونَ فَضْلاً. وهو الأظهرُ.

* { وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ }

قوله: { وَإِنَّ إِلْيَاسَ } : العامَّةُ على همزةٍ مكسورةٍ، همزةٍ قطع. وابنُ ذكوان
 بوضِّلها، ولم يَنْقُلها عنه الشيخُ بل نقلها عن جماعةٍ غيره. ووجهُ القراءةِ تينُ أنه
 اسمٌ أعجميٌّ تلاعبتُ به العربُ فقطعتْ همزته تارةً، ووصلتْها أخرى وقالوا فيه:
 إلياسين كجبرائين. وقيل: تحتمل قراءةُ الوصلِ أَنْ يكونَ اسمه ياسين ثم
 دَخَلَتْ عليه آل المعرِّفةُ، كما دَخَلَتْ على لَيْسَعٍ وقد تقدَّم. وإلياس هذا قيل: هو
 ابنُ إلياسين المذكور بعدُ، مِنْ وَلَدِ هَارُونَ أَخِي مُوسَى. وقيل: بل إلياس
 إدريسُ. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله والأعمش وابن وثاب "وَأَنَّ إِدْرِيْسَ". وقُرئ
 "إِدْرَاس" كإبراهيمَ. وإبراهام. وفي مصحف أبيٍ وقراءته: قوله: "وَأَنَّ إِدْرِيْسَ"
 بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنةً بنقطتين مِنْ تحثُ ثم لامٍ مكسورةٍ، ثم ياءٍ
 بنقطتين مِنْ تحثُ ساكنةً، ثم سينٍ مفتوحةٍ.

* { إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ }

قوله: { إِذْ قَالَ } : ظرفٌ لقوله "لمن المرسلين".

* { أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ }

(12/214)

قوله: { بَعْلًا } : القراءُ على تنوينه منصوباً، وهو الرَّبُّ بلغة اليمن. سمع ابنُ
 عباس رجلاً منهم يَنْشُدُ ضالَّةً فقال آخر: أنا بَعْلُهَا فقال: اللَّهُ أَكْبَرُ، وتلا الآيةَ.
 وقيل: هو عَلَمٌ لصنم بعينه، وله قصةٌ في التفسير. وقيل: هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها
 أَتَتْهم بضلال فاتبعوها، كذا جاء في التفسير. وتأيد صاحبُ هذه المقالة بقراءةٍ
 مِنْ قرأ "بَعْلًا" بزنة حَمْرَاءَ.
 قوله: "وَتَذَرُونَ" يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ، وأن يكونَ عطفاً على
 "تَدْعُونَ" فيكونَ داخلاً في حَيْزِ الإنكارِ.

* { اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ }

قوله: { اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ } : قرأ الأخوان وحفص بنصِبِ الثلاثةِ مِنْ ثلاثةٍ أوجهٍ:

النصب على المدح أو البدل أو البيان إن قلنا: إن إضافة أفعل إضافة مَحْصَةٌ. والباقون بالرفع: إِمَّا على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: هو الله، أو على أن الجلالة مبتدأ وما بعده الخبر. رُوِيَ عن حمزة أنه كان إذا وصل تصب، وإذا وقف رفع. وهو حسنٌ جداً، وفيه جمعٌ بين الروايتين.

* { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ }

قوله: { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ } استثناءٌ متصلٌ مِنْ فاعل "فكذبوه" وفيه دلالةٌ على أن في قومه مَنْ لم يُكذِّبه، فلذلك استثنوا. ولا يجوز أن يكونوا مُسْتَثْنَيْنِ مِنْ ضمير "لَمْ حَصَرُوا" لِأَنَّهُ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونُوا مَنْدَرَجِينَ فِي مَن كَذَّبَ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يُحْصَرُوا لَكُونِهِمْ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ. وَهُوَ بَيْنُ الْفَسَادِ. لَا يُقَالُ: هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: لَكِنَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ مِنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ لَمْ يُحْصَرُوا. وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا بَوَاحٍ، إِذْ بِهِ يَفْسُدُ تَطْمُّ الْكَلَامِ.

* { سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ }

(12/215)

قوله: { عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ } قرأ نافعٌ وابن عامر { عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ } بإضافة "آل" بمعنى أهل إلى "ياسين". والباقون بكسر الهمزة وسكون اللام موصولةً بـ "ياسين" كأنه جمع "إلياس" جمع سلامة. فأما الأولى: فإنه أراد بالآل إلياس ولَدَ ياسين كما تقدم وأصحابه. وقيل: المراد بياسين هذا إلياس المتقدم، فيكون له اسمان. وأله: رهطه وقومه المؤمنون. وقيل: المراد بياسين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

وأما القراءة الثانية فقليل: هي جمع إلياس المتقدم. وجمع باعتبار أصحابه كالمهالبة والأشاعة في المهلب وبنيه، والأشعث وقومه، وهو في الأصل جمع المنسوبين إلى إلياس، والأصل إلياسي كأشعري. ثم استثقل تضعيفهما فحذفت إحدى ياءي النسب/ فلما جمع سلامة التقى ساكنان: إحدى الياءين وياء الجمع، فحذفت أولاهما لالتقاء الساكنين، فصار إلياسين كما ترى. ومثله: الأشعرون والخبيثون. قال:

3820- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْثِ قَدِي

وقد تقدم طرف من هذا آخر الشعراء عند "الأعجمين". إلا أن الزمخشري قد رد هذا: بأنه لو كان على ما ذكر لوجب تعريفه بأل فكان يقال: على الإلياسين. قلت: لأنه متى جمع العلم جمع سلامة أو شئ لزمته الألف واللام؛ لأنه تزول علميته فيقال: الزيدان، الزيدون، الزينات ولا يلتفت إلى قولهم: جماديان وعمياتان علمي شهرين وجبلين لندورهما.

(12/216)

وقرأ الحسن وأبو رجا "على إياسين" بوصلِ الهمزة على أنه جَمْعُ إياس وقومه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة. وهذه واضحة لوجود آل المعرفة فيه كالزبيديين. وقرأ عبد الله "علي إدراسين" لأنه قرأ في الأول "وإن إدريس". وقرأ أبي "على إيليسين" لأنه قرأ في الأول "وإن إيليس" كما حَرَّرُهُ عنه. وهاتان تَدْلان على أن إياسين جَمْعُ إياس.

* { وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ }

قوله: { مُصْبِحِينَ } : حالٌ. وهو مِنْ أَصْبَحَ التَّامَّةُ بمعنى داخلين في الصباح. ومنه "إِذَا سَمِعْتَ بِسْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصْبِحٌ" أي: مُقيم في الصباح. وقد تقدّم ذلك في سورة الروم.

* { وَبِاللَّيْلِ أَقْلًا تَعْقِلُونَ }

قوله: { وَبِاللَّيْلِ } : عطفٌ على الحالِ قبلها أي: ومُلتبسِينَ بالليل.

* { إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ }

قوله: { إِذْ أَبَقَ } : ظرفٌ للمرسلين، أي: هو من المرسلين حتى في هذه الحالة. وَأَبَقَ أي: هَرَبَ. يُقَالُ: أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبِقُ إِبَاقًا فَهُوَ أَبِيقٌ، وَالْجَمْعُ أَبَاقٌ كَصُرَّابٍ. وفيه لغة ثانية: أَبَقَ بِالْكَسْرِ يَأْبِقُ بِالْفَتْحِ. وَيَأْبِقُ الرَّجُلُ يُشَبِّهُ بِهِ فِي الْاِسْتِتَارِ. وقولُ الشاعر:
3821- * قَدْ أَحْكَمْتَ حَكَمَاتِ الْقِدِّ وَالْأَبَقَا
قيل: هو الْقَنْبُ.

* { فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ }

قوله: { فَسَاهَمَ } : أي: فغالبهم في المساهمة، وهي الاقتراعُ. وأصله أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ عَلَى مَنْ غَلَبَ.

* { فَالْتَقَمَهُ الْحُوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ }

قوله: { وَهُوَ مُلِيمٌ } : حالٌ. والمليمُ: الذي أتى بما يُلامُّ عليه. قال:
3822- وكم من مُلِيمٍ لم يُصَبِّ بِمَلَامَةٍ * وَمُتَّبِعٍ بِالذَّنْبِ لَيْسَ لَهُ دَنْبٌ

(12/217)

يقال: ألام فلانٌ أي: فَعَلَ ما يُلامُّ عليه. وقُرئ "مليم" بفتح الميم مِنْ لَامٍ يَلُومُ، وهي شاذةٌ جداً إذ كان قياسها "مَلُومٌ" لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كَمَقُولٍ وَمَصُونٍ. قيل: ولكنْ أَخَذَتْ مِنْ لِيمٍ عَلَى كَذَا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. ومثله في ذلك: شَبَّتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَشْتَبٌ، وَدُعِيَ فَهُوَ مَدْعِيٌّ، وَالْقِيَاسُ: مَشْتُوبٌ وَمَدْعُوءٌ، لِأَنَّهُمَا مِنْ

يَشُوبُ وَيَدْعُو.

* { لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ }

قوله: { فِي بَطْنِهِ } : الظاهر أنه متعلق بـ "لَيْتَ" وقيل: حال أي: مستقراً.

* { فَتَبَدَّتْهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ }

قوله: { بِالْعَرَاءِ } : أي: في العراء نحو: زيد بمكة. والعراء: الأرض الواسعة التي لا نبات بها ولا معلّم، اشتقاقاً من العري وهو عَدَمُ السُّتْرَةِ، سُمِّيَتْ الْأَرْضُ الْجُرْدَاءُ لِعَدَمِ اسْتِتَارِهَا بِشَيْءٍ. وَالْعُرَا بِالْقَصْرِ: الناحية. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عُرَاهُ. وأما الممدود فهو - كما تقدّم - الأرض الفَيْحَاءُ. قال:

3823- وَرَفَعْتُ رِجْلًا لَا أَخَافُ عِثَارَهَا * وَتَبَدُّتُ بِالْمَنْنِ الْعَرَاءِ ثِيَابِي

* { وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَفْطِينِ }

(12/218)

قوله: { مِّنْ يَفْطِينِ } : هو يَفْعِيلٌ مِنْ قَطَرٍ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ لَا يَبْرَحُ. قيل: وَالْيَفْطِينُ: كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَاقٌ مِنْ عُوْدٍ كَالْقَنَاءِ وَالْقَرَعِ وَالْبَطِيخِ. وفي قوله: "شجرة" ما يَرُدُّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ إِنْ الشَّجَرَةَ فِي كَلَامِهِمْ مَا كَانَ لَهَا سَاقٌ مِنْ عُوْدٍ، بل الصحيح أنها أَعَمٌّ. ولذلك بَيَّنَّتْ بِقَوْلِهِ: "مِّنْ يَفْطِينِ". وَأَمَّا قَوْلُهُ: { وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ } فلا دليل فيه لأنه استعمالُ اللَّفْظِ الْعَامِّ فِي أَحَدِ مَدْلُولَاتِهِ. وقيل: بل أَثَبَتَ اللَّهُ الْيَفْطِينِ الْخَاصَّ عَلَى سَاقٍ مَعْجَزَةً لَهُ فَجَاءَ عَلَى أَصْلِهِ/ وَلَوْ بَيَّنَّتْ مِنَ الْوَعْدِ مِثْلَ: يَفْطِينِ لَقُلْتُ: يَوْعِيدُ لَا يُقَالُ: تُجَذَفُ الْوَاوُ لَوْ قَوَّعَهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسِرٍ كـ "يَعْدُ" مَضَارِعٌ وَعَدُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ تِلْكَ الْيَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمَضَارِعَةِ. وَهَذِهِ مِمَّا يَمْتَحِنُ بِهَا أَهْلُ التَّصْرِيفِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

* { وَأَرْسَلْتَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرْبِدُونَ }

قوله: { أَوْ يَرْبِدُونَ } : في "أو" هذه سبعة أوجه قد تقدّمت بتحقيقها ودلائلها في أول البقرة عند قوله { أَوْ كَصَيِّبٍ } فَعَلَيْكَ بِاللَّفَاتِ إِلَيْهِمَا نَمَّةٌ: فَالشُّكُّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ، أي: إِنْ الرَّائِي يَشُكُّ عِنْدَ رُؤْيَيْهِمْ، وَالإِبْهَامُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَنْ اللَّهُ تَعَالَى أَبْهَمَ أَمْرَهُمْ، وَالإِبَاحَةُ أَي: إِنْ النَّاطِرَ إِلَيْهِمْ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَحْزِرَهُمْ بِهَذَا الْقَدْرِ، أَوْ بِهَذَا الْقَدْرِ، وَكَذَلِكَ التَّخْيِيرُ أَي: هُوَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَحْزِرَهُمْ كَذَا أَوْ كَذَا، وَالإِضْرَابُ وَمَعْنَى الْوَاوِ وَاضِحَانِ.

* { فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ }

(12/219)

قوله: { فَاسْتَفْنِهِمْ } قال الزمخشري: "معطوفٌ على مثله في أول السورة، وإن تباعدت". قال الشيخ: "وإذا كانوا قد عدّوا الفصلَ بجملةٍ نحو: "كُلُّ لَحْمًا وَأَصْرَبٌ زَيْدًا وَخَيْرًا" من أقبح التركيب، فكيف بجملةٍ كثيرةٍ وقصصٍ متباينةٍ؟" قلت: ولقائل أن يقول: إنَّ القَصَلَ - وإن كَثُرَ بين الجَمَلِ المتعاطفةِ - مغتفرٌ. وأمَّا المثالُ الَّذِي ذكره فَمِنْ قبيلِ المفرداتِ. ألا ترى كيف عطف "خيرًا" على لَحْمًا؟

* { أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ }

قوله: { وَهُمْ شَاهِدُونَ } جملةٌ حاليةٌ من الملائكة. والرابطُ: الواو، وهي هنا واجبةٌ لعدم رابطٍ غيرها.

* { وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ }

والعامةُ على "وَلَدَ اللَّهُ" فعلاً ماضياً مسنداً للجلالةِ أي: أتى بالولد، تعالى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. وقُرئ "وَلَدَ اللَّهُ" بإضافةِ الولدِ إليه أي: يقولون: الملائكةُ وَلَدُهُ. فحذفُ المبتدأِ للعلمِ به، وأبقيَ خبرُه. والوَلَدُ: فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبِيضِ؛ فلذلك يقع خبراً عن المفردِ والمثنى والمجموعِ تذكيراً وتأنيثاً. تقول: هذي وَلَدِي، وهم وَلَدِي.

* { أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ }

قوله: { أَصْطَفَى } العامةُ على فتحِ الهمزةِ على أنها همزةُ استفهامٍ بمعنى الإنكارِ والتفريعِ، وقد حُذِفَ معها همزةُ الوَصْلِ استغناءً عنها. وقرأ نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفرٍ وشيبةٌ والأعمشُ بهمزةٍ وَصَلِ تَبَيَّنُ ابتداءً وَتَسْقُطُ دَرْجًا. وفيه وجهان، أحدهما: أنه على نيةِ الاستفهامِ، وإنما حُذِفَ لِلْعِلْمِ به. ومنه قولُ عُمَرَ بنِ أَبِي رِيعةَ: 3824- ثم قالوا: نُحِبُّهَا قَلْتُ بَهْرًا * عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ

(12/220)

أي: أُحِبُّهَا. والثاني: أن هذه الجملةُ بَدَلٌ من الجملةِ المحكيَّةِ بالقول، وهي "وَلَدَ اللَّهُ" أي: يقولون كذا، ويقولون: اصطفى هذا الجنسَ على هذا الجنس. قال الزمخشري: "وقد قرأ بها حمزةٌ والأعمشُ. وهذه القراءة وإن كان هذا مَحْمَلًا فهي ضعيفةٌ. والذي أَضَعَفَهَا أَنَّ الإنكارَ قد اكتنفَ هذه الجملةَ مِنْ جَانِبَيْهَا، وذلك قولُه: "وإنهم لَكَاذِبُونَ"، { مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } فَمَنْ جَعَلَهَا لِلإثباتِ فقد أَوْقَعَهَا دَخِيلَةً بَيْنَ تَسْيِينِ. قال الشيخ: "وليسَتْ دَخِيلَةً بَيْنَ تَسْيِينِ؛ لأنَّ لها مناسِبَةً ظاهرةً مع قولهم: "وَلَدَ اللَّهُ". وأمَّا قولُه: "وإنهم لَكَاذِبُونَ" فهي جملةٌ اعتراضٌ بين مقالتي الكفرةِ جَاءَتْ للتأكيدِ والتأكيدِ في

كُونَ مَقَالَتِهِمْ تِلْكَ هِيَ مِنْ إِفْكِهِمْ".
وَتَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ قُرِيَ "أَصْطَفَى" بِالْمَدِّ. قَالَ: "وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا".

* { مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ }

قوله: { مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } : جملتان استفهاميتان ليس لإحداهما تَعَلُّقٌ بِالْآخِرَى مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ، اسْتَفْهَمَ أَوْلَى عَمَّا اسْتَفْهَرَ لَهُمْ وَتَبَّتْ، اسْتَفْهَمَ إِنْكَارٌ، وَثَانِيًا اسْتَفْهَمَ تَعْجِيبٌ مِنْ حُكْمِهِمْ بِهَذَا الْحُكْمِ الْجَائِرِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ تَسَبَّوْا أَحْسَنَ الْجَنْسَيْنِ وَمَا يَتَطَيَّرُونَ مِنْهُ، وَيَتَوَارَى أَحَدُهُمْ مِنْ قَوْمِهِ عِنْدَ بِيْشَارَتِهِ بِهِ، إِلَى رَبِّهِمْ، وَأَحْسَنَ الْجَنْسَيْنِ إِلَيْهِمْ.

* { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ }

(12/221)

قوله: { إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ } : مُسْتَثْنِيٌّ مُنْقَطِعٌ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: إِمَّا فَاعِلٌ "جَعَلُوا" أَيْ: جَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ تَسْبًا إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ فَاعِلٌ "يَصِفُونَ" أَيْ: لَكِنْ عِبَادُ اللَّهِ يَصِفُونَهُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ "مُحْضَرُونَ" أَيْ: لَكِنَّ عِبَادَ اللَّهِ نَاجُونَ. وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ جَمَلَةٌ التَّسْبِيحِ مُعْتَرِضَةً. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا لِأَنَّهُ قَالَ: "مُسْتَثْنَى مِنْ "جَعَلُوا" أَوْ "مُحْضَرُونَ". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا فَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ هُوَ فِيهِمَا مُتَّصِلٌ لَا مُنْفَصِلٌ. وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَجَعَلَ النَّاسَ. ثُمَّ اسْتَثْنَى مِنْهُمْ هَؤُلَاءِ وَكُلٌّ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ الْجَنَّةِ تَسْبًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مُخْلِصٌ مِنَ الشَّرْكِ.

* { فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ }

(12/222)

قوله: { وَمَا تَعْبُدُونَ } : فِيهِ وَجْهَانِ، إِحْدُهُمَا: أَنَّهُ مُعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ "إِنَّ". وَ"مَا" نَافِيَةٌ، وَ"أَنْتُمْ" اسْمُهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتُمْ" فِيهِ تَغْلِيْبُ الْمَخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ؛ إِذِ الْأَصْلُ: فَإِنَّكُمْ وَمَعْبُودَكُمْ مَا أَنْتُمْ وَهُوَ، فَعُلِبَ الْخَطَابُ. وَ"عَلَيْهِ" مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "بِفَاتِنِينَ". وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى "مَا تَعْبُدُونَ" بِتَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ وَضَمَّنَ فَاتِنِينَ مَعْنَى جَامِلِينَ بِالْفِتْنَةِ وَالتَّقْدِيرِ: فَإِنَّكُمْ وَالْهَنْكُمُ، مَا أَنْتُمْ وَهُمْ جَامِلِينَ عَلَى عِبَادَتِهِ إِلَّا الَّذِينَ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ صَلِّي الْحَكِيمِ. فَمَنْ مَفْعُولٌ بِ "فَاتِنِينَ" وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَى "تَعْبُدُونَ" كَمَا يَحْسُنُ فِي قَوْلِكَ: "إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ"، وَحِكْيُ الْكِسَائِيِّ أَنَّ كُلَّ ثَوْبٍ وَثَمْتَهُ وَالْمَعْنَى: أَنْكُمْ مَعَ مَعْبُودِيكُمْ مُفْتَرِنُونَ. كَمَا يُقَدَّرُ ذَلِكَ فِي "كُلِّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ". وَقَوْلُهُ: { مَا أَنْتُمْ }

عَلَيْهِ يَفَاتِينِ { مستأنفٌ أي: ما أنتم على ما تعبدون يفاتنين، أو بحاملين على الفتنة، إلا مَنْ هُوَ صَالٍ مِنْكُمْ. قالها الزمخشريُّ. إِلَّا أَنَّ أَبَا الْبَقَاءِ صَعَّفَ الثَّانِي: وكذا الشيخُ تابعاً له في تضعيفه بَعْدَ تَبَادُرِهِ إِلَى الْفَهْمِ. قلت: الظاهرُ أنه معطوفٌ، واستئنافٌ { مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ يَفَاتِينِ } غيرٌ واضحٌ، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُبَيَّعَ. وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي "عَلَيْهِ" عَلَى اللَّهِ تَعَالَى قَالَ: "فَإِنْ قَلْتِ: كَيْفَ يَفْتِنُونَهُمْ عَلَى اللَّهِ؟ قَلْتِ: يُفْسِدُونَهُمْ عَلَيْهِ بِأَعْوَانِهِمْ، مِنْ قَوْلِكَ: فَتَنَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ امْرَأَتَهُ، كَمَا تَقُولِ: أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ وَحَيَّيْهَا عَلَيْهِ".

* { إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجِيمِ }

و"مَنْ هُوَ" يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً.

(12/223)

وقرأ العامَّةُ "صَالٍ الْجِيمِ" بكسر اللام؛ لأنه منقوصٌ مضافٌ حُذِقَتْ لَامُهُ لالتقاء الساكنين، وحُمِلَ عَلَى لَفْظِ "مَنْ" فَأَفْرَدَ كَمَا أَفْرَدَ هُوَ. وقرأ الحسنُ وابنُ أبي عبلة بضمِّ اللام مع واوٍ بعدها، فيما نقله الهذلي عنهما، وابن عطية عن الحسن. وقرأ بضمِّها مع عَدَمِ واوٍ فيما نقل ابنُ خالويه عنهما وعن الحسن فقط، فيما نقله الزمخشريُّ وأبو الفضل. فأَمَّا مع الواوِ فَإِنَّهُ جَمْعٌ سَلَامَةٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَيَكُونُ قَدْ حُمِلَ عَلَى لَفْظِ "مَنْ" أَوَّلًا فَأَفْرَدَ فِي قَوْلِهِ "هُوَ"، وَعَلَى مَعْنَاهَا ثَانِيًا فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: "صَالُو" وَحُذِقَتْ النُّونُ لِلإِضَافَةِ. وَمِمَّا حُمِلَ فِيهِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فِي جَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى} فَأَفْرَدَ فِي "كَانَ" وَجُمِعَ فِي هُودًا. ومثله قوله: 3825- * وَأَيُّقُظُ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامًا وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْوَاوِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا أَيْضًا، وَإِنَّمَا حُذِقَتْ الْوَاوُ خَطَأً كَمَا حُذِقَتْ لَفْظًا. وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُونَ هَذَا: يُسْقِطُونَ فِي الْخَطِّ مَا يَسْقِطُ فِي اللَّفْظِ. وَمِنْهُ "يَقْضُ الْحَقُّ" فِي قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ، وَرُسِمَ بِغَيْرِ يَاءٍ، وَكَذَلِكَ {وَإِحْسُونِ، الْيَوْمِ}. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، وَحَقُّهُ عَلَى هَذَا كَسْرُ اللَّامِ فَقَطْ لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَنْقُوصٌ، وَعَيْنُ الْمَنْقُوصِ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا وَحُذِقَتْ اللَّامُ وَهِيَ الْيَاءُ لِالتقاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ: هَذَا قَاضِ الْبَلَدِ.

(12/224)

وقد ذكروا فيه توجيهين، أحدهما: أنه مقلوبٌ؛ إذا الأصلُ: صالِي ثم صايلٌ: قَدَّمُوا اللَّامَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ، فَوَقَعَ الْإِعْرَابُ عَلَى الْعَيْنِ، ثُمَّ حُذِقَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَصَارَ اللَّفْظُ كَمَا تَرَى، وَوَزَنُهُ عَلَى هَذَا فَاغٌ فَيُقَالُ عَلَى هَذَا: جَاءَ صَالٌ، وَرَأَيْتُ صَالًا، وَمَرَرْتُ بِصَالٍ، فَيَصِيرُ فِي اللَّفْظِ كَقَوْلِكَ: هَذَا بَابٌ وَرَأَيْتُ بَابًا، وَمَرَرْتُ بِبَابٍ. وَنَظِيرُهُ فِي مَجْرَدِ الْقَلْبِ: شَاكٌ وَلاثٌ فِي شَائِكٍ وَلاثٌ،

ولكن شائك ولائث قبل القلب صحيحان، فصارا به معتلين منقوصين بخلاف "صال" فإنه قبل القلب معتل منقوص فصار به صحيحاً. والثاني: أن اللام حذفت استثقلاً من غير قلب. وهذا عندي أسهل مما قبله وقد رأيناهم يتناسون اللام المحذوفة، ويجعلون الإعراب على العين. وقد فُرى "وله الجواز" برفع الراء، {وَجَتَى الْجَنَّتَيْنِ دَانُ} برفع النون تشبيهاً بـ جناح وجان. وقالوا: ما باليت به بالة والأصل بالية كعافية. وقد تقدّم طرّف من هذا عند قوله تعالى: {مَنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَاشٌ} فيمن قرأه برفع الشين.

* { وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ }

قوله: { وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ } : فيه وجهان، أحدهما: أن "منا" صفة لموصوفٍ محذوفٍ هو مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: {إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ} تقديره: ما أحدٌ منا إلا له مقامٌ وحذف المبتدأ مع "من" جيدٌ فصيحٌ. والثاني: أن المبتدأ محذوفٌ أيضاً، و{إِلَّا لَهُ مَقَامٌ} صفته حذفت موصوفها، والخبر على هذا هو الجاز المتقدم. والتقدير: وما منا أحدٌ إلا له مقامٌ. قال الزمخشري: حذفت الموصوف، وأقام الصفة مقامه كقوله:

3826- أنا ابنٌ جلا وطلاغُ الثنايا *

[وقوله]:

3827- تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

(12/225)

ورده الشيخ فقال: "ليس هذا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لأن المحذوف مبتدأ، و{إِلَّا لَهُ مَقَامٌ} خبره؛ ولأنه لا ينعقد كلامٌ من قوله: "وما منا أحدٌ"، وقوله: {إِلَّا لَهُ مَقَامٌ} مَحَطُ الفائدة، وإن تُخيل أن {إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ} في موضع الصفة فقد تَصَوُّوا على أن "إلا" لا تكون صفةً إذا حذفت موصوفها، وأنها فارقيت "غير" إذا كانت صفةً في ذلك لتمكن "غير" في الوصف وَعَدَمَ تمكن "إلا" فيه، وجعل ذلك كقوله: "أنا ابنٌ جلا" أي: أنا ابنٌ رجلٌ جلا، و"بكفي كان" أي: رجل كان، وقد عدّه النحويون من أقبح الصرائير [حيث حذفت الموصوف والصفة جملة لم تتقدمها "من" بخلاف قوله "منا طعن ومنا أقام" يريدون: منا فريق طعن، ومنا فريق أقام] وقد تقدّم نحو من هذا في النساء عند قوله: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ}. وهذا الكلام وما بعده ظاهره أنه من كلام الهلاكة. وقيل: من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومفعول "الصافون" و"المهسبون" يجوز أن يكون مراداً أي: الصافون أقدامنا أو أجنحتنا، والمهسبون الله تعالى وأن لا يُراد البتة أي: نحن من أهل هذا الفعل.

* { إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ }

قوله: {إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ} : تفسيرٌ للكلمة فيجوز أن لا يكون لها محلٌ من الإعراب، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أو منصوبة بإضمار فعل أي: هي

أَنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ، أَوْ أَعْنِي بِالْكَلِمَةِ هَذَا اللَّفْظَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ صَرَّخْتَ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا حَاكِيًا لِلجُمْلَةِ بَعْدَهُ كَانَ صَحِيحًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَتَبْتُ هَذَا اللَّفْظَ كَمَا تَقُولُ: "كَتَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا" و"إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ". وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ "كَلِمَاتِنَا" جَمْعًا.

(12/226)

* { قَائِدًا تَزَلَّ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَذَرِّينَ }

قوله: { تَزَلَّ بِسَاحَتِهِمْ } : العَامَّةُ عَلَى "تَزَلَّ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَعَبَدَ اللّٰهُ بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ، وَالجَائِزُ قَائِمٌ مَقَامَ فَاعِلِهِ. وَالسَّاحَةُ: الْفِنَاءُ الْخَالِي مِنَ الْأَبْنِيَةِ، وَجَمْعُهَا سُوحٌ فَالْفُحَا عَنْ وَاوٍ، فَتُصَغَّرُ عَلَى سُوَيْحَةٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:
3828- فَكَانَ سَيِّانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا * أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ
وبهذا يَتَبَيَّنُ / صَعْفُ قَوْلِ الرَّاعِبِ: إِنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْبِيَاءِ؛ حَيْثُ عَدَّهَا فِي مَادَةِ "سِيحٍ" ثُمَّ قَالَ: "السَّاحَةُ: الْمَكَانُ الْوَاسِعُ. وَمِنْهُ سَاحَةُ الدَّارِ. وَالسَّائِحُ: الْمَاءُ الْجَارِي فِي السَّاحَةِ. وَسِيَّاحٌ فَلَانٌ فِي الْأَرْضِ: مَرَّ مَرَّ السَّائِحِ، وَرَجُلٌ سَائِحٌ وَسَيَّاحٌ" أَنْتَهَى. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَادَتَانِ، لَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ: مَا هِيَ الْأَشْهُرُ، أَوْ يَذْكَرْهُمَا مَعًا. وَحُذِفَ مَفْعُولُ "أَبْصَرَ" الثَّانِي: إِمَّا اخْتِصَارًا لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا اخْتِصَارًا. وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفٌ أَي: صَبَاحُهُمْ.

* { سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ }

قوله: { رَبِّ الْعِزَّةِ } : أُضِيفَ الرَّبُّ إِلَى الْعِزَّةِ لِاخْتِصَاصِهِ بِهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: ذُو الْعِزَّةِ كَمَا تَقُولُ: صَاحِبُ صِدْقٍ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ الْعِزَّةُ الْمَخْلُوقَةُ الْكَائِنَةُ بَيْنَ خَلْقِهِ. وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مَسْأَلَةُ الْيَمِينِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ.

سورة ص

* { ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ }

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(12/227)

قَرَأَ الْعَامَّةُ بِسُكُونِ الدَّالِ مِنْ "صَادٍ" كَسَائِرِ حُرُوفِ التَّهَجِّيِّ فِي أَوَائِلِ السُّورِ. وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. وَقَرَأَ أَبِي وَالحَسَنُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَابْنُ أَبِي عَيْلَةَ وَأَبُو السَّمَّالِ بِكَسْرِ الدَّالِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَفِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَسَّرُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهَذَا أَقْرَبُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَمْرٌ مِنَ الْمَصَادَاةِ وَهِيَ الْمَعَارَضَةُ وَمِنْهُ

صَوْتُ الصَّدي لمعارضته لصوتك وذلك في الأماكن الصلبة الخالية والمعنى: عارض القرآن بعملك، فاعمل بأوامره وانتبه عن نواهيها. قاله الحسن. وعنه أيضاً: أنه من صَدَّبْتُ أي: حَدَّثْتُ. والمعنى: حَدَّثْتُ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ. وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك، إلا أنه تَوَيَّهَ وذلك على أنه مجرور بحرفِ قَسَمٍ مقدر، حُذِفَ وبقي عَمَلُهُ كقولهم: "اللَّهُ لَفَعَلَنَّ" بالجر. إلا أن الجرَّ يَقُلُ في غير الجلالة، وإنما صَرَفَهُ ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتنزيل. وعن الحسن أيضاً وابن السَّمِيعِ وهارون الأعور صادُّ بالضمِّ من غير تنوين، على أنه اسمٌ للسورة، وهو خبرٌ مبتدأ مضمَّر أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمِيعِ وهارون: قاف ونون بالضمِّ على ما تقدَّم.

وقرأ عيسى وأبو عمرو في روايةٍ محبوب "صاد" بالفتح من غير تنوين. وهي تحتمل ثلاثة أوجه. البناء على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجر بحرفِ القسم المقدر، وإنما مُنِعَ من الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيث كما تقدَّم، والنصب بإضمارِ فَعَلْ أو على حذفِ حَرْفِ القَسَمِ نحو قوله: 3829- * فذاك أمانة الله الثريدُ وامتنعَتْ من الصَّرْفِ لِمَا تقدَّم، وكذلك قرأ: "قاف" و"نون" بالفتح فيهما، وهما كما تقدَّم، ولم أَحْفَظْ التَّنْوِينَ مع الفتح والضم.

(12/228)

قوله: "والقرآن" قد تقدَّم مثله في {يسا وَالْقُرْآنِ}، وجوابُ القسم فيه أقوالٌ كثيرة، أحدها: أنه قوله: {إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ}، قاله الزجاج والكوفيون غير الفراء. قال الفراء: "لأنَّجده مستقيماً لتأخيره جداً عن قوله: "والقرآن". الثاني: أنه قوله: "كم أهلكنا" والأصل: لكم أهلكنا، فحذف اللام كما حذفها في قوله: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا} بعد قوله: {وَالشَّمْسِ} لَمَّا طال الكلام. قاله ثعلبٌ والفراء. الثالث: أنه قوله: {إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلَ} قاله الأخفش. الرابع: أنه قوله: "صاد"؛ لأنَّ المعنى: والقرآن لقد صدق محمد. قاله الفراء وثعلب أيضاً. وهذا بناءٌ منهُما على جوازِ تقديمِ جوابِ القسم، وأنَّ هذا الحرفَ مُفْتَضِعٌ مِنْ جَمَلَةٍ هو دالٌّ عليها. وكلاهما ضعيفٌ. الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديره: لقد جاءكم الحقُّ، ونحوه. وقَدَّره ابن عطية: ما الأمرُ كما يَرْعَمون. والزمخشري: إنه لمُعْجَزٌ. والشيخ: إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ. قال: "لأنَّ نظيرَ {يسا وَالْقُرْآنِ الحَكِيمِ، إِنَّكَ لِمِنَ المُرْسَلِينَ} وللزمخشري هنا عبارةٌ بشعْءٍ جداً. وهي: "فإن قلت: قوله: ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عِرَّةٍ وشيقاتٍ كلامٌ ظاهره متنافٍ غيرٌ منتظمٍ. فما وجه انتظامه؟ قلت: فيه وجهان، أن يكونَ قد ذكر اسمَ هذا الحرفِ من حروفِ المعجمِ على سبيلِ التحدي والتنبية على الإعجاز كما مرَّ في أول الكتاب، ثم أتبعه القسمَ محذوفَ الجوابِ لدلالة التحدي عليه، كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لكلامٌ مُعْجَزٌ. والثاني: أن يكونَ "صاد" خبرَ مبتدأ محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورة كأنه قال: هذه صاد. يعني هذه السورة التي أعجزت العرب والقرآن ذي الذكر، كما تقول: "هذا حاتمٌ والله" تريد: هو المشهورُ بالسَّخَاءِ والله، وكذلك إذا أقسمَ بها

(12/229)

كَأَنَّهُ قَالَ: أَفَسَمْتُ بِصَادِ الْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ إِنَّهُ لَمُعْجِزٌ. ثُمَّ قَالَ: بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَاسْتِكْبَارٍ عَنِ الْإِذْعَانِ لِذَلِكَ وَالْإِعْتِرَافِ، وَشِيقَاقِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِذَا جَعَلْتَهَا مُفَسِّمًا بِهَا، وَعَطَفْتَ عَلَيْهَا {وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} جَارٌ لَكَ أَنْ تَرِيدَ بِالْقُرْآنِ التَّنْزِيلَ كُلَّهُ، وَأَنْ تَرِيدَ السُّورَةَ بَعَيْنِهَا. وَمَعْنَاهُ: أَفَسِمُ بِالسُّورَةِ الشَّرِيفَةِ: وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ كَمَا تَقُولُ: مَرَّرْتُ بِالرَّجْلِ الْكَرِيمِ وَالنَّسْمَةَ الْمُبَارَكَةَ، وَلَا تَرِيدُ بِالنَّسْمَةِ غَيْرَ الرَّجْلِ".

* { بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِيقَاقٍ }

قوله: {بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا}: إِضْرَابٌ انْتِقَالٌ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى أُخْرَى. وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ سَنُورَةَ وَحَمَادِ بْنِ الزَّبْرِاقِ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَالْجَحْدَرِيُّ "فِي عِزَّةٍ" بِالْعَيْنِ مَعْجَمَةً وَالرَّاءِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ حَمَادًا الرَّابِيعَةَ قَرَأَهَا كَذَلِكَ تَصْحِيفًا، فَلَمَّا رُدَّتْ عَلَيْهِ قَالَ: "مَا ظَنَنْتُ أَنَّ الْكَافِرِينَ فِي عِزَّةٍ" وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْعِزَّةَ الْمُشَارَإِلِيهَا حَمِيَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ. وَالتَّنْكِيرُ فِي "عِزَّةٍ وَشِيقَاقٍ" دَلَالَةٌ عَلَى شِدَّتَيْهِمَا وَتَفَاقُمِهِمَا.

* { كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ }

قوله: {كَمْ أَهْلَكْنَا}: "كَمْ" مَفْعُولٌ "أَهْلَكْنَا"، و"مِنْ قَرْنٍ" تَمْيِيزٌ، و"مِنْ قَبْلِهِمْ" لِبَتْدَاءِ الْعَايَةِ.

قوله: "وَلَاتَ حِينَ" هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "نَادَوا" أَي: اسْتَعَاثُوا، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا مَهْرَبَ وَلَا مَنجَى.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "لَاتَ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَ"حِينَ" بِالنَّصْبِ، وَفِيهَا أُوجُهُ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ - أَنَّ "لَا" نَافِيَةٌ بِمَعْنَى لَيْسَ، وَالتَّاءُ مَزِيدَةٌ فِيهَا كَزِيَادَتِهَا فِي رَبِّ وَتَمَّ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَزْمَانِ خَاصَّةً نَحْوُ: لَاتَ حِينَ، وَوَلَاتَ أَوَانَ، كَقَوْلِهِ: 3830- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتَ أَوَانَ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ وَقَوْلِ الْآخَرِ:

(12/230)

3831- نَدِمَ الْبُغَاةُ وَوَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ * وَالبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ وَالأَكْثَرُ حِينَئِذٍ حَذْفٌ مَرْفُوعًا تَقْدِيرُهُ: وَوَلَاتَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصٍ. وَقَدْ يُحْدَفُ الْمَنْصُوبُ وَيَبْقَى الْمَرْفُوعُ. وَقَدْ قَرَأَ هُنَا بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ كَقَوْلِهِ:

3832- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ
أَي: لَا بَرَاخُ لِي. وَلَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْأَحْيَانِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقَدْ تُمَسَّكُ بِأَعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْأَحْيَانِ بِقَوْلِهِ:

3833- حَنَّتْ نَوَارٌ وَوَلَاتَ هُنَّا حَنَّتٍ * وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَبَّتْ
فَإِنَّ "هُنَّا" مِنْ ظُرُوفِ الْأَمْكِنَةِ. وَفِيهِ شِدُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: عَمَلُهَا فِي

اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في النكرات. الثاني: كونه لا يتصرف. الثالث: كونه غير زمان. وقد ردد بعضهم هذا بأن "هنا" قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان، كقوله تعالى: {هَذَا لِكِ ائْتِيِ الْمُؤْمِنُونَ} وقول الشاعر: 3834- * فهناك يعترفون أين المفعز كما تقدم في سورة الأحزاب؛ إلا أن الشذوذين الآخرين باقيان. وتأول بعضهم البيت أيضاً بتأويل آخر: وهو أن "لات" هنا مهملة لا عمل لها و"هنا" ظرف خبر مقدم/ و"حنت" مبتدأ بتأويل حذف "أن" المصدرية تقديره: أن حنت نحو "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه". وفي هذا تكلف وبعُد. إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورات أو الشذوذتين.

(12/231)

وفي الوقف عليها مذهبان: الميشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجرورة إنباعاً لمرسوم الخط الشريف. والكسائي وحده من السبعة بالهاء. والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد. وأغرب أبو عبيد فقال: الوقف على "لا" والتاء متصله بـ "حين" فيقولون: فُمتُ حينَ قمتَ، وتحينَ كان كذا فعلتُ كذا. وقال: "رأيتها في الإمام كذا: "ولا تحين" متصله. وأتشد على ذلك أيضاً قول الشاعر: 3835- العاطفون تحين ما من عاطفٍ * والمطعمون زمان لا من مطعمٍ والمصاحف إنما هي "ولات حين". وحمل العامة ما رآه على أنه مما شدد عن قياس الخط كظائر له مبرر لك. وأما البيت فقيل: إنه شاذ لا يلتفت إليه. وقيل: إنه إذا حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها "لات" جاز أن تحذف "لا" وحدها ويستغنى عنها بالتاء. والأصل: العاطفون حين لات حين لا من عاطفٍ، فحذف "حين" الأول و"لا" وحدها، كما أنه قد صرح بإضافة "حين" إليها في قول الآخر: 3836- وذلك حين لات أوانٍ حلم * ذكر هذا الوجه ابن مالك، وهو متعسف جداً. وقد تُقدّر إضافة "حين" إليها من غير حذف لها كقوله: 3837- تَذَكَّرْ حُبَّ لَيْلِي لَاتٍ حِينًا * أي: حين لات حين. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيد بقوله: 3838- * ولات ساعة مندم [وقوله]: 3839- لات أوانٍ * فإنه قد وجدت التاء مع "لا" دون "حين"؟

(12/232)

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملة عمل "إن" يعني أنها نافية للجنس فيكون "حين مناص" اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهم،

كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معرّبٌ لكونه مضافاً.
 الثالث: أنّ بعدها فعلاً مقدرًا ناصباً لـ "حين مَناص" بعدها أي: لات أرى حينَ
 مَناصٍ لهم بمعنى: لست أرى ذلك ومثله: {لَا مَرْحَبًا بِهِمْ} ولا أهلاً ولا سهلاً
 أي: لَا أَتَوُّا مَرْحَبًا، ولا لُقُوا أهلاً، ولا وَطِنُوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما
 الأخفش وهما ضعيفان. وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظيرَ إضماره في قوله:
 3840- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *

لضرورة أنّ اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح، فلما رأينا هذا معرباً قدّرنا
 له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يُجَوِّزُ تنوينه في الضرورة، ويدّعي أن فتحته
 للإعراب، وإنما حُذِفَ التنوينُ للتخفيفِ وبَسْتِدِلُّ بالبيتِ المذكورِ وتقدّم تحقيقُ
 هذا.

الرابع: أن "لات" هذه ليست هي "لا" مُزاداً فيها تاءُ التأنيث، وإنما هي: "ليس"
 فأبدلت السينُ تاءً، وقد أُبدِلت منها في مواضع قالوا: النات يريدون: الناس.
 ومنه "بيتٌ" وأصله بَيْدُس. قال:

3841- يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعَلَاتِ * عمرو بن يَرْبُوعٍ شرارِ الناتِ
 لَيْسُوا بِأَخِيَارٍ وَلَا أَكِيَابِ

وقرئ شاذاً {قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ} إلى آخره. يريد: شرارِ الناسِ ولا أكياسِ،
 فأبدل. ولما أبدل السينُ تاءً خاف من التباسها بحرف التمني فقلب إليها ألفاً
 فبقيت "لات" وهو من الاكتفاء بحرف العلة؛ لأنَّ حرف العلة لا يُبدل ألفاً إلا
 بشروطٍ منها: أن يتحرّك، وأن يفتح ما قبله، فيكون "حين مَناص" خبرها،
 والاسمُ محذوفٌ على ما تقدّم، والعملُ هنا بحق الأصلة لا الفرعية.

(12/233)

وقرأ عيسى بن عمر {وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ} بكسر التاء وجرّ "حين" وهي قراءة/
 مُشكلةٌ جداً. زعم الفراء أنّ "لات" يُجرُّ بها، وأنشد:
 3842- * وَلَتَنَدَمَنَّ وِلَاتِ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ
 وأنشد غيره:

3843- طلبوا صلحنا وِلَاتِ أَوَانٍ *

البيت. وقال الزمخشري: "ومثله قول أبي زيد الطائي: طلبوا صلحنا. البيت.
 قال: فإن قلت ما وجه الجرّ في "أوان"؟ قلت: شُبّه بـ "إذ" في قوله:

3844- * وَأَنْتِ إِذٍ صَحِيحٌ

في أنه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ إليه وعُوِّضَ منه التنوينُ لأن الأصل: وِلَاتِ أَوَانٍ
 صلح. فإن قلت: فما تقولُ في "حين مَناصٍ" والمضافُ إليه قائمٌ؟ قلت: تَرَلَّ
 قُطِعَ المضافُ إليه مِنْ "مناص" - لأنَّ أصله: حين مَنَاصِهِمْ - منزلةً قُطِعَ مِنْ
 "حين" لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضاً من المضافِ
 المحذوف، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن. انتهى.
 وخرّجه الشيخُ على إضمار "مِنْ" والأصل: وِلَاتِ مِنْ حِينَ مَنَاصٍ، فحُذِفَت
 "مِنْ" وبقي عملها نحو قولهم: على كم جُدعَ بيتك؟ أي: مِنْ جُدع في
 أصحّ القولين. وفيه قولٌ آخر: أنّ الجرَّ بالإضافة، ومثله قوله:

- 3845- أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *
 أنشدوه بجرّ "رَجُلٌ" أي: أَلَا مِنْ رَجُلٍ.
 قلت: وقد يتأيد بظهورها في قوله:
 3846- وقال: أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *

(12/234)

قال: "ويكون موضع "مِنْ حِينَ مَنَاصٍ" رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجل قائماً، والخبر محذوف، وعلى هذا قول سيبويه. وعلى أنه مبتدأ والخبر محذوف على قول الأخفش. وخرّج الأخفش "ولات أوان" على حذف مضاف، يعني: أنه حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً على ما كان. والأصل: ولات حين أوان. وقد ردّ هذا الوجه مكّي: بأنه كان ينبغي أن يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب فيرفع. قلت: قد جاء بقاء المضاف إليه على جرّه. وهو قسمان: قليل وكثير. فالكثير أن يكون في اللفظ مثل المضاف نحو:
 3847- أَكَلَّ امْرِيءٌ تَحْسِبِينَ امْرَأً * وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
 أي: وكلّ نار. والقليل أن لا يكون كقراءة مَنْ قَرَأَ {وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} بجر "الآخرة" فليكن هذا منه. على أن المبرد رواه بالرفع على إقامته مقام المضاف.
 وقال الزجاج: "الأصل: ولات أواننا، فحذف المضاف إليه فوجب أن لا يُعْرَبَ، وكسره لالتقاء الساكنين". قال الشيخ: "هذا هو الوجه الذي قرّره الزمخشري، أخذّه من أبي إسحاق" قلت: يعني الوجه الأول، وهو قوله: ولات أوان صلح. هذا ما يتعلق بجرّ "حين".
 وأمّا كسر تاء "لات" فعلى أصل التقاء الساكنين كجبر، إلا أنه لا تُعرف تاء تانيث إلا مفتوحة.

(12/235)

وقرأ عيسى أيضاً بكسر التاء فقط، ونصب "حين" كالعامة. وقرأ أيضاً "ولات حين" بالرفع، "مناص" بالفتح. وهذه قراءة مشكّلة جداً لا تتعدّ عن الغلط من رايها عن عيسى فإنه بمكانة من العلم المانع له من مثل هذه القراءة. وقد خرّجها أبو الفضل الرازي في "لوامحه" على التقديم والتأخير، وأن "حين" أجري مجرى قبل وبعد في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع ما بينه وبينها من الطرفية الزمانية. و"مناص" اسمها مبني على الفتح فصل بيته وبينها بـ "حين" المقطوع عن الإضافة. / والأصل: ولات مناص حين كذا، ثم حذف المضاف إليه "حين"، وبني على الضم وقدم فاصلاً بين "لات" واسمها. قال: "وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه". وقد روي في تاء "لات" الفتح والكسر والضم.

(12/236)

وقوله: "فنادوا" لا مفعول له؛ لأنَّ القصد: فَعَلُوا النداءَ، مِنْ غير قصدٍ منادى. وقال الكلبيُّ: "كانوا إذا قاتلوا فاضطُّروا نادى بعضهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرار، فلما أتاهم العذابُ قالوا: مناص". فقال الله تعالى لهم: ولات حين مناص". قال القشيريُّ: "فعلى هذا يكونُ التقديرُ: فنادوا مناص، فحذف لدلالة ما بعده عليه". قلت: فيكون قد حذفَ المنادى وهو بعضاً وما ينادون به، وهو مناص، أي: نادوا بعضهم بهذا اللفظ. وقال الجرجانيُّ: "أي: فنادوا حين لا مناص أي: ساعة لا منجى ولا قوت، فلما قدَّم "لا" وأخر حين" اقتضى ذلك الواو كما تقتضي الحال إذا جُعِلَ ابتداءً وخبراً مثل ما تقول: "جاء زيدٌ ركباً" ثم تقول: جاء وهو ركبٌ. ف "حين" ظرفٌ لقوله "فنادوا". قال الشيخ: "وكونُ أصل هذه الجملة فنادوا: حين لا مناص، وأنَّ "حين" ظرفٌ لقوله: "فنادوا" دعوى أعجمية في تظم القرآن، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح". قلت: الجرجانيُّ لا يعنى أنَّ حين ظرفٌ لـ "نادوا" في التركيب الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصل المعنى والتركيب، كما سبَّه ذلك بقولك "جاء زيدٌ ركباً" ثم بـ "جاء زيدٌ وهو ركبٌ" ف "راكباً" في التركيب الأول حال، وفي الثاني خبرٌ مبتدأ، كذلك "حين" كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبر "لات" أو اسمها على حسب الخلاف المتقدم.

والمناصُ: مَفْعَلٌ مِنْ ناص يَنُوصُ أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: ناصه يَنُوصُه إذا فاته فهذا متعديٌّ، وناص يَنُوصُ أي: تأخر. ومنه ناص عن قِرْنِه أي: تأخر عنه جُبناً. قاله الفراء، وأنشد قولَ امرئ القيس:

3848- أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ تَأْتِكَ تَنُوصُ * فَتَقْصُرُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَبُوصُ

قال أبو جعفر النحاس: "ناص يَنُوصُ أي: تقدَّم فيكون من الأضداد". واستناص طلب المناص. قال حارثة بن زيد:

(12/237)

3849- عَمُرُ الجِراءِ إِذا قَصَرْتُ عِناثَه * بيديَّ اسْتِناصَ ورامَ جَرِي المِسْحَلِ
ويقال: ناص إلى كذا بنوص تَوْصاً أي: التجأ إليه.

* { وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا سَاجِرٌ كَذَّابٌ }

قوله: { أن جاءكم } أي: من أن، وفيها الخلاف المشهور. وقوله: "وقال الكافرون" من بابٍ وَضِعِ الظاهرِ مَوْضِعِ المضمَرِ شهادةً عليهم بهذا الوصفِ القبيح.

* { أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلاهاً وَاحِداً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ }

قوله: { عُجَابٌ } : مبالغة في "عجيب" كقولهم: رجل طوال وأمرٌ سراع هما

أَبْلُغُ مِنْ: طويل وسريع. وعلي والسلمي وعيسى وابن مقسم "عُجَاب" بتشديد الجيم، وهي أَبْلُغُ مِمَّا قَبْلَهَا فهي مثلُ رجلٍ كريمٍ وكَرَامٍ بالتخفيف، وكَرَامٍ بالتشديد. قال مقاتل: "وعُجَاب - يعني بالتخفيف - لغةٌ أزدٌ شنوءة". وهذه القراءةُ أعني بالتشديدِ كقوله: {وَمَكْرُؤًا مَكْرَأًا كَبَّارًا} هو أَبْلُغُ مِنْ كَبَارٍ، وكَبَّارٍ أَبْلُغُ مِنْ كَبِيرٍ. وقوله: "أَجْعَلُ" أي: أَصْبِرُهَا إِلَهًا واحدًا في قوله وَرَعْمَهُ.

* { وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ }

(12/238)

قوله: { أَنْ امشُوا } : يجوزُ أَنْ تكونَ "أَنْ" مصدريةً أي: انطلقوا بقولهم: أَنْ امشُوا وَأَنْ تكونَ مفسرةً: إمَّا لـ انطلق لأنه صُمِّنَ معنى القول. قال الزمخشريُّ: "لأنَّ المنطلقين عن مجلس التقاؤلِ / لا بُدَّ لهم أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم". انتهى. وقيل: بل هي مفسرةٌ لجملةٍ محذوفةٍ في محلِّ حالٍ تقديره: وانطلقوا يتحاورون أَنْ امشُوا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً معمولةً لهذا المقدر. وقيل: الانطلاقُ هنا الاندفاعُ في القول والكلام نحو: انطلق لسأته، فأن مفسرةً له من غير تضمين ولا حذفٍ. والمَشْيُ: الظاهرُ أنه هو المتعارفُ. وقيل: بل هو دعاءٌ بكثرة الماشية، وهذا فاسدٌ لفظاً ومعنى. أمَّا اللفظُ فلأنه إنما يقال من هذا المعنى "أمشَى الرجلُ" إذا كَثُرَتْ ماشيته بالألفِ أي: صار ذا ماشيةٍ، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأ "أمشُوا" بقطع الهمزة مفتوحةً. وأمَّا المعنى فليس مراداً البتة، وأيُّ معنى على ذلك!! إلاَّ أَنْ الزمخشريُّ ذكرَ وجهاً صحيحاً من حيث الصناعة وأقربُ معنى ممَّا تقدَّم، فقال: "ويجوزُ أنهم قالوا: امشُوا أي: اكثرُوا واجتمعوا، مِنْ مَشَيْتِ المرأةُ: إذا كَثُرَتْ ولادتها، ومنه الماشيةُ للتفاؤلِ". انتهى. وإذا وَقِفَ على "أَنْ" وابْتَدِئَ بما بعدها فليبتدأ بكسر الهمزة لا بضمِّها لأنَّ الثالثَ مكسورٌ تقديرًا إذ الأصل: امشُوا ثم أَعْلَلَ بالحذفِ. وهذا كما يُبتدأ بضم الهمزة في قولك "اغزِي يا امرأة". وإنْ كانت الزايُّ مكسورةً لأنَّها مضمومةٌ في الأصل إذ الأصل: اغزِي كَأَخْرَجِي فأَعْلَلَ بالحذفِ.

* { مَا سَمِعْنَا بِهَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ }

(12/239)

قوله: { فِي الْمِلَّةِ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ "سَمِعْنَا" أي: لم نسمعَ في المِلَّةِ الآخرةِ بهذا الذي جئتَ به. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ هَذَا أي: ما سمعنا بهذا كائناً في المِلَّةِ الآخرةِ. أي: لم نسمعَ من الكهَّانِ ولا مِنْ أَهْلِ الكُتُبِ أنه يَحْدُثُ توحيدُ اللهِ في المِلَّةِ الآخرةِ، وهذا مِنْ قِرْطِ كَذِبِهِمْ.

* { أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ
{

قوله: {أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ}: قد تقدّم حكمُ هاتين الهمزتين في أوائل آل عمران، وأنَّ الواردَ منه في القرآن ثلاثة أماكن. والإضراباتُ في هذه الآية واضحةٌ و"أم" منقطعةٌ.

* { أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ {

قوله: {فَلْيَرْتَقُوا}: قال أبو البقاء: "هذا كلامٌ محمولٌ عليّ المعني أي: إن زعموا ذلك فَلْيَرْتَقُوا"، فجعلها جواباً لشرطٍ مقدرٍ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ ذلك.

* { جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ {

قوله: {جُنْدٌ}: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنه خبرٌ مبتدأ مضمرةٌ أي: هم جُنْدٌ، و"ما" فيها وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها صفةٌ لـ "جُنْدٌ" على سبيل التعظيم للهؤلاء بهم أن للتحقير، فإنَّ "ما" الصفة تُستعمل لهذين المعنيين. ومثله قولُ امرئ القيس:
3850- * وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرِهِ

(12/240)

وقد تقدّم هذا في أوائل البقرة. و"هنالك" يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ خبر الجند و"ما" مزيدةٌ و"مهزوم" نعتٌ لـ "جُنْدٌ" ذكره مكِّي. الثاني: أن يكونَ صفةً لـ "جند". والثالث: أن يكونَ منصوباً بمهزوم. ومهزومٌ يجوزُ فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لذلك المبتدأ المقدر. والثاني: أنه صفةٌ لـ "جُنْدٌ" إلا أنَّ الأحسنَ على هذا الوجه أن لا يُجَعَلَ "هنالك" صفةً بل متعلقاً به، لئلا يَلْتَزِمَ تقدّم الوصفِ غير الصريح على الصريح. و"هنالك" مشارٌ به إلى موضع التقاؤل والمجاورة بالكلمات السابقة وهو مكةٌ أي: سيُهزَمون بمكة وهو إخبارٌ بالمغيّب. وقيل: مُشارٌ به إلى نُصرة الأصنام. وقيل: إلى حَفْرِ الخندق يعني: إلى مكان ذلك. الثاني من الوجهين الأولين: أن يكونَ "جُنْدٌ" مبتدأً و"ما" مزيدةً. و"هنالك" نعتٌ و"مهزوم" خبره قاله أبو البقاء. قال الشيخ: "وفيه بُعْدٌ لتفليته عن الكلام الذي قبله". قلت: وهذا الوجه المنقولُ عن أبي البقاء سبقه إليه مكِّي.

قوله: "من الأحزاب" يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ "جُنْدٌ"، وأن يكونَ صفةً لـ "مهزوم". وجوّز أبو البقاء أن يكونَ متعلقاً به. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ المراد بالأحزاب هم المهزومون.

* { كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ {

قوله: {ذُو الْأَوْتَادِ}: هذه استعارةٌ بليغةٌ: حيث شبه المُلْكُ بيت الشَّعْر، وبيت الشَّعْر لا يثبتُ إلا بالأوتادِ والأطناب، كما قال الأفوه:
3851- والبيت لا يُبْنَى إلا على عمدٍ * ولا عمادَ إذا لم تُرْسَ أوتادُ
فاستعير لثبات العزِّ والمُلْكِ واستقرار الأمر، كقول الأسيود:
3852- * في ظلِّ مُلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

(12/241)

/ والأوتادُ: جمعٌ وِتْد. وفيه لغاثٌ: وِتْدٌ بفتح الواو وكسرِ التاءِ وهي الفصحى،
وَوِتْدٌ بفتحِتين، ووِدٌّ بإدغامِ التاءِ في الدالِ قال:
3853- تُخْرَجُ الْوِدُّ إِذَا مَا أُشْجِدَتْ * وَتُورِيهِ إِذَا مَا تَشْتَبِكُ
و"وَتَّ" بإبدالِ الدالِ تاءً ثم إدغامِ التاءِ فيها. وهذا شاذٌّ لَأَنَّ الْأَصْلَ إِبْدَالُ الْأَوَّلِ
لِلثَّانِي لَا الْعَكْسُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَمَنَّ
رُحْزَخَ عَنِ النَّارِ}. وَيُقَالُ: وَتِدٌ وَتِدٌ أَي: قَوِيٌّ ثَابِتٌ، وَهُوَ مِثْلُ مَجَازِ قَوْلِهِمْ: شُغِّلَ
شَاغِلٌ. وَأَنْشِدِ الْأَصْمَعِي:
3854- لَأَقْتُ عَلَى الْمَاءِ جُدَيْلًا وَاتِدًا * وَلَمْ يَكُنْ يُخْلِفُهَا الْمَوَاعِدَا
وقيل: الأوتادُ هنا حقيقةٌ لا استعارةٌ. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يربط عليها
الناسَ يُعَذِّبُهُمْ بِذَلِكَ. وتقدم الخلافُ في الآيةِ في سورة الشعراء.

* { وَتَمُودٌ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْرَابُ }

قوله: {أُولَئِكَ الْأَحْرَابُ}: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها، وَأَنْ تكونَ خبراً.
والمبتدأُ قال أبو البقاء: "من قوله: و"عادٌ" وَأَنْ يكونَ من "تمود"، وَأَنْ يكونَ
مِنْ قَوْلِهِ: "وقومُ لوطٍ". قلت: الظاهرُ عطفُ "عادٌ" وما بعده على "قومُ نوحٍ"
واستئنافُ الجملةِ بعده. وكان يسوعُ على ما قاله أبو البقاء أَنْ يكونَ المبتدأُ
وحده "وأصحابُ الأيكة".

* { إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٍ }

قوله: {إِنْ كُلُّ}: "إِنْ" نافيةٌ ولا عملَ لها هنا البتة ولو على لغةٍ مَنْ قال:
3854- إِنْ هُوَ مُهَيَّبٌ عَلَى أَحَدٍ *
وعلى قراءة {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا} لانتقاضُ النفي بـ "إِنَّ" فَإِنَّ
انتقاضه مع الأصل، وهي "ما" مُبْطَلٌ فكيف بقرعها؟ وقد تقدم أنه يجوزُ أَنْ
يكونَ جواباً للقسم.

(12/242)

* { وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِنْ قَوَاقٍ }

قوله: { مَا لَهَا مِنْ قَوَاقٍ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "لَهَا" رَافِعاً لـ "مِنْ قَوَاقٍ" بِالْفَاعِلِيَّةِ لِعَتِمَادِهِ عَلَى النَفْيِ، وَأَنْ يَكُونَ جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَالْجَمَلَةُ الْمَنْفِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صَفَةً لـ "صَيْحَةً" وَ"مِنْ" مَزِيدَةٌ. وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ "قَوَاقٍ" بِضَمِّ الْفَاءِ، وَالْبَاقُونَ بَفَتْحِهَا. فَقِيلَ: [هُمَا] لَغْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُمَا الزَّمَانُ الَّذِي بَيْنَ حَلَبَتَيْ الْحَالِبِ وَرَضَعَتَيْ الرَّاضِعِ، وَالْمَعْنَى: مَا لَهَا مِنْ تَوَقُّفٍ قَدَّرَ قَوَاقٍ نَاقَةً. وَفِي الْحَدِيثِ: "الْعِيَادَةُ قَدَّرَ قَوَاقٍ نَاقَةً" وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { قَادًا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً } . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا لَهَا مِنْ رَجُوعٍ، مِنْ أَفَاقِ الْمَرِيضِ: إِذَا رَجَعَ إِلَى صِحَّتِهِ. وَإِفَاقَةُ النَّاقَةِ سَاعَةٌ يَرْجِعُ اللَّبَنُ إِلَى صَرَئِهَا. يُقَالُ: أَفَاقَتِ النَّاقَةُ تُفِيقُ إِفَاقَةً رَجَعَتْ وَاجْتَمَعَتِ الْفَيْقَةُ فِي صَرَئِهَا. وَالْفَيْقَةُ: اللَّبَنُ الَّذِي يَجْتَمِعُ بَيْنَ الْحَلَبَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْوَاقٍ. وَأَمَّا أَفَاقَةٌ فَجَمْعُ الْجَمْعِ. وَيُقَالُ: نَاقَةٌ مُفِيقٌ وَمُفِيقَةٌ. وَقِيلَ: قَوَاقٍ بِالْفَتْحِ: الْإِفَاقَةُ وَالِاسْتِرَاحَةُ كَالْجَوَابِ مِنْ أَجَابَ. قَالَهُ مُؤَرِّجُ السَّدُوسِيِّ وَالْفَرَاءُ. وَمِنْ الْمَفْسَّرِينَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسَّدِيُّ. وَأَمَّا الْمَضْمُومُ فَاسْمٌ لِإِصْدَارٍ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَقَصَاصِ [الشَّعْر] وَقُصَاصِهِ وَخَمَامِ الْمَكُوكِ وَخَمَامِهِ.

* { وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَّلْ لَنَا قِطَّنًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ }

قوله: { قِطَّنًا } : أَي: نَصِيْبِنَا وَخَطَّنَا. وَأَصْلُهُ مِنْ قَطَّ الشَّيْءَ أَي: قَطَعَهُ. وَمِنْهُ قَطَّ الْقَلَمَ. وَالْمَعْنَى: قَطَعَهُ مِنْ مَا وَعَدْتَنَا بِهِ وَلِهَذَا يُطْلَقُ عَلَى الصَّحِيفَةِ وَالصَّكِّ قِطٌّ لِأَنَّهُمَا قِطْعَتَانِ تَقْطَعَانِ. وَيُقَالُ لِلْجَائِزَةِ: أَيْضًا قِطٌّ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ. قَالَ الْأَعَشَى:

(12/243)

3855- وَلَا الْمَلِكُ النِّعْمَانُ يَوْمَ لَقِيْتَهُ * بَغْبِطَتِهِ يُعْطِي الْقُطُوطَ وَيَأْفِقُ
وَأَكْثَرَ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكِتَابِ. قَالَ أُمِيَّةُ:

3856- قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةٌ أَرْضُ الْعِرَاقِ وَمَا * يُجَبِّي إِلَيْهِمْ بِهَا وَالْقِطُّ وَالْقَلَمُ
وَيُجْمَعُ عَلَى قِطُوطٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى قِطْطَةٍ نَحْوِ: قَزْدٌ وَقِرْدَةٌ وَقُرُودٌ. وَفِي الْقِلَّةِ عَلَى أَقِطَةٍ وَأَقْطَاطٍ / كَقَدَحٍ وَأَقْدِحَةٍ وَأَفْدَاحٍ، إِلَّا أَنْ أَفْعَلَةٌ فِي فِعْلٍ شَادَ. *

* { اضْئِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ }

قوله: { دَاوُودَ } : بَدَلُ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. وَ"ذَا الْأَيْدِ" نَعْتٌ لَهُ. وَالْأَيْدُ: الْقُوَّةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ أَيْدٌ وَأَيَّادٌ.

* { إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ }

قوله: { يُسَبِّحْنَ } : جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ "الْجِبَالِ". وَأَتَى بِهَا فِعْلًا مُضَارِعًا دُونَ اسْمٍ فَاعِلٍ فَلَمْ يَقُلْ مُسَبِّحَاتٍ، دَلَالَةً عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، كَقَوْلِ

الأعشى:

3857- لَعْمَرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ * إِلَى ضِيءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ
أَي: تُحَرِّقُ شَيْئًا فَشَيْئًا. وَلَوْ قَالَ: مُحَرِّقَةٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

* { وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلُّ لَهُ أَوَابٌ }

قوله: { وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً } : العَامَّةُ عَلَى تَصْبِيهِمَا، عَطَفَ مَفْعُولًا عَلَى مَفْعُولٍ
وَحَالًا عَلَى حَالٍ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زُبْدًا مَكْتُوفًا وَعَمْرًا مُطْلَقًا. وَأَتَى بِالْحَالِ
اسْمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَفْعَلَ وَقَعَ شَيْئًا فَشَيْئًا لِأَنَّ حَشْرَهَا دُفْعَةٌ وَاحِدَةٌ أَدَلُّ
عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْحَاشِرُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَالْجَحْدَرِيُّ بِرَفْعِهِمَا
جَعَلَاهُمَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

(12/244)

قوله: "كُلُّ لَهُ" أَي: كُلُّ مِنَ الْجِبَالِ وَالطَّيْرِ لِدَاوُدَ. أَي: لِأَجْلِ تَسْبِيحِهِ مُسَبِّحٌ،
فَوَضَعَ "أَوَابٌ" مَوْضِعَ مُسَبِّحٍ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْبَارِي تَعَالَى، وَالْمِرَادُ كُلُّ مَنْ
دَاوُدَ وَالْجِبَالِ وَالطَّيْرِ مُسَبِّحٍ وَرَجَّاعٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

* { وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ }

قوله: { وَشَدَدْنَا } : العَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ "شَدَدْنَا" أَي: قَوَّيْنَا كَقَوْلِهِ: "سَنَشُدُّ
عَضْدَكَ بِأَخِيكَ". وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَالْحَسَنُ "شَدَدْنَا" بِالتَّشْدِيدِ وَهِيَ مَبَالِغَةٌ لِقِرَاءَةِ
العَامَّةِ.

* { وَهَلْ أَتَاكَ تَبَأُ الْحَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ }

(12/245)

قوله: { تَبَأُ الْحَصْمِ } : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَصْمَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فَلِذَلِكَ يَصْلُحُ
لِلْمَفْرَدِ وَالْمَذْكَرِ وَضِدِّيهِمَا، وَقَدْ يَطَابِقُ. وَمِنْهُ: { لَا تَخَفْ خَصْمَانِ } وَ{ هَادَانِ
خَصْمَانِ }. وَالْمِرَادُ بِالْحَصْمِ هُنَا جَمْعٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "إِذْ تَسَوَّرُوا" وَقَوْلِهِ: "إِذْ
دَخَلُوا". قَالَ الرَّمَخَشَرِيُّ: "وَهُوَ يَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ كَالصَّيْفِ. قَالَ تَعَالَى:
{ حَدِيثٌ صَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ الْمُكَرَّمِينَ } لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي أَصْلِهِ يُقَالُ: حَصَمَهُ يَحْصِمُهُ
حَصْمًا كَمَا تَقُولُ: ضَافَهُ صَيْفًا. فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا جَمْعٌ وَقَوْلُهُ: "خَصْمَانِ" تَشْبِيهُ
فَكَيْفَ اسْتِقَامَ ذَلِكَ؟ قُلْتَ: مَعْنَى خَصْمَانِ: فَرِيقَانِ خَصْمَانِ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ
قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ { خَصْمَانِ } بَعَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
{ هَادَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا }. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: { إِنَّ هَذَا أَخِي } وَهُوَ
دَلِيلٌ عَلَى الْإِثْنَيْنِ؟ قُلْتَ: هَذَا قَوْلُ الْبَعْضِ الْمِرَادُ بِهِ: { تَعْصَنًا عَلَى بَعْضٍ }. فَإِنْ
قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ: أَنَّهُ بُعِثَ إِلَيْهِ مَلَكَانِ. قُلْتَ: مَعْنَاهُ أَنَّ التَّحَاكُمَ بَيْنَ

مَلَكَين، ولا يمنع ذلك أَنْ يَصْحَبَهُمَا آخرون. فإن قلت: كيف سَمَّاهم جميعاً حَصْمًا في قوله: "تَبَا الحَصْمِ" و"حَصْمَان"؟ قلتُ: لَمَّا كان صَحِبَ كُلِّ واحدٍ من المتحاكِمين في صورة الحَصْمِ صَحَّت التسميةُ به."

(12/246)

قوله: "إِذ تَسَوَّرُوا" في العامل في "إِذ" أوجه، أحدها: أنه معمولٌ للنبا إذا لم يُرَدَّ به القصة. وإليه ذهب ابن عطية وأبو البقاء ومكي. أي: هل أتاك الخبرُ الواقع في وقت تَسَوَّرَهُم المحرَب؟ وقد رَدَّ بعضهم هذا: بأن النبا الواقع في ذلك الوقت لا يصحُّ إتيائه رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، وإن أريد بالنبا القصة لم يكن ناصباً. قاله الشيخ. الثاني: أن العامل فيه "أتاك" ورُدَّ بما رُدَّ به الأول. وقد صرَّح الزمخشريُّ بالردِّ على هذين الوجهين، فقال: "فإن قلتَ بم انتصبَ "إِذ"؟ قلتُ: لا يخلوا إمَّا أَنْ ينتصبَ بـ "أتاك" أو بالنبا أو بمحذوفٍ. فلا يَبْشُوع انتصابه بـ "أتاك" لأنَّ إِيَابَانَ النبا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم لا يقع إلا في عهده لا في عهدِ دواد، ولا بالنبا؛ لأنَّ النبا واقعٌ في عهدِ داودَ فلا يصحُّ إتيائه رسولَ الله صلى الله عليه وسلم. وإن أرَدتَ بالنبا القصة في نفسها لم يكن ناصباً، فبقي أن يكون منصوباً بمحذوف، وتقديره: وهل أتاك نبا تحاكم الحَصْمِ إِذ، فاختار أن يكون معمولاً لمحذوفٍ. الرابع: أن ينتصبَ بالخَصْمِ لَمَّا فيه من معنى الفعل.

* { إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ حَصْمَانُ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ }

قوله: { إِذْ دَخَلُوا } فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ "إِذ" الأولى. الثاني: أنه منصوبٌ بـ "تَسَوَّرُوا" ومعنى تَسَوَّرُوا: عَلُوا/ أعلى السُّور، وهو الحائط، غيرُ مهموز كقولك: تَسَمَّ البعيرُ أي: بَلَغَ سَنَامَهُ. والضميرُ في "تَسَوَّرُوا" و"دخلوا" راجعٌ على الخصم لأنه جمعٌ في المعنى على ما تقدَّم، أو على أنه مثني، والمثني جمعٌ في المعنى، وقد مضى الخلافُ في هذا محققاً.

(12/247)

قوله: "حَصْمَان" خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: نحن حَصْمَان؛ ولذلك جاء بقوله: "بَعْضُنَا". وَمَنْ قرأ "بعضهم" بالعَبِيَّة يُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ كَذَلِكَ، ويكون قد راعى لفظَ "حَصْمَان"، وَيُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ هُم حَصْمَان لِيَتطَابَقَ. وَرُوي عن الكسائي "حَصْمَان" بكسر الخاء. وقد تقدَّم أنه قرأها كذلك في الحج. قوله: "بَعَى بَعْضُنَا" جملةٌ يجوزُ أَنْ تكون مُقَسَّرَةً لِحَالِهِمْ، وَأَنْ تكونَ خبراً ثانياً. قوله: "وَلَا تُشْطِطْ" العامَّةُ على صَمِّ التاء وسكونِ الشين وكسرِ الطاءِ الأولى مِنْ أَشْطَطَ يُشْطِطُ إِذَا تَجَاوَزَ الْحَقَّ. قال أبو عبيدة: "شَطَطْتُ فِي الْحُكْمِ؛ وَأَشْطَطْتُ فِيهِ، إِذَا جُرْتُ" فهو ممَّا اتفق فيه فَعَلَ وَأَفْعَلَ، وَإِنَّمَا فَكَّهُ عَلَى أَحَدٍ

الجائزين كقوله: "مَنْ يَزِيدُ" وقد تقدّم تحقيقه. وقرأ الحسن وأبو رجاء وابن أبي عبله "تَشَطُّطٌ" بفتح التاء وصَمَّ الطاءِ مِنْ شَطَّ بِمعنى أَشَطَّ كما تقدّم. وقرأ قتادة "تُشَطُّطٌ" مِنْ أَشَطَّ رِباعياً، إِلَّا أَنَّهُ أَدغم وهو أحد الجائزين كقراءة مَنْ قَرَأَ {مَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ}، وعنه أيضاً "تَشَطُّطٌ" بفتح الشين وكسر الطاء مُشَدَّدةً شَطَّطاً يُشَطِّطُ. والتثقيل فيه للتكثير. وقرأ زر بن حبیش "تُشَاطِطُ" من المفاعلة.

* { إِنَّ هَذَا أَحِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ تَعَجَّةً وَلي تَعَجُّهُ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ }

قوله: { تِسْعٌ وَتِسْعُونَ } : العامَّةُ على كسر التاء، وهي اللغَةُ الفاشيةُ. وزيد بن علي والحسن بفتحها فيهما، وهي لُغِيَّةٌ. وقرأ العامَّةُ "تَعَجَّة" بفتح النون، والحسن وابن هرْمَزٍ بكسرها. قيل: وهي لَعَةٌ لبعضِ بني تميمٍ. وكَثُرَ في كلامهم الكنايةُ بها عن المرأةِ قال ابنُ عَوْنٍ:
3858- أنا أَبُوهُنَّ ثَلَاثُ هُنَّ
رَابِعَةٌ فِي الْبَيْتِ صُغْرَاهُنَّ
وَتَعَجَّتِي حَمْسًا تُوقِيهِنَّ
وقال آخر:

(12/248)

3859- هما تَعَجَّتَانِ مِنْ نِجَاجِ تِبَالَةٍ * لَدَى جُوذُرَيْنِ أَوْ كَبْعَضٍ دُمَى هَكِرٍ
وقوله: "وَعَزَّنِي" أي: عَلَّنِي. قال الشاعر:

3860- قِطَاةٌ عَزَّرَهَا شَرَكُ فَبَاتَتْ * تُجَادِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجِنَاحُ
يقال: عَزَّرَهُ يَعْزِّرُهُ بضم العين وتقدّم تحقيقه في سورة يس. وقرأ طلحة وأبو حيوه "وَعَزَّنِي" بالتخفيف. قال ابن جنى: "حَذَفَ الزاي الواحدة تخفيفاً. كما قال:

3861- * أَحَسَّنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُؤسُ
يريد: أَحَسَّسَنَ، فحذف. وُثِرَوِي هذه قراءةٌ عن عاصم. وقرأ عبد الله والحسن وأبو وائل ومسروق والضحاك "وعازَّنِي" بألفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالبني.

* { قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالٍ نَعَجْتِكَ إِلَى نِجَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِيا
يَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ
أَنَّمَا قَتَلَهُ فَأَسْتَعْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ }

قوله: { بِسُؤَالٍ نَعَجْتِكَ } : مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، والفاعلٌ محذوفٌ أي: بَأَنَّ سَأَلَكَ نَعَجْتِكَ، وَضُمَّنَ السُّؤَالَ مَعْنَى الإِضَافَةِ وَالانضمامِ أَي: بِإِضَافَةِ نَعَجْتِكَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ، وَلِذَلِكَ عُدِّي بِ إِلَى.
قوله: "لَيَبْغِي" العامَّةُ على سكون الياءِ وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبرِ لـ "إِنَّ" وَفِرِي "لَيَبْغِي" بفتح ياءِيه. وَوَجَّهَتْ: بَأَنَّ الأَصْلَ: لَيَبْغِيَنَّ بِنونِ التوكيدِ

الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إنَّ تقديره:
 وإن كثيراً من الخلقاء والله ليبغين، فحُذِفَتْ كما حُذِفَ في قوله:
 3862- اضْرَبْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا *
 وقُرئ "ألم تَسْرَحَ" بالفتح وقوله:
 3863- مِنْ يَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَوْ يَوْمَ قُدِرْ

(12/249)

بفتح الراء. وقُرئ "لَيَبِغَ" بحذف الياء. قال الزمخشري: "اكتفى منها بالكسرة"
 وقال الشيخ: "كقوله:
 3864- محمدٌ تَفِدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *
 يريد "تَفِدِي" على أحد القولين "يعني: أنه حذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة.
 والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلام الأمر المقدر. وقد تقدّم هذا في سورة
 إبراهيم عليه السلام، إلا أنه لا يأتى هنا لأنَّ اللام مفتوحة.
 قوله: {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} استثناءً متصلٌ مِنْ قوله: "بعضهم" وقوله: "وقليل"
 خبرٌ مقدّمٌ و"ما" مزيدةٌ للتعظيم. و"هم" مبتدأ.
 قوله: "فَتَنَاهُ" بالتخفيف. وإسنادهُ إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه قراءةُ
 العامّة. وعمرُ بن الخطاب والحسن وأبو رجاء "فَتَنَاهُ" بتشديد/ التاء وهي
 مبالغة. وقرأ الضحاك "أفتناه" يُقال: فَتَنَهُ وأَفْتَنَهُ أي: حَمَلَهُ على الفتنة. ومنه
 قوله:
 3865- لَيْنٌ فَتَنَيْتَنِي لَهَيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ *
 وقرأ قتادةُ وأبو عمرو في روايةٍ "فَتَنَاهُ" بالتخفيف. و"فَتَنَاهُ" بالتشديد والألفُ
 ضميرُ الخصمين. و"رَاكِعًا" حالٌ مقدره، قاله أبو البقاء. وفيه نظرٌ لظهور
 المقارنة.

* { فَعَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ }

قوله: {ذَلِكَ}: الظاهرُ أنَّه مفعولٌ "عَفَرْنَا". وجَوَزَ أبو البقاء أن يكونَ خبرَ مبتدأ
 مضميرٍ أي: الأمرُ ذلكُ وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

* { يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَإِحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ
 الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ
 بِمَا تَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ }

(12/250)

قوله: {فَيُضِلَّكَ}: فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ في جواب النهي.
 والثاني: أنه عطْفٌ على "لا تَتَّبِعِ" فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتْ اللامُ للالتقاء
 الساكنين، وهو نهْيٌ عن كل واحدٍ على حدِّته، والأولُ فيه النهْيُ عن الجمع

بينهما. وقد يترجح الثاني لهذا المعنى، وقد تقدم تقرير ذلك في البقرة في قوله: {وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ}. وفاعل "فَيُضِلُّكَ" يجوز أن يكون "الهُوى" ويجوز أن يكون ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: فَيُضِلُّكَ اتِّبَاعُ الهوى. والعامَّة على فتح "يُضِلُّونَ"، وقرأ ابن عباس والحسن وأبو حيوه "يُضِلُّونَ" بالضم أي: يُضِلُّونَ النَّاسَ، وهي مُسْتَلْزِمَةٌ للقراءة الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غَيْرَهُ إِلَّا ضَالٌّ بخلاف العكس.

قوله: "بما تَسُوا" "ما" مصدرية. والجارُّ يتعلَّقُ بالاستقرار الذي تضمَّنه "لهم". و"لهم عذابٌ" يجوز أن تكون جملة خبراً لـ "إن"، ويجوز أن يكون الخبرٌ وحده الجارُّ. و"عذابٌ" فاعلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِهِ من المفرد.

* { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ }

قوله: {بَاطِلًا}: يجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أو حالاً من ضميره أي: خَلَقًا بَاطِلًا، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل "خَلَقْنَا" أي: مُبْطِلِينَ أو ذَوِي بَاطِلٍ. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و"أم" في الموضعين منقطعة وقد عرِّفت ما فيها.

* { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ }

(12/251)

قوله: {كِتَابٌ}: يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هذا كتابٌ و"أَنْزَلْنَاهُ" صفةٌ و"مُبَارَكٌ" خبرٌ مبتدأ مضمرة أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوز أن يكون نعتاً ثانياً، لأنه لا يتقدَّمُ عند الجمهور غير الصريح على الصريح. ومن يرى ذلك استدلالاً بظاهرها، وقد تقدم هذا محزراً في المائدة.

و"لِيَدَّبَّرُوا" متعلِّقٌ بـ "أَنْزَلْنَاهُ". وقرئ "مُبَارَكًا" على الحال اللازمة؛ لأنَّ البركة لا تغفُّه. وقرأ علي رضي الله عنه "لِيَتَذَبَّرُوا" وهي أصلُ قراءة العامة فأدغمت التاء في الدال. وأبو جعفر - ورويت عن عاصم والكسائي - "لِيَتَذَبَّرُوا" بناءً الخطاب وتخفيف الدال. وأصلها لِيَتَذَبَّرُوا بتاءين فحذفت إحداهما. وفيها الخلاف المشهور: هل هي الأولى أو الثانية؟

* { وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ }

قوله: {نِعَمَ الْعَبْدِ}: مخصوصها محذوفٌ أي: نِعَمَ العبدِ سليمانُ. وقيل: داوُدُ. والأولُ أظهرٌ لأنه هو المَسْئُوقُ للحديث عنه. وقرئ بكسر العين، وهي الأصل كقوله:

3866- * نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

* { إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِاتُ الْحِيَادُ }

قوله: {إِذْ عُرِضَ}: في ناصبه أوجه، أحدها: نَعَمْ، وهو أضعفها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَدْحُهُ بوقتٍ، ولعدم تَصَرُّفِ نَعَمْ. والثاني: "أَوَّابٌ" وفيه تقييدٌ وَصْفُهُ بِذلك بهذا الوقت. والثالث: اذْكَرُ مقدراً وهو أَسْلَمُهَا و"الصَّافِنَاتُ" جمعُ صَافِنٍ. وفيه خلافٌ بين أهل اللغة. فقال الزَّجَّاجُ: هو الذي يقفُّ على إحدى يديه وَيَقِفُّ على طَرَفِ سُنْبِكِهِ، وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه. قال: "وهي علامة الفَراهية فيه، وأنشد:

3867- أَلِفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ * مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

(12/252)

وقيل: هو الذي يَجْمَعُ يديه وَيُسَوِّبُهُمَا. وَأَمَّا الَّذِي يَقِفُّ عَلَى سُنْبِكِهِ فَاسْمُهُ الْمُخِيمُ قاله أبو عبيد. وقيل: هو القَائِمُ مطلقاً، أي: سواءً كان من الخيل أم مِنْ غيرها قاله القُتَيْبِيُّ، واستدلَّ بالحديث وهو قوله عليه السلام: "مَنْ سَرَّهَ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لَهُ صُفُونًا قَلِيَتَبَوًّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" أي: يُدِيمُونَ لَهُ الْقِيَامَ. وحكاة قطرب أيضاً. وقيل: هو الْقِيَامُ مطلقاً سواءً وقفت على طَرَفِ سُنْبِكِ أم لا. قال الفراء: "على هذا رأيتُ أشعارَ العرب". انتهى وقال النابغة:/

3868- لَنَا قُبَّةٌ مَصْرُوبَةٌ بِفَنَائِهَا * عِتَاقُ الْمَهَارِي وَالْجِيَادِ الصَّوَاغِينُ وَالْجِيَادُ: إمَّا مِنَ الْجَوْدَةِ يُقَالُ: جَادَ الْفَرَسُ يَجُودُ جَوْدَةً وَجَوْدَةً بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ فَهُوَ جَوَادٌ لِلذِّكْرِ وَالْأُنثَى، وَالْجَمْعُ: جِيَادٌ وَأَجْوَادٌ وَأَجَاوِيدٌ وَقِيلَ: جَمَعَ لَ جَوْدٌ بِالْفَتْحِ كَتَوْبٌ وَثِيَابٌ. وَقِيلَ: جَمَعَ جَيْدٌ. وَإِمَّا مِنَ الْجَيْدِ وَهُوَ الْعُنُقُ وَالْمَعْنَى: طَوِيلَةُ الْأَجْيَادِ، وَهُوَ دَالٌ عَلَى قَرَاهَتِهَا.

* { وَوَهَبْنَا لِداوودَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ }

قوله: {نِعَمَ الْعَبْدِ}: مخصوصها محذوفٌ أي: نِعَمَ الْعَبْدِ سُلَيْمَانَ. وقيل: داوُدُ. والأوَّلُ أَظْهَرُ لَأنَّهُ هُوَ الْمَسْئُوقُ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ. وَقُرِئَ بِكسْرِ الْعَيْنِ، وَهِيَ الْأَصْلُ كقولهِ:

3866- * نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

* { إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ }

(12/253)

قوله: {إِذْ عُرِضَ}: في ناصبه أوجه، أحدها: نَعَمْ، وهو أضعفها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَدْحُهُ بوقتٍ، ولعدم تَصَرُّفِ نَعَمْ. والثاني: "أَوَّابٌ" وفيه تقييدٌ وَصْفُهُ بِذلك بهذا الوقت. والثالث: اذْكَرُ مقدراً وهو أَسْلَمُهَا و"الصَّافِنَاتُ" جمعُ صَافِنٍ. وفيه خلافٌ بين أهل اللغة. فقال الزَّجَّاجُ: هو الذي يقفُّ على إحدى يديه وَيَقِفُّ على طَرَفِ سُنْبِكِهِ، وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه. قال: "وهي علامة الفَراهية فيه، وأنشد:

طَرَفِ سُنْبِكَ، وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه. قال: "وهي علامة القراهة فيه، وأنشد:

3867- أَلِفَ الصُّفُونِ فما يزال كأنه * ممّا يقوم على الثلاث كسيراً
وقيل: هو الذي يجمعُ يديه ويُسَوِّيهما. وأمّا الذي يقفُ على سُنْبِكَ فاسمُه
المُخِيمُ قاله أبو عبيد. وقيل: هو القائمُ مطلقاً، أي: سواءً كان من الخيل أم من
غيرها قاله القُتَيْبِيُّ، واستبدلَ بالحديث وهو قوله عليه السلام: "مَنْ سَرَّه أَنْ
يقومَ الناسُ له صُفُوناً قَلَيْتَبَوّاً مقعده من النار" أي: يُدِيمون له القيام. وحكاه
قطرب أيضاً. وقيل: هو القيامُ مطلقاً سواءً وقفت على طَرَفِ سُنْبِكَ أم لا.
قال الفراء: "على هذا رأيتُ أشعارَ العرب". انتهى وقال النابغة:/

3868- لنا قُبَّةٌ مَصْرُوبَةٌ بِفَنَائِهَا * عِتَاقُ المَهَارَى والجِيَادِ الصَّوَائِفِ
والجِيَادُ: إمَّا من الجَوْدَةِ يقال: جَادَ الفَرَسُ يَجُودُ جَوْدَةً وَجُودَةً بالفتح والضم
فهو جَوَادٌ للذكر والأنثى، والجمع: جِيَادٌ وَأَجْوَادٌ وَأَجَاوِيدٌ وقيل: جمع لـ جَوْدُ
بالفتح كَنَوْبٌ وَثِيَابٌ. وقيل: جمع جَيْدٌ. وإما من الجَيْدِ وهو العُنُقُ والمعنى:
طويلة الأجياد، وهو دال على قراحتها.

* { فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ }

(12/254)

قوله: { حُبَّ الْخَيْرِ } فيه أوجهٌ، أحدها: هو مفعولٌ "أَحْبَبْتُ" لأنه بمعنى آتَرْتُ،
و"عَنْ" على هذا بمعنى على، أي: على ذكر ربي؛ لأنه يُرَوَى في التفسير -
والله أعلم - أنه عَرَضَ الخَيْلَ حَتَّى شَغَلَتْهُ عَن صَلَاةِ العَصْرِ أَوَّلَ الوَقْتِ حَتَّى
عَرَبَتِ الشَّمْسُ. وقال الشيخ: "وكانه منقولٌ عن الفراء أنه صَمَّنَ أَحْبَبْتُ معنى
آتَرْتُ حَتَّى نَصَبَ "حُبَّ الخَيْرِ" مفعولاً به. وفيه نظيرٌ؛ لأنه متعديٌ بنفسه، وإنما
يحتاج إلى التضمين إنْ لو لم يكن متعدياً. الثاني: أن "حُبَّ" مصدرٌ على حَذْفِ
الزوائد. والناصبُ له "أَحْبَبْتُ". الثالث: أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: حُباً مثلَ حُبِّ
الخير. الرابع: أنه قيل: صَمَّنَ معنى أَتَبْتُ، فلذلك تَعَدَّى بـ "عَنْ". الخامس: أن
"أَحْبَبْتُ" بمعنى لَزِمْتُ. السادس: أن "أَحْبَبْتُ" مِنْ أَحَبَّ البَعِيرُ إِذَا سَقَطَ وَبَرَكَ
من الإغياء. والمعنى: قَعَدْتُ عَن ذِكْرِ رَبِّي، فيكون "حُبَّ الخَيْرِ" على هذا
مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ.

قوله: "حَتَّى تَوَارَتْ" في الفاعل وجهان، أحدهما: هو "الصافيات" والمعنى:
حَتَّى دَخَلَتْ أَصْطَلْبَاتِهَا فَتَوَارَتْ وَغَابَتْ. والثاني: أنه للشَّمْسِ أَصْمَرَتْ لِدَلَالَةِ
السِّيَاقِ عَلَيْهَا. وقيل: لِدَلَالَةِ العَشِيِّ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تَشْعُرُ بِهَا. وقيل: يدل عليها
الإشراق في قصة داود. وما بعده.
وقوله: "ذَكَرَ رَبِّي" يجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي: عَن أَنْ أذَكَرَ رَبِّي، وَأَنْ
يكون مضافاً للفاعل أي: عَن أَنْ ذَكَرَنِي رَبِّي. وضميرُ المفعولِ في "رُدُّوْهَا"
للصافيات. وقيل: للشَّمْسِ، وهو غريبٌ جداً.

* { رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ }

قوله: {مَسْحًا}: منصوبٌ بفعلٍ مقدر، وهو خبر "طَفِقَ" أي: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا؛ لَأَنَّ خَبَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعًا فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ وَبِهِ بَدَأُ: "مصدرٌ في موضعِ الحالِ". وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ "طَفِقَ" لا بُدَّ لها مِنْ خَبَرٍ.

(12/255)

وقرأ زيد بن علي: "مساحاً" بزنة قتال. والباءُ في "بالسُّوقِ" مزيدةٌ، مثلها في قوله: {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ}. وحكى سيبويه "مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ" بمعنى واحدٍ. ويجوز أن تكونَ للإلصاقِ كما تقدّمَ تقريرُهُ. وتقدّمَ هَمَزُ السُّوقِ وَعَدَمُهُ فِي النَّمْلِ. وجعل الفارسيُّ الهَمَزَ ضَعِيفًا. وليس كما قال؛ لِمَا تقدّمَ من الأدلّةِ. وقرأ زيد بن عليّ "بالساق" مفرداً اكتفاءً بالواحدِ لَعَدَمِ اللَّبْسِ كقوله:

3869- * وَأَمَّا جِلْدُهَا
فَصَلِيْبٌ

فصليْبٌ

وقوله:

3870- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا *

وقوله:

3871- * فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

وقال الزمخشري: "فإن قلت: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: "رُدُّوْهَا عَلَيَّ"؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُهُ قال: "رُدُّوْهَا" فاضمر، وأضمر ما هو جوابٌ له. كأنَّ قائلًا قال: فماذا قال سليمان؟ لأنه موضعٌ مُقْتَضٍ للسؤالِ اقتضاءً ظاهرًا". قال الشيخ: "وهذا لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُنْدَرِجَةٌ تَحْتَ حِكَايَةِ الْقَوْلِ وَهُوَ: {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ}.

* { وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ }

قوله: {جَسَدًا}: فيه وجهان: أظهرهما: أنه مفعولٌ به لَأَلْقَيْنَا. وفي التفسير: أنه شَيْقٌ وَوَلَدٌ. والثاني: أنه حالٌ وصاحبها: إمَّا سليمان؛ لأنه يُرَوَى أَنَّهُ مَرِضٌ حَتَّى صَارَ كَالْجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ، وَإِمَّا وَوَلَدَهُ. قالهما أبو البقاء: ولكن جسدٌ جامدٌ، فلا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ، أَي: ضَعِيفًا أَوْ فَارِعًا.

* { فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءً حَيْثُ أَصَابَ }

(12/256)

قوله: {تَجْرِي}: يجوزُ أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً لِقَوْلِهِ: "سَخَّرْنَا"، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ الرِّيحِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى تَوْحِيدِ الرِّيحِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْجَمْعِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَقِتَادَةُ "الرِّيحَ" وَ"رُحَاءً" حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "تَجْرِي". وَالرُّحَاءُ: اللَّيْثَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرُّخَاوَةِ. وَمَعْنَى ذَلِكَ الطَّوَاعِيَةُ لِأَمْرِهِ.

قوله: "حيث" ظرف لـ "تَجْرِي" أو لـ "سَخَّرْنَا". و"أصاب": أراد بلغة جَمِير، وقيل: بلغة هَجْر. وعن [رجلين مِنْ أهل اللغة] أنهما خرّجا يَفْصِدَانِ رُؤْيَةَ لَيْسَالَاهُ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ. فقال لهما: أين تُصَيِّبانِ؟ فَعَرَفَاهَا وَقَالَا: هَذِهِ بُعَيْتُنَا. وأنشد الثعلبي على ذلك:

3872- أَصَابَ الْجَوَابَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ * فَأَخْطَا الْجَوَابَ لَدَى الْمِفْصَلِ
/ أَي: أَرَادَ الْجَوَابَ. وَيُقَالُ: "أَصَابَ اللَّهُ بِكَ خَيْرًا" أَي: أَرَدَهُ بِكَ. وَقِيلَ: الْهَمْزَةُ
فِي "أَصَابَ" لِلتَّعْدِيَةِ مِنْ صَابَ يَصُوبُ أَي: تَرَلَّ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَي: أَصَابَ
جُنُودَهُ أَي: حَيْثُ وَجَّهَهُمْ وَجَعَلَهُمْ يَصُوبُونَ صَوْبَ الْمَطْرِ.

* { وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ }

قوله: { وَالشَّيَاطِينَ } : تَسَقُّ عَلَى "الرَّيْحِ". و"كُلَّ بَنَّاءٍ" بَدَلٌ مِنْ "الشَّيَاطِينَ"،
وَأَتَى بِصِيغَةِ الْمَبَالِغَةِ لِأَنَّهُ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَانِ. و"أَخْرَبَنِي" عَطْفٌ عَلَى "كُلَّ"
فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَكْمِ الْبَدَلِ. وَتَقَدَّمَ شَرْحُ { مُقَرَّرَيْنِ فِي الْأَصْقَادِ } فِي آخِرِ سُورَةِ
إِبْرَاهِيمَ.

* { هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ }

قوله: { بِغَيْرِ حِسَابٍ } : فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ "عَطَاؤُنَا" أَي:
أَعْطَيْنَاكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا تَقْدِيرٍ، وَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى كَثْرَةِ الْإِعْطَاءِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ
مِنْ "عَطَاؤُنَا" أَي: فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُحَاسَبٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَمٌّ كَثِيرٌ يَعْشُرُ عَلَى
الْحُسْبَابِ صَبْطُهُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ "أَمْنُنْ" أَوْ "أَمْسِكْ"، وَبِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ
حَالًا مِنْ فَاعِلِهِمَا أَي غَيْرَ مُحَاسَبٍ عَلَيْهِ.

(12/257)

* { وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ }

قوله: { وَحُسْنَ مَآبٍ } : الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِ نَسْفًا عَلَى اسْمِ "إِنَّ" وَهُوَ "لَزُلْفَى".
وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ بَرَفِعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ مُصَمَّرٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ
عَلَيْهِ وَيَقِفَانِ عَلَى "لَزُلْفَى" وَيَبْتَدِئَانِ بِـ "حُسْنُ مَآبٍ" أَي: وَحُسْنُ مَآبٍ لَهُ أَيْضًا.

* { وَادْكُرْ عَبْدَتَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِيَّ الشَّيْطَانِ يَنْصُبُ وَعَدَابٍ }

قوله: { أَيُّوبَ } : كَقَوْلِهِ: { عَبْدَتَا دَاوُودَ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ. وَ"إِذْ نَادَى" بَدَلٌ مِنْهُ
بَدَلٌ اشْتِمَالٌ. وَقَوْلُهُ: "أَنِّي" جَاءَ بِهِ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ الَّذِي نَادَاهُ بِسَبَبِهِ وَلَوْ لَمْ
يَحْكِهِ لِقَالَ: إِنَّهُ مَسَّنَهُ لِأَنَّهُ غَائِبٌ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُنَادِي
بِهَذَا اللَّفْظِ. وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ كَسْرِهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَوْ عَلَى إِجْرَاءِ النِّدَاءِ
مُجْرَاهُ.

قوله: "يَنْصُبُ" قَرَأَ الْعَامَّةُ بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ. فَقِيلَ: هُوَ جَمْعٌ "نَصَبٍ" بِفَتْحَتَيْنِ

نحو: وَتَن وَوُتْن، وَأَسَدٍ وَأُسْدٍ. وقيل: هي لغة في النَّصَبِ نحو: رُسْدٍ وَرَسْدٍ، وَحُرْنٍ وَحَرْنٍ، وَعُدْمٍ وَعَدَمٍ. وأبو جعفر وشيبة وحفص ونافع في روايةٍ بضمّتين وهو تتقبلُ تُصَبُّ بضمّة وسكون، قاله الزمخشري. وفيه بُعْدٌ لِمَاعَرَفَتِ أَنَّ مقتضى اللغة تخفيفُ فُعْلٍ كَعُنُقٍ لا تثقيلُ فُعْلٍ كَقُفْلٍ، وفيه خلافٌ. وقد تقدّم في العُسْرِ وَالْبُسْرِ في البقرة. وقرأ أبو حيوه ويعقوبٌ وحفصٌ في روايةٍ بفتح وسكون، وكلها بمعنى واحدٍ: وهو التعبُ والمَشَقَّةُ.

* { وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ }

قوله: { رَحْمَةً }؛ و"ذكرى" مفعولٌ من أجله أي: وهبناهم له لأجل رحمتنا إياه وليتذكر بحاله أولو الألباب.

* { وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا قَاصِرًا بِهِ وَلَا تَحْنُتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ }

(12/258)

قوله: { ضِغْتًا }؛ الضَّغْتُ: الحُرْمَةُ الصغيرة من الحشيش والقُصْبَان. وقيل: الحُرْمَةُ الكبيرة من القُصْبَان. وفي المثل: "ضِغْتُ عَلَى إِبَالَةٍ" والإِبَالَةُ: الحُرْمَةُ من الحطب. قال الشاعر:
3873- وَأَثَقَلْ مِنِّي تَهْدَةً قَد رَبَطْتُهَا * وَالْقَيْثُ ضِغْتًا مِّنْ حَلَى مُتَطَيَّبٍ
وأصلُ المادة يَدْلُ [على] جَمْعِ المختلطات. وقد تقدّم هذا في سورة يوسف في { أَضْعَاثُ أَحْلَامٍ }
{. قوله: "وَلَا تَحْنُتْ" الجَنْتُ: الإِثْمُ. وَيُطَلَّقُ عَلَى فِعْلٍ مَا حُلِفَ عَلَى تَرْكِهِ أَوْ تَرْكِ مَا حُلِفَ عَلَى فِعْلِهِ لِأَنَّهُمَا سَيِّئَانِ فِيهِ غَالِبًا.

* { وَادْكُرْ عِبَادَتَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ }

قوله: { عِبَادَتَا }؛ قرأ ابن كثير "عَبَدْنَا" بالتوحيد. والباقون "عبادنا" بالجمع والرسمُ يحتملها. فأما قراءة ابن كثير ف"إبراهيم" بدلُ أو بيانٌ، أو بإضمار أعني، وما بعده عطْفٌ على نفس "عبدنا" لا على إبراهيم؛ إذ يَلَزُمُ إبدالُ جمعٍ مِنْ مفردٍ. ولقائل أن يقول: لَمَّا كَانَ المرادُ بعبدنا الجنسَ جازَ إبدالُ الجمعِ منه. وهذا كقراءة ابن عباس { وَإِلَآةَ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ } في البقرة في أحد القولين وقد تقدّم. وأما قراءة الجماعة فواضحةٌ لأنها موافقةٌ للأول في الجمع.

(12/259)

قوله: "الأيدي" العامة على ثبوت الياء، وهو جمعٌ يدٍ: إمَّا الجارحة، وكتى بذلك عن الأعمال؛ لأنَّ أكثر الأعمال إنما تُزاوَلُ باليد. وقيل: المرادُ بالأيدي جمعُ "يدٍ"

المراد بها النعمة. وقرأ عبد الله والحسن وعيسى والأعمش "الأيد" بغير ياء ف قيل: هي الأولى وإِثْمًا حُذِفَتِ الياءُ اجْتِزَاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أَلَّ تعاقبَ التنوين، والياءُ تُحْدَفُ مع التنوين، فأجريت مع أَلَّ إجرائها معه. وهذا ضعيفٌ جداً. وقيل: الأيد: القوة. إلا أنَّ الزمخشري قال: "وتفسيره بالأيد من التأييد قِلْقٌ غيرٌ متمكن" انتهى. وكأَنَّهُ إنما قَلِقَ عنده لعطفِ الأَبصارِ عليه، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأيد من التأييد. وقد يقال: إنه لا يُرادُ حقيقةً الجوارح؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك، إنما المراد الكناية عن العمل الصالح والتفكير بصيرته فلم يَفْلُقْ حينئذٍ؛ إذ لم يُرِدْ حقيقةً الإبصار. وكأنه قيل: أولي القوة والتفكير بالبصيرة. وقد نحا الزمخشري إلى شيءٍ من هذا قبل ذلك.

* { إِنَّا أَخْلَصْنَا لَهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدَّارِ }

قوله: { بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى } قرأ نافعٌ وهشام "بخالصة ذكرى" بالإضافة. وفيها أوجه، أحدها: أن يكونَ أضافَ "خالصة" إلى "ذكرى" للبيان؛ لأنَّ الخالصة تكونُ ذكرى وغيرَ ذكرى كما في قوله: { بِشِهَابٍ قَبَسٍ } لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَسًا وغيره. الثاني: أن "خالصة" مصدرٌ بمعنى إخلاص، فيكون مصدرًا مضافًا لمفعوله، والفاعلُ محذوفٌ أي: بأنَّ أَخْلَصُوا ذكرى الدار وتناسلوا عندها ذَكَرَ الدنيا. وقد جاء المصدرُ على فاعلة كالعافية، أو يكونُ المعنى: بأنَّ أَخْلَصْنَا نحن لهم ذكرى الدار. الثالث: أنها مصدرٌ أيضاً بمعنى الخلوص، فتكونُ مضافةً لفاعلها أي: بأنَّ خَلَصْتُ لهم ذكرى الدار.

(12/260)

وقرأ الباقون بالتنوين وعَدَمِ الإضافة. وفيها أوجه، أحدها: أنها مصدرٌ بمعنى الإخلاص فيكون "ذكرى" منصوباً به، وأن يكونَ بمعنى الخلوص فيكون "ذكرى" مرفوعاً به كما تقدّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوناً كما يَعْمَلُ مضافاً، أو يكونُ "خالصة" اسمَ فاعلٍ على بايه، و"ذكرى" بَدَلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أَعْنِي، أو مرفوعٌ على إضمارِ مبتدأ. و"الدار" يجوز أن يكونَ مفعولاً به بذكرى، وأن يكونَ ظرفاً: إمَّا على الاتِّساع، وإمَّا على إسقاط الخافض، ذكرهما أبو البقاء. وخالصة إذا كانت صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خَصْلَةٍ خَالِصَةٍ.

* { وَادُّكُرُ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلُّ مَنَ الْأَخْيَارِ }

والأخيار جمعُ خَيْرٍ، أو خَيْرٍ بالثقل والتخفيف كأموات جمع مَيِّتٍ أو مَيِّت.

* { هَادًا ذِكْرًا وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ }

قوله: { هَادًا ذِكْرًا } جملةٌ جيءَ بها إيذاناً بأنَّ القصةَ قد تَمَّتْ وأخَذَ في أخرى، وهذا كما فَعَلَ الجاحظُ في كتبه يقول: "فهذا بابٌ" ثم يَشْرَعُ في آخر. وبَدَلٌ على ذلك: أنه لَمَّا أُرِدَ أن يُعَقَّبَ بذكر أهل النار ذَكَرَ أهل الجنة. قال تعالى:

{ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّائِفِينَ
{.

* { جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ } {

(12/261)

قوله: { جَنَّاتٍ عَدْنٍ } : العامة على نصب "جنات" بدلاً من "حُسْنٍ مَّآبٍ" سواءً كَانَتْ جناتِ عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنَّ المعرفة تُبَدَّلُ من النكرة وبالعكس. ويجوزُ أن تكونَ عطفَ بيانٍ إنْ كَانَتْ نكرةً ولا يجوزُ ذلكَ فيها إنْ كَانَتْ معرفةً. وقد جَوَّزَ الزمخشريُّ ذلكَ بعد حُكْمِهِ واستدلاله على أنها معرفةٌ، وهذا كما تقدَّم له في مواضعٍ يُجَيِّزُ عطفَ البيانِ، وإنْ تخالفاً تعريفاً وتنكيراً وقد تقدَّم هذا عند قوله تعالى: { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ } " ويجوزُ أنْ تَنْصِبَ "جناتِ عَدْنٍ" بإضمارِ فِعْلٍ. و"مَفْتَحَةٌ" حالٌ مِنْ "جناتِ عدنٍ" أو نعتٌ لها إنْ كَانَتْ نكرةً. وقال الزمخشريُّ: "حالٌ. والعاملُ فيها ما في "اللمتقين" مِنْ معنى الفعلِ " انتهى. وقد علَّلَ أبو البقاءُ بعلَّةٍ في قوله: "مُتَّكِنِينَ" تقتضي مَنَعُ "مَفْتَحَةٌ" أنْ تكونَ حالاً، وإنْ كَانَتْ العلَّةُ غيرَ صحيحةٍ. وقال: "ولا يجوزُ أنْ يكونَ "متكئين" حالاً مِنْ "اللمتقين" لأنه قد أخبر عنهم قبلَ الحالِ " وهذه العلَّةُ موجودةٌ في جَعَلُ "مَفْتَحَةٌ" حالاً مِنْ "اللمتقين" كما ذكره الزمخشريُّ. إلا أنْ هذه العلَّةُ ليستُ صحيحةً وهو نظيرُ قولك: "إنْ لَهْنِدٍ مَالاً قائمَةً". وأيضاً في عبارته تجوُّزُ: فإنَّ "اللمتقين" لم يُخْبِرْ عنهم صناعةً إنما أخبر عنهم معنًى، وإلا فقد أخبر عن "حُسْنٍ مَّآبٍ" بأنَّه لهم. وجعل الحوفيُّ العاملَ مقدراً أي: يَدْخُلونها مفتحةً.

(12/262)

قوله: "الأبواب" في ارتفاعها وجهان، أحدهما: - وهو المشهور عند الناس - أنَّهَا مُرْتَفَعَةٌ بِاسْمِ المفعول كقوله: { وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } . واعترضَ على هذا بأنَّ "مَفْتَحَةٌ": إمَّا حالٌ، وإمَّا نعتٌ لـ "جناتٍ"، وعلى التقديرين فلا رابطٌ وأجيب بوجهين، أحدهما: قولُ البصريين: وهو أنَّ تَمَّ ضميراً مقدراً تقديره: الأبوابُ منها. والثاني: أنَّ أَلْ قَامَتْ مقامَ الضميرِ؛ إذ الأصلُ: أبوابُها. وهو قولُ الكوفيين وتقدَّم تحقيقُ هذا. والوجهان جاريان في قوله: { فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى } . الثاني: أنها مرتفعةٌ على البديلِ من الضميرِ في "مَفْتَحَةٌ" العائدُ على "جناتٍ" وهو قولُ الفارسيِّ، لَمَّا رأى حُلُوها من الرابطِ لفظاً ادَّعى ذلكَ. واعترضَ على هذا: بأنَّ مِنْ بَدَلِ البعضِ أو الاشتمالِ، وكلاهما لا بُدَّ فيهما مِنْ ضميرٍ فيضطرُّ إلى تقديره كما تقدَّم. وَرَجَّحَ بعضهم الأولُ: بأنَّ فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضماران وتبعه الزمخشريُّ فقال: "والأبواب بدلٌ مِنَ الضميرِ في "مَفْتَحَةٌ" أي: مفتحةٌ هي الأبواب كقولك: ضربُ زيدٍ اليدَ والرَّجْلَ، وهو مِنْ بَدَلِ الاشتمالِ" فقوله: "بدلُ الاشتمالِ" إنما يعني به الأبواب، لأنَّ الأبواب قد

يُقال: إنها ليستُ بعضَ الجنات، و"أَمَّا صَرَبَ زَيْدٌ الْيَدَ وَالرَّجْلَ" فهو بعضٌ مِنْ كلِّ لَيْسَ إِلَّا.
 وقرأ زيد بن علي وأبو حيوة {جَنَاتٌ عَدْنٌ مُفْتَحَةٌ} برفعهما: إِمَّا عَلَى أَنَّهُمَا جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ خَبْرٌ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: هِيَ جَنَاتٌ، هِيَ مُفْتَحَةٌ.

* { مُتَّكِنِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ }

(12/263)

قوله: { مُتَّكِنِينَ } : حالٌ مِنْ "لَهُمْ" العاملُ فيها "مُفْتَحَةٌ". وقيل: العاملُ "تُوَعَّدُونَ" تأخراً عنها، وقد تقدّمَ مَنْعُ أَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهَا حالٌ مِنْ "لِلْمُتَّقِينَ" وما فيه. و"يَدْعُونَ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، وَأَنْ يَكُونَ حالاً: إِمَّا مِنْ ضَمِيرِ "مُتَّكِنِينَ" وَإِمَّا حالاً ثانية.

* { هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ }

قوله: { تُوَعَّدُونَ } : قرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا "يُوَعَّدُونَ" بالعِيبَةِ. وفي ق ابن كثيرٍ وحده. والباقون بالخطابِ فيهما ووجهُ العِيبَةِ هنا وفي ق تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمُتَّقِينَ. ووجهُ الخطابِ الالتفاتُ إليهم والإقبالُ عليهم.

* { إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ تَفَادٍ }

قوله: { مَا لَهُ مِنْ تَفَادٍ } : "مِنْ تَفَادٍ": إِمَّا مَبْتَدَأٌ وَإِمَّا فاعِلٌ، و"مِنْ" مزبذبةٌ. والجَمَلَةُ فِي محلِّ نَصْبٍ عَلَى الحالِ مِنْ "رِزْقُنَا" أَي: غَيْرَ فَا. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خَبراً ثانياً.

* { هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَا بٍ }

قوله: { هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "هَذَا" مَبْتَدَأٌ وَالخَبْرُ مَقْدَرٌ، فَقَدَّرَهُ الزمخشري: "هَذَا كَمَا ذُكِرَ". وَقَدَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ: "هَذَا لِلْمُؤْمِنِينَ". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: الأَمْرُ هَذَا.

* { جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَيَنْسَوْنَ الْمِهَادُ }

قوله: { جَهَنَّمَ } : يجوزُ أَنْ تَكُونَ بدلاً مِنْ "شَرِّ مَا بٍ" أو منصوبةً بإضمارِ فَعَلٍ. وقياسُ قولِ الزمخشري في "جَنَاتٍ عَدْنٍ" أَنْ تَكُونَ عطفَ بيانٍ، وَأَنْ تَكُونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ عَلَى الاشتغالِ أَي: يَصْلَوْنَ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا. وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحذُوفٌ أَي: هِيَ.

* { هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٍ }

(12/264)

قوله: {هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ}: في "هذا" أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مبتدأً، وخبره "حميمٌ وَعَسَاقٌ". وقد تقدّم أنّ اسم الإشارة يُكْتَفَى بواحدٍ في المثنى كقوله: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}، أو يكون المعنى: هذا جامعٌ بين الوصفين، ويكون قوله: "فَلْيَذُوقُوهُ" جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ يَكُونَ "هذا" منصوباً بمقدّرٍ على الاشتغال أي: لِيَذُوقُوا هذا.

وشبهه الزمخشري بقوله تعالى: {وَأَيُّ قَارِهُبُونَ}، يعني على الاشتغال. والكلامُ على مثل هذه الفائدة قد تقدّم. و"حميمٌ" على هذا خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ، أو مبتدأٌ وخبره مضميرٌ أي: منه حميمٌ ومنه عَسَاقٌ كقوله: 3874- حتى إذا ما أضاءَ البرقُ في عَليْسٍ * وَعُوْدِرَ البَقْلُ مَلَوِيٌّ وَمَحْصُوْدٌ أي: منه مَلَوِيٌّ ومنه مَحْصُوْد. الثالث: أَنْ يَكُونَ "هذا" مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ أي: هذا كما ذُكِر، أو هذا للطاغين. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ أي: الأمرُ هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فَلْيَذُوقُوهُ. الخامس: أَنْ يَكُونَ مبتدأً، وخبره "فَلْيَذُوقُوهُ" وهو رأيٌ الأخفش. ومنه: 3875- وقائلةٌ حَوْلَانُ فَاثِكْحُ فَتَاتَهُمْ *

(12/265)

وقد تقدّم تحقيقُ هذا في المائة عند {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ} / وقرأ الأخوان وحفصُ "عَسَاقٌ" بتشديد السين هنا وفي عمّ يتساءلون، وحفّفه الباقون فيهما. فأما المثلثُ فهو صفةٌ كالجَبَّارِ وَالصَّرَّابِ مثالَ مبالغةٍ، وذلك أَنْ فَعَّالًا في الصفاتِ أُغْلِبُ منه في الأسماء. و مِنْ وَرُودِهِ في الأسماء: الكَلَاءُ وَالجَبَّانُ وَالقِيَادُ لَذَكَرِ البُومِ، وَالعَقَّارُ وَالخَطَّارُ وَأَمَّا المَحْفَفُ فهو اسمٌ لا صفةٌ؛ لِأَنَّ فَعَّالًا بالتخفيفِ في الأسماءِ كالعَذَابِ وَالتَّكَالِ أُغْلِبُ منه في الصفاتِ، على أن منهم مَنْ جَعَلَهُ صفةً بمعنى ذِي كَذَا أي: ذِي عَسَقٍ. وقال أبو البقاء: "أو يكون فَعَّالٌ بمعنى فاعِلٍ". قلت: وهذا غيرُ مَعْرُوفٍ. وَالْعَسَقُ: السَّيْلَانُ. يقال: عَسَقْتُ عَيْنُهُ أَي: سَأَلْتُ. وفي التفسير: أنه ماءٌ يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِهِمْ. وقيل: عَسَقٌ أَي امتلأ. ومنه: عَسَقْتُ عَيْنُهُ أَي: امتلأت بالدمع ومنه العاسقُ للقمر لامتلأه وكما له. وقيل: العَسَاقُ ما قَتَلَ ببردِهِ. ومنه قيل لليل: غاسِقٌ؛ لِأَنَّهُ أبردُ من النهار. وقيل: العَسَقُ شِدَّةُ الظلمةِ، ومنه قيل لليل: "غاسِقٌ". ويقال للقمر: غاسِقٌ إذا كَسِيفَ لاسوداده، ويُقَالُ القَوْلَانُ في تفسير قوله تعالى: {وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ}

. {

* { وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَرْوَاجٌ }

(12/266)

قوله: {وَأَخْرَجَ} : قرأ أبو عمرو بضمّ الهمزة على أنه جمع. وارتفأه من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و"من شكّله" خبره، و"أزواج" فاعلٌ به. الثاني: أن يكون مبتدأً أيضاً، و"من شكّله" خبرٌ مقدّم، و"أزواج" مبتدأً والجملة خبره، وعلى هذين فيقال: كيف يصحّ من غير ضمير يعودُ على آخر، فإن الضمير في "شكّله" يعودُ على ما تقدّم أي: من شكّل المدّوق؟ والجواب: أن الضمير عائدٌ على المبتدأ، وإنما أفرد وذكر لأنّ المعنى: من شكّل ما ذكرنا. ذكر هذا التأويل أبو البقاء. وقد منع مكي ذلك لأجل الجلوّ من الضمير، وجوابه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون "من شكّله" نعتاً لآخر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وآخر من شكّل المدّوق أزواج. الرابع: أن يكون "من شكّله" نعتاً أيضاً، وأزواج فاعلٌ به، والضمير عائدٌ على آخر بالتأويل المتقدّم، وعلى هذا فيرتفع "أخر" على الابتداء، والخبر مقدّرٌ أي: ولهم أنواعٌ آخر، استقرّ من شكّلها أزواج. الخامس: أن يكون الخبر مقدراً كما تقدّم أي: ولهم آخر، ومن شكّله وأزواج صفتان لآخر.

وقرأ العامّة "من شكّله" بفتح الشين، وقرأ مجاهد بكسرِها، وهما لغتان بمعنى المثل والضرب. تقول: هذا على شكّله أي: مثله وصّره. وأما السكّل بمعنى العُجّ فالبكسر لا غير، قاله الزمخشري.

(12/267)

وقرأ الباقون "وأخر" بفتح الهمزة وبعدها ألفٌ بصيغة أفعل التفضيل، والإعرابُ فيه كما تقدّم. والضمير في أحد الأوجه يعودُ عليه من غير تأويل لأنه مفردٌ. إلا أنّ في أحد الأوجه يُلزَمُ الإخبارُ عن المفرد بالجمع أو وصْفُ المفرد بالجمع؛ لأنّ من جملة الأوجه المتقدمة أن يكون "أزواج" خبراً عن "آخر" أو نعتاً له كما تقدّم. وعنه جوابان، أحدهما: أن التقدير: وعذابٌ آخرٌ أو مدّوقٌ، وهو ضروب ودرجات فكان في قوة الجمع. أو يُجعلُ كلُّ جزءٍ من ذلك الآخر مثل الكل، وسماه باسمه وهو شائعٌ كثيرٌ نحو: غليظ الحواجب، وشابت مفارقه. على أن لقائل أن يقول: إنّ أزواجاً صفةٌ لثلاثة الأشياء المتقدّمة، أعني الحميم والعساق وأخرٌ من شكّله فيلغى السؤال.

* { هَادَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ }

قوله: {مُّقْتَحِمٌ} : مفعولُه محذوفٌ أي: مقتحم النار. والاقترحام: الدخولُ في الشيء بشدّة، والفُحْمَةُ: الشدّة. وقال الراغب: الاقترحام توسطُ شدّةٍ مُخيفَةٍ. ومنه قَحَمَ الفرسُ فارسه أي: توَعَّلَ به ما يُخافُ منه. والمقاحيم: الذين يتفحّمون في الأمر الذي يُتجنّب.

قوله: "معكم" يجوزُ أن يكونَ نعتاً ثانياً لـ فَوْجٍ، وأن يكونَ حالاً منه لأنه قد وُصِفَ، وأن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في "مُقْتَحِمٌ". قال أبو البقاء: "ولا

يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لفسادِ المعنى، ولم أدرِ مِنْ أَيِّ أوجهٍ يفسدُ، والحاليَّةُ والصفةُ في المعنى كالظرفية؟

(12/268)

وقوله: "هذا قَوْحٌ" إلى قوله: "النار" يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الرؤساءِ بعضهم لبعض، وَأَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الخَرْتَةِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ "هذا قَوْحٌ" مِنْ كلامِ الملائكةِ، والباقي من كلامِ الرؤساءِ، وكانَ القياسُ على هذا أَنْ يُقالَ: بل هم لا مَرْحَباً بهم لأنهم لا يقولونَ للملائكةِ ذلك، إلاَّ أنهم عَدَلُوا عن خطابِ الملائكةِ إلى خطابِ أعدائهم تَشْفِياً منهم.

قوله: {لَا مَرْحَباً} في "مَرْحَباً" وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: لا أَتَيْتُمْ مَرْحَباً أو لا سَمِعْتُمْ مَرْحَباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء أي: لا رَجَبْتُمْ دَارَكُمْ مَرْحَباً بَلْ صَيَّقاً. ثم في الجملةِ المنفيةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سَبَقَتْ للدعاءِ عليهم، وقوله: "بهم" بيانٌ للمدعُوِّ عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاءُ طلبٌ والطلبُ لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ أنه على إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرْحَباً.

* { قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرِدْهُ عَذَاباً ضِعْفاً فِي النَّارِ }

قوله: {مَنْ قَدَّمَ}: يجوزُ أَنْ تكونَ "مَنْ" شرطيةً، و"قَرَدَهُ" جوابها، وَأَنْ تكونَ استفهاميةً، و"قَدَّمَ" خبرها. أي: أَيُّ شخصٍ قَدَّمَ لنا هذا، ثم استأنفوا دُعَاءً بقولهم "قَرَدَهُ"، وَأَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر "قَرَدَهُ" والفاءُ زائدةٌ تَشْبِيهاً له بالشرطِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال، والكلامُ في مثل هذه الفاءِ قد تقدَّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضهم حالَ كونها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغال، إلاَّ أَنَّهُ لا يُقَدَّرُ الفعلُ إلاَّ بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ و"ضِعْفاً" نعتٌ لعذابِ أي: مضاعفاً.

(12/269)

قوله: "في النار" يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ "رَدَهُ"، أو نعتاً لـ "عذاب"، أو حالاً منه لتخصيصه، أو حالاً من المفعول "رَدَهُ".

* { اتَّخَذْتَاهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ رَأَيْتَ عَنْهُمْ الْأَبْصَارَ }

قوله: {اتَّخَذْتَاهُمْ}: قرأ الأخوان وأبو عمرو بوصلِ الهمزة، وهي تحتلُّ وجهين، أحدهما، أَنْ يكونَ خبراً مَحْضاً، وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً ثانيةً لـ "رجالاً" كما وقع "كنا تُعَدُّهم" صفةً، وَأَنْ يكونَ المرادُ الاستفهامَ وَحْدِ قَوْلِهِ أدانتهُ لدلالةِ أم عليه كقوله:

3876- تَرُوحُ من الحيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ * وماذا عليك بأن تَنْظِرَ
ف أم متصله على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدّمها
همزة استفهام ولا تسوية. والباقون بهمزة استفهام سَقَطَتْ لأجلها همزة
الوصل. والظاهر أنه لا محلّ للجملة حينئذٍ لأنها طلبية. وَجَوَّرَ بعضهم فيها أن
تكون صفةً لكن على إضمار القول أي: رجلاً مَقُولاً فيهم: أتخذناهم كقوله:
3877- جاؤوا بمَدَقٍ هل رأيت الذئبَ قَطَّ
إلا أن الصفة في الحقيقة ذلك القول المضمّر. وقد تقدّم الخلاف في "سخرياً"
في {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}. والمشهور أن المكسور في الهزء كقول الشاعر:
3778- إني أناني لسانٌ لا أسرُّ بها * مِنْ عَلَوٍ لا كَذِبٌ فيها ولا سَخْرُ
وتقدّم معنى لحاق الياء المشدّدة في ذلك. وأم مع الخبر منقطعة فقط كما
تقدّم، ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصله، وأن تكون منقطعة كقولك: "أزيدُ
عندك أم عندك عمرو"، ويجوز أن يكون "أم زاعثٌ" متصلاً بقوله: "ما لنا" لأنه
استفهام، إلا أنه يتعيّن انقطاعها لعدم الهمزة، ويكون ما بينهما معترضاً على
قراءة "أتخذناهم" بالاستفهام إن لم نجعله صفةً على إضمار القول كما تقدّم.

(12/270)

* { إِنْ دَلَّكَ لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ }

قوله: {تَخَاصُمُ}: العامّة على رَفَعٍ "تَخَاصُمُ" مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها:
أنه بدلٌ مِنْ "لَحَقُّ". الثاني: أنه عطْفٌ بيان. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ "ذلك" على
الموضع، حكاة مكّي، وهذا يُوافق قول بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبرٌ ثانٍ لـ
"إن". الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: هو تخاضم. السادس: أنه مرفوعٌ
بقوله "لَحَقُّ". إلا أن أبا البقاء قال: "ولو قيل: هو مرفوعٌ بـ "حَقُّ" لكان بعيداً
لأنه يصيرُ جملةً/ ولا ضميرٌ فيها يعود على اسم "إن". وهذا ردٌّ صحيحٌ. وقد
يُجابُ عنه: بأن الضمير مقدّرٌ أي: لَحَقُّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ فيه كقوله: {وَلَمَنْ
صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} أي: منه. وقرأ ابن محيصن بتنوين
"تخاضم" ورفع "أهل" فَرَفَعُ "تَخَاصُمُ" على ما تقدّم. وأمّا رَفَعُ "أهل" فعلى
الفاعلية بالمصدر المنون كقولك: "يُعْجِبُنِي تَخَاصُمُ الزيدون" أي: أن تخاضموا.
وهذا قول البصريين وبعض الكوفيين خلا الفراء.
وقرأ ابن أبي عبيدة "تخاضم" بالنصب مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه صفةٌ
لـ "ذلك" على اللفظ. قال الزمخشري: "لأن أسماء الإشارة تُوصَفُ بأسماء
الأجناس". وهذا فيه نظر؛ لأنهم تصوّوا على أن أسماء الإشارة لا تُوصَفُ إلا بما
فيه آل نحو: "يا هذا الرجل"، ولا يجوز "يا هذا غلام الرجل" فهذا أبعد، ولأن
الصحيح أن الواقع بعد اسم الإشارة المقارن لـ آل إن كان مشتقاً كان صفةً،
وإلا كان بدلاً و"تخاضم" ليس مشتقاً. الثاني: أنه بدلٌ من ذلك. الثالث: أنه
عطْفٌ بيان. الرابع: على إضمار "أعني". وقال أبو الفضل: "ولو نُصِبَ
"تخاضم" على أنه بدلٌ من "ذلك" لجاز انتهى. وكأنه لم يطلّع عليها قراءة.
وقرأ ابن السَّمِيفِيع "تخاضم" فعلاً ماضياً "أهل" فاعلٌ به. وهي جملةٌ
استثنائية.

(12/271)

* { قُلْ إِنَّمَا آتَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }

قوله: {الوَاحِدُ الْقَهَّارُ}: إلى آخرها صفاً لله تعالى. ويجوز أن يكون "ربُّ السموات" خبر مبتدأ مضمراً، وفيه معنى المدح.

* { قُلْ هُوَ تَبَّأٌ عَظِيمٌ }

قوله: {هُوَ تَبَّأٌ}: "هو" يعودُ على القرآن وما فيه من القصص والأخبار. وقيل: على {تَحَاصُّمُ أَهْلِ النَّارِ}. وقيل: على ما تقدّم من أخباره عليه السلام: بأنّه نذيرٌ مبينٌ، وبأنّ الله إلهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفات الحسنى.

* { أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ }

قوله: {أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ}: صفة لـ "تَبَّأ" أو مستأنفة.

* { مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ }

قوله: {بِالْمَلَأِ}: متعلّق بقوله: "مِنْ عِلْمٍ" وضمّن معنى الإحاطة، فلذلك تعدّى بالباء، وتقدّم تحقيقه.

وقوله: "إِذْ يَخْتَصِمُونَ" فيه وجهان، أحدهما: هو منصوبٌ بالمصدر أيضاً. والثاني: بمضافٍ مقدرٍ أي: بكلام الملائة الأعلى إذ، قاله الزمخشري. والضمير في "يَخْتَصِمُونَ" للملائة الأعلى. هذا هو الظاهر. وقيل: لقريش أي: يختصمون في الملائة الأعلى. فبعضهم يقول: بناث الله وبعضهم يقول غير ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

* { إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا آتَا تَذِيرٌ مُّبِينٌ }

(12/272)

قوله: {إِلَّا أَنَّمَا آتَا}: العامّة على فتح الهمزة "أنما". وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حيزها في محلّ رفع لقيامها مقامَ الفاعل أي: ما يُوحَى إليّ إلاّ الإنذار، أو إلاّ كوني نذيراً مبيناً. والثاني: أنها في محلّ نصب أو جر بعد إسقاط لام العلة. والقائم مقامَ الفاعل على هذا الجار والمجرور أي: ما يُوحَى إليّ إلاّ للإنذار أو لكوني نذيراً. ويجوز أن يكون القائم مقامَ الفاعل على هذا ضمير ما يدلّ عليه السياق أي: ما يُوحَى إليّ ذلك الشيء إلاّ للإنذار.

وقرأ أبو جعفر بالكسبر، وهي القائمة مقامَ الفاعل على سبيل الحكاية، كأنه قيل: ما يُوحَى إليّ إلاّ هذه الجملة المتضمنة لهذا الإخبار. وقال الزمخشري:

"علي الحكاية أي: إلا هذا القول وهو أن أقول لكم: إنما أنا نذيرٌ مبين ولا أدعي شيئاً آخر". قال الشيخ: "وفي تخريجه تعارضٌ لأنه قال: إلا هذا القول، فظاهره الجملة التي هي: {أَنَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ}. ثم قال: وهو أن أقول لكم إنني نذيرٌ فالمقام مقامُ الفاعل هو أن أقول لكم، وإني وما بعده في موضع نصب، وعلى قوله: "إلا هذا القول" يكون في موضع رفع فتعارضاً". قلت: ولا تعارضٌ البتة؛ لأنه تفسيرٌ معنًى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسيرٌ إعرابٍ، فلا تعارضٌ.

* { إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ }

(12/273)

قوله: { إِذْ قَالَ } يجوز أن يكون بدلاً من "إذ" الأولى وأن يكون منصوباً بـ اذْكَرْ مقدراً، قال الأول الزمخشري وأطلق، وذكر أبو البقاء الثاني وأطلق. وأما الشيخ ففصل فقال: "بدلٌ من" إذ يَخْتَصِمُونَ "هذا إذا كانت الخصومة في شأن مَنْ يَسْتَحْلِفُ في الأرض، وعلى غيره من الأقوال يكون منصوباً بـ اذْكَرْ". انتهى قلت: وتلك الأقوال: أن التخاصم: إما بين الملائكة الأعلى أو بين قريش وفي ماذا كان المخاصمة، خلافٌ يطول/الكتابُ بذكره. قوله: "من طين" يجوز أن يتعلق بمحذوفٍ صفةٌ لـ "بشراً"، وأن يتعلق بنفس "خالق".

* { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ }

قوله: { كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } تأكيدان. وقال الزمخشري: "كل" للإحاطة و"أجمعون" للاجتماع، فأفادا معاً أنهم سجدوا عن آخرهم، ما بقي منهم مَلَكٌ إلا سجد، وأنهم سجدوا جميعاً في وقتٍ واحدٍ غير متفرقين". قلت: قد تقدم الكلامُ معه في ذلك في سورة الحجر.

* { قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ }

قوله: { أَنْ تَسْجُدَ } قد يستدلُّ به مَنْ يرى أن "لا" في { أَلَّا تَسْجُدَ } في السورة الأخرى زائدة؛ حيث سقطت هنا والقصة واحدة. وقوله: "لما خلقت" قد يستدلُّ به مَنْ يرى جواز وقوع "ما" على العاقل؛ لأن المراد به آدم. وقيل: لا دليل فيه؛ لأنه كان فخاراً غير جسم حَسَّاسٍ فأشير إليه في تلك الحال. وقيل: "ما" مصدرية والمصدر غير مُرادٍ، فيكون واقعاً موقع المفعول به أي: لمخلوقي.

(12/274)

وقرأ الجحدري "لَمَّا" بتشديد الميم وفتح اللام، وهي "لَمَّا" الظرفية عند الفارسي، وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ عند سيبويه. والمسجود له على هذا غيرُ مذكورٍ أي: ما مَنَعَكَ من السجودِ لَمَّا خلقتُ أي: حين خلقتُ لِمَنْ أَمَرْتُكَ بالسجود له. وقُرئ "بِيَدِي" بكسرِ الياءِ كقراءةِ حمزة "بِمُصْرِحِي" وقد تقدّم ما فيها. وقُرئ "بيدي" بالإفراد.

قوله: "أَسْتَكْبَرْتُ" قرأ العامةُ بهمزة الاستفهام وهو استفهامٌ توبيخٍ وإنكارٍ. و"أم" متصلةٌ هنا. هذا قولُ جمهورِ النحويين. ونقل ابنُ عطية عن بعضِ النحويين أنها لا تكونُ معارِلةً للألفِ مع اختلافِ الفعلين، وإنما تكونُ معارِلةً إذا دَخَلتا على فِعْلٍ واحدٍ كقولك: أقامَ زيدٌ أمَ عمرُو، وأزيدُ قامَ أمَ عمرُو؟ وإذا اختلفَ الفعلانِ كهذه الآيةِ فليستْ معارِلةً. وهذا الذي حكاه عن بعضِ النحويين مَدَّهْتُ فاسيدٌ، بل جمهورُ النحاةِ على خلافه قال سيبويه: "وتقول: "أضْرَبْتُ زيداً أمَ قَتَلْتَهُ؟" فالْبَدءُ هنا بالفعلِ أحسنٌ؛ لأنك إنما تَسْأَلُ عن أحدهما لا تدري أيهما كان؟ ولا تَسْأَلُ عن موضعِ أحدهما كأنك قلت: أيُّ ذلك كان" انتهى.

فعاذل بها الألف مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ جماعةٌ - منهم ابنُ كثيرٍ، وليستْ مشهورةٌ عنه - "استكْبَرْتُ" بألف الوصلِ، فاحتملتُ وجهين، أحدهما: أن يكونَ الاستفهامُ مُراداً يَدُلُّ عليه "أم" كقوله:

3879- * بَسْبَعِ رَمِيْنَ الْجَمْرِ أم بثمانٍ

وقول الآخر:

3880- تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أم تَبْتَكِرُ *
فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أن يكونَ خبراً مَحْضاً، وعلى هذا فأم منقطعةٌ لعدمِ شَرْطِهَا.

* { قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ }

(12/275)

قوله: { مِنْهَا } : أي: من الجنةِ أو من الخَلقة؛ لأنه كان حسناً فَرَجَعَ قبيحاً وتُورانياً فعاد مظلماً. وقيل: من السموات. وقال هُنا: "لَعْنَتِي" وفي غيرها "اللَعْنَةُ"، وهما وإن كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلا أنهما من حيث المعنى عامان بطريق اللزوم؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ كَانَتْ عَلَيْهِ [لَعْنَةُ] كُلِّ أَحَدٍ لا محالة. وقال تعالى: { أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ }.

وباقى الجمل تقدّم نظيره.

* { قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ }

قوله: { فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ } : قرأهما العامةُ منصوبين. وفي نصب الأول أوجهٌ، أحدها: أنه مُفَسِّمٌ به حُذِفَ منه حرفُ القسمِ فَإِنَّصَبَ كقوله:

3881- * فذالك أمانةُ اللَّهِ التَّريُّدُ

* { لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ }

وقوله: {لَأَمْلَأَنَّ} : جوابُ القسم. قال أبو البقاء: "إِلَّا أَنْ سَبَّوْهُ يَدْفَعُهُ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ حَذْفَ حَرْفِ الْقِسْمِ إِلَّا مَعَ اسْمِ اللَّهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: "وَالْحَقُّ أَقُولُ" مُعْتَرِضًا بَيْنَ الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ". قال الزمخشري: "كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَا أَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ" يَعْنِي أَنَّ تَقْدِيمَهُ الْمَفْعُولَ أَفَادَ الْحَصْرَ. وَالْمَرَادُ بِالْحَقِّ: إِمَّا الْبَارِي تَعَالَى كَقَوْلِهِ: {وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ} وَإِمَّا نَقِيضَ الْبَاطِلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَي: الزموا الحقَّ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مُصَدِّرٌ مُؤَكِّدٌ لِمَضْمُونِ قَوْلِهِ: "لَأَمْلَأَنَّ". قَالَ الْفَرَاءُ: / "هُوَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ: حَقًّا لَا شَكَّ، وَوُجُودَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَطَرَحَهُمَا سِوَاءً أَي: لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ حَقًّا" انْتَهَى. وَهَذَا لَا يَتِمَّشِي عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ؛ فَإِنَّ شَرْطَ تَصْبِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ خَبَرَاهَا مَعْرِفَتَانِ جَامِدَانِ جَمُودًا مَخْصَا.

(12/276)

وَجَوَّزَ ابْنُ الْعِلْجِ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ نَكْرَةً. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكِّدِ هُوَ لِمَضْمُونِهَا. وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ. وَإِمَّا الثَّانِي فَمَنْصُوبٌ بِـ "أَقُولُ" بَعْدَهُ. وَالْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّكْرِيرِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي كِلَيْهِمَا مَنْصُوبَانِ بِـ أَقُولُ. وَسَيَأْتِي إِیضًا ذَلِكَ فِي عِبَارَتِهِ.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزُهُ بَرَفْعِ الْأَوَّلِ وَنَصَبِ الثَّانِي. قَرَفَعُ الْأَوَّلَ مِنْ أَوْجِهِ، أَحَدَهَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَضْمُورٌ تَقْدِيرُهُ: فَالْحَقُّ مِنِّي، أَوْ فَالْحَقُّ أَنَا. الثَّانِي: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ "لَأَمْلَأَنَّ" قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ. قَالَ: "لَأَنَّ الْمَعْنَى: أَنْ أَمْلَأَنَّ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ لَأَمْلَأَنَّ جَوَابُ قِسْمٍ. وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَلَا تَتَقَدَّرُ بِمَفْرَدٍ. وَأَيْضًا لَيْسَ مَصْدَرًا مُقَدَّرًا بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ حَتَّى يَنْحَلَّ إِلَيْهِمَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا صَحَّ لَهُ إِسْنَادٌ مَا قَدَّرَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ حَكَمَ أَنَّهُ خَبْرٌ عَنْهُ" قُلْتُ: وَتَأْوِيلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ.

الثالث: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ مَضْمُورٌ تَقْدِيرُهُ: فَالْحَقُّ قَسَمِي، وَ"لَأَمْلَأَنَّ" جَوَابُ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} وَلَكِنَّ حَذْفَ الْخَبْرِ هُنَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْيَمِينِ بِخِلَافِ لَعَمْرُكَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

3882- فقلت يمينُ الله أترحُ قاعدًا * ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي
وَأَمَّا نَصَبُ الثَّانِي فَبِالْفِعْلِ بَعْدَهُ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَالْأَعْمَشُ بِرَفْعِهِمَا. فَرَفَعُ الْأَوَّلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَرَفَعُ الثَّانِي بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: {وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} وَقَوْلُ أَبِي النُّجُمِ:

3883- قد أصبحتُ أمَّ الخيارِ تدَّعي * عليَّ دنباً كلُّه لم أصنع

(12/277)

ويجوز أن يرتفع على التكرير عند الزمخشري وسيأتي. وقرأ الحسن وعيسى بجرهما. وتخريجهما: على أن الأول مجرورٌ بواو القسم مقدرهً أي: فوالحق والحق عطفٌ عليه كقولك: والله والله لأقومنَّ، و"أقول" اعتراضٌ بين القسم وجوابه. ويجوز أن يكون مجروراً على الحكاية. وهو منصوبٌ المحل بـ "أقول" بعده. قال الزمخشري: "ومجرورين - أي وفيرنا مجرورين - على أن الأول مُقسَّمٌ به قد أضمر حرفُ قَسَمِهِ كقولك: "الله لأفعلنَّ" والحق أقول أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد والتشديد. وهذا الوجه جائزٌ في المرفوع والمنصوب أيضاً، وهو وجهٌ حسنٌ دقيقٌ انتهى. يعني أنه أعمل القول في قوله: "والحق" على سبيل الحكاية فيكون منصوباً بـ "أقول" سواءً نُصِبَ أو رُفِعَ أو جُرَّ، كأنه قيل: وأقول هذا اللفظ المتقدم مُقَيِّداً بما لفظ به أولاً.

قوله: "أجمعين" فيه وجهان، أظهرهما: أنه توكيدٌ للضمير في "منك" و"لمن" عطفٌ في قوله: "وممن تبعك" وحيء بأجمعين دون "كل"، وقد تقدّم أن الأكثر خلافةً. وجوز الزمخشري أن يكون تأكيداً للضمير في "منهم" خاصةً فقدّر "لأملأن جهنم من الشياطين وممن تبعهم من جميع الناس لا تفاوت في ذلك بين ناسٍ وناسٍ".

* { قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ }

قوله: { عَلَيْهِ } متعلقٌ بـ "أسألكم" لا بالأجر؛ لأنه مصدرٌ، ويجوز أن يكون حالاً منه. والضمير: إمّا للقرآن، وإمّا للوحي، وإمّا للدعاء إلى الله. و"لتعلمنَّ" جواب قسمٍ مقدرٍ معناه: ولتعرفنَّ.

سورة الزمر

* { تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ }

بسم الله الرحمن الرحيم

(12/278)

قوله: { تَنْزِيلُ } فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر تقديره: هذا تنزيلٌ. وقال الشيخ: "وأقول إنه خبرٌ والمبتدأ هو" ليعود على قوله: { إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ } كأنه قيل: وهذا الذكر ما هو؟ فقيل: هو تنزيلُ الكتاب. الثاني: أنه مبتدأ، والجاء بعده خبره أي: تنزيلُ الكتاب كائنٌ من الله. وإليه ذهب الزجاج والفراء.

قوله: "مِنَ اللَّهِ" يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعٌ المحلُّ خبراً لتنزيل، كما تقدّم تقريره. الثاني: أنه خبرٌ بعد خبر إذا جعلنا "تنزيل" خبراً مبتدأ مضمّر كقولك: "هذا زيدٌ من أهل العراق" الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: هذا تنزيلٌ، هذا من الله. الرابع: أنه متعلقٌ بنفس "تنزيل" إذا جعلناه خبراً مبتدأ

مضمراً. الخامس: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ "تنزيل" عَمِلَ فِيهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ الْمَقْدَرُ، قاله الزمخشري. قال الشيخ: "ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً عَمِلَ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مَحذُوفاً؛ وَلِذَلِكَ رَدُّوا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ قَوْلَهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ:
3884- * وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَّرُ

إِنْ "مِثْلَهُمْ" مَنْصُوبٌ بِالْخَبَرِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ مَقْدَرٌ؛ وَإِذَا مَا فِي الْوُجُودِ فِي حَالٍ مِمَّا ثَلَيْتَهُمْ بَشَّرُ. السادس: أنه حالٌ مِنْ "الكتاب" قاله أبو البقاء. وجاز مجيء الحال من المضاف إليه لكونه مفعولاً للمضاف؛ فَإِنَّ الْمِضَافَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ "تَنْزِيلٍ" عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ زَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَعَيْسَى وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ بِنَصْبِهِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: الرَّمُّ أَوْ اقْرَأْ وَنَحْوَهُمَا.

* { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ }

(12/279)

قوله: { بِالْحَقِّ } : يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْإِنْزَالِ أَي: بِسَبَبِ الْحَقِّ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْكِتَابُ، أَي: مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ أَوْ مُلْتَبِساً بِالْحَقِّ. وَفِي قَوْلِهِ: { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ } تَكْرِيرٌ تَعْظِيمٌ بِسَبَبِ إِبْرَارِهِ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى مُضَافاً إِزْوَاجاً إِلَى الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ.
قوله: "مُخْلِصاً" حَالٌ مِنْ فاعل "اعبد"، و"الدين" منصوبٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَالْفَاءُ فِي "فَاعْبُدِ" لِلرِّبْطِ، كَقَوْلِهِ: "أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَانُ فَاشْكُرْهُ". وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِ "الدِّينِ" كَمَا تَقَدَّمَ. وَرَفَعَهُ ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ رَافِعُهُ "مُخْلِصاً"، وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَجُوزِ وَإِضْمَارِ. أَمَّا التَّجُوزُ فَإِسْنَادُ الْإِخْلَاصِ لِلدِّينِ وَهُوَ لِصَاحِبِهِ فِي الْحَقِيقَةِ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: شَاعِرٌ شَاعِرٌ. وَأَمَّا الْإِضْمَارُ فَهُوَ إِضْمَارٌ عَائِدٌ عَلَى ذِي الْحَالِ أَي: مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ مِنْكَ، هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ فِي مِثْلِ هَذَا. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ أَلْ عَوْضاً مِنَ الضَّمِيرِ أَي: مُخْلِصاً دِينَكَ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "وَحَقٌّ لِمَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ "مُخْلِصاً" بِفَتْحِ اللَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ } حَتَّى يَطَابِقَ قَوْلُهُ: { أَلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ }، وَالْخَالِصُ وَالْمُخْلِصُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ يَصِفَ الدِّينَ بِصِفَةِ صَاحِبِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ: شَاعِرٌ شَاعِرٌ. وَالثَّانِي: أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى "مُخْلِصاً" وَهُوَ حَالٌ مِنْ فاعلٍ "فَاعْبُدِ" وَ"لَهُ الدِّينُ" مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ. وَقَدْ رَدَّهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَقَالَ: "فَقَدْ جَاءَ بِإِعْرَابٍ رَجَعَ بِهِ الْكَلَامُ إِلَى قَوْلِكَ: "لِلَّهِ الدِّينُ" { أَلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ } قُلْتَ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ رَدُّ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ.

(12/280)

* { أَلَّا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ }
إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ

هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ {

قوله: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا}: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون "الدين" مبتدأ، وخبره قولٌ مضمَّرٌ حُذِفَ وبقي معموله وهو قوله "ما نَعْبُدُهُمْ". والتقدير: يقولون ما نعبدهم. الثاني: أن يكون الخبر قوله: {إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ} / ويكون ذلك القول المضمَّرُ في محل نصب على الحال أي: والذين اتَّخَذُوا قائلين كذا، إنَّ اللَّهَ يحكم بينهم. الثالث: أن يكون القول المضمَّرُ بدلاً من الصلَّة التي هي "اتَّخَذُوا". والتقدير: والذين اتَّخَذُوا قالوا ما نعبدهم، والخبر أيضاً: {إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ} و"الذين" في هذه الأقوال عبارة عن المشركين المتَّخِذِينَ غَيْرَهُمْ أولياء. الرابع: أن يكون "الذين" عبارة عن الملائكة وما عُيِدَ من دون الله كَعَزِيزٍ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، ويكونُ فاعلُ "اتَّخَذَ" عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتَّخَذَ الأولُ محذوفٌ، وهو عائِدُ الموصول، والمفعول الثاني هو "أولياء". والتقدير: والذين اتَّخَذَهُم المشركون أولياء. ثم لك في خبر هذا المبتدأ وجهان، أحدهما: القول المضمَّرُ، والتقدير: والذين اتَّخَذَهُم المشركون أولياء يقول فيهم المشركون: ما نعبدهم إلا. والثاني: أن الخبر هي الجملة من قوله: {إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ}.

وقرئ "ما نَعْبُدُهُمْ" بضمَّ النون إتياعاً للباء، ولا يُعْتَدُّ بالساكن. قوله: "رُلْفَى" مصدرٌ مؤكَّدٌ على غير الصدر، ولكنه مُلاقٍ لعامِله في المعنى، والتقدير: كَيْزِلُونَا رُلْفَى، أو يُقَرَّبُونَا قُرْبَى. وجوز أبو البقاء أن تكونَ حالاً مؤكدة.

(12/281)

قوله: "كَاذِبٌ كَفَّارٌ" قرأ الحسنُ والأعرجُ - ويروى عن أنسٍ - "كَذَّابٌ كَفَّارٌ"، وزيد بن علي "كَذُوبٌ كَفُورٌ".

* { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْعَفَّارُ }

قوله: {يُكَوِّرُ اللَّيْلَ}: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. الثاني: أنها حالٌ، قاله أبو البقاء. وفيه ضعف؛ من حيث إن تكوير أحدهما على الآخر، إنما كان بعد خلق السموات والأرض، إلا أن يُقال: هي حال مقدره، وهو خلاف الأصل.

والتكوير: اللَّفُّ وَاللِّيُّ. يقال: كَارَ العِمَامَةَ على رأسه وكَوَّرَهَا. ومعنى تكوير الليل على النهار وتكوير النهار على الليل على هذا المعنى: أن الليل والنهار خَلَقَهُ يَذهَبُ هَذَا وَيَعِشِي مَكَانَهُ هَذَا، وَإِذَا عَشِيَ مَكَانَهُ فَكَأَنَّمَا لَفَّ عَلَيْهِ وَالنَّهَارُ كَمَا يَلْفُ اللَّبَاسُ عَلَى اللَّابِسِ، أَوْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُغَيَّبُ الْآخَرَ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ، فَشَبَّهَ فِي تَغْيِيبِهِ إِيَّاهُ بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ لَفَّ عَلَيْهِ مَا تَغَيَّبَهُ عَنِ مَطَامِحِ الْأَبْصَارِ، أَوْ أَنَّ هَذَا يَكُورُ عَلَى هَذَا كَرُوراً مُتَتَابِعاً، فَشَبَّهَ ذَلِكَ بِتَتَابِعِ أَكْوَارِ العِمَامَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. قاله الزمخشري، وهو أوفقٌ للاشتقاق من أشياء قد دُكِرَتْ. وقال

الراغب: "كَوَّرَ الشَّيْءَ إِدَارْتُهُ وَصَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَكَوَّرَ الْعِمَامَةَ. وَقَوْلُهُ: {يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ} إِشَارَةٌ إِلَى جَرَيَانِ الشَّمْسِ فِي مَطَالِعِهَا وَانْتِقَاصِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَازْدِيَادِهِمَا، وَكَوَّرَهُ إِذَا أَلْقَاهُ مَجْتَمَعًا. وَكَثَّرَ الْفَرَسُ: إِذَا رَدَّ دَنْبَهُ فِي عَدْوِهِ. وَكَوَّارَةُ النَّحْلِ مَعْرُوفَةٌ. وَالْكَوْرُ: الرَّحْلُ. وَقِيلَ: لِكُلِّ مِصْرٍ "كَوْرَةٌ"، وَهِيَ الْبُقْعَةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا قُرَى وَمَحَالٌ".

(12/282)

* { خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَنْبِجَاحٍ يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثٍ دَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى نُصْرَفُونَ }

قوله: {ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا} : في "ثم" هذه أوجه، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْمَلَةٌ، وذلك أنه يُرْوَى أنه تعالى أخرجنا من ظهر آدم كالدَّرِّ ثم خَلَقَ حَوَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ. الثاني: أنها على بابها أيضا ولكن لَمَدْرِكٍ آخَرَ: وهو أن يُعْطَفَ بِهَا مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا فَهَمَ مِنَ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ: "وَاحِدَةٌ" إذ التقدير: من نفسٍ وَوَحَدَتْ أَي انْفَرَدَتْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. الثالث: أنها للترتيب في الأخبار لآ فِي الزَّمَانِ الْوُجُودِيِّ كَأَنَّهُ قِيلَ: كَانَ مِنْ أَمْرِهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَنْ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. الرابع: أنها للترتيب في الأحوال والرُّتَبِ. قال الزمخشري: "فإن قلت: وما وجه قوله: {ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا} وما يُعْطِيهِ مِنَ التَّرَاخِيِّ؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عَدَّدَهَا دَالًا عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ بِتَشْعِيبِ هَذَا الْخَلْقِ الْفَائِتِ لِلْحَضَرِ مِنْ نَفْسِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَلْقِ حَوَاءَ مِنْ فُصَيْرَاهُ، إِلَّا أَنَّ إِحْدَاهُمَا جَعَلَهَا اللَّهُ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً، وَالْآخَرَى لَمْ تَجْرِبْ بِهَا الْعَادَةُ وَلَمْ تُخْلَقْ أَنْشَى غَيْرَ حَوَاءَ مِنْ فُصَيْرَى رَجُلٍ، فَكَانَتْ أَدْخَلَ فِي كَوْنِهَا آيَةً وَأَجْلَبَ لَعَجَبِ السَّمَاعِ، فَعَطَفَهَا بِ "ثُمَّ" عَلَى الْآيَةِ الْأُولَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَبَايِنَتِهَا فَضْلًا وَمُزِيَّةً، وَتَرَاحِيهَا عَنْهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى زِيَادَةِ كَوْنِهَا آيَةً فَهِيَ مِنَ التَّرَاخِيِّ فِي الْحَالِ وَالْمَنْزِلَةِ لَا مِنَ التَّرَاخِيِّ فِي الْوُجُودِ.

(12/283)

قوله: {وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ} عطف على "خَلَقَكُمْ"، والإنزالُ يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ. يُرْوَى أَنَّهُ خَلَقَهَا فِي الْجَنَّةِ ثُمَّ أَنْزَلَهَا، وَيُحْتَمَلُ الْمَجَازُ، وَلَهُ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَمْ تَعِشْ إِلَّا بِالنَّبَاتِ وَالْمَاءِ، وَالنَّبَاتُ إِنَّمَا يَعْشَى بِالْمَاءِ، وَالْمَاءُ يَنْزِلُ مِنَ السَّحَابِ أَطْلُقَ الْإِنْزَالَ/ عَلَيْهَا وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ يُطْلَقُ عَلَى سَبَبِ السَّبَبِ كَقَوْلِهِ:

3885- أَسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي رَبَابَةٍ

وقوله:

3886- صار الثريدُ في رُؤوسِ العِيدَانِ

وقوله:

3887- إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ * رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
والثاني: أَنْ قَضِيَاهُ وَأَحْكَامَهُ مُتَّرَلَّةً مِنَ السَّمَاءِ مِنْ حَيْثُ كَتَبَهَا فِي اللُّوحِ
المحفوظ، وهو أيضاً سَبَبٌ فِي إِجَارِهَا.
قوله: "يَخْلُقُكُمْ" هذه الجملة استثنائية، ولا حاجة إلى جَعْلِهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مضمراً،
بل اسْتُؤْنِفَتْ لِلإِخْبَارِ بِجُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ. وقد تَقَدَّمَ خِلافُ القِرَاءِ فِي كَسْرِ الهَمْزَةِ
وَفَتْحِهَا وَكَذَا المَيْمِ.
قوله: "خَلَقًا" مصدرٌ لـ "يَخْلُقُ" و{مَنْ بَعْدَ خَلَقِ} صفةٌ له، فهو لبيان النوع من
حيث إنه لَمَّا وُصِفَ زَادَ مَعْنَاهُ عَلَيَّ مَعْنَى عَامِلِهِ. ويجوز أن يتعلَّقَ {مَنْ بَعْدَ
خَلَقِ} بالفعل قبله، فيكون "خَلَقًا" لمجرد التوكيد.

(12/284)

قوله: "ظلماتٍ" متعلقٌ بِخَلَقِ الذي قبله، ولا يجوز تَعَلُّقُهُ بِـ "خَلَقًا" المنصوب؛
لأنه مصدرٌ مُؤَكَّدٌ، وإن كان أبو البقاء جَوَّزَهُ، ثم مَتَّعَهُ بما ذَكَرْتُ فإنه قال: "و
"في" متعلقٌ به أي بـ "خَلَقًا" أو بخَلَقِ الثاني؛ لأنَّ الأولَ مُؤَكَّدٌ فلا يعملُ" ولا
يجوزُ تَعَلُّقُهُ بالفعل قبله؛ لأنه قد تَعَلَّقَ به حرفٌ مثله، ولا يتعلَّقُ حرفان متحدان
لفظاً ومَعْنَى إلاَّ بالبديهة أو العطف. فإنَّ جَعَلْتَ "في ظلماتٍ" بدلاً مِنْ {فِي
بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ} بدلَ اشتغالٍ؛ لأنَّ البطونَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهَا، وتكونُ بدلاً بِإِعَادَةِ
العاملِ، جاز ذلك، أعني تَعَلَّقَ الجارِّ بِـ "يَخْلُقُكُمْ". ولا يَصُرُّ الفصلُ بين البديلِ
والمبدلِ منه بالمصدرِ لأنه مِنْ تَيْمَةِ العاملِ فليس بأجنبي.
قوله: {ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ "الله" خبراً لـ "ذلكم" و"رَبُّكُمْ" نعتٌ
لله أو بدلٌ منه. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "الله" بدلاً مِنْ "ذلكم" و"رَبُّكُمْ" خبره.
قوله: "له المُلْكُ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً بعد خبر، وَأَنْ
يَكُونَ "الله" بدلاً مِنْ "ذلكم" و"رَبُّكُمْ" نعتٌ لله أو بدلٌ منه، والخبرُ الجُمْلَةُ مِنْ
"له المُلْكُ". ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الخبرُ نفسَ الجارِّ والمجرورِ وحده و"المُلْكُ"
فاعلٌ به، فهو مِنْ بابِ الإخبارِ بالمفرد.
قوله: {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ خبراً بعد خبر.

* {إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ
لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ }

(12/285)

قوله: {يَرْضَهُ لَكُمْ}: قرأ "يَرْضَهُو" بالصلة - وهي الأصلُ مِنْ غيرِ خلافٍ - ابنُ
كثيرٍ والكسائيُّ وابنُ ذكوان. وهي قراءةٌ واضحةٌ. وقرأ "يَرْضَهُ" بضمِّ الهاءِ مِنْ
غيرِ صلةٍ بلا خلافٍ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ. وقرأ "يَرْضَهُ" بإسكانها وصلًا مِنْ غيرِ
خلافٍ السوسيُّ عن أبي عمرو. وقرأ بالوجهين - أعني الإسكانَ والصلةَ -
الدُّورِيُّ عن أبي عمرو، وقرأ بالوجهين - أعني الإسكانَ والتحريرَ مِنْ غيرِ صلةٍ

- هشامٌ عن ابن عامر، فهذه خمسُ مراتبٍ للفرّاءِ، وقد عَرَفَتْ توجيةَ الإسكانِ والقصرِ والإشباعِ ممّا تقدّم في أوائلِ هذا الموضوع، وما أُنسِدُّه عليه وأُسَدُّته لغَةً إلى قائله. ولا يُلْتَقَتُ إلى أبي حاتمٍ في تَغْلِيظِهِ رَاوِيَ السُّكُونِ، فإنها لغَةٌ ثابتةٌ عن بني عُقَيْلٍ وبني كلاب.

* { وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ }

قوله: { مُنِيبًا } : حالٌ من فاعل " دَعَا " و "إليه" متعلق بـ " مُنِيبًا " أي راجعاً إليه.
قوله: " حَوَّلَهُ " يُقال: حَوَّلَهُ نِعْمَةً أَي: أعطاهُ إياه ابتداءً مِنْ غيرِ مُقْتَضٍ، ولا يُسْتَعْمَلُ في الجزاءِ بل في ابتداءِ العَطِيَّةِ. قال زهير:
3888- هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَحْوَلُوا الْمَالَ يُحْوَلُوا *
وَيُرَوَّى " يُسْتَحْبَلُوا الْمَالَ يُحْبَلُوا ". وقال أبو النجم:
3889- أَعْطَى فَلَـمْ يُبْحَلْ وَلَمْ يُبْحَلِ * كَوْمُ الدَّرَى مِنْ حَوْلِ الْمُحَوَّلِ

(12/286)

وحقيقتهُ " حَوَّلَ " مِنْ أَحَدٍ مَعْنِيْن: إمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ: " هو خائلٌ مالٌ " إذا كان متعهِّداً له حَسَنَ الْقِيَامِ عَلَيْهِ، وإمَّا مِنْ خَالَ يَحْوُلُ إِذَا اخْتَالَ وَاقْتَخَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: " إِنَّ الْغَنِيَّ طَوِيلُ الذِّلِّ مَيَّاسٌ "، وقد تقدّم اشتقاقُ هذه المادَةِ مُسْتَوْفَى فِي الْأَنْعَامِ.

قوله: " منه " يجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلقاً بـ " حَوَّلَ "، وَأَنْ يَكُونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ " نِعْمَةٍ ".

قوله: { مَا كَانَ يَدْعُوًا } يجوزُ في " ما " هذه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، مُرَاداً بِهَا الضَّرُّ أَي: نَسِيَ الضَّرَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى كَسْفِهِ. الثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي / مُرَاداً بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أَي: نَسِيَ اللَّهَ الَّذِي كَانَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ. وهذا عند مَنْ يُجِيزُ " ما " على أُولِي الْعِلْمِ. الثالث: أَنْ تَكُونَ " ما " مصدريةً أَي: نَسِيَ كَوْتَهُ دَاعِيًا. الرابع: أَنْ تَكُونَ " ما " نَافِيَةً، وَعَلَى هَذَا فَالْكَلَامُ تَامٌّ عَلَى قَوْلِهِ: " نَسِيَ " ثم استأنفتُ إخباراً بِجَمَلَةٍ مَنْفِيَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: نَسِيَ مَا كَانَ فِيهِ. لم يَكُنْ دَعَاءً هَذَا الْكَافِرُ خَالِصاً لِلَّهِ تَعَالَى. و" من قبلُ " أَي: من قبلِ الضَّرِّ، على القولِ الأخيرِ، وَأَمَّا على الأقوالِ قبله فَالتَّقْدِيرُ: مِنْ قَبْلِ تَحْوِيلِ التَّعْمَةِ.

قوله: " لِيُضِلَّ " قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو " لِيُضِلَّ " بفتح الياءِ أَي: لِيَفْعَلَ الضَّلَالَ بِنَفْسِهِ، وَالباقونَ بضمِّها أَي: لم يقنع بضلاله في نفسه حتى يحمِلَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، فمفعوله محذوفٌ وله نظائرٌ تقدّمت. واللامُ يجوزُ أَنْ تَكُونَ للعةِ، وَأَنْ تَكُونَ للعاقبةِ.

* { أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ آتَاءَ اللَّيْلِ يَسَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ }

(12/287)

قوله: {أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ}: قرأ الحَرَمِيَّان: نافعٌ وابنٌ كثيرٌ بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأَمَّا الأولى ففيها وجهان، أحدهما: إنها همزة الاستفهام دَخَلَتْ على "مَنْ" بمعنى الذي، والاستفهامُ للتقرير، ومقابله محذوفٌ، تقديرُه: أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ كَمَنْ جعل لله تعالى أنداداً، أو أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ كَمَنْ جعل لله تعالى أنداداً، أو أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ كغيره، أو التقدير: أهدأ القَانِثُ خَيْرٌ أم الكافرِ المخاطبُ بقوله: {قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا} وِبَدَّلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} فحذفَ خبرَ المبتدأ أو ما يعادلُ المُسْتَفْهَمَ عنه. والتقديران الأُولَانِ أُولَى لِقَلَّةِ الحَدْفِ. ومن حَذَفِ المعادلِ للدلالةِ قولُ الشاعرِ:
3890- دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا * سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا
يريد: أم عَيٍّ. والثاني: أن تكونَ الهمزةُ للنداءِ، و"مَنْ" منادى، ويكونُ المنادى هو النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو المأمورُ بقوله: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ} كأنه قال: يا مَنْ هُوَ قَانِثٌ قُلْ كَيْتَ وَكَيْتَ، كقولِ الآخرِ:
3891- أزيدُ أخا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا *
وفيه بُعْدٌ، ولم يَقَعْ في القرآنِ نداءٌ بغيرِ يا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقد صَعَّفَ الشيخُ هذا الوجهَ بأنه أيضاً أجنبِيٌّ مِمَّا قبله ومِمَّا بعده. قلت: قد تقدَّم أنه ليس أجنبياً مِمَّا بعده؛ إذ المنادى هو المأمورُ بالقولِ. وقد صَعَّفَهُ الفارسيُّ أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأَ على قاريِّ هذه القراءةِ أبو حاتمٍ والأخفش.

(12/288)

وأما القراءةُ الثانيةُ فهي "أم" داخلَةً على "مَنْ" الموصولةُ أيضاً فأُدْغِمَتْ الميمُ. وفي "أم" حينئذٍ قولان، أحدهما: أنها متصلةٌ، ومعادِلُها محذوفٌ تقديرُه: الكافرُ خَيْرٌ أم الذي هو قَانِثٌ. وهذا معنى قولِ الأخفشِ. قال الشيخُ: ويحتاج حَذْفُ المعادلِ إذا كان أولَ إلى سَمَاعٍ. وقيل: تقديرُه: أَمَّنْ يَعْصِي أَمَّنْ هُوَ مطبوعٌ فيستويان. وحُذِفَ الخبرُ لدلالةِ قوله: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ}. والثاني: أنها منقطعةٌ فتتقدَّرُ بـ بل والهمزةُ أي: بل أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ كغيره أو كالكافرِ المقولِ له: تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ. وقال أبو جعفر: "هي بمعنى بل، و"مَنْ" بمعنى الذي تقديرُه: بل الذي هو قَانِثٌ أَفْضَلُ مِمَّنْ ذُكِرَ قبله". وانْتَقَدَ عليه هذا التقديرُ: من حيثِ إِنْ مَنْ تَقَدَّمَ ليس له فضيلةٌ البتةُ حتى يكونَ هذا أَفْضَلَ منه. والذي ينبغي أن يُقَدَّرَ: "بل الذي هو قَانِثٌ مِنْ أصحابِ الجنةِ"; لدلالةِ ما لقسمه عليه مِنْ قَوْلِهِ: {إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ}. و"أنا" منصوبٌ على الظرفِ. وقد تقدَّم اشتقاقُه والكلامُ في مفردِه.

قوله: "ساجداً وقائماً" حالان. وفي صاحبهما وجهان، الظاهر منهما: أنه الضميرُ المستترُ في "قَانِثٌ". والثاني: أنه الضميرُ المرفوعُ بـ "يُحَدِّثُ" قُدِّمًا على عامِلهما. والعامَّةُ على نصيهما. وقرأ الضحاكُ برفعهما على أحد وجهين: إمَّا النعتِ لـ "قَانِثٌ"، وإمَّا أنهما خبرٌ بعد خبر.

قوله: "يَحْدَرُ" يجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في "قانتُ" وأن يكونَ/ حالاً من الضمير في "ساجداً وقائماً"، وأن يكونَ مستأنفاً جواباً لسؤالٍ مقدر كأنه قيل: ما شأنه يَقْنُتُ آناءَ الليلِ وَيُتَعَبُ نفسه وَيُكْذِبُها؟ فقيل: يَحْدَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رحمةَ رَبِّه، أي: عذاب الآخرة. وقرئ { إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولُو الْأَلْبَابِ } بإدغام التاء في الدال.

(12/289)

* { قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ }

قوله: { فِي هَذِهِ الدُّنْيَا } : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالفعل قبله؛ وَحُدِّقَتْ صفةُ "حسنة"، إذ المعنى: حسنة عظيمة؛ لأنه لا يُؤَعَّدُ مَنْ عمل حسنةً في الدنيا، حسنةً مطلقاً بل مقيدةً بالعظم، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنْ حسنةٍ كانت صفةً لها، فلَمَّا تَقَدَّمَ بِقِيَّتْ حالاً. و"بغير حساب" حالٌ: إِمَّا مِنْ "أجرهم"، وإمَّا من "الصابرون" أي: غير محاسبٍ عليه، أو غير محاسبين.

* { وَأَمْرٌ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ }

قوله: { وَأَمْرٌ لِأَنْ أَكُونَ } : في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها للتعليل تقديره: وَأَمْرٌ بما أَمُرْتُ به لِأَنْ أَكُونَ. قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عَطَفَ "أمرت" على "أمرت" وهما واحد؟ قلت: ليسا بواحد لاختلاف جهتهما: وذلك أَنَّ الأَمْرَ بالإخلاص وتكليفه شيءٌ، والأَمْرَ به ليُخْرَزَ به قَصَبَ السَّبْقِ في الدين شيءٌ آخر. وإذا اختلفَ وجهُ الشيءِ وصفناه يُنَزَّلُ بذلك مَنْزِلَةَ شَيْئَيْنِ مختلفين". والثاني أَنْ تكونَ اللامُ مزيدةً في "أَنْ". قال الزمخشري: "ولك أن تَجْعَلَ اللامَ مزيدةً، مَثَلُها في قولك: "أَرَدْتُ لِأَنْ أَفْعَلَ" ولا تُزاد إلا مع "أَنْ" خاصةً دونَ الاسمِ الصريح، كأنها زِيدَتْ عوضاً من تَرَكِ الأصلِ إلى ما يقومُ مقامه، كما عَوَّضَ السينُ في "استطاع" عوضاً من تَرَكِ الأصلِ الذي هو أَطْوَع. والدليلُ على هذا الوجهُ مجيئه بغير لامٍ في قوله: { وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ } { وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ } { وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ } انتهى.

(12/290)

قوله: "ولا تُزاد إلا مع أن" فيه نظيرٌ، من حيث إنها تُزاد باطِّرادٍ إذا كان المعمولُ متقدماً، أو كان العامل فرعاً. وبغير اطرادٍ في غير الموضعين، ولم يَذْكُرْ أحدٌ من النحويين هذا التفصيل. وقوله: "كما عَوَّضَ السينُ في استطاع" هذا على أحد القولين. والقول الآخر أنه استطاع فَحُدِّقَتْ تاءُ الاستفعال. وقوله: "والدليلُ عليه مجيئه بغير لامٍ" قد يُقال: إنَّ أصله باللام، وإنما حُدِّقَتْ لِأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ يَطَّرِدُ حَذْفُهُ مع "أَنْ" و"أَنَّ"، ويكون المأمورُ به محذوفاً تقديره:

وَأْمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ لِأَنْ أَكُونَ.

* { قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي }

قوله: { قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ } : قُدِّمَتِ الْجَلَالَةُ عِنْدَ قَوْمٍ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ قُدِّمَ الْمَعْبُودَ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ هُنَا، وَأَخْرَجَهُ فِي الْأَوَّلِ، فَالْكَلَامُ أَوْلَى وَاقَعَ فِي الْفِعْلِ نَفْسِهِ وَإِجَادِهِ، وَثَانِيًا فَيَمْنُ يَفْعَلُ الْفِعْلَ مِنْ أَجْلِهِ، فَلِذَلِكَ رَتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: { فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ }".

* { لَهُمْ مَنْ فَوْقَهُمْ ظَلَّلُ مِنَ النَّارِ وَمَنْ تَحْتَهُمْ ظَلَّلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ بِاعْتِبَادِ قَائِقُونَ }

قوله: { لَهُمْ مَنْ فَوْقَهُمْ ظَلَّلُ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ أَحَدَ الْجَارَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ جَعَلَ الْأَوَّلُ هُوَ الْخَبْرُ، وَيَكُونُ "مَنْ فَوْقَهُمْ" إِمَّا حَالًا مِنْ "ظَلَّلَ" فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبْرُ، وَ"مِنَ النَّارِ" صِفَةٌ لـ "ظَلَّلَ". وَقَوْلُهُ: { وَمَنْ تَحْتَهُمْ ظَلَّلُ } كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَمَّاهَا ظَلَالًا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَحْتَهُمْ.

* { وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ }

(12/291)

قوله: { أَنْ يَعْبُدُوهَا } : الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الطَّاغُوتِ لِأَنَّهَا تُؤَنَّثُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عَلَيْهَا مُسْتَوْفَى فِي الْبَقْرَةِ. وَ"أَنْ يَعْبُدُوهَا" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الطَّاغُوتِ بَدَلِ اشْتِمَالٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: اجْتَنَبُوا عِبَادَةَ الطَّاغُوتِ. وَالْمَوْصُولُ مُبْتَدَأٌ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ "لَهُمُ الْبُشْرَى" الْخَبْرُ. وَقِيلَ: "لَهُمْ" هُوَ الْخَبْرُ بِنَفْسِهِ. "وَالْبُشْرَى" فَاعِلٌ بِهِ وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرَدَاتِ. وَقَوْلُهُ: "فَبَشِّرْ عِبَادِي" مِنْ إِيقَاعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ الْمَضْمَرِ أَي: فَبَشِّرْهُمْ أَي: أَوْلَيْكَ الْمُجْتَنِبِينَ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ تَصْرِيحًا بِالْوَصْفِ الْمَذْكُورِ.

* { الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ }

قوله: { الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ } : الظَّاهِرُ أَنَّهُ نَعَتْ لِعِبَادِي، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ بَيَانٌ لَهُ. وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً. وَقَوْلُهُ: { أُولَئِكَ الَّذِينَ } إِيحَ خَبْرُهُ. وَعَلَى هَذَا فَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: "عِبَادِي" وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ.

* { أَقَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَقَانَتْ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ }

(12/292)

قوله: {أَقَمَنْ حَقَّ}: في "مَنْ" هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولة في محلِّ رفع بالابتداء. وخبره محذوف، فقدَّره أبو البقاء "كَمَنْ نجا". وقدَّره الزمخشري: "أَنتِ تُخَلِّصُهُ" قال: "حُذِفَ لدلالة "أَنتِ تُنْقِذُ" عليه. وقدَّره غيره "تَنَاسَفُ عليه". وقدَّره آخرون "يَتَخَلَّصُ منه" أي: من العذاب/ وقدَّره الزمخشريُّ على عادته جملةً بين الهمزة والفاء. تقديره: أنت مالك أمرهم، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذاب. وأمَّا غيرُه فيدَّعي أن الأصلَ تقديمُ الفاءِ وإنما أَحْرَتْ لما تستجفه الهمزة من التصدير. وقد تقدَّم تحقيق هذين القولين غيرَ مرَّةٍ. والثاني: أن تكون "مَنْ" شرطيةً، وجوابها: أَنتِ. فالفاءُ فاءُ الجوابِ دَخَلَتْ على جملةِ الجزاءِ، وأعيدتِ الهمزة لتوكيد معنى الإنكارِ، وأوقع الظاهرُ وهو {مَنْ فِي النَّارِ} موقعَ المضمَر، إذ كان الأصلُ: أَنتِ تُنْقِذُهُ. وإنما وَقَعَ موقعه شهادةً عليه بذلك. وإلى هذا نحا الحوفيُّ والزمخشريُّ. قال الحوفي: "وجيءَ بألف الاستفهام لَمَّا طَالَ الكلامُ توكيداً، ولولا طولُه لم يَجَزُ الإتيانُ بها؛ لأنه لا يَصْلُحُ في العربية أَنْ يَأْتِيَ بألف الاستفهام في الاسمِ وألفٍ أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أَنتِ تُنْقِذُهُ. وعلى القولِ بكونها شرطيةً يترتَّبُ على قولِ الزمخشري وقول الجمهور مسألة: وهو أَنَّهُ على قول الجمهور يكونُ قد اجتمع شرطٌ واستفهامٌ. وفيه حينئذٍ خلافٌ أو جوابٌ للشرط، وهو قولُ سيبويه؟ وأمَّا على قولِ الزمخشريِّ فلم يَجْتَمِعْ شرطٌ واستفهامٌ؛ إذ أداةُ الاستفهامِ عنده داخلَةٌ على جملةٍ محذوفةٍ عَطَفَتْ عليها جملةُ الشرط، ولم يَدْخُلْ على جملةِ الشرطِ. وقوله: "أَنتِ تُنْقِذُ" استفهامٌ توقيفٌ وُقِّدَّ فيها الضميرُ إشعاراً بأنك لست قادراً على إنقاذه إنما القادرُ عليه اللهُ وحده.

(12/293)

* {لَاكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ عُرْفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّيْبُتَةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخَلِّفُ اللَّهُ الْمِيْعَادَ }

قوله: {لَاكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا}: استدراكٌ بين شيئين نقيضين أو صِدْبَيْن، وهما المؤمنون والكافرون.
وقوله: "وَعَدَّ اللَّهُ" مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمونِ الجملةِ، فهو منصوبٌ بواجبِ الإضمار.

* { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيْجُ فَتَرَاهُ مَصْفَراً ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَاماً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ }

قوله: {ثُمَّ يَجْعَلُهُ}: العامَّةُ على رَفْعِ الفعلِ نَسَقاً على ما قبله. وقرأ أبو بشر "ثم يَجْعَلُهُ" منصوباً. قال الشيخ: "قال صاحب الكامل: "وهو ضعيفٌ" انتهى. يعني بصاحب الكامل "الهدليُّ" ولم يُبيِّنْ هو ولا صاحبُ الكامل وجهَ صَعْفِهِ ولا تخريبه. فأما ضعفه فواضحٌ حيث لم يتقدَّم ما يَقْتَضِي نصبه في

الظاهر. وأمّا تخريجُه فقد ذكر أبو البقاء فيه وجهين، أحدهما: أن ينتصب بإضمار "أن" ويكون معطوفاً على قوله: {أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً} في أول الآية، والتقدير: ألم تر أنزال الله ثم جعله. والثاني: أن يكون منصوباً بتقدير ترى أي: ثم ترى جعله حطاماً، يعني أنه يُنصب بـ "أن" مضمرة، وتكون "أن" وما في حيزها مفعولاً به بفعلٍ مقدرٍ وهو "ترى" لدلالة "ألم تر" عليه.

* { أَقَمَنَ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ قَوْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أَوْلَايِكَ فِي صَلَاةٍ مُّبِينٍ }

(12/294)

قوله: {أَقَمَنَ شَرَحَ اللَّهُ}: {أَقَمَنَ يَتَّقِي} كما تقدّم في {أَقَمَنَ حَقٌّ}. والتقدير: أقمن شرح اللّهُ صدره للإسلام كمن قسا قلبه، أو كالقاسي المّعرض، لدلالة {قَوْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ} عليه. وكذا التقدير في: {أَقَمَنَ يَتَّقِي} أي: كمن أمن العذاب، وهو تقديرُ الزمخشري، أو كالمُنعمين في الجنة، وهو تقديرُ ابن عطية.

* { اللَّهُ تَزَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَّ يَفْسَعُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ }

قوله: {كِتَابًا}: فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ من "أحسن الحديث". والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ - لما نقله عن الزمخشري -: "وكأنه بناءٌ على أن "أحسن الحديث" معرفة لإضافته إلى معرفة، وأفعلُ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة فيه خلافٌ. فقول: إضافة مَحَصَّة. وقيل: غيرُ محصنة" قلت: وعلى تقدير كونه نكرةً يَحْسُنُ أيضاً أن يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرة متى أضيفت ساغ مجيء الحال منها بلا خلافٍ. والصحيح أن إضافة أفعلٍ محصنة. و"مُتَشَابِهًا" نعتٌ لـ "كتاب" وهو المُسَوِّغُ لمجيء الجامدِ حالاً، أو لآته في قوة مكتوب. وقرأ العامّة "مثنائي" بفتح الباء صفةً ثانية أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً من الفاعلية أي متشابهاً مثانيه وإلى هذا ذهب الزمخشري. وقرأ هشام عن ابن عامر وأبو بشر بسكونها، وفيها وجهان، أحدهما: أنه من تسكين حرف العلة استثقلاً للحركة عليه كقراءة "تُطعمون أهاليكم". [وقوله]:
3892- كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ *

(12/295)

ونحوهما. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو مثنائي، كذا ذكره الشيخ. وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أن يُتَوَّنَ وتُحَدَفَ يَأُوهُ لالتقاء الساكنين فيقال: مثنان، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنه وَقِفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ

مُجْرَى/ الوقفِ لکن يُعْتَرَضُ عليه: بَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ بِحَدْفِ الْيَاءِ نَحْو: هَذَا قَاضٍ، وَإِثْبَاتِهَا لُغَةً قَلِيلَةً. وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ: بَأَنَّ قَدْ قُرِئَ بِذَلِكَ فِي الْمَتَوَاتِرِ نَحْو: {مِنْ وَالِي} و{يَاقِي} و{هَادِي} فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ. قَوْلُهُ: "تَفْشَعْرُ" هَذِهِ الْجَمْلَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَفَةً لـ "كِتَابٍ"، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْهُ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّفَةِ، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وَاقْشَعَرَ جِلْدُهُ إِذَا تَقَبَّضَ وَتَجَمَّعَ مِنَ الْخَوْفِ، وَقَفَّ شَعْرُهُ. وَالْمَصْدَرُ الْإِقْشَعْرَاؤُ وَالْفُشْعَرِيَّةُ أَيْضًا. وَوَزَنَ اقْشَعَرَ أَفْعَلًا. وَوَزَنُ الْفُشْعَرِيَّةِ: فَعَلِيلَةٌ. وَ"مِثَانِي" جَمْعُ مِثْنِي؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْبِيهُ الْقَصَصِ وَالْمَوَاعِظِ، أَوْ جَمْعُ مِثْنِي مَفْعَلٍ مِنْ التَّشْبِيهِ بِمَعْنَى التَّكْرِيرِ. وَإِنَّمَا وُصِفَ "كِتَابٌ" وَهُوَ مَفْرُودٌ بِمِثَانِي، وَهُوَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ مُشْتَمِلٌ عَلَى سُورٍ وَأَيَاتٍ، أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَتَوْبٌ أَخْلَاقٌ. كَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقِيلَ: تَمَّ مَوْصُوفٌ مَحْدُوفٌ أَي: فَصُولًا مِثَانِي حَذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

* { قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَنْفُونَ }

(12/296)

قَوْلُهُ: { قُرْآنًا عَرَبِيًّا } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ نَكْرَةً اِمْتَنَعَ إِتْبَاعُهُ لِلْقُرْآنِ. الثَّانِي: أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ "يَتَذَكَّرُونَ" أَي: يَتَذَكَّرُونَ قِرْآنًا. الثَّلَاثُ: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَتُسَمَّى حَالًا مُوَطَّئَةً لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ "عَرَبِيًّا" وَ"قِرْآنًا" تَوَطَّئُ لَهُ نَحْو: "جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا". رَضِيَ اللَّهُ عَنْ R قَوْلُهُ: { غَيْرَ ذِي عِوَجٍ } نَعْتُ لـ "قِرْآنًا" أَوْ حَالٌ أُخْرَى. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قِيلَ: مُسْتَقِيمًا أَوْ غَيْرَ مُعْوَجٍ. قُلْتَ: فِيهِ فَائِدَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: نَفْيُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِوَجٌ قَطُّ كَمَا قَالَ: { وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا }. وَالثَّانِي: أَنَّ الْعِوَجَ يَخْتَصُّ بِالْمَعَانِي دُونَ الْأَعْيَانِ. وَقِيلَ: الْمِرَادُ بِالْعِوَجِ الشُّكُّ وَاللُّبْسُ". وَأَنْشَدَ:

3893- وَقَدْ أَتَاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ * مِنْ الْإِلَهِ وَقَوْلٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ

* { صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لَرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قَوْلُهُ: { فِيهِ شُرَكَاءُ } يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبِ صِفَةٍ لِرَجُلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ هَذَا جَمْلَةً مِنْ "شُرَكَاءُ" فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ أَوْلَى لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَفْرُودِ وَ"مُتَشَاكِسُونَ" صِفَةٌ لِشُرَكَاءِ. وَالتَّشَاكُسُ: التَّخَالُفُ. وَأَصْلُهُ سُوءُ الْخُلُقِ وَغُسْرُهُ، وَهُوَ سَبَبُ التَّخَالُفِ وَالتَّشَاكُرِ. وَيُقَالُ: التَّشَاكُسُ وَالتَّشَاكُسُ بِالْخَاءِ مَوْضِعُ الْكَافِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى نَصْبِ الْمَثَلِ وَمَا بَعْدَهُ الْوَاقِعِينَ بَعْدَ "صَرَبَ". وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: انْتَصَبَ "رَجُلًا" عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ أَي: لِرَجُلٍ أَوْ فِي رَجُلٍ.

(12/297)

وقوله: "فيه" أي: في رَقِّه. وقال أبو البقاء كلاماً لا يُشبهه أنْ يَصْدُرَ مِنْ مثله، بل ولا أَقَلَّ منه. قال: "وفيه شركاءُ الجملةُ صفهُ لـ "رجل" و"في" متعلقٌ بمتشاكسون. وفيه دلالةٌ على جوازِ تقديمِ خبرِ المبتدأِ عليه" انتهى. أمّا هذا فلا أشكُّ أنه سهوٌ؛ لأنه من حيث جَعَلَهُ جملةً كيف يقول بعد ذلك: إن "فيه" متعلقٌ بـ "متشاكسون"؟ وقد يقال: أراد مِنْ حيث المعنى، وهو بعيدٌ جداً. ثم قوله: "وفيه دلالةٌ" إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسألةُ غريبةً حتى يقول: "وفيه دلالةٌ". وكأنه أراد: فيه دلالةٌ على تقديمِ معمولِ الخبرِ على المبتدأ، بناءً منه على أن "فيه" يتعلق بـ "متشاكسون" ولكنه فاسدٌ، والفاسدُ لا يُرامُ صلاحه.

قوله: "سَلَمًا لِرَجُلٍ" قرأ ابن كثير وأبو عمرو "سالماً" بالألفِ وكسرِ اللام. والباقون "سَلَمًا" بفتح السين واللام. وابن جبير بكسر السين وسكون اللام. فالقراءةُ الأولى اسمٌ فاعلٌ مِنْ سَلِمَ له كذا فهو سالمٌ. والقراءتان الأخرى بـ سَلَمًا وسَلَمًا فهما مصدرانٌ وُصِفَ بهما على سبيلِ المبالغة، أو على حَدِّ مضافٍ ما، أو على وقوعهما موقعَ اسمِ الفاعلِ فتعودُ كالقراءةِ الأولى. وقرئ "ورجلٌ سالمٌ" برفعهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ مجذوفٌ تقديره: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجل، كذا قَدَّرَه الزمخشري. الثاني: أنه مبتدأٌ و"سالمٌ" خبره. وجاز الابتداءُ بالتركبة؛ لأنه موضعٌ تفصيلٍ، كقولِ امرئ القيس: 3894- إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَقتْ له * بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُجَوَّلْ وقولهم: الناسُ رجلانُ رجلانُ أكرمْتُ، ورجلٌ أهْنُتُ.

(12/298)

قوله: "مَثَلًا" منصوبٌ على التمييزِ المنقولِ من الفاعليةِ إذ الأصلُ: هل يَسْتَوِي مَثَلُهُمَا. وأُفْرِدَ التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قوله: {صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا}. وقرئ "مِثْلَيْنِ" فطابقَ حالِّي الرجلين. وقال الزمخشري - فيمَنْ قرأ مِثْلَيْنِ -: "إنَّ الضميرَ في "يَسْتَوِيَانِ" للمِثْلَيْنِ؛ لأنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ، ومِثْلَ رجلٍ. والمعنى: هل يَسْتَوِيَانِ فيما يَرْجِعُ إلى الوصفيةِ كما تقول: كَفَى بهما رجلين". قال الشيخ: "والظاهرُ أنه يعودُ الضميرُ في "يَسْتَوِيَانِ" على "رَجُلَيْنِ". وأمّا إذا جَعَلْتَهُ/ عائداً إلى المِثْلَيْنِ اللذينِ ذَكَرَ أَنَّ التقديرَ: مِثْلَ رجلٍ ومِثْلَ رجلٍ؛ فَإِنَّ التمييزَ يكونُ إذ ذاك قد فهمَ من المميِّزِ الذي هو الضميرُ؛ إذ يصيرُ التقديرَ: هل يَسْتَوِي المِثْلَانِ مِثْلَيْنِ في الوصفيةِ فالمِثْلَانِ الأَوْلَانِ مَعهودانِ، والثانيانِ جنسانِ مُفْهَمَانِ كما تقول: كَفَى بهما رجلين؛ فَإِنَّ الضميرَ في "بهما" عائداً على ما يُراد بالرجلين فلا فَرْقَ بين المسألتين. فما كان جواباً عن "كفى بهما رجلين" يكونُ جواباً له.

* { إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ }

قوله: { إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ } : العامةُ على "مَيِّتٌ وَمَيِّتُونَ". وقرأ ابنُ محيصةً وابنُ أبي عبيدة واليماني "مَائِثٌ وَمَائِتُونَ"، وهي صفهُ مُشْعِرَةٌ بحدوثها

دون "ميت". وقد تقدّم أنّه لا خلاف بين الفرّاء في تثقيل مثل هذا. "ثم إنكم" تغليباً للمخاطب، وإن كان واحداً في قوله: "إِنَّكَ" على الغائبين في "وإنهم".

* { وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أَوْلَايَكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ }

(12/299)

قوله: { وَالَّذِي جَاءَ } بالصدق لفظه مفرد، ومعناه جمع لأنه أريد به الجنس. وقيل: لأنه قصد به الجزاء، وما كان كذلك كثر فيه وقوع "الذي" موقع "الذين"، ولذلك روعي معناه فجمع في قوله: { أَوْلَايَكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ } كما روعي معنى "مَنْ" في قوله: "للكافرين"، فإن الكافرين ظاهر واقع موقع المضمير؛ إذ الأصل: مثوى لهم. وقيل: بل الأصل: والذين جاء بالصدق، فحذقت النون تخفيفاً، كقوله: { وَخُصُّمٌ كَالَّذِي خَاصُوا }، وهذا وهم؛ إذ لو قصد ذلك لجاء بعده ضمير الجمع، فكان يُقال: والذي جاؤوا، كقوله: "كالذي خاصوا". ويدل عليه أن نون التثنية إذا حذقت عاد الضمير منى، كقوله:

3895- ابني كليب إن عمي للذا * قتلا الملوك وككا الأعلا

ولجاء كقوله:

3896- وإن الذي حانت بقلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(12/300)

وقرأ عبد الله { وَالَّذِي جَاءُوا بِالصَّدَقِ وَصَدَّقُوا بِهِ } وقد تقدّم تحقيق مثل هذه الآية في أوائل البقرة وغيرها. وقيل: "الذي" صفة لموصوفٍ محذوفٍ بمعنى الجمع، تقديره: والفريق أو الفوج ولذلك قال: { أَوْلَايَكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ }. وقيل: المراد بالذي واحد بعينه وهو محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن لما كان المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجمع، فقال: "أولئك هم" كقوله: { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ }. قاله الزمخشري وعبارته: "هو رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد به إياه ومن تبعه، كما أراد بموسى إياه وقومه" وناقشه الشيخ في إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل قال: "وإصلاحه أن يقول: أراد به كما أراد به بموسى وقومه". قلت: ولا مناقشة؛ لأنه مع تقديم "به" و"بموسى" لغرض من الأغراض استتعال اتصال الضمير، وهذا كما تقدّم لك بحث في قوله تعالى: { وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ }، وقوله: { يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ }؛ وهو أن بعض الناس رعم أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال، وتقدّم الجواب بقريب مما ذكرته هنا، وبيئت حكمة التقديم ثمة. وقول الزمخشري: "إن الضمير في" لعلمهم يهتدون" لموسى وقومه" فيه نظر، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه؛ لأنهم هم المطلوب منهم الهداية. وأمّا موسى عليه السلام فمهتدي ثابت على الهداية. وقال الزمخشري أيضاً: "ويجوز أن يريد: والفوج أو الفريق الذي جاء بالصدق وصدق به، وهم: الرسول الذي جاء بالصدق وصحابته الذين صدّقوا به". قال

الشيخ: "وفيه توزيع الصلّة، والفوَجُ هو الموصول، فهو كقولك: جاء الفريقُ الذي شَرَفَ وشَرَفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيعِ بل المعطوفُ على الصلّةِ صلّةٌ لَمَنْ له الصلّةُ

(12/301)

الأولى."

وقرأ أبو صالح وعكرمة بن سليمان/ ومحمد بن جُحادة مخففاً بمعنى صدق فيه، ولم يُعَيِّرْهُ. وقُرئ "وَصُدِّقَ بِهِ" مشدداً مبنياً للمفعول.

* { لِيُكْفَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله: { لِيُكْفَرَ } في تعلُّقها وَجْهَانِ، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوف أي: يَسَّرَ لهم ذلك لِيُكْفَرَ. والثاني: أن يتعلّق بنفس المحسنين، كأنه قيل: الذين احسنوا لِيُكْفَرَ أي: لأجل التكفير.

قوله: "أَسْوَأَ الَّذِي" الظاهرُ أَنَّهُ أَفْعَلٌ تفضيل، وبه قرأ العامةُ. وقيل: ليست للتفضيل بل بمعنى سَيِّئِ الَّذِي عَمِلُوا كقولهم: "الأسخُّ والناقصُ أعدلُ بني مروان" أي: عادلاهم. ويَدُلُّ على هذا قراءةُ ابن كثير في رواية "أَسْوَاءَ" بالف بين الواوِ والهمزة بزَنةِ أَحْمَالِ جمعِ سُوءٍ، وكذا قرأ في حم السجدة.

* { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ }

قوله: { بِكَافٍ عَبْدَهُ } العامةُ على توحيدِ "عبدَه". والأخوان "عبادَه" جمعاً وهم الأنبياءُ وأتباعهم. وقُرئ "بكافي عباده" بالإضافة. و"يُكَافِي" مضارعٌ كافي، "عبادَه" نُصِبَ على المفعول به. ثم المفاعلةُ هنا تحتملُ أن تكونَ بمعنى فَعَلَ نحو: تُجَازِي بمعنى تَجْزِي، وَيُنِيّ على لفظةِ المُفاعلةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ بِنَاءِ المفاعلةِ يُشْعَبُ بالمبالغة؛ لأنه للمبالغة. ويحتملُ أن يكونَ أصلُه يُكَافِي بالمهمز، من المكافأة بمعنى يَجْزِيهِمْ، فخففَ الهمزة.

قوله: "وَيُخَوِّفُونَكَ" يجوزُ أن يكونَ حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيكَ حالَ تَخْوِيفِهِمْ إِيَّاكَ بِكَذَا، وَبَعْلَمَهُ. كَأَنَّ المعنى: أَنَّهُ كَافِيهِ فِي كُلِّ حَالٍ حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ. ويجوزُ أن تكونَ مستأنفةً.

(12/302)

* { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي

بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ {

قوله: {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ}: هي المتعدية لاثنين، أولهما "ما تَدْعُونَ" وثانيهما الجملة الاستفهامية. والعائدُ على المفعول منها قوله: "هُنَّ" وإنما أتته تحقيراً لما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ، ولأنهم كانوا يُسَمُّونها بأسماءِ الإناث: اللات ومناة والعزى. وقد تقدّم تحقيقُ هذه مستوفى في مواضع.

قوله: {هَلْ هُنَّ كَأَشْيَقَاتِ صُرَّه} قرأ أبو عمرو "كاشفاتٌ مُمسيكاتٌ" بالتنوين ونصب "صُرَّه" و"رحمته"، وهو الأصلُ في اسمِ الفاعل. والباقون بالإضافة وهو تخفيف.

* {اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَصَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ {

قوله: {وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ}: عطفُ على الأنفس أي: يتوقى الأنفس حين موتها، ويتوقى أيضاً الأنفس التي لم تمُت في منامها. ففي منامها طرفٌ لـ "يتوقى". وقرأ الأخوان "قُصِي" مبنياً للمفعول، "الموت" رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل.

* {أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوْلَوْا كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً وَلَا يَعْقِلُونَ {

وقوله: {أَمْ اتَّخَذُوا}: "أم" منقطعة فتقدّر بـ بل والهمزة. وتقدّم الكلام على نحو "أولوا" وكيف هذا التركيب.

(12/303)

* {وَإِذَا دُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا دُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ {

قوله: {وَإِذَا دُكِرَ الَّذِينَ}: قال الزمخشري: "فإن قلت: ما العاملُ في "إذا دُكِرَ"؟ قلت: العاملُ في "إذا" الفجائية، تقديره: وقت ذكر الذين مِنْ دُونِهِ فاجؤوا وقت الاستبشار". قال الشيخ: "أما قولُ الزمخشري فلا أعلمه مِنْ قول مَنْ ينتمي للنحو، وهو أنَّ الظرفَيْنِ معمولان لفاجؤوا ثم "إذا" الأولى تنصبُ على الظرفية، والثانيةُ على المفعول به". وقال الحوفي: "إذا هم يستبشرون" "إذا" مضافةُ إلى الابتداء والخبر، و"إذا" مكررةٌ للتوكيد، وحذف ما تُضاف إليه. والتقدير: إذا كان ذلك هم يستبشرون فيكون هم يستبشرون هو العاملُ في "إذا"، المعنى: إذا كان كذلك استبشروا". قال الشيخ: "وهذا يتعدُّ جداً عن الصواب، إذا جعل "إذا" مضافةً إلى الابتداء والخبر"، ثم قال: "وإذا مكررةٌ للتوكيد وحذف ما تُضاف إليه" إلى آخر كلامه فإذا كانت "إذا" حذفت ما تُضاف إليه، فكيف تكون مضافةً إلى الابتداء والخبر الذي هو هم يستبشرون؟

وهذا كله أوجبه عَدَمُ الإِتْقَانِ لعلم النحو والتحدُّقِ فيه " انتهى. وفي هذه العبارة تحامُلٌ على أهلِ العلمِ المرجوعِ إليهم فيه.

واختار الشيخُ أَنْ يكونَ العاملُ في "إذا" الشرطيةِ الفعلِ بعدها لا جوابها، وأنها ليستُ مضافةً لما بعدها، وَإِنْ كان قولَ الأكثرين، وَجَعَلَ "إذا" الفجائيةَ معمولَةً لما بعدها سواءً كانت زماناً أم مكاناً. أمَّا إذا قيل: إنها حرفٌ فلا تحتاجُ إلى عاملٍ وهي رابطةٌ لجملةِ الجزاءِ بالشرطِ كالفاء. والاشمِيزِيُّ: التَّفُورُ والتَّقْبِضُ. وقال أبو زيد: هو الدُّعْرُ. اشْمَأَزَّ فلانٌ: إذا دُعِرَ، ووزن أَفَعَلَ كَأَفْشَعَرَ. قال الشاعر:

(12/304)

3897- إذا عَضَّ التَّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ * وَوَلَّهَ عَسْوَرَتَهُ رَبُّونَا

* { وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتٌ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }

قوله: { سَيِّئَاتٌ مَا كَسَبُوا } : يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" مصدريةً أي: سَيِّئَاتٌ كَسَبَهُمْ أو بمعنى الذي: سَيِّئَاتٌ أَعْمَالُهُم التي كَسَبُوهَا.

* { فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْتَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَآكِنَّ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { إِنَّمَا أُوتِيتُهُ } : يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" مهيةً زائدةً على "إِنَّ" نحو: إِنَّمَا قام زيد، وَإِنْ تكونَ موصولةً، والضميرُ عائِدٌ عليها مِنْ "أُوتِيتُهُ" أي: إِنَّ الذي أُوتِيتُهُ على عِلْمٍ مني أو على عِلْمٍ من اللّهِ فيَّ، أي: أَسْتَحَقُّ/ ذلك. قوله: "بَلْ هِيَ" الضميرُ لِلنَّعْمَةِ. ذَكَرَهَا أَوَّلًا في قوله: "إِنَّمَا أُوتِيتُهُ لَأَنَّهَا بمعنى الإِنْعَامِ، وَأَثَرُ هُنَا اعتِباراً بلفظها. وقيل: بل الحالةُ أو الإِتْيَانَةُ.

* { قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

(12/305)

قوله: { قَدْ قَالَهَا } : أي: قال القولة المَذْكُورة. وقُرئَ "قد قاله" أي: هذا القولُ أو الكلامُ. وَإِنَّمَا عَطِفتُ هذه الجملةُ، وهي قوله: { فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ } بالفاءِ والتي في أولِ السورةِ بالواو؛ لأن هذه مُسَبِّبَةٌ عن قوله: "وَإِذَا ذُكِرَ" أي: يَشْمِيزُونَ مِنْ ذِكْرِ اللّهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِذِكْرِ آلِهِمْ، فَإِذَا مَسَّ أَحَدَهُمْ بخلاف الأولى حيث لا تَسَبَّبَ فيها، فجيءَ بالواو التي لمطلق العطفِ، وعلى هذا فما [بين] السببِ والمُسَبَّبِ جملٌ اعتراضيةٌ، قال معناه الزمخشريُّ. واستبعده الشيخُ من حيث إنَّ أبا عليٍّ يمنع الاعتراضَ بجملتين فكيف بهذه الجملي

الكثيرة؟ ثم قال: "والذي يظهر في الرَبِطِ أنه لَمَّا قال: {وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا} الآية كان ذلك إشعاراً بما يَبَالُ الظالمين. مِنْ شِدَّةِ العذاب، وأنه يَظْهَرُ لهم يومَ القيامة من العذاب، أتبع ذلك بما يَدُلُّ على ظلمه وبغيه، إذ كان إذا مَسَّه صُتْرُ دعا الله، فإذا أَحْسَنَ إليه لم يَنْسُبْ ذلك إليه".

قوله: "فما أَعْنَى" يجوزُ أَنْ تَكُونَ "ما" نافيةً أو استفهاميةً مؤولةً بالنفي، وإذا احْتَجْنَا إلى تأويلها بالنفي فَلتَجْعَلُها نافيةً استراحةً من المجاز.

* { قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ }

(12/306)

قوله: { قُلْ يَا عِبَادِيَ } قيل في هذه الآية من أنواع المعاني والبيان أشياء حسنة، منها: إقباله عليهم ونداؤهم، ومنها: إضافتهم إليه إضافةً تشريفيةً، ومنها: الالتفات من التكلم إلى العيبة في قوله: { مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ }، ومنها: إضافة الرحمة لأجل أسمائه الحسنى، ومنها: إعادة الظاهر بلفظه في قوله: "إِنَّ اللَّهَ"، ومنها: إبراز الجملة من قوله: { إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ } مؤكدةً بـ "إِنَّ"، وبالفصل، وبإعادة الصفتين اللتين تَصَمَّنْتُهُمَا الآية السابقة.

* { أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا قَرَّرْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ }

قوله: { أَنْ تَقُولَ } مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، فَقَدَّرَهُ الزمخشري كراهةً أَنْ تقول، وابنُ عطية: أَنِّي بَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تقول. وأبو البقاء والحوافي: أَنْدَرْنَاكُمْ مِخَافَةً أَنْ تقول. ولا حاجة إلى أضمار هذا العامل مع وجود "أنبوا" وإنما تكرر نفساً لأنه أراد التكرير، كقول الأعشى:

3898- وَرَبِّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوْهٍ * أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْقُضُ الرَّأْسَ مُعْصَبًا
يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريمٌ قَدْ؛ لِمِثْلِهِ المعنى المقصود. ويجوزُ أَنْ يريد: نفساً متميزةً من بين الأنفسِ باللجاجِ الشديدِ في الكفرِ أو بالعذابِ العظيمِ.

(12/307)

قوله: "يا حَسْرَتَا" العامةُ على الألفِ بدلاً مِنْ ياءِ الإضافة. وعن ابن كثير "يا حَسْرَتَا" بهاءِ السكتِ وَقُفَا، وأبو جعفر "يا حَسْرَتِي" على الأصل. وعنه أيضاً "يا حَسْرَتَاي" بالألفِ والياء. وفيها وجهان، أحدهما: الجمعُ بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ منه. والثاني: أنه تشبيهٌ "حَسْرَةَ" مضافةً لياءِ المتكلمِ. وأَعْتَرَضَ على هذا: بأنه كان ينبغي أَنْ يُقالَ: يا حَسْرَتِي بِإِدْغَامِ ياءِ النَّصْبِ فِي ياءِ الإضافةِ.

وأجيب: بأنه يجوزُ أَنْ يكونَ راعى لغة الحارث ابن كعب وغيرهم نحو: " رأيتُ الزيدان ". وقيل: الألفُ بدلُ من الياءِ والياءُ بعدها مزيدةٌ. وقيل: الألفُ مزيدةٌ بين المتضابقين، وكلاهما ضعيفٌ.

قوله: { عَلَى مَا قَرَّرْتُ } " ما " مصدريةٌ أي: على تَفْرِيطِي. وَتَمَّ مضافٌ أي: في جَنبِ طاعةِ الله. وقيل: { فِي جَنبِ اللَّهِ } المرادُ به الأمرُ والجهةُ. يقال: هو في جَنبِ فلانٍ وجانبه، أي: جهته وناحيته. قال الراجز:

3899- الناسُ جَنبُ والأميرُ جَنبُ

وقال آخر:

3900- أفي جَنبِ بَكَرٍ قَطَعْتَنِي مَلامَةً * لَعَمْرِي لَقَدْ طالَتْ مَلامَتُها بيا
ثم أُسْبِعَ فيه فِقِيلٌ: قَرَّطَ في جَنبِهِ أي في حَقِّهِ. قال:

3901- أَمَا تَتَّقِينَ اللَّهَ في جَنبِ عاشِقٍ * له كَبِدٌ حَرَّى عَلَيْكَ تَقَطُّعٌ

* { أَوْ تَقُولَ جِئِ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ }

قوله: { فَأَكُونَ } في نصبه وجهان، أحدهما: عَطْفُهُ على " كَرَّةً " فإنها مصدرٌ، فَعُطِفَ مصدرٌ مؤولٌ على مصدرٍ مُصَرَّحٍ به كقولها:

3902- لِلْبَسِ عِباءَةَ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ لَبْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر:

3903- فما لَكَ منها غيرُ ذكري وحسرةٍ * وتَسألُ عن رُكبانِها أينَ يَمَمُوا

(12/308)

والثاني: أنه منصوبٌ/ على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ قولِهِ: { لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً }. والفرقُ بين الوجهين: أن الأولَ يكونُ فيه الكونُ مُتَمَمِّيً، ويجوزُ أن تُضَمَرَ " أن " وأن تظهَرَ، والثاني يكونُ فيه الكونُ مترتباً على حصولِ المُتَمَمِّي لا مُتَمَمِّي ويجب أن تُضَمَرَ " أن ".

* { بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ }

قوله: { بَلَى } حرفُ جوابٍ وفيما وَقَعَتْ جواباً له وجهان، أحدهما: هو تَفْيٌ مقدَّرٌ. قال ابنُ عطية: " وَحَقُّ بَلَى أَنْ تَجِيءَ بعد نفيٍ عليه تقريرٌ، كأنَّ النَّفْسَ قالَتْ: لم يَنْسِئِ لي النظرُ ولم يَنْبِيئِ لي الأمرُ ". قال الشيخ: " ليس حَقُّها النفيُّ المقررُ، بل حَقُّها النفيُّ، ثم حُمِلَ التقريرُ عليه، ولذلك أجاب بعضُ العربِ النفيُّ المقررُ بـ نعم دونَ بَلَى، وكذا وقع في عبارة سيبويه نفسه ". والثاني: أن التمنيَ المذكورَ وجوابه متضمنان لِنَفْيِ الهدايةِ، كأنه قال: لم أهتدِ، فَردَّ الله عليه ذلك. قال الزمخشري: " فَإِنْ قلتُ: هَلَا قَرِنَ الجوابُ بما هو جوابٌ له، وهو قوله: { لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي } ولم يَفْصِلْ بينهما. قلتُ: لأنه لا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُقَدَّمَ على إحدى القرائنِ الثلاثِ فَيُفَرِّقُ بينهما، وإمَّا أَنْ تُوَحَّزَ القرينةُ الوسطى. فلم يَحْسُنِ الأولُ لما فيه من تَبْيِيزِ النَّظْمِ بالجمع بين القرائنِ، وأمَّا الثاني فلما فيه من تَقْضِ الترتيبِ وهو التحسُّرُ على التفريطِ في الطاعةِ ثم التعلُّلُ بِفَقْدِ

الهداية ثم تمنى الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه: وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها وتظمها، ثم أجاب من بينها عمّا اقتضى الجواب.

(12/309)

وقرأ العامة "جاءتكَ" بفتح الكاف فكذبت واستكبرت، وكنت، بفتح التاء خطاباً للكافر دون النفس. وقرأ الجحدرى وأبو حيوة وابن يعمر والشافعي عن ابن كثير، ورونها أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبها قرأ أبو بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما، بكسر الكاف والتاء خطاباً للنفس. والحسن والأعرج والأعمش "جأتكَ" بوزن "جفتكَ" بهمزة دون ألف. فتحتمل أن تكون قسراً كقراءة قبيل {أن رآه استغنى} وأن يكون في الكلمة قلب: بأن قدمت اللام على العين، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما، نحو: رمت وعرت.

* { وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَنُوى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ }

(12/310)

قوله: { وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ } : العامة على رفعهما، وهي جملة من مبتدأ وخبر. وفي محلها وجهان، أحدهما: النصب على الحال من الموصولات؛ لأن الرؤية بصريّة، وكذا أعربها الزمخشري. ومن مذهبه أنه لا يجوز إسقاط الواو من مثلها إلا شاذاً، تابعاً في ذلك الفراء فهذا رجوع منه عن ذلك. والثاني: أنها في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأن الرؤية قلبية. وهو بعيد لأن تعلق الرؤية البصرية بالأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلبية بهما. وقرأ "وجوههم مسودة" بنصبهما، على أن "وجوههم" بدل بعض من كل، و"مسودة" على ما تقدّم من النصب على الحال أو على المفعول الثاني. وقال أبو البقاء: "ولو قرئ "وجوههم" بالنصب لكان على بدل الاشتمال". قلت: قد قرئ به والحمد لله، ولكن ليس كما قال على بدل الاشتمال، بل على بدل البعض، وكأنه سبق لبيان أو طغيان قلم. وقرأ أبي "أجوههم" بقلب الواو همزة، وهو فصيح نحو: {أقتت} وبابه.

* { وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَارَتِهِمْ لَّا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }

قوله: { بِمَفَارَتِهِمْ } : قرأ الأخوان وأبو بكر "بمفاراتهم" جمعاً لَمَّا اختلفت أنواع المصدر جمع. والباقون بالإفراد على الأصل. وقيل: تمّ مضاف محذوف، أي: بدواعي مفاراتهم أو بأسبابها. والمفارة: المنجاة. وقيل: لا حاجة لذلك؛ إذ المراد بالمفارة الفلاح.

قوله: { لَّا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ } يجوز أن تكون هذه الجملة مفسرة لمفاراتهم كأنه

قيل: وما مفارثهم؟ ف قيل: لا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ فلا مَحَلَّ لها. ويجوزُ أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الذين اتَّقوا.

(12/311)

* { لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }

قوله: { لَهُ مَقَالِيدُ } : جملةٌ مستأنفةٌ. والمَقَالِيدُ: جمعُ مَقْلَدٍ أو مَقْلِيدٍ، أو لا واحدَ له مِنْ لفظِهِ كأساطير وأخواتِهِ ويُقال أيضاً: إقْلِيدٌ وإقْلِيدٌ، وهي المفاتيح والكلمةُ فارسيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ. وفي هذا الكلام استعارةٌ بديعةٌ نحو قولك: بيدِ فلانٍ مِفْتَاحُ هذا الأمرِ، وليس تَمَّ مِفْتَاحٌ وإنما هو عبارةٌ عن شِدَّةِ تَمَكُّنِهِ من ذلك الشيءِ.

قوله: { وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ } في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنَّها معطوفةٌ على قوله: { وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا } أي: يُنَجِّي المتقين بمفارثهم، والكافرون هم الخاسرون. واعترضَ بينهما بأنَّه خالقُ الأشياءِ كلها ومُهَيِّمٌ عليها، قاله الزمخشري. واعترضَ عليه فخر الدين الرازي: بأنَّه عطفُ اسميةٍ على فعليةٍ، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ [عليه] إذ لا مانعَ من ذلك. الثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: { لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ }؛ وذلك أنه تعالى لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بأنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ في السمواتِ والأرضِ، ومفاتيحُه بيده، قال: والذين كفروا أن يكونَ الأمرُ كذلك أولئك هم الخاسرون.

* { قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ }

(12/312)

قوله: { أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ } : فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: - وهو الظاهرُ - أنَّ "غير" منصوبٌ بـ "أَعْبُدُ". و"أَعْبُدُ" معمولٌ لـ "تَأْمُرُونِي" على إضمارِ "أَنْ" المصدرية، فلَمَّا حُذِفَتْ بَطَلَتْ عملُها وهو أحدُ الوجهين. والأصل: أفَتَأْمُرُونِي بِأَنْ أَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ، ثم قُدِّمَ مفعولُ "أَعْبُدُ" على "تَأْمُرُونِي" العاملِ في عامِلِهِ. وقد صَغَفَ بعضهم هذا: بأنه يَلْتَزِمُ منه تقديمُ معمولِ الصلَةِ على الموصولِ؛ وذلك أنَّ "غير" منصوبٌ بـ "أَعْبُدُ"، و"أَعْبُدُ" صلَةٌ لـ "أَنْ" وهو لا يجوزُ. وهذا الرَّدُّ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الموصولَ لَمَّا حُذِفَ لم يُرَاعَ حُكْمُهُ فيما دُكِرَ، بل إنما يراعى معناه لتصحيح الكلام. قال أبو البقاء: "لو حَكَمْنَا بذلك لَأَفْضَى إِلَى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلَتِهِ، وذلك لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ شعريَّةٍ. وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ "أَنْ" دونَ سائرِ الموصولاتِ، وهو أنها تُحَذَفُ وتَبْقَى صلَتُها، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضعٍ تُحَذَفُ وتَبْقَى عملُها، وفي غيرها إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُها إلا في ضرورةٍ، أو قليلٍ، ويُشَدُّ بالوجهين:

3904- ألا أيُّهَذَا الزاجريُّ أَحضِرُ الوعى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي

(12/313)

وَيَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ "أَنْ" فِي الْأَصْلِ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ "أَعْبَدَ" بِنَصْبِ الْفِعْلِ اعْتِدَادًا بِأَنَّ. الثَّانِي: أَنَّ "غَيْرَ" مَنصُوبٌ بِـ "تَأْمُرُونِي" وَ"أَعْبَدَ" بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، وَ"أَنْ" مَضْمُورَةٌ مَعَهُ أَيْضًا. وَالتَّقْدِيرُ: أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي عِبَادَتَهُ. وَالْمَعْنَى: أَتَأْمُرُونِي بِعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ. وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ: تُعَبِّدُونِي وَتَقُولُونَ لِي: اْعْبُدْهُ. وَاللَّاصِلُ: تَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ، فَحَدَفَ "أَنْ" وَرَفَعَ الْفِعْلَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَغْيِرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لِي اْعْبُدْهُ، وَأَغْيِرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لِي أَنْ اْعْبُدْهُ، وَأَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَنْ اْعْبُدَ. وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْوَجْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ "أَعْبَدَ" بِالنَّصْبِ.

وَأَمَّا "أَعْبَدَ" فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعَ "أَنْ" الْمَضْمُورَةِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "غَيْرَ" وَقَدْ تَقَدَّمَ. الثَّانِي: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ. الثَّلَاثُ: لِنَهْ لَمْ يَحَلَّ لَهُ الْبَيِّنَةُ.

قَوْلُهُ: "تَأْمُرُونِي" بِإِدْغَامِ نُونِ الِرْفَعِ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ وَفَتْحِ الْيَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَوْسَلَهَا الْبَاقُونَ، وَقَرَأَ نَافِعٌ "تَأْمُرُونِي" بِنُونٍ خَفِيفَةٍ وَفَتْحِ الْيَاءِ. وَابْنُ عَامِرٍ "تَأْمُرُونِي" بِالْقَلْبِ وَسُكُونِ الْيَاءِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَالْحَجَرِ وَغَيْرِهِمَا: أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ نُونُ الِرْفَعِ مَعَ نُونِ الْوَقَايَةِ جَازَ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْخَلَاْفِ فِي أَيَّتَهُمَا الْمَحذُوفَةُ؟

* { وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ
وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ }

(12/314)

قَوْلُهُ: { لَئِنْ أَشْرَكَتَ } : الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ هِيَ الْقَائِمَةُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَوْحَاةُ. وَأَصُولُ الْبَصْرِيِّينَ تَأْبَى ذَلِكَ، وَيُقَدَّرُونَ أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلًا عِنْدَهُمْ، وَالْقَائِمُ هُنَا مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَهُوَ "إِلَيْكَ". وَقَرِئَ "لَيُحْبَطَنَّ" أَيُّ اللَّهُ. وَ"لَيُحْبَطَنَّ" بِنُونِ الْعِظْمَةِ. وَ"عَمَلُكَ" مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ.

* { بَلِ اللَّهُ فَاعِبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ }

قَوْلُهُ: { بَلِ اللَّهُ فَاعِبُدْ } : الْجَلَالَةُ مَنصُوبَةٌ بِـ "اْعْبُدْ". وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْفَاءِ فِي الْبَقْرَةِ. وَجَعَلَهُ الزَّمخَشَرِيُّ جَوَابَ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ أَيُّ: إِنْ كُنْتَ عَاقِلًا فَاْعْبُدِ اللَّهَ فَحَدَفَ الشَّرْطَ وَجَعَلَ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَوَضًا مِنْهُ. وَرَدَّ الشَّيْخُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ: "زَيْدٌ فَعَمَّرَ اَصْرِبُ" فَلَوْ كَانَ التَّقْدِيمُ عَوَضًا لَجَمَعَ بَيْنَ

العَوْضُ وَالْمُعَوَّضُ مِنْهُ. وَقَرَأَ عَيْسَى "بَلِ اللّٰهُ" رَفَعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَي: فَاعْبُدْهُ.

* { وَمَا قَدَرُوا اللّٰهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }

وقرأ الحسن وأبو حيوه وعيسى "قَدَرُوا" بتشديد الدالِ، "حَقَّ قَدْرَهُ" بفتح الدالِ. وافقهم الأعمشُ على فتح الدالِ مِنْ "قَدْرَهُ".

(12/315)

قوله: { وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ } مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما عَظَمَوه حَقَّ عَظِيمِهِ وَالْحَالُ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْقَدْرَةِ الْبَاهِرَةِ، كَقَوْلِهِ: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّٰهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا }؟ و"جميعاً" حالٌ وهي دالَّةٌ على أن المرادَ بالأرضِ الأَرْضُونَ، ولأنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ تَفْخِيمٍ، وَلِعَطْفِ الْجَمْعِ عَلَيْهَا. وَالْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا "قَبْضَتُهُ" سِوَاءَ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا - لَأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ - أَمْ مَرَادًا بِمِ الْمَقْدَارِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَمَعَ الْقَصْدِ إِلَى الْجَمْعِ - يَعْنِي فِي الْأَرْضِ - وَأَنَّهُ أُرِيدُ بِهِ الْجَمْعُ وَتَأْكِيدُهُ بِالْجَمْعِ أَتَبَعَ الْجَمْعَ مُؤَكِّدَهُ قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ لِيُعْلَمَ أَوَّلَ الْأَمْرِ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي يَرِدُ لَا يَقَعُ عَنْ أَرْضٍ وَاحِدَةٍ وَلَكِنْ عَنِ الْأَرْضِ كُلِّهَا". وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَجَمِيعًا حَالٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا كَانَتْ مَجْتَمِعَةً قَبْضَتُهُ أَي: مَقْبُوضَةً، فَالْعَامِلُ فِي "إِذَا" الْمَصْدَرُ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "الْحِجَّةِ": التَّقْدِيرُ: ذَاتُ قَبْضَتِهِ. وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ: بَأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مَضَافٍ إِلَيْهِ، وَبَعْدَ حَذْفِ الْمَضَافِ لَا يَبْقَى حَكْمُهُ" انتهى. وَهُوَ كَلَامٌ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ فِي "إِذَا" الَّتِي لَمْ يُلْفَظْ بِهَا.

(12/316)

وقوله: "قَبْضَتُهُ" إِنْ قَدَّرْنَا مُضَافًا كَمَا قَالَ الْفَارِسِيُّ أَي: ذَاتُ قَبْضَتِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَقُوعُ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ مَفْعُولٍ، وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ ذَلِكَ أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ، وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: كَيْفَ أَتَتْ الْمَصْدَرَ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ مَفْعُولٍ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ؟ لَا يُقَالُ: "حُلَّةٌ تَسْجَةُ الْيَمَنِ" بَلْ تَسْجُ الْيَمَنِ أَي: مَنْسُوجَتِهِ. وَالْجَوَابُ: أَنْ الْمَمْتَنَعَ دَخُولُ التَّاءِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّحْدِيدِ، وَهَذِهِ لِمَجْرَدِ التَّأْنِيثِ. كَذَا أَجِيبُ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى التَّحْدِيدِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْقَدْرَةِ. وَأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِالْمَصْدَرِ مَقْدَارٌ ذَلِكَ.

(12/317)

وَالْقَبْضَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَرَّةُ، وَبِالضَّمِّ اسْمٌ لِلْمَقْبُوضِ كَالْعُرْفَةِ وَالْعُرْفَةُ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ "قَبْضَتُهُ"، وَالْحَسَنُ بِنَصْبِهَا. وَخَرَّجَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ وَجَمَاعَةٌ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَي: فِي قَبْضَتِهِ. وَقَدْ رُذِّ هَذَا: بِأَنَّهَا ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ "فِي" وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ يُحْيِزُونَ: "زَيْدٌ دَارِكٌ" بِالنَّصْبِ أَي: فِي دَارِكٍ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "جَعَلَهَا ظَرْفًا تَشْبِيهًا لِلْمَوْقُوتِ بِالْمَبْهَمِ" فَوَافَقَ الْكُوفِيِّينَ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ "مَطْوِيَّاتٌ" خَيْرًا، وَ"بَيْمِينَهُ" فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ "مَطْوِيَّاتٍ". الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "مَطْوِيَّاتٍ". الثَّلَاثُ: أَنَّهُ خَيْرٌ ثَانٍ، وَعَيْسَى وَالْجَحْدَرِيُّ نَصَبَاهَا حَالًا. وَاسْتَدَلَّ بِهَا الْأَخْفَشِيُّ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ الْحَالِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا حَرْفَ جَرٍّ نَحْوُ: "زَيْدٌ قَائِمًا فِي الْدَارِ". وَهَذِهِ لَا حُجَّةَ فِيهَا لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهَا عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَظْهَرُ - أَنَّ تَكْوِينَ "السَّمَوَاتِ" تَسْقَا عَلَى "الْأَرْضِ"، وَيَكُونُ قَدْ أُخْبِرَ عَنِ الْأَرْضِينَ وَالسَّمَوَاتِ بِأَنَّ الْجَمِيعَ قَبْضَتُهُ، وَتَكُونُ "مَطْوِيَّاتٌ" حَالًا مِنَ "السَّمَوَاتِ" كَمَا كَانَ "جَمِيعًا" حَالًا مِنَ "الْأَرْضِ"، وَ"بَيْمِينَهُ" مُتَعَلِّقٌ بِمَطْوِيَّاتٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ "مَطْوِيَّاتٍ" مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، وَ"بَيْمِينَهُ" الْخَبْرُ، وَ"مَطْوِيَّاتٍ" وَعَامِلُهُ جَمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

* { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ }

قوله: { فِي الصُّورِ } : الْعَامَّةُ عَلَى سَكُونِ الْوَاوِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَقَتَادَةُ بَفَتْحِهَا جَمْعَ "صُورَةٍ". وَهَذِهِ تَرْدُ قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةٍ أَنَّ الصُّورَ هُنَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْقَرْنَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ صُورَةٍ. وَقَرِيءٌ "فَصَعِقَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: صَعَقْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ. يُقَالُ: صَعَقَهُ اللَّهُ فَصَعِقَ.

(12/318)

{ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ } مُتَّصِلٌ وَالْمُسْتَشْنَى: إِمَّا جَبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَإِسْرَافِيلُ، وَإِمَّا رِضْوَانٌ وَالْحُوْرُ وَالزَّبَانِيَّةُ، وَإِمَّا الْبَارِي تَعَالَى قَالَهُ الْحَسَنُ. وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ قَوْلُهُ: { مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ } فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يَتَّخِزُ. فَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُطًا.

قوله: { ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى } يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "أُخْرَى" هِيَ الْقَائِمَةُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَي: نُفِخَ فِيهِ تَفْحَهُ أُخْرَى، وَيُؤَيِّدُهُ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ { فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ تَفْحَهُ وَاجِدَهُ } فَصَرَّحَ بِإِقَامَةِ الْمَصْدَرِ. وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَهُ الْجَارِ، وَ"أُخْرَى" مَنْصُوبَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قوله: { فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ } الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ "قِيَامٌ" خَيْرًا. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ نَصَبَهُ حَالًا وَفِيهِ حَيْثُذُ أَوْجُهُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَبْرَ "يَنْظُرُونَ" وَهُوَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَي: إِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ قِيَامًا. وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ مَا عَمِلَ فِي "إِذَا" الْفَجَائِيَّةِ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا. فَإِنْ كَانَتْ مَكَانِيَّةً - كَمَا قَالَ سَبِيوِيهِ - فَالتَّقْدِيرُ: فَبِالْحَضْرَةِ هُمْ قِيَامًا. وَإِنْ كَانَتْ زَمَانِيَّةً كَقَوْلِ الرُّمَّانِيِّ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ هُمْ قِيَامًا، أَي: وَجُودَهُمْ. وَإِنَّمَا احْتِيجُ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّهُ لَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُنْتِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ الْخَبْرَ مَحذُوفٌ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ أَي: إِذَا

هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جَعَلْنَا الفجائيةَ حَرْفًا - كقول بعضهم - فالعاملُ في الحالِ: إمَّا "يَنْظُرُونَ"، وإمَّا الخبرُ المقدَّرُ كما تقدَّم تحقيقُهُما.

* { وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } {

(12/319)

قوله: { وَأَشْرَقَتِ } : العامَّةُ على بناءه للفاعل. وابن عباس وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير على بناءه للمفعول، وهو منقولٌ بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إِذَا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أَشْرَقَتْ بمعنى أَضَاءَتْ لِأَنَّ ذَاكَ لَازِمٌ. وجعله ابنُ عطية مثل: رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، يعني فيكون أَشْرَقَ لازماً ومتعدياً.

* { وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرَّارًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَا كُنَّا حَقًّا كَلِمَةَ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ } {

قوله: { زُرَّارًا } : حالٌ. وَزُرَّ جمعُ زُرْمَةٍ، وهي الجماعاتُ في تفرقةٍ بعضها في إثر بعضٍ وَتَزُرُّوا: تَجَمَّعُوا قال: 3905- حتى اخْرَأَلَتْ زُرْمٌ بعد زُرْمٍ هذا قولُ أبي عبيدة والأخفش. وقال الراغب: "الزُّرْمَةُ الجماعةُ القليلةُ، ومنه شَاهُ زُرْمَةٍ أَي: قليلةُ الشَّعْرِ، ورجلٌ زُرْمٌ أَي: قليلُ المروءة. وَزُرْمَتِ النَّعَامُ تَزُرْمُ زَمَارًا، ومنه اشتقَّ الزُّرْمُ والزُّرْمَارَةُ كناية عن الفاجرة". قوله: "حتى إذا" تقدَّم الكلامُ في حتى الداخلةِ على "إذا" غيرَ مرةٍ. وجوابُ "إذا" قوله: "فُتِحَتْ" وتقدَّم خلافُ القراء في التشديد والتخفيف في سورة الأنعام. وقرأ ابنُ هرمرز "ألم تأتكم" بقاء التانيث الجمع. و"منكم" صفةٌ لـ "رسل" أو متعلق بالإتيان، و"يتلون" صفةٌ أخرى، و"خالدین" في الموضعين حالٌ مقدرةٌ.

* { وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُرَّارًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ } {

(12/320)

قوله: { وَفُتِحَتْ } : في جواب "إذا" ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: قوله: "وفُتِحَتْ" والواو زائدةٌ، وهو رأيُ الكوفيين والأخفش، وإنما جيءَ هنا بالواو دونَ التي قبلها؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ السجونِ مغلقةٌ إلى أن يجيئها صاحبُ الجريمة فتُفْتَحُ له ثم تُغْلَقُ عليه فناسَبَ ذلكَ عَدَمَ الواو فيها، بخلافِ أبوابِ السورِ والفرحِ فإنَّها تُفْتَحُ انتظاراً لِمَنْ يَدْخُلُها. والثاني: أن الجوابَ قوله: { وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا } على زيادةِ الواو

أيضاً أي: حتى إذا جاؤوها قال لهم خَزَّتْهَا. الثالث: أن الجواب محذوف، قال الزمخشري: وَحَقَّهُ أَنْ يُقَدَّرَ بِعَدِّ "خَالِدِينَ". انتهى يعني لأنه يجيء بعد متعلقات الشرط وما عَطِفَ عليه، والتقدير: اطمأنوا. وَقَدَّرَهُ المبرد: "سُعِدُوا". وعلى هذين الوجهين فتكون الجملة مِنْ قَوْلِهِ: وَ"فُتِحَتْ" في محلِّ نصب على الحال. وَسَمَّى بعضهم هذه الواوَ واوَ الثمانية. قال: لَأَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ/ ثمانية، وكذا قالوا في قوله: {وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ} وقيل: تقديره حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا، يعني أن الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فلذلك صَحَّ.

* { وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ }

قوله: {تَبَوَّأُ}: جملةٌ حاليةٌ، و"حيثُ" مفعولٌ به. ويجوز أن تكون ظرفاً على بابها، وهو الظاهر.

* { وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ جَائِعِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

قوله: {حَاقِّينَ}: جمعُ حَاقٍ، وهو المُحْدِقُ بالشيء، مِنْ حَقَّقْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا أَحَطْتُ بِهِ قَالَ:

3906- يَخْفُهْ جَانِبَا نَيْقٍ وَتُبَيْعُهُ * مِثْلَ الرَّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ

(12/321)

وهو مأخوذٌ من الجفاف وهو الجانبُ. قال الشاعر:
3907- له لَحَطَاتٌ عَنِ جِغَافِي سَرِيرِهِ * إِذَا كَرَّهَا فِيهَا عِقَابٌ وَنَائِلٌ
وقال الفراء وتبعه الزمخشري: "لا واحد لـ حاقين" وكأنهما رأيا أن الواحد لا يكون حاقاً؛ إذ الحُقُوفُ هو الإحداقُ بالشَّيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقق إلا في جمع.

قوله: "مِنْ حَوْلِ" في "مِنْ" وجهان أحدهما - وهو قولُ الأخفش - أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها للابتداء، والضميرُ في "بينهم" إمَّا للملائكة، وإمَّا للعباد، و"يُسَبِّحُونَ" حالٌ من الضمير في "حاقين".

سورة غافر

* { حم }

بسم الله الرحمن الرحيم قوله: {حما}: كقوله: {الاما} وبابه. وقرأ الأخوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السور السبع إمالة محضةً وورش وأبو عمرو بالإمالة بينَ بينَ، والباقون بالفتح. والعامَّةُ على سكون الميم كسائر الحروف المقطعة. وقرأ الزهري برفع الميم على أنها خبرٌ مبتدأ مضمير، أو مبتدأ والخبر ما بعدها. وابن أبي إسحاق وعيسى بفتحها، وهي تحتمل وجهين،

أحدهما: أنها منصوبة بفعل مقدر أي: اقرأ حم، وإنما مُنِعَتْ من الصرف للعلمية والتأنيث، أو للعلمية وشبه العجمة. وذلك أنه ليس في الأوزان العربية وزن فاعيل بخلاف الأعمية، نحو: قابيل وهابيل. والثاني: أنها حركة بناء تخفيفاً كـ أبن وكيف. وفي احتمال هذين الوجهين قول الكميت: 3908- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةً * تَأْوَلُّهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرَبٌ وَقَوْلُ شَرِيحِ بْنِ أَوْفَى:

3909- يُذَكِّرُنِي حَمَ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ * فَهَلَا تَلَا حَمَ قَبْلَ التَّقْدُمِ وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ بِكسْرِهَا، وَهَلْ يَجُورُ أَنْ تُجَمَعَ "حَم" عَلَى حَوَامِيمٍ، يَقُولُ ابْنُ الْجُوزِيِّ عَنْ شَيْخِهِ الْجَوَالِيقِيِّ أَنَّهُ خَطَأٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: قَرَأْتُ آلَ حَمِ. وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "إِذَا وَقَعَتْ فِي آلِ حَمٍ وَقَعَتْ فِي رَوْضَاتٍ" وَقَالَ الْكَمَيْتُ:

(12/322)

3910- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمٍ ... * البيت. وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّرَهُ. وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ مِنْهَا: "الْحَوَامِيمُ دِيبَاغُ الْقُرْآنِ" وَمِنْهَا: "مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِبَاضِ مُوْتَقَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأِ الْحَوَامِيمَ" وَمِنْهَا: "مَثَلُ الْحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ مَثَلُ الْحَيَّرَاتِ فِي الثِّيَابِ" فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَهِيَ الْقَيْصَلُ فِي ذَلِكَ.

* { تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ }

قولم: {تَنْزِيلُ}: إِمَّا خَبْرٌ لـ "حَم" إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأً، وَإِمَّا خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، وَإِمَّا مُبْتَدَأً. وَخَبْرُهُ الْجَارُ بَعْدَهُ.

* { غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهِيهِ الْمَصِيرُ }

قوله: {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ} فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا كُلُّهَا صِفَاتٌ لِلْجَلَالَةِ كَالْعَزِيزِ الْعَلِيمِ. وَإِنَّمَا جَارٌ وَصَفُ الْمَعْرِفَةِ بِهِذِهِ وَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهَا لِفِظِيَّةً؛ لِأَنَّهُ يَجُورُ أَنْ تُجْعَلَ إِضَافَتُهَا مَعْنَوِيَّةً فَتَتَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ. تَصَّ سَبِيوْبُهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا إِضَافَتُهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ جَازٍ أَنْ يُجْعَلَ مَحْضَةً، وَتُوصَفُ بِهِ الْمَعَارِفُ، إِلَّا الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ، وَلَمْ يَسْتَنْ غَيْرُهُ شَيْئاً وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ. يَقُولُونَ فِي نَحْوِ: "حَسَنُ الْوَجْهِ" إِنَّهُ يَجُورُ أَنْ تَصِيرَ إِضَافَتُهُ مَحْضَةً. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ "شَدِيدِ الْعِقَابِ" مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فَكَيْفَ أُجْزَتْ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ وَهُوَ لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ؟ وَالْجَوَابُ: إِمَّا بِالتَّزَامِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ: وَهُوَ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ يَجُورُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إِضَافَتُهَا أَيْضاً، فَتَكُونَ مَعْرِفَةً، وَإِمَّا بِأَنَّ شَدِيداً بِمَعْنَى / مُشَدَّدٌ كَ أَذِينَ بِمَعْنَى مُؤَدَّنٌ فَتَتَمَحَّضُ إِضَافَتُهُ.

(12/323)

الثاني: أن يكون الكلُّ أبدالاً لأنَّ إضافتها غيرُ محضة، قاله الزمخشري. إلا أنَّ الإبدالَ بالمشتقِّ قليلٌ جداً، إلا أنَّ يُهَجَّرَ فيها جانبُ الوصفية.

الثالث: أن يكون "غافر" و"قابل" و"نعتين" و"شديد" بديلاً، لما تقدّم: من أنَّ الصفةَ المشبهة لا تتعرَّفُ بالإضافة، قاله الزجاج. إلا أنَّ الزمخشري قال: "جعلُ الزجاجُ "شديد العقاب" وحده بدلاً من الصفات، فيه بُبُوٌّ ظاهرٌ، والوجهُ أن يُقال: لَمَّا صُوِّدَ بين هذه المعارفِ هذه النكرةُ الواحدةُ فقد أدتْ بأنَّ كلها أبدالٌ غيرُ أوصافٍ. ومثالُ ذلك قصيدةٌ جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكومٌ عليها أنها من الرجز، وإن وقع فيها جزءٌ واحدٌ على متفعلن كانت من الكامل". وقد ناقشه الشيخ فقال: "ولا بُبُوٌّ في ذلك لأنَّ الحزبيَّ على القواعدِ التي قد استقرَّت وصحَّت هو الأصلُ وقوله: "فقد أدتْ بأنَّ كلها أبدالٌ" تركيبٌ غيرُ عربي؛ لأنه جعل "فقد أدتْ" جوابَ لَمَّا، وليس من كلامهم "لَمَّا قام زيدٌ فقد قام عمرو". وقوله: بأنَّ كلها أبدالٌ فيه تكريرٌ للأبدال. أمَّا بَدَلٌ البداءِ عند مَنْ أثبتَه فقد تكررَتْ فيه الأبدال. وأمَّا يدلُّ كلِّ من كلِّ وبعضٍ من كلِّ وبدلٌ اشتغالٌ فلا نصٌّ عن أحدٍ من النحويين أعرفُه في جواز التكرارِ فيها أو منعه. إلا أنَّ في كلامِ بعضِ أصحابنا ما يدلُّ على أنَّ البديلَ لا يُكرَّرُ، وذلك في قول الشاعر:

3911- فالى ابن أم أناس أرحلٌ ناقتي * عمرو فتلُّع حاجتي أو تُرجِفُ
ملكٌ إذا نزلَ الوقودُ ببابه * عَرَفُوا مواردَ مُزِيدٍ لا يُنَزِفُ
قال: "ق" ملكٌ "بدلٌ من" عمرو "بدلٌ نكرةٌ من معرفة قال: "فإن قلت: لم لا يكونُ بدلاً من "ابن أم أناس؟" قلت: لأنه أبدالٌ منه عمراً، فلا يجوزُ أن يُبدلَ منه مرةً أخرى لأنه قد طرِحَ" انتهى.

(12/324)

قال الشيخ: "قدلَّ هذا على أنَّ البديلَ لا يتكرَّرُ ويتَّحد المبدلُ منه، ودلَّ على أنَّ البديلَ من البديلِ جائزٌ". قلت: وقد تقدّم له هذا البحثُ آخرَ الفاتحة عند قوله: {غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ} فعليك بمراجعته قال: "وقوله تفاعيلها هو جمعُ تفعالٍ أو تفعولٍ أو تفعولٍ أو تفعيلٍ وليس شيءٌ منها معدوداً من أجزاء العروض فإنَّ أجزاءه منحصرةٌ ليس فيها شيءٌ من هذه الأوزان، فصوابه أن يقول: جاءت أجزاءها كلها على مُستفعلن".

وقال الزمخشري أيضاً: "ولقائل أن يقول: هي صفاٌ وإنما حُدِفَت الألفُ واللامُ من "شديد" ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً فقد عَيَّرُوا كثيراً من كلامهم عن قوائمه لأجل ازدواج، فقالوا: "ما يعرف سحاديه من عبادليه" قَتُّوا ما هو وئزُّ لأجل ما هو شَفُعُ. على أن الخليلَ قال في قولهم: "ما يَحْسُنُ بالرجلِ مثلكَ أن يفعل ذلك" و"ما يَحْسُنُ بالرجلِ خير منك" إنه على نية الألفِ واللام، كما كلن "الجماء الغفير" على نية طرِح الألفِ واللام. ومما سهَّل ذلك الأمن من اللبسِ وجهالةُ الموصوفِ". قال الشيخ: "ولا ضرورةٌ إلى حُدْفِ أَلٍ من "شديد العقاب" وتشبيهه بنادرٍ مُعَيَّرٍ وهو تشبيهُ الوئرِ لأجل الشَّفْعِ، فبيَّره كتابُ الله عن

ذلك". قلت: أمّا الازدواج - وهو المشاكلة - من حيث هو فإنه واقع في القرآن، مضى لك منه مواضع.
وقال الزمخشري أيضاً: "وجوز أن يقال: قد تُعمد تنكيره وإبهامه للدلالة على قَرطِ الشُّدَّةِ وعلى ما لا شيء أذهى منه وأمرُّ لزيادة الإنذار. ويجوز أن يُقال: هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل على الوصف، إذا سُلِكتُ طريقه الإبدال" انتهى. وقال مكّي: "يجوز في "غافر" و"قابل" البدل على أنهما نكرتان لاستقبالهما، والوصف على أنهما معرفتان لمُضِيَّهما".

(12/325)

وقال فخر الدين الرازي: "لا نزاع في جعل غافر وقابل صفةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفيدان معنى الدوام والاستمرار، فكذلك "شديد العقاب" يُفيد ذلك؛ لأن صفاته مُتَرَهِّة عن الحدوث والتجدد فمعناه كونه بحيث شديد عقابه. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوصَفُ/ بأنه حَصَلَ بعد أن لم يكن".

قال الشيخ: "وهذا كلامٌ مَنْ لم يَقِفْ على علم النحو ولا نظرَ فيه ويَلزِمُه أن يكونَ {حكيم عليم} و{مليك مُقْتَدِر} معارفَ لتنزيه صفاته عن الحدوث والتجدد، ولأنها صفاتٌ لم تَحْضُرْ بعد أن لم تكن، ويكونُ تعريفُ صفاته بال وتنكيرها سواءً، وهذا لا يقوله مُبتدئ في علم النحو، بله أن يُصنَّفَ فيه ويُقدِّم على تفسير كتاب الله تعالى" انتهى.
وقد سُردتْ هذه الصفاتُ كلها مِنْ غير عاطفٍ إلا "قابل التوب" قال بعضهم: "وإنما عَطِفَ لاجتماعِهما وتلازمِهما وعدم انفكاكٍ أحدهما عن الآخر، وقطع "شديد" عنهما فلم يُعْطِفَ لانفرادِهِ". قال الشيخ: "وفيه تَزَعُّ اعترالِيَّةٌ. ومَذْهَبُ أهل السنة جوازُ الغفران للعاصي وإن لم يَتُبْ إلا الشرك". قلت: وما أبعدُه عن نزعة الاعتزال. ثم أقول: التلازمُ لازمٌ مِنْ جهةٍ أنه تعالى متى قِيلَ التوبة فقد عَفَرَ الذنب وهو كافٍ في التلازم.
وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما بال الواو في قوله: "وقابل التوب؟" قلت: فيها نُكْتَةٌ جليلةٌ وهي إفادةُ الجمع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن يَقْبَلَ توبته فيكتبها طاعةً من الطاعات وأن يجعلها مَحَاةً للذنوب كَمَنْ لم يُذنبْ كأنه قال: جامع المغفرة والقبول" انتهى.
وبعد هذا الكلام الأنيق وإبراز هذه المعاني الحسنة. قال الشيخ: "وما أكثر تبجُّح هذا الرجل وشَفِشَّتَه والذي أفاد أن الواو للجمع، وهذا معروفٌ من ظاهرِ عِلْمِ النحو". قلت: وقد أنشدني بعضهم:

(12/326)

3912- وكم مِنْ عائبٍ قَوْلًا صحيحاً * وأقننه من الفهم السقيم

وقال آخر:

3913- قد تُنَكِّرُ العينُ ضوءَ الشمسِ مِنْ رَمَدٍ * ويُنَكِّرُ القمُّ طعمَ الماءِ مِنْ

سَقَمَ
والتَّوْبُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَفْرَدًا مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ كَالذَّنْبِ، وَأَنْ يَكُونَ
جَمْعًا لِتَوْبَةٍ كَثْمَرٍ وَتَمْرَةٍ. وَ"ذِي الطَّوْلِ" نَعْتُ أَوْ بَدَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالطَّوْلُ: سَعَةُ
الْقَصْلِ.

{لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ،
وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً"، وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا
تَكُونُ صِفَةً لِلْمَعَارِفِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ "شَدِيدِ الْعِقَابِ" لِأَنَّهُ لَمْ
يَتَعَرَّفْ عِنْدَهُ بِالِإِضَافَةِ. وَالْقَوْلُ فِي "إِلَيْهِ الْمَصِيرُ" كَالْقَوْلِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

* { مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْزِرُكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ }

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "فَلَا يَغْزِرُكَ" بِالْفَكِّ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَزَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَعَبِيدُ بْنُ
عُمَيْرٍ "فَلَا يَغْزِرُكَ" بِالِادْغَامِ مَفْتُوحِ الرَّاءِ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

* { كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْرَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ
لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُبْذَحُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ }

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ "بِرَسُولِهَا" أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى لَفْظِ "أُمَّةٍ". وَالْجَمْهُورُ عَلَى مَعْنَاهَا،
وَفِي قَوْلِهِ: "لِيَأْخُذُوهُ" عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَبَّبِ بِالسَّبَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ مُسَبَّبٌ عَنِ
الْأَخْذِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسِيرِ: "أَخِذْ". وَقَالَ:
3914- فِيمَا تَأْخُذُونِي تَقْتُلُونِي * فَكَمْ مِنْ آخِذٍ يَهْوَى خُلُودِي
وَقَوْلُهُ: "عِقَابِ" فِيهِ اجْتِزَاءٌ بِالْكَسْرِ عَنِ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَصَلًا، وَوَقْفًا، لِأَنَّهَا رَأْسُ
فَاصِلَةٍ.

(12/327)

* { وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ }

قَوْلُهُ: { وَكَذَلِكَ } : تَحْتَمِلُ الْكَافُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً لِلْمَحَلِّ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ
مُضْمَرٍ أَيُّ: وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ حَقَّتْ كَلِمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ بِالْعَذَابِ، وَأَنْ
تَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيُّ: مِثْلَ ذَلِكَ الْوَجُوبِ مِنْ عِقَابِهِمْ وَجَبَ عَلَى
الْكَفَرَةِ.

وَقَوْلُهُ: "أَنَّهُمْ أَصْحَابُ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيُّ: لِأَنَّهُمْ،
فَحَذَفَ، فَيَجْرِي فِي مَحَلِّهَا الْقَوْلَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بَدَلًا مِنْ
"كَلِمَةً". وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُهُمْ فِي إِفْرَادِ "كَلِمَةً" وَجَمْعِهَا.

* { الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ
وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا
وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَفِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ }

قوله: {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ}: مبتدأ "وَيُسَبِّحُونَ" خبره،
والعامة على فتح عين "العَرْش". وابن عباس في آخرين بضمها ف قيل: يُحْتَمَلُ
أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لـ "عَرْش" كـ سُقْفٍ فِي سُقْفٍ.
وقوله: "وَمَنْ حَوَّلَهُ" يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا الْمَحَلَّ عَطْفًا عَلَى "الَّذِينَ
يَحْمِلُونَ" أَخْبِرَ عَنِ الْفَرِيقَيْنِ بِأَنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يَكُونَ
مَنْصُوبًا الْمَحَلَّ عَطْفًا عَلَى الْعَرْشِ، يَعْنِي أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ أَيْضًا الْمَلَائِكَةَ الْحَاقِّينَ
بِالْعَرْشِ. وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ.

قوله: "رَبَّنَا" / معمولٌ لقولٍ مضمَرٍ تَقْدِيرُهُ: يَقُولُونَ رَبَّنَا. والقولُ المضمَرُ في
محلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فاعِلٍ يَسْتَعْفِرُونَ "أَوْ خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ، وَرَحْمَةٌ
وَعِلْمًا" تَمْيِيزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ، أَي: وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَتُكَ وَعِلْمُكَ.

(12/328)

* { رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ
وَدُرِّبَاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

قوله: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ}: قد تقدّم نظيرها في مريم. والعامة على
"جَنَاتٍ" جمعاً، والأعمش وزيد بن علي "جنة" بالإفراد.
قوله: "وَمَنْ صَلَحَ" في محلِّ نَصْبٍ: إمَّا عَطْفًا عَلَى مَفْعُولِ "أَدْخِلْهُمْ"، وَإِمَّا
عَلَى مَفْعُولِ "وَعَدْتَهُمْ". وَقَالَ الْفَرَاءُ وَالزَّجَّاجُ: "نَصَبُهُ مِنْ مَكَاتِينٍ: إِنْ شِئْتَ
عَلَى الضَّمِيرِ فِي "أَدْخِلْهُمْ"، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي "وَعَدْتَهُمْ".
وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ لَامِ "صَلَحَ" يُقَالُ: صَلَحَ فَهُوَ صَالِحٌ. وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ بِضَمِّهَا
يُقَالُ: صَلَحَ فَهُوَ صَالِحٌ. وَالْعَامَّةُ عَلَى "دُرِّبَاتِهِمْ" جمعاً. وَعَيْسَى "وَدُرِّبَاتِهِمْ"
إِفْرَادًا.

* { وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ
{

قوله: {يَوْمَئِذٍ}: التَّنْوِينُ عِوَضٌ مِنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ جُمْلَةٌ
مُصَرَّحٌ بِهَا، عِوَضٌ مِنْهَا هَذَا التَّنْوِينُ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: {وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ} أَي:
حِينَ إِذْ بَلَغَتِ الْحَلْقُومَ، لِتَقْدِيمِهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ، يَكُونُ هَذَا
عِوَضًا مِنْهَا تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ يُؤَاخِذُ بِهَا.

* { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَفْئِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى
الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ }

(12/329)

قوله: {إِذْ تُدْعَوْنَ}: منصوبٌ بمقدر، يدلُّ عليه هذا الظاهر، تقديره: مَفْتِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ. وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: اذْكُرُوا إِذْ تُدْعَوْنَ. وَجَوَّزَ الزَّمخَشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ: بَأَنَّهُ يَلْتَزِمُ مِنَ الْقَضَلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْخَبْرُ. وَقَالَ: "هَذَا مِنْ ظَوَاهِرِ عِلْمِ النُّحُوِّ الَّتِي لَا تَكَادُ تَحْفَى عَلَى الْمَبْتَدِئِ فَضْلًا عَمَّنْ يُدْعَى مِنَ الْعَجَمِ أَنَّهُ شَيْخُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ". قُلْتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَحْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ قَالَ بِهِ، أَوْ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَبْسُغُ فِيهِ مَا لَا يَبْسُغُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ عُمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْجَاءَ؟ وَلِلَّهِ الْقَائِلُ:

3915- حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ * فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومٌ

كَصَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا * كَذِبًا وَرُورًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ
وهذا الرُّدُّ سبقه إليه أبو البقاء، فقال: "ولا يجوزُ أن يَعْمَلَ فِيهِ "مَقْتُ اللَّهِ" لأنه مصدرٌ أَخْبَرَ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "أَكْبَرُ". فَمِنْ تَمَّ أَحْذَهُ الشَّيْخُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْمَقْتِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمُقُّوا أَنْفُسَهُمْ وَقَفَتْ دَعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَقَّتُوهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَقَّتَ اللَّهُ وَاقِعٌ فِي الدُّنْيَا. وَجَوَّزَ الْحَسَنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآخِرَةِ. وَصَغَّفَهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ "يَبْقَى" إِذْ تُدْعَوْنَ "مُقَلَّتَا مِنَ الْكَلَامِ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ لَهُ عَامِلٌ مُقَدَّمٌ وَلَا مَا يُفَسِّرُ عَامِلًا. فَإِذَا كَانَ الْمَقْتُ فِي الدُّنْيَا أَمَكَّنَ أَنْ يُضْمَرَ لَهُ عَامِلٌ تَقْدِيرُهُ: مَقَّتِكُمْ". قُلْتُ: وَهَذَا التَّجَرُّؤُ عَلَى مِثْلِ الْحَسَنِ يُهَوِّنُ عَلَيْكَ تَجَرُّؤَهُ عَلَى الزَّمخَشَرِيِّ وَنَحْوِهِ.

(12/330)

وَاللَّامُ فِي "لَمَقَّتْ" لَامٌ ابْتِدَاءً أَوْ قِسْمًا. وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ أَي: لَمَقَّتَ اللَّهُ إِيَّاكُمْ أَوْ أَنْفُسَكُمْ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ كَالثَّانِي. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ فِي "أَنْفُسَكُمْ" بَيْنَ الْمَقْتَيْنِ لِثَلَا يَلْتَزِمُ الْفَصْلُ بِالْخَبْرِ بَيْنَ الْمَقْتِ الْأَوَّلِ وَمَعْمُولِهِ عَلَى تَقْدِيرِ إِعْمَالِهِ، لَكِنْ قَدْ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي مَسْأَلَةٍ: وَهِيَ التَّنَازُعُ فِي فِعْلِي التَّعْجِبِ، فَمَنْ مَتَعَ اعْتَلَّ بِمَا ذَكَرْتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ فِعْلِ التَّعْجِبِ وَمَعْمُولِهِ. وَمَنْ جَوَّزَ قَالَ: يَلْتَزِمُ إِعْمَالُ الثَّانِي؛ حَتَّى لَا يَلْتَزِمَ الْقَضَلُ. فَلْيَكُنْ هَذَا مِنْهُ. وَالْحَقُّ عَدَمُ الْجَوَازِ فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ قَاعِدَةِ التَّنَازُعِ.

* { دَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرِكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ }

قوله: {وَحْدَهُ}: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَجَازَ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً لِفِظًا لِكَوْنِهِ فِي قُوَّةِ النُّكْرَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: مُنْفَرِدًا. وَالثَّانِي: - وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَالتَّقْدِيرُ: دُعِيَ عَلَى حِيَالِهِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ الزَّوَائِدِ وَالْأَصْلُ: أَوْحَدْتُهُ إِحَادًا.

* { رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ }

(12/331)

قوله: {رَفِيعُ}: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَالْخَبْرُ "ذُو الْعَرْشِ"، وَ"يُلْقِي الرُّوحَ" / يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ أَخْبَارًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ أَخْبَارًا لِقَوْلِهِ: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ آيَاتِهِ}. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "ثَلَاثَةُ أَخْبَارٍ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَتْرَبَةً عَلَى قَوْلِهِ: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ آيَاتِهِ}، أَوْ أَخْبَارٍ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَهِيَ مُخْتَلَفَةٌ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا". قُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِيهِ طَوْلُ الْقَصْلِ وَتَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ، وَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى خَبْرٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيهِ تَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ وَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى خَبْرٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "ذُو الْعَرْشِ" صِفَةً لـ "رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ" إِنْ جَعَلْنَاهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِثَالَ مَبَالِغَةٍ، أَي: يَرْفَعُ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ إِضَافَتُهُ مَحْضَةً، وَكَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ تَمَحُّضَ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُنشَبَةِ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَقُرئ "رَفِيعٌ" بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، وَ"مِنْ أَمْرِهِ" مَتَعَلِّقٌ بـ "يُلْقِي" وَ"مِنْ" لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "الرُّوحِ". قَوْلُهُ: "لِيُنذِرَ" الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ، وَنَصْبِ الْيَوْمِ. وَالْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ الرُّوحُ أَوْ مَنْ يَشَاءُ أَوْ الرَّسُولُ. وَتَنْصَبُ الْيَوْمَ: إِمَّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. وَالْمُنذِرُ بِهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لِيُنذِرَ بِالْعَذَابِ يَوْمَ التَّلَاقِ، وَإِذَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا فِي الظَّرْفِ.

(12/332)

وَقَرَأَ أَبِي وَجَمَاعَةٌ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الْيَوْمَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مَجَازًا أَي: لِيُنذِرَ النَّاسَ الْعَذَابَ يَوْمَ التَّلَاقِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالْيَمَانِيُّ "لِيُنذِرَ" بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ. وَفِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ، وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الرُّوحِ فَإِنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ عَلَى رَأْيٍ. وَقَرَأَ الْيَمَانِيُّ أَيْضًا "لِيُنذِرَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، "يَوْمٌ" بِالرَّفْعِ، وَهِيَ تُؤَبِّدُ نَصْبَهُ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا.

وَأُثِبَتِ يَاءُ "التَّلَاقِ" وَصَلًّا وَوَقْفًا ابْنِ كَثِيرٍ وَأُثِبَتْ فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ - مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ - وَرِشٌ، وَحَدَفَهَا الْبَاقُونَ وَصَلًّا وَوَقْفًا، إِلَّا قَالُونَ فَإِنَّهُ رُويَ عَنْهُ وَجْهَانٌ: وَجْهٌ كُورِشٌ، وَوَجْهٌ كَالْبَاقِينَ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْخِلَافُ بَعَيْنُهُ جَارٌ فِي {يَوْمَ التَّلَاقِ}. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي الرَّعْدِ فِي قَوْلِهِ: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}.

* {يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ}

(12/333)

قوله: {يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ} في "يوم" أربعة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من "يوم التلاق" بدل كل من كل. الثاني: أن ينتصب بالتلاق أي: يقع التلاقي في يوم بُروزهم. الثالث: أن ينتصب بقوله: {لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ}، ذكره ابن عطية، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في "لا": هل يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيل بين أن تقع جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. فيجوز هذا على قولين من هذه الأقوال. الرابع: أن ينتصب بإضمار "اذكُر". و"يوم" ظرفٌ مستقبلٌ كـ "إذا". وسيبويه لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجمل الاسمية، والأخفش يراه، ولذلك قدر سيبويه في قوله: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ونحوه فعلاً قبل الاسم، والأخفش لم يُقدِّره، وعلى هذا فظاهر الآية مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بأن "هم" ليس مبتدأ بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّره اسمُ الفاعل أي: يومٌ برزوا، ويكون "بارزون" خبرٌ مبتدأ مضمراً فلما حُذِفَ الفعل انفصل الضميرُ فبقي كما ترى، وهذا كما قالوا في قوله:

3916- لو بغير الماءِ خلقي سَرِقٌ * كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالماءِ اعتصاري
في أن "خلقي" مرفوعٌ فعلٍ يُفسِّره "سَرِقٌ" لأنَّ "لو" لا يليها إلا الأفعالُ، وكذا قوله:

3917- * فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا
لأنَّ "هَلَّا" لا يليها إلا الأفعالُ، فالْمُفسِّرُ في هذه المواضع أسماءً مُسَبَّغَةً، وهو نظيرُ "أنا زيدا ضاربه" من حيث التفسير. وحركة "يومَ هم" حركةٌ إعرابٍ على المشهور. ومنهم مَنْ جَوَّرَ بناءَ الظرفِ، وإن أُضيفَ إلى فعلٍ مضارعٍ أو جملةٍ اسميةٍ، وهم الكوفيون. وقد وَهَمَ/ بعضهم فحتم بناءَ الظرفِ المضارعِ للجمل الاسمية. وقد عَرَفَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُبْنَى عِنْدَ البصريين إلا ما أُضيفَ إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله:

(12/334)

3918- على حينَ عَائِبَتِ المشيبِ على الصِّبَا *
البيت. وقد تقدَّم هذا مستوفىً في آخره المائدة. وكتبوا "يومَ هم" هنا وفي الذاريات منفصلاً، وهو الأصلُ.
قوله: "لا يَخْفَى" يجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من ضميرِ "بارزون" وأن تكونَ خبراً ثانياً.

* {الْيَوْمَ تُجْرَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}

قوله: {الْيَوْمَ}: ظرفٌ لقوله "لِمَن المُلْكُ"، و[يجوز] أن يكونَ ظرفاً للجائر بعده؛ لأنَّ التقدير: المُلْكُ لله، فهو خبرٌ مبتدأ مضمراً، واليومَ معمولٌ لـ "تُجْرَى"، و"اليومَ" الأخير خبرٌ "لا ظلمَ".

* {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَاقِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطْمِينٍ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ

حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ {

قوله: {يَوْمَ الْأَرْزَاقِ}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ اتِّسَاعًا، وَأَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ. وَالْأَرْزَاقُ: الْقَرِيبَةُ، مِنْ أَرْزَفَ الشَّيْءُ، أَي: قَرَّبَ. قَالَ النَّابِغَةُ: 3919- أَرْزَفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا * لَمَّا تَرَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ وَقَالَ كَعْبُ بْنُ زَهِيرٍ:

3920- بَانَ الشَّيْبُ وَهَذَا الشَّيْبُ قَدْ أَرْزَفَا * وَلَا أَرَى لِشَبَابٍ بَائِنٍ خَلْفَا وَقَالَ الرَّاعِبُ: "أَرْزَفَ وَأَفِدَ يَتَقَارَبَانِ، لَكِنَّ "أَرْزَفَ" يُقَالُ اعْتِبَارًا بِضَيْقِ وَقْتِهَا. وَيُقَالُ: أَرْزَفَ الشُّخُوصُ. وَالْأَرْزَفُ: ضَيْقُ الْوَقْتِ"، قَلْتُ: فَجَعَلَ بَيْنَهُمَا قَرْقًا، وَيُرْوَى بَيْتُ النَّابِغَةِ: أَفِدَ التَّرْحَلُ. وَالْأَرْزَاقُ: صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: السَّاعَةُ الْأَرْزَاقُ أَوْ الطَّائِمَةُ الْأَرْزَاقُ.

قوله: "إِذِ الْقُلُوبُ" بَدَلٌ مِنْ يَوْمِ الْأَرْزَاقِ، أَوْ مِنْ "هَمْ" فِي "أَنْذِرْهُمْ" بَدَلٌ اشْتِمَالًا.

(12/335)

قوله: "كَاطِمِينَ" نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ. وَاخْتَلَفُوا فِي صَاحِبِهَا وَالْعَامِلِ فِيهَا. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: "الْقُلُوبُ" مَبْتَدَأٌ. وَ"لَدَى الْحَنَاجِرِ" خَبْرُهُ، وَ"كَاطِمِينَ" حَالٌ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ". قَلْتُ: وَلَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ عَنِ جَمْعِ الْقُلُوبِ جَمْعٌ مَنْ يَغْعَلُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ مَا يُسْنَدُ لِلْعُقَلَاءِ جُمِعَتْ جَمْعَهُ، كَقَوْلِهِ: {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}، {فَطَلْتُ أَعْتَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}. الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ "الْقُلُوبِ". وَفِيهِ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ الْمُتَقَدِّمَانِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "هُوَ حَالٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى: إِذْ قُلُوبُهُمْ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ عَلَيْهَا". قَلْتُ: فَكَأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ جَعَلَ أَلِ عَوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي حَنَاجِرِهِمْ: الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "هَمْ" فِي "أَنْذِرْهُمْ"، وَتَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهُمْ وَقَّتِ الْإِنذَارَ غَيْرَ كَاطِمِينَ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "كَاطِمِينَ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ "إِذِ الْقُلُوبِ" أَوْ مِمَّا تُضَافُ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْمَرَادُ: إِذْ قُلُوبُ النَّاسِ لَدَى حَنَاجِرِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: {تَشْخِصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ} أَرَادَ: تَشْخِصُ فِيهِ أَبْصَارُهُمْ". قَلْتُ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ.

قوله: "إِذِ الْقُلُوبُ" مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ أُبْدِلَ مِنْ قَوْلِهِ: "يَوْمَ الْأَرْزَاقِ" وَهَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْتُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "هَمْ" فِي "أَنْذِرْهُمْ" بَدَلٌ اشْتِمَالًا، وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْكُظْمِ، وَالْحَنَاجِرِ، فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْأَحْزَابِ.

قوله: {وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ} "يُطَاعُ" يَجُوزُ أَنْ يُحَكَّمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ نَعْتًا عَلَى اللَّفْظِ، وَبِالرَّفْعِ نَعْتًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بَيْنَ الْمَزِيدَةِ. وَقَوْلُهُ: {وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ} مِنْ بَابِ:

3921- عَلَى لَاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ *
أَي: لَا شَفِيعَ فَلَا طَاعَةَ، أَوْ تَمَّ شَفِيعٌ وَلَكِنْ لَا يُطَاعُ.

(12/336)

* { يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ }

قوله: { يَعْلَمُ } : فيه أربعة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه خبر آخر عن "هو" في قوله: { هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ } . قال الزمخشري: "فإن قلت: يم اتصل بقوله: { يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ } ؟ قلت: هو خبر من أخبار "هو" في قوله: { هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ } مثل: { يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ } ولكن "يلقي الروح" قد علل بقوله: "ليُنذِر" ثم استطرده لذكر أحوال يوم التلاق إلى قوله: { وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ } فبعد ذلك عن أخواته."

الثاني: أنه متصل بقوله: "وَأَنْذِرْهُمْ" لَمَّا أَمَرَ بِإِنذاره يوم الآزفة وما يعرض فيه من شدة الغم والكرب، وأن الظالم لا يجد من يحميه، ولا شفيع له، ذكر اطلاعه على جميع ما يصدر من الخلق سراً وجَهراً. وعلى هذا فهذه الجملة لا محل لها لأنها في قوة التعليل للأمر بالإنذار.

الثالث: أنها متصلة بقوله { سَرِيعَ الْحِسَابِ } . الرابع: أنها متصلة بقوله: { لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ } . وعلى هذين الوجهين فيحتمل أن تكون جارية مجرى العلة، وأن تكون في محل نصب على الحال.

وخائنة الأعين فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر كالعافية، أي: يَعْلَمُ خيانة الأعين. والثاني: أنها صفة على بابها، وهو من باب إضافة الصفة للموصوف، والأصل: الأعين الخائنة، كقوله:

3922- * وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

(12/337)

وقد رده الزمخشري وقال: "لا يحسن أن يُراد: الخائنة من الأعين؛ لأن قوله: { وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ } لا يُسَاعِدُ عليه" يعني أنه لا يناسب أن يقابل المعنى إلا بالمعنى. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أَنْ "ما" في { وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ } مصدرية حتى يلزم ما ذكره، بل يجوز أن تكون بمعنى الذي، وهو عبارة عن نفس ذلك الشيء المخفي، فيكون قد قابل الاسم غير المصدر بمثله.

* { وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ }

قوله: { وَالَّذِينَ يَدْعُونَ } : قرأ نافع وهشام "تَدْعُونَ" بالخطاب للمشركين، والباقون بالعيبة إخباراً عنهم بذلك.

* { أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا لَهُمْ أَسَدًا مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ }

قوله: { فَيَنْظُرُوا } : يجوز أن يكون منصوباً في جواب الاستفهام، وأن يكون مجزوماً تَسْقاً على ما قبله كقوله:

3923- ألم تَسْأَلْ فَتُخِيرَكَ الرَّسُولُ *

رواه بعضهم بالجزم والنصب.

قوله: "منهم قوة" قرأ ابن عامر "منكم" على سبيل الالتفات، والباقون بضمير الغيبة جَرِيًّا على ما سَبَقَ من الضمائر الغائبة.

قوله: "وأثراً" عطفٌ على "قوة"، وهو في قوة قوله: { يَنْجُتُونَ مِنَ الْجِبَالِ يُّبُوتًا آمِينِينَ }، وجعله الزمخشريُّ منصوباً بمقدر قال: "أو أراد: وأكثر آثاراً" كقوله:

3924- قد غدا * مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يعني: وَمُعْتَقِلًا رُمَحًا". ولا حاجة إلى هذا مع الاستغناء عنه.

(12/338)

* { وَقَالَ فِرْعَوْنُ دَرُونِيَا أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ }

قوله: { لِيُؤْأَن } : قرأ الكوفيون "أو أن" بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسْلُطِ الحرفِ على التبدل وظهور الفساد معاً. وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحفصٌ "يُظْهِرَ" بضم الياء وكسر الهاء من أظهر، وفاعله ضميرُ موسى عليه السلام، "الفسادُ" نصباً على المفعول به. والباقون يفتح الياء والهاء من ظهر، "الفسادُ" رفعاً بالفاعلية وزيدٌ بن علي "يُظْهِرَ" مبنياً للمفعول، "الفسادُ" مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل. ومجاهدٌ "يُظْهِرَ" بتشديد الطاء والهاء، وأصلها يَظْهَرُ مِنْ تَظْهَرُ بتشديد الهاء فأدغم التاء في الطاء. و"الفسادُ" رفعٌ على الفاعلية. وفتح ابن كثير ياءً { دَرُونِيَا أَقْتُلْ مُوسَى } وسكنها الباقون.

* { وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِّنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ }

قوله: { عُذْتُ } : أدغم أبو عمرو والأخوان، وأظهروا الذال مع التاء، والباقون بالإظهار فقط. و"لا يُؤْمِنُ" صفةٌ لمتكبر.

* { وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكْذِبْ فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكْذِبْ فَصَادَقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ }

(12/339)

قوله: {مَنْ آلٍ فِرْعَوْنَ}: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ "يَكْتُمُ" بَعْدَهُ أَي: يَكْتُمُهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ. وَالثَّانِي: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لِرَجُلٍ. وَجَاءَ هُنَا عَلَى أَحْسَنِ تَرْتِيبٍ: حَيْثُ قَدَّمَ الْمَفْرَدَ ثُمَّ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ، ثُمَّ الْجُمْلَةَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ إِضَاحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَائِدَةِ وَغَيْرِهَا. وَبِتَرْتُّبٍ عَلَى الْوَجْهِينِ: هَلْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ قَرَابَةِ فِرْعَوْنَ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا دَلِيلَ فِيهِ، وَعَلَى الثَّانِي فِيهِ دَلِيلٌ. وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ: بِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: كَتَمْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا، إِنَّمَا يُقَالُ: كَتَمْتُ فُلَانًا كَذَا، فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ. قَالَ تَعَالَى: {وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا}. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

3925- كَتَمْتُكَ هَمًّا بِالْجَمُومَيْنِ سَاهِرًا * وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا بَرَّهَا * وَوَرَدَ هُمُومٌ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَادِرَا
أَي: يَكْتُمُكَ أَحَادِيثَ نَفْسٍ وَهَمَّيْنِ، فَقَدَّمَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَمَحَلَّهُ الشَّعْرُ.

قوله: {أَنْ يَقُولَ رَبِّي} أَي: كِرَاهَةً أَنْ يَقُولَ أَوْ لِأَنْ يَقُولَ. وَالْعَامَّةُ عَلَى صَمِّ عَيْنِ "رَجُلٌ" وَهِيَ الْفَصْحَى. وَالْأَعْمَشِيُّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ عَلَى تَسْكِينِهَا، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ وَنَجْدٌ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَلَكُ أَنْ تُقَدَّرَ مِضَافًا مَحْذُوفًا أَي: وَقْتُ أَنْ يَقُولَ. وَالْمَعْنَى: أَنْتَقِلُونَهُ سَاعَةً سَمِعْتُمْ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَلَا فِكْرٍ". وَهَذَا الَّذِي أَجَازَهُ رَدُّهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّ تَقْدِيرَ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ الْمَصْدَرِ الْمُصْرَحِ بِهِ يَقُولُ: جِئْتُكَ صِيَاخَ الدَّيْكِ أَي: وَقْتُ صِيَاخِهِ، وَلَوْ قُلْتُ: أَجِئْتُكَ أَنْ صَاخَ الدَّيْكِ، أَوْ أَنْ يَصِيحَ، لَمْ يَصِحَّ. نَصَّ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ.
قوله: "وَقَدْ جَاءَكُمْ" جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمَفْعُولِ. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ نَكْرَةٌ. / فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ فِي حَيْزِ الاسْتِفْهَامِ وَكُلِّ مَا سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ سَوَّغَ انْتِصَابَ الْحَالِ عَنْهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ.

(12/340)

قوله: {بَعْضُ الَّذِي يَعِدُّكُمْ} "بَعْضٌ" عَلَى بَابِهَا، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَهْضِمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْضَ حَقِّهِ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ، فَيُرِيهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَلَامٍ مَنْ أَعْطَاهُ حَقَّهُ وَافِيًا فَضْلًا أَنْ يَتَعَصَّبَ لَهُ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ: إِنَّمَا بِمَعْنَى كَلْبٍ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَ لَبِيدٍ:

3926- تَرَاكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ يَرَّضْهَا * أَوْ يَرْتَبِّطُ بَعْضُ النُّفُوسِ جِمَامُهَا
وَأَنْشَدُوا قَوْلَ عَمْرٍو بْنِ شُبَيْمٍ:

3927- قَدْ يُدْرِكُ الْمَتَائِي بَعْضَ حَاجَتِهِ * وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الرَّزْلُ
وَقَوْلِ الْآخَرِ:

3928- إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا * دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَا
وَلَا أُدْرِي كَيْفَ قَهَمُوا الْكَلَّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ الْآخِرَيْنِ؟ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبِهِ بَعْضُ دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ يَأْتِي عَلَى الْكَلِّ. وَلَمَّا حَكَى هَذَا الزَّمَخْشَرِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَنْشَدَ

عنه بيت لبيد قال: "إن صَحَّتِ الروايةُ عنه فقد حَقَّ فيه قولُ المازني في مسألة العَلَقَى: "كان أَجْفَى مِنْ أَنْ يَفْقَهَ ما أقولُ له". قلتُ: ومسألةُ المازني معه أَنَّ أبا عبيدةَ قال للمازني: "ما أكذبَ النحويين!! يقولون: هاءُ التأنيثِ لا تدخلُ على ألفِ التأنيثِ وأنَّ الألفَ في "عَلَقَى" مُلحقة. قال: فقلتُ له: وما أنكرتَ من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رُؤبةَ يُنشدُ:

3929- يَنْحَطُّ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورِ

(12/341)

فلم يُتَوَّنِها. فقلتُ: ما واحدُ عَلَقَى؟ قال: عَلْقَاهُ. قال المازني: فامتنعتُ ولم أقسُرُ له لأنه كان أَعْلَطُ مِنْ أَنْ يفهمَ مثلَ هذا" قلتُ: وإنما استغلطه المازني؛ لأنَّ الألفَ التي للإلحاقِ تَدْخُلُ عليها تاءُ التأنيثِ دالةٌ على الوَحْدَةِ فيقال: أَرَطَى وأرطاة، وإنما الممتنعُ دخولُها على ألفِ التأنيثِ نحو: دَعَوَى وصَرَعى. وأما عدمُ تنوينِ "عَلَقَى" فلأنَّه سَمِيَ بها شيئاً بعينه [وألفُ الإلحاقِ المقصورةُ حالَ العلميةِ تَجْرِي مَجْرَى تاءِ التأنيثِ فيمتنعُ الاسمُ الذي هي فيه، كما تمتنعُ فاطمة. وتُنصَرَفُ قائمةً].

* { يَا قَوْمِ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ }

قوله: { ظَاهِرِينَ } حالٌ من الضميرِ في "لكم"، والعامِلُ فيها وفي "اليومَ" ما تَعَلَّقَ به "لكم".
قوله: "ما أُرِيكُمْ" هي مِنْ رُؤْيَةِ الاعتقادِ، فتتعدَّى لمفعولين، ثانيهما {إِلَّا مَا أَرَى}.

قوله: "الرَّشَادِ" العامَّةُ على تخفيفِ الشينِ مصدرٌ رَشَدَ يَرشُدُ. وقرأ معاذ بن جبل بتشديدِها، وحَرَّجها أبو الفتح وغيرُه على أنه صفةٌ مبالغةٍ نحو: صَرَبَ فهو صَرَّاب، وقد قال النحاس: "هو لِحْنٌ، وتَوَهَّمه من الرباعي" يعني أرشد. ورُدَّ على النحاس قوله: بأنه يُحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ رَشَدِ الثلاثي، وهو الظاهرُ. وقد جاء فَعَّالٌ أيضاً مِنْ أَفْعَلَ وَإِنْ كانَ لا يَنْهَاسُ. قالوا: أَدْرَكَ فهو دَرَّاكٌ وأَجْبَرَ فهو جَبَّارٌ، وأَفْصَرَ فهو قَصَّارٌ، وأسارَ فهو سَارٌ، ويَدُلُّ على أنه صفةٌ مبالغةٍ أَنْ معاذاً كان يُقَسِّرُها بسبيلِ الله.

(12/342)

قال ابنُ عطية: "ويَبْعُدُ عندي على معاذ - رضي الله عنه - وهل كان فرعونُ يَدْعِي إِلَّا الإلهيةَ؟ وَيَقْلُقُ بناءُ اللفظِ على هذا التركيبِ". قلتُ: يعني ابنُ عطية أنه كيف يقول فرعونُ ذلك، فيُقَرُّ بأنَّ تَمَّ مَنْ يهدي إلى الرشادِ غيرُه، مع أنه يَدْعِي أنه إلهٌ؟ وهذا الذي عَزاه ابنُ عطية والزمخشري وابنُ جُبارة صاحب

"الكامل" إلى معاذ بن جبل من القراءة المذكورة ليس في "الرشاد" الذي هو في كلام فرعون كما توهموا، وإنما هو في "الرشاد" الثاني الذي من قول المؤمن بعد ذلك. ويدل على ذلك ما قاله أبو الفضل الرازي في كتابه "اللوامح": "معاذ بن جبل" سبيل الرشاد، الحرف الثاني بالتشديد، وكذلك الحسن، وهو سبيل الله تعالى الذي أوضحه لعباده، كذلك فسره معاذ، وهو منقول من مُرَيْدٍ كَدْرَاكَ مِنْ مُدْرِكٍ وَجَبَّارٍ مِنْ مُجْبِرٍ، وَقَصَّارٍ مِنْ مُقْصِرٍ عَنْ الْأَمْرِ، وَلَهَا نِظَائِرٌ مَعْدُودَةٌ. فَأَمَّا "قَصَّارُ الثَّوْبِ" مِنْ قَصَرِ الثَّوْبِ قِصَارَةً فَعَلَى هَذَا يَزُولُ إِشْكَالُ ابْنِ عَطِيَّةِ الْمَتَقَدِّمِ، وَتَتَضَحُّ الْقِرَاءَةُ وَالتَّفْسِيرُ.

وقال أبو البقاء: "وهو الذي يكثر منه الإرشاد أو الرشد" يعني يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ أَرَشَدَ الرَّبَاعِيَّ أَوْ رَشَدَ الثَّلَاثِيَّ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّلَاثِيَّ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُ يَنْفَاسُ دُونَ الْأَوَّلِ.

* { مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ }

قوله: { مِثْلَ دَابِّ } : "مثل" يجوز أن يكون بدلاً، وأن يكون عطف بيان.

* { وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ }

(12/343)

قوله: { يَوْمَ التَّنَادِ } : قد تقدّم الخلاف/ في يائه: كيف تُحذف وتثبت؟ وهو مصدر "تَنَادَى" نحو: تَقَاتَلَتْ تَقَاتِلًا. وَالْأَصْلُ: تَنَادَى بِضَمِّ الدَّالِ وَلَكِنَّهُمْ كَسَرُوهَا لِتَصِحَّ الْيَاءُ. وَقَرَأَتْ طَائِفَةٌ بِسُكُونِ الدَّالِ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَتَنَادَى الْقَوْمُ أَي: نَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا. قَالَ:

3930- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا * فَعُلْنَا: عُبَيْدُ اللَّهِ ذَلِكُمْ الرَّيِّ وَقَالَ آخِرُ:

3931- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ عَدَا * وَفِي تَرْجَالِهِمْ تَفْسِي وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكُ وَالْكَلْبِيُّ وَأَبُو صَالِحٍ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَالزَّعْفَرَانِيُّ فِي آخِرِينَ بِتَشْدِيدِهَا، مَصْدَرٌ "تَنَادَى" مِنْ تَدَّ الْبَعِيرُ إِذَا هَرَبَ وَتَفَرَّ، وَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: { يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ } الْآيَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ: "إِنَّ لِلنَّاسِ جَوْلَةً يَنْدُونَ، يَطْلُونُ أَنَّهُمْ يَجِدُونَ مَهْرَبًا". وَقَالَ أُمِيَّةُ بِنْتُ أَبِي الصَّلْتِ:

3932- وَبَتَّ الْحَلْقَ فِيهَا إِذْ دَحَاهَا * فَهُمْ سُكَّانُهَا حَتَّى التَّنَادِي

* { يَوْمَ تُؤَلُّونَ مَدِيرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ }

قوله: { يَوْمَ تُؤَلُّونَ } : يجوز أن يكون بدلاً من "يوم التناد"، وأن يكون منصوباً بإضمار أعني. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَطْفَ بَيَانٍ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَمَا قَبْلَهُ مَعْرُفَةٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ فِي قَوْلِهِ: { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ } أَنَّ الزَّمخَشَرِيَّ جَعَلَهُ بَيَانًا

مع تخالفهما تعريفاً وتنكيراً، وهو عكس ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرة، والأول معرفة.
قوله: { مَا لَكُمْ مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ } يجوزُ في " مِنْ عَاصِمٍ " أَنْ يَكُونَ فاعِلاً بِالْجَارِ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النِّفْيِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَ" مِنْ " مَزِيدَةٌ عَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ. وَ" مِنْ اللَّهِ " مُتَعَلِّقٌ بِـ " عَاصِمٍ " .

(12/344)

* { وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ }

قوله: { حَتَّى إِذَا } : غايَةُ لِقَوْلِهِ: " فَمَا زِلْتُمْ " . وَقُرئُ { أَلَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ } بِإِدْخَالِ هَمْزَةِ التَّقْرِيرِ، يُقَرَّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.
قوله: " كَذَلِكَ " أي: الأَمْرُ كَذَلِكَ. " وَبُضِلُّ اللَّهُ " مُسْتَأْنَفٌ أَوْ نَعْتٌ مُصَدِّرٌ أَي: مِثْلَ إِضْلَالِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ - حِينَ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامِ - يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ.

* { الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ }

(12/345)

قوله: { الَّذِينَ يُجَادِلُونَ } يجوز فيه عشرة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ: { مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ } وإنما جُمِعَ اعتباراً بمعنى " مَنْ " . الثاني: أَنْ يَكُونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ. وَجُمِعَ عَلَى مَعْنَى " مَنْ " أيضاً. الرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. الخامس: أَنْ يَرْتَفِعَ خَيْرٌ مَبْتَدَأً مضمراً أَي: هُمُ الَّذِينَ السَّادِسُ: أَنْ يَرْتَفِعَ مَبْتَدَأً، خَيْرُهُ " يَطْبَعُ اللَّهُ " . وَ" كَذَلِكَ " خَيْرٌ مَبْتَدَأً مضمراً أيضاً، أَي: الأَمْرُ كَذَلِكَ. وَالْعَائِدُ مِنَ الْجُمْلَةِ وَهِيَ " يَطْبَعُ " عَلَى الْمَبْتَدَأِ مَحذُوفٌ، أَي: عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ مِنْهُمْ. السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَالْخَيْرُ " كَبِيرٌ مَقْتًا " ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ لِيَعْوَدَ الضَّمِيرُ مِنْ " كَبِيرٌ " عَلَيْهِ. وَالتَّقْدِيرُ: حَالُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ كَبِيرٌ مَقْتًا وَيَكُونُ " مَقْتًا " تَمييزاً، وَهُوَ مَقْبُولٌ مِنَ الْفَاعِلِيَةِ إِذِ التَّقْدِيرُ: كَبِيرٌ مَقْتٌ حَالِهِمْ أَي: حَالُ الْمُجَادِلِينَ. الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ " الَّذِينَ " مَبْتَدَأً أيضاً، وَلَكِنْ لَا يُقَدَّرُ حَذْفُ مُضَافٍ، وَيَكُونُ فاعِلاً " كَبِيرٌ " ضَميراً عَائِداً عَلَى جَدَالِهِمْ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: " مَا يُجَادِلُ " . وَالتَّقْدِيرُ: كَبِيرٌ جَدَالِهِمْ مَقْتًا وَ" مَقْتًا " عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَي: كَبِيرٌ مَقْتٌ جَدَالِهِمْ. التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ " الَّذِينَ " مَبْتَدَأً أيضاً، وَالْخَيْرُ { بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ } . قَالَ الزُّمَخْشَرِيُّ: وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بَأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكَ الْكَلَامِ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَعَلُّقُ " بِغَيْرِ سُلْطَانٍ " بِـ " يُجَادِلُونَ " ، وَلَا يَتَعَلَّقُ جَعْلُهُ خَبراً لَ الَّذِينَ لِأَنَّهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: الَّذِينَ يُجَادِلُونَ كَانُونَ أَوْ

مستقرون بغير سلطان، أي: في غير سلطان؛ لأنَّ الباءَ إذ ذاك ظرفيةٌ خبرٌ عن الجُثث. العاشر: أنه مبتدأ وخبره محذوفٌ أي: مُعَايِدُونَ ونحوه، قاله أبو البقاء.

(12/346)

قوله: "كَبَّرَ مَقْتًا" يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّعَجُّبُ وَالِاسْتِعْظَامُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الذَّمُّ كَيْسٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْتَى فَعْلٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ مِمَّا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَيَجْرِي مَجْرَى نِعْمٍ وَنَسٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وَفِي فَاعِلِهِ بَسْتُهُ أَوْجَهُ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى حَالِ الْمُضَافِ إِلَى الَّذِينَ، كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا. الثَّالِثُ: أَنَّهُ الْكَافُ فِي "كَذَلِكَ". قَالَ الزَّمَخْشِيرِيُّ: "وَفَاعِلُ "كَبَّرَ" قَوْلُهُ: "كَذَلِكَ" أَي: كَبَّرَ مَقْتًا مِثْلُ ذَلِكَ الْجِدَالِ، وَيَطْبِعُ اللَّهُ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ "وَرَدَّهُ الشَّيْخُ: بِأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكًا لِلْكَلامِ وَارْتِكَابَ مَذْهَبٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. أَمَّا التَّفْكِيكُ فَلِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ "كَذَلِكَ تَطْبِعُ" أَوْ "يَطْبِعُ" إِنَّمَا جَاءَ مُرْبُوطًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَكَذَلِكَ هَذَا؛ وَأَمَّا ارْتِكَابُ مَذْهَبٍ غَيْرِ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْكَافَ اسْمًا وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي ضَرْوَةٍ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ.

الرابع: أَنَّ الْفَاعِلَ مُحذُوفٌ، نَقَلَهُ الزَّمَخْشِيرِيُّ. قَالَ: "وَمَنْ قَالَ: كَبَّرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ جِدَالِهِمْ، فَقَدْ حَذَفَ الْفَاعِلَ، وَالْفَاعِلُ لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ". قُلْتُ: الْقَائِلُ بِذَلِكَ الْحَوْفِيُّ، لَكِنَّهُ لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا يَرِيدُ بِهِ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى جِدَالِهِمْ الْمَفْهُومِ مِنْ فَعْلِهِ، فَصَرَّحَ الْحَوْفِيُّ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ، وَمَرَادُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ.

(12/347)

الخامس: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ نَحْوُ: "نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ"، وَ"بَنَسَ غَلَامًا عَمْرُوً". السَّادِسُ: أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى "مَنْ" مِنْ قَوْلِهِ: {مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ}. وَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ "كَبَّرَ" مُفْرَدًا اِعْتِبَارًا بِلَفْظِهَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ رَاعَى لَفْظَ "مَنْ" أَوَّلًا فِي {مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ}، ثُمَّ مَعْنَاهَا ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ: {الَّذِينَ يُجَادِلُونَ} إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ لَفْظِهَا ثَالِثًا فِي قَوْلِهِ: "كَبَّرَ". وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أُعْرِبَتْ "الذِّينَ" تَابِعًا لِمَنْ هُوَ مُسْرِفٌ نَعْتًا أَوْ بَيَانًا أَوْ بَدَلًا. وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: "كَبَّرَ مَقْتًا" فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الرَّفْعُ إِذَا جَعَلْنَاهَا خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا إِذَا لَمْ تَجْعَلْهَا خَبْرًا. بَلْ هِيَ جُمْلَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: "عِنْدَ اللَّهِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"كَبَّرَ"، وَكَذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ، وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلًا وَهَمَلًا ضَعِيفَانِ. وَالثَّالِثُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - أَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ "يَطْبِعُ" أَي: مِثْلُ ذَلِكَ الطَّبِيعِ يَطْبِعُ اللَّهُ. وَ"يَطْبِعُ اللَّهُ" فِيهِ وَجْهَانِ، أُظْهِرْهُمَا: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبْرٌ لِلْمَوْصُولِ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ كُلِّهِ.

(12/348)

قوله: "قَلْبٌ مُتَكَبِّرٌ" قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين "قلب"، وَصَفَا الْقَلْبَ بالتكبر والجبروت؛ لأنهما ناشئان منه، وإن كان المرادُ الجملة، كما وُصِفَ بالإثم في قوله: {قَائِلُهُ أَيْمٌ قَلْبُهُ}. والباقون بإضافة "قلب" إلى ما بعده أي: على كل قلب شخص متكبر. وقد قَدَّرَ الزمخشريُّ مضافاً في القراءة الأولى أي: على كل ذي قلب متكبر، تجعلُ الصفة لصاحب القلب. قال الشيخ: "ولا ضرورةٌ تدعو إلى اعتقادِ الحذف". قلت: بل تَمَّ ضرورةٌ إلى ذلك وهو توافقُ القراءتين، فإنه يصيرُ الموصوفُ في القراءتين واحداً، وهو صاحبُ القلب، بخلافِ عَدَمِ التقدير، فإنه يصيرُ الموصوفُ في إحداهما القلبَ وفي الأخرى صاحبه.

* { أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُبَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ }

قوله: {أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه تابعٌ للأسباب قبله بدلاً أو عطفاً بيان. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ أَغْنِي، والأولُ أولى؛ إذ الأصلُ عدمُ الإضمار. قوله: "فَأَطَّلَعَ" العامَّةُ على رفيعه عَطْفًا على "أَبْلُغُ" فهو داخلٌ في حَيِّزِ التَرْجِي. وقرأ حفصٌ في آخرين بنصيه. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جوابُ الأمرِ في قوله: "ابن لي" فَنُصِبَ بَأَنْ مضمرةً بعد الفاءِ في جوابه على قاعدة البصريين كقوله:
3933- يا ناقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا * إلى سليمانَ فَتَسْتَرِيحَا/

(12/349)

وهذا أَوْفَقُ لمذهب البصريين. الثاني: أنه منصوبٌ. قال الشيخ: "عَطْفًا على التوهّم لأنَّ خبر "لعل" كثيراً جاء مَقْرُونًا بـ "أن"، كثيراً في النظم وقليلًا في النثر. فَمَنْ نَصَبَ تَوْهَمَ أَنَّ الفِعْلَ المرفوعَ الواقعَ خبراً منصوبٌ بـ "أن"، والعطفُ على التوهّم كثيرٌ، وإن كان لا ينقاسُ" انتهى. الثالث: أن يَنْصِبَ على جوابِ التَرْجِي في "لعل"، وهو مذهبُ كوفي استشهد أصحابه بهذه القراءة وبقراءةِ عَلِصَمِ {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِي أَوْ يَذْكَرُ فَتَنْفَعَهُ} بنصب "فتنفعه" جواباً لقوله: "لعله". وإلى هذا نحا الزمخشريُّ قال: "تشبيهاً للتَرْجِي بالتمني" والبصريُّون يَأْتُونَ ذلك، ويَخَرِّجُونَ القراءتين على ما تقدّم. وفي سورة عبس يجوز أن [يكون] جواباً للاستفهام في قوله: "وما يُدْرِيكَ" فإنه مترتبٌ عليه معنًى. وقال ابن عطية وابن جُبارة الهذلي: "على جوابِ التمني" وفيه نظرٌ؛ إذ ليس في اللفظِ تَمَنٍّ، إمَّا فيه تَرَجُّ. وقد فَرَّقَ النَّاسُ بين التمني والتَرْجِي: بأن التَرْجِي لا يكونُ إلا في الممكنِ عكسَ التمني، فإنه يكونُ فيه وفي المستحيلِ كقوله:

3934- لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى * وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوْلُ

(12/350)

وُقِرِّي "رَبَّنْ لِفِرْعَوْنَ" مبنياً للفاعل وهو الشيطانُ. وتقدّم الخِلافُ في { وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ } في الرعدِ فَمَنْ بناه للفاعلِ حَذَفَ المفعولَ أَي: صَدَّ قَوْمَهُ عَنِ السَّبِيلِ. وابنُ وَثَابٍ "وَصَدَّ" بكسرِ الصادِ، كأنه تَقَلَّ حركة الدالِ الأولى إلى فاءِ الكلمة بعد توهُمِ سَلْبِ حركتها. وقد تقدّم ذلك في نحو "رَدَّ" وأنه يجوزُ فيه ثلاثُ اللغاتِ الجائزةِ في قيلٍ وبيعٍ. وابنُ أبي إسحاقٍ وعبيدُ الرحمنِ بنِ أبي بكرةٍ "وَصَدَّ" بفتحِ الصادِ ورفعِ الدالِ منونةً جعله مصدرًا منسوقًا على "سوءِ عملِهِ" أَي: رَبَّنْ لهُ الشيطانُ سوءَ العملِ والصدِّ. والتَّبابُ: الحَسارُ وقد تقدّم ذلك في قوله: { عَيَّرَ تَثِيبٍ }. وتقدّم الخِلافُ أيضاً في قوله: { يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ } في سورة النساء.

* { وَيَأْقُومِ مَا لِيَا أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونِيَا إِلَى النَّارِ }

قوله: { وَيَأْقُومِ } قال الزمخشري: "فإن قلت: ولم جاء بالواو في النداء الثالث دون الثاني؟ قلت: لأن الثاني داخل في كلام هو بيانٌ للمُجْمَلِ وتفسيرٌ له، فأعطى الداخلُ عليه حكمه في امتناعِ دخولِ الواو. وأما الثالثُ فداخلٌ على كلام ليس بتلك المثابة".
قوله: { وَتَدْعُونِيَا إِلَى النَّارِ } هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر عنهم بذلك بعد استفهامه عن دعاءٍ نفسه. ويجوز أن يكونَ التقديرُ: وما لكم تدعونني إلى النار، وهو الظاهرُ. ويضعفُ أن تكونَ الجملةُ حالاً أَي: ما لكم أدعوكم إلى النجاة حالَ دعايكم إياي إلى النار؟

* { تَدْعُونِي لَأَكْفَرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْعَقَّارِ }

(12/351)

قوله: { تَدْعُونِي } هذه الجملةُ بدلٌ مِنْ "تَدْعُونِي" الأولى على جهةِ البيان لها، وأتى في قوله "تَدْعُونِي" بجملةٍ فعليةٍ ليُدلَّ على أن دعوتهم باطلةٌ لا ثبوت لها، وفي قوله: "وأنا أدعوكم" بجملةٍ اسميةٍ ليُدلَّ على ثبوتِ دعوتِهِ وتقويتها.
وقد تقدّم الخِلافُ في { لَأَجْرَمَ }. وقال الزمخشري هنا: ورُوي عن العرب "لا جُرمَ أنه يفعل كذا" بضم الجيم وسكونِ الراء بمعنى لا بُدَّ، وفعلٌ وقَعَلَ أخوان كُرْسِدٍ ورَسَدٍ وعُدْمٍ وعَدَمٍ".

* { فَسَتَذَكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَقْوُصُّ أَمْرِيَا إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ }

قوله: { وَأَقْوُصُّ } هذه مستأنفةٌ. وجوّز أبو البقاء أن تكونَ حالاً مِنْ فاعل

"أقول".

* { النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ }

قوله: { النَّارُ } : الجمهورُ على رفعِها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ "سوءُ العذاب". الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو أي سوءُ العذابِ النَّارُ؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ و"يُعْرَضُونَ" على هذين الوجهين: يجوز أن يكون حالاً من "النار" ويجوز أن يَكُونَ حالاً من "آل فرعون". الثالث: أنه مبتدأ، وخبره "يُعْرَضُونَ". وقُرئ "النارُ" منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يُفسِّره "يُعْرَضُونَ" من حيث المعنى أي: يَصَلُّون النارَ يُعْرَضُونَ عليها، كقوله: { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ } . والثاني: أن ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري، فعلى الأولِ لا محلَّ لـ "يُعْرَضُونَ" لكونه مفسراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدَّم.

(12/352)

قوله: "ويومَ تقومُ" فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضمَرٍ، وذلك القولُ المضمَرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريةُ من قوله "أَدْخِلُوا" والتقدير: ويُقال له/ يومَ تقومُ الساعةُ: أَدْخِلُوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأَدْخِلُوا أي: أَدْخِلُوا يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌ على قوله "وَعَشِيًّا". والثالث: أنه معطوفٌ على الطرفَيْنِ قبله، فيكونُ معمولاً لـ "يُعْرَضُونَ". فالوقفُ على هذا على قوله "الساعة" و"أَدْخِلُوا" معمولٌ لقولٍ مضمَرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا. وقرأ الكسائي وحمزة ونافع وحفص "أَدْخِلُوا" بقطع الهمزة أمراً مِنْ أَدْخَلَ، فَال فرعون مفعولٌ أولٌ، و"أشدُّ العذاب" مفعولٌ ثانٍ. والباقون "أَدْخِلُوا" بهمزة وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. فَال فرعونٌ منادى حُذِفَ حرفُ النداءِ منه، و"أشدُّ" منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعون في أشدِّ العذاب.

* { فَسَتَذَكَّرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَقْوَصُ أَمْرًا إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ }

قوله: { وَأَقْوَصُ } : هذه مستأنفةٌ. وجَوَز أبو البقاء أن تكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "أقول".

* { النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ }

(12/353)

قوله: { النَّارُ } : الجمهورُ على رفعِها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ "سوء العذاب". الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو أي سوء العذاب النار؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ و"يُعْرَضُونَ" على هذين الوجهين: يجوز أن يكون حالاً من "النار" ويجوز أن يكونَ حالاً من "آل فرعون". الثالث: أنه مبتدأ، وخبره "يُعْرَضُونَ". وقرئ "النار" منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يُفسَّرُ "يُعْرَضُونَ" من حيث المعنى أي: يَصَلُّون النارَ يُعْرَضُونَ عليها، كقوله: { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ } . والثاني: أن ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري، فعلى الأولِ لا محلَّ لـ "يُعْرَضُونَ" لكونه مفسراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدَّم.

قوله: "ويومٌ تقومُ" فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضمَرٍ، وذلك القولُ المضمَرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريةُ من قوله "ادخلوا" والتقدير: ويُقال له/ يومٌ تقومُ الساعةُ: ادخلوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأدخلوا أي: أدخلوا يومٌ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌّ على قوله "وعشياً". والثالث: أنه معطوفٌ على الطرفين قبله، فيكونُ معمولاً لـ "يُعْرَضُونَ". فالوقفُ على هذا على قوله "الساعة" و"ادخلوا" معمولٌ لقولٍ مضمَرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا. وقرأ الكسائي وحمة ونافع وحفص "ادخلوا" بقطع الهمزة أمراً من ادخل، فالفرعون مفعولٌ أولٌ، و"أشدَّ العذاب" مفعولٌ ثانٍ. والباقون "ادخلوا" بهمزة وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. فالفرعون منادى حُذِفَ حرفُ النداءِ منه، و"أشدَّ" منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعون في أشدَّ العذاب.

* { وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الصُّعْقَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُعْتَبَرُونَ عَنَّا تَصِيْبًا مِّنَ النَّارِ }

(12/354)

قوله: { وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ } : في العامل في "إذ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على "عُدُوًّا" فيكونُ معمولاً لـ "يُعْرَضُونَ" أي: يُعْرَضُونَ على النارِ في هذه الأوقاتِ كلها، قاله أبو البقاء. والثاني: أنه معطوفٌ على قوله { إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ } قاله الطبري. وفيه نظرٌ لبُعْدِ ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدُ الضميرِ مِنْ "يَتَحَاجُّونَ" على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ "أذكر" وهو واضح. قوله: "تبعاً" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اسمُ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه: خادمٌ وخدمٌ، وغائبٌ، وعَيْبٌ، وأديمٌ وأدم. والثاني: أنه مصدرٌ وأقع موقعٌ اسمِ الفاعلِ أي: تابعين. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي تبع. قوله: "نصيبتاً" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصبَ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه قوله "مُعْتَبَرُونَ" تقديره: "هل أنتم دافعون عنا نصيباً. الثاني: أن يُضمَّنَ "مُعْتَبَرُونَ" معنى حاملين. الثالث: أن ينتصبَ على المصدر. قال أبو البقاء: "كما كان شيءٌ كذلك، ألا ترى إلى قوله { لَنْ نُعْجِبَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِّنَ اللَّهِ شَيْئاً } فـ "شيئاً" في موضعِ عَنَّا، فكذلك "نصيبتاً". و"من النار" صفةٌ لـ "نصيبتاً".

* { قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ }

(12/355)

قوله: { إِنَّا كُلٌّ } : العامة على رفع "كل"، ورفع على الابتداء و"فيها" خبره، والجملة خبر "إن"، وهذا كقوله في آل عمران: { قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ } في قراءة أبي عمرو. وقرأ ابن السَّمِيعِ وعيسى بن عمر بالنصب وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون تأكيداً لاسم "إن". قال الزمخشري: "توكيداً لاسم إن، وهو معرفة. والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا" انتهى. يعني فيكون "فيها" هو الخبر. وإلى كونه تأكيداً ذهب ابن عطية أيضاً. وقد رَدَّ ابن مالك هذا المذهب فقال في "تسهيله": "ولا يُستغنى بنية إضافته خلافاً للزمخشري": قلت: وليس هذا مذهباً للزمخشري وحده بل هو منقول عن الكوفيين أيضاً. الثاني: أن تكون منصوبة على الحال، قال ابن مالك: "والقول المرصني عندي أن "كلًا" في القراءة المذكورة منصوبة على الحال من الضمير المرفوع في "فيها"، و"فيها" هو العامل وقد قَدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قَدِّمَتْ في قراءة مَنْ قرأ: { وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ }. وكقول النابغة:

3935- رَهْطُ ابْنِ كُوَزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ * فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبْعَةَ بْنِ حُدَارٍ
وقول بعض الطائيين:
3936- دَعَا قَاجَبْتًا وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ * لَدَيْكُمْ وَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ

(12/356)

يعني بنصب "بادي" وهذا هو مذهب الأخفش، إلا أن الزمخشري مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: "فإن قلت: هل يجوز أن يكون "كلًا" حالاً قد عمل فيه "فيها"؟ قلت: لا؛ لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً. تقول: كلُّ يوم لك ثوبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد". قال الشيخ: "وهذا الذي منعه أجازه الأخفش إذا توسَّطت الحال نحو: "زيد قائماً في الدار" و"زيد قائماً عندك"، والمثال الذي ذكره ليس مطابقاً لما في الآية؛ لأنَّ الآية تَقَدَّمَ فِيهَا الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الْحَكْمُ وَهُوَ اسْمُ إِنَّ، وَتوسَّطتِ الْحَالُ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا حَالٌ، وَتَأخَّرَ الْعَامِلُ فِيهَا. وَأَمَّا تَمثِيلُهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا تَقُولُ: "قائماً في الدار زيد"، فقد تَأخَّرَ فِيهِ الْمَسْنَدُ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ. وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَنَعَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ النَّحَاةِ". قلت: الزمخشري مَنَعَهُ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ مَا شَأْنُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَأَمَّا تَمثِيلُهُ بِمَا ذَكَرَ فَلَا يَصُحُّهُ لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْمَنَعِ، فَعَدَمُ تَجْوِيزِهِ صَحِيحٌ. الثالث أن "كلًا" بدلٌ مِنْ "نا" فِي "إِنَّا"، لِأَنَّ "كلًا" قَدْ وَلِيَتْ الْعَوَامِلَ / فَكَانَ قِيلَ: إِنَّ كَلًّا فِيهَا. وَإِذَا كَانُوا قَدْ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ:
2937- حَوْلًا أَكْتَعَا
[وقوله:].

2938- وَحَوْلًا أَجْمَعًا
 على البدل مع عدم تصريف أكتع وأجمع فلأن يجوز ذلك في "كل" أولى وأخرى.
 وأيضاً فإن المشهور تعريف "كل" حال قطعها. حكي في الكثير الفاشي:
 "مررت بكل قائماً وبعض جالساً"، وعزاه بعضهم لسبويه. وتكبير "كل"
 ونصبها حالاً في غاية الشذوذ نحو: "مررت بهم كلاً" أي: جميعاً. فإن قيل: فيه
 بدل الكل من الكل في ضمير الحاضر، وهو لا يجوز. أجيب بوجهين، أحدهما:
 أن الكوفيين والأخفش يرون ذلك، وأنشدوا قوله:
 3939- أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني * حميداً قد تدرت السنما

(12/357)

فحميداً بدل من ياء "اعرفوني"، وقد تأوله البصريون على نصبه على
 الاختصاص. والثاني: أن هذا الذي نحن فيه ليس محلل الخلاف لأنه دال على
 الإحاطة والشمول. وقد قالوا: إنه متى كان البدل دالاً على ذلك جاز، وأنشدوا:
 3940- فما برحت أقدامنا في مكاننا * ثلاثينا حتى أزيروا المنائيا

ومثله قوله تعالى: {تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا}، قالوا "ثلاثينا" بدل من "نا"
 في "مكاننا" لدلالتها على الإحاطة، وكذلك "لأولنا وآخرنا" بدل من "نا" في
 "لنا"، فلأن يجوز ذلك في "كل" التي هي أصل في الشمول والإحاطة بطريق
 الأولى. هذا كلام الشيخ في الوجه الثالث وفيه نظر؛ لأن المبرد ومكيًا نصاً
 على أن البدل في هذه الآية لا يجوز، فكيف يدعى أنه لا خلاف في البدل
 والحالة هذه؟ لا يقال: إن في الآية قولاً رابعاً وهو أن "كلاً" نعت لاسم "إن"
 وقد صرح الكسائي والفراء بذلك فقالا: هو نعت لاسم "إن" لأن الكوفيين
 يطلقون اسم النعت على التأكيد، ولا يريدون حقيقة النعت. وممن نص على ما
 قلته من التأويل المذكور مكِّي رحمه الله تعالى، ولأن الكسائي إنما جوز نعت
 ضمير الغائب فقط دون المتكلم والمخاطب.

* { وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَازِنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ
 {

(12/358)

قوله: {يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ}: في "يوماً" وجهان، أحدهما: أنه ظرف لـ "يخفف".
 ومفعول "يخفف" محذوف أي: يخفف عنا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز
 على رأي الأخفش أن تكون "من" مزيده، فيكون "العذاب" هو المفعول، أي:
 يخفف عنا في يوم العذاب. الثاني: أن يكون مفعولاً به، واليوم لا يخفف، وإنما
 يخفف مطروقه فالتقدير: يخفف عذاب يوم، وهو قلق لقوله "من العذاب"،
 والقول بأنه صفة مؤكدة كالحال ألق منه. والظاهر أن "من العذاب" هو
 المفعول لـ "يخفف"، و"من" تبعيضية، و"يوماً" ظرف. سألوا أن يخفف عنهم

بعض العذاب لا كَلَّهُ في يومٍ ما، لا في كلِّ يومٍ ولا في يومٍ معين.

* { إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ }

قوله: { وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ } : قرأ الجمهور "يقوم" بالياء من أسفل. وأبو عمرو في رواية المنقرئ عنه وابن هرمز وإسماعيل بالتاء من فوق لتأنيث الجماعة، والأشهاد يجوز أن يكون جمع شهيد كيشريف وأشرف، وهو مطابق لقوله: { فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ } وأن يكون جمع شاهد كصاحب وأصحاب، وهو مطابق لقوله: { إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا

{.

* { يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ }

قوله: { يَوْمَ } : بدل من "يوم" قبله أو بيان له، أو نصب بإضمار أعني. وقد تقدم الخلاف في قوله "ينفع الظالمين" بالتاء والياء آخر الروم.

* { هُدًى وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ }

قوله: { هُدًى وَذِكْرَى } : فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مفعول من أجلهما أي: لأجل الهدى والذكر. والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال.

(12/359)

* { فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ }

قوله: { لِذَنْبِكَ } : قيل: المصدر مضاف للمفعول أي: لذنب أميتك في حقك. والظاهر أن الله يقول ما أراد، وإن لم يجز لنا نحن أن نضيف إليه صلى الله عليه وسلم ذنباً.

* { لَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { لَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ } : المصدران مضافان لمفعوليهما. والفاعل محذوف وهو الله تعالى. ويجوز أن يكون الثاني مضافاً للفاعل أي: أكبر مما خلقه الناس أي: يصنعونه. ويجوز أن يكونا مصدرين واقعين موقع المخلوق أي: مخلوقهما أكبر من مخلوقهم أي: جزؤها أكبر من جزئهم.

* { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيَاءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ }

(12/360)

قوله: { وَلَا الْمُسِيَاءُ } : "لا" زائدة للتوكيد لأنه لَمَّا طَالَ الكلامُ بالصلة بَعْدَ قَسِيمِ الْمُؤْمِنِينَ، فأعاد معه "لا" توكيداً. وإنما قَدَّمَ الْمُؤْمِنِينَ لِمَجَاوَرَتِهِمْ / قوله: "والبصير"، واعلمُ أَنَّ التَّعَابُلَ يَحِيءُ عَلَى ثَلَاثِ طَرِيقٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَجَاوَرَ الْمُنَاسِبُ مَا يَنَاسِبُهُ كَهَذِهِ الْآيَةِ. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَأَخَّرَ الْمُتَقَابِلَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ }. وَالثَّلَاثَةُ: أَنْ يُقَدَّمَ مُقَابِلَ الْأَوَّلِ، وَيُؤَخَّرَ مُقَابِلَ الْآخِرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ } وكلُّ ذَلِكَ تَقَنُّنٌ فِي الْبَلَاغَةِ. وَقَدَّمَ الْأَعْمَى فِي نَفْيِ التَّسَاوِي لِجَبِيئِهِ بَعْدَ صِفَةِ الذَّمِّ فِي قَوْلِهِ { وَلَا كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }.

قوله: "تَتَذَكَّرُونَ" قرأ الكوفيون بقاء الخطاب، والباقيون بياء الغيبة. فالخطابُ على الالتفاتِ للمذكورين بعد الإخبار عنهم، والغيبةُ نظراً لقوله: { إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ } وهم الذين التفت إليهم في قراءة الخطاب.

* { دَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَى تُؤَفِّكُونَ }

قوله: { خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ } : الْعَامَّةُ عَلَى الرَّفْعِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ نَصَبَهُ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "عَلَى الْاِخْتِصَاصِ". وَقَرَأَ طَلْحَةُ بِيَاءِ الْغَيْبَةِ.

* { كَذَلِكَ يُؤَفِّكُ الَّذِينَ كَانُوا بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ }

قوله: { كَذَلِكَ يُؤَفِّكُ } : أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الْإِفْكِ.

* { اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ دَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }

(12/361)

قوله: { فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ } : قرأ أبو رزين والأعمش: "صَوَّرَكُمْ" بكسر الصاد فراراً من الضمة قبل الواو، وقرأت فرقة بضم الصاد وسكون الواو وجعلته اسم جنسٍ لصورة كَبُشِرٍ وَبُسْرَةٍ.

* { الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَمِمَّا أُرْسِلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ }

قوله: { الَّذِينَ كَذَّبُوا } : يَجُوزُ فِيهِ أَوْجُهٌ: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمَوْصُولِ قَبْلَهُ، أَوْ

بياناً له، أو نعتاً، أو خبر مبتدأ محذوف، أو منصوباً على الذم. وعلى هذه الأوجه فقولُه "فسوف يعلمون" جملةٌ مستأنفةٌ سيقتُ للتهديد. ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ الجملةُ مِنْ قولِه "فسوف يَعْلَمُونَ" ودخولُ الفاءِ فيه واضحٌ.

* { إِذِ الْأَعْلَالُ فِيَا أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ }

(12/362)

قوله: { إِذِ الْأَعْلَالُ } : جَوَّزُوا فِي "إِذ" هَذِهِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "إِذَا" لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا مُحَقَّقُ الْأَسْتِقْبَالِ، وَهُوَ "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ"، قَالُوا: وَكَمَا تَقَعُ "إِذَا" مَوْقِعَ "إِذ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَصُوا إِلَيْهَا } كَذَلِكَ تَقَعُ "إِذ" مَوْقِعَهَا، وَقَدْ مَضَى نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ { وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ }. قَالُوا: وَالَّذِي حَسَّنَ هَذَا تَبَيَّنَ وَقَوَعُ الْفِعْلِ فَأُخْرِجَ فِي صُورَةِ الْمَاضِي. قُلْتُ: وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِخْرَاجِ "إِذ" عَنِ مَوْضِعِهَا، بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى دَلِيلِهَا عَلَى الْمَضِيِّ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِقَوْلِهِ "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ" تَصَبَّ الْمَفْعُولُ بِهِ أَي: فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَتِ الْأَعْلَالِ فِي أَعْنَاقِهِمْ أَي: وَقَتِ سَبَبِ الْأَعْلَالِ، وَهِيَ الْمَعَاصِي الَّتِي كَانُوا يَفْعَلُونَهَا فِي الدُّنْيَا كَأَنَّهُ قِيلَ: سَيَعْرِفُونَ وَقَتِ مَعَاصِيهِمْ الَّتِي تَجْعَلُ الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ. وَهُوَ وَجْهٌ وَاضِحٌ، غَايَةُ مَا فِيهِ التَّصَرُّفُ فِي "إِذ" بِجَعْلِهَا مَفْعُولًا بِهَا، وَلَا يَصُرُّ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْمُعْرَبِينَ غَالِبُ أَوْقَاتِهِمْ يَقُولُونَ: مَنْصُوبٌ بِـ أَذْكَرُ مَقْدَرًا وَلَا يَكُونُ حِينًا إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ لِاسْتِحَالَةِ عَمَلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِـ أَذْكَرُ مَقْدَرًا أَي: أَذْكَرُ لَهُمْ وَقَتِ الْأَعْلَالِ لِيَخَافُوا وَيَتَرَجَّرُوا. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، خَيْرُهَا أَوْسَطُهَا.

(12/363)

قوله: "والسَّلَاسِلُ" الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهَا. وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَعْلَالِ، وَأَخْبَرَ عَنِ النُّوعَيْنِ بِالْجَارِ، فَالْجَارُ فِي نِيَةِ التَّأخِيرِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِذِ الْأَعْلَالُ وَالسَّلَاسِلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مُحذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ أَيْضًا، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ "يُسْحَبُونَ". وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهَا. وَالتَّقْدِيرُ: وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ بِهَا حُذِفَ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ. فَيُسْحَبُونَ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَأَمَّا فِي الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَيَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْوِيِّ فِي الْجَارِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَسْتَأْنَفًا.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ وَثَابٍ وَالْمَسِيبيُّ فِي اخْتِيَارِهِ "وَالسَّلَاسِلُ" تَصْبًا "يُسْحَبُونَ" بِفَتْحِ الْيَاءِ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ، فَيَكُونُ "السَّلَاسِلُ" مَفْعُولًا مَقْدَمًا، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: "إِذْ كَانُوا يَجْرُؤُنَهَا، فَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ يُكَلِّفُونَ ذَلِكَ، وَلَا يُطِيقُونَهُ". وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ "وَالسَّلَاسِلُ" بِالْجَرِّ، "يُسْحَبُونَ" مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ. وَفِيهَا ثَلَاثَةُ تَأْوِيلَاتٍ، أَحَدُهَا: الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: إِذْ أَعْنَاقُهُمْ

في الأغلال والسلاسل، فلَمَّا كان معنى الكلام ذلك حُمِلَ عليه في العطف. قال الزمخشري: "ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال، مكان قوله: {إذ الأغلال في أعناقهم} لكان صحيحاً مستقيماً، فلَمَّا كانتا عبارتين مُعْتَقِبَتَيْنِ حَمَلَ قوله: "والسلاسل" على العبارة الأخرى. ونظيره: 3941- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ عُرَابُهَا

(12/364)

كأنه قيل: بمُصْلِحِينَ "وَقُرئُ" بالسلاسل". وقال ابن عطية: "تقديره: إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فَعُطِفَ على المرادِ مِنَ الكلامِ لا على ترتيبِ اللفظِ، إذ ترتيبه فيه قَلْبٌ وهو على حَدِّ قولِ العربِ "أَذَحَلْتُ الْقَلْبَ سَوَةً فِي رَأْسِي". وفي مصحف أبي {وَفِي السَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ}. قال الشيخ بعد قول ابن عطية والزمخشري المتقدّم: "وَيُسَمَّى هذا العطفَ على التوهم، إِلَّا أَنْ تَوَهَّمْ إِدْخَالَ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى "مُصْلِحِينَ" أَقْرَبُ مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيْبِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهِا، وَالْقِرَاءَةُ مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيْبِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ بِأَسْرِهِا. ونظير ذلك قوله: 3942- أَجْدَكَ لَنْ تَرَى بُعَيْبَاتٍ * وَلَا بَيْدَاءَ نَاجِيَةً دَمُولًا

ولا متداركٍ والليل طَفُلٌ * ببعض نواشغ الوادي حُمُولًا
التقدير: لست براءٍ ولا متداركٍ. وهذا الذي قاله سَبَقَهُمَا إليه الفراء فإنه قال: "مَنْ جَرَّ السَّلَاسِلَ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، إِذِ الْمَعْنَى: أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ".

(12/365)

الوجه الثاني: أنه عطفُ على "الحميم"، فقدّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرَّ على تقدير إضمار الخافض، ويؤيِّدُه قِراءَةُ أَبِي "وفي السلاسل" وقرأه غيره "وبالسلاسل" وإلى هذا نجا الزجاج. إلا أن ابن الأنباري ردّه وقال: "لو قلت: زيد في الدار" لم يَحْسُنْ أَنْ تُضَمَّرَ "في" فتقول: "زيد الدار" ثم ذكر تأويل الفراء. وَحَرَّجَ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: كَمَا تَقُولُ: "خَاصَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا الْعَاقِلِينَ" بِنَصْبِ "الْعَاقِلِينَ" وَرَفْعِهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا خَاصَمَهُ صَاحِبُهُ، فَقَدْ خَاصَمَهُ الْآخَرُ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ جَارِيَةً عَلَى أَصُولِ الْبَصْرِيِّينَ، وَتَصَوُّوا عَلَى مَنَعِهَا، وَإِنَّمَا قَالَ بِهَا مِنَ الْكُوفِيِّينَ ابْنُ سَعْدَانَ. وَقَالَ مَكِّيُّ: "وَقَدْ قُرئُ وَالسَّلَاسِلُ، بِالْخَفْضِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى "الْأَعْنَاقِ" وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ: الْأَغْلَالُ فِي الْأَعْنَاقِ وَفِي السَّلَاسِلِ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَغْلَالِ فِي السَّلَاسِلِ". قلت: وقوله على العطف على "الأعناق" ممنوعٌ بل خَفِضَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ أَيْضًا: "وقيل: هو معطوفٌ على "الحميم" وهو أيضاً لا يجوز؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ الْمَخْفُوضَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لَوْ قُلْتُ: "مَرَرْتُ وَزَيْدٌ بِعَمْرٍو" لَمْ يَجُزْ، وَفِي الْمَرْفُوعِ يَجُوزُ نَحْوُ: "قَامَ زَيْدٌ عَمْرٍو" وَيَبْدُو فِي الْمَنْصُوبِ، لَا يَحْسُنُ: "رَأَيْتُ وَزَيْدًا عَمْرًا" وَلَمْ يُجْزِهِ فِي الْمَخْفُوضِ أَحَدٌ".

قلت: وظاهرُ كلامه أنه يجوزُ في المرفوع بعيداً، وقد نصُّوا أنه لا يجوزُ إلاَّ ضرورةً بثلاثة شروطٍ: أن لا يقعَ حرفُ العطفِ صدرًا، وأن يكونَ العاملُ متصرفاً، وأن لا يكونَ المعطوفُ عليه مجروراً وأنشدوا:
3943- * عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ
إلى غير ذلك من الشواهدِ، مع تَنصيصِهِم على أنه مختصُّ بالضرورة.

(12/366)

والبيِّنُ سِلَّةٌ معروفةٌ. قال الراغب "وتَسَلَّسَلَ الشَّيْءُ: اضْطَرَبَ كَأَنَّهُ تُصَوَّرَ مِنْهُ تَسَلُّلاً مَتَرَدُّ، فَتَرَدُّدٌ لَفْظِهِ تَنْبِيهُ عَلَى تَرَدُّدِ مَعْنَاهُ. وَمَاءٌ سَلَسَلٌ مَتَرَدِدٌ فِي مَقَرِّهِ". وَالسَّحْبُ: الْجَرُّ بَعْنَفٍ، وَالسَّحَابُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ تَجْرُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ يَجْرُ الْمَاءُ. وَسَجَرْتُ النَّوْرَ أَي: مَلَأْتُهُ نَارًا وَهَيَّجْتُهَا. وَمِنْهُ الْبَحْرُ الْمَسْجُورُ أَي: الْمَمْلُوءُ. وَقِيلَ: الْمَضْطَرِمُّ نَارًا. قَالَ الشَّاعِرُ:

3944- إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً * تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّوْحَطَا
فمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى هُنَا: {ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ} أَي: يُوقَدُ لَهُمْ، كَقَوْلِهِ:
{وَقُودُهَا النَّاسُ} وَالسَّجِيرُ: الْخَلِيلُ الَّذِي يُسْجَرُ فِي مَوَدَّةِ خَلِيلِهِ، كَقَوْلِهِمْ: فَلَانَ
يَحْتَرِقُ فِي مَوَدَّةِ فَلَانٍ.

* {دَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ}

قوله: {تَفْرَحُونَ}: "تَمْرَحُونَ" مِنْ بَابِ التَّجْنِيسِ الْمَحْرَفِ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ الْفَرْقُ
بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بِحَرْفٍ.

* {ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبئسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ}

قوله: {فَبئسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ}: الْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ أَي: جَهَنَّمَ، أَوْ مَثَاكِمَ،
وَلَمْ يَقُلْ فَبئسَ مَدْحَلٌ؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ لَا يَدُومُ وَإِنَّمَا يَدُومُ النَّوَاءُ؛ فَلِذَلِكَ حَصَّهُ
بِالذَّمِّ، وَإِنْ كَانَ الدَّخُولُ أَيْضًا مَدْمُومًا.

* {فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّيكَ بِعَصَ الَّذِي تَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيكَ فَإِنَّا
يُرْجِعُونَ}

(12/367)

قوله: {فَإِمَّا نُرَبِّيكَ}: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "أَصْلُهُ: فَإِنْ تَرَكَ وَ"مَا" مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ
مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِذَلِكَ الْحَقُّ النَّوْنُ بِالْفِعْلِ. أَلَا تَرَكَ لَا تَقُولُ: إِنَّ تُكْرِمْتَنِي
أَكْرِمَكَ، وَلَكِنْ إِمَّا تُكْرِمْتَنِي أَكْرِمَكَ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَلَاُزِمِ النَّوْنِ،
وَ"مَا" الزَّائِدَةُ لَيْسَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ، إِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرِدِ وَالزَّجَّاجِ، وَنَصَّ

سبويه على التخيير". / قلت: وهذه القواعدُ وإنْ تقدَّمتْ مُستوفاه، إلاَّ أني أذكرها لذكرهم إياها، وفي ذلك تنبيهٌ أيضاً وتذكيرٌ بما تقدَّم. قوله: "فإلينا يُرَجَّعون" ليس جواباً للشرطِ الأول، بل جواباً لما عُطِفَ عليه، وجوابُ الأولِ محذوفٌ. قال الزمخشري: "فإلينا يُرَجَّعون" متعلق بقوله: "تَتَوَفَّيْتِكُمْ" وجوابُ "تُرِيْتِكُمْ" محذوفٌ تقديره: فإنْ تُرِيْتِكُمْ بعضَ الذي يَعُدُّهم مِنَ العذابِ وهو القتلُ يومَ بدرِ فذاك، وإنْ تَتَوَفَّيْتِكُمْ قبلَ يومِ بدرٍ فإنلنا يُرَجَّعون فننتقمُ منهم أشدَّ الانتقامِ". قلت: قد تقدَّم مثلُ هذا في سورةِ يونسٍ ويحسُّ الشيخُ معه فليَنقَتْ إليه. وقال الشيخُ: "وقال بعضهم: جوابُ "فإمَّا تُرِيْتِكُمْ" محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه أي: فَتَقَرَّرَ عَيْنُكَ. ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "فإلينا يُرَجَّعون" جواباً للمعطوفِ عليه والمعطوفِ، لأنَّ تركيبَ "فإمَّا تُرِيْتِكُمْ بعضَ الذين يَعُدُّهم في حياتك فإنلنا يُرَجَّعون" ليس بظاهر، وهو يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جوابَ "أَوْ تَتَوَفَّيْتِكُمْ" أي: فإنلنا يُرَجَّعون فننتقمُ منهم ونُعَذِّبُهُم لكونهم لم يَتَّبِعُواكَ. نظيرُ هذه الآيةِ قوله تعالى: {فإمَّا تَدَّهَبِي بِكَ قَائِلًا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ، أَوْ تُرِيْتِكُمْ الَّذِي وَعَدْنَاَهُمْ قَائِلًا عَلَيْهِمْ مُقْتَدِرُونَ} إلاَّ أنه هنا صرَّحَ بجوابِ الشرطينِ". قلت: وهذا بعينه هو قولُ الزمخشريِّ.

(12/368)

وقرأ السُّلَمِيُّ ويعقوبُ "يُرَجَّعون" بفتح ياءِ العَيْبَةِ مبنياً للفاعلِ. وابنُ مصرفٍ ويعقوبُ أيضاً بفتح تاءِ الخطابِ.

* { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ تَقْضُصْ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ }

قوله: { مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ "منهم" صفةً لـ "رُسُلًا"، فيكونُ "مَنْ قَصَصْنَا" فاعلاً به لاعتِماده، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً مقدماً، و"مَنْ" مبتدأ مؤخر. ثم في الجملة وجهان: الوصفُ لـ "رُسُلًا" وهو الظاهرُ والاستئنافُ.

* { اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ }

قوله: { مِنْهَا، وَمِنْهَا } : "مِنْ" الأولى يجوزُ أَنْ تَكُونَ للتبعيض، إذ ليس كُلُّهَا تُرَكَّبُ، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ لابتداءِ الغايةِ إذ المرادُ بالأنعامِ شيءٌ خاصُّ، وهي الإبلُ. قال الزَّجَّاجُ: "لأنه لم يُعْهَدْ للركوبِ غيرها". وأمَّا الثانيةُ فكالأولى. وقال ابنُ عطية: "هي لبيانِ الجنسِ" قال: "لأنَّ الخيلَ منها ولا تُؤْكَلُ".

* { وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ }

قوله: { وَعَلَى الْفُلْكِ } : اِخْتِيارُ لفظِ "على" هنا على لفظِ "في" كقوله: { قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا } لمناسبةِ قوله: "وعليها"، كذا أجابوا. ويظهرُ أَنَّ "في" هناك أليقُ؛

لأنَّ سفينة نوح عليه السلام على ما يقال كَانَتْ مُطِيقَةً عليهم، وهي محيطة بهم كالوعاء، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَالاستعلاءُ فيه واضح؛ لِأَنَّ النَّاسَ على ظهْرِهَا.

* { وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ }

(12/369)

قوله: { فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ } منصوبٌ بـ "تُنْكِرُونَ" وقُدِّمَ وجوباً؛ لِأَنَّ له صَدَرَ الكلام. قال مكِّي: "ولو كان مع الفعلِ هاءٌ لكان الاختيارُ الرِّفَعُ في "أَي" بخلافِ أَلْفِ الاستفهامِ تَدْخُلُ على الاسمِ، وبعدها فعلٌ واقعٌ على ضميرِ الاسمِ، فالاختيارُ النصبُ نحو قولك: أزيداً صَرَّبْتُهُ، هذا مذهبُ سيويه فَرَّقَ بين الألفِ وبين أَي" قلت: يعني أنك إذا قلت: "أيهم ضربته" كان الاختيارُ الرِّفَعُ لأنه لا يُجُوحُ إلى إضمار، مع أَنَّ الاستفهامَ موجودٌ في "أزيداً ضربته" يُختارُ النصبُ لأجلِ الاستفهامِ فكان مُقتضاهُ اختيارَ النصبِ أيضاً، فيما إذا كان الاستفهامُ بنفسِ الاسمِ، والفرقُ عَسِيرٌ. وقال الرمخيشري: "فأَيَّ آيَاتٍ جاءتُ على اللغةِ المستفيضة. وقولك: "فأية آياتِ الله" قليل؛ لِأَنَّ التفرقةَ بين المذكرِ والمؤنثِ في الأسماءِ غيرِ الصفاتِ نحو: جِمارٍ وجِمارَةٍ غريبٌ، وهو في "أَي" أغربٌ لإبهامه". قال الشيخ: "وَمِنْ قِلَّةِ تَأْنِيثِ "أَي" قوله:

3945- بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سَنَةٍ * ترى حُبَّهُم عاراً عليّ وتَحَسَّبُ قوله: "وهو في أَيِّ أغربٌ" إنَّ عنى "أَيًّا" على الإطلاقِ فليس بصحيح، لِأَنَّ المُستفيضةَ في النداءِ أَنْ يُؤنَّثَ في نداءِ المؤنثِ كقولهِ تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ } ولا نعلمُ أحداً ذكرَ تذكيرها فيه، فيقول: يا أَيُّها المرأةُ، إلا صاحبُ "البدع في النحو"، وإنَّ عنى غيرَ المناداةِ فكلامُهُ صحيحٌ يَقولُ تأنيثها في الاستفهامِ وموصولةٍ وشرطيَّةٍ". قلت: وأمَّا إذا وقعتُ صفةٌ لنكرةٍ وجملاً لمعرفةٍ، فالذي ينبغي أنْ يجوزَ الوجهانِ كالموصولةِ، ويكونُ التأنيتُ أقلَّ نحو: "مررتُ بامرأةٍ أمةٍ امرأةٍ" و"جاءتُ هندُ أمةٍ امرأةٍ"، وكان ينبغي للشيخِ أنْ ينبهَ على هذينِ الفرعينِ.

(12/370)

* { أَقَلَمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَعْنَى عَنْهُمْ مِمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله: { فَمَا أَعْنَى عَنْهُمْ } : يجوزُ في ما أنْ تكونَ نافيةً، واستفهاميةً بمعنى النفي، ولا حاجةَ إليه. قوله: "ما كانوا" يجوزُ أنْ تكونَ "ما" مصدريةً، ويجوزُ أنْ تكونَ بمعنى الذي، فلا عائدَ على الأولِ، وعلى الثاني هو محذوفٌ أي: يكسبونهُ، وهي فاعلٌ بـ "أَعْنَى" على التقديرينِ.

* { قَلَمًا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }

(12/371)

قوله: { بِمَا عِنْدَهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ } : فيه أوجه، أحدها: أنه تهكُّمٌ بهم. والمعنى: ليس عندهم علم. الثاني: أن ذلك جاء على رَعْمِهِمْ أن عندهم علماً يَنْتَفِعُونَ به. الثالث: أن "مِنَ" بمعنى بَدَل أي: بما عندهم من الدنيا بدل العلم. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفار. الرابع: أن يكونَ الضميران للرسول أي: قَرِحَ الرُّسُلُ بما عندهم من العلم. الخامس: أن الأولَ للكفار، والثاني للرسول، ومعناه: قَرِحَ الكفارُ قَرِحَ صَحِكٍ واستهزاءً بما عند الرُّسُلِ مِنَ الْعِلْمِ، إذ لم يأخذوه بقبولٍ ويمتثلوا أوامر الوحي ونواهيه. وقال الزمخشري: "ومنها - أي من الوجوه - أن يُوضَعَ قوله: { قَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ } مبالغةً في تَفْيِ قَرِحِهِمْ بالوحي الموجب لأقصى الفرح والمسرة مع تهكم بقِرْطِ خُلُوقِهِمْ من العلم وجَهْلِهِمْ". قال الشيخ: "ولا يُعَبَّرُ بِالْجُمْلَةِ الظاهر كونها مُثَبَّتَةً عن الجملة المنفية، إلا في قليل من الكلام نحو: "شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ"، على خلافٍ فيه، ولما آل أمره إلى الإثبات المحصور جاز. وأما في الآية فينبغي أن لا يُحْمَلَ على القليل؛ لأن في ذلك تَخْلِيطاً لمعاني الجمل المتباينة.

* { قَلَمٌ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ }

(12/372)

قوله: { قَلَمٌ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ } : يجوزُ رفعُ "إِيْمَانُهُمْ" اسماً لـ "كان"، و"يَنْفَعُهُمْ" جملةً خبراً مقدماً، ويجوزُ أن يرتفعَ بأنه فاعلُ "يَنْفَعُهُمْ"، وفي "كان" ضمير الشأن. وقد تقدّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قوله: { مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ } وأنه لا يكونُ من بابِ التنازع فعليك بالالتفاتِ إليه، ودخل حرفُ النفي على الكون لا على النفي؛ لأنه بمعنى لا يَصِحُّ ولا يَنْبَغِي، كقوله: { مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ } . قوله: "سُنَّتَ اللَّهُ" يجوزُ انتصابها على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة، يعني: أن الذي فعَلَهُ اللهُ بهم سُنَّةٌ سابقةٌ من الله. ويجوزُ انتصابها على التحذير أي: احذروا سنة الله في المكذبين التي قد خَلَتْ في عبادِهِ. و"هنالك" في الأصل مكان. قيل: واستُعيِرَ هنا للزمان، ولا حاجة له، فالمكانية فيه ظاهرة.

سورة فصلت

* { تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله: {تَنْزِيلٌ}: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ "حم" على القول بأنها اسمٌ للسورة، أو خبرٌ ابتداءً مضمراً أي: هذا تنزيلٌ أو مبتدأ، وخبره "كتابٌ فُصِّلَتْ".

* { كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ }

قوله: {كِتَابٌ}: قد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ "تَنْزِيلٌ" ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ "تَنْزِيلٌ"، وَأَنْ يكونَ فاعلاً بالمصدر، وهو "تنزيلٌ" أي: تَرَلَّ كِتَابٌ، قاله أبو البقاء، و"فُصِّلَتْ آيَاتُهُ" صفةٌ لكتاب.

(12/373)

قوله: "قُرْآنًا" في نصبه ستةٌ أوجه، أحدها: هو حالٌ بنفسه و"عَرَبِيًّا" صفةٌ، أو حالٌ موطنه، والحالُ في الحقيقة "عَرَبِيًّا"، وهي حالٌ غيرٌ منتقلة. وصاحبُ الحال: إمَّا "كِتَابٌ" لوَصَفَه بـ "فُصِّلَتْ"، وإمَّا "آيَاتُهُ"، أو منصوبٌ على المصدرِ أي: تَقْرؤُهُ قرآنًا، أو على الاختصاصِ والمدحِ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ فُصِّلَتْ، أو منصوبٌ بتقدير فعلٍ أي: فُصِّلْنَاهُ قرآنًا.

قوله: "لِقَوْمٍ" فيه ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أَنْ يتعلّقَ بـ فُصِّلَتْ أي: فُصِّلَتْ لهؤلاءِ وبَيَّنَّتْ لهم؛ لأنهم هم المنتفعون بها، وإنْ كَانَتْ مُفَصَّلَةً في نفسها لجميعِ الناس. الثاني: أَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ "قُرْآنًا" أي: كائناً لهؤلاءِ خاصةً لما تقدّم في المعنى. الثالث: أَنْ يتعلّقَ بـ "تَنْزِيلٌ" وهذا إذا لم يُجْعَلِ "مِنِ الرَّحْمَنِ" صفةً له؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ "مِنِ الرَّحْمَنِ" صفةً له فقدِ أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ، وإذا لم يكن "كِتَابٌ" خبراً عنه ولا يَدَلُّ منه؛ لئلا يَلْتَزِمَ الإخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبلَ تمامِ صليته. وَمَنْ يَتَسَبَّحُ فِي الظرفِ وعدليه لم يُبَالِ بشيءٍ من ذلك. وإمَّا إِذَا جَعَلْتَ "مِنِ الرَّحْمَنِ" متعلقاً به و"كِتَابٌ" فاعلاً به فلا يَصُرُّ ذلك؛ لأنه مِنْ تَمَاتِهِ وليس بأجنبيٍّ، وهذا الموضعُ ممَّا يُظْهِرُ حُسْنَ عِلْمِ الإعرابِ، وَيُدْرِيكَ في كثيرٍ من أبوابِهِ.

قوله: {بَشِيرًا وَنَذِيرًا}: يجوزُ أَنْ يكونَا نعتينِ لـ "قُرْآنًا"، وَأَنْ يكونَا حالينِ: إمَّا مِنْ "كِتَابٍ"، وإمَّا مِنْ "آيَاتِهِ"، وإمَّا من الضميرِ المَوْجِي في "قُرْآنًا". وقرأ زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ "كِتَابٍ" أو على خبرِ ابتداءً مضمراً أي: هو بشيرٌ ونذيرٌ.

* { وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيَا أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِي آدَانِنَا وَقُرْ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّا نَعْمَلُونَ }

(12/374)

قوله: {فِيَا أَكِنَّةَ} قال الزمخشري: "فإن قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: على قلوبنا أَكِنَّةٌ كما قيل: وفي آذاننا وَقُرٌّ، ليكونَ الكلامُ على تَمَطٍّ واحد. قلت: هو على تَمَطٍّ واحدٍ؛ لأنَّه لا فَرْقَ في المعنى بين قولك: قلوبنا في أَكِنَّةٍ، وعلى قلوبنا أَكِنَّةٌ، والدليلُ عليه قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً}، ولو قيل: جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ فِي أَكِنَّةٍ لم يختلفِ المعنى، وترى المطابعَ منهم لا يَرَوْنَ الطبايقَ والملاحظةَ إلا في المعاني". قال الشيخ: "و" في "هنا أَبْلَغُ مِنْ "على" لأنَّهم قَصَدُوا الإفراطَ في عَدَمِ القبولِ بِحُصُولِ قُلُوبِهِمْ فِي أَكِنَّةٍ احتوتَ عليها احتواءً الظرفِ عَلَى المظروفِ، فلا يمكنُ أَنْ يَصِلَ إليها شيءٌ، كما تقول: "المالُ في الكيس" بخلافِ قولك: "على المالِ كَيْسٌ"، فإنَّه لا يَدُلُّ على الحصرِ وعدمِ الوصولِ دلالةَ الوعاءِ، وأَمَّا "وجعلنا" فهو من إخبارِ اللهِ تعالى فلا يَحْتَاجُ إلى مبالغةٍ". وتقدَّمَ تفسيرُ الأَكِنَّةِ والوقرِ./

وقرأ طلحة بكسر الواو وتقدَّمَ الفرقُ بينهما.

قوله: "مِمَّا تَدْعُونَ" مِنْ فِي "مِمَّا" وفي "وَمِنْ بَيْنَنَا" لا ابتداءً الغايةَ فالمعنى: أَنْ الحجابَ ابتداءً مِنَّا وابتداءً مِنْكَ، فالمسافةُ المتوسطةُ لِحِثِّنا وَحِثِّكَ مُسْتَوْعِبَةٌ لا فراغَ فيها، فلو لم تَأْتِ "مِنْ" لكان المعنى: أَنْ حجاباً حاصلٌ وسطاً الجهتين، والمقصودُ المبالغةُ بالتباينِ المُفْرِطِ، فلذلك جيءَ بـ "مِنْ" قاله الزمخشري. وقال أبو البقاء: "هو محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: في أَكِنَّةٍ محجوبةٍ عن سماعِ ما تَدْعُونَا إليه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ "أَكِنَّةٍ"؛ لأنَّ الأَكِنَّةَ الأغشيةَ، وليستِ الأغشيةُ مِمَّا يُدْعَوْنَ إليه".

(12/375)

* { قُلْ إِنَّمَا آتَا بَنِيهِمْ مِّمْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ }

قوله: {قُلْ}: قرأ ابنُ وثَّابٍ والأعمش "قال" فعلاً ماضياً خبراً عن الرسولِ. والرسمُ يَحْتَمِلُهُما، وقد تقدَّمَ مثلُ هذا في الأنبياءِ وآخر المؤمنين. وقرأ الأعمشُ والنخعيُّ "يُوحَى" بكسر الحاء أي: اللهُ تعالى. قوله: "فاستقيموا إليه" عُدِّي بـ "إلى" لتضمُّنيهِ معنى تَوَجَّهوا، والمعنى: وَجَّهوا استقامتكم إليه.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ }

قوله: {غَيْرُ مَمْنُونٍ}: قيل: غيرُ منقوص، وأنشدوا لذي الإصبع العدواني: 3946- إني لَعَمْرُكَ ما بابي بذي علق * على الصديق ولا خبيري بممَّنُونٍ وقيل: مقطوعٌ، مِنْ مَنَنْتُ الحَبْلَ أي: قطعته، وأنشدوا: 3947- فَصَلَّ الجوادِ على الخيلِ البِطَاءِ فلا * يُعْطِي بِذَلِكَ مَمْنُونًا ولا تَزِقًا وقيل: غيرُ ممنونٍ، مِنَ المَنْ؛ لأنَّ عطاءَ اللهِ تعالى لا يَمُنُّ به، إنما يَمُنُّ المخلوقُ.

* { قُلْ أَنتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ }

رَبُّ الْعَالَمِينَ {

قوله: {وَتَجْعَلُونَ}: عطفٌ على "لَتَكْفُرُونَ" فهو داخلٌ في حَيِّزِ الاستفهام.

* {وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ {

قوله: {وَجَعَلَ}: مستأنف. ولا يجوز عَطْفُهُ على صلة الموصول للفصل بينهما بأجنبيٍّ، وهو قوله: "وَتَجْعَلُونَ" فإنه معطوفٌ على "لَتَكْفُرُونَ" كما تقدّم.

(12/376)

قوله: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ} تقديره: في تمام أربعة أيام باليومين المتقدمين. وقال الزجاج: "في تنمة أربعة أيام" يريدُ بالتممة اليومين. وقال الزمخشري: "في أربعة أيام فذلكَ لمدة خَلَقِ اللّهِ الأَرْضَ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعة أيام كاملةٍ مستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ". قلت: وهذا كقولك: بَنَيْتُ بَيْتِي فِي يَوْمٍ، وَأَكْمَلْتُهُ فِي يَوْمَيْنِ. أَي: بالأول. وقال أبو البقاء: "أَي: في تمام أربعة أيامٍ، ولولا هذا التقديرُ لكانتِ الأَيَّامُ ثمانيةً، يومان في الأول، وهو قوله: {خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ}، ويومان في الآخر، وهو قوله: {فَقَصَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ} [وأربعة في الوسط، وهو قوله {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ}].

قوله: "سواءً" العامَّةُ على النصب، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ أَي: استَوَتْ أَسْتَوَاءً، قاله مكِّي وأبو البقاء. والثاني: أنه حالٌ مِنْ "ها" في "أقواتها" أو مِنْ "ها" في "فيها" العائدة على الأرض أو من الأرض، قاله أبو البقاء.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى: إنما هو وصفُ الأَيَّامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرض بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. وبَدُلَ على ذلك قراءةُ "سواءً" بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءٌ معناه: سواءٌ لمن سألَ عن الأمرِ واستفهم عن حقيقة وقوعه، وأرادَ العبرةَ فيه، فإنه يَجِدُهُ كما قال تعالى، إِلَّا أَنْ ابْنَ زَيْدٍ وَجَمَاعَةً قالوا بِشَيْئاً يَقْرُبُ مِنَ المعنى الذي ذكره أبو البقاء، فإنهم قالوا: معناه مُسْتَوٍ مُّهِياً أمرٌ هذه المخلوقاتِ وَتَفْعُهَا للمحتاجين إليها من البشر، فعَبَّرَ بالسائلين عن الطالبين.

(12/377)

وقرأ زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد "سواءً" بالخفض على ما تقدّم، وأبو جعفر بالرفع، وفيه وجهان، أحدهما: أنه على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ أَي: هي سواءٌ لا تزيد ولا تنقصُ. وقال مكِّي: "هو مرفوعٌ بالابتداء"، وخبره "للسائلين". وفيه نظرٌ: من حيث الابتداءً بنكرةٍ من

غير مُسَوَّغ، ثم قال: "بمعني مُسْتَوِيَاتٍ، لمن سأل فقال: في كم خُلِقَتْ؟
وقيل: للسائلين لجميع الخلق لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى".
قوله: "للسائلين" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ "سواء" بمعنى:
مُسْتَوِيَاتٍ للسائلين. الثاني: أنه متعلق بـ "قَدَّرَ" أي: قَدَّرَ فيها أوقاتها لأجل
الطالبين لها المحتاجين المُقْتَاتِينَ. الثالث: أن يتعلق بمحذوفٍ كأنه قيل: هذا
الحَصْرُ لأجل مَنْ سأل: في كم خُلِقَتِ الأرضُ وما فيها؟

* { تَمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا
قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ }

والدُّخَانُ: ما ارتفع من لَهَبِ النار، ويُسْتَعَارُ لِمَا يُرَى مِنْ بخَارِ الأرضِ عند جَدِّهَا.
وقياسُ جَمْعِهِ في القلَّةِ: أَدْخِنَةٌ، وفي الكثرة: دِخَانٌ نحو عُرَابٍ وَأَعْرَبَةٍ وَعُربَانٍ،
وشدوا في جَمْعِهِ على دواجن. قيل: هو جمعُ دَاخِنَةٍ تقديرًا على سبيلِ الإسناد
المجازيِّ. ومثله: عُثَانٌ وَعَوَائِنُ.
قوله: "وهي دُخَانٌ" من باب التشبيهِ الصُّوري؛ لأن صورتها صورةُ الدخان في
رَأْيِ العَيْنِ.

(12/378)

قوله: "آتَيْنَا" قرأ العامةُ "آتَيْنَا" أمرًا من الإتيان، "قالتا آتينا" منه أيضًا. وقرأ ابنُ
عباسٍ وابنُ جبيرٍ ومجاهدٌ: "آتيا قالتا آتينا" بالمدِّ فيهما. وفيه وجهان، أحدهما:
أنه من المُؤَاتَاة، وهي الموافقةُ أي: ليوافقُ كلٌّ منكما الأخرى لما يليقُ بها،
وإليه ذهب الرازي والزمخشري. فوزنُ "آتيا" فاعِلًا كقاتِلًا، و"آتينا" وزنه فاعِلْنَا
كقاتِلِنَا. والثاني: أنه من الإيتاء بمعنى الإعطاء، فوزنُ آتيا فاعِلًا كأكْرِمًا، ووزن
آتينا فاعِلْنَا كأكْرَمْنَا. فعلى الأول يكونُ قد حَذَفَ مفعولًا، وعلى الثاني يكونُ قد
حَذَفَ مفعولين إذ التقدير: أُعْطِيَا الطاعةَ مِنْ أنفسكما مَنْ أَمَرَكما. قالتا:
أُعْطَيْنَاهُ الطاعةَ.

وقد مَنَعَ أبو الفضل الرازيُّ الوجهَ الثاني. فقال: "آتينا" بالمدِّ على فاعِلْنَا من
المُؤَاتَاة، بمعنى سارَعْنَا، على حَذَفِ المفعولِ به، ولا تكونُ من الإيتاء الذي هو
الإعطاءُ لُبْعِدِ حَذَفِ مفعوليه". قلت: وهذا هو الذي مَنَعَ الزمخشريُّ أن يجعله
من الإيتاء.

قوله "طَوْعًا أَوْ كَرْهًا" مصدران في موضع الحال أي: طائِعَتَيْنِ أَوْ مُكْرَهَتَيْنِ.
وقرأ الأعمشُ "كَرْهًا" بالضم. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في النساء.
قوله: "قالتا" أي: قالتِ السماءُ والأرضُ. وقال ابنُ عطية: "أراد الفرقَتَيْنِ
المذكورتَيْنِ. جعلَ السمواتِ سماءً، والأرضين أرضًا، وهو نحو قولِ الشاعر:
3948- ألم يُحْزِنُكَ أَنَّ حِبَالَ قومي * وقومك قد تبايَنا انْقِطَاعًا
عَبَّرَ عنهما بـ "تبايَنا". قال الشيخ: "وليس كما دَكَر؛ لأنه لم يتقدَّم إلا ذِكْرُ
الأرضِ مفردةً والسماءِ مفردةً، فلذلك حَسُنَ التعبيرُ بالتثنية. وأمَّا البيتُ فكأنه
قال: حَبَلِي قومي وقومك، وأنتَ في "تبايَنا" على المعنى لأنه عنى بالحبالِ
المودَّة".

(12/379)

قوله: "طَائِعِينَ" في مجيئه مجيء جَمْعِ المذكرين العُقلاءِ وجهان، أحدهما: أنَّ المراءَ: أتيا بَمَنْ فيهما من العُقلاءِ وغيرهم، فلذلك عَلَبَ العُقلاءِ على غيرهم، وهو رأي الكسائي. والثاني: أنه لَمَّا عَامَلَهُمَا معاملة العُقلاءِ في الإخبار عنهما والأمر لهما جُمعا كَجَمْعِهِمْ، كقوله: {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} وهل هذه المحاورَةُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ وإذا كانت مجازاً فهل هو تمثيلٌ أو تخيلٌ؟ خلافٌ.

* { فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ }

قوله: {سَبْعَ} في نصبه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ "قَضَاهُنَّ"؛ لأنه ضَمَّنَ معنى صَبَّرَهُنَّ بقضائه سبعَ سمواتٍ. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولٍ "قَضَاهُنَّ" أي: قضاهُنَّ معدودةً، و"قضى" بمعنى صَنَعَ، كقول أبي ذؤيب: 3949- وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضَاهُما * داوُدُ أو صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ أَي: صَنَعَهُمَا. الثالث: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري: "ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميراً مبهماً مُفسِّراً بسبعِ سمواتٍ [على التمييز]" يعني بقوله "مبهماً" أنه لا يعودُ على السماءِ لا من حيث اللفظ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونه حالاً أو مفعولاً ثانياً الرابع: أنه بدلٌ مِنْ "هُنَّ" في "قَضَاهُنَّ" قاله مكِّي. وقال أيضاً: "السماءُ تذكُرُ وتؤنَّثُ. وعلى التانيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقليل: سبعة سموات". وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيره وتأنيثه في أوائل البقرة.

(12/380)

قوله: "وَحِفْظًا" في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدر، أي: وحفظناها بالتواقب من الكواكبِ حِفْظًا. والثاني: أنه مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ على المعنى، فإنَّ التقديرَ: خلقنا الكواكبَ زينَةً وحِفْظًا. قال الشيخ: "وهو تكلفٌ وعُدولٌ عن السَّهْلِ البَيِّنِ".

* { فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَتَمُودَ }

قوله: {فَإِنْ أَعْرَضُوا} التفاتٌ مِنْ خطابهم بقوله: "قل أُنَبِّئُكُمْ" إلى العبيبة لِفِعْلِهِم الأَعْرَاضَ أَعْرَضَ عَنْ خطابهم، وهو تَنَاسُبٌ حَسَنٌ. وقرأ الجمهورُ "صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ" بالألفِ فيهما. وابن الزبير والنخعي والسلمي وابن محيصن "صَعَقَةً مِثْلَ صَعَقَةٍ" بحذفها وسكونِ العين. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك في أوائل البقرة. يقال: صَعَقْتُهُ الصَاعِقَةَ فَصَعِقَ، وهذا مما جاء فيه فَعَلْتَهُ - بالفتح - فَفَعِلَ بالكسر، ومثله جَدَعْتُهُ فَجَدِعَ. والصَّعَقَةُ المَرَّةُ.

* { إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَأِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ }
(12/381)

(12/381)

قوله: { إِذْ جَاءَتْهُمْ } : فيه أوجه، أحدها: أنه ظرف لـ "أَنْذَرْتُمْكُمْ" نحو: لَقَيْتُكَ إِذْ كَانَ كَذَا. الثاني: أنه منصوبٌ بصاعقةٍ لَأَنَّهَا بِمَعْنَى الْعَذَابِ أَي: أَنْذَرْتُمْكُمْ الْعَذَابَ الْوَاقِعَ فِي وَقْتِ مَجِيءِ رُسُلِهِمْ. الثالث: أنه صفةٌ لـ "صَاعِقَةٌ" الأولى. الرابع: أنه حالٌ من "صاعقة" الثانية، قالهما أبو البقاء وفيهما نظراً؛ إِذِ الظاهرُ أَنَّ الصَّاعِقَةَ جَنَّةٌ وَهِيَ قِطْعَةٌ نَارٍ تَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرَقُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِهَا أَوَّلَ هَذَا التَّصْنِيفِ؛ فَلَا يَقَعُ الزَّمَانُ صِفَةً لَهَا وَلَا حَالاً عَنْهَا، وَتَأْوِيلُهَا بِمَعْنَى الْعَذَابِ إِخْرَاجُ لَهَا عَنْ مَدْلُولِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا وَصْفًا لِلأُولَى لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ، وَحَالًا مِنَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى عِلْمٍ، وَلَوْ جَعَلَهَا حَالًا مِنَ الأُولَى؛ لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِالِإِضَافَةِ لِحَاجِزٍ فَتَعُودُ الْوَجُوهُ خَمْسَةً.

قوله: { مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ } الظاهرُ أَنَّ الضميرَينِ عائدانِ عَلَى عَادِ وَثَمُودَ. وَقِيلَ: الضميرُ فِي "خَلْفِهِمْ" يَعُودُ عَلَى الرِّسْلِ. وَاسْتَبْعَدَ هَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ خَلْفِ الرِّسْلِ، أَي: مِنْ خَلْفِ أَنْفُسِهِمْ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ "دَرَّهْمٌ وَنَصْفُهُ" أَي: وَمَنْ خَلْفِ رُسُلٍ آخَرِينَ.

قوله: { أَلَّا تَعْبُدُوا } يجوزُ فِي "أَنَّ" ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ التَّهْيِيبَةُ بَعْدَهَا خَبْرٌ، كَذَا أَعْرَبَهُ الشَّيْخُ. وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ فِعْلٍ إِلَّا مِنْ أَعْمَالِ الْيَقِينِ. الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ فِي بَابِ "إِنَّ" وَأَخْوَاتِهَا لَا يَكُونُ طَلِبًا، فَإِنَّ وَرَدَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوَّلَ وَلِذَلِكَ تَأَوَّلُوا [قَوْلَ الشَّاعِرِ]:

3950- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ * لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَن لَيْلِكُمْ نَامَا
وقول الآخر:

3951- لَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ * إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

(12/382)

عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ. الثَّانِي: أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لِلْمُضَارِعِ، وَالْجُمْلَةُ التَّهْيِيبَةُ بَعْدَهَا صَلْتُهَا وَصَلَتْ بِالنَّهْيِ كَمَا تُوصَلُ بِالْأَمْرِ فِي "كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّ قُمْ"، وَقَدْ مَرَّ فِي وَصْلِهَا بِالْأَمْرِ إِشْكَالٌ يَأْتِي مِثْلَهُ فِي النَّهْيِ. الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لِمَجِيئِهِمْ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ قَوْلًا، وَ"لَا" فِي هَذِهِ الأَوْجِهِ كُلِّهَا نَاهِيَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مَنْصُوبًا بِـ "أَنَّ" بَعْدَ "لَا" النَّافِيَةِ، فَإِنَّ "لَا" النَّافِيَةَ لَا تَمْنَعُ الْعَامِلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا نَحْوُ: "جِئْتُ بِلا زَيْدٍ"، وَلَمْ يَذْكَرِ الْحَوْفِي غَيْرَهُ.

قوله: "لَوْ شَاءَ" قَدَّرَ الزَّمخَشَرِيُّ مَفْعُولَ "شَاءَ": لَوْ شَاءَ إِرسَالَ الرِّسْلِ لِأَنْزَلَ مَلَائِكَةً. قَالَ الشَّيْخُ: "تَبَعَتْ الْقُرْآنَ وَكَلَامَ الْعَرَبِ فَلَمْ أَجِدْ حَدْفَ مَفْعُولِ "شَاءَ"

الواقع بعد "لو" إلا من جنس جوايها نحو: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} أي: لو شاءَ جَمَعَهُمْ على الهدى لَجَمَعَهُمْ عليه، {لَوْ تَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} {لَوْ تَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَا} {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ} {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} {لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ}. وقال الشاعر:

3952- فلو شاءَ ربِّي كنتُ قيسَ بنَ خالدٍ * ولو شاءَ ربي كنتُ قيسَ بنَ مرثدٍ
وقال الراجز:

3953- واللذ لو شاءَ لكنتُ صخرًا * أو جبالًا أشمَّ مُشمَخِرًا
قال: "فعلى ما تقرّر لا يكونُ المحذوفُ ما قدره الزمخشريُّ، وإنما التقديرُ: لو شاءَ ربُّنا إنزالَ ملائكةٍ بالرسالةِ منه إلى الإنسِ لأنزلهم بها إليهم، وهذا أبلغُ في الامتناع من إرسالِ البشرِ، إذ علقوا ذلك بإنزالِ الملائكةِ، وهو لم يشأَ ذلك فكيف يشاء ذلك في البشر؟" قلت: وتقديرُ أبي القاسمِ أوقعُ معنىً وأخلصُ من إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضميرِ؛ إذ يصيرُ التقديرُ: لو شاءَ إنزالَ ملائكةٍ لأنزلَ ملائكةً.

(12/383)

قوله: {يَمَّا أُرْسِلْتُمْ بِهِ} هذا خطابٌ لهودٍ وصالحٍ وغيرهم من الأنبياءِ عليهم السلام، وعلب المخاطبَ على الغائبِ نحو: "أنتَ وزيدٌ تقومان". و"ما" يجوزُ أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي وعائدها به، وأن تكونَ مصدريةً أي: بإرسالِكم، فعلى هذا يكون "به" [يعودُ] على ذلك المصدرِ المؤولِ، ويكون من بابِ التأكيدِ كأنه قيل: كافرون بإرسالِكم به.

* {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنُذِقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلِعَذَابِ الْآخِرَةِ أَحْرَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ}

قوله: {صَرْصَرًا}: الصَّرَصَرُ: الريحُ الشديدةُ فقيل: هي الباردةُ من الصَّرِّ، وهو البردُ. وقيل: هي الشديدةُ السَّمومِ. وقيل هي المَصَوِّتَةُ، من صَرَّ البَابُ أي: سَمِعَ صريره. والصَّرَّةُ: الصَّيْحَةُ. ومنه: {فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ}. قال ابن قتيبة: "صَرْصَرٌ: يجوزُ أن يكونَ من الصَّرِّ وهو البردُ، وأن يكونَ من صَرَّ البَابِ، وأن تكونَ من الصَّرَّةِ، وهي الصيحةُ، ومنه: {فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ}. وقال الراغب: "صَرْصَرٌ لفظةٌ من الصَّرِّ، وذلك يرجعُ إلى الشَّدِّ لما في البرودة من التعقُّدِ".

قوله: "نَحْسَاتٍ" قرأ الكوفيون وابن عامر بكسر الحاءِ، والباقيون بسكونها. فأما الكسرُ فهو صفةٌ على فَعَلٍ، وفعله فَعَلَ بكسرِ العينِ أيضاً كفَعَلِهِ يقال: نَحَسَ فهو نَحْسٌ كَفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأَشَبَرَ فهو أَشْبَرٌ. وأمال الليثُ/ عن الكسائي لَفَّه لأجل الكسرةِ، ولكنه غيرُ مشهورٍ عنه، حتى نسبه الدانيُّ للوهم.

(12/384)

وأما قراءة الإسكان فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مخففاً من فعل في القراءة المتقدمة، وفيه توافق القراءتين. والثاني: أنه مصدرٌ وُصِفَ به كرجلٍ عدلٍ. إلا أن هذا يُضَعِّفُ الجمعُ فإنَّ الفصحى في المصدر الموصوف أن يُوحَّدَ، وكانَّ المُستَوَعَّ للجمع اختلافُ أنواعه في الأصل. والثالث: أنه صفةٌ مستقلةٌ على فعلٍ بسكون العين. ولكن أهل التصريف لم يذكروا في الصفة الجائية من فعل بكسر العين، إلا أوزاناً محصورةً ليس فيها فعلٌ بالسكون فذكروا: قَرِحَ فهو قَرِحٌ، وَحَوْرٌ فهو أَحْوَرٌ، وَشَبَعٌ فهو شَبَعَانٌ، وَسَلِمٌ فهو سَالِمٌ، وَيَلِيٌّ فهو بَالِيٌّ. وفي معنى "تجسات" قولان، أحدهما: أنها من الشؤم. قال السدي: أي: مشائيم من التحس المعروف. والثاني: أنها شديدة البرد. وأنشدوا على المعنى الأول قول الشاعر:

3954- يَوْمَيْنِ عَيْمَيْنِ وَيَوْمًا شَمْسًا * تَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ وَنَجْمًا نَحْسًا

وعلى المعنى الثاني قول الآخر:

3955- كَانَتْ سَلَاقَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ * يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا

ومنه:

3956- قد أعتدي قبل طلوع الشمس * للصيد في يوم قليل النحس وقيل: يُريدُ به في هذا البيت الغبار أي: قليل الغبار، وقد قيل بذلك في الآية أنها ذاتُ غبارٍ. و"تجسات" نعتٌ لأيام، والجمع بالآلف والتاء مُطْرِدٌ في صفة ما لا يَعْقِلُ كأيام معدوداتٍ. وقد تقدّم تحقيقه في البقرة. و"لئذيقهم" متعلقٌ بـ "أرسلنا". وقُرئ "لئذيقهم" بالتاء من فوق. وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريح أي: لتذيقهم الريح أو الأيام على سبيل المجاز. وعذاب الخزي من إضافة الموصوف لصفته، ولذلك قال: {وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَحْرَى} فإنه يقتضي المشاركة وزيادة. وإسنادُ الخزي إلى العذاب مجازٌ لأنه سببه.

(12/385)

* { وَأَمَّا تَمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

قوله: { وَأَمَّا تَمُودٌ }؛ الجمهورُ على رَفِيعِهِ ممنوعٌ الصرفِ. والأعمشُ وابنُ وِثَابٍ مصروفاً، وكذلك كلُّ ما في القرآن إلا قوله: { وَأَتَيْنَا تَمُودَ النَّاقَةَ } قالوا: لأنَّ الرسمَ تمود بغير ألفٍ. وقرأ ابنُ عباسٍ وابنُ أبي إسحاق والأعمشُ في روايةٍ، وعاصمٌ في روايةٍ "تمود" منصوباً مصروفاً. والحسنُ وابنُ هرْمَزٍ وعاصمٌ أيضاً منصوباً غيرَ منصرفٍ. فأما الصرفُ وعدَمُهُ فقد تقدّم توجيهُهُما في هود. وأما الرفعُ فعلى الإبتداء، والجملةُ بعده الخبرُ، وهو مُتَّعَيْنٌ عند الجمهور؛ لأنَّ "أما" لا يليها إلا المبتدأ فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلا في قليل كهذه القراءة، وإذا قَدَّرْتَ الفعلَ الناصبَ فقدَّزَهُ بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأما تمود هَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ قالوا: لأنها لا يليها الأفعالُ.

* { وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ }

الرِّضَا فَمَا هُمْ وَمَمَّنْ يُعْطَاهَا. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: وَإِنْ طَلَبُوا زَوَالَ مَا يُعْتَبُونَ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمُجَابِينَ إِلَى إِزَالَةِ الْعَتَبِ.
وَأَصْلُ الْعَتَبِ: الْمَكَانُ النَّائِي بِنَازِلَةٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِأَسْكَفَةِ الْبَابِ وَالْمِرْقَاةِ: عَتَبَةٌ، وَيُعْتَبَرُ بِالْعَتَبِ عَنِ الْغِلْظَةِ الَّتِي يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ فِي صَدْرِهِ عَلَى صَاحِبِهِ. وَعَتَبْتُ فَلَانًا: أBRَزْتُ لَهُ الْغِلْظَةَ. وَأَعْتَبْتُهُ: أَرَلْتُ عُتْبَاهُ كَأَشْكَيْتُهُ. وَقِيلَ: حَمَلْتُهُ عَلَى الْعَتَبِ.

وقرأ الحسن وعمر بن عبيد "وإن يُسْتَعْتَبُوا" مبنياً للمفعول. {فَمَا هُمْ مِّنَ الْمُعْتَبِينَ} اسم فاعل بمعنى: إن يُطَلَبُ منهم أن يُرْضُوا فَمَا هُمْ فاعِلون ذلك، لأنهم فارقوا دار التكليف. وقيل معناه: إن يُطَلَبُ ما لا يُعْتَبُونَ عليه فما هم مَمَّنْ يُزِيلُ الْعُتْبَى. وقال أبو ذؤيب:
3957- أَمِنَ الْمُتُونِ وَرَبِيهِ تَتَوَجَّعُ * وَالدهرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَّنْ يَجْرَعُ

* {وَقَيْصُنَا لَهُمْ فُرْتَاءَ فَرَبْتُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ} {وَقَيْصُنَا لَهُمْ فُرْتَاءَ فَرَبْتُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ}

قوله: {وَقَيْصُنَا} أصلُ التَّقْيِيزِ التَّسْيِيرُ وَالتَّهْيِئَةُ. قَيْصُنُهُ لَهُ لَكَذَا: هَيَأْتُهُ وَيَسَّرْتُهُ. وَهَذَانِ ثَوْبَانِ قَيْصَانِ أَي: كُلُّ مِنْهُمَا مَكَافِيٌّ لِلْآخَرِ فِي الثَّمَنِ. وَالمَقَايِصَةُ: المَعَاوِضَةُ. وَقَوْلُهُ: {نُقَيْصُ لَهُ شَيْطَانًا} أَي: نُسَهِّلُ لَيْسْتُولِي عَلَيْهِ اسْتِيلاءَ الْقَيْصِ عَلَى الْبَيْضِ. وَالْقَيْصُ فِي الْأَصْلِ: قِسْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى.

(12/388)

قوله: "في أمم" في محل نصب على الحال من الضمير في "عليهم" والمعنى: كائنين في جملة أمم، وهذا كقوله:
3958- إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعَةِ مَا * فَوْكَأَ فِي آخِرِينَ قَدْ أَفَكُوا
أَي: فِي جَمَلَةٍ قَوْمِ آخِرِينَ. وَقِيلَ: إِنْ "فِي" بِمَعْنَى مَعَ.

* {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْعَوُّ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ}

قوله: {وَالْعَوُّ}: العَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْغَيْنِ. وَهِيَ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يُكُونَ مِنْ لَغِيٍّ بِالْكَسْرِ يَلْعَى. وَفِيهَا مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: مِنْ لَغِيٍّ إِذَا تَكَلَّمَ بِاللُّغُوِّ، وَهُوَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ لَغِيٍّ بِكَذَا، أَي: رَمَى بِهِ فَتَكُونُ "فِي" بِمَعْنَى الْبَاءِ أَي: أَرْمُوا بِهِ وَأَبِيدُوهُ. وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلِينَ: أَنْ تَكُونَ مِنْ لَغَا بِالْفَتْحِ يَلْعَى بِالْفَتْحِ أَيْضًا، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ، وَكَانَ قِيَاسُهُ الضَّمُّ كَغَزَا يَغْزُو، وَلَكِنَّهُ فُتِحَ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ وَأَبُو حِيوةٍ وَأَبُو السَّمَّالِ وَالزَّعْفَرَانِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَعَيْسَى بِضَمِّ الْغَيْنِ، مِنْ لَغَا بِالْفَتْحِ يَلْعُو كَدَعَا يَدْعُو. وَفِي الْحَدِيثِ: "فَقَدْ لَعَوْتُ"، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْجُمْهُورِ.

* {دَلِكَ جَرَاءَ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَرَاءَ مَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ}

قوله: { دَلِكْ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ بـ "جزاء" خبره. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك و{ جَزَاءٌ أَعْدَاءِ اللَّهِ } جملةٌ مستقلةٌ مبيِّنةٌ للجملة قبلها.
قوله: "النارُ" فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها بدلٌ من "جزاء"، وفيه نظرٌ؛ إذ البدلُ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه، فيصيرُ التقديرُ: ذلك النار. الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ. الثالث: أنها مبتدأٌ، و{ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ } الخبر. و"دارٌ" يجوز ارتفاعُها بالفاعلية أو الابتدائية.

(12/389)

وقوله: { فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ } يقتضي أن تكون "دارُ الخلد" غيرَ النار، وليس الأمرُ كذلك، بل النارُ هي نفسُ دارِ الخلد. وأجيب عن ذلك: بأنَّه قد يُجَعَلُ الشيءُ ظَرْفًا لنفسه باعتبار متعلقه على سبيل المبالغة، كأنَّ ذلك المتعلق صار مستقرًّا له، وهو أبلغٌ من نسبة المتعلق إليه على سبيل الإخبار به عنه، ومثله قوله:

3959- * وفي الله إن لم يُنصِفُوا حَكَمٌ عَدَلٌ
وقوله تعالى: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ }، والرسولُ عليه السلام هو نفسُ الأُسوةِ. كذا أجابوا. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ - وهو معنى صحيحٌ منقولٌ - أنَّ في النارِ داراً تُسَمَّى دارَ الخلدِ، والنارُ مُحيطَةٌ بها.
قوله: "جَزَاءٌ" في نصبه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، وهو مصدرٌ مؤكدٌ أي: يُجَزَوْنَ جزاءً. الثاني: أن يكونَ منصوباً بالمصدرِ الذي قبله، وهو { جَزَاءٌ أَعْدَاءِ اللَّهِ }، والمصدرُ يُنصَبُ بمثله كقوله: { فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأُكُمْ } جَزَاءً. الثالث: أن يُنصَبَ علي أنه مصدرٌ واقعٌ موقعٌ الحال، و"بما" متعلقٌ بـ "جزاء" الثاني، إن لم يكنْ مؤكداً، وبالأول إن كان، و"باياتنا" متعلقٌ بـ "يَجْحَدُونَ".

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّاتَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجَعَلَهُمَا تَحْتَ أَفْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْقَلِينَ }

وتقدّم الخلافُ في "أرنا" وفي نون "اللَّذِينَ". قال الخليل: "إذا قلت: أرني ثوبك بالكسر فمعناه بصّرني به، وبالسكون أعطنيه". وقال الزمخشري: "أي: بما كانوا يلغون"، فذكر الجحود؛ لأنه سببُ اللغو انتهى. يعني أنه من باب إقامة السببِ مُقامَ المُسبَبِ وهو مجازٌ سائغٌ.

(12/390)

* { إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَرَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ }

قوله: {ثُمَّ اسْتَقَامُوا}: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.
 قوله: {أَلَا تَخَافُوا}: يجوزُ في "أَنْ" أن تكونَ المخففة، أو المفسِّرة، أو الناصبة. و"لا" ناهيةٌ على الوجهين الأولين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدّم ما في ذلك من الإشكال، والتقديرُ: بأن لا تخافوا أي: بانتفاء الخوف. وقال أبو البقاء: "التقديرُ بأن لا تخافوا، أو قائلين: أن لا تخافوا، فعلى الأول هو حال أي: تزلوا بقولهم: لا تخافوا، وعلى الثاني الحالُ محذوفةٌ". قلت يعني أن الباءَ المقدرَةَ حاليّةً، فالحالُ غيرُ محذوفةٍ، وعلى الثاني الحالُ هو القولُ المقدرُ. وفيه تسامحٌ، وإلا فالحالُ محذوفةٌ في الموضعين، وكما قام المقولُ مقامَ الحالِ كذلك قام الجارُّ مقامها.
 وقرأ عبدُ الله "لا تخافوا" بإسقاط "أَنْ"، وذلك على إضمارِ القولِ أي: يقولون: لا تخافوا.

* { نَزَّلًا مِّنْ عَفْوِرٍ رَّحِيمٍ }

قوله: {نَزَّلًا}: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على الحال من الموصول، أو من عائده. والمراد بالنزّل الرزقُ المُعدُّ للنازل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تدعونه حال كونه مُعدًّا. الثاني: أنه حالٌ من فاعل "تَدْعُونَ"، أو من الضمير في "لكم" على أن يكونَ "نَزَّلًا" جمعَ نازل كصايرٍ وصُبُرٍ، وشارفٍ وشُرُفٍ. الثالث: أنه مصدرٌ مؤكّدٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مصدرَ تَزَلَّ النزلُ لا التزلُّ. وقيل: هو مصدرُ أنزل.

(12/391)

قوله: "مِنْ عَفْوِرٍ" يجوزُ تعلُّقه بمحذوفٍ على أنه صيغةٌ لـ "نَزَّلًا"، وأن يتعلّق بتدعون، أي: تطلبونه من جهة عفورٍ رحيمٍ، وأن يتعلّق بما تعلّق الظرفُ في "لكم" من الاستقرارِ أي: استقرّ لكم من جهة عفورٍ رحيمٍ. قال أبو البقاء: "فيكونُ حالاً من "ما". قلت: وهذا البناءُ منه ليس بواضح، بل هو متعلّق بالاستقرارِ فصلّةً كسائرِ الفضلاتِ، وليس حالاً من "ما".

* { وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }

قوله: {وَقَالَ إِنَّنِي}: العامّةُ على "إنني" بنونين، وابن أبي عبلّة وابنُ نوح بنونٍ واحدةٍ.

* { وَلَا يَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ }

قوله: {وَلَا يَسْتَوِي}: في "لا" هذه وجهان، أحدهما، أنها زائدةٌ للتوكيد، كقوله: {وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحُرُّورُ} وكقوله: {وَلَا المُسيءاتُ}؛ لأنَّ "استوى" لا يكتفي

بواحد. والثاني: أنها مؤسَّسة غير مؤكَّدة، إذ المراد بالحسنة والسيئة الجنس أي: لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة ولا تستوي السيئات أيضاً فربَّ واحدةٍ أعظم من أخرى، وهو مأخوذ من كلام الزمخشري. وقال الشيخ: "فإن أخذت الحسنة والسيئة جنساً لم تكن زيادتها كزيادتها في الوجه الذي قبل هذا". قلت: فقد جعلها في المعنى الثاني زائدة. وفيه نظر لما تقدّم.

(12/392)

قوله: "كأنه وليّ" في هذه الجملة التشبيهية وجهان، أحدهما: أنها في محلّ نصب على الحال، والموصول مبتدأ، و"إذا" التي للمفاجأة خبره. والعامل في هذا الظرف من الاستقرار هو العامل في هذه الحال، ومَحَطُ الفائدة في هذا الكلام هي الحال، والتقدير: فبالحاضرة المعادي مُشَبَّهاً القريب الشَّفوق. والثاني: أن الموصول مبتدأ أيضاً، والجملة بعده خبره، و"إذا" معمولة لمعنى التشبيه، والظرف يتقدّم على عامله المعنويّ. هذا إن قيل: إنها ظرف، وإن قيل: إنها حرف فلا عامل.

* { وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ }

قوله: { وَمَا يُلْقَاهَا } : العامة على "يُلْقَاهَا" من التَّلْقِيَةِ. وابن كثير في رواية وطلحة بن مصرف "يلاقها" من الملاقاة والضمير للخصلة، أو الكلمة أو الجنة أو لشهادة التوحيد.

* { وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ }

(12/393)

قوله: { خَلَقَهُنَّ } : في هذا الضمير ثلاثة أوجه، أحدها: أنه يعود على الأربعة المتعاطفة. وفي مجيء الضمير كضمير الإناث - كما قال الزمخشري - هو أن جمع ما لا يعقل حكمه حكم الأنثى أو الإناث نحو: "الأقلام برئتها وبرئتهن". وناقشه الشيخ من حيث إنه لم يفرّق بين جمع القلة والكثرة في ذلك؛ لأنّ الأفصح في جمع القلة أن يعامل معاملة الإناث، وفي جمع الكثرة أن يعامل معاملة الأنثى فالأفصح أن يقال: الأجذاع كسرتهنّ، والجذوع كسرتها. والذي تقدّم في هذه الآية ليس بجمع قلة أعني بلفظ واحد، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة فتتركت منزلة الجمع المعبر به عنها بلفظ واحد. قلت: والزمخشري ليس في مقام بيان الفصح والأفصح، بل في مقام كيفية مجيء الضمير ضمير إناث بعد تقدّم ثلاثة أشياء مذكّرات وواحد مؤنث، فالقاعدة تغليب المذكر على المؤنث، أو لمّا قال: "ومن آياته" كُنَّ في معنى الآيات فقيل: خلقهنّ، ذكره الزمخشري أيضاً أنه يعود على لفظ الآيات. الثالث: أنه يعود على الشمس والقمر؛ لأنّ

الاثنين جمع، والجمع مؤنث، ولقولهم: شמוש وأقمار.

* { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ }

قوله: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا } في خبرها سته أوجه، أحدها: أنه مذكور وهو قوله: "أولئك ينادون". وقد سئل بلال بن أبي بردة عن ذلك في محكيته فقال: لا أجد لها نفاذاً. فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنه منك لقريب، أولئك ينادون. وقد استبعد هذا من وجهين، أحدهما: كثرة الفواصل. والثاني: تقدم من تصح الإشارة إليه بقوله: "أولئك"، وهو قوله: { وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ }، واسم الإشارة يعود على أقرب مذكور.

(12/394)

والثاني: أنه محذوف لقمهم المعنى وفُدر: مُعَذَّبُونَ، أو مُهْلَكُونَ، أو معانيدون. وقال الكسائي: "سَدَّ مَسَدَهُ ما تقدم من الكلام قبل "إِنَّ" وهو قوله: { أَقْمَنَ يُلْقَى فِي النَّارِ }. قلت: يعني في الدلالة عليه والتقدير: يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ. وسأل عيسى بن عمر عمرو بن عبيد عن ذلك فقال: معناه في التفسير: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ كَفَرُوا بِهِ. فقدّر الخبر من جنس الصلة. وفيه نظر؛ من حيث اتجاؤ الخبر والمخبر عنه في المعنى من غير زيادة فائدة نحو: "سيد الجارية مالكها".

الثالث: أن "الذين" الثانية بدل من "الذين" الأولى، والمحكوم به علي البدل محكوم به على المبدل منه فيلزم أن يكون الخبر { لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا }. وهو منتزع من كلام الزمخشيري.

الرابع: أن الخبر قوله: { لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ } والعاث محذوف تقديره: لا يأتيه الباطل منهم نحو: السَّمْنُ مَتَوَانٌ بَدْرُهُمْ أَي: مَتَوَانٌ مِنْهُ. أو تكون أَلْ عَوْضاً مِنَ الضمير في رأي الكوفيين تقديره: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَا يَأْتِيهِمْ الْبَاطِلُ. الخامس: أن الخبر قوله: { مَا يُقَالُ لَكَ }، والعاث محذوف أيضاً تقديره: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ مَا يُقَالُ لَكَ فِي شَأْنِهِمْ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسَلِ مِنْ قَبْلِكَ. وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخ.

السادس: ذهب إليه بعض الكوفيين أنه قوله: { وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ } وهذا غير متعقل.

(12/395)

والجملة من قوله: "وإنه لكتابٌ حالية، و{ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ } صفة لـ "كتاب". و"تنزيل" خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ "كتاب" على أن "لا يأتيه" معترض أو صفة كما تقدم على رأي من يجوز تقديم غير الصريح من الصفات على الصريح. وتقدم تحقيقه في المائدة. و"من حكيم" صفة لـ "تنزيل" أو متعلق به. و"الباطل" اسم فاعل. وقيل: مصدر كالعافية والعاقبة.

* { مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّنَا لَدُو مَعْفِرَةٌ وَدُو عِقَابٍ أَلِيمٌ }

قوله: { إِنَّ رَبَّنَا لَدُو مَعْفِرَةٌ } : قيل: هو مُفَسَّر للمقولِ كأنه قيل: قيل للرسول: إِنَّ رَبَّنَا لَدُو. وقيل: هو مستأنف.

* { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْرَبِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيهَا آذَانٌ مَوَّجَةٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ }

قوله: { أَعْرَبِيٌّ } : قرأ الأخوان وأبو بكر بتحقيق الهمزة، وهشام بإسقاط الأولى. والباقون بتسهيل الثانية بينَ بينَ. وأما المدُّ فقد عُرف حكمه من قوله: "أَنْدَرْتَهُمْ" في أول هذا الموضوع. فَمَنْ اسْتَقَهَّم قَالَ: معناه أَكْتَابُ أَعْجَمِيٌّ ورسول عربي. وقيل: ومُرْسَلٌ إِلَيْهِ عَرَبِيٌّ. وقيل: معناه أَبْعَضُهُ أَعْجَمِيٌّ وَبَعْضُهُ عَرَبِيٌّ. وَمَنْ لَمْ يُبَيِّنْ هَمْزَةَ اسْتَفْهَامٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَذَفَهَا لَفْظًا وَأَرَادَهَا مَعْنَى. وفيه توافق القراءتين. إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، إِلَّا إِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ "أَمْ" نحو:

3960- * بَسْبَعِ رَمِيْنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

(12/396)

فإن لم تكن "أم" لم يَجُزْ إِلَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ. وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهُ خَبْرًا مَحْضًا وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: هَلَّا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ فَكَانَ بَعْضُهَا أَعْجَمِيًّا وَبَعْضُهَا الْعَجْمُ، وَبَعْضُهَا عَرَبِيًّا يَفْهَمُهُ الْعَرَبُ. وَالْأَعْجَمِيُّ مَنْ لَا يُفْصِحُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى صِفَتِهِ كَأَحْمَرِيٍّ وَدَوَّارِيٍّ، فَالْيَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ وَلَيْسَ النَّسَبُ مِنْهُ حَقِيقًا. وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي لَوَامِحِهِ: "فَهُوَ كَيْأُ كَرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ". وَفَرَّقَ الشَّيْخُ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: "وَلَيْسَتْ كَيْأُ كَرْسِيٍّ فَإِنَّ كَرْسِيٍّ وَبُخْتِيٍّ بَيْنَتِ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ يَاءِ "أَعْجَمِيٍّ" فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: رَجُلٌ أَعْجَمٌ وَأَعْجَمِيٌّ".

وقرأ عمرو بن ميمون "أَعْجَمِيٌّ" بفتح العين وهو منسوبٌ إلى العجم، والياءُ فيه للنسبِ حَقِيقَةً يُقَالُ: رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ.

وفي رفع "أَعْجَمِيٌّ" ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ تقديراً، أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ يَسْتَوِيَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي: هُوَ، أَي: الْقُرْآنُ أَعْجَمِيٌّ وَالْمُرْسَلُ بِهِ عَرَبِيٌّ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ فَاعِلٌ فَعَلَ مَضْمَرٌ أَي: أَيْسْتَوِي أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَا يُحْذَفُ الْفِعْلُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ بَيِّنَتِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ.

(12/397)

قوله: {وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وفي آذَانِهِمْ "خَبْرُهُ" و"وَقُرْ" فاعلٌ، أو "في آذَانِهِمْ" خبرٌ مقدمٌ "ووقُرْ" مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ خبرٌ الأول. الثاني: أَنْ وَقُرْ خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ. والجملةُ خبرٌ الأول والتقديرُ: والذين لا يُؤمنون هو وَقُرْ في آذَانِهِمْ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ هَدَى لَأَوْلَيْكَ، أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ وَقُرْ فِي آذَانِهِ هَوْلَاءِ وَعَمَى عَلَيْهِمْ. قال معناه الزمخشري. ولا حاجةٌ إلى الإضمار مع تمام الكلام بدونه. الثالث: أَنْ يَكُونَ {الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} عطفاً على "الذين آمنوا"، و"وَقُرْ" عطفاً على "هدى" وهذا من بابِ العطفِ على معمولي عامليْن. وفيه مذهبٌ تقدّم تحريره.

قوله: "عَمَى" العامّة على فتح الميم المنونة وهو مصدرٌ لـ عَمِيَ يَعْمَى نحو: صَدِي يَصْدِي صَدَى صَدَى، وهَوِي يَهْوِي هَوَى هَوَى. وقرأ ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجماعة "عَم" بكسرها منونةً اسماً منقوصاً وُصِفَ بِذَلِكَ مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار وزويت عن ابن عباس "عَمِيَ" بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرهما: أَنَّهُ لِلْقُرْآنِ. والثاني: أَنَّهُ لِلْوَقْرِ والمعنى يَأْبَاهُ، و"في آذَانِهِمْ" - إِنْ لِمَ تَجْعَلُهُ خَبْرًا - متعلقٌ بمحذوفٍ على أَنَّهُ حَالٌ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: {وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى} كذلك في قراءة العامّة، وأمّا في القراءتين المتقدمتين فتتعلق "على" بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

* { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }

قوله: {فَلِنَفْسِهِ}: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلِ مُقَدَّرِ أَي: فَلِنَفْسِهِ عَمَلُهُ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مضميرٍ أَي: فَالْعَمَلُ الصَّالِحُ لِنَفْسِهِ. وقوله "فعلينا" مثله.

(12/398)

* { إِلَيْهِ يَرْجِعُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْهُ أَكْمَامُهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أَدَّأكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ }

قوله: {وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ}: "ما" هذه يجوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَهِيَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً، حَوَّزَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَهُ. وبَيَانُهُ أَنَّهُ تَكُونُ مَجْرُورَةً الْمَحَلَّ عَطْفًا عَلَى السَّاعَةِ أَي: عِلْمُ السَّاعَةِ وَعِلْمُ الَّتِي تَخْرُجُ، و"مِنْ ثَمَرَاتٍ" على هذا حَالٌ، أَوْ تَكُونُ "مِنْ" لِلْبَيَانِ. و"مِنْ" الثَّانِيَةَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَأَمَّا "مَا" الثَّانِيَةَ فَنَافِيَةٌ فَقَط. قال أبو الْبَقَاءِ: "لَأَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهَا" وَلَا تَضَعُ، ثُمَّ نَقَضَ النَّفْيَ بِ"إِلَّا"، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى الَّذِي مَعْطُوفَةٌ عَلَى "السَّاعَةِ" لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

وقرأ نافع وابن عامر "ثمرات" ويُقَوِّيه أَنَّهَا رُسِمَتْ بِالتَّاءِ الْمَمْطُوطَةِ. والباقون "ثمرة" بالإفراد والمرادُ بِهَا الْجِنْسُ. فَإِنْ كَانَتْ "مَا" نَافِيَةً كَانَتْ "مِنْ" مُزِيدَةً فِي الْفَاعِلِ، وَإِنْ كَانَتْ مُوصُولَةً كَانَتْ لِلْبَيَانِ كَمَا تَقَدَّمَ.

والأكمام: جمعُ كِمٍّ بكسرِ الكاف، كَذَا ضَبَطَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ مَا يُعْطَى الثَّمَرَةَ كَجُفِّ الطَّلَعِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "إِلْكُمُّ مَا يُعْطَى الْيَدَ مِنَ الْقَمِيصِ، وَمَا يَغْطِي الثَّمَرَةَ، وَجَمْعُهُ أَكْمَامٌ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مضموم الكاف، إذ جعله مشتركاً بين

كُمِّ القِيمِصِ وَكُمِّ الثَّمْرِ. وَلَا خِلَافَ فِي كُمِّ القِمِصِ، جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهِمَا. وَأَمَّا
أَكْمَةٌ فَوَاحِدَةٌ كِمَامٍ كَأَزْمَةٍ وَزِمَامٍ. وَفَتَحَ ابْنُ كَثِيرٍ يَاءً "شُرْكَائِي".
قَوْلُهُ: { مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ } هَذِهِ الجُمْلَةُ المُنْفِيَةُ مَعْلَقَةٌ لـ "أَذْنَاكَ" لِأَنَّهَا بِمَعْنَى
أَعْلَمْنَاكَ قَالَ:
3961- آذَنْتَنَا بَيْنِيهَا أَسْمَاءُ * رَبِّ ثَاوِي يَمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

(12/399)

وَتَقَدَّمَ لَنَا خِلَافٌ فِي تَعْلِيْقِي أَعْلَمُ...، وَالصَّحِيْحُ وَقَوْعُهُ سِمَاعًا مِنَ العَرَبِ. وَجَوَّزَ
أَبُو حَاتِمٍ أَنْ يَوْقِفَ عَلَيَّ "أَذْنَاكَ" وَعَلَى "طَنُّوْنَا" وَيُبْتَدَأُ بِالنَّفْيِ بَعْدَهُمَا عَلَى
سَبِيلِ الأَسْتِنَافِ. وَ"مِنَّا" خَبْرٌ مُقَدَّمٌ. وَ"مِنْ شَهِيدٍ" مُبْتَدَأٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مِنْ
شَهِيدٍ" فَاعِلًا بِالْجَارِّ قَبْلَهُ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النَّفْيِ.

* { وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَطَنُّوْنَا مَا لَهُمْ مِّنْ مَّحِيصٍ }

قَوْلُهُ: { مَا لَهُمْ مِّنْ مَّحِيصٍ } : كَقَوْلِهِ: { مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ } مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ.

* { لَا يَسْأَلُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوَسَّلُ قَنُوطًا }

قَوْلُهُ: { مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ } : مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَفَاعِلُهُ مَحذُوفٌ أَيْ هُوَ.
وَقَرَأَ عَبْدُ اللّهِ { مِنْ دُعَاءِ بِالْخَيْرِ }.

* { وَلَئِنْ أَدْفَتَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ صَرَآءٍ مَسَّنَهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ
السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْبَى فَلَئِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ }

قَوْلُهُ: { لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي } : جَوَابُ القِسْمِ لِسَبْقِهِ الشَّرْطَ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ
مَحذُوفٌ، كَمَا عُرِفَ تَقْرِيرُهُ. وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ: "لَيَقُولَنَّ" جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالفَاءُ
مَحذُوفَةٌ". قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي شِعْرِ كَقَوْلِهِ:

3962- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا *

حَتَّى إِنَّ المَبْرَدَ يَمْنَعُهُ فِي الشِّعْرِ. وَيَرَوِي البَيْتَ: "فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ".

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَصَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقِ
بَعِيدٍ }

قَوْلُهُ: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ } : قَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهَا مَرَارًا. وَمَفْعُولُهَا الأَوَّلُ هُنَا مَحذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ: أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، وَالثَّانِي: هُوَ الجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِيَّةُ.

(12/400)

والآفاق جمع أفق وهو الناحية. قال الشاعر:
 3963- لو نالَ حَيٌّ مِنَ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ * أَفَقِ السَّمَاءِ لَنَالَتْ كَفَّهُ الْأُفُقَا
 وهو كأعناق في عُتُق، أَبْدَلْتُ هَمْزُهُ أَلْفًا. ونقل الراغب أنه يقال: أَفَقَ بفتح
 الهمزة والفاء، فيكون كَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ. وَأَفَقَ فَلَانٌ أَي: ذهب في الآفاق.
 والآفوق: الذي بلغ نهاية الكرم تشبيهاً في ذلك بالذاهب في الآفاق. والنسبُ
 إلى الأفقِ أَفْقِيٌّ بفتحهما قلت: ويحتمل أنه نسبة إلى المفتوح وأسْتَعْنَوْا بذلك
 عن النسبة إلى المضموم. وله نظائر.

* { سَيَّبُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوْلَمْ يَكْفِ
 بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }

قوله: { أَوْلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ } فيه وجهان، أحدهما: إن الباءَ مزيدةٌ في الفاعل،
 وهذا هو الراجح. والمفعولُ محذوفٌ أي: أو لم يكفك ربك. وفي قوله: { أَنَّهُ
 عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ } وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من "بربك" فيكون مرفوعٌ
 المحلُّ مجرورٌ اللفظُ كمتبوعه. والثاني: أن الأصلَ بآئه، ثم حذفت الجارةَ فجرى
 الخلافُ. الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون "بربك" هو المفعول، وأنه وما
 بعده هو الفاعلُ أي: أو لم يكف ربك شهادته. وقُرئ { أَنَّهُ عَلَى كُلِّ } بالكسر،
 وهو على إضمارِ القولِ، أو على الاستئناف.

* { أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ }

وقرأ أبو عبد الرحمن والحسن "في مِرْيَةٍ" بضم الميم، وقد تقدم أنها لغة في
 المكسورة الميم. والله أعلم.

سورة الشورى

* { كَذَلِكَ يُوحِي إِيَّاكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

بسم الله الرحمن الرحيم

(12/401)

قوله: { كَذَلِكَ يُوحِي إِيَّاكَ } : القراء على "يُوحِي" بالياء من أسفل مبنياً للفاعل، وهو
 الله تعالى. "والعزيرُ الحكيمُ" نعتان. والكافُ منصوبةُ المحلِّ: إِمَّا نَعْتًا لِمَصْدَرٍ،
 أو جَلًّا مِنْ ضَمِيرِهِ أَي: يوحى إِيحَاءً مِثْلَ ذَلِكَ الْإِيحَاءِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ - وَثُرُو
 عن أبي عمرو - "يُوحَى" بفتح الحاءِ مبنياً للمفعول. وفي القائمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ
 ثلاثة أوجه، أحدها: ضميرٌ مستترٌ يعود على "كذلك" لأنه مبتدأ، والتقدير: مثلُ
 ذلك الإيحاءِ يُوحَى هو إليك. فمثلُ ذلك مبتدأ، ويُوحى هو إليك خبره. الثاني: أن
 القائمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ "إليك"، والكافُ منصوبٌ المحلُّ على الوجهين المتقدمين.

الثالث: أَنَّ القَائِمَ [مَقَامَهُ] الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: "اللَّهُ العَزِيزُ" أَي: يُؤَخِّي إِلَيْكَ هَذَا اللفظَ. وَأَصُولُ البَصْرِيِّينَ لَا تَسَاعِدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً وَلَا قَائِمَةً مَقَامَهُ.

وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ والأَعْمَشُ وَأَبَانُ "تُوحِي" بالنون، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلْعَامَّةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: "اللَّهُ العَزِيزُ" مَنْصُوبَةً المَحَلِّ مَفْعُولَةً بِـ "تُوحِي" أَي: تُوحِي إِلَيْكَ هَذَا اللفظَ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ حِكَايَةَ الجَمَلِ بِغَيْرِ القَوْلِ الصَّرِيحِ. وَ"تُوحِي" عَلَى إختلافِ قراءاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ مِنَ الحَالِ أَوْ الاستِقْبَالِ، فَيَتَعَلَقُ قَوْلُهُ: {وَأَلِي الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} بِمَحذُوفٍ لَتَعَدَّرَ ذَلِكَ، تَقْدِيرُهُ: وَأَوْحَى إِلَى الَّذِينَ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى المَاضِي. وَجِيءَ بِهِ عَلَى صُورَةِ المِضَارِعِ لِعَرَضٍ وَهُوَ تَصْوِيرُ الحَالِ. قَوْلُهُ: "اللَّهُ العَزِيزُ" يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِالفَاعِلِيَّةِ فِي قِرَاءَةِ العَامَّةِ، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يُؤَحِيهِ؟ فَقِيلَ: اللَّهُ، كَ {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوَةِ وَالْأَصَالِ}، وَقَوْلُهُ: 3964- لِيَبْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ *

(12/402)

وَقَدْ مَرَّ، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بِالابتداءِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ، وَالجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الفَاعِلِ عَلَى مَا مَرَّ، وَأَنْ يَكُونَ "العَزِيزُ الحَكِيمُ" خَبْرَيْنِ أَوْ نَعْتَيْنِ. وَالجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} خَبْرٌ أَوَّلٌ أَوْ ثَانٍ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي "العَزِيزُ الحَكِيمُ". وَجُوزَ أَبُو البِقَاءِ أَنْ يَكُونَ "العَزِيزُ" مُبْتَدَأً وَ"الحَكِيمُ" خَبْرَهُ، أَوْ نَعْتَهُ، وَ{لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} خَبْرَهُ. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذِ الظَّاهِرُ تَبَعِيَّتُهُمَا لِلجَلَالَةِ. وَأَنْتِ إِذَا قُلْتِ: "جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ الفَاضِلُ" لَا تَجْعَلِ العَاقِلَ مَرْفُوعاً عَلَى الِابتداءِ.

* { تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَّقَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأَرْضِ أَلَّا إِنَّ اللَّهَ هُوَ العَفُورُ الرَّحِيمُ }

(12/403)

قَوْلُهُ: {تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَّقَطَّرْنَ}: قَدْ مَرَّ فِي مَرِيمِ الخِلافِ وَالكَلَامِ فِيهِ مُسْتَبَعاً. إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ زَادَ هُنَا: "وَرَوَى عَنِ يُونُسَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو قِرَاءَةً غَرِيبَةً "تَقَطَّرْنَ" بِتَاءِ بَيْنٍ مَعَ النونِ، وَنظِيرُهُمَا حَرْفٌ نَادِرٌ رُوِيَ فِي نَوَادِرِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: "الإِبِلُ تَنْتَبِئَمَّنْ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا وَهَمٌّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ خَالَوِيهَ قَالَ فِي "شَادَّ القِرَاءَاتِ" مَا تَصَّه: "تَقَطَّرْنَ" بِالتَّاءِ وَالنونِ، يُونُسَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو" قَالَ ابْنُ خَالَوِيهَ: "وَهَذَا حَرْفٌ نَادِرٌ لِأَنَّ العَرَبَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتَيْ التَّانِيثِ. لَا يَقَالُ: النِّسَاءُ تَقُفْنَ، وَلَكِنْ يَقُفْنَ، {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ} وَلَا يَقَالُ: تُرْضِعْنَ. وَقَدْ كَانَ أَبُو عَمَرَ الزَّاهِدُ رَوَى فِي نَوَادِرِ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: "الإِبِلُ تَنْتَبِئَمَّنْ" فَأَنْكَرْتَاهُ، فَقَدْ قَوَّاهُ الآنَ هَذَا". قَالَ الشَّيْخُ: "فَإِنْ كَانَتْ تُسَبِّحُ

الرمخشريّ متفقاً على قوله: "بتاءين مع النون" فهو وهم، وإن كان في بعضها "بتاء مع النون" كان موافقاً لقول ابن خالويه، وكان "بتاءين" تحريفاً من السّاخ. وكذلك كتبهم "تفطرن" و"تسممن" بتاءين" انتهى.

(12/404)

قلت: كيف يستقيم أن يكون كتبهم تسممن بتاءين وهما؟ وذلك لأن ابن خالويه أوردّه في معرض النُدرة والإنكار، حتى تقويّ عنده بهذه القراءة، وإنما يكون نادراً مُنكراً بتاءين فإنه حينئذٍ يكون مضارعاً مُستنداً لضمير الإبل، فكان من حقه أن يكون حرفٌ مضارعٌ ياءً منقوطةً من أسفل نحو: "النساء يقمن" فكان ينبغي أن يقال: الإبل يتسممن بالياء من تحت ثم بالتاء من فوق، فلما جاء بتاءين كلاهما من فوق ظهر ندوره وإنكاره. ولو كان على ما قال الشيخ: إن كتبهم بتاءين وهم، بل كان ينبغي كتبهم بتاء واحدة لما كان فيه شذوذاً ولا إنكاراً؛ لأنه نظير "النسوة قد حرجن" فإنه ماضٍ مسندٌ لضمير الإناث، وكذا لو كتب بياءٍ من تحت وتاءٍ من فوق لم يكن فيه شذوذاً ولا إنكاراً، وإنما يجيء الشذوذ والإنكار إذا كان بتاءين منقوطين من فوق، ثم إنه سواءً قرئ "تفطرن" بتاءين أو بتاءٍ ونونٍ فإنه نادرٌ كما ذكر ابن خالويه، وهذه القراءة لم يُقرأ بها في نظيرتها في سورة مريم.

قوله: "من قوقهن" في هذا الضمير ثلاثة أوجه، أحدها: أنه عائدٌ على السموات أي: يتبدى انفضاهن من هذه الجهة ف"من" لابتداء الغاية متعلقة بما قبلها. الثاني: أنه [عائد] على الأرضين لتقدم ذكر الأرض قبل ذلك. الثالث: أنه يعود على فرق الكفار والجماعات المُلجدين، قاله الأخفش الصغير، وأنكره مكي، وقال: "لا يجوز ذلك في الذكور من بني آدم". وهذا لا يلزم الأخفش فإنه قال: على الفرق والجماعات، فراعى ذلك المعنى.

(12/405)

* { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فِرْقٍ فِي الْجَنَّةِ وَفِرْقٍ فِي السَّعِيرِ }

قوله: { قُرْآنًا عَرَبِيًّا }؛ فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ "أَوْحَيْنَا"، والكاف للمصدر نعتاً أو حالاً. والثاني: أنه حالٌ من الكاف، والكاف هي المفعول لـ "أَوْحَيْنَا" أي: أَوْحَيْنَا مثل ذلك الإيحاء، وهو قرآنٌ عربيٌّ. وإليه نحا الزمخشريُّ، وكون الكاف اسماً في التبر مذهبُ الأخفش.

قوله: "وَمَنْ حَوْلَهَا" عطفٌ على "أهل" المقدر قبل "أُمَّ الْقُرَى" أي: لِنُذِرَ أَهْلَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا. والمفعول الثاني محذوفٌ أي: العذاب. وقرئ "لِنُذِرَ" بالياء من تحت أي: القرآن. وقوله: { وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ } هو المفعول الثاني. والأول محذوفٌ أي: ونُذِرَ النَّاسَ عَذَابَ يَوْمِ الْجَمْعِ، فحذف المفعول الأول من الإنذار الثاني، كما حذف المفعول الثاني من الإنذار الأول.

قوله: { لَا رَبَّ فِيهِ } إخبارٌ فهو مستأنفٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ "يومِ الجمع"، وجعله الزمخشريُّ اعتراضاً وهو غيرُ ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازمين.

قوله: "قريبٌ" العامةُ على رَفْعِهِ بِأحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمَّا الابتداءِ، وخبرُهُ الجارُّ بعده. وساغَ هذا في النكرةِ لِأَنَّهُ مَقَامُ تَفْصِيلِ كَقَوْلِهِ:

3965- * فثوبٌ لَيْسَتْ وَثوبٌ أَجْرٌ

ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ مقدرًا، تقديرُهُ: منهم فريقٌ. وساغَ الابتداءُ بالنكرةِ لِشَيْئَيْنِ: تقديمَ خبرِها جارًّا ومجرورًا، وَوَصَفِهَا بِالجارِّ بعدها. والثاني: أَنَّهُ خبرٌ ابتداءً مضمراً أَي: هم، أَي: المجموعون دَلَّ على ذلك قوله: "يومِ الجَمْعِ".

(12/406)

وقرأ زيدُ بن علي "فريقاً، وفريقاً" نصباً على الحال مِنْ جُمْلَةٍ محذوفةٍ أَي: افترقوا أَي: المجموعون. وقال مكِّي: "وأجاز الكسائيُّ والفراءُ النصبَ في الكلامِ في "فريقاً" على معنى: تُنذِرُ فريقاً في الجنةِ وفريقاً في السَّعِيرِ يومَ الجمعِ". قلت: قد تقدَّم أَنَّ زيدَ بن علي قرأَ بذلك، فكأنَّه لم يَطْلُعْ على أَنها قراءةٌ؛ بل ظاهرٌ تَقْلِهِ عن هَدْيَيْنِ الإمامينِ أَنهما لَمْ يَطْلُعَا عليها، وَجَعَلَ "فريقاً" مفعولاً أولَ لـ "تُنذِرُ" و"يومِ الجَمْعِ" مفعولاً ثانياً. وفي ظاهرِهِ إشكالٌ: وهو أَنَّ الإندازَ لا يَقَعُ للفريقينِ، وهما في الجنةِ، وفي السَّعِيرِ، إِنَّمَا يكونُ الإندازُ قبلَ استقرارِهما فيهما. ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عنه: بأنَّ المرادَ مَنْ هو مِنْ أَهْلِ الجنةِ وَمِنْ أَهْلِ السَّعِيرِ، وإنْ لم يكنْ حاصلًا فيهما وقتَ الإندازِ، و"في الجنةِ" صفةٌ لـ "فريقاً" أو متعلقٌ بذلك المحذوفِ.

* { أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله: { أَمْ اتَّخَذُوا } هذه "أم" المنقطعةُ تتقدَّرُ بـ بل التي للانتقالِ وبهمزةِ الإنكارِ، أو بالهمزةِ فقط، أو بـ بل فقط.

قوله: { قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ }. الفاءُ عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها. وجعلها الزمخشريُّ جوابَ شرطٍ مقدرٍ. كأنَّه قيل: إنْ أرادوا أولياءَ بحقِّ فاللهُ هو الوليُّ.

* { قَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ }

(12/407)

قوله: {فَاطِرٌ}: العامَّةُ عليّ رَفِعَهُ خَبْرًا لـ "ذَلِكُمْ" أَوْ نَعْتًا لـ "رَبِّي" عَلَى تَمَخُّصِ إِضَافَتِهِ. وَ"عَلِيهِ تَوَكَّلْتُ" مَعْتَرِضٌ عَلَى هَذَا، أَوْ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ "جَعَلَ لَكُمْ" أَوْ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مِضمِرٌ أَي: هُوَ. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: "فَاطِرٌ" بِالْجَرِّ نَعْتًا لِلْجَلَالَةِ فِي قَوْلِهِ: "إِلَى اللَّهِ"، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ أَوْ بَدَلًا مِنْ أَلْهَاءِ فِي "عَلِيهِ" أَوْ "إِلَيْهِ". وَقَالَ مَكِّيٌّ: "وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ النَّصَبَ عَلَى النَّدَاءِ". وَقَالَ غَيْرُهُ: عَلَى الْمَدْحِ. وَيَجُوزُ فِي الْكَلَامِ الْخَفْضُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ فِي "عَلِيهِ". قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُ بِالْخَفْضِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. وَأَمَّا نَصْبُهُ فَلَمْ أَحْفَظْهُ قِرَاءَةً.

قوله: "يَذَرُّوكُمْ فِيهِ" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "فِي" عَلَى بَابِهَا. وَالْمَعْنَى: يُكْتَرُّكُمْ فِي هَذَا التَّدْبِيرِ، وَهُوَ أَنْ جَعَلَ لِلنَّاسِ وَالْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا حَتَّى كَانَ بَيْنَهُمْ دُكُورَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ التَّوَالِدُ. وَالضَّمِيرُ فِي "يَذَرُّوكُمْ" لِلْمَخَاطِبِينَ وَالْأَنْعَامِ. وَعَلَبَ الْعُقَلَاءُ عَلَى غَيْرِهِمُ الْعَيْبَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهِيَ/ مِنْ الْأَحْكَامِ ذَاتِ الْعَلْتَيْنِ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهُوَ اصْطِلَاحٌ غَرِيبٌ، وَيَعْنِي: أَنَّ الْخَطَابَ يُعَلَّبُ عَلَى الْعَيْبَةِ إِذَا اجْتَمَعَا". ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتُ: مَا مَعْنَى يَذَرُّوكُمْ فِي هَذَا التَّدْبِيرِ؟ وَهَلَا قِيلَ يَذَرُّوكُمْ بِهِ. قُلْتُ: جُعِلَ هَذَا التَّدْبِيرُ كَالْمَنْبَعِ وَالْمَعْدِنِ لِلْبَتِّ وَالتَّكْثِيرِ. الْإِتْرَاكُ يَقُولُ: لِلْحَيَوَانَاتِ فِي خَلْقِ الْأَزْوَاجِ تَكْثِيرٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلْسَّبَبِيَّةِ كَالْبَاءِ أَي: يُكْتَرُّكُمْ بِسَبَبِهِ. وَالضَّمِيرُ يَعُودُ لِلْجَعْلِ أَوْ لِلْمَخْلُوقِ".

(12/408)

قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا - وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُعْرَبِينَ - أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ لَيْسَ، وَ"شَيْءٌ" اسْمُهَا. وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُهُ. قَالُوا: وَلَوْ لَا ادِّعَاءُ زِيَادَتِهَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ. وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ عَلَى أَصَالَةِ الْكَافِ: لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ، فَنفَى الْإِمَامَةُ عَنْ مِثْلِهِ، فَتَبَتِ أَنَّ لَهُ مِثْلًا، لَا مِثْلَ لِمِثْلِهِ، وَهَذَا مُحَالٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَلَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً لَأَفْصَى ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ؛ إِذْ كَانَ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ لَهُ مِثْلًا وَلَيْسَ لِمِثْلِهِ مِثْلٌ. وَفِي ذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ فَلِمِثْلِهِ مِثْلٌ وَهُوَ هُوَ، مَعَ أَنَّ إِثْبَاتَ الْمِثْلِ لِلَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ". قُلْتُ: وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ غَرِيبَةٌ فِي تَقْرِيرِ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ فِيهَا حُسْنُ صِنَاعَةٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مِثْلًا هِيَ الزَائِدَةُ كَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ}. قَالَ الطَّبْرِيُّ: "كَمَا زِيدَتْ الْكَافُ فِي قَوْلِهِ:

3966- وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَعَيْنُ

وقول الآخر:

3967- فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤُلُ

وهذا ليس بجيد؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ لَيْسَتْ بِجَائِزَةٍ. وَأَيْضًا يَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَيْسَ كَ هُوَ شَيْءٌ، وَدُخُولُ الْكَافِ عَلَى الضَّمَائِرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي شَعْرِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ "مِثْلَكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا" يَعْنُونَ الْمَخَاطَبَ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْمِبَالِغَةَ فِي تَفْيِ الْوَصْفِ عَنِ الْمَخَاطَبِ، فَيَنْفَوْتَهَا فِي اللَّفْظِ عَنِ مِثْلِهِ، فَيَنْبُتُ انْتِفَاؤُهَا عَنْهُ بِدَلِيلِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

3968- عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَفْعُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ * وَإِنْ بَاتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى الْيَأْسِ

طاوبا

وقال أوس بن حجر:

3969- سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرْتَ فَضْلَهُمْ * فَمَا كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ أَحَدٍ

(12/409)

قال ابن قتيبة: "العرب تُقيم المِثْلَ مُقَامَ النفس فتقول: مثلي لا يُقال له هذا، أي: أنا لا يُقال لي". قيل: و[نظير] نسبة المِثْلِ إِلَى مَنْ لَا مِثْلَ لَهُ قَوْلُكَ: فَلَانُ يَدُهُ مَبْسُوطَةٌ تَرِيدُ أَنَّهُ جَوَادٌ، وَلَا تَنْظَرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْيَدِ، حَتَّى تَقُولَ ذَلِكَ لِمَنْ لَا يَدَ لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}. الرابع: أَنْ يُرَادَ بِالْمِثْلِ الصِّفَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمِثْلَ بِمَعْنَى الْمَثَلِ وَالْمَثَلُ الصِّفَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {مَثَلُ الْجَنَّةِ} فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَيْسَ مِثْلُ صِفَتِهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لغيره، وَهُوَ مَحْمَلٌ سَهْلٌ.

* {سَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} {

قوله: {أَنْ أَقِيمُوا}: يجوز فيها أوجه، أحدها: أَنْ تَكُونَ مُصَدِرَةً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ أَنْ أَقِيمُوا أَي: الدِّينَ الْمَشْرُوعَ تَوْحِيدَ اللَّهِ تَعَالَى. الثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بَدَلًا مِنَ الْمَوْصُولِ كَأَنَّهُ قِيلَ: سَرَعَ لَكُمْ تَوْحِيدَ اللَّهِ تَعَالَى. الثَّالِث: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ بَدَلًا مِنَ الدِّينِ. الرَّابِع: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ أَيْضًا بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ. الْخَامِس: أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ.

* {وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِمَّنْهُ مُرِيبٍ} {

قوله: {أورثوا}: قرأ زيد بن علي "ورثوا" بالتشديد [من] ورثت مبنياً للمفعول.

(12/410)

* {فَلِذَلِكَ فَادُعْ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبَّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ} {

قوله: {فَلِذَلِكَ فَادُعْ}: فِي اللَّامِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى إِلَى. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلْعَلَّةِ أَي: لِأَجْلِ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ ادْعُ لِلدِّينِ الْقِيَمِ.

قوله: "وَأَمْرٌ لَأَعْدِلَ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَأَمْرٌ بِذَلِكَ لَأَعْدِلَ. وقيل: وأمرت أَنْ أَعْدِلَ، فاللَّامُ مَزِيدَةٌ. وفيه تَطَرُّ؛ لِأَنَّكَ بَعْدَ زِيَادَةِ اللَّامِ تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ جَرَّ أَي: بِأَنْ أَعْدِلَ.

* { وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ }

قوله: { وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ } مبتدأ و"حُجَّتُهُمْ" مبتدأ ثان، و"دَاحِضَةٌ" خبر الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول. وأعرَبَ مَكِّيُّ "حُجَّتُهُمْ" بدلاً من الموصول بدلَ اشتمال. والهاءُ في "له" تعودُ عليَّ الله أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ النَّاسُ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ حِينَ دَعَا عَلَى قَوْمِهِ.

* { اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }

(12/411)

قوله: { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }؛ إنما ذَكَرَ "قريب" وَإِنْ كَانَ صِفَةً لِمُؤْنِثٍ لِأَنَّ السَّاعَةَ فِي مَعْنَى الْوَقْتِ، أَوْ الْبَعِثِ، أَوْ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ أَي: ذَاتُ قُرْبٍ، أَوْ عَلَى حَدْفٍ مُضَافٍ أَي: مَجِيءُ السَّاعَةِ. وقيل: للفرق: بينها وبين قرابة النسب. وقيل: لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا مُجَازِيٌّ، نَقَلَهُ مَكِّي، وَليْسَ بِبِشْيءٍ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ: الشَّمْسُ طَالَعٌ وَلَا الْقَدْرُ فَائِزٌ. وَجَمَلُهُ التَّرَجِّيُّ أَوْ الْإِشْفَاقُ مُعَلَّقَةٌ لِلدَّرَايَةِ. وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ آخَرَ الْأَنْبِيَاءِ.

* { مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَزَنَ الْآخِرَةِ تَرَدُّ لَهُ فِي حَزْنِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَزَنَ الدُّنْيَا نُؤِيْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ }

قوله: { تَرَدُّ لَهُ فِي حَزْنِهِ }؛ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كَوْنَ الشَّرْطِ مَاضِيًّا وَالْجَزَاءِ مُضَارِعًا مَجْزُومًا لَا يَخْتَصُّ مَجْتَبِيَّهُ بِ"كَانَ" خِلافًا لِأَبِي الْحَكَمِ مُصَنِّفِ "كِتَابِ الْإِعْرَابِ" فَإِنَّهُ قَالَ: "لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ "كَانَ" إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرِيَّةٍ". وَأَطْلَقَ النَّحْوِيُّونَ جَوَازَ ذَلِكَ، وَأَنشَدُوا بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ:

3971- دَسَّتُ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدِرُوا * عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ
وقوله أيضاً:

3972- تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَحُونِي * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَاحِبَانِ
وقرأ ابن مقسم والزعفراني ومحبوب "يَزِدُّ" و"يُؤْتِيهِ" بالياء مِنْ تَحْتِ أَي: اللَّهُ تَعَالَى. وَقَرَأَ سَلامٌ "نُؤِيْتُهُ" بِضَمِّ هَاءِ الْكِنَايَةِ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَتَقَدَّمَ خِلافُ الْفُرَّاءِ فِي ذَلِكَ.

* { أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ بَشَرًا يَشْرَعُونَ لَهُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا يَأْتِيهِمْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّي بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: {سَرَّعُوا لَهُمْ}: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ المرفوعَ عائداً على الشركاء، والمجرورُ على الكفار. ويجوز العكس؛ لأنهم جعلوا لهم أنصباةً.

(12/412)

قوله: "وإنَّ الظالمينَ" العامَّةُ بالكسر على الاستئناف. ومسلم ابن جندب والأعرج بفتحها عطفاً على "كلمة"، وقصَلَ بين المتعاطفين بجواب "لولا" تقديره: ولولا كلمةً واستقرارُ الظالمينَ في العذابِ لُقِصِي، وهو نظيرُ: {وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى}.

* { تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ }

قوله: {وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ}: أي: والإشفاقُ أو والعذاب. و"روضاتُ الجنَّاتِ": قال الشيخ: "واللغةُ الكثيرةُ تسكينُ الواو، ولغةُ هُدَيْلٍ فَتُحِ الواو، إجراءً لها مُجْرَى الصحيح نحو: حَفَنَات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمْنَاهُ بِلِغَتِهِمْ". قلت: إن عني لم يقرأ أحدٌ بلغتهم في هذا الباب من حيث هو هو فليس كذلك؛ لأنِّي قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أنَّ الأعمشَ قرأ {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ} بفتح الواو. وإن عني أنه لم يُقرأ في "روضات" بخصوصها - وليس بظاهر عبارته - فيُحْتَمَلُ ذلك. قوله: "عندَ ربِّهم" يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ "يَشَاءُونَ" قاله الحوفي، أو للاستقرارِ العاملِ في "لهم" قاله الزمخشريُّ، والعنديَّةُ مجازٌ.

* { ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ }

(12/413)

قوله: {يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ}: كقوله: {كَالَّذِي حَاصُوا} وقد تقدَّم تحقيقُهُ، وتقدَّمتِ القراءاتُ في "يُبَشِّرُ". وقرأ مجاهدٌ وحميد بن قيس "يُبَشِّرُ" بضمِّ الياءِ وسكونِ الباءِ وكسرِ الشينِ مِنْ أَبَشَّرَ مَنْقُولًا مِنْ بَشَّرَ بالكسر، لا مِنْ بَشَّرَ بالفتح، لأنه متعدِّ. والتشديدُ في "بَشَّرَ" للتكثيرِ لا للتعدية؛ لأنه متعدِّ بدونها. ونقل الشيخ قراءة "يُبَشِّرُ" بفتح الياءِ وضمِّ الشينِ عن حمزةً والكسائيِ من السبعة، ولم يذكر غيرهما من السبعة، وقد وافقهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو. و"ذلك" مبتدأ والموصولُ بعده خبره، وعائده محذوفٌ على التدرجِ المذكورِ في قوله: {كَالَّذِي حَاصُوا} أي: يُبَشِّرُ به، ثم يُبَشِّرُه على الاتِّساعِ.

وأما على رأي يونس فلا تحتاج إلى عائدٍ لأنها عنده مصدريةٌ، وهو قول الفراء أيضاً. أي: ذلك تبشيرُ الله عباده. و"ذلك" إشارةٌ إلى ما أعده الله لهم من الكرامة.

وقال الزمخشري: "أو ذلك التبشير الذي يُبشِّرُه اللهُ عباده". قال الشيخ: "وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدّم في هذه السورة لفظ البشري، ولا ما يدلُّ عليها من بَشَّرَ أو شَبَّه".

(12/414)

قوله "إلا المودة" فيها قولان، أحدهما: أنها استثناءٌ منقطعٌ؛ إذ ليست من جنس الأجر. والثاني: أنه متصلٌ أي: لا أسألكم عليه أجراً إلا هذا. وهو أن تودوا أهل قرابتي ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة؛ لأن قرابته قرابتهم فكانت صلّتهم لازمة لهم في المروءة، قاله الزمخشري. وقال أيضاً: "فإن قلت: هلا قيل: إلا مودة القرّبي، أو إلا المودة للقرّبي. قلت: جعلوا مكاناً للمودة ومقرّاً لها كقولك: لي في آل فلان مودة، وليست "في" صليّةً للمودة كاللام إذا قلت: إلا المودة للقرّبي، إنما هي متعلّقةٌ بمحذوفٍ تعلقَ الطرفِ به في قولك: "المال في الكيس"، وتقديره: إلا المودة ثابتةٌ في القرّبي و متمكنةٌ فيها". قلت: وأحسن ما سمعتُ في معنى هذه الآية حكايةُ الشعبي قال: أكثر الناس علينا في هذه الآية فكتبنا إلى ابن عباس نسأله عنها. فكتب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أوسط الناس في قریش، ليس بطرفٍ من بطونهم إلا قد ولّده، فقال الله تعالى: قل لا أسألكم عليه أجراً إلا أن تودوني في قرابتي منكم فارغوا ما بيني وبينكم فصّدّقوني.

وقال أبو البقاء: "وقيل: متصلٌ أي: لا أسألكم شيئاً إلا المودة". قلت: وفي تأويله متصلاً بما ذكر، نظراً لمجيئه بـ "شيء" الذي هو عامٌّ، وما من استثناءٍ منقطعٍ إلا ويمكن تأويله بما ذكر، ألا ترى إلى قولك: "ما جاءني أحدٌ إلا حمراً" أنه يصح: ما جاءني شيءٌ إلا حمراً. وقرأ زيد بن علي "مودة" دون ألفٍ ولام.

(12/415)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون

السمين الحلبي

(13)

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية

3976- وقد ركّدت وسط السماء نجومها * رُكوداً بوادي الرّرب المتفرّق

* { أَوْ يُوبِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ }

قوله: { أَوْ يُوبِقُهُنَّ } : عطفٌ على "يُسْكِنُ" قال الزمخشري: "لأن المعنى: إن يَسَأُ يُسْكِنُ فيركّذن. أو يَعْصِفُهَا فيَعْرِفُنَ بعصيفها".

قال الشيخ: "ولا يَتَّعَيْنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرَ: أَوْ يَعْصِفُهَا فَيَغْرِقَنَّ؛ لِأَنَّ إِهْلَاكَ السَّفِينِ لَا يَتَّعَيْنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرِّيحِ، بَلْ قَدْ يُهْلِكُهَا بَقْلَعِ لَوْحٍ أَوْ حَسْفٍ". قلت: والزمخشريُّ لم يذْكَرْ أَنَّ ذَلِكَ مُتَّعَيْنٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ شَيْئاً مَنَاسِياً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "يُسْكِنُ الرِّيحَ" يِقَابِلُهُ "يَعْصِفُهَا" فَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالطَّبَاقِ. قوله: "وَيَعْفُ" الْعَامَّةُ عَلَى الْجَزْمِ عَطْفاً عَلَى جِزَاءِ الشَّرْطِ. وَاسْتَشْكَلَهُ الْقُنَيْبِرِيُّ قَالَ: "لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَتَبْقَى تِلْكَ السَّفِينُ رَوَاكِدًا، أَوْ يُهْلِكُهَا بِذُنُوبِ أَهْلِهَا فَلَا يَحْسُنُ عَطْفُ "وَيَعْفُ" عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ: إِنْ يَشَأْ يَعْفُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى [عَلَى] ذَلِكَ بَلِ الْمَعْنَى: الْإِخْبَارُ عَنِ الْعَفْوِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْمَشِيئَةِ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْمَجْزُومِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. وَقَدْ قَرَأَ قَوْمٌ "وَيَعْفُو" بِالرَّفْعِ وَهِيَ جَيِّدَةٌ فِي الْمَعْنَى". قَالَ الشَّيْخُ: وَمَا قَالَهُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ إِذْ لَمْ يَفْهَمْ مَدْلُولَ التَّرْكِيبِ وَالْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى إِنْ يَشَأْ أَهْلَكَ نَاساً وَأَنْجَى نَاساً عَلَى طَرِيقِ الْعَفْوِ عَنْهُمْ".

(13/1)

وقرأ الأعمش "وَيَعْفُو" بالواو. وهي تحتلُّ أَنْ يَكُونَ كَالْمَجْزُومِ، وَتَبَّتِ الْوَاوُ فِي الْجَزْمِ كَثُوبِ الْبَاءِ فِي {مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ}. وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَرْفُوعاً، أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّيِّئَاتِ. وَقَرَأَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالنَّصْبِ، بِإِضْمَارِ "أَنْ" بَعْدَ الْوَاوِ كِتَابِيَةً فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ: 3977- فَإِنَّ يَهْلَكَ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلَكَ * رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ * أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ بِنَصْبٍ "وَتَأْخُذُ" وَرَفِعَهُ وَجَزَمَهُ. وَهَذَا كَمَا فُرِئَ بِالْأُوجِهِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ} وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيبُهُ آخَرَ الْبَقْرَةِ، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ هَذَا الْمَصْدَرَ الْمَوْوَلِ مِنْ "أَنْ" الْمَضْمُرَةَ وَالْفِعْلَ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ. تَقْدِيرُهُ: أَوْ يَقَعُ إِبَاقٌ وَعَفْوٌ عَنْ كَثِيرٍ. فَقَرَأَهُ النَّصْبُ كَقِرَاءَةِ الْجَزْمِ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ فِي هَذِهِ عَطْفَ مَصْدَرٍ مُوَوَّلٍ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ، وَفِي تَيْكٍ عَطْفَ فِعْلٍ عَلَى مِثْلِهِ.

* { وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ }

(13/2)

قوله: { وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ } : قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ برفعه. والباقون بنصبه. وفُرِئَ بِجَزْمِهِ أَيْضاً. فَأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ وَاضِحٌ جَدًّا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْاسْتِثْنَاءَ بِجَمَلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، وَالْاسْتِثْنَاءَ بِجَمَلَةٍ اسْمِيَّةٍ، فَتُقَدَّرُ قَبْلَ الْفِعْلِ مَبْتَدَأً أَيْ: وَهُوَ يَعْلَمُ الَّذِينَ، فَالَّذِينَ عَلَى الْأَوَّلِ فَاعِلٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَفْعُولٌ. فَأَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: قَالَ الرَّجَّاجُ: "عَلَى الصَّرْفِ". قَالَ: "وَمَعْنَى الصَّرْفِ صَرَفٌ الْعَطْفُ عَنِ اللَّفْظِ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى". قَالَ: "وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَحْسُنْ عَطْفُ "وَيَعْلَمُ" مَجْزُوماً عَلَى مَا قَبْلَهُ إِذْ يَكُونُ الْمَعْنَى: إِنْ يَشَأْ/ يَعْلَمُ، عُذِلَ إِلَى

العطف على مصدر الفعل الذي قبله. ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار "أن" ليكون مع الفعل في تأويل اسم".
 الثاني: قول الكوفيين أنه منصوب بواو الصرف. يَعْنُونَ أَنَّ الواو نفسها هي الناصبة لا بإضمار "أن"، وتقدم معنى الصرف.
 الثالث: قال الفارسي - ونقله الزمخشري عن الزجاج - إن النصب على إضمار "أن"؛ لأنَّ قبلها جزاءً تقول: "ما تصنع أصنع وأكرمك" وإن شئت: وأكرمك، على وأنا أكرمك، وإن شئت "وأكرمك" جزماً. قال الزمخشري: "وفيه نظر؛ لما أوردَه سيبويه في كتابه" قال: "واعلم أنَّ النصب بالواو والفاء في قوله: "إِنَّ تَأْتِي آتِيكَ وَأَعْطَيْكَ" ضعيفٌ، وهو نحوٌ مِنْ قَوْلِهِ:
 3978- * وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ قَاسْتَرِيحًا

(13/3)

فهذا لا يجوز، لأنه ليس بخد الكلام ولا وجهه، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعل، فلما صار الذي لا يُوجِبُهُ كالاتفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على صغفه". قال الزمخشري: "ولا يجوز أن تُحْمَلَ القراءَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ على وجه ليس بخد الكلام ولا وجهه، ولو كاتت من هذا الباب لما أخلى سيبويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرها من الآيات المُشْكِلَةِ".

الرابع: أن ينتصب عطفاً على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن. ومنه: {وَلْيَجْعَلْ آيَةً لِلنَّاسِ} وخلق الله السموات والأرض بالحق، ولتجرى" قاله الزمخشري. قال الشيخ: "ويعدُّ تقديره: لينتقم منهم؛ لأنه ترتب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن لينتقم منهم. وأمَّا الآيتان فيمكن أن تكون اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره: ولنجعل آية للناس فعلمنا ذلك، ولتجرى كل نفس فعلمنا ذلك، وهو - كثيراً - يُقدَّرُ هذا الفعل مع هذه اللام إذا لم يكن فعلٌ يتعلَّقُ به". قلت: بل يحسن تقدير "لينتقم" لأنه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتب على الشرط.

وأما الجزم فقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف يصح المعنى على جزم "ويعلم"؟ قلت: كأنه قيل: إن يتشأ يجمع بين ثلاثة أمور: إهلاك قوم، ونجاة قوم، وتحذير آخرين". وإذا قرئ بالجزم فتكسر الميم لالتقاء الساكنين. قوله: {مَا لَهُمْ مِّن مَّحِيصٍ} في محل نصبٍ لسندها مسندٌ مفعولِي العِلْمِ.

* {فَمَا أوتيتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}

(13/4)

قوله: {فَمَا أُوتِيتُمْ}: "ما" شرطية، وهي في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ "أُوتِيتُمْ" والأولُّ هو ضميرُ المخاطبين قامَ مقامَ الفاعلِ، وإنما قَدَّمَ الثاني لأنَّ له صَدَرَ الكلام.
قوله: "مِنْ سَيِّئٍ" بيانٌ لـ "ما" الشرطية لِمَا فيها من الإتهام.
قوله: "فمتاعٌ" الفاءُ جوابُ الشرطِ، و"متاعٌ" خبرٌ مبتدأٌ مضمرةٌ أي: فهو متاع.
قوله: {وَمَا عِنْدَ اللَّهِ} "ما" موصولةٌ مبتدأَةٌ، و"خيرٌ" خبرها، و"الذين" متعلقٌ بـ "أَبَقَى".

* { وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ }

قوله: {وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ}: تَسَقُّ على "الذين" الأولى. وقال أبو البقاء: "الذين يَجْتَنِبُونَ في موضعٍ جَرَّ بدلاً مِنْ "للذين آمنوا". ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ بإضمارِ أعني، أو في موضعِ رفعٍ على تقدير: هم". وهذا وهمٌ منه في التلاوةِ كأنه اعتقد أن القرآن {وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ} فبنى عليه ثلاثة الأوجهِ بناءً فاسداً.
قوله: "كبائرٌ" قرأ الأخوان هنا وفي النجم "كبيرَ الإثم" بالإفراد. والباقون "كبائرٌ" بالجمع في السورتين. والمفردُ هنا في معنى الجمع، والرسمُ يحتمل القراءةَ تين.

(13/5)

قوله: {وَإِذَا مَا غَضِبُوا} هذه "إذا" منصوبةٌ بـ "يَغْفِرُونَ"، و"يَغْفِرُونَ" خبرٌ لـ "هم"، والجملةُ بأسرها عطْفٌ على الصلة، وهي "يَجْتَنِبُونَ" والتقدير: والذين يَجْتَنِبُونَ وهم يَغْفِرُونَ، عَطَفَ اسميةً على فعلية. ويجوزُ أن يكونَ "هم" توكيداً للفاعلِ في قوله: "غَضِبُوا"، وعلى هذا فيَغْفِرُونَ جوابُ الشرطِ. وقال أبو البقاء: "هم مبتدأٌ وَيَغْفِرُونَ الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا" وهذا غيرُ صحيح؛ لأنَّه لو كان جواباً لـ "إذا" لاقترنَ بالفاء. تقول: "إذا جاء زيدٌ فعمروُ منطلقٌ ولا يجوز: "عمروُ ينطلقٌ" وقيل: "هم" مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسَّرُ "يَغْفِرُونَ" بعده، ولَمَّا حُدِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبِعْهُ الشَّيْخُ. وقال: "ينبغي أن يجوزَ ذلك في مذهبِ سيبويه؛ لأنه أجازه في الأداةِ الجازمةِ، تقول: "إِنْ يَنْطَلِقُ، زيدٌ يَنْطَلِقُ" تقديرُه: ينطلقُ زيدٌ ينطلقُ. فـ "ينطلقُ" واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّرَ الفعلُ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك/ جائزٌ في فعلِ الشرطِ بعدها نحو: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} فليَجُزْ في جوابها أيضاً".

* { وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ }

قوله: {هُم يَنْتَصِرُونَ}: كقوله {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} سواءً وِجِيءَ فيه ما تَقَدَّمَ. إلاَّ أنَّه يزيدُ هنا أنه يجوزُ أن يكونَ "هم" توكيداً للضميرِ المنصوبِ في "أصَابَهُم" أكد بالضميرِ المرفوعِ وليس فيه إلا الفصلُ بين المؤكِّدِ والمؤكِّدِ بالفاعلِ. والظاهرُ أنَّه غيرُ ممنوعٍ.

* { وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ }

(13/6)

قوله: { وَلَمَنْ انْتَصَرَ } : هذه لامُ الابتداء. وجعلها الحوفي وابنُ عطيةٍ للقسم. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنَا "مَنْ" شرطيةً كما سيأتي؛ لأنه كان ينبغي أن يُجَابَ السابق، وهنا لم يُجَبْ إلا الشرط. و"مَنْ" يجوزُ أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، والفاءُ في "فأولئك" جوابُ الشرطِ، وأن تكونَ موصولةً، ودخلتِ الفاءُ لما عَرَفَتْ مِنْ سَبَبِهِ الموصولِ بالشرطِ. و"ظلمه" مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأيدها الزمخشريُّ بقراءةٍ مَنْ قَرَأَ "بعدهما ظلم" مبنياً للمفعولِ.

* { وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ }

قوله: { وَلَمَنْ صَبَرَ } : الكلامُ في اللامِ بَيِّنٌ كما تقدّم. فإن جَعَلْتَهَا شرطيةً فـ "إِنَّ" جوابُ القسمِ المقدَّر، وحذفتِ جوابُ الشرطِ للدلالةِ عليه. وإن كاتت موصولةً كان "إِنَّ ذَلِكَ" هو الخبرُ. وجوزَ الحوفي وغيرُه أن تكونَ "مَنْ" شرطيةً، وأن ذلك جوابُها على حذفِ الفاءِ على حدِّ حَدِّهَا في البيت المشهور:

3979- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ *
وفي الرابط قولان، أحدهما: هو اسمُ الإشارةِ إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذٍ على حذفِ مضافٍ، تقديره: إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ ذَوِي عَزْمِ الْأُمُورِ والثاني: أنه ضميرٌ محذوفٌ تقديره: لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ منه، أوله. وقوله: "وَلَمَنْ صَبَرَ" عطفتُ على قوله: "وَلَمَنْ انْتَصَرَ". والجملهُ مِنْ قوله: "إنما السبيلُ" اعتراضٌ.

* { وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الدَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّقِيمٍ }

(13/7)

قوله: { يُعْرَضُونَ } : حالٌ لأنَّ الرؤيَةَ بصريةً. "خاشعين" حالٌ. والضميرُ مِنْ عليها يعودُ على النارِ لدلالةِ "العذاب" عليها. وقرأ طلحةٌ "مِن الدَّلِّ" بكسرِ الدال. وقد تقدّم الفرقُ بين الدَّلِّ والدَّلِّ. و"مِن الدَّلِّ" يتعلّقُ بـ "خاشعين" أي: مِنْ أَجْلِ. وقيل: هو متعلّقٌ بـ "يَنْظُرُونَ". وقوله: "مِن طَرْفٍ" يجوزُ في "مِنْ" أن تكونَ لابتداءِ الغاية، وأن تكونَ تبعيضيةً، وأن تكونَ بمعنى الباء، وبكلٍ قد قيل. والطرفُ قيل: يُرَادُ بِهِ العُصُو. وقيل: يُرَادُ بِهِ المصدِرُ. يقال: طَرَفْتُ عَيْنَهُ طَرْفًا طَرْفًا أَي: يَنْظُرُونَ نَظْرًا خَفِيًّا.

قوله: { وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا } : يجوزُ أَنْ يَبْقَى على حقيقته، ويكون "يومَ القيامة"

معمولاً لـ "خسروا". ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: يقول، فيكون "يوم القيامة" معمولاً له.

* { وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّنْ أَوْلِيَاءَ يَنْصُرُوهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ }

قوله: { يَنْصُرُوهُمْ } : صفة لـ "أولياء" فيجوزُ أَنْ يُحَكَّمَ على موضعها بالجرِّ اعتباراً بلفظٍ مَوْصُوفِهَا، وبالرفعِ اعتباراً بِمَحَلِّهِ فإنه اسمٌ لـ "كان".
قوله: " مِنْ سَبِيلٍ " إمَّا فاعِلٌ، وإمَّا مبتدأ.

* { اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَا لَكُم مِّنْ مَّلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّنْ تَكْبِيرٍ }

قوله: { مِنَ اللَّهِ } : يجوزُ تعلقُه بـ "يأتي" أي: يأتي من الله يومٌ لا مَرَدَّ له، وأنَّ يتعلق بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه لا مَرَدَّ له أي: لا يَرُدُّ ذلك اليومَ ممَّا حكم اللهُ به فيه. وجوزُ الزمخشريُّ أَنْ يتعلقَ بـ "لا مَرَدَّ". وردَّه الشيخُ: بأنه يكونُ مُطَوَّلًا فكان ينبغي أَنْ يُعَرَّبَ فينصبَ منوناً.

(13/8)

* { فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِلَّا أَلْبَاحٌ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ }

قوله: { فَإِنَّ الْإِنْسَانَ } : مِنْ وقوع الظاهر مَوْقِعِ المضمرة أي: فَإِنَّ كفورٌ. وقَدَّر أبو البقاء ضميراً محذوفاً فقال: "فإِنَّ الْإِنْسَانَ منهم".

* { أَوْ يُرْوِّجُهُمْ دُكْرَانًا وَإِنَّا نَ وَبَجَعُلْ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ }

(13/9)

قوله: { دُكْرَانًا وَإِنَّا } : حالٌ، وهي حالٌ لازمةٌ، وَسَوَّغَ مجيئها كذلك: أنَّها بعدما يجوزُ أَنْ يكونَ الأمرُ على خلافه؛ لأنَّ معنى "يُرْوِّجُهُمْ" يَقْرِنُهُمْ. قال الزمخشريُّ: "فإِنْ قَلتَ: لِمَ قَدَّمِ الْإِنَاثَ أَوْلًا عَلَى الذُّكُورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِنَّ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَدَّمَهُمْ؟ وَلِمَ عَرَّفَ الذُّكُورَ بَعْدَمَا تَكَرَّرَ الْإِنَاثُ؟ قَلتَ: لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْبِلَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَكُفْرَانَ الْإِنْسَانَ بِنَسْبِيَانِهِ الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ، ثُمَّ عَقَّبَ بِذِكْرِ مُلْكِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَذَكَرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ فَقَدَّمِ الْإِنَاثَ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فاعِلٌ مَا يَشَاءُ لَا مَا يَشَاءُ الْإِنْسَانُ، فَكَانَ ذِكْرُ الْإِنَاثِ الَّتِي مِنْ جَمَلَةٍ مَا لَا يَشَاءُ الْإِنْسَانُ أَهْمًا، وَالْأَهْمُ وَاجِبٌ التَّقْدِيمِ، وَلِيَلَيَ الْجِنْسَ الَّذِي كَانَتِ الْعَرَبُ تَعُدُّهُ بِلَاءً، ذَكَرَ الْبِلَاءَ،

وأخّر الذكور، فلَمَّا أَخْرَهُمْ تَدَارَكَ تَأخِيرَهُمْ وَهُمْ أَحَقَّاءُ بالتقديم بتعريفهم؛ لأنَّ تعريفهم فيه تَوْبُهُ وتَشْهِيْرُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَبَهَبَ لَمَنْ يَشَاءُ الْفَرَسَانَ الْأَعْلَامَ المذكورين الذين لا يَخْفُونَ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ أُعْطِيَ بَعْدَ ذَلِكَ كِلَا الْجِنْسَيْنِ حَقَّهُ مِنَ التقديم والتأخير، وَعَرَّفَ أَنَّ تَقْدِيمَهُنَّ لَمْ يَكُنْ لِتَقْدِيمِهِنَّ وَلَكِنْ لِمَقْتَضِ آخِرِ، فقال: دُكْرَانًا وَإِنَاثًا، كَمَا قَالَ: { إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ } { فَجَعَلَ مِنْهُ الرُّوْحَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ

. {

* { وَمَا كَانَ لِنَبِّئِكَ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا قِيُوحِي بِأَذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

(13/10)

قوله: / { أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ } : "أَنْ" ومنصوبها اسمُ كان وليس "خبر" "ما". وقال أبو البقاء: "أَنْ والفعلُ في موضع رفع على الابتداء وما قبله الخبر، أو فاعلُ بالجارِّ لاعتماده على حرف النفي" وكأنه [وَهُمْ فِيهِ التَّلَاوَةُ، فَرَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ: وما لبَّشِرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ] مع أَنَّهُ يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِتَكْلُفٍ. و"إِلَّا وَحْيًا" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا أَي: إِلَّا كَلَامَ وَحْيٍ. وقال أبو البقاء: "استثناء منقطع؛ لأنَّ الْوَحْيَ ليس من جنس الكلام" وفيه نَظَرٌ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ مُفْرَعٌ، وَالْمُفْرَعُ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

قوله: "أَوْ يُرْسِلَ" قرأ نافعٌ "يُرْسِلُ" برفع اللام، وكذلك "فيوحِي" فسكتت ياءه. والباقون بنصبهما. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ رَفَعُ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأُ أَي: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ. الثاني: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى "وَحْيًا" عَلَى أَنَّهُ حَالٌ؛ لِأَنَّ وَحْيًا فِي تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مُوْحِيًا أَوْ مَرْسِلًا. الثالث: أَنْ يُعْطِفَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ "من وراءه"، إذ تَقْدِيرُهُ: أَوْ يُسْمِعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَ"وَحْيًا" فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، عَطْفٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَقْدَرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ "أَوْ يُرْسِلُ". والتقدير: إِلَّا مُوْحِيًا أَوْ مُسْمِعًا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ مُرْسِلًا. وأما الثانية ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّ يُعْطِفَ عَلَى الْمَضْمَرِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ { مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ } إذ تَقْدِيرُهُ: أَوْ يُكَلِّمُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ. وهذا الفعلُ الْمَقْدَرُ مَعْطُوفٌ عَلَى "وَحْيًا" وَالْمَعْنَى: إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ إِسْمَاعٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ إِرْسَالِ رَسُولٍ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِفَ عَلَى "يُكَلِّمُهُ" لِفَسَادِ الْمَعْنَى. قلت: إذ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَمَا كَانَ لِنَبِّئِكَ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ رَسُولًا، فَيَفْسُدُ لَفْظًا وَمَعْنَى. وقال مكي: "لأنَّه يَلْزَمُ مِنْهُ تَفْيُّ الرِّسْلِ وَنَفْيُ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ".

(13/11)

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ "أَنْ" مضمرة، وتكون هي وما نصبته معطوفين على "وَحْيًا" و"وَحْيًا" حال، فيكون هنا أيضاً [حالا]: والتقدير: إِلَّا مُوْحِيًا أَوْ مُرْسِلًا.

وقال الزمخشري: "وَحْيًا وَأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقعَ الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و{مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ} ظرفٌ واقِعٌ موقعَ الحال أيضاً، كقوله: {وَعَلَى جُنُوبِهِمْ}. والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلِّمَ أحداً إلا مُوحياً أو مُسَمِعاً مِنْ وراءِ حِجَابٍ أو مُرْسِلاً". وقد رَدَّ عليه الشيخ: بأنَّ وَقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاسٍ، وإنما قاسَ منه المبرِّدُ ما كان نوعاً للفعلِ فيجوزُ: "أَتَيْتَهُ رَكُضًا" ويمنعُ "أَتَيْتَهُ بكَاءً" أي: باكياً. وبأنَّ "أَنْ يُرْسِلَ" لا يقعُ حالاً لنصِّ سببويه على أَنْ "أَنْ" والفعلَ لا يقعُ حالاً، وإن كان المصدرُ الصريحُ يقعُ حالاً تقولُ: "جاء زيدٌ صَحِكاً"، ولا يجوزُ "جاء أَنْ يضحكُ".

الثالث: أنَّه عطْفٌ على معنى "وَحْيًا" فإنَّه مصدرٌ مقدَّرٌ بـ "أَنْ" والفعلِ. والتقديرُ: إلاَّ بَأَنْ يُوحيَ إليه أو بَأَنْ يُرْسِلَ، ذكره مكِّي وأبو البقاء. وقوله: {أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ} العامَّةُ على الإفرادِ. وابنُ أبي عبيدة "حُجِبَ" جمعاً. وهذا الجارُّ يتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: أو يُكَلِّمُه مِنْ وراءِ حِجَابٍ. وقد تقدَّم أن هذا الفعلَ معطوفٌ على معنى وَحْيًا أي: إلاَّ أَنْ يُوحيَ أو يكلمه. قال أبو البقاء: "ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ مِنْ" بـ "يُكَلِّمُه" الموجودة في اللفظ؛ لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعملُ فيما بعد إلاَّ، ثم قال: "وقيل: مِنْ" متعلِّقَةٌ بـ "يُكَلِّمُه" لأنه ظرفٌ، والظرفُ يَنْسَعُ فيه".

(13/12)

* { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَا كُنْتَ تَعْلَمُ نُوْرًا تُنْهَدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

قوله: { مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ } : "ما" الأولى نافية، والثانية استفهامية. والجملةُ الاستفهامية معلقةٌ للذراية فهي في محلِّ نصبٍ لَسَدَّهَا مَسَدٌّ مفعولين. والجملةُ المنفية بأسرها في محلِّ نصبٍ على الحال من الكافي في "إليك". قوله: { جَعَلْنَاهُ نُورًا } الضميرُ يعودُ: إمَّا لـ "رُوحًا" وإمَّا لـ "الكتاب" وإمَّا لهما؛ لأنَّهما مَقْصَدٌ واحدٌ فهو كقوله: { وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ } . وقرأ ابن حوشب "لَتُنْهَدِي" مبنياً للمفعول. وابن السَّمَيْقَعِ "لَتُنْهَدِي" بضم التاء وكسر الدالِ مِنْ أهدى. قوله: "تُنْهَدِي" يجوزُ أَنْ يكونَ مُسْتَأْنَفًا، وأن يكونَ مفعولاً مكرِّراً للجعلِ، وأن يكونَ صفةً لـ "نُورًا".

* { صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ }

قوله: { صِرَاطِ اللَّهِ } : بدلٌ مِنْ "صراطٍ" قبله بدلٌ كلِّ مِنْ كلِّ، معرفةٌ مِنْ نكرة. والله أعلم.

سورة الزخرف

* { وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: { وَالْكِتَابِ } : إِنَّ جَعَلَتْ " حم " قَسَمًا كانت الواو عاطفةً وَإِنْ لم، كانت الواو للقسم، وقد تقدّم تحريرُ هذا.

* { إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }

قوله: { إِنَّا جَعَلْنَاهُ } : جوابُ الْقَسَمِ، وهذا عندهم من البلاغة: وهو كَوْنُ الْقَسَمِ وَالْمُقَسَمِ عليه مِنْ وَاِدٍ واحد. كقول أبي تمام:

3980- وثناياك إنها إغريضٌ *

(13/13)

إِنْ أُريدَ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنُ، وَإِنْ أُريدَ به جنسُ الكُتُبِ المنزَّلةِ غيرِ الْقُرْآنِ لم يكنْ مِنْ ذَلِكَ. والضميرُ في " جَعَلْنَاهُ " على الأولِ يعودُ على الكتابِ. وعلى الثاني للقرآنِ، وَإِنْ لم يُصَرَّحْ بِذِكْرِهِ. والجعلُ هنا تصييرٌ. ولا يُلتَقِئُ لخطأ الزمخشريِّ في تجويزه أَنْ يكونَ بمعنى: خَلَقْنَاهُ.

* { وَإِنَّهُ فِيهَا أُمُّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ }

قوله: { فِيهَا أُمُّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا } : يتعلَّقان بما بعدهما. ولا تَمْتَعُ اللامُ من ذلك. ويجوز أَنْ يكونا حَالَيْنِ مِمَّا بعدهما لِأَنَّهما كَانَا وصَفَيْنِ له في الأصلِ فيتعلَّقان بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ [يكونَ] " لَدِينَا " متعلِّقًا بما تعلق به الجارُّ قبله إِذَا جَعَلْنَاهُ جَالًا مِنْ " لَعَلِّيُّ " وَأَنْ يكونَ جَالًا مِنَ الضميرِ المستترِ فيه، وكذا يجوزُ في الجارِّ أَنْ يتعلَّقَ بما تعلقَ به الطرفُ، وَأَنْ يكونَ جَالًا مِنَ ضميره عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمها على العاملِ المعنويِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ الطرفُ بدلًا من الجارِّ قبله، وَأَنْ يكونا حَالَيْنِ مِنْ " الْكِتَابِ " أو من " أُمُّ "، ذَكَرَ هذه الأوجهُ الثلاثةُ أبو البقاء. وقال: " ولا يجوزُ أَنْ يكونَ واحدٌ من الطرفين خبرًا؛ لأنَّ الخبرَ لَزِمَ أَنْ يكونَ " عَلِيًّا " من أجلِ اللامِ ". قلت: وهذا يَمْتَعُ أَنْ تقولَ: إن زيدا كاتبٌ لشاعرٍ؛ لأنه مَتَّعَ أَنْ يكونَ غيرَ المقترنِ بها خبرًا.

* { أَفْتَضِرُّبُ عَنكُمْ الذِّكْرُ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُشْرِفِينَ }

قوله: { صَفْحًا } : فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أَنَّهُ مصدرٌ في معنى يَصْرِبُ؛ لأنه يُقالُ: صَرَبَ عن كذا وَأَصْرَبَ عنه، بمعنى أَعْرَضَ عنه، وَصَرَفَ وَجْهَهُ عنه. قال: 3981- اصْرِبْ عَنكَ الهمومَ طارِقَهَا * صَرَبَكَ بالسيفِ قَوَسَ الفرسِ

(13/14)

والتقدير: أَقْتَصَحُ عَنْكُمْ الدُّكْرَ أَي: أَقْتَرِبُ الْقُرْآنَ عَنْكُمْ إِزَالَةً، يُنَكِّرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ أَي: صَافِحِينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّ يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكِدِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، فَيَكُونُ عَامِلًا مَحذُوفًا، نَحْوُ: {صُنِعَ لِلَّهِ} قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَصَفْحًا عَلَى وَجْهَيْنِ: إِمَّا مَصْدَرٍ مِنْ صَفَحَ عَنْهُ إِذَا أَعْرَضَ عَنْهُ، مَنَّصِبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ عَلَى مَعْنَى: أَقْتَعَزَلْتُ عَنْكُمْ إِزَالَ الْقُرْآنِ وَالزَّامَ الْحِجَةَ بِهِ إِعْرَاضًا عَنْكُمْ. وَإِمَّا بِمَعْنَى الْجَانِبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَطَرَّ إِلَى بَصْفَحِ وَجْهِهِ. وَصَفْحٌ وَجْهَهُ بِمَعْنَى: أَقْتَنَحِيهِ عَنْكُمْ جَانِبًا، فَيَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ نَحْوُ: صَعَّهُ جَانِبًا وَامْشَ جَانِبًا. وَتَعَصَّدُهُ قِرَاءَةً "صَفْحًا" بِالضَّمِّ". قُلْتُ: يَشِيرُ إِلَى قِرَاءَةِ حَسْبَانَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الضَّبَعِيِّ وَسَمِيَطِ بْنِ عَمِيرٍ وَشَبِيلِ بْنِ عَزْرَةَ قَرَأُوا "صَفْحًا" بِضَمِّ الصَّادِ. وَفِيهَا اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِهِ لَعْنَةً فِي الْمَفْتُوحِ وَيَكُونُ ظَرْفًا. وَظَاهِرٌ عِبَارَةَ أَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ جَمِيعٌ مَا جَازَ فِي الْمَفْتُوحِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ لَعْنَةً فِيهِ كَالسُّدِّ وَالسُّدِّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ صَفُوحٍ نَحْوُ: صَبُورٍ وَصُبْرٍ. فَيَنْتَصِبُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ تَصْرِبُ. وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى عَادَتِهِ فِعْلًا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْفَاءِ أَي: أَتَهْمَلُكُمْ قَتَصْرِبُ. وَقَدْ عَرَفْتُ مَا فِيهِ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(13/15)

قوله: "أَنْ كُنْتُمْ" قرأ نافعٌ والأخوان بالكسرة على أنها شرطية، وإسرافهم كان متحققاً، و"إِنْ" إنما تدخل على غير المتحقق، أو المتحقق المبهم الزمان. وأجاب الزمخشري: "أنه من الشرط الذي يصدُر عن المدلِّ بصحة الأمر والتحقيق لثبوته، كقول الأجير: "إِنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ عَمَلًا فَوَقَفَنِي حَقِي" وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُحَيِّلُ فِي كَلَامِهِ أَنَّ تَفْرِيطَكَ فِي إِيْصَالِ حَقِي فِعْلٌ مَنْ لَهُ شَكٌّ فِي اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ تَجْهِيلًا لَهُ". وقيل: المعنى على المجازة والمعنى: أفنصرتُ عنكم الذكرَ صَفْحًا مَتَى اسْرَفْتُمْ أَي: إِنَّكُمْ غَيْرُ مَتْرُوكِينَ مِنَ الْإِنْذَارِ مَتَى كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ. وَهَذَا أَرَادَ أَبُو الْبَقَاءِ بِقَوْلِهِ: "وَقَرَأْتُ إِنْ يَكْسِرُهَا عَلَى الشَّرْطِ، وَمَا تَقَدَّمَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ". وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْعِلَّةِ أَي: لِأَنَّ كُنْتُمْ، كقول الشاعر:

3982- أَتَجَرَّعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُوَدَّعُ *

ومثله:

3983- أَتَجَرَّعُ أَنْ أَدُنَا قَتِيْبَةَ حُرَّتَا *

يُرْوَى بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ مِنْ هَذَا أَوَّلَ الْمَائِدَةِ، وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "إِذْ" بِذَالٍ عَوْضَ النُّونِ، وَفِيهَا مَعْنَى الْعِلَّةِ.

* { وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ }

قوله: { وَكَمْ أَرْسَلْنَا } "كَمْ" خبريةٌ مفعولٌ مقدم. و"من نبي" تمييزٌ. و"في الأولين" يتعلّقُ بالإرسالِ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ نبي.

* { فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا وَمَصَى مَثَلُ الْأَوَّلِينَ }

قوله: {بَطْشًا}: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لـ "أشدَّ". والثاني: أنه حالٌ من الفاعل أي: أهلكتناهم باطشين.

* { وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ }

(13/16)

قوله: {خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ}: كَرَّرَ الفعلَ للتوكيد؛ إذ لو جاء "العزيرُ" بغير "خَلَقَهُنَّ" لكان كافياً، كقولك مِمن قام؟ فيقال: زيد. وفيها دليلٌ على أنَّ الجلالةَ الكريمةَ مِنْ قوله: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} مرفوعةٌ بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها. وهذا الجوابُ مطابقٌ للسؤالِ من حيث المعنى، إذ لو جاء على اللفظِ لحيء/ فيه بجملةٍ ابتدائيةٍ كالسؤالِ.

* { وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ نُخْرِجُونَ }

قوله: {بَلْدَةً مَّيْتًا}: قرأه العامةُ مخففاً. وعيسى وأبو جعفر مثقلاً. وقد تقدّم الكلامُ فيه في آل عمران. وتقدّم في الأعرافِ الخلافُ في نُخْرِجُونَ وَنُخْرِجُونَ.

* { وَالَّذِي خَلَقَ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ }

قوله: {مَا تَرْكَبُونَ}: "ما" موصولةٌ. وعائدها محذوفٌ أي: ما تَرْكَبُونَهُ. و"ركب" بالنسبة إلى الفلِّك يتعدَّى بحرف الجر {فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ} وفي غيره بنفسه قال: {لِتَرْكَبُوهَا} فغلب هنا المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة فلذلك حذَفَ العائد.

* { لِنَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ }

قوله: {لِنَسْتَوُوا}: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه لامَ العلة وهو الظاهرُ، وأن تكونَ للصيرورة، فتُعلَقُ في كليهما بـ "جَعَلَ". وجَوَّزَ ابنُ عَطيَّةَ أَنْ تكونَ للأمر، وفيه بُعْدٌ لقلَّةِ دخولها على أمر المخاطب. فَرِئ شاذاً "فَلتَفْرَحُوا" وفي الحديث: "لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ" وقال:

3984- لِنَقْمُ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ * فَنَقَصَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

(13/17)

نصَّ النحويون على قَلَّتْهَا، ما عدا أبا القاسم الزجاجيَّ فإنه جَعَلَهَا لَغَةً جيدة. قوله: "على ظُهوره" الضميرُ يعودُ على لفظِ "ما تَرَكَّبون"، فَجَمَعَ الظهورَ باعتبارِ معناها، وأفرد الضميرَ باعتبارِ لفظِها. قوله: "له مُفْرِنين" "له" متعلقٌ بـ "مُفْرِنين" فُدِّمَ للفواصل. والمُفْرِنُ: المُطَبِّقُ للشَّيءِ الضابطُ له، مِنْ أَفْرَنه أَي: أطاقه. والقَرَنُ الحَبْلُ. قال ابن هُرْمَة:

3985- وَأَفْرَنْتُ مَا حَمَلْتَنِي وَلَقَلَّمَا * يُطَاقُ احْتِمَالُ الصَّدِّ يَا دَعْدُ وَالْهَجْرُ
وقال عمرو بن معد يكرب:

3986- لَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ مَا عُقِيلُ * لَنَا فِي النَّائِبَاتِ بِمُفْرِنِنَا

وحقيقة أَفْرَنَه: بوجده قَرَبَتَه، لِأَنَّ الصَّعْبَ لَا يَكُونُ قَرِيبَةً الضَّعِيفِ. قال:

3987- وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرَنِ * لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْلِ الْقَنَاعِيسِ
وقرئ "مُفْرِنين" بالتاء قبل الراء.

* { وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ } {

قوله: {جُزْءًا}: مفعولٌ أولٌ للَجَعَلُ، وَالْجَعَلُ تَصْيِيرٌ قَوْلِيٌّ. وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ
بمعنى: سَمَّوْا وَاعْتَقَدُوا. وَأَغْرَبُ مَا قِيلَ هُنَا أَنَّ الْجُزْءَ الْأَنْثَى. وَأَنْشَدُوا:

3988- إِنَّ أَجْرَاتِ خُرَّةٍ يَوْمًا فَلَا عَجَبُ * قَدْ تُجْرِي الْخُرَّةُ الْمِدْكَازُ أحيانًا
وقال آخر:

3989- رُؤُوسُهَا مِنْ بَنَاتِ الْأَوْسِ مُجْرَنَةٌ *
قال الزمخشري: "وأثر الصنعة فيهما ظاهر".

* { أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ } {

قوله: {وَأَصْفَاكُم}: بِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الْإِنْكَارِ مَعْطُوفًا عَلَى اتَّخَذَ.
وَبِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَي: أَمْ اتَّخَذَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَ"قَدْ" مَقْدَرَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.
وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرٌ:

* { وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا صَرَبَ لِلرَّحْمَانِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ } {

(13/18)

قَوْلِهِ: {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ}: وَقَرَأَ هُنَا "وَجْهُهُ مُسْوَدًّا" بِرَفْعِ "مُسْوَدًّا" عَلَى أَنَّهَا
جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ "ظَلَّ". وَأَسْمُ "ظَلَّ" ضَمِيرُ الشَّانِ.

* { أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْجِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ } {

قوله: {أَوْ مِنْ يَنْشَأُ}: بِجَوْرٍ فِي "مَنْ" وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ
نَصْبٍ مَفْعُولًا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ أَي: أَوْ يَجْعَلُونَ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْجِلْيَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ
مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ مَنْ يَنْشَأُ جُزْءًا أَوْ وَلَدًا؛ إِذْ جَعَلُوهُ لِلَّهِ جُزْءًا.

وقرأ العامَّة "يَنْشَأُ" بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ فِي كَذَا يَنْشَأُ فِيهِ،
والأخوان وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين مبنياً للمفعول أي:
يُرَبِّي. وقرأ الجحدرِيُّ كذلك، إِلَّا أَنَّهُ حَفَّفَ الشَّيْنَ، أَحَدَهُ مِنْ أَنْشَأَهُ. وَالْحَسَنُ
"يُنَاشَأُ" كَيُقَاتِلُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَالْمَفَاعَلَةُ تَأْتِي بِمَعْنَى الْإِفْعَالِ كَالْمُعَالَاةِ
بمعنى الإغلاء.

قوله: { وَهُوَ فِي الْخِصَامِ عَيْرٌ مُبِينٌ } الجملةُ حال. و"في الخصام" يجوزُ أَنْ
يتعلَّقَ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ. تَقْدِيرُهُ: وَهُوَ لَا يَبِينُ فِي الْخِصَامِ. وَيَجُوزُ أَنْ
يتعلَّقَ بِـ "مُبِينٌ" وَجَازٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ "عَيْرٌ"
بمعنى "لا". وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي آخِرِ الْفَاتِحَةِ وَمَا أَنْشَدْتُهُ عَلَيْهِ وَمَا فِي
المسألةِ مِنَ الْخِلَافِ.

* { وَجَعَلُوا الْهَلَايِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَانِ إِنَاءً أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ
شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ }

(13/19)

قوله: { عِبَادُ الرَّحْمَانِ } : قرأ نافع وابن كثير وابن عامر "عند الرحمن" ظرفاً.
والباقون "عباد" جمع عبَد، والرسمُ يحتملها. وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه نصب
"عباد" على إضمار فعل: الذين هم خُلِقُوا عِبَاداً ونحوه. وقرأ عبْدُ الله وكذلك
هي في مصحفه "الملائكة عباد الرحمن". وأبى وعبد الرحمن/ بالإنفراد.
و"إناءً" هو المفعولُ الثاني لِلجَعْلِ بمعنى الاعتقادِ أو التصييرِ القولي. وقرأ زيدُ
بنُ علي "أئنا" جمع الجمع.

قوله: "أشهدوا" قرأ نافعٌ بهمزةً مفتوحة، ثم بأخرى مضمومةً مُسهلةً بينها
وبين الواو وسكون الشين. وقرأ قالون بالمدِّ يعني بإدخال ألفٍ بين الهمزتين
والقصر، يعني بعدم الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل
همزة التوييح على أشهدوا [فعلاً] رباعياً مبنياً للمفعول، فسَهَّلَ همزته الثانية،
وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدْخِلْها، اكتفاءً بتسهيل الثانية،
وهي أوجه. والباقون أدخلوا همزة الإنكار على "شهدوا" ثلاثياً، والشهادة هنا
الحضور. ولم يَنْقُلِ الشَّيْخُ عَنْ نَافِعٍ تَسْهِيلَ الثَّانِيَةِ بَلْ تَقَلَّه عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ.

وقرأ الزهريُّ "أشهدوا" رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ
جَدَفَ الهمزةً لدلالة القراءة الأخرى، كما تقدَّم في قراءة "أعجمي". والثاني:
أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَبْرِيَّةً وَقَعَتْ صَفَةً لـ "إناءً" أي: أجعلوهم إناءً مشهوداً خَلَفَهُمْ
كذلك؟

قوله: "سُكَّتَبُ شهادتهم" قرأ العامَّة "سُكَّتَبُ" بالتاء مِنْ فَوْقٍ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ،
"شهادتهم" بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. وقرأ الحسن "شهاداتهم" بالجمع،
والزهري: "سَيَكْتَبُ" بالياء مِنْ تَحْتِ وَهُوَ فِي الْبَاقِي كَالْعَامَّةِ. وَابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ
بْنِ عَلِيٍّ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو حَيَوَةَ "سُكَّتَبُ" بِالنُّونِ لِلْعِظْمَةِ، "شهادتهم" بالنصب
مفعولاً به.

(13/20)

* { بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ }

قوله: { عَلَىٰ أُمَّةٍ } : العامة على ضم الهمزة، بمعنى الطريقة والدين. قال قيس بن الخطيم:

3990- كُنَّا عَلَىٰ أُمَّةٍ آبَائِنَا * وَيَقْتَدِي بِالْأَوَّلِ الْآخِرُ

أي: على طريقته. وقال آخر:

3991- وَهَلْ يَسْتَوِي ذُو أُمَّةٍ وَكَفُورٌ *

أي: ذو دين. وقرأ مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري: "هي الطريقة الحسنه لغة في أمة بالضم". وابن عباس بالفتح، وهي المره من الأم، والمراد بها القصد والحال.

* { قَالَ أَوْلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ }

قوله: { قَالَ } : قرأ ابن عامر وحيص "قال" ماضياً مكان "قل" أمراً أي: قال النذير، أو الرسول وهو النبي صلى الله عليه وسلم. والأمر في "قل" يجوز أن يكون للنذير أو للرسول وهو الظاهر. وقرأ أبو جعفر وشيبة "جئناكم" بنون المتكلمين.

* { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ }

قوله: { بَرَاءٌ } : العامة على فتح الباء وألفي وهمزة بعد الراء. وهو مصدر في الأصل وقع موقع الصفة وهي بريء، وبها قرأ الأعمش ولا يئى "براء" ولا يجمع ولا يؤنث كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي عن نافع بضم الباء بزنة طوال وكرام. يقال: طویل وطوال وبريء وبراء. وقرأ الأعمش "إني" بنون واحدة.

* { إِلَّا الَّذِي قَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّئٌ }

قوله: { إِلَّا الَّذِي قَطَرَنِي } : فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع؛ لأنهم كانوا عبدة أصنام فقط. والثاني: أنه متصل؛ لأنه روي أنهم كانوا يشركون مع الباري غيره.

(13/21)

الثالث: أن يكون مجروراً بدلاً من "ما" الموصولة في قوله: "مما تعبّدون" قاله الزمخشري. ورده الشيخ: بأنه لا يجوز إلا في نفي أو شبهة قال: "وعرّه

كونُ براء في معنى النفي، ولا ينفعه ذلك لأنه هوجبٌ". قلت: قد تأوّل النحاة ذلك في مواضع من القرآن كقوله تعالى: {وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ} {وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} والاستثناء المفرغ لا يكون في إيجاب، ولكن لما كان "يأتي" بمعنى: لا يفعل، وإنما لكبيرة بمعنى: لا تسهل ولا تخف ساغ ذلك، فهذا مثله.

الرابع: أن تكون "إلا" صفةً بمعنى "غير" على أن تكون "ما" نكرةً موصوفةً، قاله الزمخشري قال الشيخ: "وإنما أخرجها في هذا الوجه عن كونها موصولة؛ لأنه يرى أن "إلا" بمعنى "غير" لا يوصفُ بها إلا النكرة" وفيها خلاف. فعلى هذا يجوز أن تكون "ما" موصولةً و"إلا" بمعنى "غير" صفةً لها.

* { وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } *

قوله: { وَجَعَلَهَا } : الضمير المرفوع لإبراهيم عليه السلام - وهو الظاهر - أو لله. والمنصوبُ لكلمة التوحيد المفهومة من قوله: "إنني براء" إلى آخره، أو لأنها بمنزلة الكلمة، فعاد الضمير على ذلك اللفظ لأجل المعنى به. وقرئ "في عاقبه" بسكون القاف. وقرئ "في عاقبه" أي: وارثه. وحמיד بن قيس "كلمة" بكسر الكاف وسكون اللام.

* { بَلْ مَتَّعْتُهَا وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ } *

والجمهور على "متَّعْتُ" بتاء المتكلم. وقتادُ/ والأعمشُ بفتحها للمخاطب، خاطبَ إبراهيمُ أو محمدٌ صلى الله عليه وسلم ربّه تعالى بذلك. وبها قرأ نافع في رواية يعقوب. والأعمشُ أيضاً "بل متَّعنا" بنون العظمة.

(13/22)

* { وَقَالُوا لَوْلَا نَزَّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ } *

قوله: { مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ } : فيه حذفُ مضافٍ فقدّره بعضهم: من رَجُلِي الْقَرْيَتَيْنِ. وقيل: من إحدى الْقَرْيَتَيْنِ. والرجلان: الوليد ابن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يترددُ بين القريتين فنُسب إلى كليهما. وقرئ "رَجُلٍ" بسكون العين وهي تميمية. وقد مضى الكلامُ في "سُخْرِيًّا" في المؤمنين. وقرأ بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبو رجاء وابن أبي ليلي والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويبيعدُ قولُ بعضهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

* { وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِبُيُوتِهِمْ سُفُفًا مِّنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ } *

قوله: { لِبُيُوتِهِمْ } : بدلُ اشتمالٍ بإعادة العامل. والامان للاختصاص. وقال ابنُ

عطية: الأُولَى لِلْمَلِكِ، والثانية للتخصيص. وَرَدَّه الشَّيْخُ: بَأَنَّ الثَّانِي بَدَلُ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ مُتَّحِدًا الْمَعْنَى لَا مُخْتَلَفًا. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِينِ فِي قَوْلِكَ: "وَهَبْتُ لَهُ ثَوْبًا لِقَمِيصِهِ". قَالَ الشَّيْخُ "وَلَا أُدْرِي مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ هَذَا"؟ قُلْتُ: أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّامِينِ لِلْعَلَّةِ أَيُّ: كَانَتْ الْهَبَةُ لِأَجْلِكَ لِأَجْلِ قَمِيصِكَ، فـ "لِقَمِيصِكَ" بَدَلُ اشْتِمَالٍ بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ بَعِينِهِ، وَقَدْ نُقِلَ أَنَّ قَوْلَهُ: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ} أَنَّهَا لِلْعَلَّةِ.

(13/23)

قوله: "سُفْفًا" قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح السين وسكون القاف بالإفراد على إرادة الجنس. والباقون بضميتين على الجمع كَرُهْنٌ فِي جَمْعِ رَهْنٍ. وَفِي "رُهْنٌ" تَأْوِيلٌ لَا يُمْكِنُ هُنَا: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ "رِهَانٍ" جَمْعَ رَهْنٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ سِقَافٌ جَمْعُ سَفْفٍ. وَعَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ جَمْعُ سَقِيْفَةٍ فَيَكُونُ كَصَحِيْفَةٍ وَضَحْفٍ. وَقُرِئَ "سَقْفًا" بِفَتْحَيْنِ لَغَةً فِي سَفْفٍ، وَسُقُوفًا بَزَنَةِ قَلَسٍ وَقُلُوسٍ. وَأَبُو رَجَاءٍ بِضَمَّةٍ وَسُكُونٍ. وَ"مِنْ فَضَّةٍ" يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْجَعْلِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لِسُقْفٍ. وَقُرِئَ الْعَامَّةُ "مِعَارِجٌ" جَمْعُ مَعْرَجٍ وَهُوَ السُّلْمُ. وَطَلْحَةُ "مِعَارِيحٌ" جَمْعُ مِعْرَاجٍ، وَهَذَا كِمِفَاتِحٍ لِمَفْتِيحٍ، وَمِفَاتِيحٍ لِمِفَاتِحٍ.

* { وَلِيُبَيِّنَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيَّهَا يَتَّكِنُونَ }

قوله: { وَسُرُرًا }؛ جَمْعُ سَرِيرٍ. وَالْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الرَّاءِ. وَقُرِئَ بِفَتْحِهَا وَهِيَ لَغَةٌ بَعْضُ تَمِيمٍ وَكَلْبٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِعْلًا الْمَضَعَّفَ تَفْتَحُ عَيْنُهُ إِذَا كَانَ اسْمًا أَوْ صِفَةً نَحْوُ: ثَوْبٌ جَدِيدٌ وَثِيَابٌ جُدَدٌ، وَفِيهِ كَلَامٌ لِلنَّحَاةِ. وَهَلْ قَوْلُهُ: "مِنْ فَضَّةٍ" شَامِلٌ لِلْمِعَارِجِ وَالْأَبْوَابِ وَالسُّرُرِ؟ فَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: نَعَمْ، كَأَنَّهُ يَرَى تَشْرِيكَ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قِيُودِهِ. وَ"عَلَيْهَا يَتَّكِنُونَ" وَ"عَلَيْهَا يَطَّهَّرُونَ" صِفَتَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا.

* { وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ }

قوله: { وَزُخْرُفًا }؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ جَعَلَ أَيُّ: وَجَعَلْنَا لَهُمْ زُخْرِفًا. وَجُوزَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنْ يَنْتَصِبَ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ "مِنْ فَضَّةٍ" كَأَنَّهُ قِيلَ: سُفْفًا مِنْ فَضَّةٍ وَدَهَبٍ أَيُّ: بَعْضُهَا كَذَا، وَبَعْضُهَا كَذَا.

(13/24)

وقد تقدّم الخلاف في "لَمَّا" تخفيفاً وتشديداً في سورة هود، وقرأ أبو رجاء وأبو حيوة "لِما" بكسر اللام على أنها لامُ العلة دَخَلَتْ عَلَى "مَا" الْمُوصُولَةَ وَخُذِفَ عَائِدُهَا، وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصَّلَةُ. وَالْأَصْلُ: الَّذِي هُوَ مَتَاعٌ كَقَوْلِهِ: {تَمَامًا

عَلَى الذِّيَا أَحْسَنَ { برفع النون. و"إِنْ" هي المخففة من الثقيلة، و"كل" مبتدأ، والجائر بعده خبره أي: وإن كل ما تقدّم ذكره كائن للذي هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللام الفارقة لعدم إعمالها، إلا أنها لما دلّ الدليل على الإثبات جاز حذفها كما حذفها الشاعر في قوله:

3992- أنا ابنُ أباةِ الصَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ * وإنْ مالِكُ كاتَتْ كرامَ المعادنِ

{ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَانِ نُقِيصُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ }

قوله: { وَمَنْ يَعِشْ } : العامّة على ضم الشين من عشا يعيشو أي: يتعامى ويتجاهل. وقتادة ويحيى بن سلام "يَعِشَ" بفتحها بمعنى يَعْم. وزيد بن علي "يَعِيشُو" بإثبات الواو. قال الزمخشري: "على أن" "مَنْ" موصولة وحق هذا أن يقرأ نقيص بالرفع". قال الشيخ: "ولا تتعيّن موصوليتها بل تُحَرِّج على وجهين: إمّا تقدير حذف حركة حرف العلة، وقد حكاها الأخفش لغةً، وتقدّم منه في سورة يوسف شواهد، وإمّا على أنه جزم بـ "مَنْ" الموصولة تشبيها لها بـ "مَنْ" الشرطية". قال: "وإذا كانوا قد جزموا بـ "الذي"، وليس بشرط قط فأولى بما استعمل شرطاً وغير شرطاً. وأنشد:

3993- ولا تحفرن بئراً تُريد أبا بها * فإتكَ فيها أنت من دونه تقع
كذاك الذي يبغى على الناس ظالماً * يُصِبه على رعم عواقب ما صنع

(13/25)

قال: "وهو مذهب الكوفيين، وله وجه من القياس: وهو أن "الذي" أشبهت اسم الشرط في دخول الفاء في خبرها، فتشبه اسم الشرط في الجزم أيضاً. إلا أن دخول الفاء منقاس بشرطه، وهذا لا ينقاس". ويقال: عشا يعشُو، وعشبي يعشِي. فبعضهم جعلهما بمعنى، وبعضهم فَرَّقَ: بأنَّ عَشِيَّ يَعِشِي إِذَا حَصَلَتْ الْآفَةُ مِنْ بَصَرِهِ، وَأَصْلُهُ الْوَأْوُ وَإِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءٌ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَرَضِيَّ يَرْضَى وَعَشَا يَعِشُو أَي: تفاعل ذلك. وتطرّ نظر العشي ولا آفة ببصره، كما قالوا: عَرَجَ لَمَنْ بِهِ آفَةُ الْعَرَجِ، وَعَرَجَ لَمَنْ تَعَارَجَ، وَمَشَى مَشِيَّةَ الْعُرْجَانِ. قال الشاعر:

3994- أَعِشُو إِذَا مَا جَارَتِي بَرَّرْتُ * حتى يُوارِي جارتي الخدر

أي: أنظر تطر العشي. وقال آخر:

3995- متى تآته تعشوا إلى صوء ناره * تجد خير نار عندها خير مؤقِد
أي: تنظر تطر العشي لضعف بصره من كثرة الوقود. وفَرَّقَ بعضهم: بأنَّ عَشُوْتُ إِلَى النَّارِ إِذَا اسْتَدَلَّتْ عَلَيْهَا بِنظَرٍ ضَعِيفٍ وَقِيلَ: وَقَالَ الْفَرَاءُ: "عَشَا يَعِشِي يُعْرِضُ، وَعَشِيَّ يَعِشِي عَمِي". إلا أن ابن قتيبة قال: "لم تر أحداً حكى عَشُوْتُ عن الشيء: أَعْرَضْتُ عنه، وإنما يقال: تعاشيت عن كذا إذا تفاعلت عنه وتعاميت".

وقرأ العامّة "نُقِيصُ" بنون العظمة. وعلي بن أبي طالب والأعمش ويعقوب والسلمي وأبو عمرو وعاصم في رواية عنهما "يُقَيِّصُ" بالياء من تحت أي: يُقَيِّصُ الرَّحْمَنُ. و"شيطاناً" نصب في القراءتين. وابن عباس "يُقَيِّصُ" مبنياً

للمفعول، "شيطانٌ" بالرفع، قائم مقام الفاعل.

* { وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ } *

(13/26)

قوله: { وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ } : الظاهرُ أنَّ ضميرِي النصبِ عائِدانِ على "مَنْ" مِنْ حيثِ معناها، راعى لفظها أولاً فأفردَ في "له" و"له"، ثم راعى معناها، فجمعَ في قوله: "وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ". والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قَرِينٌ. وقال ابن عطية: "إِنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وَإِنَّ الشياطينَ لَيَصُدُّوْنَ الكفارَ العاشين".

* { حَتَّى إِذَا جَاءَتْهَا قَالَ يَا لَيْتَ بَنِيَّ وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَنْسَ الْقَرِينُ } *

قوله: { إِذَا جَاءَتْهَا } : قرأ أبو عمرو والأخوان وحفصُ "جاءنا" بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ مفرِدٍ يعوِدُ على لفظِ "مَنْ" وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِلَ فيه على اللفظِ ثم على المعنى، ثم على اللفظِ، فَإِنَّهُ حُمِلَ أولاً على لفظها في قوله: "تُفِيضُ لَهُ" فهو له، ثم جُمِعَ على معناها في قوله: "وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ" و"يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ"، ثم رَجَعَ إلى لفظها في قوله: "جاءنا"، والباقون "جاءانا" مُسْتَنَدًا إلى ضميرِ تنبيهيةٍ، وهما العاشي وقَرِينُهُ.

قوله: "بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ" قيل: أرادَ المشرقَ والمغربَ، فغَلَبَ كَالْعَمَرَيْنِ وَالْقَمَرَيْنِ. وقيل: أرادَ بِمَشْرِقِي الشَّمْسِ مَشْرِقَهَا فِي أَقْصَرِ يَوْمٍ وَمَشْرِقَهَا فِي أَطْوَلِ يَوْمٍ. وقيل: بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ مِنَ الْمَعْرَبَيْنِ.

قوله: "فَيَنْسَ الْقَرِينُ" مخصوصه محذوفٌ أي: أنت.

* { وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ } *

قوله: { وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ } : في فاعله قولان، أحدهما: أنه ملفوظٌ به، وهو "أَنْتُمْ" وما في حَيْزِهَا. التقدير: ولن يَنْفَعَكُمُ اشتراككم في العذابِ بالنَّاسِي، كما يَنْفَعُ الاشتراكُ في مصائب الدنيا فيتأسَّى المصابُ بمثله. ومنه قولُ الخنساء:

(13/27)

3996- ولولا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوْلِي * على إخوانهم لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وما يَبْكُونُ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ * أَعَزِّي النَفْسَ عَنْهُ بِالنَّاسِي
والثاني: أَنَّهُ مَضْمُرٌ. فَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ ضَمِيرَ التَّمْنِي الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: { يَا لَيْتَ
بَنِيَّ } أَي: لَنْ يَنْفَعَكُمُ تَمَيُّكُمُ الْبُعْدَ. وَبَعْضُهُمْ: لَنْ يَنْفَعَكُمُ اجْتِمَاعُكُمْ. وَبَعْضُهُمْ:
ظَلْمُكُمْ وَجَحْدُكُمْ. وَعِبَارَةٌ مَنْ عَبَّرَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَحذُوفٌ مَقْصُودُهُ الْإِضْمَارُ

المذكور لا الحذف؛ إذ الفاعل لا يُحذف إلا في مواضع ليس هذا منها، وعلى هذا الوجه يكون قوله: "أنكم" تعليلاً أي: لأنكم، فحذف الخافض فجرى في محلها الخلاف؛ أهو نصب أم جر؟ ويؤيد إضمار الفاعل، لا أنه هو "أنكم"، قراءة "إنكم" بالكسر فإنه/ استئناف مفيدٌ للتعليل.

قوله: "إذ ظلمتم" قد استشكل المُعربون هذه الآية. ووجهه: أن قوله "اليوم" ظرفٌ حاليٌّ، و"إذ" ظرفٌ ماضٍ، و"ينفَعكم" مستقبلٌ؛ لاقتراحه بـ "لن" التي لنفي المستقبل. والظاهر أنه عاملٌ في الطرفين، وكيف يعملُ الحدثُ المستقبلُ الذي لم يقع بعدُ في ظرفٍ حاضرٍ أو ماضٍ؟ هذا ما لا يجوز. فأجيب عن إعماله في الطرفِ الحاليِّ على سبيلِ قرْبِه منه؛ لأنَّ الحالَ قريبٌ من الاستقبالِ فيجوز في ذلك. قال تعالى: {فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ} وقال الشاعر: 3997- * سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا

(13/28)

وهو إقناعيٌّ، وإلا فالمتقبلُ يستحيلُ وقوعه في الحال عقلاً. وأمَّا قوله: "إذ" ففيها للناس أوجهٌ كثيرةٌ. قال ابن جنبي: "راجعتُ أبا عليٍّ فيها مِراراً فأخّر ما حصّلت منه: أن الدنيا والآخرة متصلتان، وهما سواءٌ في حكم الله تعالى وعلمه، ف "إذ" بدلٌ من "اليوم" حتى كأنه مستقبلٌ أو كأنَّ اليومَ ماضٍ. وإلى هذا نحا الزمخشيريُّ قال: "وإذ بدلٌ من اليوم" وحمّله الزمخشيريُّ على معنى: إذ تبيّن وصحَّ ظلمكم، ولم يبقَ لأحدٍ ولا لكم شبهةٌ في أنكم كنتم ظالمين. ونظيره:

3998- إذا ما اتّسبنا لم تَلِدْني لئيمه *

(13/29)

أي: تبيّن أني ولدٌ كريمةٌ. وقال الشيخ: "ولا يجوزُ البدلُ ما دامت "إذ" على موضوعها من المضيِّ، فإن جُعِلَتْ لمطلق الزمان جاز". قلت: لم يُعهد في "إذ" أنها تكونُ لمطلق الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمان خاص بالماضي كأمس. الثاني: أن في الكلام حذفَ مضافٍ تقديره: بعد إذ ظلمتم. الثالث: أنها للتعليل. وحينئذٍ تكونُ حرفاً للتعليل كاللام. الرابع: أنَّ العاملَ في "إذ" هو ذلك الفاعلُ المقدّر لا ضميره. والتقدير: ولن ينفَعكم ظلمكم أو جحدكم إذ ظلمتم. الخامس: أنَّ العاملَ في "إذ" ما دلَّ عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفَعكم اجتماعكم إذ ظلمتم. قاله الحوفي، ثم قال: "وفاعلُ "ينفَعكم" الاشتراكُ" انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنَّه جعلَ الفاعلَ أولاً اجتماعكم، ثم جعله آخرًا الاشتراك. ومنع أن تكونَ "إذ" بدلاً من اليوم لتغيّرهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء "وقيل: إذ بمعنى "أن" أي: أن ظلمتم". ولم يُقَيِّدها بكونها أن بالفتح أو الكسر، ولكن قال الشيخ: "وقيل: إذ للتعليل حرفاً بمعنى "أن" يعني بالفتح؛ وكأنه أراد ما ذكره أبو البقاء، إلا أن تسميته "أن" للتعليل مجازٌ، فإنها على

حَذَفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَي: لِأَنَّ، فَلَمَصَابِحِهَا لَهَا، وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهَا عَنْهَا سَمَّاهَا بِاسْمِهَا. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا فِي كِتَابِ أَبِي الْبَقَاءِ بِالْكَسْرِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بَعِيدٌ.

وَقُرِئَ "إِنكُمْ" بِالْكَسْرِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفِيدِ لِلْعِلَّةِ. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْفَاعِلُ مَضْمُورًا عَلَى أَحَدِ التَّقَادِيرِ الْمَذْكُورَةِ.

* { فَإِمَّا تَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ }

قوله: { فَإِمَّا تَذْهَبَنَّ }؛ قد تقدّم الكلام عليه قريباً.

* { أَوْ تُرِيكَ الَّذِي وَعَدْتَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُّقْتَدِرُونَ }

(13/30)

وَقُرِئَ "تُرِيكَ": بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى { أَوْحِي } مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مَفْتُوحِ الْهَاءِ، وَبَعْضُ قُرَّاءِ الشَّامِ سَكَنَهَا تَخْفِيفًا. وَالضَّحَّاكُ "أَوْحَى" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

* { وَسئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَانِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ }

قوله: { مَنْ أَرْسَلْنَا }؛ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْحِيٍّ، أَظْهَرُهَا: أَنَّ "مَنْ" مُوَصُولَةٌ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ لِلسُّؤَالِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَاسْأَلِ الَّذِي أَرْسَلْنَاهُ مِنْ قَبْلِكَ عَمَّا أَرْسَلُوا بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ. الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ. وَالْمَسْئُولُ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَاسْأَلْنَا عَنْ مَنْ أَرْسَلْنَاهُ. الثَّلَاثُ: أَنَّ "مَنْ" اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"أَرْسَل" خَبْرُهُ. وَالجُمْلَةُ مُعَلَّقَةٌ لِلسُّؤَالِ، فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعَلَّقَ لِلسُّؤَالِ إِنَّمَا هُوَ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ "أَجَعَلْنَا".

* { فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتٌ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَصْحَكُونَ }

(13/31)

قوله: { إِذَا هُمْ مِنْهَا يَصْحَكُونَ }؛ قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَاءَ أَنْ تُجَابَ "لَمَّا" بِـ "إِذَا" الْمَفْجَاةُ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ فِعْلَ الْمَفْجَاةِ مَعَهَا مَقْدَّرٌ، وَهُوَ عَامِلٌ النَّصْبِ فِي مَحَلِّهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتُنَا فَاجْتَوَوْا وَقَتَّ صَحِكَهُمْ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا نَعْلَمُ نَحْوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ "إِذَا" الْفَجَائِيَّةُ تَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَاجَا، بَلِ الْمَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ: إِمَّا حَرْفٌ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى

عامل، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان. فإن دُكِرَ بعد الاسم الواقع بعدها خبرٌ كانت منصوبةً على الظرف، والعامل فيها ذلك الخبر نحو: "خرجت فإذا زيد قائم" تقديره: خرجت في المكان الذي خرجت فيه زيد قائم، أو ففي الوقت الذي خرجت فيه زيد قائم، وإن لم يُدَكَّرَ بعد الاسم خبر، أو/ دُكِرَ اسمٌ منصوبٌ على الحال: فإن كان الاسم جثةً وقُلنا: إنها ظرفٌ مكانٌ كان الأمر واضحاً نحو: خرجت فإذا الأسدُ أي: فالبحيرة الأسدُ، أو فإذا الأسدُ رابضاً. وإن قلنا: إنها ظرفٌ زمانٌ كان على حذفٍ مضافٍ لئلا يُخَبَّرَ بالزمان عن الجثة نحو: "خرجت فإذا الأسدُ" أي: ففي الزمان حضور الأسد، وإن كان الاسم حدثاً جاراً أن يكون مكاناً أو زماناً. ولا حاجة إلى تقدير مضافٍ نحو: "خرجت فإذا القتال" إن ثبتت قَدَرَتُ فالبحيرة القتال، أو ففي الزمان القتال". وفيه تلخيصٌ وزيادةٌ كبيرةٌ في الأمثلة رأيتُ تزكها مُخلاً.

* { وَمَا تُرِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا وَأَخَذْتَاهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }
{

(13/32)

قوله: {إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ}: جملة واقعة صفة لقوله: "مِنْ آيَةٍ" فيحكّم علي موضعها بالحجّ اعتباراً باللفظ، وبالنصب اعتباراً بالمحل، وفي معنى قوله: {أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا} أوجه، أحدها: - قاله ابن عطية - وهو أنهم يستعظمون الآية التي تأتي، لجدّة أمرها وحدثه؛ لأنهم أنسوا بتلك الآية السابقة فيعظم أمر الثانية ويكبر، وهذا كما قال:

3999- على أنها تعفو الكلوم، وإنما * تُوكَلُّ بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي الثاني: ما ذكره بعضهم: مِنْ أَنَّ المعنى: إلا هي أكبر من أختها السابقة، فحدف الصفة للعلم بها. الثالث: قال الزمخشري: "فإن قلت: هو كلام متناقض؛ لأن معناه: ما مِنْ آيَةٍ من التسع إلا وهي أكبر من كل واحدة منها، فتكون كل واحدة منها فاضلة ومفضولة في حالة واحدة. قلت: الغرض بهذا الكلام وَصْفُهُنَّ بالكبر لا يَكْدَنَ يتفاوتن فيه، وكذلك العادة في الأشياء التي تتقارب في الفضل التقارب اليسير، تختلف آراء الناس في تفضيلها، فبعضهم يفضّل هذا، وبعضهم يفضّل هذا، وربما اختلفت آراء الواحد فيها، كقول الحماسي:

4000- مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقْلٌ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ * مثل النجوم التي يهدي بها الساري وقالت الأنمارية في الجملة من أبنائها: تَكَلُّهُنَّ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَيُّهُنَّ أَفْضَلُ، هم كالحلقة المُفْرَعَةَ لا يُدْرِي أين طرفها" انتهى كلامه. وأوله فطيع جداً كان العبارات ضاقت عليه حتى قال ما قال، وإن كان جوابه حسناً فسؤاله فطيع. وقد تقدّم الخلاف في {يَأْيُهَا السَّاجِرُ} في النور.

* { فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ }
{

وقرأ أبو حيوة "يَنْكُتُونَ" بكسر الكاف. وهي لغة.

(13/33)

* { وَتَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ }

قوله: { وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ } : يجوز في " وهذه " وجهان، أحدهما: أَنْ تكون مبتدأة، والواو للحال. والأنهارُ صفةٌ لاسم الإشارة، أو عطْفُ بيان. و" تجري " الخبر. والجملة حالٌ مِنْ بَاءِ " لي ". والثاني: أَنْ " هذه " معطوفةٌ على " مُلْكُ مِصْرَ "، و" تجري " على هذا حالٌ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهارُ جاريةٌ أي: الشيطان. قوله: " يُبْصِرُونَ " العامةُ على الخطابِ لِمْنُ ناداه. وقرأ عيسى بكسر النون أي: تُبْصِرُونِي. وفي قراءة العامة المفعولُ محذوفٌ أي: تُبْصِرُونَ مُلْكِي وَعَظْمَتِي. وقرأ فهد بن الصقر " يُبْصِرُونَ " بياء العيبة: إِمَّا على الالتفاتِ من الخطاب إلى العيبة، وإِمَّا رَدًّا على قوم موسى.

* { أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ }

قوله: { أَمْ أَنَا خَيْرٌ } : في " أم " أقوال، أحدها: أنها منقطعة، فتتقدَّرُ بـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهمزة التي للإنكار. والثاني: أنها بمعنى بل فقط، كقوله: 4001- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الصُّحَى * وصورتها أم أنت في العين أَمْلُجُ

(13/34)

أي: بل أنت. الثالث: أنها منقطعة لفظاً، متصلةً معنىً. قال أبو البقاء: " أم هنا منقطعة في اللفظ لوقوع الجملة بعدها في اللفظ، وهي في المعنى متصلةً معارضةً؛ إذ المعنى: أنا خيرٌ منه أم لا، وأبنا خيرٌ " وهذه عبارةٌ غريبةٌ: أن تكون منقطعةً لفظاً، متصلةً معنىً، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاع يقتضي إضراباً: إمَّا إبطالاً، وإِمَّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلة، والمعادِلُ محذوفٌ تقديره: أم تُبْصِرُونَ. وهذا لا يجوزُ إلا إذا كانت " لا " بعد أم نحو: أتقومُ أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيدُ عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمَّا حَدْفُه دون " لا " فلا يجوزُ، وقد جاء حَدْفُ " أم " مع المعادِلِ وهو قليلٌ جداً. قال الشاعر:

4002- دعاني إليها القلبُ إني لأمرها * سميعٌ فلا أدري أُرْسِدُ طلابها
أي: أم عَيٌّ. وكان الشيخ قد نقل عن سيبويه أن هذه هي " أم " المعادلةُ أي: أم تُبْصِرُونَ الأمر الذي هو حقيقٌ أَنْ يُبْصَرَ عنده، وهو أنه خيرٌ مِنْ موسى. قال:
" وهذا القولُ بدأ به الزمخشريُّ فقال: " أم / هذه متصلة لأن المعنى: أفلا تُبْصِرُونَ أم تُبْصِرُونَ، إلا أنه وصَّعَ قوله: " أنا خيرٌ " موضعَ " تُبْصِرُونَ "؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خيرٌ، فهم عنده بُصْرَاءُ، وهذا من إنزال السببِ منزلة المسبب ".
قال الشيخ: " وهذا متكلفٌ جداً؛ إذ المعادِلُ إنما يكونُ مقابلاً للسابق. فإن كان

المعادِلُ جَمَلَةٌ فَعْلِيَّةٌ كَانَ السَّابِقُ جَمَلَةً فَعْلِيَّةً أَوْ جَمَلَةً اسْمِيَّةً يَتَقَدَّرُ مِنْهَا فَعْلِيَّةٌ، كَقَوْلِهِ: {أَدْعُوهُمْ أُمَّ أَيْمٌ صَامِتُونَ} لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أُمَّ صَمْتُمْ، وَهَذَا لَا يَتَقَدَّرُ مِنْهَا جَمَلَةٌ فَعْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: {أُمَّ أَنَا حَبِيزٌ} لَيْسَ مَقَابِلًا لِقَوْلِهِ: "أَفَلَا تُبْصِرُونَ". وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ اسْمًا كَانَ الْمَعَادِلُ اسْمًا، أَوْ جَمَلَةً فَعْلِيَّةً يَتَقَدَّرُ مِنْهَا اسْمٌ نَحْوُ قَوْلِهِ:

4003- أُمُحَدِّجُ الْبَيْدَيْنِ أُمَّ أَتَمَّتِ

(13/35)

ف "أَتَمَّتِ" مَعَادِلٌ لِاسْمٍ، فَالْتَقْدِيرُ: أُمَّ مُبَيَّنًا" قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي رَدَّهُ عَلَى الزَّمخَشَرِيِّ رَدٌّ عَلَى سَبِيوِيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّابِقُ بِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ أَيْضًا: إِنَّهُ لَا يُحَدَفُ الْمَعَادِلُ بَعْدَ "أُمَّ" إِلَّا وَبَعْدَهَا "لَا" فِيهِ نَظَرٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَجَوُّزُ سَبِيوِيهِ حَدْفُ الْمَعَادِلِ دُونَ "لَا" فَهُوَ رَدٌّ عَلَى سَبِيوِيهِ أَيْضًا. [قَوْلُهُ: {وَلَا يَكَادُ يُبِينُ} بَيْنَ هَذِهِ الْجَمَلَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الصَّلَةِ، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا]. وَالْعَامَّةُ عَلَى "يُبِينُ" مِنْ أَبَانَ، وَالْبَاقِرُ "يُبِينُ" بِفَتْحِهَا مِنْ بَانَ أَي: ظَهَرَ.

* { فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ دَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ }

قَوْلُهُ: {أَسْوَرَةٌ}: قَرَأَ حَفْصُ "أَسْوَرَةٌ" كَأَحْمَرَةٍ. وَالْبَاقُونَ "أَسَاوِرَةٌ". فَأَسْوَرَةٌ جَمْعُ سِوَارٍ كَجَمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ، وَهُوَ جَمْعُ قَلْبَةٍ، وَأَسَاوِرَةٌ جَمْعُ إِسْوَارٍ بِمَعْنَى سِوَارٍ. يُقَالُ: سِوَارُ الْمَرْأَةِ وَإِسْوَارُهَا، وَالْأَصْلُ: إِسْوَابِرٌ بِالْيَاءِ، فَعَوَّضَ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ تَاءُ التَّأْنِيثِ كَرَنَادِقَةٍ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ جَمْعُ أَسْوَرَةٍ فَهِيَ جَمْعُ الْجَمْعِ. وَقَرَأَ أَبِي وَالْأَعْمَشُ - وَيُزَوَّى عَنْ أَبِي عَمْرٍو - "أَسَاوِرٌ" دُونَ تَاءٍ. وَزَوَّى عَنْ أَبِي أَيْضًا وَعَبِدُ اللَّهِ أَسَاوِيرَ. وَقَرَأَ الضَّحَّاكُ "أَلْقَى" مُبْنِيًا لِلْفَاعِلِ أَيِ اللَّهِ. وَ"أَسَاوِرَةٌ" نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. وَ"مِنْ دَهَبٍ" صِفَةٌ لِأَسَاوِرَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مِنْ" الدَّخْلَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ.

* { فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ }

قَوْلُهُ: {آسَفُونَا}: مَنقُولٌ بِهَمْزَةٍ التَّعْدِيَةِ مِنْ أَسِيفَ بِمَعْنَى عَصَبٍ، وَالْمَعْنَى: أَعْصَبُونَا بِمَخَالَفَتِهِمْ أَمْرَنَا. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَحْزَنُوا أَوْلِيَاءَنَا يَعْنِي السَّحْرَةَ.

* { فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ }

(13/36)

قَوْلُهُ: {سَلَفًا}: قَرَأَ الْأَخْوَانُ بِضَمَّتَيْنِ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحَتَيْنِ. فَأَمَّا الْأُولَى فَتَحْتَمَلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا جَمْعُ سَلِيفٍ كَرَغِيفٍ وَرُغْفٍ. وَسَمِعَ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ مِنْ

العرب: "مضى سَلَيْفٌ من الناس". والسَلَيْفُ من الناس كالفریق منهم. والثاني: أنها جمعُ سَالِفٍ كصَابِرٍ وَصَبْرٍ. والثالث: أنها جمعُ سَلَفٍ كَأَسَدٍ وَأَسَدٍ. والثانية تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ جَمْعاً لِسَالِفٍ كحَارِسٍ وَخَرَسٍ، وَخَادِمٍ وَخَدَمٍ. وهذا في الحقيقة اسمٌ جمعٌ لا جمعٌ تكسير؛ إذ ليس في أبنية التفسير صِيغَةُ فَعَلٍ. والثاني: أنه مصدرٌ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ تَقُولُ: سَلَفَ الرَّجُلُ يَسْلَفُ سَلْفًا أَي: تَقَدَّمَ. وَسَلَفُ الرَّجُلِ أَبَاؤُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَالْجَمْعُ أَسْلَافٌ وَسُلَافٌ. وَقَالَ طَفِيلٌ:

4004- مَصَّوًّا سَلْفًا قَصْدُ السَّبِيلِ عَلَيْهِمْ * صُرُوفُ الْمَنَايَا بِالرِّجَالِ تَقَلَّبُ
وَقَرَأَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَمَجَاهِدٌ "سَلْفًا" بضم السين وفتح اللام. وفيها
وجهان، أشهرهما: أنه جمعُ سَلْفَةٍ كَعُرْقَةٍ وَعُرْفٍ، وَالسَّلْفَةُ الْأُمَّةُ. وَقِيلَ: الْأَصْلُ
"سَلْفًا" بضمين، وإنما أُبْدِلَ مِنَ الضَّمَةِ فَتْحَةً.

* { وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ }

قوله: { مَثَلًا } : إمَّا مفعولٌ ثانٍ إن كانت بمعنى صَبْرٍ، وَإِلَّا حَالًا.
قوله: "يَصِدُّونَ" قرأ نافع وابن عامر والكسائي "يَصِدُّونَ" بضم الصاد.
والباقون يكسروها. فقول: هما بمعنى واحدٍ، وهو الصحيح، واللفظ يُقال: صَدَّ
يَصِدُّ وَيَصِدُّ كَعَكْفٍ وَعَكْفٌ، وَيَعْرِشُ وَيَعْرِشٌ. وقيل: الضمُّ مِنَ الصَّدُودِ،
وهو الإعراضُ. وقد أنكر ابنُ عباسٍ الضمَّ، وقد رُوِيَ لَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَبْلَ بَلُوغِهِ تَوَاتُرُهُ.

* { وَقَالُوا أَلَيْهِنَّ خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا صَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ }

(13/37)

قوله: { وَقَالُوا أَلَيْهِنَّ خَيْرٌ } : قرأ أهل الكوفة بتحقيق الهمزة الثانية، والباقون
بتسهيلا بينَ بينَ، ولم يُدْخِلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ مِنْ قَاعِدَتِهِمُ الْفَصْلَ بَيْنَ
الهمزتين بَالْفِ، أَلْفًا، كراهةً لتوالي أربعةٍ مُتَشَابِهَاتٍ، وَأُبْدِلَ الْجَمِيعُ الْهِمَزَةَ
الثالثةَ أَلْفًا. وَلَا بُدَّ/ مِنْ زِيَادَةِ بَيَانٍ: وَذَلِكَ أَنَّ "أَلِهُةً" جَمْعٌ إِلَهُ كَعِمَادَةٍ وَأَعْمِدَةٍ،
فَالأَصْلُ أَلِهُةٌ بِهِمَزَتَيْنِ: الأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ سَاكِنَةً
بعد مفتوحةٍ وَجَبَ قَلْبُهَا أَلْفًا كَأَمِنْ وَبَابِهِ، ثُمَّ دَخَلَتْ هَمْزَةٌ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى
الكلمة، فَالتقى هَمْزَتَانِ فِي الْفِطْرِ: الأُولَى لِلِاسْتِفْهَامِ وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةُ أَفْعَلَةٍ.
وَالكُوفِيُّونَ لَمْ يَعْتَدُوا بِاجْتِمَاعِهِمَا فَأَبَقُوهُمَا عَلَى حَالِهِمَا. وَغَيْرُهُمْ اسْتَقْبَلُوا
فَخَفَّفَ الثَّانِيَةَ بِالتَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنَ، وَالثَّالِثَةَ بِأَلْفٍ مُحْضَةً لَمْ تُعَيَّرِ الْبِتَّةُ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ
العصرِ يُقَرِّونَ هَذَا الْحَرْفَ بِهِمَزَةٍ وَاحِدَةً بَعْدَهَا أَلْفٌ عَلَى لَفْظِ الْخَبْرِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ
أَحَدٌ مِنَ السَّبْعَةِ فِيمَا قَرَأْتُ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّ وَرِشًا قَرَأَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي
الأَرْهَرِ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ الِاسْتِفْهَامَ كَالْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا حَذَفَ أَدَاةَ الِاسْتِفْهَامِ لِدَلَالَةِ "أَمْ"
عَلَيْهَا وَهُوَ كَثِيرٌ، وَتَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَرَأَهُ خَبْرًا مُحْضًا وَحِينَئِذٍ تَكُونُ "أَمْ" مَنْقُطَةً
فَتُقَدَّرُ بِ بَلٍ وَالْهِمَزَةِ.

وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَهِيَ عِنْدَهُمْ مُتَصِلَةٌ. فَقَوْلُهُ: "أَمْ هُوَ" عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَةِ عَطْفٌ

على "آلهتنا" وهو من عطف المفردات. للتقدير: آلهتنا أم هو خير أي: أيهما خير. وعلى قراءة ورش يكون "هو" مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: بل أهو خير، وليست "أم" حينئذ عاطفة.
قوله: "جَدَلًا" مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ أَي: لأجل الجدل والمراء لا لإظهار الحق. وقيل: هو مصدرٌ في موضع الحال أي: إلا مُجَادِلِينَ.

(13/38)

وقرأ ابن مقسم "جدالاً" والوجهان جاريان فيه. والظاهر أن "هو" لعيسى وغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم.

* { وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ }

قوله: { لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً } في "من" هذه أقوال، أحدها: أنها بمعنى بدل أي: لَجَعَلْنَا بَدَلَكُمْ. ومنه أيضاً { أَرْضِيئُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ } أي بدلها. وأنشد:

4005- أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ عُذْبَةً * ظُلْمًا وَبُكْتَبٌ لِلْأَمِيرِ إِفَالَا

وقال آخر:

4006- جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا * وَلَمْ تَدُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا
والثاني: - وهو المشهور - أنها تبعيضية. وتأويل الآية عندهم: لَوَلَدْنَا مِنْكُمْ يَا رِجَالُ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَكُمْ كَمَا يَخْلُقُكُمْ أَوْلَادُكُمْ، كَمَا وَلَدْنَا عَيْسَى مِنْ أَنْثَى دُونَ ذَكَرٍ، ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. والثالث: أنها تبعيضية. قال أبو البقاء: "وقيل: المعنى: لَحَوَّلْنَا بَعْضَكُمْ مَلَائِكَةً". وقال ابن عطية: "لَجَعَلْنَا بَدَلًا مِنْكُمْ".

* { وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرَنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَادَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ }

قوله: { وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ } المشهورُ أبُو الضمير لعيسى، يعني نزوله آخر الزمان. وقيل الضمير للقرآن أي: فيه علم الساعة وأهوالها، أو هو علامة على قربها. وفيه { أَفْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ } { أَفْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْسَقَّ الْقَمَرُ }. وقيل: للنبي صلى الله عليه وسلم. ومنه "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ

(13/39)

" . والعامةُ علي "علم" مصدرًا، جُعِلَ عِلْمًا مَبَالِغَةً لَمَّا كَانَ بِهِ يَخْضَلُ الْعِلْمُ، أَوْ لَمَّا كَانَ سَرَطًا يُعَلِّمُ بِهِ ذَلِكَ أَطْلِقَ عَلَيْهِ عِلْمًا. وابن عباس وأبو هريرة وأبو مالك الغفاري وزيد بن علي "لَعَلْمٌ" بفتح الفاء والعين أي: لَسَرَطٌ وَعِلَامَةٌ، وقرأ أبو نصره وعكرمة كذلك، إلا أنهما عَرَّفَا بِاللَّامِ، فَقَرَأَ "لِلْعَلْمِ" أي: لِلْعِلَامَةِ المعروفة.

* { الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ }

قوله: { الْأَخْلَاءُ }؛ مبتدأ، وخبره "عَدُوٌّ". والتنوين في "يَوْمَئِذٍ" عوضٌ عن جملة تقديره: يومٌ إذ تأتيهم الساعةُ. والعامل في "يَوْمَئِذٍ" لفظُ "عَدُوٌّ" أي: عداوتهم في ذلك اليوم.

* { يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ }

قوله: { يَا عِبَادِ }؛ قرأ أبو بكر عن عاصمٍ "يا عِبَادِي، لا خَوْفٌ" بفتح الياء. والأخوانَ وابن كثيرٍ وحفصٌ بحذفِها وصلًا ووقفًا. والباقيون بإثباتها ساكنةً. وقرأ العامةُ "لا خوفٌ" بالرفع والتنوين: إمَّا مبتدأ، وإمَّا اسمًا لها، وهو قليلٌ. وابن محيصن دونَ تنوينٍ على حذفِ مضافٍ وانتظاره: لا خوفٌ شيءٍ. والحسنُ وابن أبي إسحاقٍ بالفتح على "لا" التبرئة، وهي عندهم أبلغُ.

* { الَّذِينَ آمَنُوا يَا أَيَّتِيَّتَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ }

قوله: { الَّذِينَ آمَنُوا }؛ يجوزُ أَنْ يكونَ نعتًا لـ "عبادي" أو بدلًا منه، أو عطف بيانٍ له، أو مقطوعًا منصوبًا أو مرفوعًا.

* { يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصَحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

(13/40)

قوله: { يُطَافُ }؛ قبله محذوفٌ أي: يَدْخُلُونَ يُطَافُ. والصَّحَافُ: جمعُ صَحْفَةٍ كَجَفْتَةٍ وَجِفَانٍ. قال الجوهرِيُّ: "الصَّحْفَةُ كَالْقَصْعَةِ. وقال الكسائيُّ: أعظمُ القِصَاعِ الجَفْنَةُ، ثم القِصْعَةُ تُشْبِعُ العَشْرَةَ، ثم الصَّحْفَةُ تُشْبِعُ الخمسةَ، ثم المِنْكَلَةُ تُشْبِعُ/ الرجلين والثلاثة". والصَّحِيفَةُ: الكتابُ، والجمعُ: صُحُفٌ وصَحَائِفٌ. وأمال الكسائيُّ في روايةٍ "بصحافٍ". والأكوابُ جمعٌ. ف قيل: هو كالإبريق إلا أنه لا عُرْوَةَ له. وقيل: إلا أنه لا حُرْطومَ له. وقيل: إلا أنه لا عُرْوَةَ له ولا حُرْطومَ معًا. قال الجواليقي: "ليتمكّن الشاربُ مِنْ أين شاء، فإنَّ العُرْوَةَ تمنعُ من ذلك".

وقال عديُّ:

4007- مُتَّكِنًا تَصْفِقُ أَبْوَابُهُ * يَسْعَى عَلَيْهِ العِبْدُ بالكُوبِ

والتقدير: وأكوابٍ مِنْ ذَهَبٍ أو لم يُرِدْ تَقْيِيدَهَا.

قوله: { مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ } قرأ نافعٌ وابن عامرٌ وحفصٌ "تَشْتَهِيهِ" بإثبات العائدِ علي الموصولِ كقولهِ: { الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ } والباقيون بحذفه كقولهِ: { أَهَادَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا } وهذه القراءةُ شبيهةٌ بقوله: { وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ } وتقدّم ذلك في يس،

وهذه الهاءُ في هذه السورةِ رُسِمَتْ في مصاحفِ المدينة والشام، وحذفتُ مِنْ

غيرها. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسي شارح القصيدِ وَهْمٌ فَسَبَقَ قَلْمُهُ فَكُتِبَ: "وَالهَاءُ مِنْهُ مَحذُوفَةٌ فِي مَصَاحِفِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ ثَابِتَةٌ فِي غَيْرِهِمَا". أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ "ثَابِتَةٌ فِي مَصَاحِفِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ مَحذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِهِمَا" فَعَكَسَ. وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ { تَسْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلْدُ الْأَعْيُنُ } بِالهَاءِ فِيهِمَا.

* { لَكُمْ فِيهَا فَآكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ }

قوله: { مِّنْهَا تَأْكُلُونَ } : " مِنْ " تبعيةً أو ابتدائيةً، وَقُدِّمَ الْجَارُّ لِأَجْلِ الْفَاعِلَةِ.

(13/41)

* { لَا يُعْتَرِّ عَنَّهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ }

قوله: { لَا يُعْتَرِّ عَنَّهُمْ } : جملةٌ حاليةٌ، وكذلك { وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ } : وقرأ عبد الله " وَهُمْ فِيهَا " أي: في النار لدلالة العذاب عليها.

* { وَمَا ظَلَمْتَاهُمْ وَلَا كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ }

قوله: { وَلَا كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ } : العامةُ على الياء خبراً لـ " كان " ، و" هم " إمَّا فَضْلٌ وَإِمَّا توكيدٌ. وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان "الظالمون" على أن " هو " مبتدأ. و"الظالمون" خبره. والجملة خبر كان، وهي لغةٌ تميم. قال أبو زيد: " سَمِعْتُهُمْ يَقْرَؤُونَ "تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا" بِالرَّفْعِ. وَقَالَ قَيْسُ بْنُ دُرَيْجٍ:

4008- تَجُنُّ إِلَيَّ لَيْلَى وَأَنْتِ تَرَكْتَهَا * وَكُنْتِ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتِ أَقْدَرُ
بِرْفَعٍ "أَقْدَرُ" و"أَنْتِ" فَضْلٌ أَوْ توكيدٌ. قَالَ سيبويه: "بَلَّغْنَا أَنَّ رُؤْيَةَ كَانَ يَقُولُ:
أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ" يَعْنِي بِالرَّفْعِ.

* { وَتَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ }

قوله: { يَا مَالِكُ } : العامةُ مِنْ غَيْرِ تَرْخِيمٍ. وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشُ " يَا مَالٍ " مَرْخَمًا عَلَى لُغَةٍ مَّنْ يَنْتَظِرُ. وَأَبُو السَّوَّارِ الْعَتَوِيُّ " يَا مَالٌ " مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ عَلَى لُغَةٍ مَّنْ لَا يَنْوِي.

* { أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ }

قوله: { أَمْ أَبْرَمُوا } : أم منقطعةً. والإبرام: الإتيانُ، وأصله في القتل. يقال: أَبْرَمَ الْحَبْلُ أَي: أَتَقَنَ قَتْلَهُ، وَهُوَ الْقَتْلُ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ يُقَالُ لَهُ: سَحِيلٌ. قَالَ زَهِيرٌ:

4009- لَعْمَرِي لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا * عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

* { قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ }

(13/42)

قوله: {إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَانِ} قيل: هي شرطية على بابها. واخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ فَقِيلَ: إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ فَأَنَا أَوْلُ مَنْ يَعْبُدُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَصِحَّ الْبَتَّةَ بِالِدَلِيلِ الْقَاطِعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عُلِقَ الْعِبَادَةُ بِكَيْنُونَةِ الْوَلَدِ، وَهِيَ مُحَالٌ فِي نَفْسِهَا، فَكَانَ الْمُعْلَقُ بِهَا مُحَالًا مِثْلَهَا، فَهُوَ فِي صُورَةِ إِثْبَاتِ الْكَيْنُونَةِ وَالْعِبَادَةِ، وَفِي مَعْنَى تَفْيِهِمَا عَلَى أَبْلَغِ الْوَجُوهِ وَأَقْوَاهَا، ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فِي رَعْمِكُمْ. وَقِيلَ: الْعَابِدِينَ بِمَعْنَى: الْآنَفِينَ. مِنْ عَبْدٍ يَعْبُدُ إِذَا اسْتَدَّ أَنْفَهُ فَهُوَ عَبِيدٌ وَعَابِدٌ. وَيُؤَبِّدُهُ قِرَاءَةُ السُّلَمِيِّ وَالِيْمَانِي "الْعَبِيدِينَ" دُونَ الْفِي. وَحَكَى الْخَلِيلُ قِرَاءَةَ غَرِيبَةٍ وَهِيَ "الْعَبِيدِينَ" بِسُكُونِ الْبَاءِ، وَهِيَ تَخْفِيفُ قِرَاءَةِ السُّلَمِيِّ فَأَصْلُهَا الْكَسْرُ. قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: "يُقَالُ: عَبَدَ بِالْكَسْرِ يَعْْبُدُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ عَبِيدٌ، وَقَلِمَا يُقَالُ: عَابِدٌ، وَالْقُرْآنُ لَا يَجِيءُ عَلَى الْقَلِيلِ وَلَا الشَّادِّ". قُلْتُ: يَعْنِي فَتَخْرِيجَ مَنْ قَالَ: إِنْ الْعَابِدِينَ بِمَعْنَى الْآنَفِينَ لَا يَصِحُّ، ثُمَّ قَالَ كَقَوْلِ مُجَاهِدٍ. وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

4010- أَوْلَتْكَ آيَاتِي فَجِئْتَنِي بِمِثْلِهِمْ * وَأَعْبَدُ أَنْ أَهْجُو كَلِيبًا بَدَارِمَ
أَي: آتَفُ. وَقَالَ آخَرُ:

4011- مَتَى مَا يَسْنَا ذُو الْوُدِّ يَصْرِمُ خَلِيلَهُ * وَيُعْبَدُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ ظَالِمًا
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "مَعْنَاهُ الْجَاجِدِينَ". يُقَالُ: عَبَدَنِي حَقِّي أَي: جَحَدَنِيهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "الْعَبِيدُ بِكَسْرِ الْبَاءِ: الشَّدِيدُ الْعَصَبِ"، وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٌ أَي: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ عَلَى رَعْمِكُمْ فَأَنَا أَوْلُ مَنْ يَعْصِبُ لَذَلِكَ.
وَقِيلَ: "إِنْ" نَافِيَةٌ أَي: مَا كَانَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِقَوْلِهِ: {قَاتَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ} وَتَكُونُ الْفَاءُ سَبَبِيَّةً. وَمَنْعَ مَكِّي أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً قَالَ: "لَأَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّكَ إِنَّمَا تَقَيْتَ عَنِ اللَّهِ الْوَلَدَ فِيمَا مَضَى دُونَ مَا هُوَ آتٍ، وَهَذَا مُحَالٌ".

(13/43)

وَقَدْ رَدَّ النَّاسُ عَلَى مَكِّيٍّ، وَقَالُوا: كَانَ قَدْ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ كَقَوْلِهِ: {وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا} إِلَى مَا لَا يُحْصَى، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِ النَّحَاةِ: أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ، وَالْقَائِلُ بِذَلِكَ يَقُولُ: مَا لَمْ يَكُنْ قَرِينَةً كَالْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي قِرَاءَتَيْ: وَوَلَدٌ وَوُلْدٌ فِي مَرِيْمَ.

* { فَذَرَهُمْ يَحُوصُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ }

قوله: {يُلَاقُوا}: العَامَّةُ مِنَ الْمُتْلِقَاتِ. وَابْنُ مَحِيصَنٍ - وَتُرْوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو - "يَلْقَوُا" مِنْ لِقِيَ.

* { وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَاهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَاهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ }

قوله: { وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَاهٌ } : " فِي السَّمَاءِ " مُتَعَلِّقٌ بِـ " إِلَهٌ " لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَعْبُودٌ أَي: مَعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ وَمَعْبُودٌ فِي الْأَرْضِ، وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: الصَّلَاةُ لَا تَكُونُ

الآ جملَةً أو ما في تقديرها وهو الظرفُ وعديلهُ، ولا شيءَ منها هنا. والجوابُ: أن المبتدأَ حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، وذلك المحذوفُ هو العائدُ تقديره: وهو الذي في السماءِ إلهُ، وهو في الأرضِ إلهُ، وإنما حُذِفَ لطولِ الصلةِ بالمعمولِ فإنَّ الجارَّ متعلِّقٌ بـ إله. ومثله "ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً".

(13/44)

وقال الشيخ: "وحَسَنَه طوله بالعطفِ عليه، كما حَسَنَ في قولهم: قائل [لك] شيئاً طوله بالمعمولِ". قلت: حصوله في الآية وفيما حكاه سواء؛ فإن الصلة طابَّت بالمعمولِ في كليهما، والعطفُ أمرٌ زائدٌ على ذلك فهو زيادةٌ في تحسين الحذفِ. ولا يجوزُ أن يكونَ الجارُّ خبراً مقدماً، و"إله" مبتدأً مؤخراً لئلا تَعْرِى الجملةُ من رابطٍ، إذ يصيرُ نظيرَ "جاء الذي في الدار زيد". فإن جَعَلتَ الجارَّ صلةً وفيه ضميرٌ عائدٌ على الموصولِ وجَعَلتَ "إله" بدلاً منه. قال أبو البقاء: "جاز على صَعْفٍ؛ لأنَّ العَرَضَ الكليَّ إثباتُ الإلهيةِ لا كونه في السماء والأرض، فكان يَفْسُدُ أيضاً من وجهٍ آخر وهو قوله: {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ} لأنه معطوفٌ على ما قبله، وإذا لم تُقَدَّرْ ما ذكرنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أن في الأرض إلهاً" انتهى. وقال الشيخ: "وجوزُ أن تكونَ الصلةُ الجارُّ والمجرورَ، والمعنى: أنه فيهما بالوَهَيْتِه وربُّوبِيَّتِه، إذ يَسْتَجِيلُ حَمَلُه على الاستقرار". وقرأ عمرٌ وعليٌ وعبد الله في جماعة {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اللَّهُ} صُمِّنَ العَلَمُ أيضاً معنى المشتقِّ، فيتعلَّقُ به الجارُّ. ومثله "هو حاتمٌ في طيِّئ" أي: الجوادُ فيهم. ومثله: فرعون العذاب.

* { وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }

قوله: {وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}: الأخوان وابن كثير بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهو في كليهما مبني للمفعول. وقرأ بالخطاب مبنياً للفاعل. وقرأ العامة أيضاً "يَدْعُونَ" بياء العيبة والضمير للموصل. والسلمي وابن وثاب بتاء الخطاب، والأسود بن يزيد بتشديد الدال، وتُقل عنه القراءة مع ذلك بالتاء والياء.

(13/45)

* { وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }

قوله: {إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ}: فيه قولان، أحدهما: أنه متصلٌ والمعنى: إلا من شهد بالحقِّ كعزير والملائكة، فإنهم يملكون الشفاعة بتمليك الله إياهم لها. وقيل: هو منقطعٌ بمعنى: أن هؤلاء لا يَشْفَعُونَ إلا فيمن شهد بالحقِّ، أي: لكن

مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ يَشْفَعُ فِيهِ هَؤُلَاءِ، كَذَا قَدَّرُوهُ. وَهَذَا التَّقْدِيرُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ
الِاسْتِثْنَاءُ مُتَصِلًا عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ، تَقْدِيرُهُ: وَلَا يَمْلِكُونَ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ
دُونِهِ الشَّفَاعَةَ فِي أَحَدٍ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ.

* { وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ }

وقرأ العامة "فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ" بالعِيبَةِ. وَرُوي عن أبي عمروٍ بالخطاب.

* { وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله: { وَقِيلَهُ } : قرأ حمزةٌ وعاصمٌ بالجرِّ. والباقون بالنصب. فَأَمَّا الجُرُّ فعلى
وجهين، أحدهما: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى "السَّاعَةِ" أَي: عِنْدَهُ عِلْمٌ قَبْلَهُ، أَي: قَوْلِ
مُحَمَّدٍ أَوْ عَيْسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَالْقَوْلُ وَالْقَالَ وَالْقِيلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ جَاءَتْ
المَصَادِرُ عَلَى هَذِهِ الأَوْزَانِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الوَاوَ لِلْقَسْمِ. وَالجَوَابُ: إِمَّا مَحذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ: لِنُصْرَتِنَا أَوْ لِأَفْعَلِنَا بِهِمْ مَا أَرِيدُ، وَإِمَّا مَذْكُورٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: { إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ
لَا يُؤْمِنُونَ } ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

(13/46)

وَأَمَّا قِرَاءَةُ النِّصْبِ فِيهَا ثَمَانِيَةٌ أَوْجِهًا، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَحَلِّ
"السَّاعَةِ". كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ السَّاعَةَ وَيَعْلَمُ قَبْلَهُ كَذَا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ
عَلَى "سِرِّهِمْ وَنَجْوَاهُمْ" أَي: لَا نَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَلَا نَعْلَمُ قَبْلَهُ. الثَّلَاثُ:
عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولِ "يَكْتُبُونَ" المَحذُوفِ أَي: يَكْتُبُونَ ذَلِكَ وَيَكْتُبُونَ قَبْلَهُ كَذَا
أَيْضًا. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَفْعُولِ "يَعْلَمُونَ" المَحذُوفِ أَي: يَعْلَمُونَ ذَلِكَ
وَيَعْلَمُونَ قَبْلَهُ. الخَامِسُ: أَنَّهُ مَصْدَرٌ أَي: قَالَ قَبْلَهُ. السَّادِسُ: أَنْ يَنْتَصِبَ
بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَي: اللَّهُ يَعْلَمُ قَبْلَ رَسُولِهِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
السَّابِعُ: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى مَحَلِّ "بِالْحَقِّ" أَي: شَهِدَ بِالْحَقِّ وَقَبْلَهُ. الثَّامِنُ: أَنْ
يَنْتَصِبَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْقَسْمِ كَقَوْلِهِ:

4012- * فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ التَّرِيدُ

وَقَرَأَ الأَعْرَجُ وَأَبُو قَلَابَةَ وَمُجَاهِدٌ وَالحَسَنُ بِالرَّفْعِ، وَفِيهِ أَوْجُهٌ [أَحَدُهَا]: الرَّفْعُ
عَطْفًا عَلَى "عِلْمِ السَّاعَةِ" بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَي: وَعِنْدَهُ عِلْمٌ قَبْلَهُ، ثُمَّ حُذِفَ وَأَقِيمَ
هَذَا مُقَامَهُ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالأَبْتَدَاءِ، وَالجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: "يَا رَبِّ" إِلَى آخِرِهِ
هِيَ الخَيْرُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَيْرُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَقَبْلَهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ مَسْمُوعٌ
أَوْ مُتَقَبَّلٌ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَأَصْلُهُ الْقَسْمُ كَقَوْلِهِمْ: "إِيْمَنُ اللّٰهُ" و"لَعَمْرُ اللّٰهُ"
فِيَكُونُ خَيْرُهُ مَحذُوفًا. وَالجَوَابُ كَمَا تَقَدَّمَ، ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ أَيْضًا.

(13/47)

واختار القراءة بالنصب جماعةً. قال النحاس: "القراءة البيّنة بالنصب من جهتين، إحداهما: أنّ التفرقة بين المنصوب وما عُطِفَ عليه مُعْتَفَرَةٌ بخلافها بين المخفوض وما عُطِفَ عليه. والثانية تفسير أهل التأويل بمعنى النصب". قلت: وكأنه يريد ما قال أبو عبيدة قال: "إنما هي في التفسير: أم يحسبون أنا لا نسمع بغيرهم ونجواهم ولا نسمع قائله يا رب. ولم يرتض الزمخشري من الأوجه المتقدمة شيئاً، وإنما اختار أن تكون قسماً في القراءات الثلاث، وتقدم تحقيقها.

وقرأ أبو قلابة "يا رَبَّ" بفتح الباء على قلب الياء ألفاً ثم حذفها مجتزئاً عنها بالفتحة كقوله:

4013- * بلهف ولا ليأت
والأخفش يطردّها.

* { فاصح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون } *

قوله: { فسوف يعلمون } : قرأ نافع وابن عامر "تعلمون" بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغيبة نظراً لما تقدم.

سورة الدخان

* { إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين } *

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: { إنا أنزلناه } : يجوز أن يكون جواب القسم، وأن يكون اعتراضاً، والجواب قوله: { إنا كنا منذرين }، واختاره ابن عطية. وقيل: "إنا كنا" مستأنف، أو جواب ثانٍ من غير عاطفٍ.

* { فيها يفرق كل أمر حكيم } *

(13/48)

قوله: { فيها يفرق } : يجوز أن تكون مستأنفة، وأن تكون صفة لـ "ليلة" وما بينهما اعتراض. قال الزمخشري: "فإن قلت: إنا كنا منذرين، فيها يفرق، ما موقع هاتين الجملتين؟ قلت: هما جملتان مستأنفتان ملفوفتان، فسّر بهما جواب القسم الذي هو "أنزلناه" كأنه قيل: أنزلناه؛ لأن من شأننا الإنذار والتحذير، وكان أنزلنا إياه في هدم الليلة خصوصاً؛ لأن إنزال القرآن من الأمور الحكيمة، وهذه الليلة يفرق فيها كل أمر حكيم". قلت: وهذا من محاسن هذا الرجل.

وقرأ الحسن والأعرج والأعمش "يفرق" بفتح الياء وضمّ الراء، "كل" بالنصب أي: يفرق الله كل أمر. وزيد بن علي "تفرق" بنون العظمة، "كل" بالنصب، كذا نقله الزمخشري، وتقل عنه الأهوازي "يفرق" بفتح الياء وكسر الراء، "كل" بالنصب، "حكيم" بالرفع على أنه فاعل "يفرق"، وعن الحسن والأعمش أيضاً

"يُفَرِّقُ" كَالْعَامَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ.

* { أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ }

(13/49)

قوله: { أَمْرًا } : فيه اثنا عشر وجهًا، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ حَالًا مِنْ فاعِلٍ "أَنْزَلْنَاهُ". الثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مفعوله أي: أَنْزَلْنَاهُ أَمْرِينَ، أَوْ مَأْمُورًا بِهِ. الثالث: أَنْ يَكُونَ مفعولًا لَهُ، وَنَاصِبُهُ: إِمَّا "أَنْزَلْنَاهُ" وَإِمَّا "مُنْذِرِينَ" وَإِمَّا "يُفَرِّقُ". الرابع: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى يُفَرِّقُ أَي: فَرَّقًا. الخامس: أَنَّهُ مَصْدَرٌ لـ "أَمْرْنَا" مَحذُوفًا. السادس: أَنْ يَكُونَ "يُفَرِّقُ" بِمَعْنَى يَأْمُرُ. والفرق بين هذا وما تَقَدَّمَ: أَنَّكَ رَوَيْتَ فِي هَذَا بِالْعَامِلِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَفِيمَا تَقَدَّمَ بِالْعَكْسِ. السابع: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "كُلِّ". الثامن: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "أَمْرٍ" وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصِفٌ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ شَيْئَيْنِ: مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ. والثاني: أَنَّهُ مُؤَكَّدَةٌ. التاسع: أَنَّهُ مَصْدَرٌ لـ "أَنْزَلَ" أَي: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِنْزَالًا، قَالَهُ الْأَخْفَشُ. العاشر: أَنَّهُ مَصْدَرٌ، لَكِنْ بِتَأْوِيلِ الْعَامِلِ فِيهِ إِلَى مَعْنَاهُ أَي: أَمْرْنَا بِهِ أَمْرًا بِسَبَبِ الْإِنْزَالِ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي وَجْهِ فِيهَا يُفَرِّقُ فَرَّقًا أَوْ يَنْزِلُ إِنْزَالًا. الحادي عشر: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَلَا يَعْْنِي بِذَلِكَ الْاِخْتِصَاصَ الْاِصْطِلَاحِيَّ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً. الثاني عشر: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّهِيرِ فِي "حَكِيمٍ". الثالث عشر: أَنْ يَنْتَصِبَ مفعولًا بِهِ بِـ "مُنْذِرِينَ" كَقَوْلِهِ: { لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا } وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحذُوفًا أَي: مُنْذِرِينَ النَّاسَ أَمْرًا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ اِتْتِصَابَهُ يَرْجِعُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْحَالِيَّةِ، وَإِنَّمَا التَّكْثِيرُ بِحَسَبِ الْمَجَالِ، وَقَدْ عَرَّفْتَهَا بِمَا قَدَّمْتُهُ لَكَ. وقرأ زيد بن علي "أَمْرٌ" بِالرَّفْعِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَهِيَ تُقَوِّي النِّصْبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ".

قوله: "مِنْ عِنْدِنَا" يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "يُفَرِّقُ" أَي: مِنْ جِهَتِنَا، وَهِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَجَازًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ أَمْرًا.

(13/50)

قوله: { إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ } جَوَابٌ ثَلَاثٌ أَوْ مُسْتَأْنَفٌ، أَوْ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: { إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ }.

* { رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

قوله: { رَحْمَةً } : فِيهَا خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ [أَحَدُهَا]: الْمَفْعُولُ لَهُ. وَالْعَامِلُ فِيهِ: إِمَّا "أَنْزَلْنَاهُ" وَإِمَّا "أَمْرًا" وَإِمَّا "يُفَرِّقُ" وَإِمَّا "مُنْذِرِينَ". الثَّانِي: مَصْدَرٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي: رَحِمْنَا رَحْمَةً. الثَّالِثُ: مَفْعُولٌ بِـ مُرْسِلِينَ. الرَّابِعُ: حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ "مُرْسِلِينَ" أَي: ذَوِي رَحْمَةٍ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "أَمْرًا" فَيَجِيءُ فِيهَا مَا

تقدّم، وتكثر الأوجه فيها حينئذٍ.

و"مِنْ رَبِّكَ" يتعلّق بِرَحْمَةٍ، أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ. وفي "مِنْ رَبِّكَ" التفاتٌ من التكلم إلى العَيْبَةِ، ولو جَرَى على مَنَوَالٍ ما تقدّم لقال: رحمةً منا.

* { رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ }

قوله: { رَبِّ السَّمَاوَاتِ } : قرأ الكوفيون بخفض "رَبِّ"، والباقون برفعه. فالجَرُّ على البدلِ، أو البيانِ، أو النعتِ. والرفعُ على إضمارِ مبتدأ، أو على أنه مبتدأ، خبره { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ }.

* { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ }

(13/51)

قوله: { رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ } : العامّة على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ "رَبِّ السموات" فيمن رَفَعَهُ، أو على أنه مبتدأ، والخبرُ { لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } أو خبرٌ بعد خبر لقوله: { إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ } أو خبرٌ مبتدأ مضمراً عند الجميع أعني قَرَاءَةَ الجَرِّ والرفعِ، أو فاعلٌ لقوله: "يُمِيت". وفي "يُحْيِي" ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبله أي: يُحْيِي هو، أي: رَبُّ السموات ويميتُ هو، فأوَقَعَ الظاهرَ مَوْقِعَ المضمَر، ويجوزُ أن يكونَ "يُحْيِي وَيُمِيت" من التنازع. ويجوزُ أن يُنسَبَ الرفعُ إلى الأولِ أو الثاني نحو: يَقُوم وَيَقُعد زيد، وهذا عتَى أبو البقاء بقوله: "أو على شريطة التفسير".

وقرأ ابنُ محيَسن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن بالجَرِّ/ على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ لـ "رَبِّ السموات"، وهذا يُوجِبُ أن يكونوا يَقْرَؤون "رَبِّ السموات" بالجَرِّ. والأنطاكي بالنصب على المدح.

* { فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ }

قوله: { يَوْمَ تَأْتِي } : منصوبٌ بـ "ارْتَقِبْ" على الظرفِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: ارتقب وَعَدَّ اللهُ في ذلك اليوم. ويجوزُ أن يكونَ هو المفعولُ المرتقب.

* { يَعْشَى النَّاسَ هَآدًا عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: { يَعْشَى النَّاسَ } : صفةٌ ثانيةٌ أي: بدُحَانٍ مُّبِينٍ غاشٍ. قوله: "هَآدًا عَذَابٌ" في محلِّ نصبٍ بالقول. وذلك القولُ حالٌ أي: قائلين ذلك، ويجوزُ أن لا يكونَ معمولاً لقولِ البتّة، بل هو مجردُ إخبارٍ.

* { أَلَيْسَ لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ }

قوله: { أَلَيْسَ لَهُمُ الذِّكْرَى } : يجوزُ أن يكونَ "أَلَيْسَ" خبراً لـ "ذِكْرَى" و"لهم"

تبيين، ويجوز أن يكون "أتى" منصوباً على الظرف بالاستقرار في "لهم"، فإن "لهم" وقع خبراً لـ "ذكرى".

قوله: "وقد جاءهم" حال من "لهم". وقرأ زيد بن علي "مُعَلِّم" بكسر اللام.

(13/52)

* { إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ }

قوله: { قَلِيلًا } : نعتٌ لزمانٍ أو مصدرٍ محذوف، أي: كَشَفْنَا قَلِيلًا أو زمانًا قَلِيلًا.

* { يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطِشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ }

قوله: { يَوْمَ تَبْطِشُ } قيل: هو بدلٌ من "يَوْمَ تَأْتِي". وقيل: منصوبٌ بإضمارِ اذْكُر. وقيل: بـ مُنْتَقِمُونَ. وقيل: بما دلَّ عليه "مُنْتَقِمُونَ" وهو يَنْتَقِم. ورُدَّ هذا: بأنَّ ما بعد "إِنَّ" لا يَعْمَلُ فيما قبلها، وبأنه لا يُقَسَّرُ إِلَّا ما يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ. قوله: "تَبْطِشُ" العَامَّةُ على فتح النون وكسر الطاء أي: تَبْطِشُ بهم. وقرأ الحسن وأبو جعفر بضم الطاء، وهي لغةٌ في مضارع بَطِشَ. والحسن وأبو رجاء وطلحة بضم النون وكسر الطاء، وهو منقولٌ من بَطِشَ أي: تَبْطِشُ بهم الملائكةُ. والبَطِشَةُ على هذا يجوز أن تكونَ منصوبةً بـ تَبْطِشُ على حذفِ الزائد نحو: { أَنْتَبَّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا } وَأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدرٍ أي: تَبْطِشُ الملائكةُ بهم فيَبْطِشُونَ البَطِشَةَ.

* { وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ }

قوله: { وَلَقَدْ فَتَنَّا } : قُرئ "فَتَنَّا" بالتشديد على المبالغة أو التكرير لكثرة متعلقه. و"جاءهم رسولٌ" يحتمل الاستئناف والحال.

* { أَنْ أَدُّوْا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِيَّيْكُمْ رَسُولٌ آمِينٌ }

(13/53)

قوله: { أَنْ أَدُّوْا } : يجوز أن تكونَ المفسِّرةُ؛ لتقدُّم ما هو بمعنى القول، وأن تكونَ المخففةُ، وأن تكونَ الناصبةُ للمضارع، وهي تُوصَلُ بالأمر. وفي جعلها مخففةً إشكالٌ تقدَّم: وهو أنَّ الخبرَ في هذا الباب لا يقع طلباً، وعلى جعلها مصدريةً تكون على حذفِ الجرِّ أي: جاءهم بأنَّ ادُّوا. و"عباد الله" يُحتمل أن يكونَ مفعولاً به. وفي التفسير: أنه طلبٌ منهم أن يُؤدُّوا إليه بني إسرائيل، ويُدلُّ عليه { فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ }، وأن يكونَ منادى، والمفعولُ محذوفٌ أي: أعطوني الطاعة يا عباد الله.

* { وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ }

قوله: { وَأَنْ لَا تَعْلُوا } : عطفتُ على "أَنْ" الأولى. والعامَّةُ على كسر الهمزة مِنْ قَوْلِهِ: "إِنِّي آتِيكُمْ" على الاستئناف. وقُرئ بالفتح على تقدير اللامِ أَي: وَأَنْ لَا تَعْلُوا لِآتِي آتِيكُمْ.

* { وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ }

قوله: { أَنْ تَرْجُمُونِ } : أَي: مِنْ أَنْ تَرْجُمُونِ. وقوله: "إِنِّي عُدْتُ" مستأنفٌ. وأدغم الذالَ في التاء أبو عمرو والأخوان. وقد مَصَى توجيهُه في طه عند قوله: { فَتَبَدُّهَا }.

* { قَدَعَا رَبَّهُ أَنْ هَاؤُلَاءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ }

قوله: { أَنْ هَاؤُلَاءِ } : العامَّةُ على الفتح بإضمار حرفِ الجرِّ أَي: دعاه بأنَّ هؤلاء. وابنُ أبي إسحاق وعيسى والحسن بالكسرِ على إضمارِ القول عند البصريين، وعلى إجراء "دعا" مُجرى القول عند الكوفيين.

* { فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُّتَّبِعُونَ }

(13/54)

قوله: { فَأَسْرِ بِعِبَادِي } : قد تقدّم قراءة الوصلِ والقطع. وقال الزمخشري: "وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعد الفاء: يقال أسْرَ بعبادي، وجوابُ شرطٍ مقدرٍ، كأنه قال: إن كان الأمرُ - كما تقول - فأَسْرِ بعبادي". قال الشيخ: "وكثيراً ما يَدَّعي حَذْفَ الشرطِ ولا يجوزُ إلا لدليلٍ واضحٍ كأن يتقدّمه الأمرُ أو ما أشبهه".

* { وَاتُّرِكَ الْبَحْرُ رَهْوَاً إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُّعْرِفُونَ }

قوله: { رَهْوَاً } : يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً على أَنَّ "تَرَكَ" بمعنى صَبَّرَ، وَأَنْ يكونَ حالاً على أَنَّها ليستَ بمعناها. والرَّهْوُ قيل: السِّكُونُ، فالمعنى: اتُّرِكَ ساكناً. يقال: رَهَا يَرْهَوُ رَهْوَاً. ومنه جاءت الخيلُ رَهْوَاً. قال النابغة: 4014- والخيلُ تَمَرَعُ رَهْوَاً فِي أَعْيُنِهَا * كالطيرِ تَنْجُو مِنَ الشُّبُوبِ ذِي الْبَرْدِ وَرَهَا يَرْهَوُ فِي سِيرِهِ. أَي: يَرْفِقُ. قال القطامي: 4015- يَمَشِينَنَّ رَهْوَاً فَلَا أَعْجَازُ خَاذِلَةٌ * ولا الصدورُ علي الأعجازِ تَتَكَلَّمُ عن أبي عبيدة: رَهْوَاً: أَي اتركه مُنْفَتِحاً فُرْجاً على ما تركته. وفي التفسير: أَنَّهُ لَمَّا انْقَلَقَ الْبَحْرُ لِمُوسَى وَطَلَعَ مِنْهُ خَافَ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِرْعَوْنَ فَأَرَادَ أَنْ يَصْرَبَهُ لِيَعُودَ حَتَّى لَا يَلْحَقُوهُ. فَأَمَرَ أَنْ يَتْرَكَهُ فُرْجاً. وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: / رَهَا الرَّجُلُ يَرْهَوُ رَهْوَاً فَتَحَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَالرَّهْوُ وَالرَّهْوَةُ: الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ

والمنخفضُ يَجْتَمِعُ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. وَالرَّهْوَةُ الْمِرْأَةُ الْوَاسِعَةُ الْهَيْنِ. وَالرَّهْوُ: طَائِرٌ يُقَالُ هُوَ الْكَرْكِيُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الشُّعْرَاءِ عَلَى نَظِيرِ {كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ}.

* { وَرُزُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ }

قوله: { وَمَقَامٍ } : الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ وَهُوَ اسْمُ مَكَانِ الْقِيَامِ. وَابْنُ هَرْمَزٍ وَقَتَادَةُ وَابْنُ السَّمَيْفَعِ وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ خَارِجَةٍ بَضَمُّهَا اسْمُ مَكَانٍ مِنْ أَقَامِ.

(13/55)

* { وَتَعَمَّةٍ كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينَ }

وَالْبَعْمَةُ بِالْفَتْحِ: تَضَارُهُ الْعَيْشُ وَلِذَا دَثُّهُ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَرِّهَا. وَتَصَبَّهَا أَبُو رَجَاءٍ عَطْفًا عَلَى "كَمْ" أَي: تَرَكَوْا كَثِيرًا مِنْ كَذَا، وَتَرَكَوْا تَعَمَّةً. قَوْلُهُ: "فَكَاهِينَ" الْعَامَّةُ عَلَى الْأَلْفِ أَي: طَيَّبِي الْأَنْفُسَ أَوْ أَصْحَابُ فَاكِهِةٍ كَلَابِنٍ وَتَامِرٍ. وَقِيلَ: فَكَاهِينَ لَاهِينَ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ "فَكَاهِينَ" أَي: مُسْتَخْفِينَ مُسْتَهْزِئِينَ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "يُقَالُ: فَكَاةُ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ فَهُوَ فَكَاةٌ إِذَا كَانَ مَزَاحًا وَالْفَكَاةُ أَيْضًا: الْأَشِيرُ".

* { كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ }

قَوْلُهُ: { كَذَلِكَ } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مَرْفُوعَةً الْمَحَلُّ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِلَيْهِ نَحْوُ الزَّجَّاجِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً الْمَحَلُّ، فَقَدَّرَهَا الْحَوْفِيُّ: أَهْلَكْنَا إِهْلَاكًا وَانْتَقَمْنَا انْتِقَامًا كَذَلِكَ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: "كَذَلِكَ أَفْعَلُ بِمَنْ عَصَانِي". وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: يَفْعَلُ فِعْلًا كَذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "تَرَكَأَ كَذَلِكَ" فَجَعَلَهُ نَعْتًا لِلتَّرِكِ الْمَحْذُوفِ. وَعَلَى هَذِهِ الْأَوْجُهِ كُلِّهَا يُوقَفُ عَلَى "كَذَلِكَ" وَيُبْتَدَأُ "وَأَوْرَثْنَاهَا". وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "الْكَافُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى مَعْنَى: مِثْلَ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ آخَرِينَ مِنْهَا وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ لَيْسُوا مِنْهُمْ"، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ "وَأَوْرَثْنَاهَا" مَعْطُوفًا عَلَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ النَّاصِبَةِ لِلْكَافِ، فَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى "كَذَلِكَ" حِينَئِذٍ.

* { فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ }

قَوْلُهُ: { فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِعَارَةً كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: 4016- الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِقَةٍ * تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ

وقال جرير:

4017- لَمَّا أَتَى خَبْرَ الرَّبِيِّ تَوَاصَعَتْ * سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وقال النابغة:

4018- بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ * وَخَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ

(13/56)

* { مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ }

قوله: { مِنْ فِرْعَوْنَ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من العذاب: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ عذابِ فرعونَ، وإمَّا على المبالغة جعله نفسَ العذاب فأبدله منه. والثاني: أنه حالٌ من العذابِ تقديرُه: صادراً مِنْ فرعونَ.

وقرأ عبد الله { مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ } وهي مِنْ إضافةِ الموصوفِ لصفته؛ إذ الأصلُ: العذابُ المُهينُ، كالقراءة المشهورة.
وقرأ ابن عباس "مَنْ فرعونُ" بفتح ميم "مَنْ" ورفع "فرعونُ" على الابتداء والخبر، وهو استفهامٌ تحقير كقولك: مَنْ أنتَ زيداً. ثم بيَّن حاله بالجملة بعدُ في قوله: { إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ }.

* { وَلَقَدْ اخْتَرْنَا هُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ }

قوله: { عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ } : "على" الأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنَّها حالٌ من الفاعل في "اخْتَرْنَا هُمْ". والثانية متعلِّقةٌ بـ "اخْتَرْنَا هُمْ". وفي عبارة الشيخ: أَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ مَدْلُولُهَا جاز تعلقُهما بـ "اخْتَرْنَا". وأنشد الشيخ نظيرَ ذلك: 4019- وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَعَدَّرْتُ * عَلَيَّ وَالَّتِ حَلَقَةٌ لَمْ تَحُلَّ ثم قال: "ف" "على علم" حالٌ: إمَّا من الفاعل أو من المفعول. و"على ظَهْر" حالٌ من الفاعل في "تَعَدَّرْتُ". والعامِلُ في الحال هو العاملُ في صاحبها". وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قوله أولاً: "ولِذَلِكَ تَعَلَّقَا بِفِعْلِ وَاحِدٍ لَمَّا اخْتَلَفَ المَدْلُولُ" ينافي جَعَلَ الأولى حالاً؛ لأنَّها لم تتعلَّقْ به. وقوله: "والعاملُ في الحال هو العاملُ في صاحبها" لا يتفقُ في ذلك.

* { أَهْمُ حَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبِعَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ }

(13/57)

قوله: { وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } : يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ معطوفاً على "قَوْمٌ تُبِعَ". الثاني: أَنْ يكونَ مبتدأً، وخبرُه ما بعده مِنْ "أَهْلَكْنَاهُمْ"، وإمَّا على الأول فـ "أَهْلَكْنَاهُمْ": إمَّا مستأنفٌ، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي استتكر في الصلة. الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يُقَسِّرُه "أَهْلَكْنَاهُمْ". ولا محلَّ لـ "أَهْلَكْنَا" حينئذٍ.

* { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ }

قوله: { لِأَعْيُنٍ } : حال. وقرأ عمرو بن عبيد "وما بيتهنَّ" لأنَّ السمواتِ والأرضَ

جمع. والعامَّة "بينهما" باعتبار التَّوعين.

* { مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا كِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: {إِلَّا بِالْحَقِّ}: حال: إمَّا من الفاعل، وهو الظاهر، وإمَّا من المفعول أي: إلا مُحَقِّقِينَ أو مُلْتَبِسِينَ/ بالحق.

* { إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ }

قوله: {إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ}: العامَّة على رَفَع "مِيقَاتُهُمْ" خبراً لـ "إِنَّ".
وَقُرئ بنصبه على أنه اسمُ "إِنَّ" و"يَوْمَ الْفَصْلِ" خبره. و"أَجْمَعِينَ" تأكيدٌ للضمير المجرور.

* { يَوْمَ لَا يُعْنِي مَوْلَى عَن مَّوَلَى سَيِّئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ }

(13/58)

قوله: {يَوْمَ لَا يُعْنِي}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً من "يَوْمَ الْفَصْلِ" أو بياناً عند مَنْ لَا يَشْتَرِطُ المطابقة تعريفاً وتنكيراً، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمارِ أَعْنِي. وَأَنْ يَكُونَ صفةً لـ "مِيقَاتُهُمْ" ولكنه بُنِي. قاله أبو البقاء. وهذا لا يتأتى عند البصريين لإضافته إلى مُعْرَب. وقد تقدَّم آخر المائدة، وَأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ يَدُلُّ عليه "يَوْمَ الْفَصْلِ" أي: يَفْصِلُ بينهم يَوْمَ لَا يُعْنِي. ولا يجوز أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْفَصْلِ نفسه لِمَا يَلْتَزِمُ مِنَ الْفَصْلِ بينهما باجْنَبِيٍّ وهو "مِيقَاتُهُمْ"، و"الْفَصْلِ" مصدرٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ. وقال أبو البقاء: "لأنَّه قد أُخْبِرَ عنه"، وفيه تَجَوُّزٌ فَإِنَّ الْإِخْبَارَ عَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْفَصْلِ لِأَعْنِي الْفَصْلُ.

قوله: "ولا هم" جُمِعَ الضميرُ عائداً به على "مَوْلَى"، وَإِنْ كَانَ مفرداً لأنه قَصَدَ معناه فَجُمِعَ، وهو نكرةٌ في سياق النفي فَعَمَّ.

* { إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ }

قوله: {إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ}: يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: - وهو قولُ الكسائيِّ - أنه منقطعٌ. الثاني: أنه متصلٌ تقديراً: لَا يُعْنِي قَرِيبٌ عَن قَرِيبٍ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُمْ يُؤَدُّنَ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ فَيَشْفَعُونَ فِي بَعْضِهِمْ. الثالث: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً على البدليةِ مِنْ "مَوْلَى" الأول، وَيَكُونُ "يُعْنِي" بمعنى يَنْفَعُ، قاله الحوفي. الرابع: أنه مرفوعٌ المحلُّ أيضاً على البدلِ مِنْ وَاوٍ "يُنصَرُونَ" أي: لا يمنع من العذابِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ.

* { كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ }

(13/59)

قوله: { كَالْمُهْل } : يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمراً أي: هو كالمُهْل. وَلَا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ "طعام الأثيم". قَالَ أبو البقاء: "لأنَّه عاملٌ إذ ذاك". وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، والعامِلُ فيه معنى التشبيه، كقولك: زيدٌ أخوك شجاعاً.
والأثيمُ صفةٌ مبالغة. ويقال: الأثوم كالصَّبورِ والشَّكورِ. والمُهْلُ: قيل دُرِّيُّ الزيت. وقيل عَكَرُ القَطِرَانِ. وقيل: ما أُذِيبَ مِنْ دَهَبٍ أو فضة. وقيل: ما أُذِيبَ منهما وَمِنْ كُلِّ ما في معناهما من المُنطَبعات كالحديدِ والنحاسِ والرَّصاصِ. والمُهْلُ بالفتح: التُّودَةُ والرَّفْقُ. ومنه { قَمَهْلُ الكَافِرِينَ }. وقرأ الحسن "كالمُهْل" بفتح الميم فقط، وهي لغَةٌ في المُهْلِ بالضم.

قوله: "يَعْلِي" قرأ ابن كثير وحفصٌ بالياءِ مِنْ تحت. والفاعلُ ضميرٌ يعود على طعام. وَجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يعودَ على الزَّقُومِ. وقيل: يعود على المُهْلِ نفسه، و"يَعْلِي" حالٌ من الضميرِ المستترِ في الجارِّ أي: مُشَبَّهاً المُهْلَ غالباً. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ المُهْلِ نفسه. وَجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هو يَعْلِي أي: الزَّقُومُ أو الطعامُ. والباقون "تَعْلِي" بالتاءِ مِنْ فوق، على أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الشجرة، والجملةُ خبرٌ ثانٍ أو حالٌ على رَأْيٍ، أو خبرٌ مبتدأ مضمراً أي: هي تَعْلِي.

* { كَعْلِي الحَمِيمِ }

قوله: { كَعْلِي الحَمِيمِ } : نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ مِنْ ضميره أي: تَعْلِي عَلِيًّا مثلَ عَلِي الحَمِيمِ أو يَعْلِيه مُشَبَّهاً عَلِي الحَمِيمِ.

* { حُدُوهُ فَاغْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الجَحِيمِ }

(13/60)

قوله: { فَاغْتَلُوهُ } : قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بضمِّ عينٍ "اغْتَلُوهُ". والباقون بكسرِها، وهما لغتان في مضارعٍ عَتَلَه أي: ساقه بجفاءٍ وغلظةٍ كَعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ. والعُتْلُ: الجافي الغليظ.

* { دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ }

قوله: { إِنَّكَ أَنْتَ } : قرأه الكسائيُّ بالفتح على معنى العَلَّةِ أي: لَأَنَّكَ. وقيل: تقديرُهُ: دُقْ عذابَ أَنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ. والباقون بالكسر على الاستئنافِ المَفِيدِ للعلة، فتتحدُّ القراءتان معنىً. وهذا الكلامُ على سبيلِ التهكم، وهو أغيظُ للمُسْتَهْزَأِ به، ومثله قولُ جريرٍ لشاعرٍ سَمَّى نفسه زهرةَ اليمنِ:
4020- أَلَمْ يَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا * مَنْ كَانَ مَوْعِظَةً يَا زَهْرَةَ اليَمَنِ
وكان هذا الشاعرُ قد قال:

4021- أَبْلَغُ كُتَيْبًا وَأَبْلَغُ عَنْكَ شَاعِرَهَا * أَتَى الْأَعْرُ وَأَتَى زَهْرَةَ الْيَمَنِ

* { فِي جَنَاتٍ وَعُيُونٍ }

قوله: { فِي جَنَاتٍ }؛ / يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: " فِي مَقَامٍ " بتكرير العاملِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا.

* { يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ }

قوله: { يَلْبَسُونَ }؛ يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرِ فِي الْجَارِ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا لـ " إِنَّ " فَيَتَعَلَقُ الْجَارُ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا. قوله: " مُتَقَابِلِينَ " حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ " يَلْبَسُونَ " وقد تقدّم تفسيرُ هذه الألفاظِ: السُّدُسُ وَالْإِسْتَبْرَقُ وَالْمَقَامُ.

* { كَذَلِكَ وَرَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ }

قوله: { كَذَلِكَ }؛ فِي هَذِهِ الْكَافِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: النَّصْبُ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ أَي: نَفَعْلٌ بِالْمُتَقَبِّلِينَ فَعَلًا كَذَلِكَ أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ. وَالثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى خَبَرٍ ابْتِدَاءً مضمِرٍ أَي: الْأَمْرُ كَذَلِكَ. وَقَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ قَبْلَهُ جَمَلَةً حَالِيَةً فَقَالَ: " تَقْدِيرُهُ: فَعَلْنَا ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ "، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. وَالْوَقْفُ عَلَى " كَذَلِكَ "، وَالْإِبْتِدَاءُ بِقَوْلِهِ " وَرَوَّجْنَاهُمْ ".

(13/61)

قوله: " بِحُورٍ عِينٍ " الْعَامَّةُ عَلَى تَنْوِينِ " حُورٍ " مَوْصُوفِينَ بِـ " عِينٍ ". وَعَكْرَمَةُ لَمْ يُتَوَّنْ، أَصَافَهُنَّ لِأَنَّهُنَّ يَنْقَسِمْنَ إِلَى عَيْنٍ وَغَيْرِ عَيْنٍ. وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْحُورِ الْعِينِ.

* { يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ أَمِينٍ }

قوله: { يَدْعُونَ }؛ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ " رَوَّجْنَاهُمْ "، وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ أَي: يَدْعُونَ الْحَدَمَ بِكُلِّ فَاكِهَةٍ. قوله: " أَمِينٍ " يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِ " يَدْعُونَ " فَتَكُونُ حَالًا مُتَدَاخِلَةً.

* { لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَّاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ }

قوله: { لَا يَذُوقُونَ }؛ يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي " أَمِينٍ "، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا ثَالِثَةً أَوْ ثَانِيَةً مِنْ مَفْعُولِ " رَوَّجْنَاهُمْ " و" أَمِينٍ " حَالٌ مِنْ فَاعِلِ " يَدْعُونَ " كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ صِفَةً لـ " أَمِينٍ " أَوْ مُسْتَأْنَفًا. وَقَرَأَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ " لَا يُذَاقُونَ " مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ.

(13/62)

قوله: {إِلَّا الْمَوْتَةَ} فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منقطعٌ أي: لكن الموتة الأولى قد ذاقوها. الثاني: أنه متصلٌ وتأولوه: بأن المؤمن عند موته في الدنيا بمنزلة في الجنة لمعاينة ما يُعطاه منها، أو لما يتيقنه من نعيمها. الثالث: أن "إِلَّا" بمعنى سوى نقله الطبري وصعقه. قال ابن عطية: "وليس تَضْعِيفُهُ بصحيح، بل هو كونه بمعنى سوى مستقيمٌ مُتَّسِقٌ". الرابع: أن "إِلَّا" بمعنى بَعْدَ. وأختره الطبري، وأباه الجمهور؛ لأن "إِلَّا" بمعنى بعد لم يثبت. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف استثنيت الموتة الأولى المذوقه قبل دخول الجنة من الموت الميضي دَوْقُهُ؟ قلت: أريد أن يُقال: لا يدُوقون فيها الموت البتة، فوضع قوله {إِلَّا الْمَوْتَةَ} مَوْضِعَ ذَلِكَ؛ لأن الموتة الماضية مُحَالٌ دَوْقُهَا في المستقبل فهو من باب التعليق بالمُحَال: كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يَسْتَقِيمُ دَوْقُهَا في المستقبل؛ فَإِنَّهُمْ يَدُوقُونَهَا في الجنة". قلت: وهذا عند علماء البيان يُسَمَّى تَفْيِ الشَّيْءِ بِدَلِيلِهِ. ومثله قول النابغة:

4022- لا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سِيَوْفَهُمْ * بَهَنَ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ
 كان أَحَدٌ بَعْدُ فُلُولِ السِّيَوفِ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ عَيْبًا فَهَذَا عَيْبُهُمْ، لَكِنَّ عَدَّهُ مِنْ
 الْعِيُوبِ مُحَالٌ، فَانْتَفَى عَنْهُمْ الْعَيْبُ بِدَلِيلِ تَعْلُقِ الْأَمْرِ عَلَى مُحَالٍ. وقال ابن
 عطية بعد ما قَدَّمَ حكايته عن الطبري: قَبِينَ أَنَّهُ تَفَى عَنْهُمْ دَوْقَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ
 لَا يَنَالُهُمْ مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الدُّنْيَا". يعني أنه كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ.
 قوله: "وَوَقَاهُمْ" الجمهور على التخفيف. وقرأ أبو حيوه "وَوَقَاهُمْ" بالتحديد
 على المبالغة، ولا يكون للتعدي فإِنَّهُ مُتَعَدِّ إِلَى اثْنَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ.

* { فَصَلًا مِّن رَّبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }

(13/63)

قوله: {فَصَلًا}: هذا مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وهو مُرَادٌ مَكِّي حيث قال: "مصدرٌ عَمِلَ
 فِيهِ "يَدْعُونَ". وقيل: العاملُ فِيهِ "وَوَقَاهُمْ" وقيل: آمِنِينَ" فهذا إنما يظهر على
 كونه مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّ يَدْعُونَ وما بعده من
 باب التَفَضُّلِ، فهو مصدرٌ مُلَاقٍ لِعَامِلِهِ فِي الْمَعْنَى. وَجَعَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ مَنْصُوبًا
 بِمَقْدَرِ أَي: تَفَضَّلْنَا بِذَلِكَ فَصَلًا أَي: تَفَضَّلًا.

* { فَإِنَّمَا يَسَّرْنَا هَٰذَا لِبَلْسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ }

قوله: {يَسَّرْنَا هَٰذَا}: أي: القرآن بلسانك أي بلغتك. والباءُ للمصاحبة./

* { فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ }

قوله: {فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُّرْتَقِبُونَ}: مفعولا الارتقاب محذوفان أي: فارتقب النصر من ربك إنهم مُرْتَقِبُونَ بك ما يتمنونه من الدوائر والغوائل ولن يصيرك ذلك.

سورة الجاثية

* { تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: {تَنْزِيلُ}: قد تقدّم مثله أول غافر. وقال أبو عبد الله الرازي: "العزير الحكيم إن كانا صفةً لله كان حقيقةً، وإن كانا صفةً للكتاب كان مجازاً". وقد ردّ عليه الشيخ جَعَلَهُ إياهما صفةً للكتاب قال: "إذ لو كان كذلك لَوَلِيَتِ الصفةُ موصوفها فكان يُقال: تَنْزِيلُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ مِنَ اللَّهِ" قال: "لأنَّ" من الله "إِنْ تَعَلَّقَ بِ" تَنْزِيلِ "وتنزيل خبر ل حم أو لمبتدأ محذوف لَزِمَ الْفَصْلُ بِهِ بين الصفة والموصوف، ولا يجوز، كما لا يجوز "أعجبنى صَرْبُ زَيْدٍ بِسَوِطِ الْفَاضِلِ؛ أو في موضع الخبر، و"تنزيل" مبتدأ، فلا يجوز الفصلُ به أيضاً لا يجوز: صَرْبُ زَيْدٍ شَدِيدُ الْفَاضِلِ".

(13/64)

* { وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِّن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّبَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

قوله: {وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ}: فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على "خَلْقِكُمْ" المجرور بـ "في" والتقدير: وفي ما يَبُتُّ. والثاني: أنه معطوفٌ على الضمير المخفوض بالخلق، وذلك على مذهبٍ مَنْ يَرِي الْعَطْفَ عَلَى الضميرِ المجرورِ دونَ إِعَادَةِ الْجَارِ واستقبحة الزمخشريُّ وإنَّ أَكْثَرَهُمْ: "مررتُ بك أنتَ وزيدٌ" يُشير بذلك إلى مذهب الجرميِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إنَّ أَكْثَرَ جَارٍ، وإلا فلا، فقوله مذهبُ ثالث.

قوله: {آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ} و{آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} قرأ "آيات" بالكسر في الموضعين الأخرين، والباقون برفعهما. ولا خلاف في كسر الأولى لأنها اسمٌ "إن". فأما {آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ} بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على اسم "إن"، والخبرُ قوله: "وفي خَلْقِكُمْ". كأنه قيل: وإنَّ في خَلْقِكُمْ وما يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ. والثاني: أن تكونَ كَرَّرَتْ تَأْكِيداً لآياتِ الأولى، ويكونُ "في خَلْقِكُمْ" معطوفاً على "في السموات" كَرَّرَ معه حرفُ الْجَرِّ توكيداً. ونظيره أن تقول: "إنَّ في بيتك زيدا وفي السوق زيدا" فزيدا الثاني تأكيدٌ للأول، كأنك قلت: إنَّ زيدا زيدا في بيتك وفي السوق وليس في هذه عطفٌ على معموليَّ عاملين البتة.

(13/65)

وقد وَهَمَ أبو البقاء فجعلها مِنْ ذلك فقال: {آيَاتُ لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ} يُقْرَأُ بكسر التاء، وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّ "إِنَّ" مضمرةٌ حُذِفَتْ لِدلالةِ "إِنَّ" الأولى عليها، وليست "آيات" معطوفةً على "آيات" الأولى لما فيه من العطفِ على معمولي عاملين. والثاني: أَنْ تكونَ كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها مِنْ لفظ "آيات" الأولى، وإعرابها كقولك: "إن بثوبك دماً وبثوب زيد دماً" فـ "دم" الثاني مكرراً؛ لأنَّك مُسْتغْنٍ عن ذكره "انتهى".

فقوله: "وليسَتْ معطوفةً على آيات الأولى لما فيه من العطفِ على عاملين" وَهَمُّ؛ أبن معمولُ العاملِ الآخر؟ يوْكَأَنه تَوْهَمَ أَنَّ "في" ساقطةٌ مِنْ قوله: "وفي خَلِقْكُمْ" أو اختلطتْ عليه {آيَاتُ لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} بهذه؛ لأنَّ تَيْكٌ فيها ما يُؤْهِمُ العطفَ على عاملين وقد ذكره هو أيضاً.

وأما الرفعُ فَمِنْ وجهين أيضاً، أحدهما: أَنْ يكونَ "في خَلِقْكُمْ" خبراً مقدّماً، و"آيات" مبتدأً مؤخراً، وهي جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ مؤكدةٍ. بـ "إِنَّ".
والثاني: أَنْ تكونَ معطوفةً على "آيات" الأولى باعتبار المحلِّ عند مَنْ يُجِيزُ ذلك، لا سيما عند مَنْ يقولُ: إنه يجوز ذلك بعد الخبرِ بإجماعٍ.

(13/66)

وأما قوله: {وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} الآية فقد عَرَفْت أَنَّ الْأَخَوَيْنِ يقرآن "آيات" بالكسر، وهي تحتاج إلى إيضاح، فإن الناسَ قد تكلموا فيها كلاماً كثيراً، وخرَّجوها على أوجهٍ مختلفةٍ، وبها استدلَّ على جوازِ العطفِ على عاملين.
قلت: والعطفُ على عاملين لا يختصُّ بقراءة الأخوين بل يجوز أن يُسْتَدَلَّ عليه أيضاً بقراءة الباقيين، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءة الأخوين ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ "اختلاف الليل" مجروراً بـ "في" مضمرةً، وإنما حُذِفَتْ لتقدُّم ذكرها مرَّتين، وحرفُ الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ/ جاز حَذْفُه وإبقاء عمله. وأنشَدَ سيبويه:

4023- الآنَ قَرَّبْتُ يَهْجُونَا وَتَسْتَمِنَا * فَازْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
تقديره: وبالأيام لتقدُّم الباءِ في "بك" ولا يجوزُ عَطْفُه على الكاف لأنه ليس مِنْ مذهبه - كما عَرَفْت - العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ، فالتقديرُ في هذه الآية: "وفي اختلاف آيات" فـ "آيات" على ما تقدَّم من الوجهين في "آيات" قبلها: العطفُ أو التأكيد. قالوا: ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ عبد الله "وفي اختلاف" تصريحاً بـ "في". فهذان وجهان.

(13/67)

الثالث: أَنْ يُعْطَفَ "اختلاف" على المجرورِ بـ "في" وآيات على المنصوبِ بـ "إِنَّ". وهذا هو العطفُ على عاملين، وتحقيقُه على معمولي عاملين: وذلك

أَنَّكَ عَطَفْتَ "اختلاف" على خَلَقَ وهو مجرورٌ بـ "في" فهو معمولٌ عامِلٌ، وَعَطَفْتَ "آيات" على اسم "إِنَّ" وهو معمولٌ عامِلٌ آخَرَ، فقد عَطَفْتَ بحرفٍ واحدٍ وهو الواوُ معمولين وهما "اختلاف" و"آيات" على معمولين قبلهما وهما: خَلَقَ وآيات. وبظاهرها استدَلَّ مَنْ جَوَّزَ ذلك كالأخفش. وفي المسألة أربعة مذاهب: المَعُ مطلقاً، وهو مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريين. قالوا: لأنه يُؤدِّي إلى إقامة حرفِ العطفِ مقامَ عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأنَّ حرفَ العطفِ ضعيفٌ فلا يَفُوقُ أنْ ينوبَ عن عاملين ولأنَّ القائلَ بجوازِ ذلك يَسْتَضِعُّهُ، والأحسنُ عنده أن لا يجوزَ، فلا ينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه كتابُ الله، ولأنه بمنزلةِ التعديتينِ بمَعَدِّ واحدٍ، وهو غيرُ جائزٍ.

قال ابن السراج: "العطفُ على عاملين خطأ في القياس، غيرُ مَسْمُوعٍ من العرب" ثم حَمَلَ ما في هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرَّمَّاني: "هو كقولك: "إِنَّ في الدارِ زيداً والبيتِ زيداً" فهذا جائزٌ بإجماع فتدبَّرْ هذا الوجه الذي ذكره ابنُ السراج فإنه حسنٌ جداً، لا يجوزُ أنْ يُحْمَلَ كتابُ الله إلا عليه. وقد بيَّنتُ القراءةَ بالكسرِ ولا عيبَ فيها في القرآن على وجهٍ، والعطفُ على عاملين عيبٌ عند مَنْ أجازَه وَمَنْ لم يُجْزِه، فقد تناهى في العيب، فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآية إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره". قلت: وهذا الحَصْرُ منه غيرُ مُسَلِّمٍ فإنَّ في الآية تخريجاتٍ آخَرَ غيرَ ما ذكره ابنُ السراج يجوزُ الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج: "ومثله في الشعر:

(13/68)

4024- أكلَّ امرئٌ تحسبين امرأً * وناِرٌ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً

وأنشد الفارسيُّ للفرزدق:

4025- وياشَرَّ راعيها الصَّلا بلبانِه * وجنَّبيهِ حَرَّ النارِ ما يتحرَّق

وقول الآخر:

4026- أوَصَيْتُ مِنْ رُبْدَةٍ قَلْباً حُرّاً * بالكلبِ خيراً والحِماةَ شِراً

قلت: أمَّا البيئُ الأولُ فظاهره أنه عَطَفَ و"نار" على "امرئ" المخفوض بـ "كل" و"ناراً" الثانية على "امرأ" الثاني. والتقدير: وتحسبين كلَّ نارٍ ناراً، فقد عطف على معمولي عاملين. والبيئُ الثاني عَطَفَ فيه "جنَّبيهِ" على "لبانِه" وعَطَفَ "حَرَّ النار" على "الصلا"، والتقدير: وياشَرَّ بجَنَّبِيهِ حَرَّ النار، والبيئُ الثالث عَطَفَ فيه "الحِماة" على "الكلب" و"شِراً" على "خيراً"، تقديره وأوصيتُ بالحِماةَ شِراً. وسبويه في جميع ذلك يري الجَرَّ بخافضٍ مقدرٍ لكنه عورض: بأنَّ إعمالِ حرفِ الجَرِّ مضمراً ضعيفٌ جداً، ألا ترى أنَّه لا يجوزُ "مررتُ زيداً" بخفض "زيد" إلا في ضرورةٍ كقوله:

4027- إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ * أشارتُ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

يريد: إلى كليب، وقول الآخر:

4028- * حتى تَبَدَّحَ فارثي الأعلامِ

أي إلى الأعلام، فقد قرَّ من شيءٍ فوقَ في أضعفَ منه. وأجيب عن ذلك: بأنه لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الحرفِ في اللفظِ قَوِيَّتِ الدلالةُ عليه، فكأنَّه ملفوظٌ به بخلاف ما أوردتموه في المثالِ والشعر.

(13/69)

والمذهب الثاني: التفصيل - وهو مذهب الأخفش - وذلك أنه يجوز بشرطين، أحدهما: أن يكون أحد العاملين جاراً. والثاني: أن يتصل المعطوف بالعاطف أو يُفصلَ بلا، مثالُ الأول الآيةُ الكريمةُ والأبياتُ التي قَدَّمْتُها. ولذلك استنوب المبردُ استشهاده بالآية. ومثالُ القَصَلِ بـ لا قولك: "ما في الدارِ زيدٌ ولا الحجرةُ عمروٌ"، فلو قُفِدَ الشرطانِ نحو: إنَّ/زيداً شَيْمَ بِشِراً، وواللهُ خالداً هندا، أو قُفِدَ أحدهما نحو: إنَّ زيداً ضربَ بكرًا، وخالداً بشِراً. فقد تَقَلَّ ابنُ مالكٍ الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لما سَتَعْرِفُهُ من الخلافِ.

الثالث: أنه يجوزُ بشرطٍ أن يكونَ أحدُ العاملينِ جارًّا، وأن يكونَ متقدماً، نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدَّمْ نحو: "إنَّ زيداً في الدارِ، وعمراً السوقِ" لم يَجُرْ، وكذا لو لم يكن حرفٌ جرٌّ كما تقدَّمْ تمثيله.
الرابع: الجوازُ، ويُعْرَى للقراء.
الوجهُ الرابعُ من أوجه تخريج القراءة المذكورة: أن تنتصِبَ "آيات" على الاختصاص. قاله الزمخشريُّ، وسيأتي فيما أحكيه عنه.

(13/70)

وأما قراءةُ الرفعِ فيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ الأولُ والثاني ما تقدَّم في {آياتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}. الثالث: أن تكونَ تأكيداً لآيات التي قبلها، كما كانت كذلك في قراءةِ النصب. الرابع: أن تكونَ المسألةُ من بابِ العطفِ على عاملين؛ وذلك أن "اختلاف" عطفٌ على "خلقكم" وهو معمولٌ لـ "في" و"آيات" معطوفةٌ على "آيات" قبلها، وهي معمولَةٌ للابتداءِ فقد عَطَفَ على معمولَي عاملين في هذه القراءة أيضاً. قال الزمخشري: "قُرئَ {آياتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} بالرفعِ والنصبِ على قولك: "إنَّ زيداً في الدارِ وعمراً في السوقِ، أو وعمرو في السوقِ". وأما قوله: {آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} فمن العطفِ على عاملين سواءً تَصَبَّتْ أم رَفَعَتْ فالعاملان في النَّصْبِ هُما: "إنَّ"، و"في" أقيمت الواوُ مُقامَهما فَعَمِلَتْ الجرُّ في {وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} والنصبِ في "آياتٍ". وإذا رَفَعَتْ فالعاملان: الابتداءُ، و"في" عملت الرفعِ في "آيات" والجرُّ في "اختلاف". ثم قال في توجيهِ النصبِ: "والثاني أن ينتصِبَ على الاختصاصِ بعد انقضاءِ المجرورِ".

الوجهُ الخامسُ أن يرتفعَ "آياتٌ" على خبرِ ابتداءٍ مضمرةٍ أي: هي آياتٌ. وناقشَه الشيخُ فقال: "ونسبُ الجرِّ والرفعِ، والجرُّ والنصبِ للواوِ ليس بصحيح؛ لأنَّ الصحيحَ من المذاهبِ أنَّ حِرْفَ العطفِ لا يعملُ" قلت: وقد ناقشه الشيخُ شهابُ الدين أبو شامةً أيضاً فقال: "فمنهم من يقول: هو على هذه القراءة أيضاً - يعني قراءةَ الرفعِ - عطفٌ على عاملين وهما حرفُ "في"، والابتداءُ المقتضي للرفعِ. ومنهم من لا يُطَلِّقُ هذه العبارةَ في هذه القراءة؛ لأنَّ الابتداءَ ليس بعاملٍ لفظي".

(13/71)

وَقُرئ "واختلافُ" بالرفع "آيةُ" بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قُرئ {وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ} بالتوحيد. وقرأ زيد بن علي وطلحة وعيسى "وتصريف الريح" كذا قال الشيخ. قلت وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائي أيضاً، وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة.

* { تَلَّكَ آيَاتِ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ قِيَائِي حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ }

قوله: { تَتْلُوهَا } : يجوز أن يكونَ خَبَرًا لـ "تلك" و"آيات الله" بدلًا أو عطْفُ بيانٍ. ويجوزُ أن تكونَ "تلك آيات" مبتدأ أو خبرًا، و"تتلوها" حالٌ. قال الزمخشري: "والعاملُ ما دلَّ عليه "تلك" مِنْ معنى الإِشَارَةِ ونحوه: { وَهَادَا بَعْلِي سَيْخًا }. قال الشيخ: "وليس نحوه؛ لأنَّ في { وَهَادَا بَعْلِي سَيْخًا } حرفَ تنبيه. وقيل: العاملُ في الحال ما دلَّ عليه حرفُ التنبية أي: تَنَبَّه. وأمَّا "تلك" فليس فيها حرفُ تنبيه؛ فإذا كان حرفُ التنبية عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبية، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنى: تَنَبَّه لزيد في حال شيخه أو في حال قيامه. وقيل: العاملُ في مثل هذا التركيب فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المعنى، أي: انظر إليه في حال شيخه، ولا يكون اسمُ الإِشَارَةِ عاملاً ولا حرفُ التنبية إن كان هناك.

(13/72)

قلت: بل الآيةُ نحو { وَهَادَا بَعْلِي سَيْخًا } من حيثية نسبة العمل لاسم الإِشَارَةِ. غاية ما تَمَّ أن في الآية الأخرى ما يَصْلُحُ أن يكونَ عاملاً، وهذا لا يَفْدَحُ في التنظير إذا قَصَدَتْ جهةً مشتركةً. وأمَّا إضمارُ الفعل فهو مشترك في الموضوعين عند مَنْ يَرَى ذلك. قال ابن عطية: "وفي "تتلوها" حَذْفُ مضافٍ أي: تَتْلُو شَأْنَهَا وَسَرَّحَ الْعِبْرَةَ فِيهَا. ويُحتمل أن يريدَ آيات الله القرآن المنزَّل في هذا المعنى، فلا يكونُ فيها حَذْفُ مضافٍ" / وقرأ بعضهم "تتلوها" بياء الغيبة عائداً على البارئ تعالى. و"بالحق" حالٌ من الفاعل أي: مُلتبسٍ بالحق، و من المفعول أي: مُلتبسةً بالحق. ويجوزُ أن تكونَ للسببية فتتعلق بنفس "تتلوها".

قوله: { بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ }. قال الزمخشري: "أي: بعد آياتِ اللَّهِ فهو كقولك: أعجبنى زيدٌ وكرمه تريدُ كرمَ زيدٍ". وردَّ عليه الشيخ: بأنَّه ليس مُراداً، بل المرادُ إعجابان، وبأنَّ فيه إقحامَ الأسماءِ مِنْ غيرِ ضرورة. قال: "وهذا قلبٌ لحقائق النحو".

وقرأ الحرميان وأبو عمرو وعاصمٌ في روايةٍ "يؤمنون" بياء الغيبة. والباقون بناءً الخطاب. وقوله: "قياي" متعلقٌ به، فُدمَ لأنَّ له صدرَ الكلام.

* { يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُنَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ }

يَعْدَابِ أَلِيمٍ {

قوله: {يَسْمَعُ}: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ مستأنفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دونَ إضمارِ "هو"، وَأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في "أثيم" وَأَنْ يكونَ صفةً.

(13/73)

قوله: "تُتلى عليه" حالٌ مِنْ "آياتِ الله" ولا يَجِيءُ فيه الخلافُ: وهو أنه يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ شرطَ ذلكَ أَنْ يقعَ بعدها ما لا يُسْمَعُ نحو: "سمعتُ زيدا يقرأ". أمَّا إذا وقعَ بعدها ما يُسْمَعُ نحو: "سمعتُ قراءةَ زيدٍ يترنمُ بها" فهي متعدية لواحدٍ فقط، والآياتُ مِمَّا يُسْمَعُ.
قوله: "ثم يُصِرُّ" قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "ثم" في قوله: {ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا}؟ قلت: كمعناه في قولِ القائل:

4029- * يرى عَمَرَاتِ الموتِ ثم يزورها
وذلكَ أنَّ عَمَرَاتِ الموتِ حقيقةٌ بأنَّ ينجوَ رأيها بنفسه ويطلبُ الفِرَارَ منها، وأمَّا رَوَائِهَا والإقدامُ على مزاولتها فأمْرٌ مُسْتَبَعِدٌ. فمعنى "ثم" الإيذانُ بأنَّ فِعْلَ المُقَدِّمِ عليها بعدما رآها وعانيتها شيءٌ يُسْتَبَعَدُ في العاداتِ والطباعِ، وكذلك آياتُ اللَّهِ الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ ثَلِيَتْ عليه وسمِعها كان مُسْتَبَعَدًا في القولِ إصْرَائِهِ على الضلالةِ عندها واستكْبَارِهِ عن الإيمانِ بها".
قوله: {كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا} هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ حالاً.

* {وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ }

قوله: {وَإِذَا عَلِمَ}: العَامَّةُ على فِتْحِ العينِ وكسْرِ اللامِ خفيفةً مبنياً للفاعلِ. وقتادة ومطر الوراق "عَلِمَ" مبنياً للمفعول مشدداً.
قوله: "اتَّخَذَهَا" الضميرُ المؤنثُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على "آياتنا". والثاني: أنه يعودُ على "شيئاً" وإن كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآية كقول أبي العتاهية:

4030- نَفْسِي بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا مُعَلَّقَةٌ * اللَّهُ وَالْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ يَقْضِيهَا
لأنه أراد بـ "شيء" جاريةً يقال لها: عُتْبَةٌ.

(13/74)

قوله: "أولئك" إشارةٌ إلى معني "كُلُّ أَقَاك" حُمِلَ أولاً على لفظها فَأَفْرِدَ، ثم على معناها فَجُمِعَ كقوله: {كُلُّ جِرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ}.
قوله: {أُولَئِكَ} عطف على "مَا كَسَبُوا"، و"مَا" فيهما: إمَّا مصدريةٌ أو بمعنى الذي أي: لا يُعْنِي كَسْبُهُمْ ولا اتِّخَاذُهُمْ، أو الذي كَسَبُوهُ ولا الذي اتَّخَذُوهُ.

* { هَادَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْرِ أَلِيمٍ }

وقوله: {مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ}: قد ذُكِرَ في سبأ.

* { وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }

(13/75)

قوله: {جَمِيعًا مِّنْهُ}: "جميعاً" حالٌ مِنْ {مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} أو توكيدٌ. وقد عدها ابنُ مالكٍ في ألفاظه. و"منه" يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ "جميعاً"، وأنْ يتعلَّقَ بِـ "سَخَّرَ" أي: هو صادرٌ مِنْ جهته وَمِنْ عِنْدِهِ. وَجَوَّزَ الزمخشريُّ في "منه" أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمراً أي: هي جميعاً منه، وأنْ تكونَ {وَمَا فِي الْأَرْضِ} مبتدأ، و"منه" خبره. قالَ الشيخ: "وهذان لا يجوزان إلا على رأي الأَخفشِ مِنْ حيثِ أَنَّ الحالَ تَقَدَّمَ بِمعنى جميعاً، فُقَدِّمْتُ على عاملها المعنويِّ، يعني الجارِّ، فهي نظيرُ: "زيد قائماً في الدار". والعامَّةُ على "منه" جاراً ومجروراً. [وقرأ] ابن عباس بكسر الميم وتشديد النون ونصب التاء، جعله مصدراً مِنْ: مَنْ يَمُنُّ مَنَّهُ، فانتصابه عنده على المصدر المؤكَّد: إمَّا بعامل مضمير، وإمَّا بسَخَّرَ؛ لأنَّه بمعناه. قال أبو حاتم: "سندُ هذه القراءة إلى ابن عباسٍ مَظْلَمٌ". قلت: قد رُوِيَ أيضاً عن جماعةٍ جِلَّةٍ غيرِ ابنِ عباسٍ، فنقلها ابنُ خالويه عنه وعن عبيد بن عمير، ونقلها صاحبُ "اللوامح" وابنُ جنبي، عن ابن عباسٍ وعبد الله بن عمروٍ والجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير. وقرأ مسلمة بن مجارب كذلك، إلا أنَّه رفع التاءَ جَعَلَهَا خبرَ ابتداءٍ مضمراً أي: هي منه. وقرأ أيضاً في روايةٍ أخرى بفتح الميم وتشديد النون وهاء كنايةً مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى. ورَفَعَهُ من وجهين، أحدهما بالفاعلية بـ "سَخَّرَ" أي: سَخَّرَ لَكُمْ هذه الأشياءَ مَنَّهُ عليكم. والثاني: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمراً أي: هو، أو ذلكَ مَنَّهُ عليكم.

* { قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }

(13/76)

قوله: {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا}: قد تقدَّم نظيرُه في سورة إبراهيم. قوله: "لِيَجْزِيَ" قرأ ابنُ عامرٍ والأخوان "لنجزِي" بنون العظمة أي: لنجزِي نحن. وباقي السبعة "ليجزِي" بالياء مِنْ تحُتْ مبنياً للفاعل أي: ليجزِي اللهُ. وأبو جعفرٍ بخلافٍ عنه وشيبهُ وعاصم في روايةٍ كذلك، إلا أنه مبنِيٌّ للمفعول. هذا مع نصب "قوماً". وفي القائم مقامَ الفاعلِ ثلاثة أوجهٍ، أحدها: ضميرُ المفعولِ الثاني عادَ الضميرُ عليه لِدلالةِ السِّبَاقِ تقديرُه: لِيُجْزِيَ هو أي: الخَيْرُ قوماً. والمفعول الثاني مِنْ بابِ "أعطى" يقومُ مقامَ الفاعلِ بلا خلافٍ.

ونظيره: "الدرهم أُعْطِيَ زيداً". الثاني: أَنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعلِ أي: لِيُجْرَى الجزاءُ. وفيه نظر؛ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويُقَامُ المصدرُ ولا سيما مع عَدَمِ التصريحِ به. الثالث: أَنَّ القائمَ مقامَه الجارُّ والمجرورُ. وفيه حُجَّةٌ للأخفشِ والكوفيين، حيث يُجيزون نيابةً غيرَ المفعولِ به مع وجودِه وأنشدوا:

4031- * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّو الْكِلَابَا

[وقوله]:

4032- لَمْ يُعَنَّ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا

والبصريون لا يُجيزونه.

* { تُمْ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: { عَلَى شَرِيعَةٍ } : هو المفعولُ الثاني لـ "جَعَلْنَاكَ". والشريعةُ في الأصلِ: ما يَرُدُّه الناسُ من المياهِ في الأنهارِ. يقالُ لذلكِ الموضعِ: شَرِيعَةٌ. والجمعُ شرائعُ قال:

4033- وفي الشَّرَائِعِ مِنْ جِيلَانَ مُقْتَنِصٌ * رَثُّ الثِيَابِ حَفِيُّ الشَّخْصِ مُنْسَرِبٌ فَاسْتُعِيرَ ذَلِكَ لِلدِّينِ لِأَنَّ الْعِبَادَ يَرُدُّونَ مَا تَحْيَا بِهِ نَفْسَهُمْ.

* { هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ }

(13/77)

قوله: { هَذَا بَصَائِرُ } : أي: هذا القرآنُ. جمعُ "بَصِيرَةٌ" باعتبارِ ما فيه. وقُرئ "هذه" رُجوعاً إلى الآياتِ؛ ولأنَّ القرآنَ بمعناها كقولِه: 4034- * سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْثُ لأنه بمعنى الصيحة.

* { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ }

قوله: { أَمْ حَسِبَ } : "أم" منقطعةٌ، فثَقَدَرُ بـ بل والهمزةُ، أو بـ بل وحدها، أو بالهمزة وجدها. وتقديم تحقيق هذا. قوله: { كَالَّذِينَ آمَنُوا } : هو المفعولُ الثاني لِلجَعَلِ أي: أَنْ نَجْعَلَهُمْ كائنين كالذين آمنوا أي: لا يَحْسَبُونَ ذلك، وقد تَقَدَّمَ في سورة الحج: أَنَّ الْأَخْوِينَ وَحَفْصاً قَرُّوْا هُنَا "سَوَاءً" بالنصب، والباقون بالرفع، ووَعَدْتُ بالكلام عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمَّا قراءَةُ النَّصْبِ فيها ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أَنْ تَنْصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الجارِّ والمجرورِ وهما: "كالذين آمنوا"، ويكونُ المفعولُ الثاني لِلجَعَلِ "كالذين آمنوا" أي: أَحْسَبُوا أَنْ نَجْعَلَهُمْ مثلهم في حالِ استواءِ مَحْيَاهُمْ ومماتِهِمْ ليس الأمرُ كذلك. الثاني: أَنْ يَكُونَ "سَوَاءً" هو المفعولُ الثاني لِلجَعَلِ، و"كالذين" في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لن

نجعلهم حال كونهم مثلهم سواءً، وليس معناه بذاك. الثالث: أن يكون "سواءً" مفعولاً ثانياً لـ "حَسِبَ".

(13/78)

وهذا الوجهُ نحا إليه أبو البقاء، وأظنُّه عَلَطاً لِمَا سَيَطَهَّرُ لكَ فَإِنَّهُ قَالَ: "وَيُقْرَأُ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حالٌ من الضمير في الكاف أي: نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال. والثاني: أن يكون مفعولاً ثانياً لـ "حَسِبَ" والكافُ حالٌ، وقد دَخَلَ استواءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ فِي الْحُسْبَانِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ مَرْفُوعَانِ بـ "سواءً"؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَوِيَ بِاعْتِمَادِهِ أَنْتَهَى. فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْحُسْبَانِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ "حَسِبَ" وَأَخَوَاتِهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا "أَنَّ" الْمَشْدَدَةُ أَوْ "أَنَّ" الْمَخْفِضَةُ أَوْ النَّاصِبَةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ بَعْدَ الْحُسْبَانِ "أَنَّ" النَّاصِبَةُ فَهِيَ سَادَّةٌ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ "سواءً" مَفْعُولاً ثَانِياً لـ حَسِبَ؟

فإن قلت: هذا الذي قُلْتُهُ رَأَى الْجُمْهُورَ سَبِيوِيهِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ كَالْأَخْفَشِ فَيَدْعَى أَنَّهَا تَسُدُّ مَسَدَّ وَاحِدٍ. إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ أبا الْبِقَاءِ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ، فَأَعْرَبَ "أَنَّ نَجْعَلُهُمْ" مَفْعُولاً أَوَّلَ وَ"سواءً" مَفْعُولاً ثَانِياً. فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَخْفَشَ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَحذُوفاً. وَلَيْسَ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يُحَدِّفُ امْتِنَعَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ رَفَعَ بِهِ "مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ" لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُسْتَوٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا ضَمِيرَ يَرْجِعُ مِنْ مَرْفُوعِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، بَلْ رَفَعَ أَجْنِياً مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ نَظِيرٌ: "حَسِبْتُ قِيَامَكَ مُسْتَوياً ذَهَابَكَ وَعَدَمُهُ".

(13/79)

وَمَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فَتَحْتَمَلُ قِرَاءَتُهُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ "سواءً" خَبِراً مَقْدِماً. وَ"مَحْيَاهُمْ" مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا وَيَكُونُ "سواءً" مَبْتَدَأً وَ"مَحْيَاهُمْ" خَبْرَهُ. كَذَا أَعْرَبُوهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَهُوَ: أَنَّهُ نَكْرَةٌ لَا مُسَوِّغَ فِيهَا، وَأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ جَعَلَتْ النَكْرَةَ خَبِراً لَا مَبْتَدَأً. ثُمَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ الْوَاقِعَةِ مَفْعُولاً ثَانِياً. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَقَعُ مَفْعُولاً ثَانِياً فَكَانَتْ فِي حِكْمِ الْمَفْرَدِ. أَلَا تَرَكَ لَوْ قُلْتِ: أَنْ نَجْعَلُهُمْ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ، كَانَ سَدِيداً، كَمَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا - أَعْنِي إِدْبَالَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَفْرَدِ - أَجَازَهُ ابْنُ جَنِيٍّ وَابْنُ مَالِكٍ، وَمِنْعَهُ ابْنُ الْعِلْجِ"، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ كَلَاماً كَثِيراً فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: "وَالَّذِي يَطَهَّرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ"، يَعْنِي مَا جَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ قَالَ: "لِأَنَّهَا بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ وَلَا يَجُوزُ: "صَيَّرْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ" لِأَنَّ التَّصْيِيرَ انْتِقَالَ مِنْ ذَاتٍ إِلَى ذَاتٍ، أَوْ مِنْ وَصْفٍ فِي الذَّاتِ إِلَى وَصْفٍ فِيهَا. وَتِلْكَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ مَفْعُولٍ "صَيَّرْتُ" الْمَقْدَرَةَ مَفْعُولاً ثَانِياً لَيْسَ فِيهَا انْتِقَالٌ مِمَّا ذَكَرْنَا فَلَا يَجُوزُ". قُلْتُ: وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: بَلْ فِيهَا انْتِقَالٌ مِنْ وَصْفٍ فِي الذَّاتِ إِلَى وَصْفٍ

فيها؛ لأنَّ النحاة نَصُّوا على جواز وقوع الجملة صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، وجاء زيدٌ أبوه قائمٌ. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّة والحاليةِ يجوزُ أن يقع في حيزِ النَّصيرِ؛ إذ لا فَرْقَ بين صفةٍ وصفةٍ من هذه الحيثيةِ.

(13/80)

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حالاً، التقدير: أم حَسِبَ الكفارَ أن نُصَيِّرَهُم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتهم، ليسوا كذلك بل هم مُفترقون. وهذا هو الظاهر عند الشيخ. وعلى الوجهين الأخيرين تكونُ الجملةُ داخلةً في حيزِ الحُسابان. وإلى ذلك نحا ابن عطية فإنه قال: "يقتضي هذا الكلامُ أن لفظَ الآيةِ خبرٌ، ويظهر أن قوله: {سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ} داخلٌ في المَحَسَبَةِ المُنكَرَةِ السيئةِ، وهذا احتمالٌ حسنٌ والأولُ جيدٌ" انتهى. ولم يبين كيفيةَ دخوله في الحُسابان، وكيفيةُ أحدِ الوجهين الأخيرين: إما البدلِ وإما الحاليةِ كما عرَّفته.

وقرأ الأعمشُ "سواءً" نصباً "مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ" بالنصب أيضاً. فأما "سواءً" فمفعولٌ ثانٍ أو حالٌ كما تقدَّم. وأما نصب "مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ" ففيه وجهان، أحدهما: أن يكونا ظَرْفِيَّيَ زمانٍ، وانتصبا على البدلِ مِنْ مفعولٍ "تَجْعَلُهُمْ" بدلِ اشتمالٍ، ويكون "سواءً" على هذا هو المفعولُ الثاني. والتقدير: أن نجعلَ محياهم ومماتهم سواءً. والثاني: أن ينتصبا على الظرفِ الزمانيِّ. والعاملُ: إِمَّا الجَعْلُ أو سواءً. والتقدير: أن نجعلَهُم في هَدْيَيْنِ الوقتَيْنِ سواءً، أو نجعلَهُم مُسْتَوِيَيْنِ في هَدْيَيْنِ الوقتَيْنِ.

(13/81)

قال الزمخشري مقدِّراً لهذا الوجه: "ومَنْ قرأ بالنصبِ جَعَلَ مَحْيَاهُمْ ومماتهم" ظَرْفِيَّيْنِ كَمَقْدَمِ الحاجِّ وَخُفُوقِ النجم". قال الشيخ: "وتمثيله بخُفُوقِ النجم ليس بجيدٍ؛ لأنَّ "خُفُوقَ" مصدرٌ ليس على مَفْعَلٍ فهو في الحقيقةِ على حَذْفِ مضافٍ أي: وقتِ خُفُوقِ بخلافِ مَحْيَا وَمَمَاتِ وَمَقْدَمِ فإنها موضوعةٌ على الاشتراكِ بين ثلاثةٍ معانٍ: المصدريةِ والزمانيةِ والمكانيةِ. فإذا اسْتَعْمَلْتَ مصدرًا كان ذلك بطريقِ الوَضْعِ لا على حَذْفِ مضافٍ كخُفُوقِ؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ لكونه موضوعاً للمصدرية". وهذا أمرٌ قريبٌ لأنه إنما أراد أنه وَقَعَ هذا اللفظُ مُراداً به الزمانُ. أمَّا كونه بطريقِ الأصالةِ أو الفرعيةِ فلا يَصُرُّ ذلك. والضميرُ في "مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ" يجوزُ أن يعودَ على القَيْلَيْنِ بمعنى: أن مَحْيَا المؤمنين ومماتهم سواءً عند الله في الكرامةِ، ومَحْيَا المجترحين ومماتهم سواءً في الإهانةِ عنده، قَلَفَ الكلامُ اتِّكالاً على ذَهْنِ السَّامِعِ وفهمه. ويجوزُ أن يعودَ على المُجترحين فقط. أَخْبَرَ أن حالَهُم في الزماتَيْنِ سواءً. قال أبو البقاء: "ويُقرأ "مَمَاتُهُمْ" بالنصبِ أي: في مَحْيَاهُمْ ومماتهم. والعاملُ "تَجْعَلُ" أو سواءً. وقيل: هو ظرفٌ". قلت: قوله: "وقيل" هو القولُ الأولُ بعينه.

قوله: { سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } قد تقدّم إعرابه. وقال ابنُ عطيةَ هنا: "ما" مصدريةٌ أي: ساء الحكمُ حُكْمُهُمْ.

* { وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ }

قوله: { بِالْحَقِّ } : فيه ثلاثة أوجهٍ: حالٌ من الفاعلِ أو من المفعولِ أو الباءُ للسببية.

(13/82)

قوله: "وَلِتُجْزَى" فيه ثلاثة أوجه: أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى "بِالْحَقِّ" فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا سَبَبٌ / فِعْطَفَ الْعَلَّةُ عَلَى مِثْلِهَا. الثَّانِي: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مُعَلَّلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: لِيَدُلَّ بِهَا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى قُدْرَتِهِ "وَلِتُجْزَى". الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ لَامَ الصِّيْرُورَةِ أَي: وَصَارَ الْأَمْرُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ اهْتَدَى بِهَا قَوْمٌ وَصَلَّ عَنْهَا آخَرُونَ.

* { أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَيَّ عِلْمٌ وَخَيَّمَهُ عَلَيَّ سَمْعُهُ وَقَلْبَهُ وَجَعَلَ عَلَيَّ بَصَرَهُ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }

قوله: { أَفَرَأَيْتَ } : بِمَعْنَى: أَحْبِرْنِي، وَتَقَدَّمَ حُكْمُهَا مَشْرُوحًا. وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ "مَنْ اتَّخَذَ"، وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ بَعْدَ غِشَاوَةٍ: أَيَهْتَدِي، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "فَمَنْ يَهْدِيهِ" وَإِنَّمَا قَدَّرْتَهُ بَعْدَ غِشَاوَةٍ لِأَجْلِ صِلَاتِ الْمَوْصُولِ. قَوْلُهُ: "عَلَيَّ عِلْمٌ" حَالٌ مِنَ الْجَلَالَةِ أَي: كَأَنَّنا عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ فِيهِ أَنَّهُ أَهْلٌ لِذَلِكَ. وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ أَي: أَضْلَهُ وَهُوَ عَالِمٌ، وَهَذَا أَشْنَعُ لَهُ. وَقُرَأَ الْأَعْرَجُ "الهِةَ" عَلَى الْجَمْعِ، وَعِنْدَهُ كَذَلِكَ مِضَافَةٌ لِضَمِيرِهِ: "الهِتَّةُ هَوَاهُ". قَوْلُهُ: "غِشَاوَةٌ" قُرَأَ الْأَخْوَانُ "غَشْوَةٌ" بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ. وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ مَرْصَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمَا كَسَرَا الْعَيْنَ. وَبَاقِي السَّبْعَةِ "غِشَاوَةٌ" بِكَسْرِ الْغَيْنِ. وَابْنُ مَيْسُودٍ وَالْأَعْمَشُ أَيْضًا بِفَتْحِهَا، وَهِيَ لُغَةٌ رُبَيْعَةٌ. وَالْحَسَنُ وَعَكْرَمَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ أَيْضًا بِضَمِّهَا، وَهِيَ لُغَةٌ عُكْلِيَّةٌ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ، وَأَنَّهُ قُرِئَ هُنَاكَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ. وَالْعَامَّةُ: "تَذَكَّرُونَ" بِالتَّشْدِيدِ وَالْجَدْرِيِّ بِتَخْفِيفِهَا. وَالْأَعْمَشُ بِتَاءَيْنِ "تَذَكَّرُونَ".

قوله: { مِنْ بَعْدِ اللَّهِ } أَي: مِنْ بَعْدِ إِضْلَالِ اللَّهِ إِيَّاهُ.

(13/83)

* { وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }

قوله: { وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا } : تَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذِهِ الْآيَاتِ كُلِّهَا. وَقُرَأَ زَيْدُ بْنُ

علي "نُحْيَا" بضمَّ النون.

* { وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّوْا بِآيَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } {

قوله: { مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ } : العَامَّةُ علي نصب الحجة. وزيد بن علي وعمرو بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدَّم تأويل ذلك، و"ما كان" جواب "إذا" الشرطية. وجعله الشيخُ دليلاً على عدم إعمال جواب "إذا" فيها؛ لأن "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال: "وخالفتُ غيرها من أدوات الشرط، حيث لم تقرر الفاء بجوابها إذا نُفي بـ"ما".

* { وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُحْسِرُ الْمُبْطِلُونَ } {

قوله: { وَيَوْمَ تَقُومُ } : في عامِله وجهان، أحدهما: أنه "يَحْسِرُ" ويومئذٍ بدلٌ من "يومَ تَقُومُ"، التَّوْبِينُ على هذا تنوينٌ عوض من جملةٍ مقدرة، ولم يتقدَّم من الجمل إلا "تقوم الساعة" فيصير التقدير: "وبومَ تقوم الساعةُ يومئذٍ تقوم الساعةُ". وهذا الذي قدَّروه ليس فيه مزيدٌ فائدة، فيكونُ بدلاً توكيدياً. والثاني: أن العاملَ فيه مقدرٌ. قالوا: لأنَّ يومَ القيامةِ حالةٌ ثالثةٌ ليستُ بالسماءِ ولا بالأرض؛ لأنهما يتبدلان فكانه قيل: ولله مُلكُ السمواتِ والأرض، والمُلكُ يومَ تقوم. ويكونُ قولُه "يومئذٍ" معمولاً ليَحْسِرُ. والجملةُ مستأنفةٌ من حيث اللفظ، وإن كان لها تعلقٌ بما قبلها من حيث المعنى.

(13/84)

* { وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْرَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } {

قوله: { جَائِيَةً } : حالٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ الرؤبةَ بصريَّة. والجائيةُ أي: على الرُّكْبِ؛ لأنَّها خائفةٌ والمذنبُ مُستوفِرٌ. وقيل: مجتمعة، ومنه: الجُئوةُ للقبر لاجتماع الأحجار عليه. قال:
4035- تَرَىٰ جُنُوتَيْنِ مِنْ تُرَابٍ عَلَيْهِمَا * صَفَائِحُ صُؤْمٍ مِنْ صَفِيحٍ مُنْصَدٍ
وُقُرَىٰ "جَائِيَةً" بالذال المعجمة، وهو أشدُّ استيفازاً من الجائِي. قوله: "كلُّ أمةٍ" العَامَّةُ على الرفع بالابتداء. و"تُدعى" خبرُها. ويعقوب بالنصب على البديلِ مِنْ "كُلِّ أمةٍ" الأولى بدلِ نكرةٍ موصوفةٍ مِنْ مِثْلِهَا. قوله: "اليومَ تُجْرَوْنَ" هذه الجملةُ معمولٌ لقولِ مضمَرِ التقدير: يُقال لهم: اليومَ تُجْرَوْنَ. واليومَ معمولٌ لما بعده "وما كنتم" هو المفعول الثاني.

* { هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } {

قوله: { يَنْطِقُ } : يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، وَأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يكونَ "كتابنا" بدلاً و"يَنْطِقُ" خبرٌ وحده. و"بالحق" حال.

* { وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَقَلَمَ تَكُنْ آيَاتِي تُنَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ }

قوله: { أَقَلَمَ } : هو على إضمار القول أيضاً. وقدّر الزمخشري على عادته جملة بين الهمزة والفاء أي: ألم تأتكم رُسُلِي فلم تكن آياتي.

* { وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ }

(13/85)

قوله: { إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ } : العائمة على كسر الهمزة: لأنها محكيّة بالقول. والأعرج وعمرو بن فائد بفتحها، وذلك مُحَرَّجٌ على لغة سُلَيْمٍ: يُجْرُونَ القولَ مُجْرِي الطَّنِّ مطلقاً. وفيه قوله:

4036- إذا قلتُ أَنِّي أَيُّ أَهْلِ بَلَدَةٍ *

قوله: "والساعة" قرأ حمزة بنصيحها عطفاً على "وعد الله". والباقون برفعها، وفيه ثلاثة أوجه: الابتداء وما بعدها من الجملة المنفية خبرها. الثاني: العطف على محل اسم "إِنَّ" لأنه/ قبل دخولها مرفوعاً بالابتداء. الثالث: أنه عطف على محل "إِنَّ" واسمها معاً؛ لأن بعضهم كالفارسي والزمخشري يرون أن لـ "إِنَّ" واسمها موضعاً، وهو الرفع بالابتداء.

قوله: "إلا ظناً" هذه الآية لا بُدَّ فيها من تأويل: وذلك أنه يجوز تفرغ العامل لما بعده من جميع معمولاته، مرفوعاً كان أو غير مرفوع، إلا المفعول المطلق فإنه لا يُفَرَّغُ له. لا يجوز "ما صرّبت إلا صرباً" كانه لا فائدة فيه؛ وذلك أنه بمنزلة تكرير الفعل فكأنه في قوة "ما صرّبت إلا صرّبت". وكانت هذه العلة حطرت لي حتى رأيت مكياً وأبا البقاء تحوا إليها فليلي الحمد. وقال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى "إِنَّ تَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا"؟ قلت: أصله تَظُنُّ ظَنًّا. ومعناه إثبات الظنِّ فحسب. فأدخل حرفَ النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظنِّ ونفي ما سواه؛ وزيدٌ نَفِيٌّ ما يسوى الظنِّ توكيداً بقوله: { وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ }. فظاهر كلامه أنه لا يتأول الآية بل حملها على ظاهرها؛ ولذلك قال الشيخ: "وهذا كلامٌ من لا شعور له بالقاعدة النجوية: من أن التفرغ يكون في جميع معمولات من فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما إلا المصدر المؤكّد فإنه لا يكون فيه".

(13/86)

وقد اختلف الناس في تأويلها على أوجه، أحدها: ما قاله المبرد وهو: أن الأصل: إِنَّ نَحْنُ إِلَّا نَظُنُّ ظَنًّا. قال: "ونظيره ما حكاه أبو عمرو "ليس الطيب إلا المسك" تقديره: ليس إلا الطيب المسك" قلت: يعني أن اسم "ليس"

ضميرُ الشأنِ مستترٌ فيها، وإلاَّ الطيبُ المسكُ في محل نصب خبرِها، وكأنه حَفِيَ عليه أن لغةَ تميمٍ إبطالُ عملِ "ليس" إذا انتقض نفيها بـ "إلا" قياساً على "ما" الحجازية، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابي "شرح التسهيل" وعليها حكايةُ جَرْتِ بين أبي عمرو وعيسى بن عمر. الثاني: أن "ظناً" له صفةٌ محذوفةٌ تقديره: إلا ظناً بيناً، فهو مختصٌّ لا مؤكِّد. الثالث: أن يُصَمَّنَ "نظنٌ" معني تَعْتَقِد، فينتصب "ظناً" مفعولاً به لا مصدرًا. الرابع: أن الأصلَ: إنْ نظنُّ إلا أنكم تظنون ظناً، فحذف هذا كله، وهو مَعْرُوفٌ للمبرد أيضاً. وقد رَدُّوه عليه: من حيثُ إنَّه حَذَفَ أنَّ واهمَّها وخبرها وأبقى المصدرَ. وهذا لا يجوزُ. الخامس: أن الظنَّ يكونُ بمعنى العلم والشك فاستثنى الشكَّ كأنه قيل: ما لنا اعتقادٌ إلا الشك. ومثل الآية قولُ الأعشى:

4037- وَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ * وَمَا اعْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اعْتِرَارًا
يريد اعْتِرَارًا بَيْنًا.

* { وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَآدًا وَمَا وَكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ }

قوله: { لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَآدًا } : من التوسُّع في الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقعٌ فيه كقوله: { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }. وتقدَّم الخلافُ في قوله: "لا يُخَرِّجُونَ" في أول الأعراف. وتقدَّم معنى الاستعتاب.

* { وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }

(13/87)

قوله: { وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ } : يجوزُ أن يكونَ "في السموات" متعلقاً بمحذوفٍ حالاً من "الكبرياء"، وأن يتعلَّق بما تعلَّق به الظرفُ الأوَّلُ لوقوعه خبراً. ويجوزُ أن يتعلَّق بنفس "الكبرياء" لأنها مصدرٌ. وقال أبو البقاء: "وأن يكونَ - يعني في السموات - ظرفاً، والعاملُ فيه الظرفُ الأوَّلُ والكبرياء؛ لأنَّها بمعنى العظمة" ولا حاجة إلى تأويل الكبرياء بمعنى العظمة فإنها ثابتة المصدرية.

سورة الأحقاف

* { مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: { عَمَّا أُنذِرُوا } : يجوزُ أن تكونَ "ما" مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنذِرُوه. و"عن" متعلقةٌ بالإعراض و"مُعْرِضُونَ" خبرُ الموصول.

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

(13/88)

قوله: { أَرَأَيْتُمْ } : تقدّم حُكْمُهَا. ووقع بعدها "أَرُونِي" فاحتملت وجهين، أحدهما: أَنْ تَكُونَ توكيداً لها لأنّهما بمعنى أخبروني، وعلى هذا يكون المفعول الثاني لـ "أَرَأَيْتُمْ" قوله: "ماذا خَلَقُوا" لأنه استفهامٌ، والمفعول الأول هو قوله: "ما تَدْعُونَ". والوجه الثاني: أَنْ لا تكون مؤكدةً لها، وعلى هذا تكون المسألة من باب التنازع لأنّ "أَرَأَيْتُمْ" يطلب ثانياً، و"أَرُونِي" كذلك، وقوله: "ماذا خَلَقُوا" هو المتنازع فيه، وتكون المسألة من إعمال الثاني والحذف من الأول. وجوّز ابن عطية في "أَرَأَيْتُمْ" أَنْ لا يتعدّى. وجعل "ما تَدْعُونَ" استفهاماً معناه التوبيخ. قال: "وتَدْعُونَ" معناه "تَعْبُدُونَ" قلت: وهذا رأي الأَخفش وقد قال بذلك في قوله: { قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتِيَا إِلَى الصَّخْرَةِ } وقد مضى ذلك.

قوله: "من الأرض" هذا بيان الإبهام الذي في قوله: "ماذا خَلَقُوا".
قوله: "أم لهم" هذه "أم" المنقطعة. والشَّرْكُ: المُشَارَكَةُ.
قوله: { مِّنْ قَبْلِ هَذَا } صفة لـ "كتاب" أي: بكتاب مُنَزَّل من قبل هذا. كذا قدّره أبو اليقّاء. والأحسن أَنْ يُقَدَّرَ/ كَوْنٌ مطلقٌ أي: كائناً من قبل هذا.
قوله: "أو أَثَارَةٍ" العامة على "أثارة" وهي مصدرٌ على فعالة كالسَّمَاحَةِ والعَوَايَةِ والصَّلَالَةِ، ومعناها البقية من قولهم: سَمِنَتِ الناقَةُ على أَثَارَةٍ مِنْ لحم، إذا كانت سَمِينَةً ثم هَرَلَتْ، وبقيت بقية من سَخَمَهَا ثم سَمِنَتْ. والأثارة عُلِبَ استعمالها في بقية الشَّرَفِ. يقال: لفلان أَثَارُهُ أي: بقية أشرافه، ويُستعمل في غير ذلك. قال الراعي:
- وذات أَثَارَةٍ أَكَلْتُ عَلَيْهَا * ياناً في أكمّته قفارا
وقيل: اشتقاقها من أثر كذا أي: أسنّده. ومنه قول عمر: "ما خَلَفْتُ ذاكراً ولا أثيراً" أي: مُسَيِّداً له عن غيري. وقال الأَعشى:

(13/89)

4039أ- إن الذي فيه تَمَارَيْتُما * بَيْنَ السامِعِ والأثيرِ
وقيل فيها غير ذلك. وقرأ عليّ وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة في آخرين "أَثَرَةً" دون ألفٍ، وهي الواحدة. ويُجمع على أثر كَقَتْرَةٍ وَقَتْرٍ. وقرأ الكسائي "أَثَرَةً" و"إِثْرَةً" بضم الهمزة وكسرها مع سكون الثاء. وقاتدة والسلمي بالفتح والسكون. والمعنى: بما يُؤَثِّرُ ويُرَوِّجُ. أي: ايتوني بخبرٍ واحدٍ يَنْبَهِدُ بصحة قولكم. وهذا على سبيل التَّنَزُّلِ لِلْعِلْمِ بِكذبِ المُدَّعي. و"من علم" صفة لأثارة.

* { وَمَنْ أَصَلَّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ }

قوله: { وَمَنْ أَصَلَّ } : مبتدأ وخبر.

قوله: { مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ } " مَنْ " نكرة موصوفة أو موصولة، وهي مفعول بقوله: " يَدْعُوا " .

قوله: { وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ } يجوز أن يكون الضميران عائدين على " مَنْ " مِنْ قوله: { مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ } وهم الأصنام وتوقع عليهم " مَنْ " لمعاملتهم إياها معاملة العقلاء، أو لأنه أراد جميع مَنْ عُدَّ مِنْ دُونِ اللَّهِ. وَعَلَبَ العقلاء، ويكون قد راعى معنى " مَنْ " فلذلك جَمَعَ في قوله: " وهم " بعدما راعى لفظها فأفرد في قوله: " يَسْتَجِيبُ " وقيل: يعود على " مَنْ " مِنْ قوله " وَمَنْ أَصَلَّ " ، وَحُمِلَ أولاً على لفظها فأفرد في قوله: " يَدْعُوا " ، وثانياً على معناها فجمع في قوله: { وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ } .

* { وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ }

قوله: { قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ } : هنا أقام ظاهرين مُقامَ مضمَرن؛ إذ الأصل: قالوا لها، أي للآيات، ولكنه أبررها ظاهرين لأجل الوصفين المذكورين. واللام في " للحق " للعلة.

(13/90)

* { قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاءٍ مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِيَكُمُ إِنِ اتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا تَذِيرٌ مُّبِينٌ }

قوله: { بِدَعَاءٍ } : فيه وجهان، أحدهما: على حَذْفِ مضافٍ تقديره: ذا بَدْعٍ، قاله أبو البقاء. وهذا على أن يكونَ البَدْعُ مصدرًا. والثاني: أن البَدْعَ بنفسه صفة على فَعْلٍ بمعنى بديع كالخِفِّ والحَفِيفِ. والبَدْعُ والبدِيعُ: ما لم يَرَّ له مِثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراع. أنشد قطرب:

4039ب- فما أنا بَدْعٌ مِنْ حَوَادِثٍ تَعْتَرِي * رَجَالًا عَرَّتْ مِنْ بَعْدِ بُؤْسِي بِأَسْعُدِ

وقرأ عكرمة وأبو حيوة وابن أبي عبة " بَدْعًا " بفتح الدال جمع بَدْعَةٍ أي: ما كنت ذا بَدْعٍ. وَجَوَّزَ الزمخشري أن يكونَ صفةً على فَعْلٍ كـ " دِينَ قِيمٍ " و" لحم زِيمٍ " . قال الشيخ: " ولم يُثَبِّتْ سببوه صفةً على فَعْلٍ إِلَّا قَوْمًا عِدًّا، وقد اسْتُدْرِكَ عليه " لحم زِيمٍ " أي: متفرق، وهو صحيح. فأما " قِيمٍ " فمقصود من قيام، ولولا ذلك لَصَحَّتْ عينه كما صَحَّتْ في جَوْلٍ وَعَوْضٍ. وأما قولُ العرب: " مكان سِوَى " و" ماء رِوَى " ورجل رِضًا وماء صِرَى فمتأولة عند النُصْرَفِيِّينَ " قلت: تأويلها إمَّا بالمصدرية أو القَصْر كَقِيمٍ في قيام.

وقرأ أبو حيوة أيضاً ومجاهد " بَدْعٍ " بفتح الباء وكسر الدال وهو وصفٌ كَحَذِرٍ. وقوله: " يُفَعَّلُ " العامة على بناءه للمفعول. وابنُ أبي عبة وزيد ابن علي مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والظاهر أن " ما " في قوله: { مَا يُفَعَّلُ بِي } استفهامية

مرفوعةً بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهي معلقةٌ لأدري عن العمل، فتكونُ سادَّةً مَسَدًّا مفعوليَّها. وَجَوَّزَ الزمخشريُّ أَنْ تكونَ موصولةً منصوبةً يعني أنها متعديةٌ لواحدٍ أي: لا أَعْرِفُ الذي يفعله اللهُ تعالى.

(13/91)

قوله: {إِلَّا مَا يُوحَى} العامةُ عليَّ بناء "يُوحَى" للمفعول. وقرأ ابن عُمر بكسرِ الحاءِ على البناءِ للفاعل، وهو اللهُ تعالى.

* { قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ بِشَاهِدٍ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ قَامَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }

قوله: { قُلْ أَرَأَيْتُمْ } مفعولها محذوفان تقديره: أرايتم حالكم إن كان كذا أَلْسُنُ ظالمين،/ وجوابُ الشرطِ أيضاً محذوفٌ تقديره: فقد ظلمتُم، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وَقَدَّرَهُ الزمخشريُّ: أَلْسُنُ ظالمين. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشيخ: "بأنه لو كان كذلك لَوَجَبَتْ الفاءُ؛ لأنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ متى وقعت جواباً للشرط لَزِمَتْ الفاءُ. ثم إن كانت أداة الاستفهام همزةً تقدَّمتْ على الفاء نحو: "إِنْ تَزُرْنَا أَفَمَا نُكْرِمُكَ"، وإن كانت غيرها تقدَّمتْ الفاءُ عليها، نحو: "إِنْ تَزُرْنَا فهل ترى إلا خيراً". قلت: والزمخشريُّ ذكر أمراً تقديرياً فَسَّرَ به المعنى لا الإعراب.

وقال ابن عطية: "وَأَرَأَيْتُمْ تَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ مُبْتَهَةً، فهي لفظٌ موضوعٌ للسؤالِ لا يَفْتَضِي مفعولاً، وتَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ الجملةُ كان وما عملتُ فيه سادَّةً مَسَدًّا مفعوليَّها". قال الشيخ: "وهذا خلافُ ما قَرَّرَهُ النحاة". قلت: قد تقدَّم تحقيقُ ما قَرَّرَهُ. وقيل: جوابُ الشرطِ هو قوله: "فَأَمَّنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ" وقيل: هو محذوفٌ تقديره: فَمَنْ المَحِقُّ مِنَّا والمُبْطِلُ. وقيل: فَمَنْ أَصَلَّ. قوله: "وَكَفَرْتُمْ بِهِ" الجملةُ حاليةٌ أي: وقد كَفَرْتُمْ. ومنهم من لا يُضْمِرُ "قد" في مثله.

* { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا أَفْكَ قَدِيمٌ }

(13/92)

قوله: { لِلَّذِينَ آمَنُوا } يجوزُ أَنْ تكونَ لامَ العلةِ أي: لأجلهم، وَأَنْ تكونَ للتبليغ، ولو جَرَّوا على مقتضى الخطاب لَقَالُوا: ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التَقُوا فقالوا: ما سَبَقُونَا. والضميرُ في "كان" وإليه عائِدان على القرآن، أو ما جاء به الرسول. قوله: { وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا } العاملُ في "إِذْ" مقدرٌ أي: ظهرَ عنادُهم وتَسَبَّبَ عنه قوله: "فَسَيَقُولُونَ". ولا يَعْمَلُ في "إِذْ" "فَسَيَقُولُونَ" لتضادَّ الزماتين ولأجل الفاءِ أيضاً.

* { وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ }

قوله: { وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى } : العامَّةُ على كسر ميم " مِنْ " حرف جرّ. وهي مع مجرورها خبرٌ مقدّمٌ. والجملةُ حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ الكلبِيُّ بنصب "الكتاب" تقديره: وَأَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابَ مُوسَى. وَقُرئ " وَمِنْ " بفتح الميم "كتاب موسى" بالنصبِ على أن "مَنْ" موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولٌ لآتيها مقدراً. وكتاب موسى مفعوله الثاني. أي: وآتينا الذي قبله كتاب موسى.

قوله: "إماماً وَرَحْمَةً" حالان مِنْ "كتاب موسى". وقيل: منصوبان بمقدر أي: أَنْزَلْنَاهُ إِمَامًا. ولا حاجةٌ إليه. وعلى كونهما حالين هما منصوبان بما نُصِبَ به "مِنْ قبل" من الاستقرار.

(13/93)

قوله: "لساناً" حالٌ مِنْ الضمير في "مُصَدِّقٌ". ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ "كتاب" والعاملُ التنبيةُ، أو معنى الإشارةِ و"عَرَبِيًّا" [صفةٌ] لـ "لساناً"، وهو المُسَوِّغُ لوقوع هذا الجامد حالاً. [وجوز أبو البقاء] أَنْ يكونَ مفعولاً به ناصبُهُ "مُصَدِّقٌ". وعلى هذا تكون الإشارةُ إلى غير القرآن؛ لأنَّ المرادَ باللسانِ العربيِّ القرآنُ وهو خلافُ الظاهر. وقيل: هو على حَدْفِ مضافٍ أي: مُصَدِّقٌ ذا لسانِ عربي، وهو النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقيل: هو على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: بلسانٍ. وهو ضعيفٌ.

قوله: "لِيُنذِرَ" متعلقٌ بمصدق. و"بُشْرَى" عطفٌ على محلّه. تقديره: للإنذار وللبشرى، ولما اختلفت العلةُ والمعلولُ وَصَلَ العاملُ إليه باللام، [وهذا فيمن قرأ بقاء الخطاب. فأما مَنْ قرأ بقاء العيبة. وقد تقدّم ذلك في يس فإنهما مُتَّحِدَان. وقيل: بُشْرَى] عطفٌ على لفظ "لتنذِرَ" أي: فيكونُ مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ. تقديره: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطفٌ على "مُصَدِّقٌ" وقيل: هي منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: وَبُشْرَى بُشْرَى. ونقل الشيخُ وجهَ النصبِ عطفاً على محلِّ "لتنذِرَ" عن الزمخشري وأبي البقاء. ثم قال: "وهذا لا يصحُّ على الصحيح من مذاهبِ النحويين لأنهم يَسْتَرِطُون في الحَمَلِ على المَحَلِّ أَنْ يكونَ بحقِّ الأصالة، وأن يكونَ للموضعِ مُحَرَّرٌ، وهنا المحلُّ ليسَ بحقِّ الأصالة، إذ الأصلُ في المفعولِ [له] الجرُّ، والنصبُ نائبيٌّ عنه، لكن لما كَثُرَ بالشروط المذكورة وَصَلَ إليه الفعلُ فنصبه" انتهى. قوله: "الأصلُ في المفعولِ له الجرُّ بالحرفِ" ممنوعٌ بدليلِ قولِ النحويين: إِنَّهُ يَنْصِبُ بشروطٍ ذكرها. ثم يقولون: ويجوزُ جرُّه بلامٍ، فقولهم "ويجوز" ظاهرٌ في أنه فرغ لا أصل.

و"لِلْمُحْسِنِينَ" متعلقٌ بـ "بُشْرَى" أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لها.

(13/94)

* { إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } {

قوله: {فَلَا خَوْفٌ}: الفاء زائدة في خبر الموصول لما فيه من معنى الشرط، ولم تمتع "إِنَّ" من ذلك لبقاء معنى الابتداء بخلاف "ليت" و"لعل" و"كان".

* { أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } {

قوله: {خَالِدِينَ}: منصوب على الحالية. و"جزاءً" منصوب على المصدر: إمَّا بعامِلٍ مضمَّرٍ أَي: يُجْرَوْنَ جزاءً، أو بما تقدَّم؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنى جازيناهم بذلك.

* { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دَرْيَبَاتِي الَّتِي نُبِتُ الْإِنبَاءَ مِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ } {

(13/95)

قوله: {إِحْسَانًا}: قرأ الكوفيون "إِحْسَانًا" وباقي السبعة "حُسْنًا" بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ، فالقراءةُ الأولى يكون "إِحْسَانًا" فيها منصوباً بفعلٍ مقدرٍ أي: وَصَّيْنَاهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِمَا إِحْسَانًا. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وَصَّيْنَا معنى الرِّمْنَا، فيكونُ مفعولاً ثانياً. وقيل: بل هو منصوبٌ على المفعولِ به أي: وَصَّيْنَاهُمَا بِهِمَا إِحْسَانًا مِنَّا إِلَيْهِمَا. وقيل: هو منصوبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنَا: أَحْسَنَّا فهو مصدرٌ صريحٌ. والمفعولُ الثاني/ هو المجرورُ بالباء. وقال ابن عطية: "إنها تتعلق: إمَّا بَوَصَّيْنَا، وإمَّا بِإِحْسَانًا". وردَّ الشيخ: هذا الثاني بأنه مصدرٌ مؤوَّلٌ فلا يتقدَّم معموله عليه، ولأنَّ "أَحْسَنَ" لا يتعدَّى بالباء، وإنما يتعدَّى باللام. لا تقول: "أَحْسَنْتُ بزيد" على معنى وصول الإحسان إليه. وقد ردَّ بعضهم هذا بقوله: { وَقَدْ أَحْسَنَ بِنَا إِذْ أَخْرَجَنِي } وقيل: هو بغير هذا المعنى. وقدَّر بعضهم: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ذَا إِحْسَانٍ، يعني فيكونُ حالاً. وأمَّا "حُسْنًا" فقليل فيه ما تقدَّم في إحسان.

وقرأ عيسى والسلمي "حَسَنًا" بفتحهما. وقد تقدَّم معنى القراءتين في البقرة وفي لقمان.

قوله: "كُرْهًا" قد تقدَّم الخلافُ فيه في النساء. وله هما بمعنى واحد أم لا؟ وقال أبو حاتم: "الكُرْهُ بالفتح لا يحسنُ لأنه بالفتح الغضبُ والعَلْبَةُ". ولا يلتفتُ لما قاله لتواتر هذه القراءة. وانتصابها: إمَّا على الحالِ من الفاعلِ أي: ذات كُرْه. وإمَّا على النعتِ لمصدرٍ مقدرٍ أي: حَمَلًا كُرْهًا.

(13/96)

قوله: "وَحَمَلَهُ" أي: مَدَّةُ حَمَلِهِ. وقرأ العامَّةُ "فِصَالَهُ" مصدر فاصَلَ، كَأَنَّ الْأُمَّ فاصَلَتْهُ وهو فاصَلَهَا. والجحدري والحسن وقتادة "فَصَلَهُ". قيل: والفَصْلُ والفِصَالُ بمعنى كالفِطْمِ والفِطَامِ، والقَطْفِ والقِطَافِ. ولو تَصَبَّ "ثلاثين" على الطرفِ الواقع موقعَ الخبرِ جاز، وهو الأصلُ. هذا إذا لم تُقَدَّرْ مضافاً، فإن قَدَّرْنَا أي: مَدَّةُ حَمَلِهِ لم يَجْرُ ذلكُ وتعيَّنَ الرَفْعُ، لتصادقَ الخبرُ والمُخْبِرُ عنه. قوله: {حَتَّى إِذَا بَلَغَ} لا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ تَكُونُ "حَتَّى" غَايَةً لَهَا أي: عاش واستمرَّتْ حَيَاتُهُ حَتَّى إِذَا.

قوله: "أَرْبَعِينَ" أي: تَمَامَهَا فـ "أَرْبَعِينَ" مَفْعُولٌ بِهِ. قوله: {وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي} أَصْلِحْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ: {وَأَصْلِحْنَا لَهُ رَوْحَهُ} وإنما تَعَدَّى بِـ فِي تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الطَّفِ بِي فِي ذُرِّيَّتِي، أو لِأَنَّهُ جَعَلَ الذَّرِيَّةَ ظَرْفًا لِلصَّلَاحِ كقَوْلِهِ:

4040- * يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا تَصْلِي

* {أُولَئِكَ الَّذِينَ تَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِيهَا أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصَّدَقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ }

قوله: {تَتَقَبَّلُ}: قرأ الأخوان وحفص "تَتَقَبَّلُ" بفتح النون مبنياً للفاعل ونصب "أَحْسَنَ" على المفعول به، وكذلك "وتتجاوز" والباقون بينائهما للمفعول ورفع "أحسن" لقيامه مقام الفاعل ومكان النون ياءً مضمومة في الفعلين. والحسن والأعمش وعيسى بالياء من تحت، والفاعل الله تعالى. قوله: {فِيهَا أَصْحَابِ الْجَنَّةِ} فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه في محلِّ حالٍ أي: كائنين في جملة أصحاب الجنة كقولك: أكرمني الأمير في أصحابه، أي: في جملتهم. والثاني: أن "في" بمعنى "مع". والثالث: أنها خبر مبتدأ مضمرة أي: هم في أصحاب الجنة.

(13/97)

قوله: "وَعَدَّ الصَّدَقِ" مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لمضمونِ الجُمْلَةِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ {أُولَئِكَ الَّذِينَ تَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ} فِي مَعْنَى الوَعْدِ.

* {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَعْجِلَانِ اللَّهَ وَبَلَكَ آمِنٌ إِنَّا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا قَبُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ }

قوله: {أُفٍّ}: قد تقدَّم الكلامُ على "أُفٍّ" مستوفى و"لكما" بيانٌ أي: التَأْفِيفُ لكما نحو: {هَيْتَ}

{. قوله: "أَتَعِدَانِنِي" العامَّةُ على نوتين مكسورتين: الأولى للرفع والثانية للوقاية، وهشام بالإدغام، ونافع في رواية بنون واحدة. وهذه مُشَبَّهَةٌ بقوله: {تَأْمُرُونِيَا أَعْبُدُ}. وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو

بفتح النون الأولى، كأنهم قَرُّوا مِنْ توالي مِثْلَيْنِ مَكْسُورَيْنِ بعدهما ياءً. وقال أبو البقاء: "وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين" قلت: إن عَنَى نون الاثنين في الأسماء نحو قوله:

4041- على أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ *

فليس هذا منه. وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَبْتُثْ ذلك لغةً، وإِنَّمَا الفَتْحُ هنا لِمَا ذَكَرْتُ.

قوله: "أَنَّ أُحْرَجَ" هو الموعودُ به، فيجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ الباءُ قبلَ "أَنَّ" وَأَنْ لَا تُقَدَّرَها. قوله: "وقد حَلَّتْ" جملةٌ حاليةٌ. وكذلك {وَهُمَا يَسْتَعِيثَانِ اللَّهُ} أي: يَسْأَلَانِ اللَّهَ. واستغاثَ يتعدَّى بنفسِه تارةً وبالباءِ أخرى، وإن كان ابنُ مالكٍ زعمَ أَنَّهُ متعدِّ بنفسِه فقط، وعابَ قولَ النحاةِ "مستغاثَ به" قلت: لكنَّه لم يَرِدْ في القرآنِ إِلَّا متعدِّياً بنفسِه: {إِذْ تَسْتَعِيثُونَ رَبَّكُمْ} {فَاسْتَعَاثَهُ الَّذِي} {وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يَعْتَوُوا}

(13/98)

{. قوله: "وَيْلَكَ" منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مُلاقٍ له في المعنى دون الاشتقاق. ومثله: وَيَحَهُ وَوَيْسَهُ وَوَيْبَهُ، وَإِنَّمَا عَلَى الْمَفْعُولِ به بتقدير: أَلْزَمَكَ اللَّهُ وَيْلَكَ. وعلى كلا التقديرين الجملةُ معمولَةٌ لقولٍ مقديرٍ أي: يقولان وَيْلَكَ آمِنٌ. والقولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: يَسْتَعِيثَانِ اللَّهُ قائلين ذلك. قوله: {إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا} العامةُ على كسرِ "إِنَّ" / استئنافاً أو تعليلاً. وقرأ عمرو بن فائدٍ والأعرجُ بفتحِها على أنها معمولَةٌ لـ آمِنٌ على حَذْفِ الباءِ أي: آمِنٌ بَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا.

* {أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِيهَا أَمَمٌ قَدْ حَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ}

قوله: {فِيهَا أَمَمٌ}: كقوله: {فِيهَا أَصْحَابِ الْجَنَّةِ}.

* {وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوقَفِيهِمْ أَعْمَالُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}

قوله: {وَلِيُوقَفِيهِمْ}: مُعَلَّلهٌ محذوفٌ تقديرُه: جازاهم بذلك. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وهشامٌ بالياءِ مِنْ تحتِ. وباقي السبعة بالنون. والسلمي بالتاءِ مِنْ قَوْقِ أَسَنَدِ التَّوْفِيَةِ للدرجاتِ مجازاً. قوله: {وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}: إمَّا استئنافٌ، وإمَّا حالٌ مؤكِّدة.

* {وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَدْهَبْتُمْ طِبْيَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْرَوْنَ عَذَابَ أَلِيمٍ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ}

(13/99)

قوله: { وَيَوْمَ يُعْرَضُ } : اليوم منصوبٌ بقول مقدر أي: يُقال لهم: أَدَّهَبْتُمْ في يومِ عَرْضِهِمْ. وَجَعَلَ الزَّمخَشَرِيُّ هَذَا مِثْلَ "عَرَضَتْ الناقَةَ عَلَى الحَوْضِ" فَيَكُونُ قَلْبًا. وَرَدَّه الشَّيْخُ: بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ. وَأَيْضًا العَرَضُ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ فَتَصِحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى الناقَةِ وَإِلَى الحَوْضِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِي القَلْبِ، وَأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ. قوله: "أَدَّهَبْتُمْ" قرأ ابن كثير "أَدَّهَبْتُمْ" بهمزتين: الأولى مخففة، والثانية مُسَهَّلَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ، وَلَمْ يُدْخِلْ بَيْنَهُمَا أَلْفًا، وَهَذَا عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي {أَنْدَرْتَهُمْ} وَنَحْوِهِ. وَإِنَّ عَامِرَ قَرَأَ أَيْضًا بِهَمْزَتَيْنِ، لَكِنْ اخْتَلَفَ رَاوِيَاهُ عَنْهُ: فَهَشَامٌ سَهَّلَ الثَّانِيَةَ وَحَقَّقَهَا، وَأَدْخَلَ أَلْفًا فِي الوَجْهَيْنِ، وَليْسَ عَلَى أَصْلِهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ. وَابْنُ ذَكْوَانَ بِالتَّحْقِيقِ فَقَطْ دُونَ إِدْخَالِ أَلْفٍ. وَالباقون بهمزة واحدة فيكون: إِمَّا خَبْرًا، وَإِمَّا اسْتِفْهَامًا، فَاسْقِطَتْ أَدَاتُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَالاسْتِفْهَامُ مَعْنَاهُ التَّفْرِيعُ وَالتَّوْبِيحُ. قوله: "في حياتكم" يجوزُ تَعَلُّفُهُ بِ "أَدَّهَبْتُمْ" وَيجوزُ تَعَلُّفُهُ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "طَبِيبَاتِكُمْ".

* { وَإِذْ كُنَّا أَهْلًا عَادًا إِذْ أَنْدَرْنَا قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النَّدْرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ }

قوله: { إِذْ أَنْدَرْنَا } : بدلٌ مِنْ "أَخَا" بدلٌ اشتمال، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ. وَالأَحْقَافُ: جَمْعُ حَقْفٍ وَهُوَ الرَّمْلُ المُسْتَطِيلُ المُعَوَّجُ وَمِنْهُ "أَحْقَوْقَفَ الهَلَالُ" قَالَ امرؤ القيس:

4042- فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى * بِنَا بَطْنُ حِجْفٍ ذِي قِفافٍ عَقْنَقَلِ

(13/100)

قوله: "وقد خَلَّتْ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الفاعِلِ أَوْ مِنْ المفعولِ، وَالرَّابِطُ الوَاوُ. وَالنَّدْرُ جَمْعُ تَذِيرٍ وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ مَعْتَرِضَةً بَيْنَ "أَنْدَرْنَا" وَبَيْنَ {أَلَّا تَعْبُدُوا} أَي: أَنْدَرَهُمْ بَأَنَّ لَا.

* { فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطِّرٌ تَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ }

قوله: { فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا } : فِي هَاءِ "رَأَوْهُ" قولان، أَحدهما: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى "مَا تَعِدْنَا". وَالثَّانِي: أَنَّهُ صَمِيرٌ مُبْهِمٌ يُفَسِّرُهُ "عَارِضًا": إِمَّا تَمْيِيزًا أَوْ حَالًا، قَالَهُمَا الزَّمخَشَرِيُّ. وَرَدَّه الشَّيْخُ: بِأَنَّ التَّمْيِيزَ المُفَسِّرَ لِلصَّمِيرِ مُحْصُورٌ فِي بَابِ: رَبٌّ وَفِي نَعْمٍ وَيُسُّ، وَبِأَنَّ الحَالَ لَمْ يَعْهَدُوهَا أَنْ تُوصَّحَ الصَّمِيرَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ النَّحْوِيْنَ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ.

قوله: "مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ" صِفَةٌ لـ "عَارِضًا" وَإِضَافَتُهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، فَمِنْ تَمَّ سَاغَ أَنْ يَكُونَ نَعْنًا لِنَكَرَةِ وَكَذَلِكَ "مُمَطِّرُنَا" وَقَعَ نَعْنًا لـ "عَارِضٌ" وَمِثْلُهُ: 4043- يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * لَأَقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

والعارضُ: الْمُعْتَرِضُ من السحاب في الجوِّ. قال:
4044- يا مَن رَأَى عَارِضاً أَرَفْتُ لَهُ * بين ذراعَيْ وَجْبَهَةِ الأَسَدِ
وقد تقدّم: أَنَّ أَوْدِيَةَ جَمْعُ "وَادٍ"، وَأَنَّ أَفْعَلَةَ شَدَّتْ جَمْعاً لَ فاعِلٍ في أَلْفاظٍ:
كوادٍ وَأَوْدِيَةَ، وناِدٍ وَأَنْدِيَةَ، وجائِزٍ وَأَجْوِزَةَ.

(13/101)

قوله: "ريخ" يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمير أي: هو ريخ. ويجوز أن يكون بدلاً من "هو". وقُرئ "ما اسْتُعْجِلْتُمْ" مبنياً للمفعول "وفيها عذاب" صفة لـ "ريخ" وكذلك "تُدْمَرُ". وقُرئ {تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ} بالياء من تحت وسكون الدال وضم الميم "كل" بالرفع على الفاعلية أي: يهلك كل شيء. وزيد بن علي كذلك إلا أنه بالتاء من فوق وينصب "كل"، والفاعل ضمير الريح، وعلى هذا فيكون دَمَّرَ الثلاثي لازماً ومتعدياً.

* { تُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ تَجْرِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ }

قوله: { فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ } : قرأ حمزة وعاصم "لا يُرَى" بضم الياء من تحت مبنياً للمفعول، "مَسَاكِينُهُمْ" بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. والباقيون من السبعة بفتح تاء الخطاب "مَسَاكِينُهُمْ" بالنصب مفعولاً به. والجدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي وأبو رجاء بضم التاء من فوق مبنياً للمفعول. "مَسَاكِينُهُمْ" بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، إلا أن هذا عند الجمهور لا يجوز، أعني إذا كان الفاعل "إلا" فإنه يمتنع لحاق علامة التانيث في الفعل إلا في ضرورة كقوله:/

4045- * وما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجِراشِعُ

وقول الآخر:

4046- كانه جَمَلٌ هَمٌّ وما بَقِيَتْ * إِلَّا النَّجِيزَةُ والألواحُ والعَصَبُ
وعيسى الهمداني "لا يُرَى" بالياء من تحت مبنياً للمفعول، "مَسَاكِينُهُمْ" بالتوحيد. ونصر بن عاصم بتاء الخطاب "مَسَاكِينُهُمْ" بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتزئ بالواحد عن الجمع.

(13/102)

* { وَلَقَدْ مَكَتْنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }

قوله: { مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ } : "ما" موصولة أو موصوفة. وفي "إِنْ" ثلاثة أوجه:

شرطية وجوائها محذوفٌ. والجملة الشرطية صلةٌ ما والتقدير: في الذي إن مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ طَعْنُكُمْ. والثاني: أنها مزيدةٌ تشبيهاً للموصولة بـ "ما" النافية والتوقيتية. وهو كقوله:

4047- يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ * وَتَعْرِضُ يَوْمَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ
والثالث: - وهو الصحيح - أنها نافيةٌ بمعنى: مَكَّنَّاهُمْ فِي الَّذِي مَا مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ مِنْ الْقُوَّةِ وَالْبَسْطَةِ وَسَعَةِ الْأَرْزَاقِ. وبدلٌ له قوله تعالى في مواضع: {كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً} وأمثاله. وإنما عَدَلَ عن لفظِ "ما" النافية إلى "إن" كراهيةً لاجتماعِ متماثلين لفظاً. قال الزمخشري: "وقد أَعْتَبَ أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ:

4048- لَعَمْرُكَ مَا مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِبٍ *
وما صَرَّه لَوْ اقْتَدَى بَعْدِيَّةً لَفِظِ التَّنْزِيلِ فَقَالَ: "مَا إِنْ بَانَ مِنْكَ".
قوله: "فَمَا أَعْنَى" بجورٍ أَنْ تَكُونَ "مَا" نَفِيًّا، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَوْ اسْتِفْهَامًا لِلتَّقْرِيرِ. وَاسْتَبَعْدَهُ الشَّيْخُ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: "مِنْ شَيْءٍ" قَالَ: "إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ أَغْنَى عَنْهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فزَادَ "مِنْ" فِي الْوَاجِبِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ".
قلت: قالوا تجوزُ زيادتها في غيرِ الموجبِ وَقَسَّروا غيرِ الموجبِ بالنفي والنهي والاستفهام، وهذا استفهامٌ.
قوله: "إِذْ كَانُوا" معمولٌ لـ "أَعْنَى" وهي مُشْرَبَةٌ معنى التعليلِ أَي: لأنهم كانوا يَجْحَدُونَ.

(13/103)

* { قَلَوْلًا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ صَلُّوا عَلَيْهِمْ وَذَكَرَ إِفْكَهُمُ وَمَا كَانُوا يَفْقَرُونَ }

قوله: { قُرْبَانًا آلِهَةً } : فيه أربعةٌ أوجهٍ، أوجهها: أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لـ "اتَّخَذُوا" محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ. "وقُرْبَانًا" نُصِبَ عَلَى الْحَالِ وَ"آلِهَةً" هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلاتِّخَاذِ. وَالتَّقْدِيرُ: فَهَلَّا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوهُمْ مُتَقَرِّبًا بِهِمْ آلِهَةً. الثَّانِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ محذوفٌ، كما تقدَّم تقريُّره، و"قُرْبَانًا" مفعولاً ثانياً و"آلِهَةً" بدلٌ منه. وإليه نحا ابنُ عطية والحوفيُّ وأبو البقاء. إلاَّ أَنَّ الزمخشريَّ مَنَعَ هَذَا الْوَجْهَ قَالَ: "لِفَسَادِ الْمَعْنَى"، وَلَمْ يُبَيِّنْ جِهَةَ الْفَسَادِ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمَعْنَى صَحِيحٌ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْرَابِ" قلت: ووجهُ الفسادِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْقُرْبَانَ اسْمٌ لِمَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الْإِلَهِ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَآلِهَةً بَدَلًا مِنْهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُتَقَرَّبُ بِهِ آلِهَةً، وَالْقَرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ الْآلِهَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ غَيْرُهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ الْآلِهَةُ بَدَلًا مِنْهُ؟ هَذَا مَا لَا يَجُوزُ. الثَّالِثُ: أَنَّ "قُرْبَانًا" مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَعِزَّاهُ الشَّيْخُ لِلْحَوْفِيِّ. قلت: وإليه ذهب أبو البقاء أيضاً، وَعَلَى هَذَا فـ "آلِهَةً" مَفْعُولٌ ثَانٍ وَالْأَوَّلُ محذوفٌ كما تقدَّم. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا، نَقَلَهُ مَكِّيٌّ. وَلَوْلَا أَنَّهُ ذَكَرَ وَجْهًا ثَانِيًا وَهُوَ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ لَأَوَّلْتُ كَلَامَهُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَصْدَرِ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ لُبُّعِدِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ.

(13/104)

قوله: "إفكهم" العامّة على كسر الهمزة وسكون الفاء، مصدرُ أَفَكَ بِأَفِكَ إِفْكَاً أي: كَذِبُهُمْ. وابن عباس بالفتح وهو مصدرٌ له أيضاً. وابنُ عباس أيضاً وعكرمة والصبح بن العلاء "أَفَكُهُمْ" بثلاث فتحات فعلاً ماضياً. أي: صَرَفَهُمْ. وأبو عياض وعكرمة أيضاً، كذلك إلا أَنَّهُ بتثنيده الفاء للتكثير. وابن الزبير وابن عباس أيضاً "أَفَكَهُمْ" بالمدِّ فعلاً ماضياً أيضاً، وهو يحتملُ أَنْ يَكُونَ بزنةِ فاعَلٍ، فالهمزة أصلية، وَأَنْ يَكُونَ بزنةِ أَفَعَلَ، فالهمزة زائدةٌ والثانيةُ بَدَلٌ مِنْ همزةٍ. وإذا قلنا: إنه أَفَعَلَ فهمزته تحتملُ أَنْ تكونَ للتعدية، وَأَنْ يَكُونَ أَفَعَلَ بمعنى المجرد. وابنُ عباس أيضاً: "أَفَكَهُمْ" بالمدِّ وكسرِ الفاءِ ورفَعِ الكافِ، جعله اسمَ فاعِلٍ بمعنى صارفهم. وقُرئ "أَفَكَهُمْ" بفتحِ الكافِ على أَنَّهُ مصدرٌ لِأَفَكَ أيضاً فتكونُ له ثلاثةُ مصادرٍ: الأَفَكَ والإفَكَ بفتحِ الهمزةِ وكسرها مع سكونِ الفاءِ وفتحِ الهمزةِ والفاءِ. وزاد أبو البقاء أَنَّهُ قُرئ "أَفَكَهُمْ" بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفَعِ الكافِ. قال: "بمعنى أَكْذَبَهُمْ" فجعله أَفَعَلَ تفضيلاً.

قوله: { وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ } / يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" مصدريةً وهو الأحسنُ لِيُعْطَفَ على مثله، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يَفْتَرُونَهُ. والمصدرُ مِنْ قوله: "إفكهم" يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعِلِ بمعنى كَذِبِهِمْ، وإلى المفعولِ بمعنى صَرَفَهُمْ.

* { وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجَنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَصَرُوهُ قَالُوا أَنصِبُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلُوا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ }

قوله: { وَإِذْ صَرَفْنَا } : منصوبٌ بـ اذْكَرُ مَقْدَرًا. وقُرئ "صَرَفْنَا" بالتشديدِ للتكثير. "من الجنِّ" صفةٌ لـ "نَفَرًا"، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بـ "صَرَفْنَا"، و"مِنْ" لابتداءِ الغايةِ.

(13/105)

قوله: "يَسْتَمِعُونَ" صفةٌ أيضاً لـ "نَفَرًا" أو جالٌ لتخصُّصه بالصفةِ، إن قلنا: إنَّ "مِنَ الْجَنِّ" صفةٌ له، وراعى معنى النَّفَرِ، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولو راعى لفظه وقال: "يَسْتَمِعُ" لجاز. قوله: "فَلَمَّا حَصَرُوهُ" يجوزُ أَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحينئذٍ يكونُ في الكلامِ التفاضُّ مِنْ قوله: "إِلَيْكَ" إلى العَيْبَةِ في قوله: "حَصَرُوهُ". قوله: "قُضِيَ" العامّةُ على بنائه للمفعولِ أي: قَرَعَ [مِنْ] قِراءَةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاءِ "حَصَرُوهُ" على القرآنِ. وأبو مجلز. وحبيب بن عبد الله "قُضِيَ" مبنياً للفاعلِ أي: أتمَّ الرسولُ قِراءَتَهُ، وهي تَوْبِدٌ عَوْدَها على الرسولِ عليه السلام.

* { يَا قَوْمِمْ آجِئُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَعْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ }

قوله: { مِّنْ ذُنُوبِكُمْ } : يجوزُ أَنْ تكونَ تبعيضيةً، وأن تكونَ مزيدةً عند مَنْ يرى ذلك.

* { أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُخَيِّبَ الْمُؤْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

(13/106)

قوله: {وَلَمْ يَعْزِبْ}: العَامَّةُ على سكون العين وفتح الياءِ مضارعٌ عَزَبَ عَزَبًا بالكسر يَعِيبًا بالفتح، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَائِزُ حَذَفَ الْأَلْفَ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ "يَعِي" بكسر العين وسكون الياءِ. قالوا: وأصلها عَزَبَ بالكسر، فجعل الكسرة فتحةً على لغة طَبِئٍ فصارَ "عَيَا" كما قالوا في بَقَا: بَقَا. وَلَمَّا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى فَعَلَ بِالْفَتْحِ جَاءَ بِمُضَارِعِهِ عَلَى يَفْعُلُ بِالْكَسْرِ، فَصَارَ يَعْزِبُ مِثْلَ: يَرْمِي. فَلَمَّا دَخَلَ الْجَائِزُ حَذَفَ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ فَصَارَ "لَمْ يَعْزِبْ" بعين ساكنة وياء مكسورة ثم تَقَلَّ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْعَيْنِ فَصَارَ اللَّفْظُ كَمَا تَرَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَزَبَ وَحَيَّ فِيهِمَا لَغَتَانِ: الْفَكُّ وَالْإِدْغَامُ، فَأَمَّا "حَيَّ" فَتَقَدَّمَ فِي الْأَنْفَالِ. وَعَيَّ فَكَقَوْلِهِ:

4049- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا * عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ
وَالْعَيُّ: عَدَمُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى جِهَةٍ. وَمِنْهُ الْعَيُّ فِي الْكَلَامِ، وَعَيَّ بِالْأَمْرِ: إِذَا لَمْ يَهْتَدِ لَوَجْهَهُ.

قوله: "بقادر" الباءُ زائدةٌ. وَحَسَّنَ زِيَادَتَهَا كَوْنُ الْكَلَامِ فِي قُوَّةِ "أَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ" وَقَاسَ الزَّجَّاجُ "مَا ظَنَنْتُ أَنْ أَحَدًا بِقَائِمٍ" عَلَيْهَا، وَالصَّحِيحُ التَّوَقُّفُ. وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَلِيٍّ وَالْجَحْدَرِيُّ "يُقَدِّرُ" مُضَارِعَ قَدَّرَ، وَالرَّسْمُ يَحْتَمِلُهُ. وَقَوْلُهُ: "بَلَى" إِجَابٌ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْكَلَامُ مِنَ النِّفْيِ فِي قَوْلِهِ: {أَوْلَمْ يَرَوْا}.

* { وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ }

قوله: {أَلَيْسَ هَذَا}: معمولٌ لقولٍ مضمِرٍ هو حالٌ، كما تقدَّم في نظيره.

(13/107)

* { فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَعَلَّ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ }

قوله: {فَاصْبِرْ}: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةُ على ما تقدَّم، والسببُ فيها ظاهراً.

قوله: "من الرُّسُلِ" يجوزُ أَنْ تَكُونَ تَبْعِيضِيَّةً، وَعَلَى هَذَا فَلِلرُّسُلِ أَوْلُو عَزْمٍ وَغَيْرُ أَوْلِي عَزْمٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ، فَكُلُّهُمْ عَلَى هَذَا أَوْلُو عَزْمٍ.
قوله: "بَلَاغٌ" الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، فَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: تِلْكَ السَّاعَةُ بَلَاغٌ، لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: {إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ} وَقِيلَ:

تقديره هذا أي: القرآن والشرع بلاغ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر قوله: "لهم" الواقع بعد قوله: "ولا تستعجل" أي: لهم بلاغ، فيوقف علي "فلا تستعجل". وهو ضعيف جداً للفصل بالجملة التشبيهية، لأن الظاهر تعلق "لهم" بالاستعجال، فهو يشبه التهيئة والقطع. وقرأ زيد بن علي والحسن وعيسى "بلاغاً" نصباً على المصدر أي: بلع بلاغاً، ويؤيده قراءة أبي مجلز "بلع" أمراً. وقرأ أيضاً "بلع" فعلاً ماضياً. ويؤخذ من كلام مكّي أنه يجوز نصبه نعتاً لـ "ساعة" فإنه قال: "ولو قرئ "بلاغاً" بالنصب على المصدر أو على النعت لـ "ساعة" جاز". قلت: قد قرئ به وكأنه لم يطلع على ذلك.

"بلع" فعلاً ماضياً. ويؤخذ من كلام مكّي أنه يجوز نصبه نعتاً لـ "ساعة" فإنه قال: "ولو قرئ "بلاغاً" بالنصب على المصدر أو على النعت لـ "ساعة" جاز". قلت: قد قرئ به وكأنه لم يطلع على ذلك.

(13/108)

وقرأ "الحسن" أيضاً "بلاغ" بالجر. وخرج على الوصف لـ "نهار" على حذف مضافي أي: من نهار ذي بلاغ، أو وصف الزمان بالبلاغ مبالغة. قوله: "يهلك" العامة على بنائه للمفعول. وابن محيصن "يهلك" بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للفاعل. وعنه أيضاً فتح اللام وهي لغة. والماضي هلك بالكسر. قال ابن جنبي: "كل مرغوب عنها". وزيد بن ثابت بضم الياء وكسر اللام/ والفاعل لله تعالى. "القوم الفاسقين" نصباً على المفعول به. و"يهلك" بالنون ونصب "القوم".

سورة محمد

* { الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَصَلَّ أَعْمَالُهُمْ }

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله: { الَّذِينَ كَفَرُوا } : يجوز فيه الرفع على الابتداء. والخبر الجملة من قوله: "أصل أعمالهم"، ويجوز نصبه على الاشتغال بفعل مقدر يقسره "أصل" من حيث المعنى أي: حيب الذين كفروا.

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ }

قوله: { وَالَّذِينَ آمَنُوا } : يجوز فيه الوجهان المتقدمان. وتقدير الفعل: "رحم الذين آمنوا".
قوله: { بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ } العامة على بنائه للمفعول مشدداً. وزيد بن علي وابن مقسم "نزل" مبنياً للفاعل، وهو لله تعالى. والأعمش "أنزل" بهمزة

التعدية مبنياً للمفعول. وقُرئ "تَزَلَّ" ثلاثياً مبنياً للفاعل.
قوله: "وهو الحقُّ" جملةٌ معترضهٌ بين المبتدأ والخبر، أو بين المفسر
والمفسر. وتقدّم تفسيرُ البال في طه.

* { دَلِكْ يَاَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ
كَذَلِكَ يَصْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ }

(13/109)

قوله: { دَلِكْ }؛ فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ. والخبرُ الجارُّ بعده. والثاني:
قاله الزمخشري أنَّه خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: الأمرُ ذلك بسببِ كذا. فالجارُّ في
محلِّ نصب. قال الشيخ: "ولا حاجةٌ إليه".
قوله: "كَذَلِكَ يَصْرِبُ" خرَّجه الزمخشريُّ علي: مِثْلَ ذَلِكَ الضربِ يَصْرِبُ اللَّهُ
لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ. وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْفَرِيقَيْنِ أَوْ إِلَى النَّاسِ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ
يَصْرِبُ أَمْثَالَهُمْ لِأَجْلِ النَّاسِ لِيُعْتَبَرُوا.

* { فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَيَشْدُوا الْوَتَاقَ
فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَصْعَ الْجَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَىٰ صَرْ
مَنْهُمْ وَلَا كِنَ لَيْلُوا بِعَصْكُمْ بِيَعُضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ
أَعْمَالَهُمْ }

قوله: { فَإِذَا لَقِيتُمْ }؛ العاملُ في هذا الطرفِ فعلٌ مقدرٌ هو العاملُ في "صَرْبِ
الرِّقَابِ" تقديره: فاضربوا الرقابَ وقتَ ملاقاتِكُم العدوَّ. ومنع أبو البقاء أن
يكونَ المصدرُ نفسه عاملاً قال: "لأنه مؤكِّدٌ". وهذا أحدُ القولين في المصدرِ
النائبِ عن الفعلِ نحو: "صَرْبًا زيدًا" هل العملُ منسوبٌ إليه أم إلى عامِله؟
ومنه:

4050- على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم * فتدلاً زُرْبُ المَالِ تَدَلَّ النَّعَالِ
فالمالَ منصوبٌ: إمَّا بـ "انْدَلَّ" أو بـ "تَدَلَّ"، والمصدرُ هنا أضيفَ إلى معمولِهِ.
وبه اسْتُدِلَّ على أن العملَ للمصدرِ لإضافته إلى ما بعده، ولو لم يكنُ عاملاً لما
أضيفَ إلى ما بعده.
قوله: "حتى إذا" هذه غايةٌ للأمرِ بَصَرْبِ الرقابِ. وقرأ السُّلَمِيُّ "فَشِدُّوا"
بكسر الشين، وهي ضعيفهٌ جداً. والوَتَاقُ بالفتح - وفيه الكسر - اسمٌ ما يُوثَقُ
به.

(13/110)

قوله: { فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً } فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان على
المصدرِ بفعلٍ لا يجوزُ إظهاره؛ لأنَّ المصدرَ متى سبقَ تفصيلاً لعاقبةِ جملةٍ
وَجَبَّ نصبه بِأَضْمَارِ فِعْلِ لا يجوزُ إظهاره والتقديرُ: فَإِمَّا أَنْ تَمُنُّوا مَنًّا، وَإِمَّا

تُفَادُوا فِدَاءً. ومثله:
 4051- لَأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرُّهُ وَإِقِيعَةٌ * تُحَسِّنِي وَإِمَّا بَلِوْعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ
 والثاني: - قاله أبو البقاء - أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره: "أَوْلُوهُمْ
 مَتًّا، وَأَقْبَلُوا مِنْهُمْ فِدَاءً". قال الشيخ: "وليس بإعرابٍ نحوي". وقرأ ابن كثير
 "فِدَى" بالقصر. قال أبو حاتم: "لا يجوز؛ لأنه مصدرٌ فادَيْتُهُ" ولا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأنَّ
 الفراءَ حكى فيه أربع لغات: المشهورةُ المَدُّ والإِعْرَابُ: فداء لك، وفداءً بالمد
 أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً. وهذا يُشَبِّه قولَ بعضهم
 "هؤلاء" بالتنوين، وفدى بالكسر مع القصر، وفدى بالفتح مع القصر أيضاً.
 والأوزارُ هنا: الأثقال، وهو مجازٌ. قيل: هو مِنْ مجازِ الحَدَفِ أي: أهل الحرب.
 والأوزارُ عبارةٌ عن آلاتِ الحرب. قال الشاعر:
 4052- وَأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا * رِمَاحاً طَوَالاً وَخَيْلاً ذُكُوراً
 و"حتى" الأولى غايةٌ لَصَرْبِ الرَّقَابِ، والثانيةُ لـ "شُدُّوا". ويجوزُ أَنْ يكونا غائبتين
 لَصَرْبِ الرَّقَابِ، على أَنَّ الثانيةَ توكيدٌ أو بدلٌ.
 قوله: "ذلك" يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ أي: الأمرُ ذلك، وَأَنْ يَنْتَصِبَ
 بإضمارِ أَفْعَلُوا.
 قوله: "لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ" أي: ولكنْ أَمَرَكم بالقتال لِيَبْلُوَ.

(13/111)

قوله: "فُتِلُوا" قرأ العامةُ "قاتلوا" وأبو عمرو وحفص "فُتِلُوا" مبنياً للمفعول
 على معنى: أَنَّهُمْ فُتِلُوا وماتوا، أصاب القتلُ بَعْضَهُمْ كقوله: {فُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ}.
 وقرأ الجحدري "فُتِلُوا" بفتح القاف والتاء خفيفةً، ومفعوله محذوفٌ. وزيد بن
 ثابت والحسن وعيسى "فُتِلُوا" بتشديد التاء مبنياً للمفعول./

وقرأ أمير المؤمنين علي "تُصَلَّ" مبنياً للمفعول "أعمالهم" بالرفع لقيامه مقامَ
 الفاعل. وقرئ "تُصَلَّ" بفتح التاء، "أعمالهم" بالرفع فاعلاً.

* { وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ }

قوله: {عَرَّفَهَا}: يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ مستأنفةً. والثاني: أَنْ
 تكونَ حالاً فيجوزُ أَنْ تُصِمَرَ "قد" وَأَنْ لا تُصِمَرَ. و"عَرَّفَهَا": هِن التعريف الذي
 هو ضدُّ الجهل. وقيل: هِن الرَّفْع. وقيل: من العَرَفَ وهو الطيب. وقرأ أبو
 عمرو في رواية "وَيُدْخِلُهُمْ" بسكون اللام. وكذا ميمٌ {تُطْعِمُكُمْ} وعين
 {يَجْمَعُكُمْ} كأنه يَسْتَنْقِلُ الحركاتِ. وقد قرأْتُ له بذلك في {يُشْعِرُكُمْ}
 و{يَنْصُرُكُمْ} وبابه.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ }

قوله: {وَيُثَبِّتْ}: قرأه العامةُ مُشَدِّداً. وروى عن عاصم تخفيفه مِنْ أَثَبَّتَ.

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَصَلَّ أَعْمَالُهُمْ }

(13/112)

قوله: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا}: يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف. تقديره: فَتَعَسُوا وَأُنْعَسُوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ "فَتَعَسَا" فتعسا منصوب بالخبر. وَدَخَلَتِ الْفَاءُ تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وَقَدَّرَ الزَّمخَشَرِيُّ الْفِعْلَ الْفَاعِلَ الْفَاعِلَ لـ "تَعَسَا" فقال: "لأنَّ المعنى: فقال تعسا أي: ففعل تعسا لهم". قال الشيخ: "وإضمار ما هو من لفظ المصدر أُولَى". والثاني: أنه منصوب بفعلٍ مقدر يُقَسِّرُهُ "فَتَعَسَا" لهم "كما تقول: زيدا جَدْعاً له، كذا قال الشيخ تابعاً للزمخشري. وهذا لا يجوز لأنَّ "لهم" لا يتعلَّقُ بـ "تَعَسَا"، إنما هو متعلِّقٌ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ بَيَانٌ أَيْ: أعني لهم: وقد تقدّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه. فإنَّ عَتِيَا إضماراً مِنْ حَيْثُ مُطْلَقٌ الدلالة لا من جهة الاشتغال فَمُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ تَابَاهُ عِبَارَتُهُمَا وَهِيَ قَوْلُهُمَا: مَنْصُوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يُقَسِّرُهُ "فَتَعَسَا" لهم، و"أَصْلِي" عطْفٌ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ أَيْ: أَنْعَسْتَهُمْ وَأَصْلٌ أَعْمَالُهُمْ. وَالتَّعَسُ: ضِدُّ السَّعْدِ يُقَالُ: تَعَسَ الرَّجُلُ بِالْفَتْحِ تَعَسَا وَأُنْعَسَهُ اللَّهُ. قَالَ مَجْمَعٌ:

4053- تقولُ وقد أفرَدْتُهَا مِنْ حَلِيلِهَا * تَعَسْتِ كَمَا أَنْعَسْتَنِي يَا مُجَمِّعٌ وقيل: تَعَسَ بِالْكَسْرِ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ وَشَمِرٍ وَغَيْرِهِمَا. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: تَعَسَهُ وَأُنْعَسَهُ مُتَعَدِّيانِ فَهُمَا مِمَّا اتَّفَقَ فِيهِمَا فَعَلَ وَأَفْعَلَ وَقِيلَ: التَّعَسُ ضِدُّ الْإِنْتَعَاشِ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "وَتَعَسَا لَهُ نَفِيضٌ لَعَا لَهُ" يَعْنِي أَنَّ كَلِمَةَ "لَعَا" بِمَعْنَى الْإِنْتَعَاشِ. قَالَ الْأَعَشِيُّ:

4054- بِذَاتِ لَوْنٍ عَفْرَانَةٌ، إِذَا عَنَّتْ * فَالتَّعَسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا وَقِيلَ: التَّعَسُ الْهَلَاكُ. وَقِيلَ: التَّعَسُ الْجُرُّ عَلَى الْوَجْهِ، وَالتَّكْسُ الْجُرُّ عَلَى الرَّأْسِ.

* { دَلِكْ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالَهُمْ }

(13/113)

قوله: {دَلِكْ بِأَنَّهُمْ}: يجوز أن يكون "ذلك" مبتدأ، والخبر الجارُّ بعده، أو خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ. أَيْ: الْأَمْرُ ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا، أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَيْ: فَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا، فَالْجَارُّ فِي الْوَجْهِينِ الْأَخِيرَيْنِ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ.

* { أَقْلَمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا }

قوله: {دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ}: يجوز أن يكون حَذَفَ مفعولهُ أَيْ: أَهْلَكَ اللَّهُ بِيَوْمِهِمْ وَحَرَّبَهَا عَلَيْهِمْ، أَوْ يُضَمَّنُ "دَمَّرَ" مَعْنَى: سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالتَّدْمِيرِ. قَوْلُهُ: "أَمْثَالُهَا" أَيْ: أَمْثَالُ الْعَاقِبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَقِيلَ: أَمْثَالُ الْعَقُوبَةِ. وَقِيلَ:

التَّذْمِيرَةُ. وقيل: الهَلَكَةُ. والأوَّلُ أَوْلَى لتقدُّم ما يعودُ عليه الضميرُ صريحاً مع صحة معناه.

* { دَلِكْ يَاَنَّ اللّٰهَ مَوْلَى الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَآَنَّ الْكَافِرِيْنَ لَا مَوْلَى لَهُمْ } {

قوله: { دَلِكْ يَاَنَّ } : كقوله فيما تقدّم. والوَلِيُّ هنا: الناصِرُ.

* { إِنَّ اللّٰهَ يُدْخِلُ الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِيْنَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُوْنَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ } {

قوله: { كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ } : إمَّا حَالٌ مِنْ ضمير المصدر أي: يأكلوا الأكلَ مُشْبِهًا أَكَلَ الْأَنْعَامِ، وإمَّا نَعْتٌ لمصدر أي: أَكَلًا مِثْلَ أَكَلَ الْأَنْعَامِ. قوله: { وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ } : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَلَكِنَّهَا مَقْدَرَةٌ أَيْ: يَأْكُلُونَ مُقَدَّرًا تَوْبَهُمْ فِي النَّارِ.

* { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا تَاصِرَ لَهُمْ } {

(13/114)

قوله: { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ } يريد أهلَ قريةٍ، ولذلك راعى هذا المقدرَ في "أَهْلَكْنَاهُمْ" { فَلَا تَاصِرَ لَهُمْ } بعد ما راعى المضافَ في قوله: "هي أشدُّ" والجملةُ مِنْ "هي أشدُّ" صفةٌ لقرية. وقال ابنُ عطية: "نَسَبَ الإِخْرَاجَ لِلْقَرْيَةِ، حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ، وَقَالَ: "أَهْلَكْنَاهُمْ" حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى". قال الشيخ: "وظاهرُ هذا الكلام لا يَصِيحُ؛ لأن الضميرَ في "أَهْلَكْنَاهُمْ" ليس عائداً على المضافِ إلى القرية التي أَسَدَّ إليها الإِخْرَاجَ، بل على أهلِ القرية، في قوله: { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ } [فإن كان أرادَ بقوله: "حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى" أي: معنى القرية مِنْ قوله: { وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ }] فهو صحيحٌ، لكنَّ ظاهرَ/ قوله: "حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ" و"حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى" أَنْ يَكُونَ فِي مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ عَلَى هَذَا يَبْقَى "كَأَيِّن" مُفْلَتًا غَيْرَ مُحَدَّثٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يُتَخَيَّلَ أَنَّ "هي أشدُّ" خبرٌ عنه، والظاهرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لقرية". قلت: وابن عطية إنما أرادَ لفظَ القرية مِنْ حيث الجملةُ لا من حيث التعيينُ.

* { أَقَمَن كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوهُ أَهْوَاءَهُمْ } {

قوله: { أَقَمَن كَانَ } : مبتدأ، والخبر "كَمَن زُيِّنَ"، وحُمِلَ على لفظ "مَن" فأقِرَدَ في قوله: { لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ } وعلى المعنى فُجِعَ في قوله: { وَاتَّبَعُوهُ أَهْوَاءَهُمْ }، والجملةُ مِنْ "اتَّبَعُوا" عطفٌ على "زُيِّنَ" فهو صلةٌ.

(13/115)

* { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ حَمْرٍ لَّدَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ }

قوله: { مَثَلُ الْجَنَّةِ } : فيه أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره مقدر. فقدّره النضر بن شميل: مثل الجنة ما تسمعون، ف "ما تسمعون" خبره، و "فيها أنهار" مُفسَّر له. وقدّره سيويه: "فيما يُتلى عليكم مَثَلُ الجنة"، والجملة بعدها أيضاً مُفسَّرة للمثل. الثاني: أن "مَثَل" زائدة تقديره: الجنة التي وعِد المتقون فيها أنهار. ونظير زيادة "مَثَل" هنا زيادة "اسم" في قوله:
4055- إلى الحَوْلِ ثم اسْمُ السَّلَامِ عليكما *

(13/116)

الثالث: أن "مَثَل الجنة" مبتدأ، والخبر قوله: "فيها أنهار"، وهذا ينبغي أن يمتنع؛ إذ لا عائد من الجملة إلى المبتدأ، ولا ينفع كون الضمير عائداً على ما أضيف إليه المبتدأ. الرابع: أن "مَثَل الجنة" مبتدأ، خبره "كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ"، فقدّره ابن عطية: "أمثَل أهل الجنة كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ"، فقدّر حرف الإنكار ومضافاً ليصح. وقدّره الزمخشري: "أمثَل الجنة كَمَثَلِ جزاءٍ مَنْ هُوَ خَالِدٌ". والجملة من قوله: "فيها أنهار" على هذا فيها ثلاثة أوجه، أحدها: هي حال من الجنة أي: مستقرّة فيها أنهار. الثاني: أنها خبر لمبتدأ مضمرة أي: هي فيها أنهار، كأن قائلًا قال: ما مَثَلها؟ فقل: فيها أنهار. الثالث: أن تكون توكيداً للصلة؛ لأنها في حكمها ألا ترى إلى الله يَصِحُّ قولك: التي فيها أنهار، وإنما عرّي قوله: "مَثَل الجنة" من حرف الإنكار تصويراً لمكابرة مَنْ يُسَوِّي بين المُسْتَمْسِكِ بالبيّنة وبين التابع هواه كَمَنْ يُسَوِّي بين الجنة التي صفئها كيت وكيت، وبين النار التي صفئها أن يُسَفَى أهلها الحميم. ونظيره قول القائل:

4056- أَفَرِحَ أَنْ أُرَزَا الكَرَامَ وَأَنْ * أُوْرَتْ دَوْدًا شَصَائِصًا تَبْلًا
هو كلامٌ مُكَيَّرٌ للفرح برزئه الكرام ووراثه الدود، مع تعرّيه من حرف الإنكار،
ذكر ذلك كله الزمخشري بأطول من هذه العبارة.
وقرأ علي بن أبي طالب "مثال الجنة". وعنه أيضاً وعن ابن عباس وابن مسعود "أمثال" بالجمع.

(13/117)

قوله: "آسِن" قرأ ابن كثير "آسِن" بزنة حَذِر وهو اسم فاعلٍ من آسِنَ بالكسر يَاسِنُ، فهو آسِنٌ ك حَذِرٍ يَحْدِرُ فهو حَذِرٌ. والباقون "آسِن" بزنة ضاربٍ من آسَنَ

بِالْفَتْحِ يَأْسِينُ (يَأْسُنُ)، يُقَالُ: أَسَنَ الْمَاءُ بِالْفَتْحِ يَأْسِينُ وَيَأْسُنُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ
أَيْسُونًا، كَذَا ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ فِي "فَصِيحِهِ". وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: "يُقَالُ: أَسِنَ بِالْكَسْرِ
يَأْسُنُ بِالْفَتْحِ أَسْنًا أَيُّ: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَمَّا أَسِينُ الرَّجُلِ - إِذَا دَخَلَ بئْرًا فَأَصَابَهُ مِنْ
رِيحِهَا مَا جَعَلَ فِي رَأْسِهِ دُورًا - فَاسِينُ بِالْكَسْرِ فَقَط. قَالَ الشَّاعِرُ:
4057- قَدْ أَتْرَكَ الْقَرْنَ مُضَفَّرًا أَنَامِلُهُ * يَمِيدُ فِي الرُّمَحِ مَبِيدَ الْمَائِحِ الْأَسِينِ
وَقُرِيءَ "يَسِينُ" بِالْيَاءِ بَدَلَ الْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "هُوَ تَخْفِيفُ أَسِينٍ" وَهُوَ تَخْفِيفٌ
غَرِيبٌ.

قَوْلُهُ: {لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ} صِفَةٌ لـ "الْبِنِ". قَوْلُهُ: "لَذَّةٌ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثٌ لَدَّ،
وَلَدٌّ بِمَعْنَى لَذِيذٍ، وَلَا تَأْوِيلَ عَلَى هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا وَصِفَ بِهِ. وَفِيهِ
التَّأْوِيلَاتُ الْمَشْهُورَةُ. وَالْعَامَّةُ عَلَى جَرِّ "لَذَّةٍ" صِفَةً لـ "حَمْرٍ" وَقُرِيءَ بِالنِّصْبِ
عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَهِيَ تَوْبُذٌ الْمَصْدَرِيَّةُ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ، وَبِالرَّفْعِ صِفَةً لـ
"أَنْهَارٍ"، وَلَمْ تُجْمَعْ لِأَنَّهَا مُصَدَّرٌ إِنْ قِيلَ بِهِ، وَإِنْ لَا فَلِأَنَّهَا صِفَةٌ لَجَمْعٍ غَيْرِ عَاقِلٍ،
وَهُوَ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثَةِ الْوَاحِدَةِ.

قَوْلُهُ: "مِنْ عَسَلٍ" نَقَلُوا فِي "عَسَلٍ" التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَجَاءَ الْقِرَاءُ عَلَى
التَّذْكِيرِ فِي قَوْلِهِ: "مُصَفًى". وَالْعَسَلَانُ: الْعَدُوُّ. وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الذُّبِّ،
يُقَالُ: عَسَلِ الذُّبُّ وَالثَّعْلَبُ، وَأَصْلُهُ مِنْ عَسَلَانَ الرُّمَحِ وَهُوَ اهْتِزَاؤُهُ، فَكَانَ
الْعَادِي يَهْزُ أَعْضَاءَهُ وَيُحَرِّكُهَا قَالَ الشَّاعِرُ:
4058- لَدُنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَنَّهُ * فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ
وَكَتَبِي بِالْعُسَيْلَةِ عَنِ الْجَمَاعِ لِمَا بَيْنَهُمَا. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ
وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ

(13/118)

"قَوْلُهُ: {مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ} فِيهَا وَجْهَانُ، أَحَدُهُمَا: أَنْ هَذَا الْجَارُّ صِفَةٌ لِمَقْدَرٍ،
ذَلِكَ الْمَقْدَرُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ الْجَارُّ قَبْلَهُ وَهُوَ "لَهُمْ". وَ"فِيهَا" مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ.
وَالْتَقْدِيرُ: وَلَهُمْ فِيهَا زَوْجَانِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ، كَأَنَّهُ اتَّزَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
{فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ} وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: صِنْفٌ، وَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ. وَالثَّانِي:
أَنْ: "مِنْ" مُزِيدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ.

قَوْلُهُ: "وَمَغْفِرَةٌ" فِيهِ وَجْهَانُ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَرِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ
فِي الْجَنَّةِ أَيُّ: وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ، لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ تَكُونُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ أَوْ بُعَيْدَ ذَلِكَ.
وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ حِينَئِذٍ أَيُّ: وَنَعِيمٌ مَغْفِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنِ الْمَغْفِرَةِ، وَهُوَ
فِي الْجَنَّةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ خَبْرُهَا مَقْدَرًا أَيُّ: وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ. وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ. وَالْفَرْقُ
بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بِـ "لَهُمْ" الْمَلْفُوظِ بِهِ عَنِ
سَبَبِ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ، وَ"مَغْفِرَةٌ"، وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ الْخَبْرُ جَارٌّ آخَرٌ، حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: "كَمَنْ هُوَ" قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنِ "مَثَلِ الْجَنَّةِ" بِالتَّأْوِيلَيْنِ
الْمَذْكَورَيْنِ عَنِ ابْنِ عَطِيَّةٍ وَالزَّمْخَشَرِيِّ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ نَجْعَلْهُ خَبْرًا عَنِ "مَثَلِ"
فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَحَالَ هَؤُلَاءِ الْمُتَّقِينَ
كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ الْأَوْجَةَ الْبَاقِيَةَ وَقَالَ:

"وهو في موضع رفع أي: حالهم كحال مَنْ هو خالدٌ في النار. وقيل: هو استهزاءٌ بهم. وقيل: هو على معنى الاستفهام، أي: أكمَنْ هو خالدٌ. وقيل: في موضع نصب أي: يُشبهون حال مَنْ هو خالدٌ في النار" انتهى. معنَى قوله: "وقيل هو استهزاءٌ" أي: أن الإخبار بقولك: حالهم كحال مَنْ، على سبيل الاستهزاء والتهمك.

(13/119)

قوله: "وسُقُوا" عطْفٌ على الصلوة، عَطَفَ فعليه على اسمية، لكنه راعى في الأول لفظ "مَنْ" فأفرد، وفي الثانية معناها فجمَع. والأمعاء: جمع معى بالقصر، وهو المصْرانُ الذي في البطن وقد وُصِفَ بالجمع في قوله:

4059- * ومَعَى جِيعَا
على إرادة الجنس. وألْفُه عن ياءٍ بدليل قولهم: مِعْيَان.

* { وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ }

قوله: { آنِفًا }؛ فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، فقدَّره أبو البقاء: "ماذا قال مؤْتيفًا". وقدَّره غيره: مُبْتَدَأً أي: ما القولُ الذي اتَّنفه الآن قبل انفصالي عنه. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف أي: ماذا قال الساعة، قاله الزمخشري. وأنكره الشيخ قال: "لأنَّ لم نعلم أحدًا عدَّه من الظروف". واختلَفَ عبارتهم في معناه: فظاهرُ عبارة الزمخشري أنه ظرفٌ حالٌّ ك الآن، ولذلك فسَّره بالساعة. وقال ابن عطية: "والمفسِّرون يقولون: آنِفًا معناه الساعةُ الماضيةُ القريبةُ منَّا وهذا تفسيرٌ بالمعنى".

وقرأ البيهقيُّ عنه "آنِفًا" بالقصر. والياقون بالمدِّ، وهما لغتان بمعنى واحدٍ، وهما اسما فاعل ك حاذِرٍ وحَظِرٍ، وأسِنَّه وأسِنَّه، إلا أنه لم يُستعمل لهما فعلٌ مجردٌ، بل المستعملُ اتَّنفَ ياتَّنفُ، وأسَّنفَ يَسَّنفُ والائتِنافُ والاشتِنافُ: الابتداء. قال الزجاج: "هو من استأنفُ الشيء إذا ابتدأه أي: ماذا قال في أول وقتٍ يقرَّب منَّا".

* { وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ }

(13/120)

قوله: { وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا }؛ يجوزُ فيه الرفعُ بالابتداء، والنصبُ على الاشتغال. و"تقواهم" مصدرٌ مضافٌ لفاعله. والضمير في "آتاهم" يعودُ على الله أو على قول المنافقين؛ لأنَّ قولهم ذلك ممَّا يزيدُ المؤمنين تقوى، أو على الرسول.

* { فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَهُمْ ذِكْرَاهُمْ } {

قوله: { أَنْ تَأْتِيَهُمْ } : بدلٌ من الساعة بدلٌ اشتمال. وقرأ أبو جعفر الرؤاسي: "إِنْ تَأْتِيَهُمْ" بـ إن الشرطية، وجزم ما بعدها. وفي جوابها وجهان، أحدهما: أنه قوله: "فَأَنَّى لَهُمْ" قاله الزمخشري. ثم قال: "فإن قلت: بِمَ يتصلُ قوله: { فَهَلْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا } على القراءتين؟ قلت: بإتيان الساعة، اتصال العلة بالمعلول كقولك: إِنْ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ فَأَنَا حَقِيقٌ بِالْإِكْرَامِ أَكْرَمَهُ". والثاني: أَنَّ الجوابَ قوله: { فَهَلْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا }، وإتيان الساعة، وإن كان متحققاً، إلا أنهم عُوْمِلُوا مُعَامَلَةَ الشَّاكِّ، وحالهم كانت كذا.

والأشراط: جمع شَرَطَ بسكون / الراءِ وفتحها. قال أبو الأسود: 4060- فإن كنت قد أُرْمَعْتَ بِالصَّرْمِ بِيَتْنَا * فقد جعلت أشراط أوله تبدو والأشراط: العلامات، ومنه أشراط الساعة. وأشراط الرجل نفسه أي: أزمها أموراً. قال أوس:

4061- فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعْصِمٌ * فَأَلْقَى بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا
وَالشَّرَطُ: القَطْعُ أيضاً، مصدرٌ شَرَطَ الجِلْدَ يَشْرُطُهُ (يَشْرُطُهُ) شَرَطاً.
قوله: "فَأَنَّى لَهُمْ" "أَنَّى" خبرٌ مقدمٌ و"ذِكْرَاهُمْ" مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أَنَّى لَهُمْ التذكيرُ. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكيرُ إذا جاءتهم الساعة؟ فيكيف يتذكرون؟ ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً أي: أَنَّى لَهُمُ الخِلاصُ، ويكون "ذِكْرَاهُمْ" فاعلاً بـ "جاءتهم".

(13/121)

وقرأ أبو عمرو في رواية "بَغْتَةً" بفتح العين وتشديد التاء، وهي صفة، فنصبها على الحال، ولا نظير لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الحَرَبَةُ للجماعة، والشَّرِبَةُ للمكان. قال الزمخشري: "ما أَخَوْفَنِي أَنْ تَكُونَ غَلَطَةً مِنَ الرَّاوي عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ "بَغْتَةً" بِالْفَتْحِ دُونَ تَشْدِيدِ".

* { وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَطَرَّ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَى لَهُمْ } {

* { طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ } {

قوله: { لَوْلَا نُزِّلَتْ } : هذه بمعنى: هَلَّا، ولا التفات إلى قول بعضهم: إِنَّ "لا" زائدةٌ والأصل: لو نُزِّلَتْ. والعامَّةُ على رفع "سورةٍ مُحْكَمَةٌ" لقيامها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي بالنصبِ فيهما على الحال والقائم مقامَ الفاعلِ ضميرُ السورةِ المتقدمة، وسَوَّغَ وقوعَ الحالِ كذا وَصَّفَهَا كقولك: الرجلُ جاءني رجلاً صالحاً. وُقِرئ: { فَإِذَا تَرَلَّتْ سُورَةٌ } . وقرأ زيدٌ بن علي وابن عمير "وَذَكَرَ" مبنياً

للفاعل أي: الله تعالى. "القتالَ" نصباً.
 قوله: "تَطَّرَ الْمَعْشِيَّ" الأصل: تَطَّرَا مِثْلَ تَطَّرَ الْمَعْشِيَّ.
 قوله: {فَأُولَى لَهُمْ طَاعَةٌ} اختلف اللغويون والمُعربون في هذه اللفظة، فقال الأصمعي: إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قَارَبَ مَا يُهْلِكُهُ وأنشد:
 4062- فعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا * وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ
 أي: قَارَبَ أَنْ يَزِيدَ. قَالَ ثَعْلَبُ: "لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي "أُولَى" أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِ
 الْأَصْمَعِيِّ"، وَلَكِنْ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ. ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ
 مِنَ الْوَلَى وَهُوَ الْقُرْبُ كَقَوْلِهِ:

(13/122)

4063- يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَوَلِيهَا * وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخَطُوبُ
 وقيل: هو مشتقٌ مِنَ الْوَيْلِ. وَالْأَصْلُ: فِيهِ أَوْيَلُ فَقُلِبَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَا بَعْدَ اللَّامِ
 فَصَارَ وَزْنُهُ أَفْلَعُ. وَإِلَى هَذَا نَحْوُ الْجِرْجَانِيِّ. وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْقَلْبِ. وَأَمَّا مَعْنَاهَا
 فَقِيلَ: هِيَ تَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ كَقَوْلِهِ:
 4064- فَأُولَى ثُمَّ أُولَى ثُمَّ أُولَى * وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحَلَبُ مِنْ مَرَدٍّ
 وَقَالَ الْمَبْرَدُ: يُقَالُ لَمَنْ هَمَّ بِالْغَضَبِ: أُولَى لَكَ، كَقَوْلِ أَعْرَابِي كَانَ يُوَالِي رَمِيَّ
 الصَّيْدِ فَيَقْلُتُ مِنْهُ فَيَقُولُ: أُولَى لَكَ، ثُمَّ رَمَى صَيْدًا فَقَارَبَهُ فَأَفْلَتَ مِنْهُ، فَقَالَ:

4065- فلو كان أُولَى يُطْعِمُ الْقَوْمَ صِدْئَهُمْ * وَلَكِنَّ أُولَى يَنْزِكُ الْقَوْمَ جُوعًا

(13/123)

هذا ما يتعلَّقُ بِاشْتِقَاقِهِ وَمَعْنَاهُ، أَمَّا الْإِعْرَابُ: فَإِنْ قَلْنَا بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ فِيهِ
 أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ "أُولَى" مَبْتَدَأٌ، وَ"لَهُمْ" خَبْرُهُ، تَقْدِيرُهُ: فَالْهَلَاكُ لَهُمْ. وَسَوَّغَ
 الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ كَوْنُهُ دَعَاءً نَحْوُ: {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمْرَقٍ}. الثَّانِي: أَنَّهُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ
 تَقْدِيرُهُ الْعِقَابُ أَوْ الْهَلَاكُ أُولَى لَهُمْ، أَي: أَقْرَبُ وَأَدْنَى. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ
 بِمَعْنَى الْبَاءِ أَي: أُولَى وَأَحَقُّ بِهِمْ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَ"لَهُمْ" مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَاللَّامُ
 بِمَعْنَى الْبَاءِ. وَ"طَاعَةٌ" خَبْرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أُولَى بِهِمْ طَاعَةً دُونَ غَيْرِهَا. وَإِنْ قَلْنَا
 بِقَوْلِ الْأَصْمَعِيِّ فَيَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ كَأَنَّهُ قِيلَ:
 فَأُولَى هُوَ أَي: الْهَلَاكُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ عِبَارَةَ الزَّمَخْشَرِيِّ حَيْثُ قَالَ: "وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ
 عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَلِيَهُمُ الْمَكْرُوهُ". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: / "الْمَشْهُورُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ
 أَنْكَ تَقُولُ: هَذَا أُولَى بَكَ مِنْ هَذَا أَي: أَحَقُّ. وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ الْعَرَبُ "أُولَى" فَقَطْ
 عَلَى جِهَةِ الْحَذْفِ وَالِاخْتِصَارِ لِمَا مَعَهَا مِنَ الْقَوْلِ فَتَقُولُ: أُولَى لَكَ يَا فُلَانُ عَلَى
 جِهَةِ الرَّجْرِ وَالْوَعِيدِ" انْتَهَى. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "أُولَى مُؤَنَّثَةٌ أُولَاتٌ" وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ
 ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيِّينَ، أَمَّا التَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ فَلَا يُقَالُ
 فِيهِ ذَلِكَ. وَسِيَّاتِي لَهُ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(13/124)

قوله: {طَاعَةٌ}: فيه أوجه، أحدها: أنه خبرٌ "أُولَى لهم" على ما تقدّم. الثاني: أنها صفةٌ لـ "سورة" أي: فإذا أنزلت سورةٌ مُحْكَمَةٌ طَاعَةٌ أي: ذاتُ طاعةٍ أو مُطَاعَةٌ. ذكره مكّي وأبو البقاء وفيه بُعدٌ لكثرةِ الفواصل. الثالث: أنها مبتدأٌ و"قولٌ" عطْفٌ عليها، والخبرُ محذوفٌ تقديره: أمثلُ بكم من غيرهما. وقدره مكّي: مَنَّا طَاعَةٌ، فقدره مقدّماً. الرابع: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: أمرنا طَاعَةٌ. الخامس: أن "لهم" خبرٌ مقدّمٌ، و"طَاعَةٌ" مبتدأٌ مؤخّرٌ، والوقف والابتداء يُعرّفان مِمَّا قَدَّمْتُهُ فتأمّله.

قوله: "فإذا عَزَمَ" في جوابها ثلاثةٌ أوجه، أحدها: قوله: "فلو صدّقوا" نحو: "إذا جاءني طعامٌ فلو جئتني أطعمتك". الثاني: أنه محذوفٌ تقديره: فاصدّق، كذا قدره أبو البقاء. الثالث: أن تقديره: فاقضوا. وقيل: تقديره: كرهوا ذلك و"عَزَمَ الأمرُ" على سبيل الإسنادِ المجازيِّ كقوله:

4066- قد جدّت الحربُ بكم فجدّوا *
أو يكونُ على حدّ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

* { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ }

(13/125)

قوله: {أَنْ تُفْسِدُوا}: خبرٌ "عسى"، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابه محذوفٌ لدلالة "فهل عَسَيْتُمْ" عليه أو هو يُفسّره "فهل عَسَيْتُمْ" عند مَنْ يرى تقديمه. وقرأ عليٌّ "إِنْ تُؤَلِّيْتُمْ" بضم التاء والواو وكسر اللام مبنياً للمفعول من الولاية أي: إن يؤلّيكم أمورَ الناس. وقرئ "وَأُولَى" من الولاية أيضاً. وهاتان تدلان على أن "تَوَلَّيْتُمْ" في العمامة من ذلك. ويجوز أن يكونَ من الإعراض وهو الظاهر. وفي قوله: "عَسَيْتُمْ" إلى آخره التفتُّ من عَيْبَةٍ في قوله: {الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ} إلى خطابهم بذلك زيادةً في توبيخهم. وقرأ العمامة "وتقطّعوا" بالتشديد على التكرير. وأبو عمرو في روايةٍ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعٌ قطع. والحسن يفتح التاء والطاء مشددةً. وأصلها تتقطّعوا بتاءين حذفت أحدهما. وانتصابُ "أرحامكم" على هذا على إسقاط الخافض أي: في أرحامكم.

* { أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ }

قوله: {أُولَئِكَ}: مبتدأٌ، والموصولُ خبره. والتقدير: أولئك المُفْسِدُونَ، يدلُّ عليه ما تقدّم. وقوله: "فأصمّمهم". ولم يقل: فأصمّ أذانهم، و"أعمى أبصارهم" ولم يقل: أعماهم. قيل: لأنه لا يلزم من ذهابِ الأذن ذهابُ السماع فلم يتعرّض لها، والأبصار - وهي الأعين - يلزم من ذهابها ذهابُ الإبصار ولا يرد عليك {فيا أذانهم وقر} ونحوه لأنه دون الصمّم، والصمّم أعظم منه.

* { أَقْلًا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا }

(13/126)

قوله: { أَمْ عَلَى قُلُوبٍ } : أم منقطعة وقد عرفت ما فيها. والعامَّة "على أقفالها" بالجمع على أفعال. وقُرئ "أقفلها" على أَفْعَل. وقُرئ "إقفالها" بكسر الهمزة مصدرًا كالإقبال. وهذا الكلام استعاره بليغة جعل ذلك عبارة عن عَدَم وصول الحق إليها.

* { إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ }

قوله: { الشَّيْطَانُ سَوَّلَ } : هذه الجملة خبر { إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا }. وقد تقدّم الكلام على "سَوَّلَ" معنًى واشتقاقاً. وقال الزمخشري هنا: "وقد اشتقّه من السُّؤْل مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالتَّصْرِيفِ وَالتَّشْتِاقِ جَمِيعاً" كأنه يُشير إلى ما قاله ابن بحر: مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: أَعْطَاهُمْ سُؤْلَهُمْ. وَوَجْهَ الْغَلْطِ فِيهِ أَنَّ مَادَةَ السُّؤْلِ يَهِنُ السُّؤَالُ بِالْهَمْزِ، وَمَادَةٌ هَذَا بِالْوَاوِ فَافْتَرَقَا، فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا قِيلَ لِقِيلِ: سَأَلَ بِتَشْدِيدِ الْهَمْزَةِ لَا بِالْوَاوِ. وَفِيمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ تَطَرُّ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ لَهُ مَادَتَانِ: سَأَلَ بِالْهَمْزِ، وَسَأَلَ بِالْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ "سَأَلَ سَأَلَ" وَقَوْلُهُ: 4067- سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَةً * صَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ مُسْتَوْفَى.

(13/127)

قوله: "وَأَمْلَى" العامَّة على "أَمْلَى" مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالى. قال أبو اليقّاء: "على الأول يكون معطوفاً على الخبر، وعلى الثاني يكون مُسْتَأْنَفاً". وَلَا يَلَزَمُ مَا قَالَهُ بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبْرِ فِي كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ، أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِهَذَا وَبِهَذَا. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي آخِرِينَ "أَمْلَى" مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجَارِ. وَقِيلَ: الْقَائِمُ مَقَامَهُ ضَمِيرُ الشَّيْطَانِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْيَقَّاءِ، وَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ. وَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَسَلَامٌ وَمَجَاهِدٌ/ "وَأَمْلَى" بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْيَاءِ. فَاحْتَمَلَتْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُضَارِعاً مُسْتَهْدِئاً لِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَي: وَأَمْلَى أَنَا لَهُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مَاضِياً كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو سَكَنْتُ يَأُوهُ تَخْفِيفاً. وَقَدْ مَضَى مِنْهُ جَمَلَةٌ.

* { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ }

قوله: { إِسْرَارَهُمْ } : قرأ الأخوان وحفص بكسر الهمزة مصدرًا، والباقون

بفتحها جمع "سير".

* { فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةَ يَصْرُبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ }

قوله: { فَكَيْفَ } : إِمَّا خَيْرٌ مُّقَدِّمٌ أَيْ: فَكَيْفَ عِلْمُهُ بِإِسْرَارِهِمْ إِذَا تَوَفَّيْتَهُمْ؟ وَإِمَّا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيْ: فَكَيْفَ يَصْنَعُونَ؟ وَإِمَّا خَيْرٌ لَّ "كَانَ" مُقَدَّرَةٌ أَيْ: فَكَيْفَ يَكُونُونَ؟ وَالظَّرْفُ مَعْمُولٌ لِذَلِكَ الْمُقَدَّرِ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ "تَوَفَّاهُمْ" دُونَ تَاءٍ فَاحْتَمَلْتُ وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا كَالْعَامَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا حُذِفَتْ إِحْدَى بَيَّأَيْهِ.

قوله: "يَصْرُبُونَ" حال: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْأَطْهَرُ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ.

* { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَصْعَاتَهُمْ }

(13/128)

قوله: { أَنْ لَنْ يُخْرِجَ } : "أَنْ" هَذِهِ مَخْفَفَةٌ وَ"لَنْ" وَمَا بَعْدَهَا خَبْرُهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ. وَالْأَصْغَانُ: جَمْعُ صِغْنٍ، وَهِيَ الْأَحْقَادُ وَالصَّغِينَةُ كَذَلِكَ قَالَ: 4068- وَذِي صِغْنٍ كَقَفْتُ الْوُدَّ عَنْهُ * وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيَّتًا وَقَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْتُومٍ:

4069- فَإِنَّ الصَّغْنَ بَعْدَ لِصَّغْنٍ يَعْشُو * عَلَيْكَ وَيُخْرِجُ الدَّاءَ الدَّفِينَا وَقِيلَ: الصَّغْنُ الْعِدَاوَةُ. وَأَنْشِد:

4070- قُلْ لَابْنِ هَنْدٍ مَا أَرَدْتَ بِمَنْطِقِ * سَاءَ الصَّدِيقَ وَسَيِّدَ الْأَضْغَانَا يُقَالُ: صَغَنَ بِالْكَسْرِ يَصْغَنُ بِالْفَتْحِ وَقَدْ صُغِنَ عَلَيْهِ. وَأَصْطَعَنَ الْقَوْمُ وَتَضَاعَنُوا، وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ الْإِلْتَوَاءِ فِي قَوَائِمِ الدَّابَّةِ وَالْقَنَاةِ قَالَ:

4071- إِنَّ قَنَاةً مِنْ صَلِيْبَاتِ الْقَنَا * مَا زَادَهَا التَّثْقِيْفُ إِلَّا صَغَنَا وَقَالَ آخَرُ:

4072- * كَذَاتِ الصَّغْنِ تَمْشِي فِي الرَّفَاقِ وَالْأَصْطَغَانُ: الْإِحْتَوَاءُ عَلَى الشَّيْءِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَصْطَعَنْتُ الصَّبِيَّ أَيْ: اخْتَصَصْتُهُ وَأَنْشِد:

4073- كَأَنَّهُ مُصْطَعِنٌ صَبِيًّا وَقَالَ آخَرُ:

4074- وَمَا أَصْطَعَنْتُ سِيْلَاحِي عِنْدَ مَعْرِضِهَا * وَفَرَسٌ ضَاعِنٌ: لَا يَجْرِي إِلَّا بِالضَّرْبِ.

* { وَلَوْ تَشَاءَ لَأَرْبَتْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ }

قوله: { لَأَرْبَتْنَاكَهُمْ } : مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصْرِ. وَجَاءَ عَلَى الْأَفْصَحِ مِنْ اتِّصَالِ الضَّمِيرَيْنِ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى: أَرْبَتْنَاكَ إِبَاهِمَ جَارًا.

قوله: "فَلَعَرَفْتَهُمْ" عَطْفٌ عَلَى جَوَابِ لَوْ. وَقَوْلُهُ: "وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ" جَوَابُ قِسْمٍ

محذوف،
قوله: { فِي لَحْنِ الْقَوْلِ } اللحن يُقال باعتبارين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهمه غير مخاطبك. ومنه قول القائل الكلابي في حكاية له:
4075- ولقد وَحَيْثُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْهَمُوا * وَلَحْنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ
وقال آخر:

(13/129)

4076- منطوق صائبٍ وتَلَحَّنُ أَحْيَا * نَأً وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا
واللحن: صَرَفُ الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْخَطَا. وقيل: يجمعه هو والأول صَرَفُ
الْكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ، يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ: لَحْنْتُ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْحَنْ لَهْ فَأَنَا لَاحِنٌ، وَالْحَنْتُهُ
الْكَلَامَ: أَفْهَمْتُهُ إِيَّاهُ فَلَجِئْتَهُ بِالْكَسْرِ أَي: فَهَمَهُ فَهُوَ لَاحِنٌ. ويُقال من الثاني: لَحِنَ
بِالْكَسْرِ إِذَا لَمْ يُعْرَبْ فَهُوَ لَحِنٌ.

* { وَتَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبْلُؤُوا أَخْبَارَكُمْ }

قوله: { وَتَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى } قرأ "وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ وَيَبْلُؤَ أَخْبَارَكُمْ" أبو بكر
الثلاثة بالياء مِنْ أَسْفَلَ يَعْنِي اللَّهُ تَعَالَى. والأعمش كذلك وتسكين الواو
والباقون بنون العظمة، ورؤيس كذلك وتسكين الواو. والظاهر قطعاً عن الأول
في قراءة تسكين الواو. ويجوز أن يكون سَكَنَ الْوَاوَ تَخْفِيفاً كَقِرَاءَةِ الْحَسَنِ
{ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي } بِسُكُونِ الْوَاوِ.

* { فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكُكُمْ
أَعْمَالَكُمْ }

قوله: { وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ } : يجوز جَزْمُهُ عَطْفًا عَلَى فِعْلِ النَّهْيِ. وَنَصِبُهُ
بِإِضْمَارِ "أَنْ" فِي جَوَابِ النَّهْيِ. وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ. وَقَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: "مِنْ أَدْعَى الْقَوْمَ وَتَدَاعَوْا مِثْلَ: ارْتَمَوْا إِلَى الصَّيْدِ وَتَرَامَوْا". وَقَالَ
غَيْرُهُ: بِمَعْنَى تَعَتَّرُوا يَعْنِي تَنَسَّبُوا. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي "السَّلْمِ".
قوله: "وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ" جملةٌ حاليةٌ. وكذلك "والله معكم" وأصل الْأَعْلَوْنَ:
الْأَعْلِيُّونَ فَأَعْلَى.

(13/130)

قوله: "يَتَرَكُكُمْ" أي: يُنْقِصُكُمْ، أَوْ يُفَرِّدُكُمْ عَنْهَا فَهُوَ مِنْ: وَتَرَّتْ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلْتَ
لَهُ قَتِيلًا، أَوْ نَهَبْتَ مَالَهُ، أَوْ مِنْ الْوَتْرِ وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ. وَقِيلَ: كَلَا الْمَعْنِيِّينَ يَرْجِعُ إِلَى
الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ أَوْ نُهَبَ لَهُ مَالٌ/ فَقَدْ أُفْرِدَ عَنْهُ.

* { إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَبُخْرِجْ أَصْعَاتَكُمْ }

قوله: {فَبِحِفْكُمُ} : عطفتُ على الشرط و "تَبَخَّلُوا" جوابُ الشرط.
 قوله: "وَيُخْرِجُ أَضْغَاتِكُمْ" العامَّةُ على إسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ فاعلٍ: إِمَّا اللَّهُ تعالى أو الرسولِ أو السؤالِ؛ لَأَنَّهُ سَبَبٌ وهو مجزومٌ عَطْفًا علي جواب الشرط. وروى عن أبي عمرو رفعه على الاستئناف. وقرأ أيضاً بفتح ألباء وضم الرء ورفع "أضغائكم" فاعلاً بفعله. وابن عباس في آخرين "وتُخْرِجُ" بالتاء من فوق وضم الرء "أضغائكم" فاعلٌ به. ويعقوب "وتُخْرِجُ" بنون العظمة وكسر الرء "أضغائكم" نصباً.
 وُقِرِّي "يُخْرِجُ" بالياء على البناء للمفعول "أضغائكم" رفعاً به. وعيسى كذلك إلا أنه نصبه بإضمار "أن" عطفاً على مصدرٍ متوهمٍ أي: يَكُنْ بُخْلُكُمْ وإخراجُ أضغائكم.

* { هَا أَنْتُمْ هَاؤُلَاءِ تَدْعُونَ لِنَفْسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَن يَبْخُلُ وَمَن يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْعَنِيٌّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ }

قوله: { هَا أَنْتُمْ هَاؤُلَاءِ } : قال الزمخشري: "هؤلاء" موصولٌ صلته "تَدْعُونَ" أي: أنتم الذين تَدْعُونَ، أو أنتم يا مخاطبون هؤلاء الموصوفون، ثم استأنف وصفهم كأنهم قالوا: وما وَصَفْنَا؟ فقل: تَدْعُونَ". قلت: قد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشَبَّعاً في سورة آل عمران.

(13/131)

قوله: { يَبْخُلُ عَن نَّفْسِهِ } بَخَلَ وَصَنَّ يَتَعَدَّيَانِ بـ على تارةٍ وبـ عن أخرى. والأجودُ أن يكونا حالَ تَعَدَّيَهُمَا بـ "عن" مضممتين معنى الإمساك.
 قوله: "وَإِن تَتَوَلَّوْا" هذه الشرطية عطفتُ على الشرطية قبلها، و{ثُمَّ لَا يَكُونُوا} عطفتُ على "يَسْتَبْدِلْ".

سورة الفتح

* { لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا }

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله: {لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ} : متعلقٌ بفتحنا، وهي لامُ العلة. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف جعل فتح مكة علةً للمغفرة؟ قلت: لم يجعل علةً للمغفرة، ولكن لما عدَّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرة، وإتمامُ النعمة، وهدايةُ الصراطِ المستقيم، والنصرُ العزيز؛ كأنه قال: يَسِّرْنَا لَكَ فَتْحَ مَكَّةَ وَتَصَرَّيَاكَ عَلَى عَدُوِّكَ؛ لنجمعَ لك بين عِرِّ الدارينِ وأغراضِ العاجلِ والآجلِ. ويجوزُ أن يكونَ فَتْحُ مَكَّةَ من حيث إنَّه جهادٌ للعدو سبباً للغفرانِ والثواب". وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر الآية؛ فإنَّ اللامَ داخلةً على المغفرة، فتكونُ المغفرةُ علةً

للفتح، والفتح مُعَلَّلٌ بها، فكان ينبغي أَنْ يقولَ: كيف جُعِلَ فتحُ مكة مُعَلَّلًا بالمغفرة؟ ثم يقول: لم يُجَعَلْ مُعَلَّلًا. وقال ابنُ عطية: "المرادُ هنا أَنَّ الله تعالى فَتَحَ لك لكي يجعلَ الفتحَ علامةً لغفرانه لك، فكانها لأمٌ صيرورة" وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضهم: إِنَّ هذه اللامُ لأمٌ القسم والأصلُ: لَيَغْفِرَنَّ فَكَيْسَرَتْ اللامُ تشبيهاً بـ لام كي، وحُذِقَتْ النونُ. ورُدَّ هذا: بأنَّ اللامَ لا تُكسَرُ. وبأنَّها لا تَنصِبُ المضارعَ. وقد يقال: إِنَّ هذا ليس بنصبٍ، وإنما هو بقاءُ الفتح الذي كان قبل نونِ التوكيد، بقي ليُدلَّ عليها، ولكنه قولٌ مردودٌ.

(13/132)

* { لِيُدْخَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ حَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ قَوْلًا عَظِيمًا }

قوله: { لِيُدْخَلَ } في متعلق هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: محذوفٌ تقديره: يَبْتَلِي بِنُكْحَانِ الْجَنُودِ مَنْ بَنَاءٍ فَيَقْبَلُ الْخَيْرَ مِمَّنْ أَهْلَهُ لَهُ، وَالشَّرَّ مِمَّنْ قَضَى لَهُ بِهِ لِيُدْخَلَ وَيُعَذِّبَ. الثاني: أنها متعلقةٌ بقوله: "إِنَّا قَتَلْنَا". الثالث: أنها متعلقةٌ بـ "يَنْصُرُكَ". الرابع: أنها متعلقةٌ بـ "بِرِّدَادُوا". واستشكل هذا: بأنَّ قوله تعالى: "وَيُعَذِّبُ" عطفٌ عليه، وازديادُهم الإيمانَ ليس مُسَبَّبًا عن تعذيبِ الله الكفارَ. وأجيب: بأنَّ اعتقادَهم أَنَّ الله يُعَذِّبُ الكفارَ يزيد في إيمانهم لا محالة. وقال الشيخ: "والازديادُ لا يكونُ سبباً لتعذيبِ الكفارِ. وأجيب: بأنه دُكِرَ لكونه مقصوداً للمؤمن. كأنه قيل: بسببِ ازديادِكم في الإيمانِ يُدْخَلُكُمْ الْجَنَّةُ، وَيُعَذِّبُ الكفارَ بأيديكم في الدنيا". وفيه نظرٌ؛ كأن ينبغي أن يقولَ: لا يكونُ مُسَبَّباً عن تعذيبِ الكفارِ، وهذا يُشْبِهُ ما تقدَّم في { لَيَغْفِرَنَّ لَكَ اللَّهُ } قوله: "عِنْدَ اللَّهِ" متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ مِنْ "فَوْزاً" لآلِهَ صَفْتُهُ فِي الْأَصْلِ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِمَكَلِّينَ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَأَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِمَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْفَوْزُ أَي: يَفُوزُونَ عِنْدَ اللَّهِ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بـ "فَوْزاً" لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ؛ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ. وَمَنْ اعْتَقَرَ ذَلِكَ فِي الظَّرْفِ جَوَّزَهُ.

* { وَيُعَذِّبُ الْمُتَافِقِينَ وَالْمُتَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا }

(13/133)

قوله: { الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ } صفةٌ للفریقین. وتقدَّم الخلافُ في "السوء" في التوبة. وقرأ الحسن "السُّوء" بالضم فيهما.

* { لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُعَزِّرُوهُ وَنُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا }

قوله: {لَتُؤْمِنُوا}: قرأ "ليؤمنوا" وما بعده بالياء مِنْ تحت ابن كثير وأبو عمرو رُجوعاً إلى قوله: "المؤمنين والمؤمنات". والباقون بتاء الخطاب. وقرأ الجحدري "تَعَزَّرُوهُ" بفتح التاء وضم الزاي. وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلا أنهما كسرا الزاي. وابن عباس واليماني "ويُعَزَّرُوهُ" كالعامة، إلا أنه بزاءين من العزة. والضائر المنصوبة راجعة إلى الله تعالى. / وقيل: على الرسول إلا الأخير.

* {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ تَكَثَّرَ فَأَتَمَّا يَنْكُثْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا }

قوله: {إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ}: خبر "إن الذين". و{يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} جملة حالية، أو خبر ثان. وهو ترشيح للمجاز في مبايعة الله. وقرأ تمام بن العباس "يُبايعون الله". والمفعول محذوف أي: إنما يبايعونك لأجل الله. قوله: يَنْكُثْ قرأ زيد بن علي "يَنْكُثْ" بكسر الكاف. والعامة على نصب الجلالة المعظمة. ورفَعَهَا ابن أبي إسحاق على أنه تعالى عاهدكم. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر "فَسَتُؤْتِيهِ" بنون العظمة. والباقون بالياء مِنْ تحت. وقرئ "عَهْدَ عَلَيْهِ" ثلاثياً.

(13/134)

* {سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِالسَّيِّئَةِ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا }

قوله: {شَغَلَتْنَا}: حكى الكسائي عن ابن نوح أنه قرأ "شَغَلَتْنَا" بالتنشيد. قوله: "ضَرًّا" قرأ الأخوان بضم الصاد. والباقون بفتحها فقيلاً: لغتان بمعنى كالفقر والقفر، والضعف والضعف. وقيل: بالفتح ضد النفع، وبالضم سوء الحال.

* {بَلْ طَئْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَرَبَّنَّ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَطَئْتُمْ طَنَّ السَّوْءِ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا }

وقرأ عبد الله "إلى أهلهم" دون ياء، بل أضاف الأهل مفرداً. وقرئ "ورَبَّنَّ" مبنياً للفاعل أي: الشيطان أو فعلكم. و {كُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا} أي: صرتم. وقيل: على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا. والبُورُ: الهلاك. وهو يحتمل أن يكون هنا مصدرًا أخبر به عن الجمع كقوله:
- يا رسول الله إن لسانِي * اتَّقِ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورٌ
ستوي فيه المفرد والمذكر وضمهما. ويجوز أن يكون جمع بائر كحائل وحول في المعتل. وبازل وبزل في الصحيح.

* { وَمَنْ لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا }

قوله: { وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ } : يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً أو موصولةً. والظاهرُ قائمٌ مقامَ العائدِ على كلا التقديرينِ أي: فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لَهُمْ.

(13/135)

* { سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُواهَا دَرُوتَا تَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ فُلٌ لَنْ تَسْبُوتَا كَذَّالِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا }

قوله: { يُرِيدُونَ } : يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وَأَنْ يكونَ حالاً من "المخلفون"، وَأَنْ يكونَ حالاً من مفعول "دَرُوتَا".
قوله: "كَلَامَ اللَّهِ" قرأ الأَخوان "كَلِمَ" جمع كَلِمَة. والباقون "كَلَامَ". وقرأ أبو حيوه "تَحْسِدُونَنَا" بكسرِ السين.

* { قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سِتْرٌ مَعَكُمْ إِلَى قَوْمِ أُولِي الْأَرْحَامِ لَمْ يُؤْمَرُوا بِأَنْ يَنْقَلِبُوا إِلَىكُمْ لَوْ رَدُّوا عَلَيْكُمْ خِلَافَةَ آبَائِهِمْ إِلَّا هُنَّ عِدَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ وَأُولُو الْأَرْحَامِ أَوْلَىٰ بِالذِّكْرِ مِنَ الْوَالِدِ وَالذِّكْرِ أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمْ }
قوله: { أَوْ يُسَلِّمُونَ } : العَامَّةُ على رَفْعِهِ بإثباتِ النونِ عطفاً على "تقاتلونهم" أو على الاستئنافِ أي: أو هم يُسَلِّمون. وقرأ أَبِيٌّ وزيد بن علي بحدفِ النونِ تَصْبَاهُ بحدفِهَا. والنصبُ بإضمارِ "أَنْ" عند جمهورِ البصريينِ وبـ "أَوْ" نفسها عند الجرميِّ والكسائي، ويكونُ قد عَطَفَ مصدرًا مؤولاً على مصدرِ متوهمٍ. كأنه قيل: يَكُنْ قِتَالٌ أو إِسْلَامٌ. ومثله في النصبِ قولُ امرئ القيسِ:
4078- فقلتُ له لا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا * تُحَاوِلُ مُلْكَاً أو نموتُ فَنُعَدُّرَا
وقال أبو البقاء: "أو بمعنى: إلا أَنْ، أو حتى".

* { لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا }

(13/136)

قوله: { إِذْ يُبَايِعُونَكَ } : منصوبٌ بـ "رضي" و"تحت الشجرة" يجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بـ "يُبَايِعُونَكَ"، وَأَنْ يتعلَّقَ بحدوفٍ على أنه حالٌ من المفعول. وفي التفسيرِ: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

* { وَمَغَائِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا }

قوله: { وَمَغَائِمَ كَثِيرَةً } : أي: وآثامكم مغانم، أو آثامهم مغانم، أو

أتابكم مغانم، وإنما قَدَّرْتُ الخطابَ والعَيْبَةَ؛ لأنه يُقرأ "يأخذونها" بالغيبة - وهي قراءة العامّة - "وتأخذونها" بالخطاب، وهي قراءة الأعمشٍ وطلحةٍ ونافعٍ في رواية سقلاب.

* { وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا }

قوله: { وَلِتَكُونَ } : يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديرُهُ: وَلِتَكُونَ فَعَلَ ذلك. الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ محذوفَةٍ، تقديرُهُ: وَعَدَّ فَعَجَلَ وَكَفَّ لَتَتَفَعَّلُوا وَلِتَكُونَ، أو لتشكروه ولتكون. الثالث: أن الواوَ مزيدةٌ، والتعليلُ لما قبله أي: وَكَفَّ لَتَكُونَ.

* { وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا }

(13/137)

قوله: { وَأُخْرَى } : يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ مرفوعةً بالابتداء، و{ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا } صفتُها. و{ قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا } خبرُها. الثاني: أن الخبرَ محذوفٌ، مقدَّرٌ قبلها أي: وَتَمَّ أُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا. الثالث: أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضميرٍ على شريطةِ التفسير، فيقدَّرُ الفعلُ من معنى المتأخر، وهو قد أحاطَ اللهُ بها أي: وَقَضَى اللهُ أُخْرَى. الرابع: أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضميرٍ لا على شريطةِ التفسير، بل لدلالةِ السِّيَاقِ أي: ووعدَ أُخْرَى، أو وأتاكم أُخْرَى. الخامس: أن تكونَ مجرورةً بـ "رُبَّ" مقدرةً، وتكونَ الواوُ واوَ "رُبَّ"، ذكره الزمخشريُّ. وفي المجرورِ بعد الواوِ المذكورةِ خلافٌ مشهورٌ: هو بربُّ مضمرةٌ أم بنفسِ الواوِ. إلا أن الشيخَ قال: "ولم تأتِ رُبَّ جارَّةً في القرآن على كثرةِ دَوْرِها" يعني جارَّةً لفظاً، وإلا فقد قيل: إنها جارَّةٌ تقديرًا هنا وفي قوله: "رَبِّمَا" على قولنا: إنَّ "ما" نكرةٌ موصوفةٌ. قوله: { قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا } / يجوزُ أن يكونَ خبراً لـ "أُخْرَى" كما تقدّم، أو صفةً ثانيةً إذا قيل: بأنَّ "أُخْرَى" مبتدأ، وخبرُها مضميرٌ أو حالٌ أيضاً.

* { سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ حَلَّتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا }

قوله: { سُنَّةَ اللَّهِ } : مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ أي: سَنَّ اللهُ ذلكَ سُنَّةً.

* { وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا }

قوله: { بِمَا تَعْمَلُونَ } : قرأ أبو عمرو "يَعْلَمُونَ" بالياء من تحت، رجوعاً إلى

العَيْبَةُ فِي "أَيْدِيهِمْ" و"عَنْهُمْ" وَالْباقُونَ بِالْخَطَابِ، رَجوعاً إِلَى الْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ: "أَيْدِيكُمْ" و"عَنْكُمْ".

(13/138)

* { هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّهُ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْلُوهُمْ فَنُقِصِبْكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }

قوله: { وَالْهَدْيِ } : الْعَامَّةُ عَلَى نَصِيهِ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ نَسَقٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي "صَدُّوكُمْ". وَقِيلَ: نُصِبَ عَلَى الْمَعْيَةِ. وَفِيهِ صَعْفٌ لِإِمْكَانِ الْعَطْفِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ بَجَرِّهِ عَطْفًا عَلَى "الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ: وَعَنْ تَحْرِ الْهَدْيِ. وَقُرِئَ بِرَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَيْ: وَصَدَّ الْهَدْيِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِّ وَرُويَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ وَغَيْرِهِمَا كَسْرُ الدَّالِّ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ. وَحَكَى ابْنُ خَالَوَيْهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ: الْهَدْيِ - وَهِيَ الشَّهِيرَةُ لِعُتْ قَرِيشٍ - وَالْهَدْيِ وَالْهَدَى. قَوْلُهُ: "مَعْكُوفًا" حَالٌ مِنَ الْهَدْيِ أَيْ: مَحْبُوسًا يُقَالُ: عَكَفْتُ الرَّجُلَ عَنْ حَاجَتِهِ. وَأَنْكَرَ الْفَارِسِيُّ تَعْدِيَةَ "عَكَفَ" بِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهَا ابْنُ سَيِّدِهِ وَالْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَرْنِ لِبِنَاءِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُ.

(13/139)

قوله: "أَنْ يَبْلُغَ" فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيْ: عَنْ لِيٍّ، أَوْ مِنْ أَنْ. وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَارِ الْمَقْدَرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"صَدُّوكُمْ"، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَعْكُوفًا أَيْ: مَحْبُوسًا عَنْ بَلُوغِ مَجَلِّهِ أَوْ مِنْ بَلُوغِ مَجَلِّهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَةً لِلصِّدِّ، وَالتَّقْدِيرُ: صَدُّوا الْهَدْيَ كِرَاهَةً أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّهُ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَةً لِمَعْكُوفًا أَيْ: لِأَجْلِ أَنْ يَبْلُغَ مَجَلَّهُ، وَيَكُونُ الْحَبْسُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَدْيِ بَدَلُ اشْتِمَالٍ أَيْ: صَدُّوا بَلُوغَ الْهَدْيِ مَجَلَّهُ.

قوله: "لَمْ تَعْلَمُوهُمْ" صِفَةٌ لِلصَّنْفَيْنِ وَعَلَبَ الذُّكُورَ. قَوْلُهُ: "أَنْ تَطْلُوهُمْ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءً، وَعَلَبَ الذُّكُورَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَفْعُولٍ "تَعْلَمُوهُمْ" فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْأُولَى: وَلَوْلَا وَطَأُ رِجَالٍ وَنِسَاءً غَيْرَ مَعْلُومِينَ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: لَمْ تَعْلَمُوا وَطَأَهُمْ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَوْلَا رِجَالٌ وَنِسَاءً مَوْجُودُونَ أَوْ بِالْحَضْرَةِ. وَأَمَّا جَوَابُ "لَوْلَا" فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِ لَوْ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَذْكُورٌ. وَهُوَ "لَعَدَّبْنَا"، وَجَوَابُ "لَوْ" هُوَ الْمَحذُوفُ، فَحَدَفَ مِنَ الْأُولَى لِدَلَالَةِ الثَّانِي، وَمِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأُولَى. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ "لَعَدَّبْنَا" جَوَابُهُمَا مَعًا وَهُوَ بَعِيدٌ إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ ذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَرِيبًا مِنْ هَذَا، فَإِنَّهُ قَالَ: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ" لَوْ تَزَيَّلُوا

كالتكرير لـ {لَوْلَا رَجَالٌ مُّؤْمِنُونَ} لَمَرْجِعِهِمَا إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَيَكُونُ "لَعَدَّبْنَا" هُوَ الْجَوَابُ". وَمَنْعَ الشَّيْخِ مَرْجِعَهُمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَالَ: "لَأَنَّ مَا تَعْلُقُ بِهِ الْأَوَّلُ غَيْرُ مَا تَعْلُقُ بِهِ الثَّانِي".

(13/140)

قوله: "فَنُصِيبَكُمْ" تَسْقُ عَلَى "أَنْ تَطَّوُّوهُمْ". وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَيْلَةَ وَأَبُو حِيوةَ وَابْنُ عَوْنٍ "لَوْ تَزَايَلُوا" عَلَى تَفَاعُلٍ. وَالضَّمِيرُ فِي "تَزَايَلُوا" يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَقَطْ، أَوْ عَلَى الْكَافِرِينَ أَوْ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ أَي: لَوْ تَمَيَّزَ هَؤُلَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ لَعَدَّبْنَا.

وَالوَطْءُ هُنَا: عِبَارَةٌ عَنِ الْقَتْلِ وَالذَّوْسِ. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُصْرَ"، وَأَنْشَدُوا:

4079- وَوَطْئْنَا وَطْئًا عَلَى حَقِّ * وَطْءَ الْمُقَيَّدِ ثَابِتِ الْهَرَمِ

وَالْمَعْرَّةُ: الْإِثْمُ.

قوله: "بِغَيْرِ عِلْمٍ" يَجُوزُ أَنْ يَتَعْلَقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ "مَعْرَّةٍ"، أَوْ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ "نُصِيبَكُمْ". وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ" يَعْنِي فِي "مِنْهُمْ" وَلَا يَظْهَرُ مَعْنَاهُ، أَوْ أَنْ يَتَعْلَقَ بِـ "يُصِيبَكُمْ"، أَوْ أَنْ يَتَعْلَقَ بِـ "تَطَّوُّوهُمْ".

قوله: "لِيُدْخَلَ اللَّهُ" مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ أَي: كَانَ انْتِفَاءً التَّسْلِيطِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَانْتِفَاءً الْعَذَابِ لِيُدْخَلَ اللَّهُ.

* { إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا }

قوله: { إِذْ جَعَلَ } : الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ: إِمَّا "لَعَدَّبْنَا" أَوْ "صَدُّوكُمْ" أَوْ اذْكُرْ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ.

قوله: "فِي قُلُوبِهِمْ" يَجُوزُ أَنْ يَتَعْلَقَ بِـ جَعَلَ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى أَلْقَى فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ أَي: إِذْ أَلْقَى الْكَافِرُونَ فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ، وَأَنْ يَتَعْلَقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ قُدِّمَ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى صَبَّرَ.

قوله: "حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ" بَدَلٌ مِنْ "الْحَمِيَّةِ" قَبْلَهَا. وَالْحَمِيَّةُ: الْأَتَقَةُ مِنَ الشَّيْءِ. وَأَنْشَدَ لِلْمَتَلَمَّسِ:

4080- أَلَا إِنِّي مِنْهُمْ وَعِزُّنِي وَعِزُّهُمْ * كَذَا الرَّأْسُ يَحْمِي أَنْفَهُ أَنْ يُهَنَّبَ

(13/141)

وَهِيَ الْمَنْعُ، وَوَزْنُهَا فَعِيلَةٌ، وَهِيَ مُصَدَّرٌ يُقَالُ: حَمَيْتُ عَنْ كَذَا حَمِيَّةً. قَوْلُهُ: "وَكَانُوا أَحَقَّ" الضَّمِيرُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَي: أَحَقُّ بِكَلِمَةِ التَّقْوَى مِنَ الْكَافِرِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْكَافِرِ/ أَي: كَانَتْ قُرَيْشٌ أَحَقَّ

بها لولا جزمائهم.

* { لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا }

قوله: { لَقَدْ صَدَقَ } : صَدَقَ يتعدى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجرِّ يُقال: صَدَقْتُكَ في كذا. وقد يُحذفُ كهذه الآية.
قوله: "بالحق" فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يتعلّق بـ "صدق". الثاني: أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِدْقًا مُلتبسًا بالحق. الثالث: أَنْ يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من "الرؤيا" أي: مُلتبسًا بالحق. الرابع: أنه قسمٌ وجوابه "لَتَدْخُلَنَّ" فعلى هذا يُوقف على "الرؤيا" ويُبتدأ بما بعدها.
قوله: "لَتَدْخُلَنَّ" جوابٌ قسمٍ مضميرٍ، أو لقوله: "بالحق" على ذلك القول. وقال أبو البقاء: "و"لَتَدْخُلَنَّ" تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنفٌ أي: والله لَتَدْخُلَنَّ"، فجعل كونه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يصحُّ البتة، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يصحُّ البتة، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلا أَنْ يريدَ أنه جوابٌ قسمٍ، لكنه يجوزُ أَنْ يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ وهو بعيدٌ من عبارته.
قوله: "أمينين" حالٌ من فاعلٍ "لَتَدْخُلَنَّ" وكذا "مُخْلِقِينَ وَمُقَصِّرِينَ"، ويجوزُ أَنْ يكونَ "مُخْلِقِينَ" حالاً من "أمينين" فتكونَ متداخلةً.

(13/142)

قوله: "لا تخافون" يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً ثالثاً، وأن يكونَ حالاً: إِمَّا مِنْ فاعلٍ "لَتَدْخُلَنَّ" أو مِنْ ضميرٍ "أمينين" أو "مُخْلِقِينَ" أو "مُقَصِّرِينَ". فإن كانتُ حالاً مِنْ "أمينين" أو حالاً من فاعلٍ "لَتَدْخُلَنَّ" فهي حالٌ للتوكيد و"أمينين" حالٌ مقاربهٌ، وما بعدها حالٌ مقدرهٌ إلا قوله: "لا تخافون" إذا جعلَ حالاً فإنها مقارنةٌ أيضاً.

* { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزِعٍ أُخْرِجَ شَطِطُهُ فِأَرْرَهُ فَاسْتَبْغَلَطَ قَاسِيَتَوِي عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الرِّزَّاعِ لِيغِيبَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }

(13/143)

قوله: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ } : يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ، لأنه لما تقدّمَ: { هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ } دلٌّ على ذلك المقدّرِ أي: هو أي: الرّسولُ بالهدى

محمدٌ، و"رسولٌ" بدلٌ أو بيانٌ أو نعتٌ، وأن يكونَ مبتدأً أو خبراً، وأن يكونَ مبتدأً و"رسولُ اللهِ" على ما تقدّم من البديل والبيان والنعيت. و"الذين معه" عطفتُ على "محمدٌ" والخبرُ عنهم قوله: {أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ}. وابنُ عامرٍ في روايةٍ "رسولُ اللهِ" بالنصبِ على الاختصاصِ، وهي تؤيِّدُ كونهَ تابعاً لا خبراً حالةَ الرفعِ. ويجوزُ أن يكونَ "والذين" على هذا الوجه مجروراً عطفاً على الجلالةِ أي: ورسولُ الذين آمنوا معه؛ لأنه لما أُرسل إليهم أضيف إليهم فهو رسولُ اللهِ بمعنى: أن الله أرسله، ورسولُ أمته بمعنى: أنه مُرسلٌ إليهم، ويكونُ "أشدَّاءُ" حينئذٍ خبرٌ مبتدأً مضمراً أي: هم أشدَّاءُ. ويجوزُ أن يكونَ تمَّ الكلام على "رسولُ الله" و"الذين معه" مبتدأً و"أشدَّاءُ" خبره.

وقرأ الحسن "أشدَّاءُ، رحماءُ" بالنصبِ: إمَّا على المدح، وإمَّا على الحال من الضمير المستكبرِ في "معه" لوقوعه صلةً، والخبرُ حينئذٍ عن المبتدأ. قوله: {تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا} حالان؛ لأنَّ الرؤيةَ بصريَّةً، وكذلك "يبتغون" يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وإذا كانتُ حالاً فيجوزُ أن تكونَ حالاً ثالثةً من مفعول "تراهم" وأن تكونَ من الضمير المستترِ في "رُكْعًا سُجَّدًا". وجوزَ أبو البقاء أن يكونَ "سُجَّدًا" حالاً من الضمير في "رُكْعًا" حالاً مقدرةً. فعلى هذا يكونُ "يبتغون" حالاً من الضمير في "سُجَّدًا" فتكونُ حالاً من حال، وتلك الحالُ الأولى حالٌ من حالٍ أخرى.

وقرأ ابنُ يعمر "أشدَّاءُ" بالقصر، والقصرُ من ضرائر الأشعار كقوله:
4081- لا بدَّ من صنعا وإن طال السفرُ

(13/144)

فلذلك كانتُ شاذَّةً. قال الشيخ: "وقرأ عمرو بن عبيد "ورضوانا" بضم الراء". قلت: هذه قراءةٌ متواترةٌ قرأها عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ عنه قدَّمتها في سورة آل عمران، واستثنيتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة. وقُرئ "سَيِّمِاؤُهُمْ" بياء بعد الميم والمدِّ، وهي لغةٌ فصيحَةٌ وأشدُّ: 4082- غلامٌ رماه اللهُ بالحسنِ يافعاً * له سَيِّمِاؤٌ لا تشقُّ على البصرِ وتقدِّمُ الكلامَ عليها وعلى اشتقاقها في آخر البقرة. و"في وجوههم" خبرٌ "سَيِّمِاهم".
قوله: {مَنْ أَثَرَ السُّجُودِ} حال من الضمير المستتر في الجارِّ، وهو "في وجوههم" والعامَّةُ "مَنْ أَثَرَ" بفتحين، وابنُ هرْمَزٍ بكسرٍ وسكونٍ، وقتادةٌ "مِنْ أَثَرَ" جمعاً.

قوله: "ذلك مَثَلُهُمْ" "ذلك" إشارةٌ إلى ما تقدّم من وُصِفهم بكونهم أشدَّاءَ رُحَمَاءَ لَهُمْ سَيِّمِاؤُهُمْ، وهو مبتدأٌ خبره "مَثَلُهُمْ" و"في التوراة" حالٌ من مَثَلُهُمْ، والعامِلُ معنى الإشارةِ.

قوله: {وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ} يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ وخبره "كَزْرَعٍ" فيؤوَّفُ على قوله: "في التوراة" فهما مَثَلَانِ. وإليه ذهب ابنُ عباسٍ. والثاني: أنه معطوفٌ على "مَثَلُهُمْ" الأول، فيكونُ مَثَلًا واحداً في الكتابين، ويؤوَّفُ حينئذٍ على "الإنجيل" وإليه نحا مجاهدٌ والفراءُ، ويكونُ قوله على هذا: "كَزْرَعٍ" فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمراً أي: مَثَلُهُمْ كَزْرَعٍ، فسَّر بها

المثل المذكور. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في "مَتْلُهُمْ" أي: مُمَاتِلِينَ زَرْعًا هذه صفته. الثالث: أنها نعتٌ مصدرٌ محذوفٌ أي: تمثيلاً كزرع، ذكره أبو البقاء. وليس بذاك. وقال الزمخشريُّ: "وَبَجُورٌ أَنْ يَكُونَ" ذلك "إشارةٌ مُبْهَمَةٌ أَوْضَحَتْ بقوله: "كَزَّرَع" كقوله: {وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابَّرَ}.

(13/145)

قوله: "أَخْرَجَ شَطَّاهُ" صفةٌ لزرع. وقرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقيون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى فُرِيَّ بها في الشاذِّ: فقرأ أبو حيوة "شَبَّطَاءَهُ" بالمدِّ، وزيد بن علي "شَطَّاهُ" بالفتح صريحةٌ بعد الطاء، فاحتملتُ أن تكونَ بدلاً من الهمزة بعد نقلِ حركتها إلى الساكنِ قبلها على لغةٍ مَنْ يقولُ: المَرَاهُ والكَمَاهُ بعد النقلِ، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملُ أن يكونَ مقصوراً من الممدود. وأبو جعفر ونافعٌ في روايةٍ "شَطَّه" بالنقل والحذف وهو إلقاءٌ. والجحدري "شَطَّوَهُ" أبدل الهمزة واواً، إذ تكونُ لغةً مستقلةً. وهذه كلها لغاتٌ في فراخ الزَّرْع. يقال: شَطَّأَ الزَّرْعُ وَأَشَطَّأَ أي: أَخْرَجَ فِرَاخَهُ. وهل يختصُّ ذلك بِالْحِنْطَةِ فقط، أو بها وبالشعيرِ فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال:

4083- أَخْرَجَ الشَّطَّاءُ عَلَى وَجْهِ النَّرَى * وَهِيَ الْأَشْجَارُ أَفْنَانَ الثَّمْرِ
قوله: "فَأَزَّرَهُ" العامَّةُ على المدِّ وهو على أفْعَل. وَعَلَطُوا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فَاعَلَّ
كمجاهد وغيره بأنَّه لم يُسْمَعْ في مضارعه يُؤَازِرُ بل يُؤَزِّرُ. وقرأ ابن ذكوان
"فَأَزَّرَهُ" مقصوراً جعله ثلاثياً. وُقِرِّي "فَأَزَّرَهُ" بالتشديد والمعنى في الكلِّ:
قَوَاهُ.

وقيل: ساواه. وأُنشِد:
4084- بِمَحْيِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الْهَيْالُ تَبَّتْهَا * مَجَرَّ جُبُوشِ غَانِمِينَ وَحُبِّبِ
قوله: "على سُوقِهِ" متعلقٌ بـ "استوى"، ويجوزُ أن يكونَ حالاً أي: كائناً على
سُوقِهِ أي: قائماً عليها. وقد تقدَّم في النمل أن قبلاً يقرأ "سُوقِهِ" بالهمزة
الساكنة كقوله:

4085- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى *
وبهمزة مضمومة بعدها واؤُ كَقُرُوحٍ، وتوجيهُ ذلك. والسُّوقُ: جمع ساق.
قوله: "يُعْجِبُ الزَّرَّاعُ" حالٌ أي: مُعْجِباً، وهنا تَمَّ المَثَلُ.

(13/146)

قوله: "لَيَغِيظَ" فيه أوجهٌ، أجدها: أنه متعلقٌ بـ "وَعَدَّ"؛ لأنَّ الكفارَ إذا سَمِعُوا
بِعَرِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا وما أُعِدَّ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ غَاضَهُمْ ذَلِكَ. الثاني: أن يتعلَّقَ
بمحذوفٍ دَلَّ عليه تشبيهُهم بِالزَّرْعِ فِي تَهَائِهِمْ وَتَقْوِيَتِهِمْ. قاله الزمخشريُّ أي:
بَسْبِهِمْ اللَّهُ بِذَلِكَ لَيَغِيظَ. الثالث: أنه متعلقٌ بما دَلَّ عليه قوله: {أَشِدَّاءُ عَلَى
الْكَفَّارِ} إلى آخره أي: جعلهم بهذه الصفات لَيَغِيظَ.
قوله: "مِنْهُمْ" "مِنْ" هذه للبيان لا للتبعيض؛ لأنَّ كلَّهم كذلك فهي كقوله:

{ فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ }. وقال الطبري: "منهم أي: من الشُّطَاء الذي أخرج الزرع، وهم الداخلون في الإسلام إلى يوم القيامة"، فأعاد الضمير على معنى الشُّطَاء، لا على لفظه، وهو معنى حسن.

سورة الحجرات

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

قوله: { لَا تُقَدِّمُوا } : العامةُ على ضمِّ التاءِ وفتحِ القافِ وتشديدِ الدالِ مكسورةً، وفيها وجهان، أحدهما: أنه منعٌ، وحُذِفَ مفعولُه: إمَّا اقتصاراً كقولهم: هو يعطي ويمنع، { وَكَلُوا وَاشْرَبُوا }، وإمَّا اختصاراً للدلالةِ عليه أي: لا تُقَدِّمُوا ما لا يصلحُ. والثاني: أنه لازمٌ نحو: وَجَّهْ وَتَوَجَّهْ، وَبَعْضُهُ قِراءَةُ ابنِ عباسٍ والصَّحَّاحُ "لا تُقَدِّمُوا" بالفتحِ في الثلاثة، والأصلُ: لا تُتَقَدَّمُوا فحذَفَ إحدى التائينِ. وبعضُ المكيينِ "لا تُقَدِّمُوا" كذلك، / إلا أنَّه يتشديد التاءِ كتاءاتِ البزي. والمتوصلُ ليه بحرفِ الجرِّ في هاتينِ القراءتينِ أيضاً محذوفٌ أي: لا تُتَقَدَّمُوا إلى أمرٍ من الأمور. وقُرِءَ "لا تُقَدِّمُوا" بضمِّ التاءِ وكسرِ الدالِ مِنْ أَقْدَمَ أي: لا تُقَدِّمُوا على شيءٍ.

(13/147)

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ }

قوله: { أَنْ تَحْبَطَ } : مفعولٌ من أجله. والمسألةُ من التنازعِ لأنَّ كُلاًّ مِنْ قولِهِ: "لا تَرْفَعُوا" و { وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ } يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَيَكُونُ مَعْمُولاً لِلثَّانِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي اخْتِيَارِهِمْ، وَلِلأَوَّلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. وَالأَوَّلُ أَصَحُّ لِلْحَدِيثِ مِنَ الأَوَّلِ أَي: لِأَنَّ تَحْبَطَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "إِنَّهَا لَأُمُّ الصَّيْرُورَةِ" وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. { وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ } حَالٌ.

* { إِنَّ الَّذِينَ يُعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ }

قوله: { أُولَئِكَ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "أُولَئِكَ" مُبْتَدَأً، وَ"الَّذِينَ" خَبْرُهُ. وَالجَمَلَةُ خَبْرُ "إِنَّ" وَيَكُونُ "لَهُمْ مَغْفِرَةٌ" جَمَلَةً أُخْرَى: إمَّا مُسْتَأْنَفَةً وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإمَّا حَالِيَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "الَّذِينَ امْتَحَنَ" صِفَةً لـ "أُولَئِكَ" أَوْ بَدَلًا مِنْهُ أَوْ بَيَانًا، وَ"لَهُمْ مَغْفِرَةٌ" جَمَلَةٌ خَبْرِيَّةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "لَهُمْ" هُوَ الْخَبْرُ وَحْدَهُ، وَ"مَغْفِرَةٌ" فَاعِلٌ بِهِ.

* { إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُّونَكَ مِنْ وِرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ }

(13/148)

قوله: { مِنْ وَرَاءَ } : " مِنْ " لا ابتداءً الغاية. وفي كلام الزمخشري ما يمنع أن " مِنْ " تكون لا ابتداءً الغاية وانتهائها. قال: " لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ مَبْدَأً لِلْفِعْلِ وَمُنْتَهَى لَهُ " وهذا أثبتته بعضُ الناس، وزعم أنها تدلُّ على ابتداء الفعل وانتهائه في جهة واحدة نحو: " أَحَدْتُ الدَّرْهَمَ مِنَ الْكَيْسِ ". والعامَّة على " الْحُجْرَاتِ " بضمّتين. وأبو جعفر وشيبهه بفتحها. وابنُ أبي عمير بإسكانها وهي ثلاث لغات تقدّم تحقيقها في البقرة في قوله: { فِي طَلَمَاتٍ }. وَالْحُجْرَةُ فَعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ كَعُرْفَةٍ بِمَعْنَى مَعْرُوفَةٍ.

* { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

قوله: { وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا } : قد تقدّم منهُ. وجعله الزمخشري فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ أي: ولو تبت صبرهم، وجعل اسمَ كان ضميراً عائداً على هذا الفاعل. وقد تقدّم أن مذهب سيويه أنها في محل رفع بالابتداء، وحينئذ يكون اسمُ كان ضميراً عائداً على صبرهم المفهوم من الفعل.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ تَادِمِينَ }

قوله: { أَنْ تُصِيبُوا } : مفعولٌ له، كقوله: { أَنْ تَحْبَطَ }

* { وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَا كِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ }

(13/149)

قوله: { لَوْ يُطِيعُكُمْ } : يجوز أن يكونَ حالاً: إمَّا من الضميرِ المجرورِ مِن " فِيكُمْ "، وإمَّا من المرفوعِ المستترِ في " فِيكُمْ " لأدائه إلى تنافرِ النَّظْمِ. ولا يظهر ما قاله بل الاستئناف واضح أيضاً. وأتى بالمضارع بعد " لو " لدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عملِهِ على ما يتقولون.
قوله: { وَلَا كِنَّ اللَّهَ } الاستدراكُ هنا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ؛ لِأَنَّ مَنْ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْإِيمَانَ غَايَرَتْ صِفَتُهُ صِفَةً مَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وقوله: { أُولَئِكَ هُمُ } التفاتٌ من الخطاب إلى العبيَّة.

* { فَصَلِّ مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }

قوله: { فَصَلِّ } : يجوز أن ينتصب على المفعول من أجله. وفيما ينصبه وجهان،

أحدهما: قوله: {وَلَا كِنَّ اللَّهَ حَبَبَ إِلَيْكُمْ}، وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ مِنْ قوله: {أَوْلَايَكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ}. والثاني: أنه الراشدون. وعلى هذا فكيف جاز مع اختلاف الفاعل لأنَّ فاعلَ الرُّشْدِ غيرُ فاعلِ الفضل؟ فأجاب الزمخشريُّ: بأنَّ الرُّشْدَ لَمَّا وقع عبارةً عن التَّحْيِيْبِ والتَّزْيِيْنِ والتَّكْرِيْبِ مسندةً إلى أسمائِهِ صار الرُّشْدُ كأنه فِعْلُهُ. "وَجَوَّزَ أَيْضاً أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَرِي: جَرَى ذَلِكَ أَوْ كَانَ ذَلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِ "كَانَ"، وَجَعَلَ كَلَامَهُ الْأَوَّلَ اعْتِزَالاً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ إِلَى فَاعِلِهِ لَفْظاً، وَإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ غَيْرَ مَافِقٍ عَلَيْهِ. وَبِجَوِّزٍ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمُضْهِمِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهَا فَضْلٌ أَيْضاً. إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةٍ جَعَلَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ. وَجَوَّزَ الْحَوْفِيُّ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ وَلَيْسَ بظَاهِرٍ، وَبِكَوْنِ التَّقْدِيرِ: مُتَّفَصِّلاً مُنْعَمًا، أَوْ ذَا فَضْلٍ وَنِعْمَةٍ.

(13/150)

* { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيَاءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }

قوله: {اقْتَتَلُوا}: عائدٌ على أفراد الطائفتين، كقوله: {هَذَا بَيْنَ يَدَيْهِمَا} {اقْتَتَلُوا} وفي "بينهما" على اللفظ. وقرأ ابن أبي عبيدة "اقْتَتَلْنَا" مراعيًا للفظ. وزيد بن علي وعبيد بن عمير "اقتتلا" أيضاً، إلا أنه ذكر الفعل باعتبار الفريقين، أو لأنه تأنيتٌ مجازيٌّ.

قوله: {حَتَّى تَفِيَاءَ} العامَّةُ على همزِهِ مِنْ فاءِ يَفِيءُ أَي: رَجَعَ كجاءِ يَجِيءُ. والزهرى بياءٍ مفتوحةٍ كمضارعٍ وَقِي، وهذا على لغةٍ مَنْ يَقْضُرُ فيقول: جا، يَجِي، دونَ همزٍ، وحينئذٍ فَتَحَ الياءَ لأنها صارتْ حرفَ الإعرابِ. /

* { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِكُمْ أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا حَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءِكُمْ أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيكُمْ حَرْبٌ وَلَا جُنُودٌ وَلَا يَتَّبِعُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُونَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُونَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُونَ }

قوله: {بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ}: العامَّةُ على التثنية، وزيد بن ثابت وعبد الله والحسن وحماد بن سلمة وابن سيرين "إخوانكم" جمعاً على فِعْلان. وقد تقدَّم أَنَّ "الإخوان" تَعْلِبُ في الصداقة، والإخوة في النَّسَبِ. وقد يُعْكَسُ كهذه الآية. وروي عن أبي عمرو وجماعةٍ "إخوانكم" بالناءِ مِنْ فوقٍ. وقد روي عن أبي عمرو أيضاً القراءاتُ الثلاثُ.

(13/151)

وتقدّم الخلاف في "القوم". وجعله الزمخشري هنا جمعاً لـ "قائم" قال:
"كصَوْمٍ وَرَوْرٍ جمع صائم وزائر" وقَعْلٌ ليس من أبنية التكسير إلا عند الأخفش
نحو: رَكِبَ وَصَحَبَ.

وقرأ أبي وعبد الله "عَسَوْا" و "عَسَيْنَ" جعلها ناقصةً وهي لغة تميم. وقرأ
العامّة لغة الحجاز. وقرأ الحسن والأعرج "ولا تَلْمُزُوا" بالضم. واللمز بالقول
وغيره، والهمز باللسان فقط.

قوله: { وَلَا تَنَابَرُوا } التنابر: تفاعلٌ من التبر، وهو التداعي بالتبر. والتبر، وهو
مقلوبٌ منه لقله هذا وكثرة ذاك ويُقال: تَنَابَرُوا وتَنَابَرُوا إذا دعا بعضهم بعضاً
يلقب سؤء. وأصله من الرّفْعِ كَأَنَّ التَّبْرَ يَرْفَعُ صاحبه فيشاهد، واللقب: ما
أشعر بصعة المسمى كقفة وبطة، أو رفعت كالصديق وعتيق وال فاروق وأسد
الله وأسد رسوله، وله مع الاسم والكنية أحكام ذكرتها في النحو.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا
وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا
اللّهَ إِنَّ اللّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ }

قوله: {إِثْمٌ}: جعل الزمخشري همزه بدلاً من واو. قال: "لأنه يثم الأعمال أي:
يكسرها" وهذا غير مسلم بل تلك مادة أخرى. ولا تجسسوا: التجسس: التبع،
ومنه الجاسوس والجسساسة. وجواس الإنسان وحواشيه: مشاعره. وقد قرأ هنا
بالحاء الحسين وأبو رجاء وابن سيرين.
قوله: {مَيْتًا} نصب على الحال من "لحم" أو "أخيه" وتقدّم الخلاف في
"ميتاً".

(13/152)

قوله: { فَكَرِهْتُمُوهُ } قال الفراء: "تقديره: فقد كرهتموه فلا تفعلوه". وقال أبو
البقاء: "المعطوف عليه محذوف تقديره: عَرَضَ عليكم ذلك فكرهتموه،
والمعنى: يَعْرِضُ عليكم فتكرهونه. وقيل: إن صحَّ ذلك عندكم فأنتم تكروهونه"
وقيل: هو خبرٌ بمعنى الأمر كقولهم: "اتقى الله امرؤ فَعَلَ خيراً يُتَبَّ عليه".
وقرأ أبو حيوة والجدري "فَكَرِهْتُمُوهُ" بضم الكاف وتثنية الراء عُدِّي
بالتضعيف إلى ثان، بخلاف قوله أولاً: { وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ }، فإنه وإن كان
مُضَعَّفًا لم يتعدَّ إلا لواحدٍ لتضمينه معنى بَعْضَ.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }

قوله: { وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ } : الشعوب: جمع شَعْبٍ وهو أعلى طبقات
الأنساب، وذلك أن طبقات النسب التي عليها العربُ سَبْتٌ: الشَّعْبُ والقبيلة
والعمارة والبطن والقخذ والقصيلة، وكل واحد يدخل فيما قبله، فالقصيلة
تدخل في القخذ، والقخذ في البطن. وزاد بعضُ الناس بعد القخذ العشيرة،
فجعلها سبعاً وسُمِّيَ الشَّعْبُ شعباً لتشعب القبائل منه، والقبائل سُمِّيَتْ بذلك

لتقابلها، شُبِّهَتْ بقبائل الرأس وهي قطعٌ متقابلةٌ. وقيل: الشُّعوب في العجم،
والقبائل في العرب، والأسباط في بني إسرائيل. وقيل: الشعبُ النَّسبُ الأبعدُ،
والقبيلةُ الأقرُبُ. وأنشد:

4086 - قبائلٌ مِنْ شُعوبٍ ليس فيهم * كريمٌ قد يَعُدُّ ولا تَجِيبُ
والنَّسبُ إلى الشَّعبِ "شُعوبِيَّةٌ" بفتح الشين، وهم جيلٌ يَبْغَضُونَ العَرَبَ.

(13/153)

قوله: {لِتَعَارَفُوا} العامَّةُ على تخفيفِ التاء، والأصلُ: لتتعارفوا فحذفَ إحدى
التاءين. والبرزيُّ بتشديدها. وقد تقدَّم ذلك في البقرة. واللامُ متعلِّقةٌ بجعلناكم.
وقرأ الأعمش بتاءين وهو الأصلُ الذي أدغمه البرزيُّ وحذفَ منه الجمهورُ. وابن
عباس: "لِتَعْرِفُوا" مضارعٌ عَرَفَ. والعامَّةُ على كسرٍ "إِنَّ أكرمكم". وابن
عباسٍ على فتحها: فَإِنْ جَعَلْتَ اللامَ لامَ الأمرِ - وفيه بَعْدُ - اتَّصَحَّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ:
"أَنَّ أكرمكم" بالفتح مفعولُ العَرَفانِ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا ذلك، وَإِنْ جَعَلْتَهَا للعلَّةِ
لم يظهَرَ أَنْ يَكُونَ مفعولاً؛ لأنه لم يَجْعَلْهم شعوباً وقبائلَ ليعرفوا ذلك، فينبغي
أَنْ يَجْعَلَ المفعولُ محذوفاً واللامُ للعلَّةِ أَي: لَتَعْرِفُوا الحقَّ؛ لأنَّ أكرمكم.

* { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلِّ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَا كُنَّا قَوْلُوا } أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ
فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ {

قوله: {وَلَمَّا يَدْخُلُ}: هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. وجعلها
الزَّمخشرِيُّ حالاً من الضمير في "قولوا". وقد تقدَّم الكلامُ في "لَمَّا" وما تدلُّ
عليه والفرقُ بينها وبين "لم". وقال الزَّمخشرِيُّ: "فإن قلت: هو بعدَ قوله: "لم
تؤمنوا" يُشْبِهُ التَّكْرِيرَ من غير استقلالِ بفائدةٍ مُتَّجِدَّة. قلت: ليس كذلك فإنَّ
فائدةَ قوله: "لم تؤمنوا" هو تكذيبُ دَعْوَاهُمْ. و "لَمَّا يَدْخُلُ" توقيهُ لِمَا أَمَرُوا به
أَنْ يَقُولُوهُ" ثم قال: "وما في "لَمَّا" مِنْ معنى التَّوَقُّعِ دليلٌ على أَنَّ هؤُلاءِ قد
آمَنوا فيما بعدُ". قال الشيخ: "ولا أدري مِنْ أَيِّ وَجْهِ يَكُونُ المنفِيُّ بـ"لَمَّا" يَقَعُ
بعدُ؟" قلت: لأنَّها لنفِيٍّ قد قَعَلْ، و "قد" للتَّوَقُّعِ.

(13/154)

قوله: {لَا يَلِتْكُمْ} قرأ أبو عمرو و "لا يَلِتْكُمْ" بالهمزِ مِنْ اللَّهِ يَأْتِيهِ بِالْفَتْحِ فِي
الماضي، والكسر والضم في المضارع، والسوسِيُّ يُبَدِّلُ الهمزةَ ألفاً على
أصله. والباقون "يَلِتْكُمْ" مِنْ لَاتِهِ يَلِيْتُهُ كِبَاعُهُ يَبِيعُهُ، وهي لغَةُ الحجاز، والأولى
لغة غطفانٍ وأسَدٍ. وقيل: هي مِنْ وَلَّتْهُ يَلِيْتُهُ كَوَعَدَهُ يَعُدُّهُ، فالمحذوفُ على
القولِ الأوَّلِ عَيْنُ الكَلِمَةِ ووزنُها يَفِلْكُمْ، وعلى الثاني فاوْثُها ووزنُها يَعِلْكُمْ.
ويقال أيضاً: أَلَيْتَهُ يَلِيْتُهُ / كِبَاعُهُ يَبِيعُهُ، وَاللَّهُ يُؤَلِّتُهُ كَأَمَّنَ يُؤْمِنُ. وكلُّها لغاتٌ في
معنى: نَقَصَهُ حَقَّهُ. قال الحطَّيئة:

4087 - أَبْلَغُ سِرَاءَ بَنِي سَعْدٍ مُغْلَغَلَةً * جَهَدَ الرِّسَالَةَ لَا أَلْتَأَ وَلَا كَذَبًا
وقال رؤبة:

4088 - لَيْلَةُ ذَاتِ نَدَى سَرَبْتُ * وَلَمْ يَلْتَنِ عَنِ سُرَاهَا لَيْثُ
أَي: لَمْ يَمْتَعْنِي وَبَحْسِنِي.

* { قُلْ أُنْعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله: { أُنْعَلِّمُونَ } : هذه منقولة بالتضعيفِ مِنْ عَلِمْتُ بِهِ بِمَعْنَى شَعَرْتُ بِهِ،
فَلِذَلِكَ تَعَدَّتْ لَوَاحِدٍ بِنَفْسِهَا وَآخَرَ بِالْبَاءِ.

* { يَمْتُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ
هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

(13/155)

قوله: { أَنْ أَسْلَمُوا } : يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ صُمِّنَ
"يَمْتُونُ" مَعْنَى يَعْتَدُونَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَعْتَدُونَ عَلَيْكَ إِسْلَامَهُمْ مَا تَبَيَّنَ بِهِ عَلَيْكَ؛
وَلِهَذَا صَرَّحَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي قَوْلِهِ: { لَا تَمُتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ } أَي: "لَا تَعْتَدُوا
عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ" كَذَا اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ بِهَذَا. وَفِيهِ نَظْرٌ: إِذْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمْ
انْتِصَابَ "إِسْلَامَكُمْ" عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، كَمَا
يَجُوزُ فِي مَحَلِّ "أَنْ أَسْلَمُوا" وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِيهِ، أَي: يَمْتُونُ عَلَيْكَ لِأَجْلِ أَنْ
أَسْلَمُوا، فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: { لَا تَمُتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ } وَشُرُوطِ النَّصْبِ
مَوْجُودَةٌ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ مَتَى كَانَ مُضَافًا اسْتَوَى جَرَّهُ بِالْحَرْفِ وَنَصْبُهُ.
وَقَوْلِهِ: { أَنْ هَدَاكُمْ } كَقَوْلِهِ: "أَنْ أَسْلَمُوا". وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ "إِذْ هَدَاكُمْ" بِ"إِذْ"
مَكَانَ "أَنْ" وَهِيَ تَفِيدُ التَّعْلِيلَ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُقَدَّرٌ أَي: فَهُوَ الْمَانُّ عَلَيْكُمْ لَا
أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ.

* { إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }

قوله: { وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ } : ابن كثير العيبة نظراً لقوله: "يَمْتُونُ" وما
بعده، والباقون بالخطابِ نظراً إلى قوله: { لَا تَمُتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ } إلى آخره.

سورة ق

* { ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ }

(13/156)

قوله: { وَالْقُرْآنَ } : قَسَمُ. وفي جوابه أوجه، أحدها: أَنَّهُ قَوْلُهُ: { قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ } . الثاني: { مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ } الثالث: { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ } . الرابع: { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى } . الخامس { بَلْ عَجَبُوا } وهو قولٌ كوفيٌّ. قالوا: لَأَنَّهُ بمعنى "قد عَجَبوا" السادس: أَنَّهُ محذوفٌ، فقدَره الزَّجَّاج والأخفشُ والمبردُ "لَتُبْعَنَّ". وفتَّحها عيسى، وكسرها الحسينُ وابنُ أبي إسحاق، وضمَّها هارونُ وابنُ السَّميْفَع. وقد مَصَى توجيهُ ذلك كله. وهو أَنَّ الفتحَ يحتملُ البناءَ على الفتح للتخفيفِ، أو يكونُ منوصباً بفعلٍ مقدرٍ، ومُنْع الصرفِ، أو مجرورٌ بحرفٍ قسمٍ مقدرٍ، وإنما مُنْع الصرفِ أيضاً. والضمُّ على أَنه مبتدأٌ أو بخُر، ومُنْع الصرفِ أيضاً.

* { إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ }

قوله: { إِذَا مِتْنَا } : قرأ العامَّةُ بالاستفهام، وابنُ عامرٍ في روايةٍ، وأبو جعفر والأعمش والأعرج بهمزةٍ واحدةٍ، فتحتملُ الاستفهامَ كالجمهورِ، وإنما حَذَفَ الأداةَ للدلالة، وتحتملُ الإخبارَ بذلك. والناصبُ للظرفِ في قراءةِ الجمهورِ مقدرٌ أي: أُتْبِعْتُ أو أترجَعُ إِذَا مِتْنَا. وجوابُ "إذا" على قراءةِ الخبرِ محذوفٌ أي: رَجَعْنَا. وقيل: قوله: "ذلك رَجْعٌ" على حذفِ الفاءِ، وهذا رأيٌ بعضهم. والجمهورُ لا يُجَوِّزُ ذلك إلا في شعر. وقال الزمخشريُّ: "ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوعِ هو الجوابُ، ويكُونُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، استبعاداً لِإنكارهم ما أنذروا به من البَعْثِ. والوقفُ على ما قبله على هذا التفسيرِ حسنٌ". فَإِنْ قلت: فما ناصبُ الظرفِ إِذَا كانَ الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوعِ؟ قلت: ما دَلَّ عليه المنذِرُ من المنذِرِ به وهو البعثُ" وأتَى عليه الشيخُ في فهمه هذا الفهم.

(13/157)

* { بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيحٍ }

قوله: { بَلْ كَذَّبُوا } : هذا إضرابٌ ثانٍ. قال الزمخشري: "إضرابٌ أتبع الإضرابَ قبله للدلالة على أَنَّهُم جَاءُوا بما هو أفضعُ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ، وهو الكذبُ بالحق". وقال الشيخ: "وكانَ هذا الإضرابُ الثاني بدلَ بداءٍ من الاول". قلت: وإطلاقُ مثل هذا في كتابِ الله لا يجوزُ البتَّة. وقيل: قبل هذه الآيةِ جملةٌ مُصَرَّبٌ عنها. تقديرُها: ما أجادُوا النظرَ، بل كذَّبوا وما قاله الزمخشريُّ أحسنُ.

والعامَّةُ على تشديدِ "لَمَّا" وهي: إمَّا حرفٌ وجوبٍ لوجوبِ، أو ظرفٌ بمعنى حينٍ، كما عَرَفْتَهُ. وقرأ الجحدريُّ بكسر اللامِ وتخفيفِ الميمِ على أَنَّهُ لَمْ الجَرِّ دَخَلت على "ما" المصدرية، وهي نظيرُ قولهم: "كتبته لخمسي خَلُون" أي: عندها.

قوله: { مَرِيحٍ } أي: مُجْتَلِطٍ. قال أبو واقد: 4089 - مَرَجَ الدِّينُ فَأَعْدَدْتُ لَهُ * مُشْرِفَ الْأَقْطَارِ مَحْبُوكَ الْكَنْدُ وقال آخر:

4090 - فجالَتْ والتمسَتْ به حشاها * فَحَرَ كَأَنَّهُ حُوطٌ مَرِيحٌ

وأصله من الحركة والاضطراب / ومنه: مَرَجَ الخاتمُ في إصبعِهِ.

* { أَقْلَمَ يَنْظُرُ وَإِلَى السَّمَاءِ فَوَقَّهْمُ كَيْفَ بَيَّنَّاهَا وَرَبَّنَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ }

قوله: {فَوَقَّهْمُ}: حالٌ من "السماء" وهي مؤكَّدة. و "كيف" منصوبةٌ بما بعجها وهي معلقةٌ للنظرِ قبلها.

* { تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ }

(13/158)

قوله: {تَبْصِرَةٌ}: العائمةُ على نصبها على المفعول مِنْ أَجْلِهِ أَي: تبصيرَ أمثالهم وتذكيراً مِثْلًا لَهُمْ. وقيل: منصوبان بفعلٍ مِنْ لَفْظِهِمَا مَقْدَرٌ أَي: بَصَّرَهُمْ تَبْصِرَةً وَذَكَرَهُمْ تَذْكَرَةً. وقيل: حالان أَي: مُبَصَّرِينَ مُذَكَّرِينَ. وقيل: حالٌ مِنَ المفعول أَي: ذاتِ تَبْصِيرٍ وَتَذْكَيرٍ لِمَنْ يَرَاهَا. وزيد بن علي بالرفع. وقرأ "وَذَكَرٌ" أَي: هي تبصره وذكُر. و "لكل": إمَّا صفةٌ، وإمَّا متعلقٌ بنفسِ المصدر.

* { وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ }

قوله: {وَحَبَّ الْحَصِيدِ}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَدْفِ الموصوفِ لِلْعِلْمِ بِهِ تَقْدِيرُهُ: وَحَبَّ الرِّزْقِ الحصيدِ نحو: مسجدِ الجامعِ وبابه. وهذا مذهبُ البصريين؛ لِثَلَا ثَلَاثٍ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الموصوفِ إِلَى صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ: وَالْحَبَّ الحصيدِ أَي: المحصود.

* { وَالتَّخْلَ بِاسِيقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ }

قوله: {والتَّخْلَ}: منصوبٌ عطفاً على مفعول "أَنْبَتْنَا" أَي: وَأَنْبَتْنَا النَّخْلَ. و "باسِيقَاتٍ" حالٌ. وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ الإنباتِ لم تكن طُولاً. والبُسُوقُ: الطُولُ. يُقالُ: بَسَقَ فلانٌ على أصحابِهِ أَي: طالَ عليهم في العَصَلِ. ومنه قولُ ابنِ نوفلِ في ابنِ هبيرة:

4091 - يا بَنَ الذِّينِ بِمَجْدِهِمْ * بَسَقَتْ عَلَى قَيْسِ قَزَارَهُ
وهو استعارَةٌ، والأصلُ استعمالُهُ فِي: بَسَقَتِ النَّخْلَةُ تَبْسُقُ بُسُوقاً أَي: طالَتْ. قال الشاعر:

4092 - لَنَا حَمْرٌ وَلَيْسَتْ حَمْرٌ كَرْمٌ * وَلَكِنْ مِنْ نِتاجِ الباسِقاتِ
كرامٌ فِي السَّمَاءِ دَهَبٌ طُولاً * وفاتٌ ثمارها أيدي الجناة

(13/159)

وَبَسَقَتِ الشَّاهُ: وَلَدَتْ، وَأَبْسَقَتِ النَّاقَةُ: وَقَعَتْ فِي صَرْعِهَا اللَّبَّأَ قَبْلَ التَّجَاجِ، وَنَوَقَتْ مَبَاسِيقًا مِنْ ذَلِكَ. وَالْعَامَّةُ عَلَى السَّيْنِ. وَقَرَأَ قُطْبَةُ بْنُ مَالِكٍ - وَيَرْوِيهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "بَاصِقَاتٍ" بِالصَّادِ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَنِي الْعَنْبَرِ، يُبَدِّلُونَ السَّيْنَ صَادًا قَبْلَ الْقَافِ وَالغَيْنِ وَالخَاءِ وَالطَّاءِ إِذَا وَلِيَتْهَا، أَوْ فُصِّلَتْ مِنْهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ.

قوله: {لَهَا طَلَعٌ تَصِيدُ} يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنَ النَّخْلِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "بَاصِقَاتٍ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ وَحْدَهُ لَهَا، وَ"طَلَعٌ" فَاعِلٌ بِهِ، وَتَصِيدُ بِمَعْنَى مَنُضُودٍ.

* { رَزَقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ }

قوله: {رَزَقًا}: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَيْ: مَرزُوقًا لِلْعِبَادِ أَيْ: ذَا رِزْقٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مِنْ مَعْنَى أَهْبْنَا؛ لِأَنَّ إِنْبَاتَ هَذَا رِزْقٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ. وَ"لِلْعِبَادِ" إِمَّا صِفَةٌ، وَإِمَّا مَتَعَلِّقٌ بِالصَّادِ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ لِلْمَصْدَرِ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ أَيْ: رِزْقًا لِلْعِبَادِ.

قوله: {بِهِ} أَيْ: بِالْمَاءِ. وَ"مَّيْتًا" صِفَةٌ لـ"بَلْدَةٍ". وَلَمْ يُؤْتَتْ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى الْمَكَانِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَأَبُو جَعْفَرٍ وَخَالِدٌ بِالتَّثْقِيلِ.

* { وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمٌ تُبِيعَ كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ }

قوله: {الْأَيْكَةِ}: قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الشُّعْرَاءِ. وَقَرَأَ هُنَا "لَيْكَةِ" بِرِثَةِ لَيْلَةَ أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَطَلْحَةُ وَنَافِعٌ "الْأَيْكَةَ" بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَالْجَمْهُورُ "لَيْكَةَ" وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ غَفْلَةٌ مِنْهُ، بِلِ الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ إِنْمَا هُوَ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ وَصَ كَمَا حَقَّقْنَاهُ ثَمَّةً، وَأَمَّا هُنَا فَالْجَمْهُورُ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ.

(13/160)

قوله: {كُلُّ} التَّنْوِينُ عَوَظٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. وَكَانَ بَعْضُ النَّحَاةِ يُجِيزُ حَذْفَ تَنْوِينِهَا وَبِنَاءَهَا عَلَى الضَّمِّ كَالْعَامَّةِ نَحْوُ: قَبْلُ وَبَعْدُ.

* { أَفَعَيْينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ }

قوله: {أَفَعَيْينَا}: الْعَامَّةُ عَلَى يَاءٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ. وَقَدْ مَضَى مَعْنَاهُ فِي الْأَحْقَافِ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ "أَفَعَيْينَا" بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى إِشْكَالِهَا قَرَأَ بِهَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةٍ، وَرَوَى ابْنُ خَالَوَيْهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عِبْلَةَ "أَفَعَيْينَا" كَذَلِكَ لَكِنَّهُ أَتَى بَعْدَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ بِأُخْرَى سَاكِنَةٍ. وَخَرَّجَهَا الشَّيْخُ عَلَى لُغَةٍ مَّنْ يَقُولُ عَيْيَ: عَيْيَ، وَفِي حَيْيَ: حَيْيَ بِالْإِدْغَامِ. ثُمَّ لَمَّا أُسْتَدَّ هَذَا الْفِعْلُ وَهُوَ مُدْغَمٌ، وَاعْتَبِرَ لُغَةً بِكَرْبِنٍ وَأَثَلُ: وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَفْكَوْنَ الْإِدْغَامَ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا أُسْتَدُوا ذَلِكَ الْفِعْلَ الْمُدْغَمَ لِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا إِحْدَى أَحْوَاتِهَا الَّتِي تُسَكَّنُ لَهَا لَامُ الْفِعْلِ، فَيَقُولُونَ فِي رَدِّ:

رَدْتُ وَرَدْنَا، قال: "وعلى هذه اللغة / تكونُ الياءُ مفتوحةً". قلت: " ولم يَدُكُرْ
توجيه القراءة الأخرى. وتوجيهها: أنها مِنْ عَيَّا يُعَيِّي كَحَلَى يُحَلِّي.

* { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَتَعَلَّمَ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ تَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ
الْوَرِيدِ }

قوله: { وَتَعَلَّمَ } : خبرٌ مبتدأ مضمرة. تقديره: ونحن نعلم. والجملة الاسمية حينئذٍ
حال. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ هو حالاً بنفسه؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ باشْرَتْهُ الواو.
وكذلك قوله: "ونحن أقربُ".

(13/161)

قوله: { مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ } هذا كقولهم: مسجد الجامع أي: حبل العَرْفِ الوريد،
أو لأنَّ الحبلَ أعمُّ للبيان نحو: بعير سانية، أو يراد حَبْلُ العاتق فأضيف إلى
الوريد كما يضاف إلى العاتق، لأنهما في عضو واحد. والوريد: إمَّا بمعنى الوارد،
وإمَّا بمعنى المورد. والوريد: عِرْقٌ كبير في العنق يقال: إنهما وريدان. قال
الزمخشري: "عِرْقَانِ مُكْتَفَانِ لصفْحَتَيْ العُنُقِ فِي مُقَدِّمِهِمَا يَتَصْلَانِ بِالْوَتَيْنِ،
يَرِدَانِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَيْهِ. وَيُسَمَّى وَرِيداً؛ لِأَنَّ الرُّوحَ تَرِدُ إِلَيْهِ". وأنشد:
4093 - كَانَ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ حُلْبِ
وقال الأثرم: "هو نَهْرُ الجَسَدِ: هو في القلبِ الوَتَيْنِ، وفي الظهرِ الأَبْهَرِ، وفي
الدَّرَاعِ وَالْفَخِذِ الْأَكْحَلِ وَالنَّسَاءِ، وفي الخَنْصِرِ الْأَسْلَمِ".

* { إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ }

قوله: { إِذْ يَتَلَقَّى } : ظرفٌ لـ "أَقْرَبُ". ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذْكُرْ.
قوله: { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ } يجوزُ أَنْ يكونَ مفرداً على بايه، فيكون
بمعنى مُفَاعِلٌ كخَلِيطٌ بمعنى مُخَالِطٍ، أو يكونَ عَدَلٌ مِنْ فاعِلٍ إلى فاعِلٍ مبالغةً
كـ عليم. وجوزَ الكوفيونَ أَنْ يكونَ فاعِلٌ واقِعاً مَوْقِعَ الاثنتين. وقال المبرد:
"والأصل: عن اليمين قعيدٌ وعن الشمال، فأخَّرَ عن موضعه" وهذا لا يُنْجِي مِنْ
وقوعِ المفردِ مَوْقِعَ المثنى. والأجودُ أَنْ يُدْعَى حَدْفٌ. إمَّا من الأولِ أي: عن
اليمين قعيدٌ وعن الشمال قعيدٌ، وإمَّا من الثاني، فيكون قعيدٌ الملفوظُ به
للأول، ومثله قولُ الآخر:
4094 - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي * بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

* { مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ }

قوله: { مَا يَلْفِظُ } : العَامَّةُ على كسرِ الفاءِ ومحمَّدُ بنُ أَبِي معدانٍ على فتحها:
ورقيبٌ عتيدٌ قيل: هو بمعنى: رقيبان عتيدان.

(13/162)

* { وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ }

قوله: { بِالْحَقِّ } : يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسةً بالحقِّ، ويجوزُ أَنْ تكونَ للتعدية، وقرأ عبد الله "سَكَرَاتُ" وتَّحِيدُ: تميلُ، مِنْ حَادَ عن الشيءِ يَحِيدُ حُيُوداً وَحُيُودَةً وَحَيْدًا.

* { وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ }

قوله: { سَائِقٌ وَشَهِيدٌ } جملةٌ في موضعٍ جرَّ صفةً لـ "نَفْسٍ" أو رفعٍ صفةً لـ "كل"، أو نصبٍ حالاً مِنْ "كل". والعامَّةُ على عدم الإدغام في "معها"، وطلحة على الإدغام "مَحًا" بحاءٍ مشددةٍ؛ وذلك أنه أدغم العينَ في الهاء، ولا يمكنُ ذلك، فَقَلَبَ إلهاءَ حاءٍ، ثم أدغم فيها العينَ فقلبها حاءً. وَسَمِعَ النصبُ على الحال من "كل" لتعريفه الزمخشري: "ومحلُّ "معها سائقٌ" النصبُ على الحال من "كل" لتعريفه بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة". وأنحى عليه الشيخُ مُتَحَمِّلاً على عايدته، وقال: "لا يقولُ هذا مبتدئٌ في النحو، لأنه لو نُعِتَ "كل نفس" ما نُعِتَ إلا بالنكرة". وهذا منه غيرُ مَرَضِيٍّ؛ إذ يَعْلَمُ أنه لم يُرِدْ حقيقةً ما قاله.

* { لَقَدْ كُنْتَ فِي عَقْلَةٍ مِّنْ هَآدَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ }

قوله: { لَقَدْ كُنْتَ } : أي: يُال له: لقد كنتَ، والقولُ: إمَّا صفةٌ أو حالٌ. والعامَّةُ علي فتح التاءِ والكافِ في "كنت" و "غِطَاءَكَ" و "فَبَصَرُكَ" حَمَلًا على لفظ "كل" من التذكير. والجحدري "كنت" بالكسر مخاطبةً للنفس، وهو وطلحة بن مصرف "عَنكَ"، "غِطَاءَكَ"، "فَبَصَرُكَ" بالكسر مراعاةً للنفس أيضاً. ولم ينقل صاحبُ "اللوامح" الكسرَ في الكافِ عن الجحدريِّ، وعلى الجملة فيكونُ قد راعى اللفظَ والمعنىَ أُخرى.

* { وَقَالَ قَرِينُهُ هَآدَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ }

(13/163)

قوله: { هَآدَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ } : يجوزُ أَنْ تكونَ "ما" نكرةً موصوفةً و "عتيدٌ" صفتها و "لَدَيَّ" متعلقٌ بـ "عتيدٌ" أي: هذا شيءٌ عَتِيدٌ لَدَيَّ أي: حاضرٌ عندي. ويجوزُ على هذا أَنْ يكونَ "لَدَيَّ" وصفاً لـ "ما"، و "عتيدٌ" صفةً ثانيةً، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو عَتِيدٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي. و "لَدَيَّ" صلُّتها و "عتيدٌ" خبرُ الموصولِ، والموصولُ وصلُّتها خبرُ الإشارةِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ "ما" بدلاً مِنْ "هذا" موصولةً كانت أو موصوفةً بـ "لَدَيَّ" و "عتيدٌ" خبرُ "هذا". وَجَوَّزَ الزمخشريُّ في "عتيدٌ" أَنْ يكونَ بدلاً أو خبراً بعد خبرٍ أو خبرٍ مبتدأً محذوفٍ. / والعامَّةُ على رفعه، وعبد الله نصبه حالاً. والأجودُ حينئذٍ أَنْ تكونَ "ما"

موصولة؛ لأنها معرفة، والمعرفة يكثر مجيء الحال منها. قال أبو البقاء: "ولو جاء ذلك في غير القرآن لجاز نصبه على الحال". قلت: قد جاء ما ودّه والله الحمد، وكأنه لم يطلع عليها قراءةً.

* { أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ }

قوله: { أَلْفِيَا } : اختلفوا: هل المأمور واحد أم اثنان؟ فقال بعضهم: واحد، وإنما أتى بضمير اثنين، دلالة على تكرير الفعل كأنه قيل: ألقى ألقى. وقيل: أراد ألقى بالنون الخفيفة بأدبها ألفاً إجراءً للوصل مجرى الوقف، وبؤده قراءة الحسن "ألقى" بالنون.

وقيل: العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين تأكيداً كقوله:
4095 - فَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا بَنَ عَقَّانَ أَرْدَجِرْ * وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِرْ عِرْضاً مُمْتَعَا
وقال آخر:

4096 - ففُلاْتُ لصاحبي لا تحيسانا *
البيت. وقال بعضهم: المأمور مثني. وهذا هو الحق لأن المراد ملكا يفعلان ذلك.

* { الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَالْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ }

(13/164)

قوله: { الَّذِي } : يجوز أن يكون منصوباً على الذم، أو على البديل من "كل"، وأن يكون مجروراً بدلاً من "كفار"، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هو الذي جعل، ويكون "القياه" تأكيداً. وجوز ابن عطية أن يكون صفة للكفار قال:
"من حيث يختص الكفار بالأوصاف المذكورة، فجاز وصفه بهذه المعرفة"، وهذا مردود. وقرئ بفتح التنوين فراراً من توالي أربعة متجانسات.

* { قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَيْتُهُ وَلَا كَانِ فِي صَلَاةٍ بَعِيدٍ }

قوله: { وَقَالَ قَرِينُهُ } : جاءت هذه بلا وإو؛ لأنها فصيحة بها الاستئناف؛ كأن الكافر قال: رب هو أطعاني. فقال قريته: ما أطعته، بخلاف التي قبلها، فإنها عطفت على ما قبلها للدلالة على الجمع بين معناها ومعنى ما قبلها في الحصول، أعني مجيء "كل نفس" مع الملكين وقول قريته ما قاله له.

* { قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ }

قوله: { قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا } : استئناف أيضاً، كأن قائلاً قال: فماذا قال الله له؟ فأجيب بـ"قال: لا تختصموا".

قوله: { وَقَدْ قَدَّمْتُ } جملة حالية. ولا بد من تأويلها. وذلك إن النهي في الآخرة وتقدم الوعيد في الدنيا، فاختلف الزمان، فكيف يصح جعلها حالية؟ وتأويلها: هو أن المعنى وقد صحح أنني قدَّمْتُ، وزمان الصحة وزمان النهي واحد، و

"قَدَّمْتُ" يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى تَقَدَّمْتُ، فتكون التاءُ للجال، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أ: وقد تقدَّم قولِي لكم مُلتبساً بالوعيد. ويجوزُ أَنْ يكونَ "قَدَّمْتُ" على حاله متعدياً، والباءُ مزيدةٌ في المفعولِ أي: قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ الوعيدَ.

* { يَوْمَ تَقُولُ لِحَبَّئِمَّ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ }

(13/165)

قوله: { يَوْمَ تَقُولُ } "يوم" منصوبٌ: إمَّا بظلامٍ ولا مفهومَ لهذا؛ لأنه إذا لم يَظْلَمْ في هذا اليومَ فَتَقْفِي الظلمَ عنه في غيره أحرى أو بقوله: { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ } والإشارةُ بذلك إلى "يومٍ نقول" قاله الزمخشري، واستبعده الشيخُ بكثرةِ الفواصلِ، أو بـ"ادْكُرْ" مقدراً أو بأنذِرْ، وهو على هَدْيَيْنِ الأخيرَيْنِ مفعولٌ به لا ظرفٌ.

قوله: { هَلْ مِنْ مَزِيدٍ } سؤالٌ تقريرٍ وتوقيفٍ. وقيل: معناه النفي. وقيل: السؤالُ لِحَزَنَتِهَا. والجوابُ منهم، فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: نقولُ لِحزنةِ جهنمِ ويقولون، ثم حَذَفَ. وقرأ نافع وأبو بكر "يقول لجهنم" بياء العيبة، والفاعلُ اللهُ تعالى لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في قوله: "مع الله"، والباقون بنون المتكلمِ المعظمِ نفسه لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في قوله: "لدي"، "وقد قَدَّمْتُ". والأعمش "يُقالُ" مبنياً للمفعول. والمزيدُ يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ اسمَ مفعولٍ أي: مِنْ شَيْءٍ تَزِيدُونِيهِ أحرَقَه.

* { وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ }

قوله: { غَيْرَ بَعِيدٍ } يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الجنة، ولم تُؤنَّتْ لأنها بمعنى البستان، أو لأنَّ فِعْلاً لا يُؤنَّتْ لأنه بزنة المصادرِ، قاله الزمخشري، ولم يُسَلِّمْهُ الشيخُ، وقد تقدَّم في قوله: { إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ } ما يُعْنِيكَ عن هذا. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الظرفِ المكانيِّ أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إزلاًفاً غيرَ بعيدٍ. وهو ظاهرُ عبارةِ الزمخشري فإنه قال: "أو شيئاً غيرَ بعيدٍ".

* { هَادَا مَا تُوَعَّدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ }

(13/166)

قوله: { هَادَا مَا تُوَعَّدُونَ } هذه الجملةُ يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ معترضَةً بينَ البَدَلِ والمبدلِ منه؛ ولذلكُ أَنْ "لكل أَوَّابٍ" بدلٌ من "للمتقين" بإعادةِ العاملِ. والثاني: أَنْ تكونَ مصنوبةً بقولٍ مضميرٍ، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ أي: مقولاً لهم. وقد تقدَّم في ص أنه فُرِيءَ "تُوَعَّدُونَ" بالتاءِ والياءِ. ونَسَبَ الشيخُ قراءةَ الياءِ مِنْ تحثُّ هنا لابن كثيرٍ وأبي عمرو، وإنما هي عن ابن

كثير وحده.

* { مَنَّ حَشِيَّ الرَّحْمَانَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ }

قوله: { مَنَّ حَشِيَّ } : يجوز أن يكونَ مجرورَ المحلِّ بدلاً أو بياناً لـ "كل". وقال الزمخشري: "إنه يجوزُ أن يكونَ بدلاً بعد بدل تابعاً لكلِّ" انتهى. يعني أنه بدلٌ مِنْ "كل" بعد أن أبدلتُ "لكل" مِنْ "المتقين" ولم يجعله بدلاً آخر من نفس "المتقين" لأنه لا يتكرَّرُ البَدَلُ والمبدلُ منه واحدٌ /. ويجوز أن يكونَ بدلاً عن موصوفِ أَوَّابٍ وحفيظ، قاله الزمخشري، يعني أن الأصل: لكل شخصٍ أَوَّابٍ، فيكون "مَنَّ حَشِيَّ" بدلاً مِنْ شخص المقدر قال: "ولا يجوزُ أن يكونَ في حُكْمِ أَوَّابٍ وحفيظ لأنَّ "مَنَّ" لا يُوصَفُ بها، ولا يُوصَفُ مِنْ بين الموصولاتِ إلا بـ"الذي". يعني بقوله: "في حُكْمِ أَوَّابٍ" أن يُجْعَلَ "مَنَّ" صفةً، وهذا كما قال لا يجوزُ. إلا أنَّ الشَّيْخَ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الحَصْرَ فقال: "بل يوصف بغير "الذي" من الموصولاتِ كوصفهم بما فيه آل الموصولة نحو: الضارب والمضروب، وكوصفهم بـ ذو وذات الطائفتين نحو قولهم: "بالفضل ذو فضلكم اللهُ به والكرامة ذات أكرمكم اللهُ به".

(13/167)

وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي "مَنَّ حَشِيَّ" أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مُرَدُّدٌ بِمَا تَقَدَّمَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَرْتَفِعُ "مَنَّ حَشِيَّ" عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مَضْمُرٍ، أَوْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمُرٍ، وَكِلَاهُمَا عَلَى الْقَطْعِ الْمَشْهُورِ بِالْمَدْحِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأَ خَبْرِهِ قَوْلُ مَضْمُرٍ نَاصِبٌ لِقَوْلِهِ: "ادْخُلُوهَا" أَي: مَنَّ حَشِيَّ الرَّحْمَنِ يُقَالُ لَهُمْ: ادْخُلُوهَا. وَحُمِلَ أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ، وَفِي الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى، وَقِيلَ: "مَنَّ حَشِيَّ" مُنَادَى حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ أَي: يَا مَنَّ حَشِيَّ ادْخُلُوهَا بِاعْتِبَارِ الْحَمَلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَأَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَجَوَائِزُهَا مَحذُوفٌ وَهُوَ ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَلَكِنْ رُدَّ مَعَهُ فَأَيُّ أَي: فَيُقَالُ لَهُمْ: وَ"بِالْغَيْبِ" حَالٌ أَي: غَائِبًا عَنْهُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ أَوْ مِنْهُمَا. وَقِيلَ: الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أَي: حَشِيَّةٌ بِسَبَبِ الْغَيْبِ الَّذِي أَوْعَدَهُ مِنْ عَذَابِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ حَشِيٍّ أَي: حَشِيَّةٌ حَشِيَّةٌ مُلْتَبِسَةٌ بِالْغَيْبِ.

* { ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ }

قوله: { بِسَلَامٍ } : حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "ادْخُلُوهَا"، أَي: سَالِمِينَ مِنَ الْآفَاتِ، فَهِيَ حَالٌ مُقَارِنَةٌ أَوْ مُسَلِّمَةٌ عَلَيْكُمْ، فَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ كَقَوْلِهِ: { فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ } كَذَا قِيلَ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ مُقَارِنَةِ تَسْلِيمِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمْ حَالِ الدَّخُولِ بِخِلَافِ { فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ } فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْخُلُودُ إِلَّا بَعْدَ الدَّخُولِ؟
قوله: { ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ } قال أبو اليقَاء: "أَي زَمْنُ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ" كَأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِمَا ذُكِرَ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ؛ بَلْ ذَلِكَ مُشَارَةٌ بِهِ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الزَّمَانِ كَقَوْلِكَ "هَذَا زَيْدٌ".

قوله: { فِيهَا } يَجُورُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ يَشَاوُونَ، وَبِجُورٍ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَوْصُولِ،
أَوْ مِنْ عَائِدِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(13/168)

* { وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ
مَّحِيصٍ }

قوله: { وَكَمْ أَهْلَكْنَا } : "كم" نُصِبَ بِمَا بَعْدَهُ. وَقُدِّمَ: إِمَّا لِأَنَّهُ اسْتَفْهَامٌ، وَإِمَّا لِأَنَّ
الْخَيْرِيَّةَ تَجْرِي مَجْرَى الاسْتَفْهَامِيَّةِ فِي التَّصْدِيرِ. وَ"مِنْ قَرْنٍ" تَمْيِيزٌ، وَ"هَمْ
أَشَدُّ" صِفَةٌ: إِمَّا لِـ"لَكُمْ" وَإِمَّا لِـ"قَرْنٍ".
قوله: { فَتَنَقَّبُوا } الْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّهُ قِيلَ: اشْتَدَّ بَطْشُهُمْ فَتَنَقَّبُوا.
وَالضَّمِيرُ فِي "تَنَقَّبُوا": إِمَّا لِلْقُرُونِ الْمَقْتَدِمَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِمَّا لِقَرِيْبِشٍ، وَيُؤَيِّدُهُ
قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ يَعْمَرَ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَنَصْرُ ابْنِ سَيَّارٍ وَأَبِي حَيَوَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ
عَنْ أَبِي عَمْرٍو "فَتَنَقَّبُوا" بِكَسْرِ الْقَافِ أَمْرًا لَهُمْ بِذَلِكَ. وَالنَّقْبِيبُ: التَّنْقِيبُ
وَالتَّفْتِيشُ، وَمَعْنَاهُ التَّطَوُّفُ فِي الْبِلَادِ قَالَ الْحَارِثُ بْنُ جِلْزَةَ:

4097 - تَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ مِنْ حَدَرِ الْمُؤْتِ وَجَالُوتُ فِي الْأَرْضِ كُلِّ مَجَالٍ وَقَالَ
أَمْرُو الْقَيْسِ:

4098 - وَقَدْ تَنَقَّبْتُ فِي الْآفَاقِ حَتَّى * رَضِيْتُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ بِالْإِيَابِ
وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو عَمْرٍو أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ "تَنَقَّبُوا" يَفْتَحُ الْقَافَ خَفِيْفَةً. وَمَعْنَاهَا
مَا تَقَدَّمَ. وَقُرِئَ "تَنَقَّبُوا" بِكَسْرِهَا خَفِيْفَةً أَي: تَعَبْتُ أَقْدَامُهُمْ وَأَقْدَامُ إِبِلِهِمْ
وَدَمِيئَتْ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ تَطَوُّفِهِمْ.
قوله: { هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ } مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَضْمُرٌ تَقْدِيرُهُ: هَلْ لِمَنْ سَلَكَ
طَرِيقَتَهُمْ، أَوْ هَلْ لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ إِلَى إِضْمَارِ
قَوْلٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ.

* { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ }

قوله: { أَوْ أَلْقَى } : الْعَامَّةُ عَلَى "أَلْقَى" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَالسَّمْعِيُّ وَطَلْحَةُ
وَالسُّدِّيُّ وَأَبُو الْبَرَهَسَمِ "أَلْقَى" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ "السَّمْعُ" رُفِعَ بِهِ، وَذُكِرَتْ هَذِهِ
الْقِرَاءَةُ لِعَاصِمٍ عَنِ السُّدِّيِّ فَمَقْتَهُ وَقَالَ: أَلَيْسَ يَقُولُ: "يُلْقُونَ السَّمْعَ".

(13/169)

* { وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ
لُغُوبٍ }

قوله: { وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ } : يَجُورُ أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً.

والعامة على ضمّ لام اللُّغُوبِ. وعلي وطلحة والسلمي ويعقوبُ بفتحها، وهما مصدران بمعنى. وينبغي أن يُصمَّ هذا إلى ما حكاه سيبويه من المصادر الجائية على هذا الوزن وهي خمسة، وإلى ما زاده الكسائي وهو الوُزُوعُ، فتصير سبعة. وقد أتقنت هذا في البقرة عند قوله: {وَقُودُهَا}

* { وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَذْبَارَ السُّجُودِ }

قوله: {وَأَذْبَارَ}؛ قرأ نافع وابن كثير وحمزة "إذبار" بكسر الهمزة، على أنه مصدرٌ قام مقامَ ظر الزمان كقولهم: "أتيك حُفُوقَ النجم وخلافة الحجاج". والمعنى: وقت إذبار الصلاة أي: انقضائها وتامها. والباقون بالفتح جمع "دُبْر" وهو آخر الصلاة وعقبها، ومنه قولُ أوس:
4099 - على دُبْر الشهر الحرام فأرْضنا * وما حولها جَدْبٌ سِنُونَ تَلَمَعُ
ولم يختلفوا في {وَأَذْبَارَ التُّجُومِ}

* { وَاسْتَمِعَ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ }

قوله: {وَاسْتَمِعَ}؛ هو استماعٌ على بايه. وقيل: بمعنى الانتظار، وهو بعيدٌ. فعلى الأول يجوزُ أن يكونَ المفعولُ محذوفاً أي: استمع نداءَ المنادي أو نداءَ الكافر بالويل والتبور، فعلى هذا يكون "يومٌ ينادي" ظرفاً لـ "استمع" أي: استمع ذلك في يوم.

وقيل: استمع ما أقولُ لك. فعلى هذا يكون "يومٌ ينادي". منصوباً بـ "يخرجون" مقدراً مدلولاً عليه بقوله: {دَلَيْكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ}، وعلى الثاني يكون "يومٌ ينادي" مفعولاً به أي: انتظر ذلك اليوم.

(13/170)

ووقف ابن كثير على "يُنادي" بالياء، والباقون دونها. ووجهُ إثباتها أنه لا مُفْتَضٍ لحدفها، ووجهُ حذفها وَفَافاً اتِّبَاعُ الرسم، وكان الوقفُ مَحَلَّ تخفيفٍ. وأمَّا "المنادي" فأثبت ابنٌ كثير أيضاً ياءً وصلّاً ووقفاً، ونافع وأبو عمرو بإثباتها وصلّاً وحذفها وقفاً، وباقي السبعة بحذفها وصلّاً ووقفاً. فَمَنْ أثبت فلائِه الأَصْلُ، وَمَنْ حَذَفَ فلائِباع الرسم، وَمَنْ حَصَّ الوقفَ بالحذفِ فلائِه مَحَلُّ راحةٍ ومَحَلُّ تغييرٍ.

* { يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ }

قوله: {يَوْمَ يَسْمَعُونَ}؛ بدلٌ مِنْ "يومٌ ينادي" و "بالحق" حالٌ من الصيحة أي: ملتسبةً بالحق، أو من الفاعل أي: يسمعون مُلتبسِينَ بسماع حق. قوله: {دَلَيْكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ} يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: ذلك الوقتُ أي: وقتُ النداءِ والسماعِ يومَ الخروجِ. ويجوزُ أن يكونَ "ذلك" إشارةً إلى النداءِ، ويكونُ قد أُسِيعَ في الطرفِ فأخْبِرُ به عن المصدرِ، أو يُقَدَّرُ مضافٌ إلى ذلك النداءِ والاستماعِ: نداء يوم الخروج واستماعه.

* { يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ }

قوله: { يَوْمَ تَشَقُّقُ } : "يوم" يجوز أن يكون بدلاً من "يوم" قبله. وقال أبو البقاء: "إنه أُبدِلَ مِنْ "يوم" الأول" وفيه نظرٌ مِنْ حيث تَعَدُّدُ البَدَلِ والمبدل منه واحدٌ. وقد تقدّم أن الزمخشريّ منعه. ويجوز أن يكونَ اليومَ ظرفاً للمصير. وقيل: ظرفٌ للخروج. وقيل: منصوبٌ بـ"يَخْرُجُونَ" مُقَدَّراً. وتقدّم الخلاف في "تَشَقُّقُ" في الفرقان. وقرأ زيد "تَشَقُّقُ" بفك الإِدْغَامِ.
قوله: { سِرَاعاً } حالٌ من الضمير في "عنهم"، والعاملُ فيها "تَشَقُّقُ".
وقيل: عاملها هو العامل في "يَوْمَ تَشَقُّقُ" المقدر أي: يَخْرُجُونَ سِرَاعاً يَوْمَ تَشَقُّقُ.

(13/171)

قوله: { عَلَيْنَا } متعلقٌ بـ"يسير" ففصل بمعمولِ الصفة بينها وبين موصوفها، ولا يَصِحُّ ذلك. ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه. لأنه في الأصل يجوزُ أن يكونَ نعتاً. وقال الزمخشري: "التقديمُ للاختصاص، أي: لا يتيسرُ ذلك إلا على الله وحده". وقد تقدّم الخلافُ في ياء "وعيد" إثباتاً وحذفاً.

سورة الذاريات

* { وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا }

قوله: { ذَرْوًا } : منصوبٌ على المصدر المؤكّد، العاملُ فيه قَرَعَهُ وهو اسمُ الفاعل. والمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً؛ إذ لا نظيرَ لما يَذْرُوهُ هنا. وأدغم أبو عمرو وحمة تاء "الذاريات" في ذال "ذَرْوًا".

* { فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا }

قوله: { وِقْرًا } : مفعولٌ به بالحاملات. والوقر بالكسر: اسمٌ ما يُوقَرُ أي: يُحْمَلُ. وِقْرِيٌّ "وَقْرًا" بالفتح، وذلك على تسمية المفعول بالمصدر. ويجوز أن يكونَ مصدرًا على حاله، والعاملُ فيه معنى الفعلِ قبله؛ لأنَّ الحَمْلَ والوَقْرَ بمعنى واحد، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ.

* { فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا }

قوله: { يُسْرًا } : يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مِنْ معنى ما قبله أي: جَرِيًّا يُسْرًا، وأن تكونَ حالاً أي: ذاتُ يُسْرٍ أو مَيْسِرَةٍ أو جُعِلَتْ نَفْسَ اليُسْرِ مبالغةً.

* { فَالْمُقَسَّمَاتِ أَمْرًا }

(13/172)

قوله: {أمرأ}: يجوز أن يكون مفعولاً به، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً أي: مأموره، وعلى هذا فيحتاج إلى حذف مفعول "المقسّمات". وقد يقال: لا غرض لتقديره كما في "الذاريات". وهل هذه أياً متخلفة فتكون الواو على بابها من عطف المتغيرات، فإن الذاريات هي الرياح، والحاملات الفلك، والجاريات الكواكب، والمقسّمات الملائكة. وقال الزمخشري: "ويجوز أن يراد الريح وحدها لأنها تُنشئ السحاب وتُقلاه وتُصرفه، وتجري في الجوّ جرباً سهلاً". قلت: فعلى هذا يكون من عطف الصفات، والمراد واحد كقوله:

4100 - يا لهف زبابة للحارث الصا * يح فالغائم فلايب

وقل الآخر:

4101 - إلى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتبية في المرذحم
وهذا قسم جوابه قوله: "إنما تُوعدون".

* { إئما تُوعدون لصديق }

و "ما" يجوز أن تكون اسمية، وعائدها محذوف أي: تُوعدونه، ومصدرية فلا عائد على المشهور، وحينئذ يُحتمل أن يكون "تُوعدون" مبنياً من الوعد، وأن يكون مبنياً من الوعيد لأنه صالح أن يقال: أوعدته فهو يُوعد، ووعدته فهو يُوعد لا يختلف، فالتقدير: إن وعدكم، أو إن وعيدكم. ولا حاجة إلى قول من قال: إن قوله: "لصديق" وقعفيه اسم الفاعل موقع المصدر أي: لصديق؛ لأن لفظ اسم الفاعل أبلغ إذ جعل الوعد أو الوعيد صادقاً مبالغاً، وإن كان الوصف إنما يقوم بمن يعد أو يُوعد.

* { والسّماء ذات الحُبك }

قوله: {ذات الحُبك}: العامة على "الحُبك" بضمّين وهي الطرائق نحو: طرائق الرَّمْل والماء إذا صَفَقته الريح، وحُبك الشَّعر: آثار تَنبّه وتكسره. قال زهير:

4102 - مُكَلَّل بأصول النجم تنسجه * ربح حريق لصاحي مائه حُبك

(13/173)

والحُبك: جمع يُحتمل أن يكون مفردُه "حبيكة" كطريقة وطُرق أو حباك نحو: جمار وحُمُر. قاله الراجز:

4103 - كأنما جللها الحوأك * طنفسه في وشيها جباك
وأصل الحَبك: إحكام الشيء وإتقانه، ومنه يقال للدَّرع: مَحْبوكَة. وقيل: الحَبك السد والتوثق. قال امرؤ القيس:

4104 - قد غدا يحملي في أنفه * لاجق الإطلين محبوك ممر

وفي هذه اللفظة قراءات كثيرة: فعن الحسن سيئ: الحُبُّك بالضم كالعامَّة، الحُبُّك بالضمِّ والسكون، وتُروى عن ابن عباس وأبي عمرو، الحُبُّك بكسرهما، الحُبُّك بالكسر والسكون، وهو تخفيف المكسور، الحُبُّك بالكسر والفتح، الحُبُّك بالكسر والضم. فهذه سيئ أقلُّها الأخيرة؛ لأنَّ هذه الزَّنة مهملةٌ في أبنية العرب، قال ابنُ عطية وغيره: "هو من التداخُل" يعني: أن فيها لغتين: الكسر في الحاء والباء والضمُّ فيهما، فأخذ هذا القارئُ الكسرَ من لغةٍ والضمَّ من أخرى. واستبعدها الناسُ؛ لأنَّ التداخُلَ إنما يكون في كلمتين. وخرَّجها الشيخ على أن الحاءَ أتبعَتْ لحركة التاءِ في "ذات" قال: "ولم يعتدَّ باللام فاصلةً لأنها ساكنةٌ فهي حاجرٌ غيرُ حصين". وقد وافق الحسنَ على هذه القراءة أو مالك الغفاريُّ. وقرأ عكرمةٌ بالضمِّ وافتح جمعُ "حُبَّكة" نحو: عُرْفَة وعُرْف. وابن عباس وأبو مالك "الحَبُّك" بفتحيتين جمعُ "حَبَّكة" كعَقَبَة وعَقَب، فهذه ثمان قراءات.

* { إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ }

قوله: { إِنَّكُمْ } : هذا جوابُ القسم.

* { يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ }

(13/174)

قوله: { يُؤْفَكُ عَنْهُ } : صفةٌ لقول. والضميرُ في "عنه" للقرآن، أو للرسول، أو للدين أو لما تُؤعدون أي: يُصَرَّفُ عنه. وقيل: "عن" للسبب. والمفوكُ عنه محذوفٌ، والضميرُ في "عنه" على هذا لـ "قولٍ مختلفٍ" أي: يُؤْفَكُ بسبب القولِ مَنْ أراد الإسلامَ بأن يقول: / هو سحرٌ، هو كهانةٌ. والعامَّةُ على بناء الفعلين للمفعول وقتادة وابن جبير "يؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ" الأول للمفعول، والثاني للفاعل أي: يُصَرَّفُ عنه مَنْ صَرَفَ النَّاسَ عنه. وزيد بن علي يَأْفَكُ مبنياً للفاعل مِنْ أُفِكَ الشَّيْءِ أي: يَصْرِفُ النَّاسَ عَنْهُ مَنْ هُوَ مَأْفُوكٌ فِي نَفْسِهِ. وعنه أيضاً: "يَأْفِكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ" بالتشديد أي: مَنْ هُوَ أُفَاكٌ فِي نَفْسِهِ. وقُرِءَ "يُؤْفَرُّ عَنْهُ مَنْ أُفِنَ" بالنون فيهما أي: يَحْرِمُهُ مَنْ حَرَمَهُ، مِنْ أُفِنَ الصَّرْعُ إِذَا نَهَكَه حَلْبًا.

* { قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ }

وقُرِءَ "قَتَلَ" مبنياً للفاعل هو اللهُ تعالى: "الخرَّاصين" مفعولُه.

* { أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ }

قوله: { أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ } : مبتدأٌ وخبرٌ. قيل: وهما ظرفان فكيف يقع أحدُ الطرفين في الآخر؟ وأجيب: بأنه على حَدْفِ حَدَثٍ، أي: أَيَّانَ وَقَوْعُ يَوْمٍ، فَأَيَّانَ ظَرْفٌ لِلْوَقْعِ. وتقدَّم قراءة "إَيَّان" بالكسر في الأعراف.

* { يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ }

(13/175)

قوله: { يَوْمَ هُمْ } يجوز أن يكون منصوباً بمضمرة أي: الجزاء كائن يومهم. ويجوز أن يكون بدلاً من "يوم الدين"، والفتحة للبناء على رأي من يجيز بناءً الطرف وإن أضيف إلى جملة اسمية، وعلى هذا فيكون حكايةً لمعنى كلامهم قالوه على الاستهزاء، ولو جاء على حكاية لفظهم المتقدم لقل: يوم نحن على النار يُفْتَنُونَ. ويوم منصوب بالدين. وقيل: بمضمرة أي: يحارون. وقيل: هو مفعولٌ بـ أعني مقدرًا. وعَدَى "يُفْتَنُونَ" بـ على لأنه بمعنى يُخْتَبَرُونَ. وقيل: على بمعنى في. وقيل "يومهم" خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هو يومهم. والفتح لما تقدم، ويؤيد ذلك قراءة ابن أبي عبله والزعفراني "يومهم" بالرفع، وكذلك يؤيد القول بالبدل. وتقدم الكلام في مثل هذا في غافر.

* { دُوقُوا فَنَسْتَكُم هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ }

قوله: { دُوقُوا } أي: يُقال لهم: دُوقوا. و "هذا الذي كنتم" مبتدأٌ وخبر، هذا هو الظاهر. وجوز الزمخشري أن يكون "هذا" بدلاً من "فَنَسْتَكُم" لأنها بمعنى العذاب.

* { آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ }

قوله: { آخِذِينَ } حالٌ من الضمير في قوله: "جنات". و "ما آتاهم" يعني من ما في الجنة فتكون حالاً حقيقية. وقيل: ما آتاهم من أوامره ونواهيهِ في الدنيا، فتكون حالاً محكيةً لاختلاف الزمانين. وجعل الجار هنا خبراً، والصفة فضلاً، وعكس هذا في قوله: { إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ }. وقيل: لأن الخبر مقصود الجملة. والغرض هناك الإخبار عن تخليدهم؛ لأن المؤمنين قد يَدْخُلُ النار، ولكن لا بُدَّ من خروجه. وأما آية المتقين فجعل الطرف فيها خبراً لأنهم الخروج منها، فجعل لذلك مَحَطَّ الفائدة لتحصل لهم الطمأنينة فانتصبت الصفة حالاً.

(13/176)

* { كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ }

قوله: { كَانُوا قَلِيلاً } فيه أوجه؛ أحدها: أن الكلام تم على "قليلاً"، ولهذا وقف بعضهم على "قليلاً" ليؤاخي بها قوله تعالى: { وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ } { وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ } ويبتدىء { مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ }. أي: ما يهجعون من الليل،

وهذا لا يَظْهَرُ من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة: أَمَّا الأَوَّلُ فلا بُدَّ أن يَهْجَعُوا ولا يُتَصَوَّرُ تَفْهِي هَجْوَعِهِمْ. وَأَمَّا الصَّنَاعَةُ فَلَأَنَّ ما فِي حَيْزِ النَفْيِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عند البصريين، وهذا إن جَعَلْتَهَا نافيةً، وإن جَعَلْتَهَا مصدريةً صار التقدير: من الليل هَجْوَعُهُمْ. ولا فائدةً فِيهِ لأنَّ غَيْرَهُمْ من سائر الناس بهذه المثابة. الثاني: أن تجعل "ما" مصدريةً في محل رفع بـ"قليلًا". والتقدير: كانوا قليلًا هَجْوَعُهُمْ.

الثالث: أن تجعل "ما" المصدرية بدلًا من اسم كان بدل اشتغال، أي: كان هَجْوَعُهُمْ قليلًا، و"من الليل" على هذين لا يتعلق بـ"يَهْجَعُونَ"؛ لأنَّ ما فِي حَيْزِ المصدر لا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ على المشهور؛ وبَعْضُ المانعِينِ اغْتَفَرَهُ فِي الطَّرْفِ، فيجوزُ هذا عنده، والمانع يُقَدَّرُ فعلاً يدلُّ عَلَيْهِ "يَهْجَعُونَ" أي: يهجعون من الليل.

الرابع: أن "ما" مزيدةٌ و"يَهْجَعُونَ" خبرٌ كان. والتقدير: كانوا يَهْجَعُونَ من الليل هَجْوَعًا أو زمانًا قليلًا؛ فـ"قليلًا" نعتٌ لمصدر أو ظرف. الخامس: أنها بمعنى الذي، وعائدها محذوفٌ تقديره: كانوا قليلًا من الليل الوقت الذي يَهْجَعُونَهُ، وهذا فِيهِ تكلفٌ.

* { وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ }

قوله: { وَبِالْأَسْحَارِ } متعلقٌ بـ"يَسْتَغْفِرُونَ". والباءُ بمعنى "في"، فُدِّمَ متعلِّقُ الخبرِ على المبتدأ لجواز تقديم العامل.

* { وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ }

(13/177)

قوله: { وَفِي أَنْفُسِكُمْ } : تَسْقِي عَلَى "فِي الأَرْضِ". فهو خبر عن "آيَاتٍ" أيضاً. والتقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آياتٌ. وقال أبو البقاء: "ومن رفع بالظرف جعل ضمير الآيات في الظرف" يعني مَنْ يرفعُ الفاعلَ بالظرفِ مطلقاً / أي: وإن لم يَعْتَمِدْ يَرْفَعُ بهذا الجارِ فاعلاً هو ضمير "آياتٍ". وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أنْ يَتَعَلَّقَ بـ"تُبْصِرُونَ" وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ والفاءَ يَمْنَعانِ جَوَازَهُ. وقرأ قتادة "آيةً" بالإفراد.

* { وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ }

قوله { رِزْقُكُمْ } : أي: سببُ رزقكم. وقرأ حميد وابن محيصن "رازقكم" اسم فاعل، واللَّهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنِ الجَهَةِ.

* { قَوْرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ }

والضميرُ فِي "إِنَّهُ لَحَقُّ": إمَّا للقرآن، وإمَّا للدين، وإمَّا لليوم فِي قوله: { وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ } { يَوْمَ هُمْ } { يَوْمَ الدِّينِ } وإمَّا للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله {مِثْلُ مَا} الأخوان وأبو بكر "مثل" بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبر ثانٍ مستقل كالأول. والثاني: أنه مع ما قبله خبر واحد نحو: هذا خلُّ حامضٌ، نقلهما أبو البقاء. والثالث: أنه نعتٌ لـ"حق" و"ما" مزيدة على ثلاثة الأوجه. و"أنكم" مضافٌ إليه أي: لحق مثل نُطِقِكُمْ. ولا يَصُرُّه تقديرٌ إضافتها لمعرفةٍ لأنها لا تتعرفُ بذلك لإيهامها.

والباقيون بالنصب وفيه وجهٌ، أشهرها: أنه نعتٌ لـ"حق" كما في القراءة الأولى، وإنما بُني الاسم لإضافته إلى غير متمكن، كما بناه الآخر في قوله:

4105 - فِتْدَاعِي مَنَجْرَاهُ بَدَمٌ * مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حَمَّاضُ الْجَبَلِ

بفتح "مثل" مع أنها نعتٌ لـ"دم" وكما بُنيَتْ "غير" في قوله:

4106 - لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَقَّتْ * حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

(13/178)

"غير" فاعلٌ "يمنع" فبناها على الفتح لإضافتها إلى "أَنْ تَطَقَّتْ" وقد تقدّم في قراءة {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} بالفتح ما يُعْنَى عن تقرير مثل هذا.

الثاني: أَنْ "مثل" رُكِبَ مع "ما" حتى صاراً شيئاً واحداً. قال المازني: "ومثله: وَيَحْمَا وَهَيْمَا وَأَيْتَمَا" وأنشد لحميد بن ثور:

4107 - أَلَا هَيْمَا مِمَّا لَقِيْتُ وَهَيْمَا * وَوَيْجَا لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيَحْمَا

قال: فلولا البناءُ لكان منوناً. وأنشد أيضاً:

4108 - * فَأَكْرِمُ بِنَا أُمَّاَ وَأَكْرِمُ بِنَا ابْنَمَا

وهذا الذي ذكره ذهب إليه بعضُ التَّحْوِينِ، وأنشد:

4109 - أَتَوَّرَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ تَوَّرَبْنُ * أَمْ هَذِهِ الْجَمَّاءُ ذَاتِ الْقَرْتَيْنِ

وأما ما أنشده من قوله: "وأكرم بنا ابنما" فليس هذا من الباب لأن هذا "ابن" زِيدَتْ عليه الميم. وإذا زِيدَتْ عليه الميمُ جُعِلَتْ النونُ تابعةً للميم في الحركاتِ على الفصح، فنقول: هذا ابنم، ورأيت ابنما، ومررت بابنم، فتجري حركات الإعراب على الميم وتتبعها النون. "وابنما" في البيت منصوبٌ على التمييز، فألغى لأجل النصب لا للبناء، وليس هذه "ما" الزائدة، بل الميم وحدها زائدة، والألف بدلٌ من التنوين.

الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف، وهو قولُ الكوفيين، ويجيزون "زيدٌ مثلك" بالفتح. ونقله أبو البقاء عن أبي الحسن، ولكن بعبارةٍ مُشْكِلَةٍ فقال: "ويُفْرَأُ بالفتح، وفيه وجهان، أحدهما: هو مُعْرَبٌ. ثم في نصيه أوجهٌ". ثم قال: "أو على أنه مرفوعٌ الموضع، ولكنه فُتِحَ كما فُتِحَ الظرفُ في قوله: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} على قول الأَخْفَشِ". ثم قال: "والوجه الثاني هو مبنيٌ". وقال أبو عبيد: "بعضُ العربِ يَجْعَلُ "مثل" نصباً أبداً فيقولون: هذا رجلٌ مثلك".

(13/179)

الرابع: أنه منصوب على إسقاطِ الجارِّ، وهو كافُ التشبيهِ. وقال الفراء: "العربُ تَنْصِبُهَا إِذَا رُفِعَ بِهَا الْاسْمُ، يَعْنِي الْمَبْتَدَأَ، فَيَقُولُونَ: مِثْلَ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ قَدْ تَكُونُ دَاخِلَةً عَلَيْهَا فَيُنْصَبُ إِذَا أَلْقَيْتَ الْكَافَ". قلت: وفي هذا نظراً، أيُّ حاجةٍ إلى تقدير دخول الكافِ و "مِثْلُ" تفيدهُ فائدتها؟ وكأنه لَمَّا رَأَى الْكَافَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} قال ذلك.

الخامس: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لِحَقُّ حَقًّا مِثْلَ نُطْقِكُمْ. السادس: أنه حالٌ من الضميرِ في "لِحَقُّ" لأنه قد كَثُرَ الوصفُ بهذا المصدرِ، حتى جَرَى مَجْرَى الْأَوْصَافِ الْمَشْتَقَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا "حَقُّ". السابع: أنه حالٌ من نفسِ "حَقُّ" وإن كان نكرةً. وقد نَصَّ سيبويه في مواضع من كتابه على جوازِهِ، وتابعه أبو عمر على ذلك.

و "ما" هذه في مثل هذا التركيب نحو قولهم: "هذا حَقُّ كما أَنَّكَ ههنا" لا يجوز حَذْفُهَا فَلَا يُقَالُ: "هَذَا حَقُّ كَأَنَّكَ ههنا". نَصَّ على ذلك الخليل - رحمه الله تعالى - فإذا جعلت "مثل" معربةً كانت "ما" مزيدةً و "أنكم" في محلِّ خفضٍ بالإضافة كما تقدّم، وإذا جعلتها مبنيةً: إمَّا للتركيب، وإمَّا لإضافتها إلى غير متممٍ جاز في "ما" هذه وجهان الزيادةُ وأن تكون نكرةً موصوفةً / كذا قال أبو البقاء. وفيه نظراً لعدم الوصفِ هنا. فإن قال: هو محذوفٌ فالأصلُ عَدَمُهُ. وأيضاً فنصُّوا على أن هذه الصفة لا تُحذفُ لإبهامِ موصوفها، وأمَّا "أنكم تَنْطِقُونَ" فيجوز أن يكونَ مجروراً بالإضافةِ إن كَانَتْ "ما" مزيدةً، وإن كانت نكرةً كان في موضعِ نصبٍ بإضمارِ أعني أو رفعٍ بإضمارِ مبتدأ.

* { إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ }

(13/180)

قوله: { إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ } : في العاملِ في "إذ" أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أَنَّهُ "حَدِيثٌ" أي: هل أتاك حديثهم الواقع في وقت دخولهم عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بما في "صَبَفَ" من معنى الفعل؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ، ولذلك استوى فيه الواحدُ المذكورُ وغيره، كأنه قيل: الذي أضافهم في وقت دخولهم عليه. الثالث: أَنَّهُ منصوبٌ بـ "المُكْرَمِينَ" إن أريدَ بِأَكْرَامِهِمْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَكْرَمَهُمْ بِخِدْمَتِهِ لَهُمْ. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمارِ ادُّكْر، ولا يجوزُ نصبُهُ بـ "أتاك" لاختلافِ الزماتين.

وقرأ العامةُ "المُكْرَمِينَ" بتخفيفِ الراءِ مِنْ أَكْرَم. وعكرمة بالتشديد. قوله: { سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ } : قد تقدّم تحريرُ هذا في هود. وقال ابن عطية: "ويتجه أن يعملَ في "سَلَامًا" "قالوا" على أن يُجعلَ "سَلَامًا" في معنى قولاً، ويكون المعنى حينئذٍ: أنهم قالوا تحيةً وقولاً معناه سَلَامًا. وهذا قولٌ مجاهد". قلت: ولو جُعِلَ التقديرُ أنهم قالوا هذا اللفظَ بعينه لكان أولى، وتفسيرُ هذا اللفظِ هو التحيةُ المعهودةُ. وتقدّم أيضاً خلافُ القرّاءِ في "سَلَامًا" بالنسبة إلى فتح سببها وكسرها وإلى سكونِ لامه وفتحها.

والعامةُ على نصبِ "سَلَامًا" الأولِ ورفعِ الثاني، وقُرئاً مرفوعين، وقُرئاً "سَلَامًا" قال: بـ "سَلَامًا" بكسرِ سينِ الثاني ونصبه، ولا يَحْفَى توجبهُ ذلك كلِّ مِمَّا تقدّم في هود.

قوله: { قَوْمٌ مُنْكَرُونَ } خبرٌ مبتدأ مضميرٌ فقدَّروه: أنتم قومٌ، ولم يَسْتَحْسِنِهِ بعضُهُم؛ لَأَنَّ فِيهِ عَدَمَ أَنْسِ فَمَثَلُهُ لَا يَقَعُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ أَوْ هُمْ قَوْمٌ، وَتَكُونُ مَقَالَتُهُ هَذِهِ مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ وَخَاصَّتِهِ لَا لِنَفْسِ الصَّيْفِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يُؤَحِّسُهُمْ.

* { فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ يَعْجَلُ سَمِينٍ }

(13/181)

وقوله: { فَجَاءَ } : عطْفٌ عَلَى " فَرَاغَ " ، وَتَسَبُّبُهُ عَنْهُ وَاضِحٌ . وَالْهَمْزُ فِي " أَلَا تَأْكُلُونَ " لِلإِنكَارِ عَلَيْهِمْ فِي عَدَمِ أَكْلِهِمْ ، أَوْ لِلعَرَضِ أَوْ لِلتَّحْضِيضِ .

* { فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ }

قوله: { فِي صَرَّةٍ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ أَي: كَائِنَةً فِي صَرَّةٍ . وَالصَّرَّةُ قَبْلُ: الصَّيْحَةُ . قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:
4110 - قَالَ حَقْنَا بِالْهَادِيَاتِ وَدَوْتَهُ * جَوَّاجِرْهَا فِي صَرَّةٍ لِمِ تَرَّيْلِ
قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: " مِنْ صَرَّ الْجُنْدُ وَالْبَابُ وَالْقَلَمُ . وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ
أَي: فَجَاءَتْ صَارَّةً " ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ" أَقْبَلَتْ " أَي: أَقْبَلْتُ فِي جَمَاعَةٍ
نَسَوَتْ كُنَّ مَعَهَا . وَالصَّرَّةُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النِّسَاءِ .
قوله: { فَصَكَّتْ } أَي: لَطَمَتْ: وَاحْتَلَفَ فِيهِ ، فَقِيلَ: هُوَ الصَّرْبُ بِالْيَدِ مَبْسُوطَةً .
وقيل: بَلَّ صَرْبُ الْوَجْهِ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فَعَلَّ الْمُتَعَجِّبُ ، وَهِيَ عَادَةُ النِّسَاءِ .
قوله: " عَجُوزٌ " : خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمُورٌ أَي: أَنَا عَجُوزٌ عَقِيمٌ فَكَيْفَ أَلِدُ؟ تَفْسِيرُهَا الْآيَةُ
الْأُخْرَى .

* { قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ }

قوله: { كَذَلِكَ } : مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِ" قَالَ " الثَّانِيَةِ أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْلِ
الَّذِي أَخْبَرْنَاكَ بِهِ قَالَ رَبُّكَ أَي: إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ فَلَا تَتَّعَجَّبِي مِنْهُ .

* { مُسَوِّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ }

قوله: { مُسَوِّمَةٌ } : فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى النَّعْتِ لِحِجَارَةٍ .
وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكَنَّ فِي الْجَارِّ قَبْلَهُ . الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ
" حِجَارَةٍ " وَحَسَّنَ ذَلِكَ كَوْنُ النِّكَرَةِ وَصِفَتْ بِالْجَارِّ بَعْدَهَا .
قوله: { عِنْدَ رَبِّكَ } ظَرْفٌ لـ " مُسَوِّمَةٌ " أَي: مُعَلِّمَةٌ عِنْدَهُ .

* { وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ }

(13/182)

قوله: {فِيهَا آيَةٌ}: يجوز أن يعود الضمير على القرية أي: تَرَكْنَا في القرية علامة كالحجارة أو الماء المُنِين، ويجوزُ أن يعودَ على الإهلاكة المفهومة / من السَّباق.

* { وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ }

قوله: { وَفِي مُوسَى } فيه أوجهٌ، أحدها: - وهو الظاهر - أنه عطْفٌ على قوله: "فيها" بإعادة الجارِّ؛ لأن المعطوفَ عليه ضميرٌ مجرورٌ فيتعلقُ بـ"تَرَكْنَا" من حيث المعنى، ويكونُ التقديرُ: وتَرَكْنَا في قصةِ موسى آيةً. هذا معنى واضحٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على قول: { وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ } أي: وفي الأرض وفي موسى آياتٌ للموقنين، قاله الزمخشري وابن عطية. قال الشيخ: "وهذا بعيدٌ جداً يتره القرآن عن مثله". قلت: ووجه استبعاده له: بُعدُ ما بينهما، وقد فعل أهلُ العلم هذا في أكثر من ذلك. الثالث: أنه متعلقٌ بـ"جَعَلْنَا" مقدرَةً لدلالة "وتَرَكْنَا". قال الزمخشري: "أو على قوله - يعني أو يُعْطَفُ على قول - وتَرَكْنَا فيها آيةً على معنى: وجَعَلْنَا في موسى آيةً كقوله:

4111 - فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

قال الشيخ: "ولا حاجة إلى إضمار "وجَعَلْنَا" لأنه قد أمكن أن يكون العامل في المجرور "وتَرَكْنَا". قلت: والزمخشري إنما أراد الوجه الأولَ بدليل قوله: "وفي موسى معطوفٌ على "وفي الأرض" أو على قوله: "وتَرَكْنَا فيها". وإنما قال: "على معنى" من جهة تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما أظهر الفعلَ تنبيهاً على مغايرة الفعلين. يعني: أن هذا الترك غيرُ ذاك الترك، ولذلك أبرره بمادة الجعلِ دون مادة الترك لتظهر المخالفة.

(13/183)

قوله: { إِذْ أَرْسَلْنَاهُ } يجوز في هذا الظرفِ ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكون منصوباً بآية على الوجه الأول أي: تركنا في قصة موسى علامةً في وقت إرسالنا إياه. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه نعتٌ لآية أي: آية كائنةً في وقت إرسالنا. الثالث: أنه منصوبٌ بـ"تَرَكْنَا".

قوله: { بِسُلْطَانٍ } يجوزُ أن يتعلَّقَ بنفس الإرسال، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِنْ مُوسَى، وإمَّا مِنْ ضَمِيرِهِ أَي: ملتبساً بسُلطان، وهي الحُجَّةُ.

* { فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِ وَقَالَ سَاجِرٌ أَوْ مَجْتُونٌ }

قوله: { بِرُكْنِهِ } حالٌ من فاعل "تَوَلَّى".

قوله: { سَاجِرٌ أَوْ مَجْتُونٌ } "أو" هنا على بابها من الإبهام على السامع أو للشك، تزل نفسه مع أنه يعرفه نبياً حقاً منزلة الشياك في أمره تمويهاً على قومه. وقال أبو عبيدة: "أو بمعنى الواو". قال: "لأنه قد قالهما، قال تعالى:

{ إِنَّ هَذَا لَسَاجِرٌ عَلِيمٌ } . وقال في موضع آخر: { إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ } . وتجيء "أو" بمعنى الواو كقوله:
4112 - أَتَعْلَةُ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيحًا * عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْبَةً وَالْخِشَابَا
وَرَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِ هَذَا وَقَالُوا: لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا الْآيَاتَانِ فَلَا تَدُلَّانِ
عَلَى أَنَّهُ قَالَهُمَا مَعًا، وَإِنَّمَا تَفِيدَانِ أَنَّهُ قَالَهُمَا أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعًا، وَهَذِهِ فِي
وَقْتٍ وَهَذِهِ فِي آخَرَ.

* { فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ }

قوله: { وَجُنُودَهُ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَفْعُولٍ "أَخَذْنَاهُ" وَهُوَ الظَّاهِرُ،
وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ.

(13/184)

قوله: { وَهُوَ مُلِيمٌ } جملةٌ حاليةٌ، فإن كانت حالاً من مفعول "تَبَذْنَاهُمْ" فالواوُ
لازِمةٌ إذ ليسَ فيها ذِكْرُ يَعودُ على صاحب الحال، وإن كانت حالاً من مفعول
"أَخَذْنَاهُ" فالواوُ ليسَتْ واجبةً؛ إذ في الجملة ذِكْرُ يَعودُ على. وقد يُقال: إِنَّ
الضميرَ في "تَبَذْنَاهُمْ" يَعودُ على فرعونَ وعلى جنوده، فصار في الحال ذِكْرُ
يَعودُ على بعض ما يَشمَلُه الضميرُ الأول. وفيه نظيرٌ؛ إذ يَصِيرُ نَظِيرَ قولِكَ: "جاء
السلطانُ وجنوده فأكرمَهم ركباً فرسَه" فتجعل "راكباً" حالاً من بعض ما
اشتمل عليه ضميرُ "أكرمَهم".

* { وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ }

قوله: { وَفِي عَادٍ، وَفِي ثَمُودَ، وَفِي مُوسَى } : تقدّم مثله.

* { مَا تَدَّرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ }

قوله: { إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ } : هذه الجملةُ في موضع المفعول الثاني لـ "تَدَّرُ"
كأنه قيل: ما تَدَّرُ من شَيْءٍ إِلَّا مَجْعُولًا نحو: ما تَرَكْتُ زَيْدًا إِلَّا عَالِمًا. وأَعْرَبَهَا
الشَيْخُ حَالًا وليس بظاهِرٍ.

* { فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ }

قوله: { الصَّاعِقَةُ } : هذه قرائةُ العامَّةِ. وقرأ الكسائي "الصَّعِقَةُ"، والحسن
"الصَّاقِعَةُ". وتقدّم ذِكْرُ هذا كله في البقرة.
قوله: { وَقَوْمٌ نُوحٍ } جملةٌ حاليةٌ من المفعول. و "ينظرون" قيل: من النظر.
وقيل: من الانتظار أي: ينتظرون ما وُعدوه من العذاب.

* { وَقَوْمٌ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ }

(13/185)

قوله: {وَقَوْمٌ نُوحٌ}: قرأ الأخوان وأبو عمرو بجر الميم، والباقون / بنصبها. وأبو السَّمَّال وابن مقسم وأبو عمرو في رواية الأصمعي "وقوم" بالرفع. فأما الخفض ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه معطوف على "وفي الأرض". الثاني: أنه معطوف على "وفي موسى" الثالث: أنه معطوف على "وفي عاد". الرابع: أنه معطوف على "وفي ثمود"، وهذا هو الظاهر لقربه وبُعْد غيره. ولم يذكر الزمخشري غيره فإنه قال: "وقريء بالجر على معنى "وفي قوم نوح". ويقويه قراءة عبد الله "وفي قوم نوح". ولم يذكر أبو البقاء غير الوجه الأخير لظهوره. وأما النصب ففيه ستة أوجه، أحدها: أنه منصوب بفعل مضمر أي: وأهلكنا قوم نوح؛ لأن ما قبله يدل عليه. الثاني: أنه منصوب بذكر مقدراً، ولم يذكر الزمخشري غيرهما. الثالث: أنه منصوب عطفاً على مفعول "فأخذناه". الرابع: أنه معطوف على مفعول {فَتَبَدَّتْهُمْ فِي الْيَمِّ} وناسب ذلك أن قوم نوح مُعْرَقُونَ من قبل. لكن يُشْكِلُ أَنَّهُمْ لَمْ يَغْرَقُوا فِي الْيَمِّ. وأصل العطف أن يقتضي التشريك في المتعلقات. الخامس: أنه معطوف على مفعول "فأخذتهم الصاعقة". وفيه إشكال؛ لأنهم لم تأخذهم الصاعقة، وإنما أهلكتها بالعرق. إلا أن يراد بالصاعقة الداهية والنازلة العظيمة من أي نوع كانت، فيقرب ذلك. السادس: أنه معطوف على محل "وفي موسى"، نقله أبو البقاء وهو ضعيف.

وأما الرفع على الابتداء والخبر مقدّر أي: أهلكتناهم. وقال أبو البقاء: "والخبر ما بعده" يعني من قوله: إنهم كانوا قوماً فاسقين. ولا يجوز أن يكون مرادّه قوله: "من قبل"؛ إذ الطرف ناقص فلا يخبر به.

* { وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ }

(13/186)

قوله: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا}: العامة على النصب على الاشتغال، وكذلك قوله: "والأرضَ قَرَّسْنَاهَا" والتقدير: وبنا السماءَ بَنَيْنَاهَا. وقال أبو البقاء: "أي: ورفَعْنَا السَّمَاءَ" فقدّر الناصب من غير لفظ الظاهر، وهذا إنما يُصار إليه عند تعذر التقدير الموافق لفظاً نحو: زيدا مررت به، وزيدا ضربتُ غلامه. وأما في نحو "زيداً ضربته" فلا يُقدَّر: إلا ضربتُ زيدا. وقرأ أبو السَّمَّال وابن مقسم برفعهما على الابتداء، والخبر ما بعدهما. والنصب أرجح لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها.

قوله: {بِأَيْدٍ} يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال. وفيها وجهان، أحدهما: أنها حال من فاعل "بناها" أي: ملتبسين بقوة؛ والثاني: أنها حال من مفعوله أي: ملتبسة بقوة. ويجوز أن تكون الباء للسبب أي: بسبب قدرتنا. ويجوز أن تكون الباء مُعَدِّيَّة مجازاً، على أن تجعل الأيد كآلة المبنى بها كقولك: بنيتُ

بيِّنكَ بِالْأَجْرِ.
قوله: {وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} يجوز أن تكون الجملة حالاً من فاعل "بَيَّنَّاها"، ويجوز أن تكون حالاً من مفعوله، ومفعول "مُوسِعُونَ" محذوف أي: موسعون بناءًها. ويجوز أن لا يُقَدَّر له مفعول؛ لأنَّ معناه "لِقَادِرُونَ"، من قولك: ما في وسعي كذا أي: ما في طاقتي وقوتي.

* { وَالْأَرْضَ فَرَسَتْهَا فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ }

قوله: {فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ}: المخصوصُ بالمدح محذوفُ لفهم المعنى أي: نحن كقوله: {نِعَمَ الْعَبْدُ}

* { وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }

(13/187)

قوله: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ}: يجوز أن يتعلَّقَ بـ "خَلَقْنَا" أي: خَلَقْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ زَوْجَيْنِ، وأن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ "زَوْجَيْنِ"؛ لأنه في الأصل صفةٌ له؛ إذ التقدير: خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ كائنين من كلِّ شيءٍ، والأولُّ أقوى في المعنى.

* { كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ }

قوله: {كَذَلِكَ}: فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ مثلُ ذلك. والإشارةُ بـ "ذلك" قال الزمخشري: "إلى تكذيبهم الرسولَ وتسميته ساحراً ومجنوناً" ثم قَسَّرَ ما أُجْمِلَ بقوله: "ما أتى". والثاني: أن الكافي في محلِّ نصب نعتاً لمصدر محذوف، قاله مكي، ولم يُبيِّنْ تقديره / ولا يَصِحُّ أن ينتصبَ بما بعده لأجل "ما" النافية. وأمَّا المعنى فلا يمتنع، ولذلك قال الزمخشري: "ولا يَصِحُّ أن تكون الكافُ منصوبةً بـ "أتى" لأنَّ "ما" النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولو قيل: لم يأتِ لكان صحيحاً" يعني لو أتى في موضع "ما" بـ "لم" لجاز أن تنتصبَ الكافُ بـ "أتى" لأن المعنى يَسُوغُ عليه. والتقدير: كَذَّبَتْ قَرِيشٌ تكذيباً مثلَ تكذيب الأمم السابقة رسلاًهم. وتبدَّلَ عليه قوله: {مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} الآية.

قوله: {إِلَّا قَالُوا} الجملةُ القوليةُ في محلِّ نصب على الحال من {الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ}، و "من رسولٍ" فاعلٌ "أتى" كأنه قيل: ما أتى الأولين رسولٌ إلا في حال قولهم: هو ساحرٌ. والضميرُ في "به" يعودُ على القول المدلول عليه بـ "قالوا" أي: أتواصى الأولون والآخرين بهذا القول المتضمن لساحرٍ أو مجنونٍ، والاستفهامُ للتعجب.

* { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }

(13/188)

قوله: {إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}: متعلقٌ بـ"خَلَقْتُ". واخْتُلِفَ في الجن والإنس: هل المرادُ بهم العمومُ، والمعنى: إِلَّا لِأَمْرِهِم بِالْعِبَادَةِ، وليَقْرُوا بها؟ وهذا منقولٌ عن عليٍّ، أو يكون المعنى: ليطيعون وينقادون لقائي، فالمؤمنُ يفعل ذلك طَوْعاً والكافرُ كَرْهاً، أو يكون المعنى: إِلَّا مُعَدِّينَ للعبادة. ثم منهم من يتأتى منه ذلك، ومنهم مَنْ لا كقولك: هذا القلمُ بَرِيئُهُ للكتابة، ثم قد تكتب به وقد لا تكتب، أو المرادُ بهم الخصوص. والمعنى: وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ المؤمنين. وقيل: الطائعين. والأولُ أحسن.

* { مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ }

قوله: {أَنْ يُطْعَمُونَ}: قيل: فيه حَذْفُ مضافٍ، أي: يُطعموا خَلْقِي. وقيل: المعنى أَنْ يَنْفَعُونَ، فَعَبَّرَ ببعض وجوه الانتفاعات؛ لِأَنَّ عَادَةَ السَّادَةِ أَنْ يَنْفَعُوا بَعِيدِهِمْ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُسْتَعْنٍ عَنْ ذَلِكَ.

* { إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ }

قوله: {الْمَتِينُ}: العَامَّةُ على رَفْعِهِ. وفيه أوجهٌ: إمَّا النعتُ للرزاق، وإمَّا النعتُ لـ"ذو"، وإمَّا النعتُ لاسم "إِنَّ" على الموضع، وهو مذهبُ الجَرْمِيِّ والفِرَاءِ وغيرهما، وإمَّا خبرٌ بعد خبرٍ، وإمَّا خبرٌ مبتدأ مضمَّر. وعلى كل تقدير فهو تأكيدٌ لِأَنَّ "ذو القوة" يُفِيدُ فائدَتَهُ. وقرأ ابن محيصن "الرزاق" كما قرأ {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ} كما تقدَّم. وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش "المتين" بالجر فقيل: صفة للقوة، وإنما ذَكَرَ وصفها لكون تانيثها غير حقيقي. وقيل: لأنها في معنى الأيد. وقال ابن جنبي: "هو خفضٌ على الجوارِ كقولهم: "هذا جُرْحٌ صَبَّ حَرِبٍ" يعني أنه صفةٌ للمرفوع، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجروراً. وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيرِهِ، والجوارُ لا يُصار إليه إلا عند الحاجة.

(13/189)

* { فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ }

قوله: {ذُنُوبًا}: الذَّنُوبُ في الأصل: الدَّلُّو المَلَأَى ماءً. وفي الحديث: "فأتى بَذَنُوبٍ من ماءٍ" فإن لم تكن مَلَأَى فهو دَلُّو، ثم عُبِّرَ به عن النصيب. قال علقمة:

4113 - وفي كلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ * فحُقَّ لشاسٍ مِنْ تَدَاكَ ذَنُوبُ
ويُجْمَعُ في القلَّةِ على: أَدْنِيَّة، وفي الكثرةِ على: دَنَائِب. وقال المَلِكُ لَمَّا أَنشَدَ
هذا البيت: نعم، وأدْنِيَّة. وقال الزمخشري: "الذَّنُوبُ: الدَّلُّو العظيمةُ. وهذا
تمثيلٌ، أصله في السَّقَاةِ يَفْتَسِمُونَ الماءَ، فيكونُ لهذا ذُنُوب، ولهذا ذَنُوب. قال
الراجز:

4114 - لنا دَنُوبٌ ولكم دَنُوبٌ * فَإِنْ أْبَيْتُمْ فَلَنَا الْقَلِيبُ
وقال الراغب: "الدَّنُوبُ: الدَّلُوبُ الَّذِي لَهُ دَتَبٌ" انتهى. فراعى الاشتقاق،
والدَّنُوبُ أيضاً: الفرسُ الطويلُ الدَّتَبُ وهو صفةٌ على فَعُولٍ، والدَّنُوبُ: لحمٌ
أسفلِ المَن. ويُقال: يومٌ دَنُوبٌ أي: طويلٌ الشَّرُّ استعارةً من ذلك.

* { قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ }

قوله: { الَّذِي يُوعَدُونَ } : حُذِفَ العائِدُ لاستكمالِ شروطه أي: يُوعَدُونه ./

سورة الطور

* { وَالطُّورِ }

قوله: { وَالطُّورِ } : وما بعده أقسامٌ جوابها: { إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ } والواو
التي بعد الأولى عواطفٌ لا حروفٌ قسمٍ لما قَدَّمته في أولِ هذا الموضوع عن
الخليل. وتكرار الكتاب تفخيماً وتعظيماً.

* { فِي رَقٍّ مَنشُورٍ }

(13/190)

قوله: { فِي رَقٍّ } : يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَسْطُورٍ أَي: مكتوبٍ في رَق. وَجَوَّزَ أَبُو
البقاء أَنْ يَكُونَ نَعْتاً آخَرَ لـ "كتاب" وفيه نظر؛ لأنه يُشَبِّه تَهْيِئَةَ العَامِلِ لِلعَمَلِ
وَقَطَعَهُ عَنْهُ. وَالرَّقُّ بِالْفَتْحِ: الجِلْدُ الرقيقُ يُكْتَبُ فِيهِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الرَّقُّ مَا
يُكْتَبُ فِيهِ بِشَبِّهِ كَالعِدَا". انتهى. فهو أعمُّ مِنْ كونه جِلداً وَغيره. ويقال فيه "رَقٌّ"
بالكسر، فَأَمَّا المَلِكُ للعبيد فلا يُقال إلا "رَقٌّ" بالكسر. وقال الزمخشري: "والرَّقُّ:
الصحيفةُ. وقيل: الجِلْدُ الَّذِي تُكْتَبُ فِيهِ [الأعمال]". انتهى. وقد غَلَطَ
بعضُهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَتَبْتُ فِي الرَّقِّ بالكسر، وليس بغلطٍ لثبوتِه لَعَةً بالكسر. وقد
قرأ أبو السَّمَّالِ "في رَقٍّ" بالكسر.

* { وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ }

قوله: { الْمَسْجُورِ } : قيل: هو من الأضداد. ويقال: بحر مَسْجُورٍ أي: مملوء،
وبحرٌ مَسْجُورٍ أي: فارغ. وروى ذو الرمة الشاعرُ عن ابن عباس أنه قال:
خَرَجْتُ أُمَّهُ لَتَسْتَقِيَّ فَعَالَتْ: إن الحوضَ مَسْجُورٍ، أي فارغ. ويؤيدُ هذا أَنَّ البحارَ
يذهِبُ ماؤها يومَ القيامة. وقيل: المسجورُ المَمْسُوكُ، ومنه ساجورُ الكلبِ لأنه
يَمْسِكُهُ وَيَحْبِسُهُ.

* { إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ }

وقرأ زيد بن علي { إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ } بغير لام.

* { مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ }

قوله: { مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ } : يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبراً ثانياً، وَأَنْ تكونَ صفةً لـ "واقع" أي: واقعٌ غيرٌ مدفوع، قاله أبو البقاء. و "مِنْ دَافِعٍ" يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً، وَأَنْ يكونَ مبتدأ، و "مِنْ" مزيدةٌ على الوجهين.

* { يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا }

(13/191)

قوله: { يَوْمَ تَمُورُ } : يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه "واقع" أي: يقعُ في ذلكَ اليومِ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ المنيةُ معترضةً بينَ العاملِ ومعموله. ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه "دافع" قاله الحوفي، وأبو البقاء ومنعه مكي. قال الشيخ: "ولم يذكر دليل المنع" وقلت: قد ذكر دليل المنع في "الكشف" إلا أنه ربما يكونُ غلطاً عليه، فإنه وهمٌ وأنا أذكرُ لك عبارته. قال رحمه الله: "العاملُ فيه "واقع" أي: إِنَّ عذابَ ربك لواقعٌ في يومِ تمورِ السماءِ مَوْرًا. ولا يعملُ فيه "دافع" لأنَّ المنفي لا يعملُ فيما قبل النافي. لا تقول: "طعامك ما زيدٌ آكلًا"، رفعت "آكلًا" أو تصبته أو أدخلت عليه الباء. فإن رفعت الطعامَ لابتداءٍ وأوقعت "آكلًا" على هاءٍ جارٍ، وما بعد الطعام خيرٌ انتهى. وهذا كلامٌ صحيح في نفسه، إلا أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ العاملَ وهو "دافع" والمعمولُ وهو "يوم"، كلاهما بعد النافي وفي حيزه. وقوله: "وأوقعت "آكلًا" على هاء" أي على ضميرٍ يعود على الطعام، فتقول: طعامك ما زيدٌ آكله.

وقد يقال: إِنَّ وجهَ المنعِ مِنْ ذلكَ حَوْفُ الْوَهْمِ: أنه يُفهمُ أن أحداً يدفعُ العذابَ في غير ذلكَ اليومِ، والقرضُ أَنَّ عذابَ الله لا يدفعُ في كل وقت. وهذا أمرٌ مناسبٌ قد دُكرَ مثله كثيرٌ؛ ولذلك مَنعَ بعضهم أن ينتصبَ { يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ } بقوله: { وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } لئلا يُفهمَ منه ما لا يليق، وهو أبعُدُ من هذا في الوهم بكثيرٍ. وقال أبو البقاء: "وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لما دلَّ عليه "فويل". انتهى وهو بعيد.

والمَوْرُ: الاضطرابُ والحركةُ يقال: مار الشيءُ أي: ذهب وجاء. وقال الأخفش وأبو عبيدة: تَكْفًا. وأنشد للأعشى:

4115 - كَأَنَّ مَشِيئَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا * مَوْرُ السَّحَابَةِ لَا رَيْثُ وَلَا عَجَلُ

(13/192)

وقال الزمخشري: "وقيل هو تحركٌ في تموج، وهو الشبيءُ يترددُ في عرضِ كالداعضة". قلت: الداعضة: الجلدةُ التي فوق قُفْلِ الرُّكْبَةِ.

وقال الراغب: "المَوْرُ: الجريانُ السريعُ. ومارَ الدَّمُ على وجهه. والمَوْرُ بالضم: الترابُ المترددُ به الريحُ". وأكد بالمصدرين رفعا للمجازِ أي: هذان الجرمان

العظيمان مع كُتافتهما يقَعُ ذلك منهما حقيقةً.

* { قَوْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ }

قوله: {يَوْمَئِذٍ}: منصوبٌ بـ"وَيْلٌ". والخبرُ "للمكذِّبين". والفاءُ في "قَوْلٌ" قال مكي: "جوابُ الجملةِ المتقدمة، وحسنٌ ذلك لأن في الكلام معنى الشرط؛ لأنَّ المعنى: إذا كان ما دُكِرَ قَوْلٌ".

* { يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى تَارٍ جَهَنَّمَ دَعَاً }

قوله: {يَوْمَ يُدْعَوْنَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ"يُقَالُ" المقدره مع قوله: "هذه النارُ" أي: يقال لهم هذه النارُ يومَ يُدْعَوْنَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قوله "يَوْمَ تمورُ" أو مِنْ "يَوْمَئِذٍ" قبله. والعامَّةُ على / فتح الدال وتشدُّدِ العينِ مِنْ دَعَا يُدْعِيهِ أَي: دفعه في صدره بعنفٍ وشدةٍ. قال الراغب: "وأصله أَنْ يُقَالَ للعائر: دَعُ دَعً، كما يقال له: لَعَا" وهذا بعيدٌ من معنى هذه اللفظة. وقرأ علي والسلمي وأبو رجاء وزيد بن علي بسكون الدال وتخفيفِ العين مفتوحةً من الدعاء أَي: يُدْعَوْنَ إليها فيقال لهم: هلمُّوا فادخلوها. و"هذه النارُ" جملةٌ منصوبةٌ بقولٍ مضميرٍ أَي: تقولُ لهم الخزنة: هذه النارُ.

* { أَفْسِحْزُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ }

قوله: {أَفْسِحْزُ}: خبرٌ مقدَّم. و"هذا" مبتدأٌ مؤخَّر. ودَخَلَتِ الفاءُ. قال الزمخشري: "يعني كنتم تقولون للوحي: هذا سحرٌ، فسحر هذا، يريد: أهدأ المصداقُ أيضاً سِحْرٌ، ودَخَلَتِ الفاءُ لهذا المعنى".

(13/193)

* { اضْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: {سَوَاءٌ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أَي: صبركم وتزكُّه سواءً، قاله أبو البقاء. والثاني: أنه مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أَي: سواءً الصبرُ والجَرَءُ، قاله الشيخ؛ والأولُ أحسنُ لِجَعَلِ النكرة خبراً أُولَى مِنْ جَعْلِهَا مبتدأً وجَعَلِ المعرفة خبراً. ونحا الزمخشريُّ مَنْحَى الوجهِ الثاني فقال: "سواءً خبرُه محذوفٌ أَي: سواءً عليكم الأمران: الصبرُ وعَدَمُه".

* { إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ }

قوله: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ}: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، أخبر تعالى بذلك بشاره، ويجوزُ أَنْ يكونَ من جملة المقول للكفار زيادةً في عَمَّهم وتَحَسُّرهم.

* { فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ }

قوله: {فَاكْهَيْنَ}: هذه قراءةُ العامَّةِ، نُصِبَ على الحال، والخبرُ الظرفُ. وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ في الظرفِ وقرأ خالد "فاكهون" بالرفع، فيجوزُ أن يكونَ الظرفُ لَعَوًّا متعلقاً بالخبر، ويجوزُ أن يكونَ خبراً آخر عند مَنْ يُجيزُ تَعَدَادَ الخيرِ. وقرأ "فَكْهَيْنَ" مقصوراً. وسيأتي أنه قرأ به في المطففين في المتواتر حفص عن عاصم.

قوله: {يَمَّا آتَاهُمْ} يجوزُ أن تكونَ الباءُ على أصلها، تكونَ "ما" حينئذٍ واقعةً على الفواكه التي في الجنة أي: مُتَلَدِّذِينَ بِفَاكِهِةِ الْجَنَّةِ. ويجوزُ أن تكونَ بمعنى "في" أي: فيما آتاهم من الثمارِ وغير ذلك. ويجوزُ أن تكونَ "ما" مصدريةً أيضاً.

(13/194)

قوله: {وَوَقَاهُمْ} يجوزُ فيه وجهٌ، أظهرها: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلَةِ أَي: فَكْهَيْنَ بِيَأْتِيهِمْ رَبُّهُمْ وَبِوَقَايَتِهِ لَهُمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ. والثاني: أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ، فَيَكُونُ "قد" مَقْدَرَةً عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُ اقْتِرَانَهَا بِالْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا. والثالث: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى "فِي جَنَاتٍ"، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ، يَعْنِي فَيَكُونُ مُخْبَرًا بِهِ عَنِ الْمُتَّقِينَ أَيْضًا. وَالْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الْقَافِ مِنَ الْوَقَايَةِ. وَأَبُو حِيوةٍ بِتَشْدِيدِهَا.

* {كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

قوله: {كُلُوا}: على إضمار القول كقوله: "هذه النار" وسنن ما بين القولين. قوله: {هَنِيئًا} قد تقدّم القولُ فيه وفي "مَرِيئًا" مُشَبَّعًا فِي النِّسَاءِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُنَا: "يُقَالُ لَهُمْ: كُلُوا وَاشْرَبُوا أَكْلًا وَشْرَبًا هَنِيئًا، أَوْ طَعَامًا وَشْرَابًا هَنِيئًا، وَهُوَ الَّذِي لَا تَنْغِيصَ فِيهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ: 4116 - هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ * لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ أَعْنِي صِفَةً اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفِعْلِ مَرْتَفِعًا بِهِ " مَا اسْتَحَلَّتْ " كَمَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ كَأَنَّهُ قِيلَ: هُنَا عَزَّةُ الْمُسْتَحَلِّ مِنْ أَعْرَاضِنَا، وَكَذَلِكَ مَعْنَى "هَنِيئًا" هُنَا: هَتَاكُمُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ، أَوْ هَتَاكُمُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ، أَي: جَزَاءُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ، وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ كَمَا فِي {وَكَفَى بِاللَّهِ} وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِ"كُلُوا وَاشْرَبُوا" إِذَا جَعَلْتَ الْفَاعِلَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ ". قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ مُحَاسِنِ كَلَامِهِ. قَالَ الشَّيْخُ: "أَمَّا تَجْوِيزُهُ زِيَادَةَ الْبَاءِ فَلَيْسَتْ بِمَقْيِسَةٍ فِي الْفَاعِلِ إِلَّا فِي فَاعِلٍ كَفَى عَلَى خِلَافٍ فِيهَا، فَتَجْوِيزُهَا هُنَا لَا يَسُوغُ وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِ"كُلُوا وَاشْرَبُوا" فَلَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى الْإِعْمَالِ فَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا". أَنْتَى وَهَذَا قَرِيبٌ.

* { مُتَكَيِّنَ عَلَى سُرْرِ مَصْفُوفَةٍ وَرَوَّجَتَاهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ }

(13/195)

قوله: {مُتَكَيِّبِينَ} : فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من فاعل "كَلُوا" الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعولٍ "أَتَاهُمْ". الثالث: أنه حالٌ من مفعولٍ "وَقَاهُمْ". الرابع: أنه حالٌ من الضمير المستكن في الطرف. الخامس: أنه حالٌ من الضمير / في "فاكهين" وأحسبها أن يكونَ حالاً من ضمير الطرف لكونه عمدةً. و "على سُرُرٍ متعلقٌ بمتكئين، وقراءةُ العامةِ بضم الرأى الأولى. وأبو السَّمَّالِ بفتحها. وقد تقدّم أنها لغةٌ لكلب في المضعف يقرؤون من توالي ضميتين في المضعف. وقرأ عكرمة "بحور عين" بإضافة الموصوف إلى صفته على التأويل المشهور.

* { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ }

قوله: { وَالَّذِينَ آمَنُوا } : فيه ثلاثُ أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله: { أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ } والذريةُ هنا تصدق على الآباءِ وعلى الأبناءِ أي: إنَّ المؤمنَ إذا كان عمله أكبرَ الحقِّ به مَنْ دونه في العمل، ابناً كان أو أباً، وهو منقولٌ عن ابن عباس وغيره. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر. قال أبو البقاء: "على تقديرٍ وأكرمنا الذين آمنوا". قلت: فيجوزُ أن يريدَ أنه من باب الاشتغال وأنَّ قوله: { أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ } مُفسَّرٌ لذلك الفعل من حيث المعنى، وأنَّ يريدُ أن يريدَ أنه مضمَّرٌ لدلالةِ السياقِ عليه، فلا تكونُ المسألةُ من الاشتغال في شيء.

(13/196)

والثالث: أنه مجرورٌ عطفاً على "حور عين". قال الزمخشري: "والذين آمنوا معطوفٌ على "حور عين" أي: قَرَّبَتْهُمْ بِالْحُورِ وبالذين آمنوا أي: بالرُّقَّاءِ والجلساءِ منهم، كقوله: { إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ } فيتمتعون تارةً بملاعبةِ الحور، وتارةً بمؤانسةِ الإخوان". ثم قال الزمخشري: "ثم قال تعالى: { بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ } أي: بسببِ إيمانٍ عظيمٍ رفيعٍ المحلِّ وهو إيمانُ الآباءِ أَلْحَقْنَا بِذُرِّيَّتِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وإن كانوا لا يَسْتَأْهِلُونَهَا تَفَضُّلاً عَلَيْهِمْ". قال الشيخ: "ولا يتخيَّلُ أحدٌ أنَّ "والذين آمنوا" معطوفٌ على "بحور عين" غيرُ هذا الرجل، وهو تخيُّلٌ أعجميٌّ مُخالِفٌ لِقَهْمِ الْعَرَبِيِّ الفُحِّ ابنِ عباسٍ وغيره". قلت: أمَّا ما ذكره أبو القاسم من المعنى فلا شك في حُسْنِهِ وَتَضَارَّتِهِ، وليس في كلامِ الْعَرَبِيِّ الفُحِّ ما يَدْفَعُهُ، بل لو عُرضَ على ابنِ عباسٍ وغيره لأعجبهم. وأيُّ مانعٍ معنويٍّ أو صناعيٍّ يمنعه؟

(13/197)

وقوله: { وَاتَّبَعَتْهُمْ } يجوزُ أن يكونَ عطفاً على الصلَّةِ، ويكونُ "والذين" مبتدأً، ويتعلقُ "بإيمان" بالاتباعِ بمعنى: أنَّ اللّهَ تعالى يُلْحَقُ الأَوْلَادَ الصِّغَارَ، وإن لم يبلِّغوا الإيمَانَ، بأحكامِ الآباءِ المؤمنين. وهذا المعنى منقولٌ عن ابنِ عباسٍ

والضحاك. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ معترضاً بين المبتدأ والخبر، قاله الزمخشري. ويجوزُ أَنْ يتعلق "يايمان" بالحفا كما تقدّم. فإن قيل: قوله: "اتبعنهم ذريتهم" يفيد فائدة قوله: {الحفنا بهم ذريتهم}. فالجوابُ أَنَّ قوله: "الحفنا بهم" أي: في الدرجات والاتباع إنما هو في حكم الإيمان، وإن لم يبلغوه كما تقدّم. وقرأ أبو عمرو و "واتبعناهم" بإسناد الفعل إلى المتكلم المعظم نفسه. والباقون "واتبعنهم" بإسناد الفعل إلى الذرية وإلحاق تاء التانيث. وقد تقدّم الخلاف في أفراد "ذريتهم" وجمعه في سورة الأعراف محرراً بحمد الله تعالى.

قوله: {ألتناهم} قرأ ابن كثير "ألتناهم" بكسر اللام، والباقون بفتحها. فأما الأولى فمن ألت يألث بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كعلم يعلم. وأما الثانية فتحتمل أن تكون من ألت يألث كصرت يصرب، وأن تكون من آلات يليت كأمات يُميت، فألتناهم كأمتناهم. وقرأ ابن هرمرز "ألتناهم" بالفتح بعد الهمزة، على وزن أفعلناهم. يقال: ألت يؤلث كأمّن يؤمّن. وعبد الله وأبي والأعمش وطلحة، ونزوى عن ابن كثير "لنتناهم" بكسر اللام كيغناهم يقال: لآته يليت، كباعه يبيعه. /

(13/198)

وقرأ طلحة والأعمش أيضاً "لنتناهم" بفتح اللام. قال سهل: "لا يجوز فتح اللام من غير ألف بحال" ولذلك أنكر "النتناهم" بالمد: وقال: "لا يدل عليها لغة ولا تفسير". وليس كما زعم؛ بل تقل أهل اللغة: ألت يؤلث. وقرىء "ولنتناهم" بالواو كـ "وعدناهم" نقلها يهرون. قال ابن خالويه: "فيكون هذا الحرف من لات يليت، وولت يليت، وألت يألث، وألت، وآلات يليت. وكلها بمعنى نقص. ويقال: ألت بمعنى غلط. وقام رجل إلى عمر يعظه فقال له رجل: لا تألت أمير المؤمنين أي: لا تغلط عليه". قلت: ويجوز أن يكون هذا الأثر على حاله، والمعنى: لا تنقص أمير المؤمنين حقه، لأنه إذا غلط له القول نقصه حقه. قوله: {من عولهم من شيء} "من شيء" مفعول ثانٍ لـ "النتناهم" و "من" مزيدة فيه. والأولى في محل نصب على الحال من "شيء" لآتها في الأصل صفة له، فلما قدّمت نصبت حالاً. وجوز أبو البقاء أن يتعلق بـ "النتناهم" وليس بظاهر. وفي الضمير في "النتناهم" وجهان، أظهرهما: أنه عائد على المؤمنين. والثاني: أنه عائد على أبناءهم. وقيل: ويقويه قوله: {كل أمرى بما كسب رهين}.

* { يتنارون فيها كأساً لا لغو فيها ولا تأثيم }

قوله: { يتنارون } في موضع نصب على الحال من مفعول "أمددناهم"، ويجوز أن يكون مستأنفاً. وتقدّم الخلاف في قوله: { لا لغو فيها } في البقرة. والجملة في موضع نصب صفة لـ "كأس" وقوله: "فيها" أي: في شربها.

* { ويطوف عليهم علمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون }

والجملة من قوله {كَأَنَّهُمْ لَوْلُو مَكْنُونٌ} صفة ثانية لغلمان.

(13/199)

* { وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ }

قوله: {يَتَسَاءَلُونَ}: جملة حالية من "بعضهم" ومعنى يتنازعون: أي يتعاطونها بتجادب لأنه كمال اللذة قال: 4117 - نازعته طيب الراح السمول وقد * صاح الدجاج وحانت وقعة الساري

* { فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَّاتَا عَذَابَ السَّمُومِ }

قوله: {وَوَقَّاتَا}: العامة على التخفيف، وأبو حيوه بالتشديد وقد تقدم. والسَّمُومُ في الأصل: الريح الحارة التي تتخلل المسام، والجمع سَمَائِمٌ. وَسُمٌّ يومنا أي: اشتدَّ حرُّه. وقال ثعلب: "السَّمُومُ شِدَّةُ الْحَرِّ أَوْ شِدَّةُ الْبَرْدِ فِي النَّهَارِ". وقال أبو عبيدة: "السَّمُومُ بِالنَّهَارِ، وَقَدْ تَكُونُ بِاللَّيْلِ، وَالْحَرُورُ بِاللَّيْلِ، وَقَدْ تَكُونُ بِالنَّهَارِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ السَّمُومُ فِي لَفْحِ الْبَرْدِ، وَهُوَ فِي لَفْحِ الْحَرِّ وَالشَّمْسِ أَكْثَرَ". وقد تقدم شيء من ذلك في سورة فاطر.

* { إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ }

قوله: {إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ}: قرأ نافع والكسائي بفتح الهمزة على التعليل، أي: لأنه. والباقون بالكسر على الاستئناف الذي في معنى العلة فيتحد معنى القراءتين.

* { فَذَكَرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ }

(13/200)

قوله: {بِنِعْمَةِ رَبِّكَ}: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مُقَسَّمٌ به متوسط بين اسم "ما" وخبرها، ويكون الجواب حينئذ محذوفاً لدلالة هذا المذكور عليه، التقدير: ونعمة ربك ما أنت بكاهن ولا مجنون. الثاني: أن الباء في موضع نصب على الحال، والعامل فيها "بكاهن" أو "مجنون" والتقدير: ما أنت كاهناً ولا مجنوناً ملتبساً بنعمة ربك، قاله أبو البقاء، وعلى هذا فهي حال لازمة؛ لأنه عليه السلام لا يفارق هذه الحال. الثالث: أن الباء متعلقة بما دل عليه الكلام، وهو اعتراض بين اسم "ما" وخبرها. والتقدير: ما أنت في حال إذكارك بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون، قاله الحوفي. ويظهر وجه رابع: وهو أن تكون الباء سببية، وتعلق حينئذ بمضمون الجملة المنفية، وهذا هو مقصود الآية الكريمة. والمعنى: انتفى عنك الكهانة والجنون بسبب نعمة الله عليك، كما تقول: ما أنا بمُعْسِرٍ بحمد

الله وَعَنَائِهِ.

* { أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ تَتَرَبَّصُ بِهِ رَبِّبَ الْمُنُونِ }

قوله: { أَمْ يَقُولُونَ } قال الثعلبي: "قال الخليل: كلُّ ما في سورة الطور / مِنْ "أم" فاستفهامٌ وليس بعطفٍ". وقال أبو البقاء: "أم في هذه الآيات منقطعة". قلت: وتقدّم لك الخلاف في المنقطعة: هل تتقدّر بـ بل وحدّها، أو بـ بل والهمزة، أو بالهمزة وحدّها، والصحيح الثاني. وقال مجاهد في قوله: "أم تامرهم" تقديره: بل تامرهم. وقرأ { بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوتٌ } بدل "أم هم". قوله: { تَتَرَبَّصُ } في موضع رفع صفةً لشاعر. والعامّة على "تتربص" بإسناد الفعل لجماعة المتكلمين "ربب" بالنصب. وزيد بن علي "يتربص" بالياء مِنْ تحت على البناء للمفعول "ربب" بالرفع. وربب المنون: حوادث الدهر وتقلبات الزمان لأنها لا تدوم على حالٍ كالربب وهو الشك، فإنه لا يبقى، بل هو متزلزل قال الشاعر:

(13/201)

4118 - تَتَرَبَّصُ بِهَا رَبِّبَ الْمُنُونِ لَعَلَّهَا * تُطَلِّقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا
وقال أبو ذؤيب:

4119 - أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَبِّهِ تَتَوَجَّعُ * والدهر ليس بمُعْتَبٍ مَنْ يَجْرَعُ
والمنون في الأصل: الدهر. وقال الراغب: "المنون المنية، لأنها تنقُصُ العدَدَ وتَقْطَعُ المَدَدَ"، وجعل من ذلك قول: { أَجْرٌ عَيْرٌ مَمْنُونٌ } أي: غير مقطوع. وقال الزمخشري: "وهو في الأصل فَعُولٌ مِنْ مَنَّهُ إِذَا قَطَعَهُ لِأَنَّ المَوْتَ قَطُوعٌ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ شَعُوبٌ". و "ربب" مفعولٌ به أي: تَنْتَظِرُ به حوادث الدهر أو المنية.

* { فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ }

قوله: { بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ } العامّة على تنوين "حديث" ووصفه بمثله. والجحدري وأبو السَّمَّال "بحديثٍ مثله" بإضافة "حديث" إلى "مثله" على حذفٍ موصوفٍ أي: بحديثٍ رجلٍ مثله مِنْ جنسه.

* { أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ }

قوله: { مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ } : يجوزُ أَنْ تكونَ "مِنْ" لابتداءِ الغاية على معنى: أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ حَيٍّ كَالْجَمَادِ، فَهَمْ لَا يُؤْمَرُونَ وَلَا يُنْهَوْنَ كَمَا الْجَمَادَاتُ. وقيل: هي للسببية على معنى: مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا لَغَايَةِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ.

* { أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصْطَبِرُونَ }

قوله: { الْمُصْطَبِرُونَ } : الْمُسْتَبِرُ: الْقَاهِرُ الْغَالِبُ. مِنْ سَيَّطَرَ عَلَيْهِ إِذَا رَاقَبَهُ

وَحَفِظَهُ أَوْ قَهَّرَهُ. وَلَمْ يَأْتِ عَلَى مُقَيَّلٍ إِلَّا خَمْسَةٌ أَلْفَاظٍ، أَرْبَعَةٌ صِفَةٌ اسْمٌ فَاعِلٌ نَحْوُ: مُهَيِّمٌ وَمُبَيِّقِرٌ وَمُسَيِّطِرٌ وَمُبَيِّطِرٌ، وَوَاحِدٌ اسْمٌ جَبَلٍ وَهُوَ الْمُجَيِّمِرُ. قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ:

4120 - كَانَ دُرّاً رَأْسِ الْمُجَيِّمِرِ عُذْوَةٌ * مِنَ السَّيْلِ وَالْعُنَّاءِ فَلَكْتُهُ مِعْرَلٍ

(13/202)

وَالْعَامَّةُ "الْمُصَيِّطِرُونَ" بِصَادٍ خَالِصَةٍ مِنْ غَيْرِ إِشْمَامِهَا زَايَاً لِأَجْلِ الطَّاءِ، لِمَا تَقَدَّمَ فِي {صِرَاطٍ}. وَقُرَأَ بِالسَّيْنِ الْخَالِصَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ هَشَامٌ وَنَقِلَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهَا، وَجَفَصَ بِخِلَافٍ عَنْهُ. وَقُرَأَ خِلَالَ بَصَادٍ مُشَمَّةٍ زَايَاً مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُ. وَقُرَأَ خِلَالَ بِالْوَجْهِينِ، أَعْنِي كَخَلْفٍ وَكَالْعَامَّةِ. وَتَوْجِيهُ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ كُلِّهَا وَاضِحَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ لَكَ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ.

* { أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلَيَاتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ }

قوله: {يَسْتَمِعُونَ}: صِفَةٌ لِسُلْمٍ. "وفيه" على بايها من الظرفية. وقيل: هي بمعنى "على" ولا حاجة إليه. وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ مُتَعَلِّقًا بِحَالٍ مَحذُوفَةٍ تَقْدِيرُهُ: صَاعِدِي فِيهِ. وَمَفْعُولٌ "يَسْتَمِعُونَ" مَحذُوفٌ، فَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ: "يَسْتَمِعُونَ مَا يُوحِي إِلَى الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ". وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ: يَسْتَمِعُونَ الْخَبَرَ بِصِحَّةِ مَا يَدْعُونَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ لَهُ مَفْعُولٌ بَلِ الْمَعْنَى: يُؤْفَعُونَ الْإِسْتِمَاعَ.

* { أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ }

قوله: {فَالَّذِينَ كَفَرُوا}: هَذَا مِنْ وَقُوعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ المِضْمَرِ تَنْبِيْهًا عَلَى اتِّصَافِهِمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْقَبِيحَةِ. وَالْأَصْلُ: أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَهَمُ الْمَكِيدُونَ، أَوْ حَكَمَ عَلَى جِنْسٍ هُمْ نَوْعٌ مِنْهُ فَيَنْدَرِجُونَ أَنْدَرَجًا أَوْلِيَاً لِتَوْعَلِّهِمْ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ.

* { وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ }

قوله: {وَإِنْ يَرَوْا}: "إِنْ" هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ عَلَى بَايْهَا. وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى "لَوْ" وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. قوله: {سَحَابٌ} خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مِضْمَرٍ أَي: هَذَا سَحَابٌ. وَالجُمْلَةُ نَصْبٌ بِالْقَوْلِ.

* { فَذَرَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ سَيِّئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ }

(13/203)

قوله: {يَلْقُوا}: "يَوْمَهُمْ" مفعولٌ به لا ظرفٌ. وقرأ أبو حيوة "يَلْقُوا" مضارعٌ لقي. وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولَ مَحْذُوفًا، و "يَوْمَهُمْ" ظرفٌ، أي: يَلْقُوا - أو يَلْقُوا - جزاءٌ أَعْمَالِهِمْ فِي يَوْمِهِمْ.

/ قوله: {يُضَعَّفُونَ} قرأ ابن عامر وعاصم بضم الياء مبنياً للمفعول. وباقي السبعة بفتحها مبنياً للفاعل. وقرأ أبو عبد الرحمن بضم الياء وكسر العين. فأما فيحتمل أن تكونَ مِنْ ضِعْقٍ فهو مَضْعُوقٌ مبنياً للمفعول، وهو ثلاثي، حكاه الأَخْفَشُ، فيكونُ مِثْلَ سَعِدُوا، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَضْعَقَ رباعياً. يقال: أَضْعَقَ فهو مُضْعِقٌ، قال الفارسي. والمعنى: أَنْ غَيْرَهُمْ أَضْعَقَهُمْ. وقراءةُ السلمي تُؤْذِنُ أَنَّ أَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ. وقوله: {يَوْمٌ لَا يُعْنِي} بدلٌ مِنْ "يَوْمَهُمْ".

* { وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَآكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله: {وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا}: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِبْقَاعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ الْمُضْمَرِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلُ.

* { وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ }

قوله: {بِأَعْيُنِنَا}: قراءةُ العامة بالفك. وأبو السَّمَّالِ بِإِدْغَامِ النُّونِ فِيمَا بَعْدَهَا. وَنَاسَبَ جَمْعَ الضَّمِيرِ هُنَا جَمْعُ الْعَيْنِ. أَلَا تَرَاهُ أَفْرَدَ حَيْثُ أَفْرَدَهَا فِي قَوْلِهِ: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِنَا} قاله الزمخشري.

* { وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ }

قوله: {وَإِدْبَارَ النُّجُومِ}: العامةُ على كسر الهمزة مصدرًا بخلافِ التي في آخر قافٍ كما تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّ الْفَتْحَ هُنَاكَ لَائِقٌ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ لِذُبُرِ السُّجُودِ أَي: أَعْقَابِهِ. على أنه قد قرأ سالم الجعدي ويعقوب والمنهال بن عمرو بفتحها هنا أي: أَعْقَابَ النُّجُومِ. وَإِدْبَارُهَا: إِذَا عَرَبَتْ. والله أعلم.

سورة النجم

* { وَإِذَا هَوَىٰ }

(13/204)

قوله: {إِذَا هَوَىٰ}: في العاملِ في هذا الظرفِ أوجهٌ، وعلى كل فيها إشكال. أَحَدُ الْأَوْجِهِ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ الْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ: أَقْسِمُ بِالنَّجْمِ وَقَتَ هَوِيَّتِهِ، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ وَغَيْرُهُ. وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنَّ فِعْلَ الْقِسْمِ إِنْشَاءٌ، وَالْإِنْشَاءُ حَالٌ، وَ "إِذَا" لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ فَكَيْفَ يَتَلَقَّيَانِ؟ الثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَقْدَرٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّجْمِ أَي: أَقْسِمُ بِهِ حَالٌ كَوْنِهِ مُسْتَقْرَأً فِي زَمَانِ هَوِيَّتِهِ. وَهُوَ مُشْكِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّجْمَ جِثَّةٌ، وَالزَّمَانُ لَا يَكُونُ حَالًا عَنْهَا كَمَا لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ "إِذَا" لِلْمُسْتَقْبَلِ فَكَيْفَ يَكُونُ حَالًا؟ وَقَدْ أُجِيبَ

عن الأول: بأن المراد بالنجم القطعة من القرآن، والقرآن قد تَزَلَّ مُنَجَّمًا في عشرين سنة. وهذا تفسيرُ ابن عباس وغيره. وعن الثاني: بأنها حالٌ مقدرَةٌ. الثالث: أن العاملَ فيه نفسُ النجمِ إذا أُريدَ به القرآنُ، قاله أبو البقاء وفيه نظر؛ لأنَّ القرآنَ لا يَعْمَلُ في الطرفِ إذا أُريدَ به أنه اسمٌ لهذا الكتابِ المخصوص. وقد يُقال: إن النجمَ بمعنى المُنَجَّمِ كأنه قيل: والقرآنُ المنجَّمُ في هذا الوقتِ. وهذا البحثُ واردٌ في مواضع منها {وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا} وما بعده، وقوله: {وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى}، {وَالصَّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى}. وسيأتي في الشمسِ بحثٌ أَجْزَلُ مِنْ هَذَا تَقَفَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وقيل: المراد بالنجم هنا الجنسُ وأنشد:

4121 - فبأنتِ تُعَدُّ النجمَ في مُسْتَحِيرَةٍ * سريعٍ بأيدي الآكلين جمودها

(13/205)

أي: تُعَدُّ النجومَ، وقيل: بل المرادُ نجمٌ معين. فقيل: الثُّرَيَّا. وقيل: الشُّعْرَى لِدُكْرِهَا فِي قَوْلِهِ: {وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى}. وقيل: الزُّهْرَةُ لأنها كانت تُعْبَدُ. والصحيح أنها الثُّرَيَّا، لأنَّ هذا صارَ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ. ومنه قولُ العرب: "إذا طَلَعَ النجمُ عِشَاءً ابتغى الراعي كِيسَاءً". وقالوا أيضاً: "طَلَعَ النجمُ عَدِيَّةً فابتغى الراعي كُسْبِيَّةً". وهَوَى يَهْوِي هُويًا أي: سقط من علو، وهَوَى يَهْوَى هَوًى أي: صَبَأَ. وقال الراغب: "الهَوِيُّ سَقُوطٌ مِنْ عُلُوٍّ". ثم قال: والهَوِيُّ: ذهابٌ في انحدار. والهوى: ذهابٌ في ارتفاع وأنشد:

4122 - * يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوًى الْأَجْدَلِ
وقيل: هَوَى فِي اللُّغَةِ حَرَقَ الهوى، وَمَقْصَدُهُ السَّفَلُ، أَوْ مَصِيرُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ. قال:

4123 - * هَوِيَ الدُّلُو أَسْلَمَهَا الرَّشَاءُ
وقد تقدّم الكلامُ في هذه مُسَبَّعًا.

* { مَا صَلَّى صَاحِبِكُمْ وَمَا عَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى }

وقوله: {مَا صَلَّى صَاحِبِكُمْ} : هذا جوابُ القسم. و "عن الهوى" أي ما يَصْدُرُّ عَنِ الْهَوَى يُطْفِئُهُ فـ"عن" على بابها. وقيل: هي بمعنى الباء. وفي فاعل "يَنْطِقُ" وجهان، أحدهما: هو ضميرُ النبيِّ عليه السلام، وهو الظاهرُ. والثاني: أنه ضميرُ القرآنِ كقوله: {يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ}

* { إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى }

قوله: {إِنْ هُوَ} : أي: إِنْ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، أَوْ إِنْ الْقُرْآنُ.
قوله: {يُوحَى} صفةٌ لـ"وَحْيٍ". وفائدةُ المجيءِ بهذا الوصفِ أنه يَنْفِي المَجَارَّ أي: هو وحْيٌ حَقِيقَةٌ لا بِمَجْرَدِ تَسْمِيَّتِهِ، كما تقول: هذا قولٌ يقال. وقيل: تَقْدِيرُهُ: يُوحَى إِلَيْهِ، وفيه مزيدٌ فائِدَةٌ.

* { عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى }

(13/206)

قوله: { عَلَّمَهُ شَدِيدُ } يجوز أَنْ تكونَ هذه الهاءُ للرسول، وهو الظاهرُ، فيكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: عَلَّمَ الرَّسُولَ الْوَحْيَ أَي: الْمَوْحَى، وَأَنْ تَكُونَ لِلْقُرْآنِ وَالْوَحْيِ، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْذُوفاً أَي: عَلَّمَهُ الرَّسُولَ. وَشَدِيدُ الْقُوَى: قِيلَ: جَبْرِيلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقِيلَ: الْبَارِي تَعَالَى لِقَوْلِهِ: { الرَّحْمَانُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ } وَشَدِيدُ الْقُوَى: مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ لِمَرْفُوعِهَا فَهِيَ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ.

* { ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى }

قوله: { مِرَّةٍ } : الْمِرَّةُ: الْقُوَّةُ وَالشَّدَةُ. وَمِنْهُ "أَمَرَزْتُ الْجَبَلَ" إِذَا أَحْكَمْتَ قَنْلَهُ، وَالْمَرِيرُ: الْجَبَلُ، وَكَذَلِكَ الْمَمَرُّ، كَأَنَّهُ كَرَّرَ قَنْلَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. وَقَالَ قَطْرَبُ: "الْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ جَزَلٍ الرَّأْيِ حَصِيفِ الْعَقْلِ: ذُو مِرَّةٍ" وَأَنْشَدَ:
4124 - وَإِنِّي لَذُو مِرَّةٍ مُرَّةٍ * إِذَا رَكِبْتُ خَالَهَ خَالَهَا

* { وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى }

قوله: { وَهُوَ بِالْأُفُقِ } : فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرَهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَ"بِالْأُفُقِ" خَبْرُهُ، وَالضَّمِيرُ لِجَبْرِيلَ أَوْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "اسْتَوَى" قَالَهُ مَكِّي. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ أَخْبَرَ تَعَالَى بِذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ "هُوَ" مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي "اسْتَوَى". وَضَمِيرُ "اسْتَوَى" وَ"هُوَ": إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ. وَقِيلَ: ضَمِيرُ "اسْتَوَى" لِجَبْرِيلَ وَ"هُوَ" لِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ. وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي إِذَا يَتِمَّنِّي عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ وَلَا فَاصِلٍ. وَهَذَا الْوَجْهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَرَاءِ وَالطَّبْرِيِّ.

* { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى }

قوله: { فَتَدَلَّى } : التَّدَلَّى: الْإِمْتِدَادُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ، فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْقُرْبِ مِنَ الْعُلُوِّ، قَالَهُ الْفَرَاءُ وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ. وَقَالَ الْهَذَلِيُّ:

(13/207)

4125 - تَدَلَّى عَلَيْنَا وَهُوَ زَرْقٌ حَمَامَةٌ * لَهُ طِحْلِبٌ فِي مُنْتَهَى الْقَيْطِ هَامِدٌ

4126 - تَدَلَّى عَلَيْهَا بَيْنَ سَبَبٍ وَحَيْطَةٍ *

ويقال: "هو كالفِرْلَى، إن رأى خيراً تدلَّى، وإن لم يره تولى". واستوى قال مكي: "يقع للواحد، وأكثر ما يقع من اثنين، ولذلك جعل الفراء الضمير لاثنين".

* { فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى }

قوله: { فَكَانَ قَابَ } ههنا مضافاتٌ محذوفاتٌ يُصْطَرَّ لتقديرها أي: فكان مقدارٌ مسافةٌ قُرْبِهِ منه مثلَ مقدارِ مسافةِ قَابٍ. وقد فَعَلَ أبو علي هذا في قول الشاعر:

4127 - * وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا

أي: ذا مقدارٍ مسافةٍ إصبع. والقَابُ: القَدْرُ. تقول: هذا قَابٌ هذا أي: قَدْرُهُ. ومثله: القَيْبُ والقَادُ والقَيْسُ قال الزمخشري: "وقد جاء التقديرُ بالقوسِ والرُّمْحِ والسُّوْطِ والدَّرَاعِ والبَاعِ والخُطْوَةِ والسَّبْرِ والفِئْرِ والإِصْبَعِ، ومنه: لا صَلَاةَ إِلَى أَنْ تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ مِقْدَارَ رُمْحَيْنِ. وفي الحديث:

"لَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَوْضِعٌ قَدَّهُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا"، والقَدُّ السُّوْطُ. وألفُ "قَاب" عن واو. نصَّ عليه أبو البقاء. وأمَّا "قَيْبٌ" فلا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى كَوْنِهَا يَاءً؛ لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا انْكَسِرَ مَا قَبْلَهَا قَلِبَتْ يَاءً كَدَيْمَةٌ وَقِيَمَةٌ، وَذَكَرَهُ الرَّاعِبُ أَيْضًا فِي مَادَّةِ "قَوْب" إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي تَسْيِيرِهِ: "هُوَ مَا بَيْنَ الْمَقْبِضِ وَالسَّبِيَةِ مِنَ الْقَوْسِ" فعلى هذا يكون مقدارُ نصفِ القوسِ؛ لِأَنَّ الْمَقْبِضَ فِي نِصْفِهِ. والسَّبِيَةُ هِيَ الْفُرْصَةُ الَّتِي يُحْطُ فِيهَا الْوَتْرُ. وفيما قاله نظرٌ لا يخفى. ويُرْوَى عَنْ مَجَاهِدٍ: أَنَّهُ مِنَ الْوَتْرِ إِلَى مَقْبِضِ الْقَوْسِ فِي وَسْطِهِ. وقيل: إِنَّ الْقَوْسَ ذِرَاعٌ يُقَاسُ بِهِ، نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَّهُ لُغَةٌ لِلْحِجَازِيِّينَ.

(13/208)

وَالْقَوْسُ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَسَدُّوا فِي تَصْغِيرِهَا فَقَالُوا: قُوسٌ مِنْ غَيْرِ تَانِيثٍ كَعَرَبٍ وَحَرَبٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى قِسِيٍّ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْ قُوسٍ، وَلِتَصْرِيفِهِ مَوْضِعٌ آخَرَ /

قوله: { أَوْ أَدْنَى } هي كقوله: { أَلْفٌ أَوْ يَزِيدُونَ } لِأَنَّ الِلمعنى: فكان بأحدِ هذين المقدارينِ فِي رَأْيِ الرَّائِي، أَي: لِتَقَارُبِ مَا بَيْنَهُمَا يَشْكُ الرَّائِي فِي ذَلِكَ. وَأَدْنَى أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ، وَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ أَي: أَوْ أَدْنَى مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ.

* { فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى }

قوله: { فَأَوْحَى } أَي اللّهُ، وَإِنْ لَمْ يَجْرُ لَهُ ذِكْرٌ لِعَدَمِ اللَّبْسِ. وقوله: "ما أَوْحَى" أَنَّهُمْ تَعْظِيمًا لَهُ وَرَفْعًا مِنْ شَأْنِهِ، وَبِهِ اسْتَدَلَّ جَمَالُ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَكُونَ مَعْهُودَةٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ. ومثله { فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهِمْ }، إِلَّا أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ.

* { مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى }

قوله: { مَا كَذَّبَ } : قرأ هشامٌ بتشديد الدال. ولباقون يتخفيفها. فأما [القراءة] الأولى فإن معناها أن ما رآه محمدٌ صلى الله عليه وسلم بعينه صدَّقه قلبه، ولم يُكْرِهه أي: لم يَقُلْ له: لم أعرفك و "ما" مفعولٌ به موصولٌ، والعائدُ محذوفٌ. ففاعلُ "رأى" ضميرٌ يعودُ على النبي صلى الله عليه وسلم. وأما قراءة التخفيفِ فقيل فيها كذلك. و "كذَّبَ" يتعدى بنفسه. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ: أي: فيما رآه، قاله مكي وغيره. وجوز في "ما" وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى الذي. والثاني: أن تكونَ مصدريةً، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ "رأى" ضميراً يعودُ على الفؤادِ أي: لم يشك قلبه فيما رآه بعينه.

(13/209)

قوله: { أَفْتَمَارُوتَهُ } : قرأ الأخوان "أفتماروته" بفتح التاء وسكون الميم، والباقون "تمارونه". وعبد الله بن مسعود والشعبي "أفتماروته" بضم التاء وسكون الميم. فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها من مرتبه حقه إذا غلبته وجحدته إياه. وعُدِّي بـ "على" لتضمينه معنى الغلبة. وأنشد:
4128 - لئن هجرت أبا صدق ومكرمة * لقد مرتت أبا ما كان يَمْرِيكا
لأنه إذا جحد حقه فقد غلبه عليه. والثاني: أنها من مرأه على كذا أي: غلبه عليه فهو من المرء وهو الجدال. وأما الثانية فهي من ماراه يُماريه مُراءة أي: جادله. واشتقاقه من مَرِي الناقة؛ لأن كل واحد من المتجادلين يَمْرِي ما عند صاحبه. وكان من حقه أن يتعدى بـ "في" كقولك: جادلته في كذا، وإنما ضمَّن معنى الغلبة فعدِّي تعديتها. وأما قراءة عبد الله فمن أمراه رباعياً.

* { وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى }

قوله: { نَزَلَةً أُخْرَى } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على الظرف. قال الزمخشري: "نصَّبَ الظرف الذي هو مرَّة؛ لأنَّ الفَعْلَةَ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ من الفعل فكاتبٌ في حكمها" قلت: وهذا ليس مذهب البصريين، وإنما هو مذهب الفرَّاء، نقله عنه مكي. الثاني: أنها منصوبة نصَّبَ المصدر الواقع الحال. قال مكي: "أي: رآه نازلاً نَزَلَةً أُخْرَى" وإليه ذهب الحوفي وأبْنُ عطية. والثالث: أنه منصوبٌ على المصدر المؤكَّد، فقدَّره أبو البقاء: "مرَّةً أُخْرَى أو رُؤْيَةً أُخْرَى". قلت: وفي تأويل "نَزَلَةً" برؤية نظراً. و "أخرى" تدلُّ على سبقي رؤية قبلها.

* { عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى }

(13/210)

قوله: {عِنْدَ سِدْرَةٍ}: ظرفٌ لِرآه و "عندها جنه" جملةٌ ابتدائيةٌ في موضع الحال. والأحسنُ أن يكونَ الحالُ الظرفَ، و "جَنَّةُ المَاوَى" فاعلٌ به. والعامَّةُ على "جَنَّة" اسمٌ مرفوعٌ. وقرأ أمير المؤمنين وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزر بن حبيش ومحمد بن كعب "جَنَّة" فعلاً ماضياً. والهاء ضميرُ المفعول يعود للنبي صلى الله عليه وسلم. والمَاوَى فاعلٌ بمعنى: سَتَرَهُ إِبْوَءُ اللّهِ تعالى: وقيل: المعنى: صَمَّه المبيثُ والليلُ. وقيل: جَنَّةٌ بظلاله ودَخَلَ فيه. وقد رَدَّت عائشةُ رضي الله عنها هذه القراءةَ وتبعها جماعةٌ وقالوا: "أَجَنَّ اللّهُ مَنْ قرأها"، وإذا ثبتت قراءةٌ عن مثلِ هؤلاء فلا سبيلَ إلى رَدِّها، ولكنَّ المستعملَ إنما / هو أَجَنَّةٌ رباعياً، فإن استعمل ثلاثياً تَعَدَّى بـ "على" كقوله {قَلَمًا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ}. وقاله أبو البقاء: "وهو شادٌ والمستعملُ أَجَنَّهُ". وقد تقدّم الكلامُ على هذه المادّة في الأنعام. و "إِذ يَعْشَى" منصوبٌ بـ رآه. وقوله: "ما يَعْشَى" كقوله: {مَا أَوْحَى}

* {لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى}

قوله: {الْكُبْرَى} فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنّ "الكبرى" مفعولُ رأى، و {مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ} حالٌ مقدّمةٌ. والتقدير: لقد رأى الآياتِ الكبرى من آياتِ ربه. والثاني: أنّ {مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ} وهو مفعولُ الرؤية والكبرى صفةٌ لآياتِ ربه. وهذا الجمعُ يجوزُ وَصْفُهُ المؤنثة الواحدة، وَحَسَنَهُ هنا كونه فاصلةً. وقد تقدّم مِنْهُ في طه كقوله: {لِتُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى}

* {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى}

قوله: {اللّات} اسمٌ صَمَم. قيل: كان لتقيف بالطائف، قاله: قتادة. وقيل: بنخلة. وقيل: بعكاظ. ورجح ابنُ عطية الأول بقول الشاعر:

(13/211)

4129 - وَقَرَّرْتُ تَقْيِفُ إِلَى لَاتِهَا * بِمُقَلَّبِ الْخَائِبِ الْخَاسِرِ
والألف واللام في "اللات" زائدةٌ لازمةٌ. فأما قوله: "إلى لَاتِهَا" فَحَدَفَ للإضافة. وهل هي والعزى علّمان بالوضع، أو صفتان غالبتان؟ خلافٌ وَيَتَرْتَّبُ على ذلك جوازُ حَدَفِ أَلٍ وعدمه. فإن قلنا: إنهما ليسا وصفيين في الأصل فلا تُحَدَفُ منهما أَل. وإن قلنا: إنهما صفتان، وإنَّ أَلٍ لِلْمَحِ الصِّفَةِ جاز، وبالتقديرين فأل زائدةٌ. وقال أبو البقاء: "وقيل: هما صفتان غالبتان مثل: الحارث والعباس فلا تكون أَلٍ زائدة" انتهى.
وهو عَلَطٌ لأن التي لِلْمَحِ الصِّفَةِ منصوصٌ على زيادتها، بمعنى أنها لم تؤثر تعريباً. واختلف في تاء "اللات" فقيل: أصلٌ، وأصله مِنْ لَاتٍ يَلِيثٌ فَأَلْفُهَا عن ياءٍ، فإنَّ مادّة ل ي ت موجودةٌ. وقيل: زائدة، وهي مِنْ لَوِي يَلْوِي لَأَنَّهُمْ كانوا يَلْوُونَ أعناقهم إليها، أو يَلْتَوُونَ أي: يَغْتَكِفُونَ عليها، وأصلها لَوِيَّةٌ فَحُدِفَتْ لِأُمِّهَا، فَأَلْفُهَا على هذا مِنْ وَاوٍ. وقد اختلف القراءُ في الوقف على تائها. فوقف الكسائيُّ عليها بالهاء والباقون بالتاء، وهو مبنيٌّ على القولين المتقدمين: فَمَنْ اعتقد

تاءها أصليةً أقرّها في الوقف كتاء بيت، ومن اعتقد زيادتها وقف عليها هاءً. والعامّة على تخفيف تائها. وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في رواية بتشديد التاء. وقيل: هو رجل كان يلبث السُّوبِقَ ويُطعمُ الحاجَّ، فهو اسمٌ فاعلٌ في الأصل عَلَبَ على هذا الرجل، وكان يجلسُ عند حَجَرٍ، فلما مات سُمِّي الحَجَرُ باسمه وعُيِدَ مِنْ دُونِ اللهِ تعالى.

والعُرَى فُعَلَى من العُرِّ، وهي تأنيتُ الأَعْرَجِ كالفُصْلَى، والأفضل، وهي اسمُ صنمٍ. وقيل: شجره كانت تُعْبَدُ.

* { وَمَنَاةُ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى }

(13/212)

قوله: { وَمَنَاةُ } : قرأ ابن كثير "مَنَاة" بهمزة مفتوحة بعد الألف، والباقون بألفٍ وحدّها، وهي صخرة كانت تُعْبَدُ من دُونِ اللهِ. فأما قراءةُ ابن كثير فاشتقاقها من التَّوَاءِ، وهو المطرُ لأنهم يَسْتَمَطِرُونَ عندها الأنواء، ووزنها حينئذٍ مَفْعَلَةٌ فألفها عن واو، وهمزتها أصليةٌ، وميمها زائدةٌ. وأنشدوا على ذلك:

4130 - أَلَا هَلْ أَتَى بَنَ عَبْدِ مَنَاةَ * عَلَى النَّأْيِ فِيمَا بَيْنَنَا ابْنُ تَمِيمٍ

وقد أنكر أبو عبيد قراءة ابن كثير، وقال: "لم أسمع الهمز". قلت: قد سمعته غيره، والبيتُ حُجَّةٌ عليه.

وأما قراءةُ العامّة فاشتقاقها مِنْ مَنَى يَمْنَى أَي: صَبَّ؛ لَأَنَّ دِمَاءَ النَّسَائِكِ كَانَتْ تُصَبُّ عِنْدَهَا، وَأَنْشَدُوا لَجَرِيرٍ:

4131 - أَيْزِدْ مَنَاةً تُوعِدُ يَا بَنَ تَيْمٍ * تَأَمَّلْ أَيْنَ تَأَهُ بِكَ الْوَعِيدُ

وقال أبو البقاء: "وألفه من ياءٍ لقولك: مَنَى يَمْنَى إِذَا قَدَّرَ، وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْوَاوِ، وَمِنْهُ مَنَاةٌ فَوَزْنُهَا عَلَى قِرَاءَةِ الْقَصْرِ فَعْلَةٌ.

"وَالْأُخْرَى" صِفَةٌ لِمَنَاةٍ. قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَالْأُخْرَى تَوْكِيدٌ؛ لِأَنَّ الثَّالِثَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا

أُخْرَى". وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالْأُخْرَى دَمٌّ وَهِيَ الْمَتَاخِرَةُ الْوَضِيعَةُ الْمَقْدَارُ،

كَقَوْلِهِ: { قَالَتْ أَحْبَبُّهُمْ } أَي: وَصَعَاوُهُمْ لِأَشْرَافِهِمْ، وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ الْإِوَابِيَّةُ

وَالْتَقَدُّمُ عِنْدَهُمْ لِلَّاتِ وَالْعُرَى". أَنْتَهَى. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الْأُخْرَى إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى

الْعَيْرِيَّةِ وَليْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لِمَدْحٍ وَلَا دَمٍّ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فَلْقِرِينَةٌ

خَارِجِيَّةٌ. وَقِيلَ: الْأُخْرَى صِفَةٌ لِلْعُرَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ أُخْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُولَى.

وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ: "فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ" أَي: الْعُرَى الْأُخْرَى وَمَنَاةُ

الثَّالِثَةُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ.

(13/213)

و "أرأيت" بمعنى أَحْبَبُّنِي فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: "اللَّاتُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا. وَالثَّانِي: الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ: "أَلَكُمُ الدِّكْرُ" فَإِنْ قِيلَ: لِمَ يَعُدُّ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ: "وَلَهُ الْأُنثَى" فِي قُوَّةِ

"وله هذه الأصنام" وإن كان أصل التركيب: ألكم الذكّر وله هُنَّ، أي: تلك الأصنام، وإنما أُوتِرَ هذا الاسم الظاهر لوقوعه رَأَسَ فاصلةٍ. /

وقد جَعَلَ الزَجَّاجُ المفعولَ الثاني محذوفاً فإنه قال: "وجهٌ تَلْقِيقُ هذه الآيَةِ مع ما قبلها فيقول: أُخبروني عن ألّهتكم هل لها شيءٌ من القدرة والعظمة التي وُصِفَ بها ربُّ العزّة في الآية السالفة" انتهى. فعلى هذا يكونُ قوله: "ألكم الذكّر" متعلقاً بما قبله من حيث المعنى، لا من حيث الإعراب. وجَعَلَ ابنُ عطية الرؤية هنا بَصْرِيَّةً فقال: "وهي من رؤية العين؛ لأنّه أحال على أجرامك مرئية، ولو كانت "أرأيت" التي هي استفتاء لم تَتَعَدَّ وهذا كلامٌ مُتَّبِعٌ، وقد تقدّم لك الكلامُ عليها مُشَبَّحاً في الأنعام وغيرها.

* { تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى }

قوله: {ضِيزَى}: قرأ ابنُ كثيرٍ "ضِيزَى" بهمزة ساكنة، والباقون بياءٍ مكاتها. وزيدٌ علي "ضِيزَى" بفتح الصادِ والياءِ الساكنة. فأماً قراءةُ العامّة فيُحتمل أن تكونَ مِنْ ضازره يَصِيزُه إذا ضامه وجارَ عليه. فمعنى ضِيزَى أي: جائرة. قال الشاعر:

4132 - ضازرتُ بنو أسدٍ بحُكْمِهِمْ * إذ يجعلون الرأسَ كالذئبِ

(13/214)

وعلى هذا فتحتملُ وجهين، أحدهما: أن تكونَ صفةً على فُعْلَى بضم الفاء، وإنما كسرت الفاء لتصحَّ الياءُ كيبض. فإن قيل: وأيُّ الجوابُ أن سيبويه حكى أنه لم يَرِدْ في الصفاتِ فُعْلَى بكسر الفاء إنما وَرَدَ بضمّها نحو: حُبْلَى وأُنْثَى وَرَبِّي وما أشبهه. إلا أنه قد حكى غيرُه في الصفات ذلك، حكى ثعلب: "مِشْبِيَّة حَيْكِي"، ورجلٌ كَيْصَى. وحكى غيرُه: امرأةٌ عَزْهَى، وامرأةٌ سِغْلَى، وهذا لا يُنْقَضُ لأن سيبويه يقول: حَيْكِي وكَيْصَى كقوله في "ضِيزَى" لتصحَّ الياءُ، وأما عَزْهَى وسِغْلَى فالمشهورُ فيهما: سِغْلَاةٌ وعَزْهَاةٌ.

والوجه الثاني: أن تكونَ مصدرًا كذِكْرِي، قال الكسائي: يقال: ضازرَ يَصِيزُ ضِيزَى، كذَكَرَ يَذْكَرُ ذِكْرَى. ويُحتمل أن يكونَ مِنْ صَاوِرَةٍ بالهمز كقراءة ابن كثير، إلا أنه حُفِّفَ همزها، وإن لم يكن من أصولِ الفُرَّاءِ كلهم إبدالٌ مثل هذه الهمزة ياءً لكنها لغّة التزمت فقرؤوا بها، ومعنى صَاوِرَه يَصَاوِرُه بالهمز: تَقَصَّه ظلماً وَجَوْرًا، وهو قَرِيبٌ من الأول. ومِنْدَى جَوَّزَ أن تكونَ الياءُ بدلًا مِنْ همزة أبو عبيد، وأن يكونَ أصلها صُؤْرَى بالواو لأنه سُمِعَ صَاوِرَه يَصُؤِرُه صُؤْرَى، وضازره يَصِيزُه ضِيزَى، وضازره يَصَاوِرُه صَاوِرًا، حكى ذلك كله الكسائي، وحكى أبو عبيد ضِرْثُه وَصُرْثُه بكسر الفاء وضمّها. وكسرت الضادُ مِنْ صُؤْرَى لأنَّ الضمة ثَقِيلَةٌ مع الواو، وفعلوا ذلك لِيَتَوَصَّلُوا به إلى قلب الواو ياءً، وأنشد الأَخْفَشُ على لغّة الهمز:

4133 - فإن تَأْتَا عَنَّا تَنْقِصُكَ وإن تَعِيبَ * فَسَهْمُكَ مَصُؤُورٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

(13/215)

و "صُنْرَى" في قراءة ابن كثير مصدرٌ وُصِفَ به، ولا يكون وصفاً أصلياً لما تقدّم عن سيبويه. فإن قيل: لم لا قيل في "صُنْرَى" بالكسر والهمز: إنَّ أصله صُنْرَى بالضم فكسرت الفاء كما قيل فيها مع الياء؟ فالجواب: أنه لا مُوجِبَ هنا للتغير؛ إذ الضمُّ مع الهمز لا يُسْتَثقل استثقاله مع الياء الساكنة، وسُمع منهم "صُورَى" بضم الصاد مع الواو أو الهمزة. وأما قراءة زيدٍ فَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُصَدِرًا وَصِفَ بِهِ كَدَعُوى، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً كَسَكْرَى وَعَطَشَى.

* { إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى }

قوله: { إِنْ هِيَ } في "هي" وجهان، أحدها: أنها ضميرٌ للأصنام أي: وما هي إلا أسماءٌ ليس تحتها في الحقيقة مُسَمَّياتٌ في الحقيقة لأنكم تَدْعُونَ الإلهية لما هو أبعدُ شئٍ منها وأشدُّ منافاةً لها، كقوله: { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا }. والثاني: أن تكون ضميرَ الأسماءِ، وهي اللاتُ والعزى ومناة، وهم يَفْضِدُونَ بها أسماءَ الآلهة، يعني: وما هذه الأسماءُ إلا أسماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا بهواكم وشهواتكم ليس لكم على صحةٍ تَسْمِيَّتِهَا بُرْهانٌ تتعلقون به، قاله الزمخشري. وقال أبو البقاء: "أسماء" يجب أن يكون المعنى: ذواتُ أسماءٍ: لقوله "سَمَّيْتُمُوهَا" لأنَّ الاسمَ لا يُسَمَّى.

قوله: { إِنْ يَتَّبِعُونَ } العامَّةُ على العبيَّة التفاتاً من خطابهم إلى الغيبة عنهم تحقيراً لهم. وقرأ عبد الله / وابن عباس وطلحة وعيسى بن عمر وابن وثاب بالخطاب، وهو حسنٌ موافقٌ. قوله: { وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ } تَسْقُ على الظنِّ، و "ما" مصدريةٌ، أو بمعنى الذي.

(13/216)

قوله: { وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى } يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من فاعل "يَتَّبِعُونَ" أي: يَتَّبِعُونَ الظنَّ وَهَوَى النَّفْسِ فِي حالِ تَنَافِي ذلك وهي مجيئُ الهدى مِنْ عندِ رَبِّهِمْ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ اعتراضاً فإنَّ قَوْلَهُ: "أم للإنسان" متصلٌ بقوله: { وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ } وهي أم المنقطعةُ فَتَتَقَدَّرُ بـ بل والهمزة على الصحيح. قال الزمخشري: "ومعنى الهمزة فيها الإنكارُ أي: ليس للإنسان ما تَمَنَّى".

* { وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى }

قوله: { وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ } كم هنا خبريةٌ تفيد التكثر، ومحلُّها الرفعُ على الابتداء. "ولا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ" هو الخبرُ. والعامَّةُ على أفراد الشفاعة وجمع الضميرِ

اعتباراً بمعنى مَلَكَ وبمعنى "كم". وزيد بن علي "شفاعته" بإفرادها اعتبر لفظ "كم"، و "مَلَكَ". وابن مقسم "شفاعتهم" بجمعها. و "شيئاً" مصدرٌ أي: شيئاً من الإغناء.

* { وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً }
{

قوله: { وَمَا لَهُمْ بِهِ } أي: بما يقولون أو بذلك وقال مكّي: "الهاء تعود على الاسم لأن التسمية والاسم بمعنى" وقرأ أبي "بها" أي: بالملائكة أو بالتسمية، وهذا يقوّي قول مكّي.

* { ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى }
{

(13/217)

قوله: { ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ } قال الزمخشري: "هو اعتراض أي: فأعرض عنه ولا تُقابله، إنَّ ربك هو أعلم [بضال]". قال الشيخ: "كأنه يقول: هو اعتراض بين "فأعرض" وبين "إنَّ ربك"، ولا يظهر هذا الذي يقوله من الاعتراض". قلت: كيف يقول: كأنه يقول هو اعتراض وما بمعنى التشبيه، وهو قد تصَّ عليه وصرَّح به فقال: أي فأعرض عنه ولا تقابله، إنَّ ربك؟ وقوله: "ولا يظهر"، ما أدري عدم الظهور مع ظهور أنَّ هذا علته لذاك، أي: قوله: "إنَّ ربك" علته لقوله: "فأعرض" والاعتراض بين العلة والمعلول ظاهر، وإذا كانوا يقولون: هذا معترض فيما يجيء في أثناء قصة فكيف بما بين علة ومعلول؟ وقوله: { أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى } جوَّز مكّي أن يكون على بايه من التفصيل أي: هو أعلم من كل أحد، بهذين الوصفين وبغيرهما، وأن يكون بمعنى عالم وتقدّم نظير ذلك مراراً.

* { وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى }
{

قوله: { لِيَجْزِيَ } في هذه اللام أوجه: أحدها: أن تتعلّق بقول: { لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ } ذكره مكّي: وهو بعيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. الثاني: أن تتعلّق بما دلّ عليه قوله: { وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ } أي: له ملكهما يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدِي مَنْ يشاء ليجزي المحسن والمسيء. الثالث: أن تتعلّق بقوله: "بمَنْ صَلَّى وبمَنْ اهتدى" واللام للصيرورة أي: عاقبة أمرهم جميعاً للجزاء بما عملوا، قال معناه الزمخشري. الرابع: أن تتعلّق بما دلّ عليه قوله: { أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى } أي: حَفِظ ذلك ليجزي، قاله أبو البقاء. وقرأ زيد بن علي "لنجزي، ونجزي" بنون العظمة، والباقون بياء العيبة.

(13/218)

* { الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى }

قوله: {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ}: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بدلاً أو بياناً أو نعتاً للذين أحسنوا، وبإضمار أعني، وأن يكونَ خبر مبتدأ مضمراً أي: هم الذين، وقد تقدّم الخلاف في "كبائر" و "كبير الإثم".
قوله: {إِلَّا اللَّمَمَ} فيه أوجه، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ اللَّمَمَ الصَّغَائِرُ، فلم تدرج فيما قبلها، قاله جماعةٌ وهو المشهور. الثاني: أنه صفةٌ و "إلا" بمنزلة "غير" كقوله: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ} أي: كبائر الإثم والفواحش غير اللمم. الثالث: أنه متصلٌ وهذا عند مَنْ يُفسِّر اللمم بغير الصغائر، والخلاف مذكور في التفسير. وأصلُ اللَّمَمِ: ما قَلَّ وصَغُرَ، ومنه اللَّمَمُ وهو المَسُّ من الجنون، وِلْمٌ بالمكان قَلَّ لَبُثُهُ به، أَلَمَّ بالطعام أي: قَلَّ أَكَلُهُ منه. وقال أبو العباس: "أَلُ اللَّمَمِ: أَنْ يُلْمَ بِالشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْكَبَهُ يَقَالُ: أَلَمَّ بِكَذَا إِذَا قَارَبَهُ، وَلَمْ يُخَالِطَهُ". وقال الأزهري: "العربُ تستعمل الإلمامَ في معنى الدُنُوِّ والقُرْبِ". وقال جرير:

4134 - بنفسي مَنْ تَجَبُّهُ عَزِيْرٌ * عَلِيٍّ وَمَنْ زِيَارَتُهُ لِمَامٌ

وقال آخر:

4135 - متى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بنا في ديارنا * تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وِنَارًا تَأْجَجَا

وقال آخر:

4136 - لقاءُ أَخِلَاءِ الصَّفَاءِ لِمَامٌ *

ومنه لَمَمَةُ الشَّعْرِ لِمَا دُونَ الوُفْرِ.

قوله: {أَجِنَّةٌ} جمع جنين، وهو الحَمْلُ في البطنِ لاستتارِهِ. وجنين وأَجِنَّةٌ كسرير وأسيرة.

* { وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى }

(13/219)

قوله: {وَأَكْدَى}: أصله مِنْ أَكْدَى الحافرُ إِذا حفر شيئاً فصادفَ كُدَيْتَةً مَنَعَتْهُ مِنَ الحفر، ومثله أَجْبَلُ أَي: صادفَ جبلاً منعه مِنَ الحفر، وكُدَيْتٌ أَصَابِعُهُ: كلُّ من الهرمِ، ثم استعمل في كلِّ مَنْ / طلب شيئاً، فلم يصلِ إليه أو لم يتممه.
وأرأيتَ بمعنى أخبرني.

* { أَعِنْدَهُ عِلْمٌ الْعَيْبِ فَهُوَ يَرَى }

و {أَعِنْدَهُ عِلْمٌ}: هو المفعولُ الثاني. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ اقتصاراً لأعطى قوله: "فهو يَرَى" هذه الجملةُ مترتبةٌ على ما قبلها ترتيباً ظاهراً. وقال أبو البقاء: "فهو يَرَى" جملةٌ اسميةٌ واقعةٌ موقعَ الفعلية. والأصل: أَعِنْدَهُ عِلْمٌ

الغيب فيرى. ولو جاء على ذلك لكان نصباً على جواب الاستفهام " انتهى. وهذا لا حاجة إليه مع ظهور الترتيب بالجملة الاسمية، وقد تقدّم له نظير هذا الكلام في موضع آخر وتقدّم الرد عليه.

* { وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى }

قوله: { وَإِبْرَاهِيمَ } : عطفتُ على " موسى "، وإنما خصّ هذين النبيين عليهما السلام بالذكر؛ لأنه كان بين إبراهيم وموسى يُوحّد الرجل بجريرة غيره، فأول من خلفهم إبراهيم عليه السلام و " أم " منقطعة أي: بل ألم يتبأ. والعامّة على " وفى " بالتشديد. وقرأ أبو أمامة الباهلي وسعيد بن جبير وابن السّمّيع " وفى " مخففاً. وقد تقدّم أنّ فيه ثلاث لغات، وأطلق التوفية والوفاء ليتناول كل ما وفى.

* { أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى }

(13/220)

قوله: { أَلَّا تَزِرُ } : " أن " مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف هو ضمير الشأن. ولا تزر هو الخير وحيء بالنفي لكون الخير جملة فعلية متصرفة غير مقرونة بـ " قد "، كما تقدّم تحريره في المائدة و " أن " و ما في حيزها فيها قولان، أظهرهما: الجرّ بدلاً من " ما " في قوله: { بِمَا فِي صُحُفٍ }. والثاني: الفعّ خيراً لمبتدأ مضمّر أي: ذلك أن لا تزر أو هو أن لا تزر، وهو جواب لسؤال مقدر كأن قائلًا قال: وما في صحفهما؟ فاجيب بذلك. قلت: ويجوز أن يكون نصباً بإضمار أعني جواباً لذلك السؤال. وكل موضع أضمر فيه هذا المبتدأ لهذا المعنى أضمر فيه هذا الفعل.

* { وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى }

* { وَأَنْ سَعَيْهِ سَوْفَ يُرَى }

(13/221)

قوله: { وَأَنْ لَيْسَ } : هي المخففة أيضاً. ولم يُفصل هنا بينها وبين الفعل لأنه لا يتصّرف. ومحلها الجرّ أو الرفع أو النصب لعطفها على أن قبلها، وكذلك محل " وَأَنْ سَعَيْهِ " و " يُرَى " مبني للمفعول فيجوز أن يكون من البصرية أي: يبصر، وأن يكون من العلميّة، فيكون الثاني محذوفاً أي: يرى حاضرًا، والأول أوضح. وقال مكي: " وأجاز الزجاج " يرى " بفتح الياء على إضمار الهاء أي: سوف يراه، ولم يُجزه الكوفيون لأنّ سَعَيْهِ يصير قد عملَ فيه " أن " و " يرى " وهو جائز عند المبرد وغيره؛ لأن دخول " أن " على " سَعَيْهِ " وعملها يدلّ على أن الهاء

المحذوفة مِنْ "يَرَى"، وعلى هذا جَوَزَ البصريون: "إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتُ" بغير هاء". قلت: وهو خلافٌ ضعيفٌ؛ توَهَّمُوا أن الاسمَ تَوَجَّهَ عليه عاملان مختلفان في الجنسية، وإنما قلتُ في الجنسية لأنَّ رأيَ بعضهم أنه يُعْمَلُ فعَلَيْنِ في معمولٍ واحدٍ، ومنه بابُ التنازع في بعض صورهِ نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ عَمْرًا، وأن يعملَ عاملٌ واحدٌ في اسمٍ وفي ضميره معاً نحو: "زيداً ضربته" في باب الاشتغال، وهذا توَهَّمُ باطلٌ لأنَّ نقولُ "سَعَيْهِ" منصوبٌ بـ"أَنَّ"، و"يَرَى" متسلطٌ على ضميره المقدر.

(13/222)

قلت: فظاهرُ هذا أنه لم يُقَرَأْ به، وقد حكى أبو البقاء أنه قُرِئَ به شاذًّا، ولكنه صَعَّفَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فقال: "وقُرِئَ بفتح الياء وهو ضعيفٌ؛ لأنه ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسمٍ "أَنَّ" وهو السَّعْيُ، والضميرُ الذي فيه للهاءِ، فيبقى الاسمُ بغير خيرٍ، وهو كقولك: "إِنَّ غلامَ زيدٍ قامَ" وأنت تعني: قام زيدٌ، فلا خير لغلام. وقد وُجِّهَ على أن التقديرَ: سوف يَرَاهُ فتعودُ الهاءُ على السَّعْيِ وفيه بَعْدُ" انتهى. وليت شعري كيف توَهَّمَ المانعَ المذكورَ، وكيف تَطَّرَه بما ذكر؟ ثم أَيُّ بَعْدٍ في تقدير: سوف يَرَى سعيَ نفسه؟ وكأنَّه اطلع على مذهبِ الكوفيين في المنعِ إلاَّ أَنَّ المُدْرَكَ غيرَ المُدْرَكِ.

* { ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى }

قوله: { ثُمَّ يُجْزَاهُ }؛ يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّ الضميرَ المرفوعَ عائدٌ على الإنسان، والمنصوبَ عائدٌ على سعيه والجزاء مصدرٌ مبينٌ للنوع. والثاني: قال الزمخشريُّ: "ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميرُ للجزاء، ثم قَسَّرَهُ بقوله "الجزاء"، أو أبدله عنه كقوله: { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا }. قال الشيخ: "وإذا كان تفسيراً للضمير المنصوبِ في "يُجْزَاهُ" فعلى ماذا ينتصِبُ، وأمَّا إذا كان بدلاً فهو مِنْ بدلِ الظاهرِ / من المضميرِ، وهي مسألةٌ خلافٍ والصحيحُ المنعُ".

(13/223)

قلت: العجبُ كيف يقولُ: فعلى ماذا ينتصِبُ؟ وانتصابُهُ من وجهين، أحدهما: - وهو الظاهرُ البين - أَنْ يَكُونَ عطْفَ بيانٍ، وعطفُ البيانِ يَصْدُقُ عليه أنه مُفَسَّرٌ، وهي عبارةٌ سائغةٌ شائغةٌ. والثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ أعني، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسَمُّونَ مثلَ ذلك تفسيراً. وقد مَنَعَ أبو البقاء أن ينتصِبَ الجزاءُ الأوفى على المصدرِ، فقال: "الجزاءُ الأوفى هو مفعولٌ "يُجْزَاهُ" وليس بمصدرٍ لأنه وَصَفَهُ بالأوفى، وذلك مِنْ صِفَةِ المَجْزِيِّ به لا من صِفَةِ الفعلِ". قلت: وهذا لا يَبْعُدُ عن الغلطِ؛ لأنه يلزِمُ أَنْ يتعدَّى يُجْزَى إلى ثلاثة مفاعيلٍ. بيانه: أَنَّ الأولَ قامَ مقامَ الفاعلِ، والثاني: الهاءُ التي هي ضميرُ السَّعْيِ، والثالث: الجزاءُ الأوفى. وأيضاً فكيف يَنْتَظِمُ المعنى؟ وقد يُجَابُ عنه: بأنه أراد أنه بدلٌ من

الهاء كما تقدّم نَقْلُهُ عَنِ الزَّمخَشَرِيِّ فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَفْعُولٌ "يُجْرَاهُ"، فَلَا يَتَعَدَّى لِثَلَاثَةٍ حِينَئِذٍ، إِلَّا أَنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ عَرَضِهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْغَايِرُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَالأَوْفَى لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ" مَمْنُوعٌ، بَلْ هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ مَجَازٌ، كَمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَجْزِيُّ بِهِ مَجَازًا، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ فِي كِلَيْهِمَا مُنْتَفِيَةٌ، وَإِنَّمَا الْمُتَّصِفُ بِهِ حَقِيقَةٌ الْمَجَازِي.

* { وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى }

قوله: { وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ } : العَامَّةُ عَلَى فَتْحِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا بِمَعْنَى: أَنَّ الْجَمِيعَ فِي صُجْفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ بِالْكَسْرِ فِي الْجَمِيعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَقَوْلُهُ: "أَضْحَكَ وَأَبْكَى" وَمَا بَعْدَهُ: هَذَا يُسَمِّيهِ الْبَيَانِيُّونَ الطَّبَاقَ وَالتَّضَادَّ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْبَدِيعِ، وَهُوَ أَنْ يُدْكَرَ ضِدَانٌ أَوْ تَقْيِضَانٌ أَوْ مُتَنَافِيَانِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ.

* { وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى }

(13/224)

قوله: { وَأَقْنَى } : قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "أَعْطَى الْقُنْيَةَ وَهِيَ الْمَالُ الَّذِي تَأْتِيهِ وَغَرَمَتْ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ يَدِكَ". قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "قُنْيَ الرَّجُلُ يَقْنَى قُنْيًا، غِنْيًا يَغْنَى غِنْيًا". ثُمَّ يَتَعَدَّى بِتَغْيِيرِ الْجُرْكَ فَيُقَالُ: قُنَيْتُ مَالًا أَيْ: كَسَبْتُهُ، وَهُوَ نَظِيرُ: شَتَرْتُ عَيْنَهُ بِالْكَسْرِ وَشَتَرَهَا اللَّهُ بِالْفَتْحِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ أَوْ التَّضْعِيفُ اِكْتَسَبَ مَفْعُولًا ثَانِيًا فَيُقَالُ: أَقْنَاهُ اللَّهُ مَالًا، وَقَفَّاهُ إِيَّاهُ أَيْ: أَكْسَبَهُ إِيَّاهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

4137 - كَمِ مِنْ غِنْيٍ أَصَابَ الدَّهْرُ تَرَوْتَهُ * وَمِنْ فَقِيرٍ تَقْنَى بَعْدَ إِقْلَالِ
أَي: تَقْنَى مَالًا، فَحَذَفَ الثَّانِي، وَحُذِفَ مَفْعُولًا أَعْنَى وَأَقْنَى؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ نَسْبَهُ
هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ وَحَدَّهُ وَكَذَلِكَ فِي بَاقِيهَا.

وَأَلْفُ "أَقْنَى" عَنْ يَاءٍ لِأَنَّ مِنَ الْقُنْيَةِ قَالَ:
4138 - أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْعُدْمِ لِلْمَرْءِ قُنْيَةً *
وَقِيلَ: أَقْنَى أَرْضِي. قَالَ الرَّاعِبُ: "وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ قُنْيَةً مِنَ الرِّضَا وَقَتَيْتُ
كَذَا وَأَقْتَيْتُهُ قَالَ:

4139 - * قُنَيْتُ حَيَائِي عِفَّةً وَتَكْرُمًا

* { وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى }

(13/225)

قوله: { رَبُّ الشُّعْرَى } : الشُّعْرَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَوَكْبَانٍ يُسَمَّى أَحَدُهُمَا: الشُّعْرَى الْعَبُورُ، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَإِنَّ حُرَاعَةَ كَانَتْ تَعْبُدُهَا، وَسَنَّ

عبادتها أبو كبشنة رجل من ساداتهم، وكانت قريبته تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو كبشنة تشبهاً بذلك الرجل، في أنه أخذت ديناً غير دينهم. والشعري العبور تطلع بعد الجوزاء في شدة الحر، ويقال لها: مِرْمُ الجوزاء ويُسمَّى كلب الجبار. والثاني: / الشعري الغميصاء، وهي التي في الذراع. وسبب تسميتها بذلك ما رعمته العرب: من أنهما كانا أختين أو زوجين لسهيل، فأنحدر سهيل إلى اليمن، فاتبعته الشعري العبور فعبرت المجره فسميت العبور، وأقامت الغميصاء، وبكتت لفقده حتى عمصت عينها، ولذلك كانت أحقى من العبور.

* { وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى }

قوله: { عَادًا الْأُولَى } : أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مِنْ أَشْكَلِ الْآيَاتِ تَفْلًا وَتَوْجِيهًا، وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيرَ ذَلِكَ كُلِّهِ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ فَأَقُولُ: إِنَّ الْقُرَّاءَ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعِ رُتَبٍ، إِحْدَاهَا: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَوْفِيُّونَ "عَادًا الْأُولَى" بِالتَّنْوِينِ مَكْسُورًا وَسُكُونِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا، هَذَا كُلُّهُ فِي الْوَصْلِ فَإِذَا وَقَفُوا عَلَى "عَادًا" وَابْتَدَؤُوا بِ"الْأُولَى" فَمِيقَاسُهُمْ أَنْ يَقُولُوا "الْأُولَى" بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ. الثَّانِيَةُ: قَرَأَ الْقَالُونَ "عَادًا لَوْلَى" بِإِدْغَامِ التَّنْوِينِ فِي اللَّامِ، وَتَقْلٍ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَهَمْزِ الْوَاوِ، هَذَا فِي الْوَصْلِ. وَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ. الثَّانِي: "لَوْلَى" بِلَامٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ. الثَّلَاثُ: كَابْتِدَاءِ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَنْ مَعَهُ.

(13/226)

الثالث: قرأ ورثي "عَادًا لَوْلَى" بِإِدْغَامِ التَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَتَقْلٍ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا كَقَالُونَ، إِلَّا أَنَّهُ أَبْقَى الْوَاوَ عَلَيَّ حَالِيهَا غَيْرَ مُبَدَلَةٍ هَمْزَةً هَذَا فِي الْوَصْلِ. وَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَا فَلَهُ وَجْهَانِ: "الْوَلَى" بِالْهَمْزَةِ وَالنَّقْلِ، وَ"لَوْلَى" بِالنَّقْلِ دُونَ هَمْزِ وَصْلِ، وَالْوَاوُ سَاكِنَةٌ عَلَى حَالِهَا فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. الرَّابِعَةُ: قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو كَوْرَشٍ وَصَلًّا وَابْتِدَاءً سِوَاءً بِسِوَاءٍ، إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِوَجْهِ ثَلَاثٍ، وَهُوَ وَجْهُ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَنْ دُكِرَ مَعَهُ، فَقَدْ تَحَصَّلَ أَنَّ لِكُلِّ مَنْ قَالُوا وَابْنِ عَمْرٍو فِي الْإِبْتِدَاءِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، وَأَنَّ لَوْرَشِي وَجْهَيْنِ. فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّ تَحْرِيرَهُ صَعْبُ الْمَأْخِذِ مِنْ كِتَابِ الْقُرْآنِ هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ. وَأَمَّا تَوْجِيهَهَا فَيُوقَفُ عَلَى مَعْرِفَةِ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ، الْأَوَّلُ: حَكْمُ التَّنْوِينِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ. الثَّانِي: حَكْمُ حَرَكَةِ النَّقْلِ. الثَّلَاثُ: أَصْلُ "لَوْلَى" مَا هُوَ؟ إِمَّا الْأَوَّلُ فَحَكْمُ التَّنْوِينِ الْمَلَقِي أَنْ يُكْسَرَ لِلتَّقْيَا السِّبَاكِينِ نَحْوُ: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } أَوْ يُخَدَفُ تَشْبِيهًا بِحَرْفِ الْعِلَّةِ كَقِرَاءَةِ { أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ }، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

4140 - * وَلَا ذَاكَرَ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا

وهو قليل جداً، وقد مضى تحقيقه. وأمَّا الثاني فإن للعرب في الحركة المنقولة مذهبين: الاعتدال بالحركة، وعدم الاعتداد بها، وهي اللغة العالية. وأمَّا الثالث فأولى تأنيث أول، وقد تقدّم الخلاف في أصله مستوفى في أول هذا التصنيف فعليك باعتباره. إذا تقررت هذه الأصول الثلاثة فأقول:

أَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَنْ مَعَهُ فَإِنَّهُمْ صَرَفُوا "عَادًا": "إِمَّا لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْحَيِّ أَوْ الْأَبِّ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَانَ مُؤَنَّثًا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ أَوْ الْأُمِّ، إِلَّا أَنَّهُ مِثْلُ هُنْدٍ وَدَعْدٍ فَيَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدْمُهُ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ:

(13/227)

4141 - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا * دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
فَصَرَفَهَا أَوْلَى وَمَتَّعَهَا ثَانِيًا، وَلَمْ يَنْقُلُوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فَالتَّقَى
سَاكِنًا، فَسَكَرُوا التَّنْوِينَ لِالتَّقَائِمِ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنَ اللَّغَتَيْنِ وَحَذَفُوا
هَمْزَةَ الْوَصْلِ مِنَ "الأُولَى" لِإِلْتِغَاءِهَا بِحَرَكَةِ التَّنْوِينِ وَصَلًا فَإِذَا ابْتَدَأُوا بِهَا
احْتَاجُوا إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَأَتَوْا بِهَا فَقَالُوا: الأُولَى كَنْظِيرُهَا / مِنْ هَمْزَاتِ
الْوَصْلِ. وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ وَاضِحَةٌ لَا إِشْكَالَ فِيهَا وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَهَا الْجَمُّ الْعَفِيرُ.
وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ أَدْعَمَ التَّنْوِينَ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَهِيَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو مَعَ
اخْتِلَافِهِمَا فِي أَشْيَاءٍ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فَوَجَّهَهُ الْإِعْتِدَادُ بِحَرَكَةِ النِّقْلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ
العَرَبِ مَنْ إِذَا تَقَلَّ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى سَاكِنٍ قَبْلَهَا كَلَامَ التَّعْرِيفِ عَامَلَهَا
مَعَامَلَتَهَا سَاكِنَةً، وَلَا يَعْتَدُّ بِحَرَكَةِ النِّقْلِ، فَيَكْسِرُ السَّاكِنَ الْوَاقِعَ قَبْلَهَا، وَلَا يُدْغِمُ
فِيهَا التَّنْوِينَ، وَيَأْتِي قَبْلَهَا بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ فَيَقُولُ: لَمْ يَذْهَبِ لَحْمَرٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا
لَعَجْمٍ، مِنْ غَيْرِ إِدْغَامِ التَّنْوِينِ، وَاللَّحْمَرُ وَاللَّعْجَمُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ لِأَنَّ اللَّامَ فِي حَكْمِ
السُّكُونِ، وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَدُّ بِهَا، فَلَا يَكْسِرُ السَّاكِنَ
الأُولَى، وَلَا يَأْتِي بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَيُدْغِمُ التَّنْوِينَ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ فَيَقُولُ: لَمْ يَذْهَبِ
لَحْمَرٌ بِسُكُونِ البَاءِ، وَللَّحْمَرُ وَللَّعْجَمُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَزَيْدٌ لَعَجْمٌ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ،
وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ جَاءَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ.
وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ فَأَقُولُ: أَمَّا قَالُونَ فَإِنَّهُ تَقَلَّ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى لَامِ
التَّعْرِيفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ النِّقْلُ لِأَجْلِ قَصْدِهِ التَّخْفِيفَ بِالْإِدْغَامِ، وَلَمَّا نَقَلَ
الحَرَكَةَ اعْتَدَّ بِهَا، إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِدْغَامُ فِي سَاكِنٍ وَلَا مَا هُوَ فِي حُكْمِهِ.

(13/228)

وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَاوِ فِيهِ وَجِهَانٌ مَنقُولَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ أَوْلَى أَصْلُهَا عِنْدَهُ
وَأَوْلَى مِنْ وَآلِ أَي: نَجَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، ثَمَّ أُبْدِلَ الْوَاوُ هَمْزَةً لِأَنَّهَا وَآوُ
مُضْمُومَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّهَا لَغَةٌ مَطْرُدَةٌ، فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ فَوَجَبَ
قَلْبُهَا وَآوًا نَحْوُ: "أَوْ مِنْ"، فَلَمَّا حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ الْوَالِيَّةُ بِسَبَبِ تَقَلُّبِ حَرَكَتِهَا رَجَعَتْ
الثَانِيَةُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا قَلِبَتْ وَآوًا مِنْ أَجْلِ الأُولَى، وَقَدْ زَالَتْ،
وَهَذَا كَمَا رَأَيْتُ تَكَلَّفُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَالثَانِي: أَنَّهُ لَمَّا تَقَلَّ الْحَرَكَةُ إِلَى اللَّامِ
صَارَتْ الضَّمَّةُ قَبْلَ الْوَاوِ كَأَنَّهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّ حَرَكَةَ الحَرْفِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَبْدَلَ الْوَاوُ
هَمْزَةً كَقَوْلِهِ:

4142 - أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى *

وكقراءة "يُوقنون" وهمز "السُّوق" و "سُوقه" وقد تقدّم تحرير ذلك، وهذا بناءً منه على الاعتداد بالحركة أيضاً. وليس في هذا الوجه دليل على أصل "أولى" عنده ما هو؟ فيحتمل الخلاف المذكور جميعه. وأمّا ابتداءه الكلمة من غير نقل فإنه الأصل، ولأنه إنما نقل في الوصل لقصد التخييف بالإدغام، ولا إدغام في الابتداء فلا حاجة إلى النقل. وأمّا الابتداء له بالنقل فلأنه محمول على الوصل ليجري اللفظ فيهما على سَنَنِ واحدٍ.

(13/229)

وعلة إثبات ألف الوصل مع النقل في أحد الوجهين: تَرَكَ الاعتداد بحركة اللام على ما عليه القراءة في نظائره ممّا وُجِدَ فيه النقل؛ إذ العَرَضُ إنما هو جَرِيّ اللفظ في الابتداء والوصل على سَنَنِ واحدٍ، وذلك يَحْضَلُ بمجرد النقل وإن اختلفا في تقدير الاعتداد بالحركة وتركه. وعلة تَرَكَ الإتيان بالألف في الوجه الثاني حَمْلُ الابتداء على الوصل في النقل والاعتداد بالحركة جميعاً. ويُقَوِّي هذا الوجه رسم "الأولى" في هذا الموضع بغير ألف. والكلام في همز الواو مع النقل في الابتداء كالكلام عليه في الوصل كما تقدّم.

وأما ورثته فإن أصله أن ينقل حركة الهمزة على اللام في الوصل فنقل على أصله، إلا أنه اعتدّ بالحركة ليصح ما قصده في التخييف بالإدغام، وليس من أصله الاعتداد بالحركة في نحو ذلك. ألا ترى أنه يَحْذِفُ الألف في {سِيرَتَهَا الأولى} و {وَبَتَجَنَّبُهَا الأَسْفَى} ولو اعتدّ بالحركة لم يَحْذِفْها. وأمّا ما جاء عنه في بعض الروايات: {قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ} فإنه وجهٌ نادرٌ مُعَلَّلٌ بِاتِّبَاعِ الأَثَرِ والجَمْعِ بين اللغتين: والابتداء له بالنقل على أصله في ذلك أيضاً، والابتداء له بألف الوصل على تَرَكَ الاعتداد بالحركة، إذ لا حاجة إلى قصد ذلك في / الابتداء، وتَرَكَ الإتيان له بالألف على الاعتداد له بالحركة حملاً للابتداء على الوصل وموافقة الرسم أيضاً، لا يُبْتَدَأُ له بالأصل، إذ ليس من أصله ذلك، و "الأولى" في قراءته تحتمل الخلاف المذكور في أصلها.

(13/230)

وأما أبو عمرو فالعلة له في قراءته في الوصل والابتداء كالعلة المتقدمة لقالون، إلا أنه يخالفه في همز الواو لأنه لم يُعْطِها حكم ما جاورها، وليست عنده من وَاَلِ مِنْ غير هذا الوجه، كما تقدّم لك الخلاف في أول هذا الموضوع، ويجوز أن يكون أصلها عنده من وَاَلِ أيضاً إلا أنه أُبْدِلَ هذا الموضوع، ويجوز أن يكون أصلها عنده من وَاَلِ تَرَكَ النَّقْلِ، وقد عاب هذه القراءة - أعني قراءة الإدغام - أبو عثمان، وأبو العباس، ذهاباً منهما إلى أن اللغة القصيدة عدم الاعتداد بالعارض، ولكن لا التفات إلى رَدِّهِمَا لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإن كان غيرها أفصح منها. وقد ثبتت عن العرب أنهم يقولون: الحَمَرُ لَحْمَرٌ بهمزة الوصل وعدمها مع النقل، والله أعلم.

وقرأ أبى - وهي في حَرْفِهِ - "عَادَ الْأُولَى" غير مصروفٍ ذهاباً إلى القبيلة أو الأم كما تقدّم، ففيه العِلْمِيَّةُ والتأنيث، ويُدلُّ على التأنيث قول: "الأولى" فوصفها بوصف المؤنث.

* { وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى }

وقد تقدّم الخلاف في "تمود" بالنسبة للصرفِ وعَدَمِهِ في سورة هود، وفي انتصايه هنا وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على "عاداً". والثاني: أنه منصوبٌ بالفعل المقدّر، أي: وأهلك، قاله أبو البقاء، وبه بدأ، ولا حاجة إليه، ولا يجوز أن ينتصب بـ"أبقي" لأن ما بعد "ما" النافية لا يعمل فيما قبله، والظاهر أن متعلق "أبقي" عائدٌ على مَنْ تقدّم مِنْ عادٍ وِثْمُودَ، أي: فما أبقي عليهم، أي: على عادٍ وِثْمُودَ، أو يكون التقدير: فما أبقي منهم أحداً ولا عينا تطرف.

* { وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْعَى }

و {قَوْمَ نُوحٍ}: كالذي قبله. و "مِنْ قَبْلُ"، أي: مِنْ قَبْلِ عادٍ وِثْمُودَ.

(13/231)

وقوله: { يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِقَوْمِ نُوحٍ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ لَجَمِيعِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ الثَّلَاثَةِ. وقوله: { إِنَّهُمْ } يجوز في "هم" أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً، وَأَنْ يَكُونَ فَضْلاً، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً، وَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مِنْ عادٍ وِثْمُودَ، على قولنا: إن الضمير لقوم نوح خاصة، وعلى القول بأن الضمير للكل يكون التقدير: مِنْ غيرهم. و "المؤتفة" منصوبٌ بـ"أهوى" وقدّم لأجل الفواصل.

* { فَعَشَاهَا مَا عَشَى }

قوله: { مَا عَشَى } كقوله { مَا أَوْحَى } في الإبهام وهو المفعول الثاني، إن قلنا: إن التضعيف للتعدية، وإن قلنا: إنه للمبالغة والتكثير فتكون "ما" فاعلة كقوله: { فَعَشِيهِمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا عَشِيهِمْ }

* { قِيَائِي آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى }

قوله: { قِيَائِي } متعلقٌ بـ"تتَمَارَى" والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في. وقرأ ابنُ محيصن ويعقوبُ "تَمَارَى" بال حذف كقراءة "تَذَكَّرُونَ".

* { هَادَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذْرِ الْأُولَى }

و {هَادَا}: إشارةٌ إلى ما تقدّم من الآي أو إلي القرآن، وإلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونذير: يجوز أن يكون مصدراً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ، وكلاهما لا

يُقَاسُ، بل القياسُ في مصدره إنذار، وفي اسم فاعله مُنذِر، والنُّذْرُ يجوز أن يكونَ جمعاً لتذير بمعنييه المذكورين، و "الأولى" صفةٌ حملاً على معنى الجماعة كقوله: {مَارِبٌ}، و الأزفةُ، أي: الساعةُ الآزفة، كقوله: {مَارِبٌ أُخْرَى}، ويجوز أن تكونَ الآزفةُ عَلَماً للقيامة بالعلبة.

* { لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ }

(13/232)

قوله: {كَاشِفَةٌ}: يجوز أن يكونَ وصفاً، وأن يكونَ مصدرًا، فإن كَانَتْ وصفاً احتمل أن يكونَ التانيثُ / لأجل أنه صفةٌ لمؤنثٍ محذوفٍ وقيل: تقديره: نفسُ كاشفةٌ، أو حالٌ كاشفةٌ، واحتمل أن تكونَ التاءُ للمبالغة كعلامةٍ ونسابة، أي ليس لها إنسانٌ كاشفةٌ، أي: كثيرُ الكشف، وإن كان مصدرًا فهو كالعافية والعاقبة وخائفة الأعين، ومعنى الكَشْفِ هنا: إمَّا مِنْ كَشَفَ الشَّيْءَ، أي: عَرَفَ حقيقته كقوله: {لَا يُجْلِيهَا لَوْفِيهَا إِلَّا هُوَ}، وإمَّا مِنْ كَشَفَ الصَّرَّ، أي: أزاله، أي: ليس لها مَنْ يُزِيلها وَيُجْهِئها غيرُ اللَّهِ تعالى، وقد تقدّم الكلامُ على مادة "أزف" في سورة غافر.

* { أَقِمْنَ هَذَا الْحَدِيثَ تَعْجِبُونَ }

قوله: {أَقِمْنَ هَذَا الْحَدِيثَ}: متعلِّقٌ بـ "تَعْجِبُونَ" ولا يجيءُ فيه الإعمالُ؛ لأنَّ مِنْ شَرِطِ الإعمالِ تَأَخَّرَ المعمولُ عن العواملِ، هنا هو متقدِّمٌ. وفيه خلافٌ بعيدٌ، وعليه تَنَحَّرَجُ الآيةُ الكريمةُ. فإنَّ كلاً مِنْ قولِهِ: تَعْجِبُونَ، وَتَضْحَكُونَ ولا تَبْكَونَ يَطْلُبُ هذا الجارُّ مِنْ حيثِ المعنى. والعامَّةُ على فتح التاءِ والجيمِ والحاءِ مِنْ تَعْجِبُونَ، تَضْحَكُونَ، والحسنُ: بضم التاءِ وكسر الجيمِ والحاءِ مِنْ غيرِ واوٍ عاطفةٍ بينِ الفعلينِ، وهي أَبْلَغُ: مِنْ حيثِ إِيَّاهُمْ إذا أَضْحَكُوا غيرَهُمْ كانَ تَجَرُّؤُهُمْ أَكْثَرَ. وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ كَالْجَمَاعَةِ، إِلَّا أَنَّهُمَا بِلَا واوٍ عاطفةٍ كالحسنِ، فيُحتملُ أنْ تكونَ "تضحكون" حالاً، وأنْ تكونَ استثناءً كالتي قبلها.

* { وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ }

قوله: {وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ}: هذه الجملةُ تَحْتَمِلُ أنْ تكونَ مستأنفةً، أَخْبَرَ اللَّهُ تعالى عنهم بذلك، وَتَحْتَمِلُ أنْ تكونَ حالاً أي: انتفى عنكم التباكي حالَ كونكم "سامدون". والسُّمُودُ قبل الإِعْرَاضِ. وقيل: اللهُؤ. وقيل: الجمود. وقيل: الاستكبار. قال الشاعر:

(13/233)

4143 - رَمَى الْجَدْتَانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدِ * بمقدار سَمَدَنْ لَهُ سُموذا

فَرَدَّ شعورَ رَهْنِ السُّودِ بِيضاً * وَرَدَّ وجوههن البيضَ سُوداً

فهذا بمعنى الجمود والخشوع، وقال آخر:

4144 - أَلَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ سَامِدٌ * كَأَنَّكَ لَا تَفْقَى وَلَا أَنْتَ هَالِكٌ

فهذا بمعنى لاهٍ لا عيب، وقال أبو عبيدة: "السُّمُودُ": الغناء بلغة حمير، يقولون: يا جارية أسمدي لنا، أي: عني، وقال الراغب: "السَّامِدُ: اللاهي الرافع رأسه، مِنْ قولهم: بعيرٌ سامِدٌ في سيرهن وقيل: سَمَدَ رأسه وسَبَدَه، أي: استأصل شَعْرَه".

سورة القمر

* { اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ } {

قوله: { وَانْشَقَّ الْقَمَرُ } : هذا ماضٍ على حقيقته وهو قولٌ عامَّةُ المسلمين، إِلَّا مَنْ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَقَدْ صَحَّ قَبْلِي الْأَخْبَارُ أَنَّهُ انْشَقَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ. وَقِيلَ: انْشَقَّ بِمَعْنَى: سَيَنْشَقُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَوْقَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِتَحْقِيقِهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. وَقِيلَ: انْشَقَّ بِمَعْنَى انْفَلَقَ عَنْهُ الظُّلَامُ عِنْدَ طُلُوعِهِ، كَمَا يُسَمَّى الصُّبْحُ قَلَقًا. وَأَنْشَدَ لِلنَّابِغَةِ:

4145 - فَلَمَّا أَدْبَرُوا وَلَهُمْ دَوِيُّ * دَعَانَا عِنْدَ شَقِّ الصُّبْحِ دَاعِي
وَإِنَّمَا دَكَّرْتُ لَكَ تَنْبِيهَا عَلَى صَعْفِهِ وَفَسَادِهِ.

* { وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ } {

قوله: { مُسْتَمِرٌّ } فيه أقوال، أحدها: أَنَّ مَعْنَاهُ: دَائِمٌ مُطَّرِدٌ. وَكُلُّ شَيْءٍ قَدْ انْقَادَتْ طَرِيقَتُهُ وَدَامَتْ حَالُهُ قِيلَ فِيهِ: اسْتَمَرَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

4146 - أَلَا إِنَّهُمَا الدُّنْيَا لَيْلٌ وَأَعْصُرٌ * وَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ قَوْمٍ بِمُسْتَمِرٍّ
أَي: بِدَائِمٍ بَاقٍ: الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: مُؤْتَقٌ مُحْكَمٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَمَرَ الْحَبْلَ، أَي: أَحْكَمَ قَتْلَهُ. قَالَ:

4147 - حَتَّى اسْتَمَرَّتْ عَلَى شَرِّ مَرِيرَتِهِ * صِدْقُ الْعَزِيمَةِ لَا رَيْبًا وَلَا صَرَعا

(13/234)

الثالث: أَنَّ مَعْنَاهُ مَا زُ دَاهِبٌ مَتَّوًّا أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ. الرَّابِعُ: أَنَّ مَعْنَاهُ شَدِيدُ الْمَرَارَةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "أَي: مُسْتَبْسَعٌ عِنْدَنَا، مُرٌّ عَلَى لَهَوَاتِنَا، وَلَا تَقْدِرُ أَنْ تَسْبِغَهُ كَمَا لَا تَسْبِغُ الْمُرَّ الْمَقْرَ" انتهى. يُقَالُ: مَرَّ الشَّيْءُ بِنَفْسِيهِ وَمَرَّهْ غَيْرُهُ، فَيَكُونُ مُتَعَدِّياً وَلَا زَمًا وَيُقَالُ: أَمَرَّاهُ أَيْضًا الْخَامِسُ: أَنَّ مَعْنَاهُ / مُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، أَي: اسْتَمَرَّتْ أَعْمَالُهُ عَلَى هَذَا الْحَالِ. قَالَ الشَّيْخُ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى الْأُولَى، أَعْنِي الدَّوَامَ وَالْإِطْرَادَ، وَكَانَ هُوَ قَدْ حَكَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَأَتَى بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ حَالَهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَحَالِهِمْ فِي الْمَاضِي. وَقُرِيَءُ "يُرَوْا" مَبِيناً لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَرَى.

* { وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ }

قوله: { وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ } : العائمة علي كسر القاف ورفع الراء اسم فاعلٍ ورفع خبراً لـ "كُلُّ" الواقع مبتدأ. وقرأ شيبه بفتح القاف، وتروى عن نافع. قال أبو حاتم: "لا وجه لها" وقد وجهها غيره على حذف مضاف، أي: وكلُّ أمرٍ ذو استقرار، أو مكان استقرار أو مكان استقرار، فجاز أن يكون مصدراً، وأن يكون ظرفاً زمانياً أو مكانياً، قال معناه الزمخشري.

(13/235)

وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجز الراء وفيها أوجه، أحدها: ولم يدكر الزمخشري غيره أن يكون صفةً لأمر. ويرتفع "كُلُّ" حينئذٍ بالعطف على "الساعة"، فيكون فاعلاً، أي: اقتربت الساعة وكلُّ أمرٍ مستقر. قال الشيخ: "وهذا بعيدٌ لوجود الفصل بحمل ثلاث، وبعيدٌ أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب نحو: أكلتُ خبزاً، وضربتُ خالداً، وإن يحيى زيداً أكرمته، ورحل إلى بني فلان، ولحماً، فيكون "ولحماً" معطوفاً على "خبزاً" بل لا يوجد مثله في كلام العرب. انتهى. قلت: وإذا دل دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصل. وأين فصاحة القرآن من هذا التركيب الذي ركبته هو حتى يقبسه عليه في المنع؟ الثاني: أن يكون "مستقر" خبراً لـ "كلُّ أمرٍ" وهو مرفوع، إلا أنه حُضِنَ على الجوار، قاله أبو الفضل الرازي. وهذا لا يجوز؛ لأن الجوار إنما جاء في النعت أو العطف، على خلاف في آياته، كما قدّمْتُ لك الكلام فيه مستوفى في سورة المائدة. فكيف يُقال في خبر المبتدأ: هذا ما لا يجوز؟ الثالث: أن خبر المبتدأ قوله "حكمة بالغة" أخبر عن كلِّ أمرٍ مستقر بأنه حكمة بالغة، ويكون قوله: "ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مُرَدَجَرٌ" جملة اعتراض بين المبتدأ وخبره. الرابع: ن الخبير مقدّر، قدره أبو البقاء: معمولٌ به، أو أتى، وقدره غيره: بالغوه لأن قبله { وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ }، أي: وكلُّ أمرٍ مستقر لهم في القدر من خيرٍ أو شرٍّ بالغوه.

* { وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُرْدَجَرٌ }

(13/236)

قوله: { مُرْدَجَرٌ } : يجوز أن يكون فاعلاً بـ "فيه"؛ لأن "فيه" وقع صلةً، وأن يكون مبتدأ، و "فيه" الخبر. والذال بدلٌ من تاء الافتعال. وقد تقدّم أن تاء الافتعال تُقَلَّبُ دالاً بعد الزاي والذال؛ لأن الزاي حرفٌ مجهورٌ، والتاء حرفٌ مهموسٌ، فأبدلوهما إلى حرفٍ مجهورٍ قريبٍ من التاء، وهو الدال. ومُرْدَجَرٌ هنا اسمٌ مصدر، أي: ازديار، أو اسمٌ مكان، أي: موضع ازديار. وقُرىء "مُرَجَرٌ" بقلب تاء الافتعال زايًا ثم أدغم. وزيد بن علي "مُرَجَرٌ" اسم فاعلٍ من أُرَجِر، أي: صار ذا زجر كأعشَب، أي: صار ذا عُشْبٍ.

* { حِكْمَةٌ بِالْعَةِ فَمَا تُغْنِ النَّذْرُ }

قوله: { حِكْمَةٌ بِالْعَةِ } : فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من "ما فيه مُرْدَجِر" كأنه قيل: ولقد جاءَهُمْ حِكْمَةٌ بالغة من الأنباء، وحينئذٍ يكونُ بدلَ كلِّ مِنْ كلِّ، أو بدلَ اشتغال. الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرة، أي: هو حِكْمَةٌ، أي: ذلك الذي جاءَهُمْ. وقد تقدّم أنه يجوزُ على قراءة أبي جعفر وزيد أن يكونَ خبراً لـ "كلُّ أمرٍ مستقر". وقرئ "حِكْمَةٌ" بالنصبِ حالاً مِنْ "ما" قال الزمخشري: "فإن قلت: إن كانت "ما" موصولةً ساغ لك أن تنصبَ "حِكْمَةٌ" حالاً، فكيف تعمل إن كانت موصوفةً وهو الظاهر؟ قلت: تخصّصها بالصفة فيحسنُ نصبُ الحال عنها" انتهى. وهو سؤال واضحٌ جداً.

قوله: { فَمَا تُغْنِ النَّذْرُ } يجوزُ في "ما" أن تكونَ استفهاميةً، وتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً، أي: أيُّ شيءٍ تُغني النَّذْرُ؟ وأن تكونَ نافيةً، أي: لم تُغْنِ النَّذْرُ شيئاً. والنَّذْرُ: جمعٌ نذيرٍ المراد به المصدرُ أو اسمُ الفاعل، كما تقدّم في آخر النجم.

(13/237)

وكتب "تغن" إبتاعاً للفظ الوصل فإنها ساقطةٌ لالتقاء الساكنين: قال بعض النحويين: وإنما حذقت الياء مِنْ "تُغني" حَمَلًا لـ "ما" على "لم" فجزمت كما تجزم "لم". قال مكّي: "وهذا خطأ؛ لأنَّ "لم" تنفي الماضي وتزُدُ المستقبل ماضياً، و"ما" تنفي الحال، فلا يجوزُ أن تقع إحداهما موقع الأخرى لاختلاف معنيهما".

* { قَتَوْلٌ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ تُكْرَهُ }

قوله: { يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ } : منصوبٌ: إمَّا بـ "ادْكُرْ" مضمرةً وهو أقربُّها، وإليه ذهب الرَّمَّاني والزمخشري، وإمَّا بـ "يَحْرُجون" بعده وإليه ذهب الزمخشري أيضاً، وإمَّا بقوله "فما تُغني"، ويكون قوله "قَتَوْلٌ عنهم" اعتراضاً، وإمَّا منصوباً بقوله { يَقُولُ الكَافِرُونَ } وفيه بُعدٌ لبُعده منه، وإمَّا بقول "قَتَوْلٌ" وهو ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ المعنى ليس أمره / بالتولية عنهم في يومِ النفخ في الصور، وإمَّا بجذْفِ الخافض، أي قَتَوْلٌ عنهم إلى يوم؛ قاله الحسن. وصُعِفَ من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى. أمَّا اللفظ: فلأنَّ إسقاطَ الخافض غيرُ مُنْقَاسٍ. وأمَّا المعنى: فليس تولى عنهم مُعَيَّناً بذلك الزمان، وإمَّا بـ انتِظَرٍ مضمراً. فهذه سبعةٌ أوجه في ناصب "يوم" وُجِدَتْ الواوُ مِنْ "يَدْعُ" خطأً إبتاعاً للفظ، كما تقدّم في { يُغْنِ } { وَيَمْحُ اللُّهُ البَاطِلَ } وشبهه، والياءُ من "الداع"، مبالغةً في التخفيف إجراءً لآلٍ مُجرى ما عاقبها وهو التنوينُ فكما تُحذفُ الياءُ مع التنوين كذلك مع ما عاقبها.

(13/238)

قوله: {تُكْرُ} العامَّةُ على ضمِّ الكاف وهو صفةٌ على فُعْلٍ، وفُعْلٌ في الصفات عزيزٌ، منه: أمرٌ تُكْرُ، ورجلٌ سُيْلِلٌ، وناقَةٌ أُجْدٌ، وروضةٌ أَنْفٌ، ومِسْبِيَةٌ سُجْحٌ. وابن كثير بسكون الكاف فيحتمل أن يكون أصلاً، وأن يكون مخففاً من قراءة الجماعة. وقد تقدّم لك هذا محرراً في اليُسْر والعُسْر في المائدة. وسُمِّي الشيء الشديدُ تُكْرًا لأن النفوس تُنكره قال مالك بن عوف:

4148 - أَقْدَمَ مَحَاجٍ إِنَّهُ يَوْمٌ تُكْرُ * مَنَلِي عَلَى مَنَلِكِ يَحْمِي وَيَكْرُ

وقرأ زيد بن علي والحدري وأبو قلابة "تُكْر" فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول؛ لأنَّ "تُكْر" يتعدى قال: {تَكْرَهُمْ وَأَوْجَسَ}.

* { خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُتَشَتِّرٌ * مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ }

قوله: {خُشِعَا}: قرأ أبو عمر والأخوان "خاشِعَا" وباقي السبعة "خُشِعَا". فالقراءة الأولى جارية على اللغة الفصحى من حيث إن الفعل وما جرى مجراه إذا قُدِّم على الفعل وُجِد. تقول: تَخَشَعُ أَبْصَارُهُمْ ولا تقول: تَخَشَعْنَ أَبْصَارَهُمْ، وأنشدوا قول الشاعر:

4149 - وَشَبَابٍ حَسَنِ أَوْجُهُهُمْ * مِنْ إِيَادِ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعْدٍ

وقال آخر:

4150 - بَرَمِي الْفَجَاحَ بِهَا الرُّكْيَانُ مَعْتَرِضاً * أَعْنَاقَ بَرِّلِهَا مُرْخَى لَهَا الْجُدْلُ
وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَجَاءَتْ عَلَى لُغَةٍ طَبِئِيءٍ يَقُولُونَ: أَكْلُونِي الْبِرَاعِيثَ. وقد تقدّم القول في هذا مشبيحاً في المائدة والأنبياء. ومثله قول الآخر:

4151 - بِمُطَرِدٍ لَدُنِ صِحَاحِ كُغُوبِهِ * وَذِي رَوْتَقٍ عَصَبٍ يَفْعُدُّ الْقَوَانِيسَا

(13/239)

وقيل: وجمعُ التكسير في اللغة في مثل هذا أكثر من الإفراد. وقرأ أبي وعبد الله "خاشِعَةً" على تَخَشَعُ هي. وقال الزمخشري: "وُخْشِعَا عَلَى: تَخَشَعْنَ أَبْصَارَهُمْ، وهي لغة مَنْ يَقُولُ: أَكْلُونِي الْبِرَاعِيثَ وَهِيَ طَبِئِيءٌ"، قال الشيخ: "ولا يَجْرِي جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَجْرَى جَمْعِ السَّلَامَةِ، فَيَكُونُ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ النَّادِرَ الْقَلِيلَةَ، وَقَدْ نَصَّ سَيِّبُوهُ عَلَى أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ، فَكَيْفَ يَكُونُ أَكْثَرَ، وَيَكُونُ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ النَّادِرَةَ الْقَلِيلَةَ؟ وَكَذَا قَالَ الْفَرَّاءُ حِينَ ذَكَرَ الْإِفْرَادَ مَذْكَرًا وَمَوْثِقًا وَجَمْعَ التَّكْسِيرِ، قَالَ: "لَأَنَّ الصِّفَةَ مَتَى تَقَدَّمَتْ عَلَى الْجَمَاعَةِ جَازَ فِيهَا جَمْعٌ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ مُوَافِقٌ لِلْفِطْرَةِ فَكَانَ أَشْبَهَ" قَالَ الشَّيْخُ: "وَإِمَّا يُخَرَّجُ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ نَحْوُ: "مَرَزْتُ بِقَوْمِ كَرِيمِينَ أَبَاؤَهُمْ" وَالزَّمْخَشَرِيُّ قَاسَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ عَلَى جَمْعِ السَّلَامَةِ وَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ يَرُدُّهُ النَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ: أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ أَجْوَدُ مِنَ الْإِفْرَادِ، كَمَا ذَكَرَهُ سَيِّبُوهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْفَرَّاءِ". قلت: قد خَرَّجَ النَّاسُ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ:

4152 - وَوَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ * يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

على أنّ "صحبى" فاعل بـ "وقوفاً" وهو جمعٌ واقف في أحد القولين في "وقوفاً". وفي انتصابٍ خاشعاً وخُشعاً وخاشعَةً أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ به وناصبه "يَدْعُ الداع وهو في الحقيقة لموصوفٍ فاعل "يَخْرُجون" المتأخر عنه. ولَمَّا كان العاملُ متصرفاً جاز تقدُّمُ الحال عليه، وهو رَدُّ على الجرميِّ حيث زعم أنه لا يجوز. ورُدَّ عليه أيضاً بقول العرب: "سَتَى تَوُوبِ الحَلْبَةِ"، فـ "ستى" حالٌ من "الحلبَةِ" وقال الشاعر:

4153 - سَرِيحاً يَهُون الصَّعْبُ عِنْدَ أُولَى التُّهَى * إِذَا بَرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا البَاسَا

(13/240)

الثالث: أنه حالٌ من الضمير في "عنهم" ولم يذكر / مكى غيره. الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعولٍ "يَدْعُو" المحذوفٍ تقديره: يَوْمَ يَدْعُوهم الداعي خُشعاً، فالعامل فيها "يَدْعُو"، قاله أبو البقاء. وهو تكلفٌ ما لا حاجة إليه. وارتفع "أبصارهم" على وجهين: إمَّا الفاعلية بالصفة قبله وهو الظاهر، وإمَّا على البدل من الضمير المستتر في "خُشعاً" لأنَّ التقدير: خُشعاً هم. وهذا إنما يتأتى على قراءة "خُشعاً" فقط.

وقرىء "خُشعُ أبصارهم" على أنَّ خشعاً خبرٌ مقدّمٌ و "أبصارهم" مبتدأ. والجملة في محل نصبٍ على الحال وفيه الخلافُ المذكورُ مِنْ قبلُ كقوله: 4154 - * وَخَدَّتْهُ حَاضِرَاهُ لَجُودِ الكَرَمِ قوله: {يَخْرُجُونَ} يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضمير في "أبصارهم"، وأنْ يكونَ مستأنفاً. والأجداث: القبور. وقد تقدّم ذكره في سورة يس. قوله: {كَانَهُمْ جَرَادٌ} هذه الجملةُ يجوزُ أنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلٍ "يَخْرُجون" أو مستأنفةً. و "مُهْطِعِينَ" حالٌ أيضاً مِنْ اسم كان أو مِنْ فاعلٍ "يَخْرُجون" عند مَنْ يرى تعدّدَ الحال. قال أبو البقاء: "ومُهْطِعِينَ حالٌ من الضمير في "مُنْتَشِرٌ" عند قوم. وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الضميرَ في "مُنْتَشِرٌ" للجراد، وإنما هو حالٌ مِنْ فاعلٍ "يَخْرُجون" أو من الضمير المحذوف "انتهى. وهو اعتراضٌ حسنٌ على هذا القول.

والإهْطَاعُ: الإسراعُ وأنشيد:

4155 - بَدِجَلَةٌ دَارُهُمْ وَلَقَدْ أَرَاهُمْ * بَدِجَلَةً مُهْطِعِينَ إِلَى السَّمَاعِ

وقيل: الإسراعُ مع مَدِّ العُنُقِ. وقيل: النظر. وأنشيد:

4156 - تَعَبَّدَنِي نَمْرُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ أَرَى * وَنَمْرُ بْنُ سَعْدٍ لِي مُطِيعٌ وَمُهْطِعٌ

(13/241)

قوله: {يَقُولُ الكَافِرُونَ} قال أبو البقاء: "حالٌ من الضمير في "مُهْطِعِينَ". وفيه نظرٌ من حيث خلُوُ الجملةِ مِنْ رابطٍ يَرْبُطُهَا بذي الحال. وقد يُجابُ عنه: بأنَّ "الكافرون" هم الضميرُ في المعنى، فيكونُ مِنْ باب الربطِ بالاسمِ الظاهر عند مَنْ يرى ذلك، كأنه قيل: يقولون هذا. وإنما أبرزهم تشبيهاً عليهم بهذه

الصفة القبيحة.

* { كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ }

قوله: { كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ } : مفعوله محذوف، أي: كَذَّبَتْ الرسل؛ لأنهم لَمَّا كَذَّبُوا نوحاً عليه السلام فقد كَذَّبُوا جميع الرسل. ولا يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع؛ إذ لو كان منه لكان التقدير: كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ عَبْدَنَا فَكَذَّبُوهُ، ولو لُفِظَ بهذا لكان تأكيداً، إذ لم يُفِدْ غير الأول. وشرط التنازع أن لا يكون الثاني تأكيداً، لذلك منعوا أن يكون قوله:

4175 - * أَتَاكَ أَتَاكَ الْآخِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ
من ذلك. وفي كلام الزمخشري ما يُجَوِّزُهُ فإنه أخرج عن التأكيد فقال: "فإن قلت ما معني قوله "فكذبوا" بعد قوله "كذبت"؟ قلت: معناه كذبوا فكذبوا عبدنا أي: كذبوه تكذيباً عَقِبَ تكذيب كلما مضى منهم قَرَنُ مُكَذَّبٌ تَبِعَهُ قَرْنٌ مُكَذَّبٌ فهذا معنى حسن يسوع مع التنازع. و "مجنون" خبر ابتداءٍ مضمرة أي: هو مجنون. والِدَالُ في "ازْدُجِرَ" بدلٌ مِنْ تَاءٍ كَمَا تَقَدَّمَ. وهل هو مِنْ مَقُولِهِمْ، أي: قالوا: إنه اِزْدُجِرَ، أي: اِزْدَجَرْتَهُ الْجَنُّ، وَذَهَبَتْ بِلَبِّهِ، قاله مجاهد، أو هو مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَخْبَرَ عَنْهُ: أَنَّهُ ائْتَهَرَ وَرَجَرَ بِالسَّبِّ وَأَنْوَعَ الْأَدَى.

* { قَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرَ }

(13/242)

قوله: { أَنِّي مَغْلُوبٌ } : العَامَّةُ على فتح الهمزة، أي: دعاه بأني مغلوبٌ وجاء هذا على حكاية المعنى ولو جاء على حكاية اللفظ لقال: إنه مغلوبٌ، وهما جائزان. وقرأ ابنُ أبي إسحاق والأعمشُ ورُويَت عن عاصمٍ بالكسر: إمَّا على إضمار القول، أي: فقالن قَسَّرَ به الدعاء، وهو مذهبُ البصريين، وإمَّا إجراءً للدعاء مُجْرَى القول وهو مذهبُ الكوفيين. وقد تقدَّم الخلاف في "فَتَحْنَا" في الأنعام والله الحمد.

* { فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ }

قوله: { مُنْهَمِرٍ } : المنهمر: الغزيرُ النازلُ بقوة. وأنشد:
4158 - راحَ تَمْرِيهِ الصَّبَا ثم انتحى * فيه شُؤْبُوبٌ جَنُوبٌ مُنْهَمِرٌ /
وَاسْتُعِيرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: هَمَرَ الرَّجُلُ فِي كَلَامِهِ، وَفَلَانٌ يُهَامِرُ الشَّيْءَ، أَي: يَجْرِفُهُ، وَهَمَرَهُ مِنْ مَالِهِ: أَعْطَاهُ بكَثْرَةٍ.
وفي الباء في "بماء" وجهان، أظهرهما: أنها للتعدية ويكون ذلك على المبالغة في أنه جَعَلَ الْمَاءَ كَالآلَةِ الْمُفْتَتِحِ بِهَا كَمَا تَقُولُ: فَتَحْتُ بِالْمِفْتَاحِ. والثاني: أنها الحال، أي: فَتَحْنَا مَلْتَبِسَةً بِهَذَا الْمَاءِ. وقرأ عبدالله وأبو حيوة وعاصم في رواية "وَفَجَّرْنَا" مخففاً، والباقون مثقلاً.

* { وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ }

قوله: {عُيُونًا}: فيه أوجه، أشهرها: أنه تمييز، أي: فَجَّرْنَا عيونَ الأرض فتقله من المفعولية إلى التمييز، كما يُنقل من الفاعلية.

(13/243)

ومنه بعضهم، وتأول هذه الآية على ما سيأتي: { وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا } أبلغ من "فَجَّرْنَا عيونَ الأرض" لما دُكر في نظيره غيره مرة. الثاني: أنه منصوب على البدل من "الأرض". ويضعف هذا خلوّه من الضمير فإنه بدلٌ بعض من كل. ويُجاب عنه: بأنه محذوف، أي: عيوناً منها كقوله {الْأَخْدُودِ النَّارُ} فالنار بدلٌ اشتغال. ولا ضمير فهو مقدر. . الثالث: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضَمَّن "فَجَّرْنَا" معنى صَيَّرْنَاها بالتفجير عيوناً. الرابع: أنها حالٌ. وفيه تجوزان: حذفٌ مضاف، أي: ذات يعون، وكونها حالاً مقدره لا مقارنةً.

قوله: { فَالْتَقَى الْمَاءُ } لَمَّا كان المرادُ بالماءِ الجنسَ صَحَّ أَنْ يُقالَ: فَالْتَقَى الماء، كأنه: فَالْتَقَى ماءُ السماءِ وماءُ الأرض. هذه قراءة العامة وقرأ الحسن والجحدري ومحمد بن كعب، - وثُرَوِي عن أمير المؤمنين أيضاً - "الماءان" بتثنية، والهمزة سالمة. وقرأ الحسن أيضاً "الماوان بقلبها واوا. قال الزمخشري: "كقولهم: علباوان يعني: أنه سَبَّه الهمزة المقبله عن هاء بهمزة الإلحاق. وروى عنه أيضاً "المايان" بقلبها ياءً وهي أشدُّ ممَّا قبلها. وقوله: { قَدْ قُدِرَ } العامة على التخفيف. وقرأ ابن مقسم وأبو حيوة بالتشديد، وهما لغتان فريء بهما: قوله { قَدَّرَ فَهَدَى }، { قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ } كما سيأتي.

* { وَحَمَلَتْهُ عَلَى ذَاتِ الْوَاحِ وَدُسِّرِ }

قوله: { ذَاتِ الْوَاحِ وَدُسِّرِ }، أي: سفينة ذاتُ الواحٍ قال الزمخشري: وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنوب مَنابها وتؤدي مُؤدَّأها، بحيث لا يُفصلُ بينها وبينها. ونحوه:

4159 - ولكن * ن قميصي مسروده من حديد

أراد: ولكن قميصي دُرِع. وكذلك:

4160 - * ولو في عيونِ النازيات بأكرع

(13/244)

أراد: ولو في عين الجراد. ألا ترى أنك لو جمعت بين السفينة وبين هذه الصفات أو بين عيون الجراد والذرع وهاتين الصفتين لم يصح، وهذا من فصيح الكلام وبديعه". والدُّسِّرُ: فيه أوجه، أحدها: أنه المسامير جمع دسار نحو: كُتِبَ في جمع كتاب. وقال الزمخشري: "جمع دسار وهو المسماز فعال، من دسره

إذا دَفَعَهُ؛ لأنه يُدَسِّرُ به مَنَقَدُهُ " وقال الراغب: "الواحدُ دَسْرٌ - يعني فيكونُ مثل: سَبَفٌ وسُفٌّ - وأصل الدَّسْرِ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ بِقَهْرٍ، دَسَرَهُ بِالرُّمْحِ، وَمِدَسَّرٌ مثلُ مِطْعَنٍ وَرُوي: "ليس في العَنَبِ زكَاةٌ إنما هو شيءٌ دَسَرَهُ البحرُ"، أي: دفعه. الثاني: أنها الخيوط التي تُشَدُّ بها السفنُ. الثالث: أنها عَوَارِضُ السفينة. الرابع: أنها أضلاعُها.

* { تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ }

قوله: { بِأَعْيُنِنَا } : أي: مُلْتَبِسَةً بِحِفْظِنَا وهو في المعنى كقوله تعالى: { وَلِئَصْنَعِ عَلَيَّ عَيْنِيَا }. وقرأ زيد بن علي وأبو السَّمَّال "بِأَعْيُنِنَا" بالإدغام.
قوله: { جَزَاءً } منصوبٌ على المفعول له ناصبه "فَقَنَحْنَا" وما بعده. وقيل: منصوب على المصدر: إِمَّا بفعلٍ مقدرٍ، ي: جَارَيْنَاهُمْ جَزَاءً، وَإِمَّا على التَجَوُّزِ: / بأنَّ معنى الأفعالِ المتقدِّمة: جَارَيْنَاهُمْ بها جَزَاءً.

قوله: { لِّمَن كَانَ كُفِرَ } العامَّةُ على "كُفِرَ" مبنياً للمفعول والمرادُ بـ "مَنْ كُفِرَ" نوحٌ عليه السلام، أو البارئِ تعالى. وقرأ مسلمة به محارب "كُفِرَ" بإسكان الفاء كقوله:

4161 - لو عُصِرَ منه المِسْكُ والبانُ انعَصِرَ

(13/245)

وقرأ يزيد بن رومان وعيسى وقتادة "كَفَرَ" مبنياً للفاعل. والمرادُ بـ "مَنْ" حينئذٍ قومُ نوح. و "كُفِرَ" خبرٌ كان. وفيه دليلٌ على وقوع خبر كان ماضياً مِنْ غير "قد" وبعضهم يقول: لِأَبْدٍ مِنْ "قَدْ" ظاهرةً أو مضمرةً. ويجوز أن تكون "كان" مزبدةً. وضميرُ "تَرَكْنَاهَا" إِمَّا للقصة. أو الفَعْلَةَ، أو السفينة، وهو الظاهرُ.

* { وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ }

قوله: { مُدَكِّرٍ } : أصله مُدَكِّرٌ، فأبْدِلت التاءُ دالاً مهملةً، ثم أبْدِلت المعجمة مهملةً لمقاربتها وقد تَقَدَّمَ هذا في قوله: { مُدَكِّرٌ } وقد فُرِيء "مُدَكِّرٌ" بهذا الأصلِ وقرأ قتادة - فيما تَقَلَّ عنه أبو الفضل - "مُدَكِّرٌ" بفتح الذالِ مخففةً وتشديد القافِ مِنْ دَكَّرَ بالتشديد، أي: ذكرَ نفسه أو غيره بما مضى مِنْ قِصَصِ الأولين. وَتَقَلَّ عنه ابنُ عطية كالجماعة، إلا أنَّه بالذالِ المعجمة وهو شاذٌّ، لأنَّ الأولَ يُقَلَّبُ للثاني، لا الثاني للأولِ.

* { فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذْرٍ }

قوله: { فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي } : "كان" الظاهرُ فيها أنها ناقصةٌ فـ "كيف" خبرٌ مقدَّم. وقيل: يجوزُ أن تكون تامةً فتكون "كيف" في محلِّ نصبٍ: إِمَّا على الطرف، وإِمَّا على الحال، كما تقدَّمَ تحقيقُه في البقرة.

* { وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ }

ومعنى يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ: هَيَّأْنَاهُ لِلذِّكْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَسَّرَ قَرَسَهُ، أَي: هَيَّأَهُ لِلرُّكُوبِ بِالْحَامِيهِ. قَالَ الشَّاعِرُ: 4162 - فَقُمْتُ إِلَيْهِ بِاللَّجَامِ مُيَسَّرًا * هُنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

* { إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ }

(13/246)

قوله: { صَرْصَرًا } : أَي الشَّدِيدَةُ الصَّوْتِ مِنْ صَرْصَرَ الْبَابُ أَوْ الْقَلَمُ إِذَا صَوَّتَ، أَوْ الشَّدِيدَةُ الْبَرْدِ مِنْ الصَّرِّ وَهُوَ الْبَرْدُ. وَهُوَ كُلُّ أَصْوَلٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ مَكِّي: أَصْلُهُ صَرَّرَ مِنْ صَرَّ الْبَابُ إِذَا صَوَّتَ لَكِنْ أَبَدَلُوا مِنَ الرَّاءِ الْمَشْدُودِ صَادًا". قُلْتُ: وَهَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ. وَمِثْلُهُ: كَبَّكَبَ وَكَفَّكَفَ، وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي فُصَّلَتِ وَغَيْرِهَا.

قوله: { يَوْمِ نَحْسٍ } الْعَامَّةُ عَلَى إِضَافَةِ "يَوْمِ" إِلَى "نَحْسٍ" بِسُكُونِ الْحَاءِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ. وَالثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، أَي: يَوْمِ عَذَابٍ نَحْسٍ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِنُتُونِهِ وَوَصَفِيهِ بِـ نَحْسٍ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِكَسْرِ الْحَاءِ. وَقَيَّدَهُ الشَّيْخُ. وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى { فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ } بِسُكُونِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا. وَتُنَوِّينَ "أَيَّامٍ" عِنْدَ الْجَمِيعِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ "وَمُسْتَمِرٌّ" صِفَةٌ لـ "يَوْمٍ" أَوْ "نَحْسٍ" وَمَعْنَاهُ كَمَا تَقَدَّمَ، أَي: دَامَ عَلَيْهِمْ حَتَّى أَهْلَكَهُمْ أَوْ مِنْ الْمَرَارَةِ.

* { تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ }

و "تَنْزِعُ" فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ إِمَّا نَعْتًا لـ "رِيحًا"، وَإِمَّا جَلًّا مِنْهَا لِتَخْصُصِهَا بِالصِّفَةِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وَقَالَ "النَّاسِ" لِتَضَمُّ دَكَرَهُمْ وَأَنَّثَهُمْ، فَأَوْقَعَ الظَّاهِرَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ لِذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ: تَنْزَعُهُمْ. قَوْلُهُ: { كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ } حَالٌ مِنَ النَّاسِ مَقْدَرَةٌ. وَ "مُنْقَعِرٍ" صِفَةٌ لـ "نَخْلٍ" بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ، وَلَوْ أَنَّهُ لَاعْتَبِرَ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، كَقَوْلِهِ { نَخْلٍ خَاوِيَةٍ } وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ اللَّغْتَيْنِ فِيهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هُنَا وَأَنَّثَ فِي الْحَاقَةِ مِرَاعَاةً لِلْفَوَاصِلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَقَرَأَ أَبُو نَهْيَكٍ "أَعْجَزُ" عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ نَحْوِ: صَبُعٌ وَأَصْبُعٌ، وَقِيلَ: الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَتَرَكَهُمْ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ، قَالَهُ مَكِّي، وَلَوْ جُعِلَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى التَّضْمِينِ، أَي: يُصَيِّرُهُمُ بِالنَّزْعِ كَأَنَّهُمْ، لَكَانَ أَقْرَبَ.

(13/247)

والأعجاز: جمع عَجَز وهو مُوَجَّز الشيء ومنه "العَجَزُ" لأنه يُؤَدِّي إلى تأخُر الأمور. والمُنْقَعِرُ: المُنْقَلَعُ مِنْ أصله، قَعَرْتُ النخلة: قَلَعْتُهَا مِنْ أصلها فانْقَعَرَتْ. وقَعَرْتُ البئر: وصلْتُ إلى قعرها. وقَعَرْتُ الإناء: شَرَبْتُ ما فيه حتى وصلْتُ إلى قَعْرِه، وأقَعَرْتُ البئر: أي جعلْتُ لها قَعْرًا، وقَعَرْتُها: وصلْتُ إلى قَعْرِها.

* { فَقَالُوا أَبَشَّرْنَا مَنَا وَاحِدًا تَبَّعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ صَلَالٍ وَسُعْرٍ }

(13/248)

قوله: {أَبَشَّرًا}: منصوبٌ على الاشتغال، وهو الراجح، لتقدُّم أدائِهِ هي بالفعلِ أُولَى، "ومِنَّا" نعتٌ له، و"واحدًا" فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ"بَشَّرًا" إلا أنه يُشكَلُ عليه تقديمُ الصفةِ المؤولة على الصريحة، ويُجاب: بأنَّ "مِنَّا" حينئذٍ ليس وَصْفًا بل حالٌّ من "واحدًا" فُدِّمَ عليه. والثاني: أنه نصبٌ على الحال من هاء "تَبَّعُهُ" وهو تخلصٌ من الإعراب المتقدِّم. إلا أنَّ المُرَجَّحَ لكونه صفةً قراءتهما مرفوعين: أَبَشَّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا تَبَّعُهُ على ما سيأتي فهذا يُرَجَّحُ كَوْنُ / "واحدًا" نعتًا لـ"بَشَّرًا" لا حالًا. وقرأ أبو السَّمَّال - فيما نقل الهذلي والدايني - برفعهما على الابتداء، و"واحدًا" صفةً "وتَبَّعُهُ" خبره. وقرأ أبو السَّمَّال أيضًا، فيما نقل ابن خالويه وأبو الفضل وابن عطية برفع "بَشَّرْنَا" ونصب "واحدًا" وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ "أَبَشَّرْنَا" مبتدأ، وخبره مضمير، تقديره: أَبَشَّرْنَا مِنَّا، يُبَعَثُ إِلَيْنَا أَوْ يُرْسَلُ. وأمَّا انتصابُ "واحدًا" ففيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من هاء بالابتداء أيضًا، والخبر "تَبَّعُهُ" و"واحدًا" حالٌ على الوجهين المذكورين أنفًا. الثالث: أنه مرفوعٌ يفعل مضمير بمنى للمفعول تقديره: أُبَشِّرُ أَبَشَّرْنَا مِنَّا نَعْتُ و"واحدًا" حالٌ أيضًا على الوجهين المذكورين أنفًا. وإليه ذهب ابن عطية. قوله: {وَسُعْرٍ} يجوزُ أن يكون مفردًا، أي: جنون. يقال: ناقهٌ مَسْعُورَةٌ، أي: كالمجنونة في سَيْرِها. قال الشاعر:

4163 - كَأَنَّ بِهَا سُعْرًا إِذَا الْعَيْسُ هَرَّهَا * دَمِيلٌ وَإِرْخَاءٌ مِنَ السَّيْرِ مَتَعْبٌ
وَأَنْ يَكُونَ جَمَعَ سَعِيرٍ، وهو النار، والاحتمالان منقولان.

* { أَلْقَى الذُّكْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشْرٌ }

قوله: {مِنْ بَيْنِنَا}: حالٌ من هاء "عليه"، أي: ألقى عليه مفردًا مِنْ بَيْنِنَا.

(13/249)

قوله: {أَشْرٌ}: الأَشْرُ: البَطْرُ. يقال: أَشْرَ يَأْشُرُ أَشْرًا فهو أَشْرٌ كَفْرِح، وَأَشْرٌ كضارب، وَأَشْرَانُ كَسَكْرَان، وَأَشَارِي كَسُكَارِي. وقرأ أبو فُلَايَةَ وجعلهما أَفْعَلًا تفضيل تقول: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو وَشَرٌّ مِنْ بَكْرٍ. ولا نقول: أَحْبَبُّ وَلَا أَشْرٌ إِلَّا فِي نُدُورٍ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَكَقَوْلِ رُؤْبَةَ:

4164 - يِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْبَرِ
وَتَبَّتْ فِيهِمَا فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ: مَا أَحْيَرَهُ وَمَا أَسْرَهُ. وَلَا تُحْدَفُ إِلَّا فِي تُدُورٍ
عَكْسَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. قَالُوا: "مَا خَيْرَ اللَّبَنِ لِلصَّحِيحِ وَمَا شَرَّهُ لِلْمَبْطُلُونَ" وَهَذَا
مِنْ مَحَاسِنِ الصَّنَاعَةِ. وَقَرَأَ أَبُو قَيْسٍ الْأُودِيُّ، وَمَجَاهِدُ الْحَرْفَ الثَّانِي "الْأَشْرُ"
ثَلَاثَ ضَمَاتٍ. وَتَخْرِيجُهَا: عَلَى أَنَّ فِيهِ لُغَةً "أَشْرُ" بِضَمِّ الشَّيْنِ كَحَدْرٍ وَحِزْرٍ، ثُمَّ
ضُمَّتِ الْهَمْزَةُ عَلَى أَصْلِ تَيْكَ اللَّغَةِ كَحَدْرٍ.

* { سَيَعْلَمُونَ عَدَاً مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُ }

قوله: { سَيَعْلَمُونَ } : قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ بالخطاب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه
حكاية قول صالح لقومه. والثاني: أنه خطابُ الله تعالى على جهة الالتفاتِ.
والباقون بالياء عَيْبَةً، وهي ظاهرةٌ لجريان الغيب قبله في قوله: { فَقَالُوا
أَتَسْرَأُ } واختارها مكِّي لأن عليها الأكثر. و"عَدَاً" في قوله ليس المرادُ به الذي
يلي يومك بل الزمانُ المستقبل، كقول الطرمَّاح:
4165 - أَلَا عَلَّلَانِي قَبْلَ نَوْحِ النَّوَائِحِ * وَقَبْلَ اضْطِرَابِ النَّفْسِ بَيْنَ الْجَوَانِحِ
وَقَبْلَ غَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِي * إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

* { إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ }

قوله: { فِتْنَةً } : مفعولٌ له أو مصدرٌ من معنى الأول، أو في موضع الحال.

* { وَتَبَّتْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ }

(13/250)

وقرأ العامة "قِسْمَةً" بكسر القاف. ورُوي عن أبي عمرو فُتِحَها وهو قياس
المَرَّةِ. والضمير في "بَيْنَهُمْ" لقوم صالح والناقَة، فغلب العاقل.

* { فَتَادُوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ }

قوله: { فَتَادُوا } : قبله محذوفٌ، أي: فتمادوا على ذلك ثم ملؤهُ فعزموا على
عَقْرِهَا فِتَادُوا صَاحِبَهُمْ / وَتَعَاطَى: مطاوعٌ وعاطَى، كأنهم كانوا يتدافعون ذلك
حتى تَوَلَّاهُ أَشْقَاهَا.

* { إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُخْتَطِرِ }

قوله: { كَهَشِيمِ الْمُخْتَطِرِ } : العَامَّةُ على كسر الطاء اسم قاعل وهو الذي يَتَّخِذُ
حَظِيرَةً مِنْ حَطَبٍ وَغَيْرِهِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ وَأَبُو حَيَوَةَ وَأَبُو رَجَاءٍ وَعَمْرُو بْنُ
عَبِيدٍ بِفَتْحِهَا. فَقِيلَ: هُوَ مُصَدَّرٌ، أَي: كَهَشِيمِ الْإِحْتِطَارِ وَقِيلَ: هُوَ مَكَانٌ. وَقِيلَ هُمْ
اسْمٌ مَفْعُولٌ وَهُوَ الْهَشِيمُ نَفْسُهُ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ لِصِفَتِهِ
كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ. وَالْحَظْرُ: الْمَنْعُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ فِي سَبْحَانَ.

* { إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ }

قوله: {إِلَّا آلَ لُوطٍ}: فيه وجهان، أحدهما: أنه مُتَّصِلٌ ويكون المعنى: أنه أرسل الحاصِبَ على الجميع إلا أهله فإنه لم يرسل عليهم. والثاني: أنه منقطع، ولا أدري ما وجهه؟ فإنَّ الانقطاعَ وعدمه عبارةٌ عن عدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا داخلٌ ليس إلا. وقال أبو البقاء: "هو استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: متصلٌ، لأنَّ الجميع أرسل عليهم الحاصِبُ فهلكوا إلا آل لوطٍ. وعلى الوجه الأول يكون الحاصِبُ لم يُرسل على آل لوطٍ" انتهى. وهو كلامٌ مُشْكِلٌ.

وقوله: {نَجَّيْنَاهُمْ} تفسيرٌ وجوابٌ لقائل يقول: فما كان من شأن آل لوطٍ؟ كقوله "أبي" بعد قوله {إِلَّا إِبْلِيسَ} وقد تقدّم في البقرة.

(13/251)

"وَبَسَّحَرَ" الباءُ حاليةٌ أو ظرفيةٌ. وانصرف "سَحَرَ" لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به وقتٌ بعينه لُمُنِعَ للتعريفِ والعَدْلِ عن آل، هذا هو المشهورُ وزعم صدرُ الأفاضل أنه مبنيٌّ على الفتح كأمسٍ مبنيًا على الكسر.

* { نُّعْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ }

قوله: {نُّعْمَةً}: إمَّا مفعولٌ به، وإمَّا مصدرٌ بفعلٍ من لفظها، أو من معنى "نَجَّيْنَاهُمْ" لأنَّ نَجَّيْنَاهُمْ إنعامٌ، فالتأويلُ: إمَّا في العامل، وإمَّا في المصدر "وَمِنْ عِنْدِنَا": إمَّا متعلقٌ بنعمة، وإمَّا بمحذوفٍ صفةٌ لها. والكاف في "كذلك" نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، أي: مثل ذلك الجزاء نَجْزِيُّ وقرأ العامَّةُ "قَطَمَسْنَا" مخففاً. وابن مقسم مُشَدِّداً على التكرير لأجل المتعلق أو لشِدَّةِ الفعلِ في نفسه.

* { وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ }

قوله: {بُكْرَةً}: انصرف لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به وقتٌ بعينه امتنع للتعريف والتأنيث. وهذا كما تقدّم في "عُدْوَةٌ" ومَتَعَهَا زيد بن علي الصرف، دَهَبَ بها إلى وقتٍ بعينه.

* { كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاَهُمْ أَحَدًا عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ }

قوله: {أَحَدًا عَزِيزٍ}: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِهِ.

* { أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرُونَ }

و: {أَمْ يَقُولُونَ}: العامَّةُ على العيبة التفاتاً. وأبو حيوة وأبو البرهسم وموسى الأسواري بالخطاب جَزِيًّا على ما تقدّم من قوله "أَكْفَارِكُمْ" إلى آخره.

* { سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ }

(13/252)

والعامة على "سَيَهْرُمُ" مبنياً للمفعول. و "والجمْعُ" مرفوعٌ به. وقُرِئَ "سَيَهْرُمُ" بفتح التاء خطاباً للرسول عليه السلام، "الجمْعُ" مفعولٌ به، وأبو حيوة في روايةٍ ويعقوب "سَيَهْرُمُ" بنون المعظم نفسه، و "الجمْعُ" منصوبٌ أيضاً، وروى عن أبي حيوة أيضاً وابن أبي عيلة "سَيَهْرُمُ" بياء العيبة مبنياً للفاعل، "الجمْعُ" منصوبٌ، أي: سَيَهْرُمُ اللُّجْمُ. "ويُولُونَ" العامة على العيبة. وأبو حيوة وأبو عمرو في روايةٍ "ويُولُونَ" بقاء الخطاب، وهي واضحة. والدُّبْرُ هنا: اسمٌ جنس. وحسُنَ هنا لوقوعِ فاصلةٍ بخلافِ {لَيُولَنَّ الأَدْبَارُ}. وقال الزمخشري: "أي: الأَدْبَارُ، كما قال: 4166 - كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا * وقُرِئَ "الإدْبَارُ". قال الشيخ: "وليس مثل / "بعضِ بَطْنِكُمْ" لأن الإفراد هنا له مُحَسَّنٌ ولا مُحَسَّنٌ لإفرادِ "بَطْنِكُمْ".

* { يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ دُوقُوا مَسَّ سَقَرَ }

قوله: {دُوقُوا}: على إرادة القول، وقرأ أبو عمرو وفي روايةٍ محبوبٍ عنه "مَسَّ سَقَرَ" وخطأه ابن مجاهد. وهو معذورٌ لأنَّ السَّيْنَ الأخيرة مِنْ "مَسَّ" مُدْعَمٌ فيها فلا تُدْعَمُ في غيرها لأنها متى أُدْعِمَ فيها لزم تحريكها، ومتى أُدْعِمَتْ هي لزم سكونها فتنافس الجمْعُ بينهما. قال الشيخ: "والظنُّ بأبي عمرو أنه لم يُدْعِمَ حتى حَذَفَ أحدَ الحرفين، لاجتماع الأمثال ثم أُدْعِمَ" قلت: كلامُ ابن مجاهد إنما هو فيما قالوه إنه أُدْعِمَ، أمَّا إذا حَذَفَ وأدْعِمَ فلا إشكال. "وسَقَرَ" عَلِمٌ لجَهَنَّمَ - أعادنا اللهُ منها - مشتقٌّ مِنْ سَقَرْتَهُ الشمسُ والنارُ، أي: لَوَحْتَهُ ويُقال: صَقَرْتَهُ بالصاد، وهي مبدلةٌ من السين لأجل القاف. قال ذو الرمة. 4167 - إذا ذابتِ الشمسُ اتقى صَقَرَاتِهَا * بأفنانِ مَرْبوعِ الصَّرِيمَةِ مُعِيلِ

(13/253)

"وسَقَرَ" متحتم المنع؛ لأن حركة الوسطِ تَتَرَلَّتْ مَنزِلَةَ الحرفِ الرابعِ كَعَقْرِب وزينب.

* { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }

قوله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ}: العامة على نصب "كل" على الاشتغال وأبو السَّمَالِ بالرفع. وقد رَجَّحَ الناسُ، بل بعضهم أوجبَ النصبَ قال: لأن الرفع

يُوهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل السنَّة. وذلك أنه إذا رُفِعَ "كل شيء" كان مبتدأ "وخلقناه" صفة لـ "كل" أو لشيء. و "بقدر" خبره. وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقدر، كذا قدَّره بعضهم. وقال أبو البقاء: "وإنما كان النصبُ أولى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدلُّ على عموميه، بل يُفيد أنَّ كل شيء مخلوقٌ فهو بقدر". وقال مكي بن أبي طالب: "كان الاختيارُ على أصول البصريين رفع "كل" كما أن الاختيارَ عندهم في قولك "زيدٌ ضربته" الرفع، والاختيارُ عند الكوفيين النصبُ فيه بخلاف قولنا "زيدٌ أكرمته" لأنه قد تقدَّم في الآية شيءٌ عمِلَ فيما بعده وهو "إنَّ" والاختيارُ عندهم النصبُ فيه. وقد أجمع القراءُ على النصبِ فـ "كل" على الاختيار فيه عند الكوفيين ليَدُلَّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلاف ما قاله أهل الرِّبْعِ مَنْ أنَّ ثمَّ مخلوقاتٍ لغير الله تعالى، وإنما دلَّ النصبُ في "كل" على العموم؛ لأنَّ التقديرَ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ، فَخَلَقْنَاهُ تَأْكِيدٌ وَتَفْسِيرٌ لـ "خَلَقْنَا" المضمرة الناصبِ لـ "كل". وإذا حَدَقْتَهُ وَأَطَهَرْتِ الْأَوَّلَ صارَ التقديرُ: إِنَّا خَلَقْنَاهُ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، فهذا لفظٌ عامٌ يعمُّ جميع المخلوقات. ولا يجوز أن يكون "خَلَقْنَاهُ" صفةً لـ "شيء" لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ، ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما،

(13/254)

فإذا لم يَبْقَ "خَلَقْنَاهُ" صفةً لم يَبْقَ إِلَّا إنه تفسراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يَبْقَ "خَلَقْنَاهُ" صفةً لم يَبْقَ إِلَّا أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمرة النصب، وذلك يَدُلُّ على العموم. وأيضاً فإن النصب هو الاختيارُ لأنَّ "إِنَّا" عندهم يَطْلُبُ الفعلَ فهو أولى به، فالنصبُ عندهم في "كل" هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُّبْهِ كان النصبُ أولى من الرفع. وقال ابن عطية: / "وقومٌ من أهل السنَّة بالرفع". وقال أبو الفتح: "هو الوجهُ في العربية، وقراءتُنا بالنصب مع الجماعة". وقال الزمخشري: "كلُّ شيء" منصوبٌ بفعلٍ مضمرة يُفسِّره الظاهرُ. وقُريء "كلُّ شيء" بالرفع. والقَدْرُ والقَدَرُ: التقديرُ، وقُريء بهما، أي: خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مُقَدَّرًا مُحْكَمًا مُرْتَبًا عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ أَوْ مُقَدَّرًا مَكْتُوبًا فِي اللُّوحِ، معلوماً قبل كونه قد عَلِمْنَا حاله وزماتَه "انتهى. وهو هنا لم يَتَعَصَّبَ للمعتزلة لضعف وجه الرفع.

وقال قومٌ: إذا كان الفعل يُتَوَهَّمُ فيه الوصفُ وأنَّ ما بعده يَصْلُحُ للخبر، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبرِ اختير النصبُ في الاسم الأول حتى يتضح أن الفعل ليس بوصفٍ، ومنه هذا الموضع؛ لأنَّ قراءة الرفع تُحِيلُ أَنَّ الفعلَ وصفٌ، وأنَّ الخبرَ "بقدر". وقد تنازع أهل السنة والقَدَرِيَّةُ الاستدلال بهذه الآية: فأهل السنَّة يقولون: كلُّ شيء مخلوقٌ لله تعالى بقدر، ودليلهم قراءة النصب لأنه لا يُفسَّرُ في هذا التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لو رُفِعَ الأولُ على الابتداء. وقال القَدَرِيَّةُ: القراءةُ برفع "كل" و "خَلَقْنَاهُ" في موضع الصفة لـ "كل"، أي: إنَّ أَمْرَنَا أَوْ شَأْنَنَا: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ فَهُوَ بِقَدَرٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ، وعلى حَدِّ ما في هيئته وزمونه.

(13/255)

وقال بعضُ العلماء: في القَدَرِ هنا وجوهٌ، أحدها: أنه المقدارُ في ذاته وفي صفاته. والثاني: التقديرُ كقولهِ {قَدَرْتَا قِنَعَمَ الْقَادِرُونَ}. وقال الشاعر:
4168 - * وَقَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ
أي: ما هو مُقَدَّرٌ. والثالث: القَدَرُ الذي يُال مع القضاء كقولك: كان بقضاءِ الله وقَدَرِه فقولهِ "بَقَدَرٍ" على قراءة النصب متعلقٌ بالفعل الناصب وفي قراءة الرفع في محلِّ رفع، لأنه خبرٌ لـ "كل" و "كل" وخبرها في محلِّ رفع خبراً لـ "إن".

* { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ }

وسببُاتي قريباً آيةٌ عكسَ هذه أعني في اختيار الرفع وهي قوله { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ } فإنه لم يختلف في رفعه قالوا لأنَّ نصبه يُؤدِّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أَتَى لَو نَصَبْتَهُ لكانَ التقديرُ: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبر، وهو خلافُ الواقع؛ إذ في الزُّبر أشياءٌ كثيرةٌ جداً لم يفعلوها. وأمَّا قراءة الرفع فتؤدِّي أن كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُّبر وهو المقصود فلذلك اتَّفَقَ على رفعه، وهذان الموضعان من نُكْتِ الميسائل العربية التي اتَّفَقَ مجيئها في سورةٍ واحدةٍ في مكاتِبَين متقاربين ومما يَدُلُّ على جلالَةِ علمِ الإعراب وإفهامِهِ المعاني الغامضة. والجاهلون لأهل العلم أعداءُ.

* { وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ }

(13/256)

وقرأ العامةُ "مُسْتَطَرٌّ" بتخفيف التاء من السَّطَرِ وهو الكَتَبُ، أي: مُكْتَتَبٌ. وقرأ الأعمش وعمران بن حدير وثُرَوى عن عاصم بتشديدها. وفيه وجهان. أحدهما: أنه مشتقٌّ مِنْ طَرَّ الشارِبُ والنبات، أي: ظهر وتَبَّتْ، بمعنى: أن كلَّ شيءٍ قلَّ أو كثرَ ظاهرٌ في اللوح غيرَ خفي، فوزنه مُسْتَفْعَلٌ كَمُسْتَخْرَجٍ. والثاني: أنه من الاستطار، كالقراءة العامة وإنما شُدِّدَتِ الرَّاءُ من أجل الوقفِ كقولهِ: "هذا جَعْفَرٌ وَقَرَجٌ" ثم أجري الوصلُ مُجرى الوقفِ فوزنه مُفْتَعَلٌ كقراءة الجمهور.

* { إِنَّ الْمُتَفِينَ فِي جَنَاتٍ وَنَهْرٍ }

قوله: { وَنَهْرٍ } : العامةُ بالإفرادِ وهو اسمٌ جنسٍ بدليلِ مقارنتِهِ للجمع، والهَاءُ مفتوحةٌ كما هو الفصيح، وسكنها مجاهد والأعرج وأبو السَّمَّالِ والفياض وهي لَعِيَّةٌ. وقد تقدَّم الكلامُ عليها أولَ البقرة. وقيل ليس المرادُ هنا نهرَ الماءِ، وإنما المرادُ به سَبْعَةُ الأرزاقِ لأنَّ المادَةَ تَدُلُّ على ذلك كقول قيس بن الخطيم: /
4169 - مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَنَقَّهَا * بِرِي قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا
أي: وَسَعْتُ. وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز والأعمش وزهير الفرقي "ونَهْرٌ" بضم

النون والهاء، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ جمعَ نَهْرٍ بالتحريك وهو الأولى نحو: أَسَدٌ في أَسَدٍ. والثاني: أَنْ يكونَ جمعَ الساكن نحو: سُقْفٌ في سُقْفٍ وَرُهْنٌ في رَهْنٍ، والجمع مناسبٌ للجمع قبله في "جَنَاتٍ" وقراءةُ العامة بإفراده أَبْلَغُ وقد تقدّمَ كلامُ ابن عباس في قوله تعالى آخر البقرة {وَمَلَأْنِيكَ بِهِ وَكُنْتُمْ أَكْثَرٌ مِنْ "الكتب"}. وتقدّمَ أيضاً تقديرُ الزمخشري لذلك، فعليك . . .

(13/257)

قوله تعالى {فِي مَقْعَدٍ} يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وهو الظاهرُ وَأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعه خبراً. وَجَوَّزَ أبو البقاء أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قوله "في جناتٍ" وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ، لأن المقعدَ بعضُها، وَأَنْ يكونَ اشتمالاً أنها مشتملةٌ، والأولُ أظهرٌ، والعامَّةُ على أفرادٍ "مَقْعَدٌ" مُراداً به الجنس كما تقدّمَ في "نَهْرٍ". وقرأ عثمانُ البَبيُّ "مَقَاعِدٌ" وهو مناسبٌ للجمع قبله. وَمَقْعَدٌ صِدْقٌ من بابِ رجلٍ صِدْقٍ: في أنه يجوزُ أَنْ يكونَ من إضافةِ الموصوفِ لصفتهِ. والصدقُ يجوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ ضدُّ الكذبِ، أي: صُدِّقُوا في الإخبارِ به، وَأَنْ يَرَادَ بِهِ الجَوْدَةُ والخيرَةُ. و"مليكٌ" مثلُ مبالغةٍ وهو منليسبُ هنا، ولا يُتَوَهَّمُ أَنْ أصله مَلَكَ لأنه هو الوارِدُ في غير موضعٍ، وَأَنَّ الكسرةَ أَشْبَعَتْ فتولد منها ياءٌ؛ لأنَّ الإشباعَ لم يَرِدْ إلا ضرورةً أو قليلاً، وَإِنْ كان قد وقع في قِراءةِ هشامٍ "أَقْبِيْدَةً" في آخر إبراهيم، وهناك يطالعُ ما ذكرته فيه.

سورة الرحمن

* { الرَّحْمَانُ }

قوله: { الرَّحْمَانُ } فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمرةٌ، أي: اللّهُ الرَّحْمَنُ. الثاني: أنه مبتدأٌ، وخبره مضمرةٌ، أي: الرَّحْمَنُ رَبُّنَا. وهذان الوجهان عند مَنْ يرى أَنَّ "الرَّحْمَنُ" آيةٌ مع هذا المضمرة معه، فإنهم عَدَّوْا "الرَّحْمَنُ" آيةً ولا يُتَصَوَّرُ ذلك إلا بانضمام خبرٍ أو مُخَبَّرٍ عنه إليه، إذ الآيةُ لا بُدَّ أَنْ تكونَ مفيدةً، وسيأتي ذلك في قوله "مُدِّهَا مَتَّانٌ". الثالث أنه ليس بآيةٍ، وأنه مع ما بعده كلامٌ واحدٌ، وهو مبتدأٌ خبره "عَلَّمَ الْقُرْآنَ".

* { عَلَّمَ الْقُرْآنَ }

(13/258)

قوله: { عَلَّمَ الْقُرْآنَ } : فيه وجهان، أظهرهما: أنها عَلَّمَ المتعدية إلى اثنين أي: عَرَّفَ، من التعليم، فعلى هذا المفعولُ الأولُ محذوفٌ فقيل: تقديره: عَلَّمَ

جبريلَ القرآنَ. وقيل: عَلَّمَ مُحَمَّدًا. وقيل: عَلَّمَ الْإِنْسَانَ. وهذا أَوْلَى لِعُمُومِهِ، ولأنَّ قَوْلَهُ "خَلَقَ الْإِنْسَانَ" دالٌّ عَلَيْهِ. والثاني: أَنَّهَا مِنَ الْعَلَامَةِ. فالمعنى: جَعَلَهُ عِلْمًا وَأَيَّةً يُعْنَى بِهَا.

وهذه الجملة التي جيءَ بها من غير عاطفٍ لأنها سِيَقَتْ لتعديدِ نعمة كقولك: فلانٌ أَحْسَنَ إلى فلان: أكرمهُ، أشادَ ذِكْرَهُ، رَفَعَ مِنْ قَدْرِهِ، فَلشِدَّةِ الْوَصْلِ تَرَكَ الْعَاطِفَ. والظاهر أَنَّهَا أَخْبَارٌ. وقال أبو البقاء: و"خَلَقَ الْإِنْسَانَ" مستأنفٌ وكذلك "عَلَّمَهُ" يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْإِنْسَانِ مَقْدِرَةً وَ"قَدَّ" معها مرادُهُ". انتهى. وهذا ليس بظاهر بل الظاهرُ ما قَدَّمْتُهُ ولم يذكُرْ الزمخشريُّ غَيْرَهُ: فإن قيل: لِمَ قَدَّمَ تعليمَ القرآنِ للإنسانِ على خَلْقِهِ وهو متأخِّرٌ عنه في الوجودِ؟ قيل: لأنَّ التعليمَ هو السببُ في إيجاده وخالقه.

* { الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ }

قوله: { بِحُسْبَانٍ } : فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن "الشمس" مبتدأ و "بحسبان" خبرها على حَدِّ مضافٍ تقديره: حَزَبِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِحُسْبَانٍ، أي: كائن أو مستقر أو استقرَّ بِحُسْبَانٍ. الثاني: أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ هَذَا الْجَائِزُ تَقْدِيرُهُ: يَجْرِيان بِحُسْبَانٍ، وعلى هذين القولين فيجوزُ فِي الْحُسْبَانِ وَجْهَانِ، أحدهما: أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَفْرُودٌ بِمَعْنَى الْحُسْبَانِ، فَيَكُونُ كَالشُّكْرَانِ وَالْكَفْرَانِ. والثاني: أَنَّهُ جَمْعٌ حِسَابٍ كِثْهَابٍ وَشُهْبَانٍ. / والثالث: أَنَّ الْحُسْبَانَ خَبْرُهُ، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في، أي: كائنان في حُسْبَانٍ، وحُسْبَانٍ، وحُسْبَانٍ على هذا اسمٌ مفرد، اسمٌ لِلْقَلْبِ الْمُسْتَدِيرِ، شَبَّهَ بِحُسْبَانِ الرَّحَى الَّذِي بَاسْتِدَارَتِهِ تَسْتَدِيرُ الرَّحَى، قاله مجاهد.

* { وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ }

(13/259)

قوله: { وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا } : الْعَامَّةُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ مَرَاعًا لِعَجْزِ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُسَمِّيهَا النَّحَاءُ ذَاتَ وَجْهَيْنِ. وفيها دليلٌ لسببويه حيثُ يُجَوِّزُ النَّصْبَ، وإن لم يكن في جملة الاشتغال ضميرٌ عائِدٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ. والأخفشُ يقول: لا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ، مثاله: "هَنْدٌ قَامَتْ وَعَمْرًا أكرمُهُ لِأَجْلِهَا" قال: "لأنك راعيتِ الخبرَ، وَعَطَفْتَ عَلَيْهِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ خَبْرٌ فَيُسْتَرْطَفُ فِيهِ مَا يُسْتَرْطَفُ فِيهِ، وَلَمْ يَتَيَسَّرْ طِ الْجَمْهُورُ ذَلِكَ وَهَذَا دَلِيلُهُمْ، قَالَ الْفَرَّاءُ: "كُلُّهُمْ نَصَبُوا مَعَ عَدَمِ الرِّابِطِ إِلَّا شَدَّ مِنْهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مُحَرَّرًا فِي سُورَةِ يَسٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَاهُ } فَهَنَّاكَ اخْتَلَفَ السَّبْعَةُ فِي نَصْبِهِ وَرَفَعِهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قوله: { وَوَضَعَ الْمِيزَانَ } : الْعَامَّةُ عَلَى "وَضَعَ" فَعْلًا مَاضِيًا. وَ"الْمِيزَانَ" نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ. وَقَرَأَ إِبرَاهِيمُ. "وَوَضَعَ الْمِيزَانَ" بِسُكُونِ الضَّادِ وَخَفْضِ "الْمِيزَانَ". وَتَخْرِيجُهَا: عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَفْعُولِ "رَفَعَهَا"، أَي: وَرَفَعَ وَوَضَعَ

الميزان، أي: جَعَلَ له مكانةً ورفعةً لأخِذَ الحقوق به، وهو مِنْ بَدِيعِ اللَّفْظِ، حيث يصير التقديرُ: وَرَفَعَ وَصَعَ الميزان.

(13/260)

وقال الزمخشيري: "فإن قلت: كيف أَحَلَّ بالعاطف في الجمل الأول وجيء به بعد؟ قلت: بَكَتْ بالجمل الأول واردهً على سَنَنِ التعديد الذين أنكروا الرحمن وآلاءه كما يُبَكِّتُ مُنْكَرُ أيادي الْمُنْعَمِ [عليه] من الناس بتعددها عليه في المثال الذي قَدَّمْتُهُ، ثم رَدَّ الكلامَ إلى منهاجه بعد التبيكيت في وَصَلَ ما يجب وَصْلُهُ للتناسُبِ والتقارُبِ بالعاطفِ. فإن قلت: أيُّ تَنَاسُبٍ بين هاتين الجملتين حتى وَبَسَّطَ بينهما العاطفَ؟ قلت: إن الشمسَ والقمرَ سماوين، والنجمَ والشجرَ أرضيان فبينهما تَنَاسُبٌ من حيث التقابل، وأن السماء والأرض لا تزالان قريبتين، وأن جَزِيَّ الشمس والقمر بحُسابِ من جنس الانقيادِ لأمرِ الله، فهو مناسبٌ لسُجودِ النجم والشجرِ".

* { أَلَّا تَطْعَوُا فِي المِيزَانِ }

قوله: { أَلَّا تَطْعَوُا } في "أَنْ" هذه وجهان، أحدهما: أنَّها الناصبةُ، و"لا" بعدها نافيةٌ، و"تَطْعَوُا" منصوبٌ بـ"أَنْ"، وأنَّ قبلها لامُ العلةِ مقدرَةٌ، تتعلقُ بقوله: "وَوَصَعَ المِيزَانَ" التقدير: لئلا تَطْعَوُا، وهذا بَيِّنٌ. وأجاز الزمخشيري وأبى عطية أَنْ تكونَ المفسِّرةُ، وعلى هذا تكونُ "لا" ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. إلا أنَّ الشيخَ رَدَّهُ: بأنَّ شَرْطَها تقدُّمُ جملةٍ متضمنةٍ لمعنى القول، وليسَتْ موجودةً. قلت: وإلى كونها مفسِّرةً ذهبَ مكِّي وأبو البقاء: إلا أنَّ أبا البقاء كأنه تَبَيَّنَهُ للاعتراض فقال: "وَأَنْ يَمعنى أَيُّ، والقولُ مقدَّرٌ" فجعل الشيءَ المفسِّرَ بـ"أَنْ" مقدَّراً لا ملفوظاً بها، إلا أنه قد يُقال: قوله / "والقولُ مقدَّرٌ" ليس بجيدٍ، لأنها لا تُفسِّرُ القولَ الصريحَ، فكيف يُقدَّرُ ما لا يَصِحُّ تفسيره؟ فضلاً عن أن يقول: وما هو بمعنى القول مقدَّرٌ.
ان

* { وَأَقِيمُوا الوِزْنَ بِالْفِئْسِطِ وَلَا تُخْسِرُوا المِيزَانَ }

(13/261)

قوله: { وَلَا تُخْسِرُوا } : العَامَّةُ على صَمِّ التاءِ وكسرِ السينِ مِنْ أَحْسَرَ، أي: تَقَصَّ كقوله: { وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ } . وقرأ زيد بن علي وبلال بن أبي بردة بفتح التاءِ وكسرِ السينِ فيكونُ فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى. يقال: خَسِرَ المِيزَانَ وَأَخْسَرَهُ، بمعنى واحدٍ نحو: جَبَرَ وَأَجْبَرَ. ونقل أبو الفتح وأبو الفضل عن بلال فتح التاءِ والسين. وفيها وجهان، أحدهما: أنه على حَدْفِ جِرفِ الجرِ تقديره: ولا تُخْسِرُوا في المِيزان. ذكره الزمخشيري وأبو البقاء: إلا أنَّ الشيخَ

قال: "لا حاجة إلى ذلك؛ لأنَّ "حَسِيرًا". قلت: وهذا ليس مِنْ ذاك. ألا ترى أنَّ "حَسِيرُوا أَنفُسَهُمْ". و "حَسِيرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" معناه: أنَّ الحُسْرَانَ واقِعٌ بهما، وأتَمَّا معدومان. وهذا المعنى ليس مُراداً في الآية قطعاً، وإنما المراد: لا تُحْسِرُوا الموزونَ في الميزان. وقُرِئَ "تَحْسِرُوا" بفتح التاء وضمَّ السين. قال الزمخشري: "وقُرِئَ ولا تَحْسِرُوا بفتح التاء وضمَّ السين وكسرها وفتحها. يقال: حَسِرَ الميزانَ يَحْسِرُهُ وَيَحْسِرُهُ. وأَمَّا الفتحُ: فعلى أنَّ الأصلَ "في الميزان" فحذفَ الجارَّ ووصلَ الفعلَ إليه" وكَثَّرَ لفظَ الميزان، ولم يُضْمِرْهُ في الجملتين بعده تقويةً لسانه وهذا كقوله:

4170 - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ * تَعَصَّ الموتُ ذا الغنى والفقيرَا

* { وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ }

قوله: { وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا } كقوله: { وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا }. وقرأ أبو السَّمَّال بالرفع مبتدأ. و "للأنام" عليه للوَضْع. والأنام. قيل: الحيوان. وقيل: بنوا آدمَ خاصة. وقيل: هم الإنسانُ والجنُّ، ووزنُهُ فَعَال كَقَدَال، فيُجْمَعُ في القلة على أَيْمَة بزنة: امرأةٌ أَيْمَة وفي الكثرة: على أُنْم، كَقَدَالِ وَأَقْدِلَة وَقُدُل.

* { فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ دَاتُ الْأَكْمَامِ }

(13/262)

قوله: { فِيهَا فَاكِهَةٌ } : يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الأرض، إلاَّ أنَّها حالٌ مقدَّرةٌ. ويجوزُ وهو الأَحْسَنُ أَنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ هو الحال، و "فاكهةٌ" رَفَعٌ بالفاعليَّة، وتُكْرِتُ؛ لأنَّ الانتفاعَ بها دونَ الانتفاعِ بما دُكِرَ بعدها، وهو من باب الترفيِّ مِنَ الأدنى إلى الأعلى، والأَكْمَامِ: جمعُ كِمِّ بالكسر وهو وعاءُ الثمرة.

* { وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ }

(13/263)

قوله: { وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ } : قرأ ابنُ عامرٍ بنصبِ الثلاثة. وفيه ثلاثةُ أوجه: النصبُ على الاختصاص، أي: وأُحْصِيَ الحَبُّ، قاله الزمخشري. وفيه نظرٌ؛ لأنه لم يَدْخُلْ في مُسَمَّى الفاكهة والنخل حتى يَحْصُهُ مِنْ بَيْنِهَا، وإنما أراد إضمارَ فعلٍ وهو الأرض. قال مكِّي: "لأنَّ قوله "والأَرْضَ وَصَعَهَا"، أي: خلقها، فعطف "الحَبُّ على ذلك". الثالث: أنَّه منصوبٌ بـ "خَلَقَ" مضمراً، أي: وخلق الحَبَّ. قال مكِّي: "أو وَخَلَقَ الحَبَّ" وقرأ به موافقةً لِرِسْمِ مصاحفِ بلده، فإنَّ مصاحفَ الشامِ "ذا" بالألف. وجَوَّزُوا في "الرَّيْحَانِ" أَنْ يكونَ على حَذْفِ

مضاف، أي: وذا الريحان فحذف / المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ
 كـ {وَسَّئِلَ الْقَرْيَةَ} وقرأ الأخوان برفع الأولين وجرَّ "الريحان" عطفاً على
 "العصف"، وهي تويُّدٌ قولَ مَنْ حذف المضافَ في قراءة ابن عامر. والباقون
 برفع الثلاثة عطفاً على فاكهة، أي: وفيها أيضاً هذه الأثيَاءُ. ذكر أولاً ما
 يتلذذون به من الفواكهة، وثانياً الشيءَ الجامعَ بين التلذذِ والتغذي وهو تمرُّ
 التخل، وثالثاً ما يتغذى به فقط، وهو أعظمها، لأنه فُوْتُ غالب الناس. وبجوز
 في الريحان على هذه القراءة أن يكون معطوفاً على ما قبله، أي: وفيها
 الريحان أيضاً، وأن يكون مجروراً بالإضافة في الأصل، أي: وذا الريحان ففعل
 به ما تقدّم.

والعصف: ورقُّ الرزق. وقيل: التبنُّ. وأصله كما قال الراغب: من "العصف"
 والعصيفة وهو ما يعصف، أي: يُقطع من الرزق" وقيل: هو حطامُ النبات.
 والريح العاصف: التي تكسر ما تمرُّ عليه وقد مرَّ ذلك والريحان في الأصل:
 مصدرٌ ثم أطلق على الرزق كقولهم: "سبحان الله وريحانه"، أي: استبرزاقه
 وقيل: الريحان هنا هو المشموم.

(13/264)

وفي الريحان قولان، أحدهما: أنه على فعلان كاللبيان من ذوات الواو. والأصل:
 رُوْحَان. قال أبو علي: "فأبدلت الواو ياءً، كما أبدلوا المياءَ واواً في "أشلورى".
 والثاني: أن يكون أصله رِيُوْحَان، على وزن قَيْعِلَان، فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت
 فيها الياءَ، ثم حُفِّفَ بحذف عين الكلمة كما قالوا: كَيْتُونَةٌ وَبَيْتُونَةٌ. والأصل
 تشديدُ الياءِ فحَقَّقَتْ كما حُفِّفَ هَيْنَ وَمَيْتَ. قال مكِّي: "ولزم تحفيفه لطوله
 بلحاق الزبادتين". ثم ردَّ قولَ الفارسيِّ بأنه لا مُوجِبَ لقلبها ياءً ثم قا: "وقال
 بعضُ الناسِ" فذكر ما قدَّمته عن أبي علي إلى آخره.

* { قِيَائِي آلَاءِ رَبِّكَمَا تُكَدِّبَانِ }

قوله: { قِيَائِي } متعلق بـ "تكدبان" والعامَّةُ على إضافة "أي" إلى الآلاء. وقريء
 في جميع السورة بتنوين "أي" وتخريجها. على أنه قطع أياً عن الإضافة إلى
 شيء مقدر، ثم أبدل منه "آلاء ربكما" بدل معرفة من نكرة. وتقدّم الكلام في
 "الآلاء" وما مفردُها في الأعراف ولله الحمد. والخطابُ في "ربكما" قيل:
 للثقلين من الإنس والجنِّ، لأنَّ الأنامَ يتضمَّنهما على القول المشهور. وقيل:
 للذكر والأنثى. وقيل: هو مثنى مُرادٌ به الواحدُ، كقوله تعالى: { أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ }
 وقول الخبيث الثقفي: "يا حرسِي أضربا عُقَّه" وقد تقدّم ما فيه. و "كالفخار"
 نعتٌ لصلصال وتقدّم تفسيره.

* { وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ }

والجانُّ قيل: هو اسم جنس كالإنسان. وقيل: هو أبو الجنِّ إبليسُ. وقيل: هو
 أبوهم وليس بابليس.

(13/265)

قوله: { مِنْ مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ } " مِنْ " الأولى لابتداء الغاية. وفي الثانية وجهان، أحدهما: أنها للبيان. والثاني: أنها للتبويض. والمارج قيل: ما اختلطَ مِنْ أَحْمَرٍ وَأَقْرٍ وَأَخْضَرَ، وهذا مُشَاهِدٌ فِي النَّارِ، تُرَى الْأَلْوَانُ الثَّلَاثَةُ مُخْتَلِطًا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ. وقيل: الخالصُ. وقيل: الأحمرُ. وقيل: الحُمْرَةُ فِي طَرَفِ النَّارِ. وقيل: المختلطُ بسواد. وقيل: الخالصُ. وقيل: اللهبُ المضطربُ. و " مِنْ نَارٍ " نَعْتٌ لـ " مَارِجٍ ". وقوله: فبأيَّ " إلى آخره. توكيدٌ وتكريرٌ، كما تقدّم في قوله: { وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ } وكقوله فيما سيأتي: { وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ }. وذهب جماعةٌ منهم ابنُ قتيبة إلى أنّ التكريرَ لاختلافِ التَّعْمِ، فلذلك كرّر التوقيفَ مع واحدةٍ واحدةٍ.

* { رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ }

(13/266)

قوله: { رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ } : العَامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، خبره " مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ " وما بينهما / اعتراضٌ. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هُوَ رَبُّ أَي: ذَلِكَ الَّذِي فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ. والثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ فِي " خَلَقَ ". وابن أبي عبيدة " رَبُّ " بالجر بدلاً أو بياناً لـ " رَبِّكُمَا ". قال مكي: " ويجوزُ فِي الْكَلَامِ الْخَفْضُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْ " رَبِّكُمَا " كَأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أَنَّهَا قِرَاءَةٌ مَنْقُولَةٌ وَالْمَشْرِقَانِ، قِيلَ: مَشْرِقُ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ وَمَغْرِبَاهُمَا. وقيل: مَشْرِقَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَغْرِبَاهُمَا. وقيل: مَشْرِقَا الشَّمْسِ فَقَطْ وَمَغْرِبَاهَا. قال الشَّيْخُ: " وَعَنْ عَبَّاسٍ: لِلشَّمْسِ مَشْرِقٌ فِي الصَّيْفِ مُصْعِدٌ، وَمَشْرِقٌ فِي الشِّتَاءِ مُنْحَدِرٌ، تَنْتَقِلُ فِيهِمَا مُصْعِدَةً وَمُنْحَدِرَةً ". وقال الشَّيْخُ: " فَالْمَشْرِقَانِ وَالْمَغْرِبَانِ لِلشَّمْسِ " قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يَقُولُ: مَشْرِقُ الصَّيْفِ وَمَشْرِقُ الشِّتَاءِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي بِهِمَا شُرُوقَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِيهِمَا، أَوْ شُرُوقَ الشَّمْسِ وَحَدَّهَا فِيهِمَا، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ضَرُورَةً.

* { مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ }

(13/267)

قوله: { يَلْتَقِيَانِ } : حَالٌ مِنْ " الْبَحْرَيْنِ " وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْحَالِ الْمَقْدَرَةِ. وَيَجُوزُ بِتَجَوُّزِ أَنْ تَكُونَ مَقَارَنَةً. و " بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ " يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَمَلَةً مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ الظرفُ وَحَدَّهُ هُوَ الْحَالُ. وَالْبَرْزَخُ: فَاعِلٌ بِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَفْرَدِ. وَفِي صَاحِبِ الْحَالِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ " الْبَحْرَيْنِ "، وَالثَّانِي: هُوَ فَاعِلٌ " يَلْتَقِيَانِ " وَلَا يَبْغِيَانِ " حَالٌ أُخْرَى كَالَّتِي قَبْلَهَا أَي: مَرَجَهُمَا غَيْرَ بَاغِيَيْنِ، أَوْ يَلْتَقِيَانِ يَغْرَبَاغِيَيْنِ، أَوْ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ فِي حَالِ عَدَمِ بَعْثِهِمَا. وَهَذِهِ الْحَالُ فِي

قوة التعليل؛ إذ المعنى: لئلا يتعيا. وقد تَمَحَّل بعضهم وقال: أصل ذلك لئلا يتعيا، ثم حَذَفَ حَرْفَ العلة، وهو مُطَرِدٌ مع "أَنْ" و"أَنَّ"، ثم حُذِفَتْ "أَنْ" أيضاً وهو حَذْفٌ مُطَرِدٌ كقوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ { فَلَمَّا حُذِفَتْ "أَنْ" ارتفع الفعل، وهذا غير ممنوع، إلا أنه يتكرر فيه الحذف، وله أن يقول: قد جاء الحذف أكثر مِنْ ذلك فيما هو أَحَقَى من هذا، كما تقدّم في {قَابَ قَوْسَيْنِ}، وكما سيأتي في قوله: {وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ}

* {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} {

قوله: {يَخْرُجُ}؛ قرأ نافع وأبو عمرو "يُخْرَجُ" مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعل على المجاز. قالوا: وتَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لأنَّ ذلك لم يُؤخَذُ من الحبرِ العَدْبِ، حتى عابُوا قوله:
4171 - فجاء بها ما شئتَ مِنْ لَطْمِيَّةٍ * على وَجْهها ماءُ الفُرَاتِ يَموجُ

(13/268)

قال مكّي: "كما قال تعالى: {عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ} أي: مِنْ إِحْدَى الْقَرْيَتَيْنِ، وَحَذْفُ المضافِ كثيرٌ شائعٌ" وقيل: هو كقوله: {نَسِيًا حُوتَهُمَا} وإنما النَّاسِي فَتَاهُ، وَيُعْرَى هذا لأبي عبيدة. وقيل: يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا اللُّؤْلُؤُ، وَمِنَ الْآخَرِ الْمَرْجَانُ. وقيل: بل يَخْرُجَانِ مِنْهُمَا جميعاً، ثم ذكروا تأويلَ منها: أنهما يَخْرُجَانِ مِنَ الْمِلْحِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْعَدْبُ، وهذا مشاهدٌ عند الغَوَاصِينَ، وهو قولُ الجمهورِ فَنَاسَبَ ذلكُ إِسْنَادَهُ إِلَيْهِمَا. ومنها قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: تكون هذه الأشياءُ في البحرِ بنزولِ المطرِ، وَالصَّدْفُ تفتح أفواهاها للمطر وقد يشاهده الناسُ. ومنها: أَنَّ الْعَدْبَ فِي الْمِلْحِ كَاللَّقَاحِ كما يُقال: الولدُ يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. ومنها أنه قيل "منهما" من حيث هما نوعٌ واحدٌ، فخروجُ هذه الأشياءِ إنما هي مِنْهُمَا، كما قال تعالى: {وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا} وإنما هو في واحدةٍ منهن.

وقد الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ قال "منهما" وإنما يَخْرُجَانِ مِنَ الْمِلْحِ؟ قلت: لَمَّا التَّقْيَا وصاراً كالشيء الواحدِ جاز أن يُقال: يَخْرُجَانِ مِنْهُمَا، كما يقال: يَخْرُجَانِ مِنَ الْبَحْرِ وَلَا يَخْرُجَانِ مِنْ جَمِيعِ الْبَحْرِ، وإنما يَخْرُجَانِ مِنْ بَعْضِهِ. وتقول: حَرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ، وَإِنَّمَا حَرَجْتُ مِنْ مَحَلَّةٍ مِنْ مَحَالِهِ، مِنْ دَارٍ وَاحِدَةٍ مِنْ دُورِهِ. وقيل: لا يَخْرُجَانِ إِلَّا مِنْ مَلْتَقَى الْمِلْحِ وَالْعَدْبِ" انتهى. وقال بعضهم: كَلَامُ اللَّهِ أَوْلَى بِالْإِعْتِبَارِ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ فَمَنْ الْجَائِزُ أَنَّهُ يَسُوقُهَا مِنَ الْبَحْرِ الْعَدْبِ إِلَى الْمِلْحِ، وَاتَّفَقَ أَنَّهُمْ لَمْ يُخْرِجُوهَا إِلَّا مِنَ الْمِلْحِ، وَإِذَا كَانَ فِي الْبَرِّ أَشْيَاءٌ تَحْفَى عَلَى التَّجَارِ الْمَتَرَدِّينِ الْقَاطِعِينَ لِلْمَفَاوِزِ، فَكَيْفَ بِمَا فِي قَعْرِ الْبَحْرِ؟ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخَاطَبُ النَّاسَ وَلَا يَمْتَنُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِمَا يَأْلَفُونَ وَيُشَاهِدُونَ.

(13/269)

واللؤلؤ قيل: / كباؤ الجواهر. والمَرْجانُ صغاره، وقيل بالعكس، وأنشدوا قول
الأعشى:

4172 - مِنْ كُلِّ مَرْجَانَةٍ فِي الْبَحْرِ أَحْرَزَهَا * تَبَاؤُهَا وَوَقَاها طَيْبَتِهَا الصَّدْفُ

أراد اللؤلؤة الكبيرة. وقيل: المَرْجانُ حجرٌ أحمر. وقيل: حجرٌ شديد البياض،
والمَرْجانُ أعجميٌّ. قال ابن دربرد: "لم أسمع فيه فعلاً متصرفاً. واللؤلؤ بناءٌ
غريبٌ، لم يرد على هذه الصيغة إلا خمسة أفاظ.
اللؤلؤ، والجَوْجُو وهو الصَّدْر، والدُّوْدُو، واليُؤْيُو لَطَائِر، واليُؤْيُو بالموحَّدتين، وهو
الأصل. واللؤلؤ بضمين والهمز هو المشهور، وإبدال الهمزة واوا شائعٌ فصيحٌ
وقد تقدّم ذلك
وقرأ طلحة "اللؤلؤة" بكسر اللام الثالثة، وهي لغةٌ محفوظةٌ. وتقل عنه أبو
الفضل "اللؤلؤة" بقلب الهمزة الأخيرة ياءً ساكنةً كأنه لَمَّا كَسَرَ ما قبل الهمزة
قلبيها ياءً استثقلاً. وقرأ أبو عمرو في رواية "يُخْرِجُ" أي الله تعالى. وروى عنه
أيضاً وعن ابن مقسم "نُخْرِجُ" بنون العظمة. واللؤلؤ والمَرْجان في هاتين
القراءتين منصوبان.

* { وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ }

قوله: { الْجَوَارِ } : العامة على كسر الراء لأنه منقوصٌ على مفاعل، والياءُ
محذوفةٌ لفظاً لالتقاء الساكنين. وقرأ عبد الله والحسن - وروى عن أبي عمرو
- "الجوارُ" برفع الراء تناسياً للمحذوف ومنه:
4173 - لها ثانياً أربعُ حِسانُ * وأربعُ فتعزها تمانُ

(13/270)

وهذا كما قالوا: "هذا شاكٌ" وقد تقدّم تقريرُ هذا في الأعراف عند قوله: { وَمِنْ
فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ } قوله: { الْمُنشآتُ } قرأ حمزةٌ وأبو بكر بخلافٍ عنه بكسر
الشين بمعنى: أنها تُنْشِئُ المَوْجَ بِحَرِّيها، أو تُنْشِئُ السَّيْرَ إقبالاً وإدباراً، أو
التي رَفَعَتْ شُرْعها أي: قِلاعها. والشراع: القلع. وعن مجاهد: كلما رَفَعَتْ
قَلْعها فهي من المُنشآت، وإلا فليست منها. ونسبهُ الرَّفْعُ إليها مجازٌ كما يقال:
أُنشأت السحابة المطرَ. والباقون بالفتح وهم اسمٌ مفعولٌ أي: أنشأها الله أو
الناسُ، أو رفعوا شُرْعها. وقرأ ابن أبي عمير "المُنشآتُ" بتشديد الشين مبالغةً.
والحسنُ "المُنشآتُ" بالإفراد، وإبدال الهمزة ألفاً وتاءً مجذوبةً خطأً فأقرَدَ ثِقَةً
بإفهام الموصوف الجمعيّة، كقوله { أَرْوَجُ مُطَهَّرَةً } وأمّا إبداله الهمزة ألفاً،
وإن كان قياسها بينَ بينَ فمبالغةٌ في التخفيف، كقوله:

4174 - إِنَّ السَّبَّاعَ لَتَهْدًا فِي مَرابِضِها *

أي: لتهداً. وأمّا كُتِبَها بالتاءِ المجذوبة فإتباعاً لفظها في الوصل. و "في البحر"
متعلقٌ بالمُنشآت أو المنشآت. ورسّمه بالياء بعد الشين في مصاحف العراق
يُقَوِّي قراءة الكسر ورسّمه بدونها يُقَوِّي قراءة الفتح، و حَدِّقُوا الألفَ كما تُحَدِّقُ
في سائر جميع المؤنث السالم. و "كالأعلام" حالٌ: إمّا من المضير المستكنُّ
في "المُنشآت"، وإمّا مِنْ "الجوار" وكلاهما بمعنى واحد. والأعلام: الجبالُ جمعٌ

عَلَم. قال:

4175 - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ * تَرْقَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا

* { كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا قَانٍ }

(13/271)

وقوله: { كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا قَانٍ } : عَلَّبَ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى غَيْرِهِ، وَجَمِيعُهُمْ مُرَادٌ. وَالضَّمِيرُ فِي "عَلَيْهَا" لِلْأَرْضِ. قَالَ بَعْضُهُمْ. "وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ كَقَوْلِهِ: { حَتَّى تَوَارِثَ بِالْحِجَابِ }. وَقَدْ رُدَّ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ وَقَالُوا: بَلْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي قَوْلِهِ: { وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا }

* { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ }

قوله: { ذُو الْجَلَالِ } : الْعَامَّةُ عَلَى "ذُو" بِالْوَاوِ صِفَةً لِلْوَجْهِ. وَأَبَى وَعَبْدُ اللَّهِ "ذِي" بِالْيَاءِ صِفَةً لـ "رَبِّكَ" وَسَيَأْتِي خِلافٌ بَيْنَ السَّبْعَةِ فِي آخِرِ السُّورَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* { يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ }

قوله: { يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ } : فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مُسْتَأْنَفٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ "وَجْهِ" وَالْعَامِلُ فِيهِ "يَبْقَى أَي: يَبْقَى مَسْئُولًا مِنْ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. قَوْلُهُ: { كُلَّ يَوْمٍ } مَنْصُوبٌ بِالِاسْتِقْرَارِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ وَهُوَ قَوْلُهُ "فِي شَأْنٍ" وَالشَّأْنُ: الْأَمْرُ.

* { سَتَفْرَعُ لَكُمْ آيَةُ الثَّقَلَانِ }

(13/272)

قوله: { سَتَفْرَعُ } : قَرَأَ سَتَفْرَعُ بِالْيَاءِ الْأَخْوَانِ أَي: سَتَفْرَعُ اللَّهُ تَعَالَى. وَالباقون من السبعة بنون العظمة، والراء مضمومة في القراءتين، وهي اللغة الفصحى لغة الحجاز. وقراها مفتوحة الراء مع النون الأعرج، وتحتل وجهين، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مِنْ قَرَعٍ بفتح الراء في الماضي، وفتحت في المضارع لأجل حرف الخلق. والثاني: أَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ قَرَعٌ بِكسر العين، فيكون هذا مضارعه / وهذه لغة تميم. وعيسى بن عمر وأبو السَّمَّال "سَتَفْرَعُ" بِكسر حرف المضارعة وفتح لَعَهُ سُفْلَى مُصَرَّ. والأعمش وأبو حيوة وإبراهيم "سَتَفْرَعُ" بضم الياء مِنْ تَحْتِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وعيسى أيضاً بفتح نون العظمة وكسر الراء. والأعرج

أيضاً بفتح الياء والراء. وروي عن أبي عمرو. وقد تقدّم قراءة "أيها" في النور. والقرع هنا استعارة. وقيل: هو القصد. وأنشد لجريز:
4176 - ألانَ وقد قرعْتُ إلى تُمَيْرٍ * فهذا حينَ كُنْتُ لهمْ عَذَاباً
وأنشد الزجاج:

4177 - * قرعْتُ إلى العبدِ المقيدِ في الجِلِّ
ويُدلُّ عليه قراءةُ أبي "سَنَفَرُغُ إليكم" أي: سَنَقِصِدُ إليكم. والثقلان: الجن
والإنس لأنهما ثقلا الأرض. وقيل: لثقلهم بالذنوب وقيل: الثقل: الإنس
لشرفهم. وسُمِّيَ الجنُّ بذلك مجازاً للمجاورة. والثقل: العظيم الشريف. وفي
الحديث: "إني تاركُ فيكم ثقلين كتابَ الله وعِترتي

"

* { يامعشرَ الجنِّ والإنسِ إن استبطعتم أن تنفدوا من أقطارِ السماواتِ
والأرضِ فانفدوا لا تنفدوا إلا بسُلطانٍ }

(13/273)

قوله: { فانفدوا } فامرٌ تعجيزي: والنفوذُ: الخروج بسرعة وقد تقدّم في أول
البقرة: أن ما فؤوه نورٌ وعينه فاءٌ يدلُّ على الخروج كتنق وتقر. و"إلا
بسُلطان" حالٌ أو متعلقٌ بالفعل قبله. وقرأ زيد بن علي "إن استبطعتم" خطاباً
للثقلين، وحقه أن يمشي على ستنٍ واحدٍ فيقرأ "إن تنفذا، لا تنفذان" والعامّة
جعلوه كقوله: { وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا } إذ تحت كل واحدٍ أفرادٌ
كثيرةٌ وقد رُوِيَ لفظ التثنية في قوله بعد: "يُرسلُ عليكما" فلا تبعُدُ قراءةُ
زيد.

* { يُرسلُ عليكما سُواطِ مِّن نَّارٍ وَنُحَّاسٍ فَلَا تَنْصِرانِ }

قوله: { سُواطِ } قرأ ابن كثير بكسر الشين. والباقون بضمّها، وهما لغتان
بمعنى واحدٍ. والسُّواطِ: قيل: اللهبُ معه دُخانٌ. وقيل: بل هو اللهبُ الخالصُ.
وقيل: اللهبُ الأحمرُ. وقيل: هو الدخانُ الخارجُ من اللهب. وقال رؤبة:
4178 - ونارَ حَرْبٍ تُسَعِرُ السُّواطِ
وقال حسان:

4179 - هَجَوْتُكَ فَاحْتَضَعْتَ لَهَا بَدْلٌ * بقافية تَأَجَّجُ كَالسُّواطِ
و"يُرسلُ" بمنى للمفعول؛ وهو قراءةُ العامّة. وزيد بن علي "يُرسلُ" بالنون،
"سواطاً ونُحَّاساً" بالنصب. و"من نار" صفةٌ لسواطٍ أو متعلقٌ بـ"يُرسلُ".
قوله: "ونُحَّاس" قرأ ابن كثير وأبو عمرو بجرّه عطفاً على "نار"، والباقون
برفعه عطفاً على "سواط". والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروفُ، يذيه الله
تعالى وبعدهم به. وقيل: الدخان الذي لا لهبَ معه. قال الخليل: وهو معروفٌ
في كلام العرب، وأنشد للأعشى:

4180 - يُضِيءُ كَصَوِّ سراجِ السَّلِيِّ * طِ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نُحَّاساً

(13/274)

وُضِّمَ نُؤُهُ وَتُكْسِرُ، وبالكسر قرأ مجاهد وطلحة والكلبي. وقرأ ابن جندب "وَنَحْسٌ" كقوله: { فِي يَوْمٍ نَحْسٍ } وابن أبي بكرة وابن أبي إسحاق "وَنَحْسٌ" بضم الحاء والسين مشددةً من قوله: { إِذْ تَخْسَوْتَهُمْ } أي: ونقتل بالعذاب. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً "وَنَحْسٍ" بضم الحاء وفتحها وكسرها، وجرَّ السين. والحسن والقاضي. "وَنَحْسٌ" بضميتين وجرَّ السين. وتقدّمت قراءة زيدٍ "وَنَحْسًا" بالنصب لِعَطْفِهِ على "شَوَاطِئًا" في قراءته.

* { فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ }

قوله: { فَإِذَا انشَقَّتِ } جوابه مقدرٌ أي: رأيت هؤلاً عظيماً، أو كان ما كان. قوله: { وَرْدَةً } أي: مثل وَرْدَةٍ فليل: هي الزهرة المعروفة التي تُسَمَّى، سَبَّهَهَا بها في الحُمْرَةِ، وأنشد:
4181 - فلو كنتُ وَرْدًا لَوُئِهَ لَعَشِقْتَنِي * ولكنَّ ربي شاتني بسواديا
وقيل: هي من لَوْنِ القَرَسِ الوَرْدِ، وإنما أتت لكون السماء مؤنثةً. وقال الفراء:
"أراد لونَ الفرسِ الوَرْدِ، يَكونُ في الربيعِ إلى الصفرة، وفي الشتاء إلى الحُمْرَةِ، وفي اشتدادِ البَرْدِ إلى العُبْرَةِ، فشبهه تلَوُّنَ السماءِ بتلَوُّنِ الوَرْدَةِ من الخيل". وقرأ عبيد بن عمير "وَرْدَةً" بالرفع. قال الزمخشري: "بمعنى: فَحَصَلَتْ سماءٌ وردةٌ، وهو من الكلام الذي يُسَمَّى التجريد، كقوله:
4182 - فَلَيْنُ بَقِيْتُ لِأَرْحَلٍ يَعْزُوبِ * تَحْوِي الغِنَائِمَ أو يموتُ كريمٌ
قوله: { كَالدِّهَانِ } يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون نعتاً لوردة. وأن يكون حالاً من اسم "كانت". وفي "الدَّهَانِ" قولان، أحدهما: أنه جمعٌ دُهْنٍ نحو: قُرْطٍ وقِراطٍ، ورُمَحٍ ورِمَاحٍ، وهو في معنى قوله: { يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ } وهو دُرْدِي الرِّبِيِّ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ، فقال الزمخشري: "اسمٌ ما يُدَّهَنُ به كالجزام والإدام وأنشد:

(13/275)

4183 - كَاتِبُهُمَا مَزَادَاتَا مُتَعَجِّلٍ * قَرِيَّانِ لَمَّا تُدْهِنَا بِدِهَانِ /
وقال غيره: هو الأديمُ الأحمرُّ، وأنشد للأعشى:
4184 - وَأَجْرَدَ مِنْ كِرَامِ الحَيْلِ طَرْفٍ * كَأَنَّ عَلِيَّ شَوَاكِلَهُ دِهَانًا
أي: أديماً أحمرَّ، وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جمعاً. ويؤيده ما أنشده منذرُ بنُ سعيد:
4185 - يَبْعَنُ الدِّهَانَ الحُمْرَ كُلَّ عَشِيَّةٍ * بموسيمٍ بَدْرٍ أو بسوقِ عَكَاظٍ
فقوله "الحُمْرَ" يؤيدُ كونه جمعاً، وقد يُقال: هو كقولهم: "أهلك الناسَ الدنيا" الحُمْرُ والدرهمُ البَيْضُ، إلاَّ أنَّه خِلافُ الأصلِ. وقيل: سَبَّهَتْ بالدَّهَانِ، وهو الرِّبِيُّ لَدَوْبِهَا ودَوْرَانِهَا، وقيل: لَبْرِيْقِهَا.

* { فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ }

قوله: { فَيَوْمَئِذٍ } : التنوينُ عِوَضُ من الجملة، أي: فيومَ إِذِ انشَقَّتِ السَّمَاءُ. والفاءُ في "فيومئذٍ" جوابُ الشرط. وقيل: هو محذوفٌ، أي: فإذا انشَقَّتِ السماءَ رَأَيْتُ أَمْراً مَهُولاً، ونحون ذلك. والهاءُ في "ذَنْبِهِ" [تعوذُ عليّ أحدُ المذكورين]. وضميرُ الآخرِ مقدرٌ، أي: ولا يُسْأَلُ عن ذنبه جانٌّ أيضاً. وناصبُ الظرفِ "لا يُسْأَلُ" و"لا" غيرُ مانعة. وقد تقدّم خلافُ الناسِ فيها في الفاتحة. وتقدّمت قِراءة "جانٌّ" بالهمز فيها أيضاً.

* { يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ }

وقرأ حماد بن أبي سليمان "بسيماهم" بالمدِّ. وتقدّم الكلامُ على ذلك في آخر البقرة.

(13/276)

قوله: { فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي } "يُؤْخَذُ" متعدِّ، ومع ذلك تعدَّى بالباء؛ لأنه صُمِّنَ معنى يُسْحَبُ، قاله الشيخ. وسحب إنما يُعدَّى بـ"على" قال تعالى: { يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ } فكان ينبغي أن يقول: صُمِّنَ معنى يُدْعُونَ، أي: يُدْفَعُونَ. وقال مكِّي: "إنما يُقال: أَخَذْتُ النَّاصِيَةَ وَأَخَذْتُ بِالنَّاصِيَةِ. ولو قلت: أَخَذْتُ الدَّابَّةَ بِالنَّاصِيَةِ لَمْ يَجْزُ. وحكي عن العرب: أَخَذْتُ الْخِطَامَ، وَأَخَذْتُ بِالْخِطَامِ بمعنى. وقد قيل: إنَّ تقديرَه: فَيُؤْخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ بِالنَّوَاصِي، وليس بصواب، لأنه لا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بالباء، لِمَا ذَكَرْنَا. وقد يجوز أن يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بحرفٍ جرٍّ غيرِ الباء نحو: أَخَذْتُ ثوباً من زيد. فهذا المعنى غيرُ الأول، فلا يحسنُ مع الباء مفعولٌ آخرٌ، لا أن تجعلها بمعنى: مِنْ أَجْلِ، فيجوزُ أن تقول: أَخَذْتُ زيدا بعمرٍ، أي: مِنْ أَجْلِهِ وبذنبه" انتهى. وفيما قاله تَطَّرَ، لأنك تقول: أَخَذْتُ الثوبَ بدرهمٍ، فقد تعدَّى بغير "مِنْ" أيضاً بغير المعنى الذي ذكره.

وأل في النواصي والأقدام ليست عِوَضاً مِنْ ضمير عند البصريين فالتقدير: بالنواصي منهم، وهي عند الكوفيين عِوَضُ. والنَّاصِيَةُ: مُقَدَّمُ الرَّأْسِ. وقد تقدّم هذا مستوفى في هود. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "ما لكم لا تنصون ميثكم"، أي: لا تمُدُّون ناصيته. والنَّصِيُّ مَرَعَى طيب. وقولهم: "فلانٌ ناصيةُ القوم" يُحتمل أن يكونَ من هذا، يَعْنُونَ أنه طيب مُنْتَفِعٌ به، أو مثل قولهم: هو رأسُ القوم.

* { هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ * يَطُوفُونَ بِنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آِنِ }

(13/277)

قوله: { هَازِهِ جَهَنَّمُ } : أي: يُقال لهم و "آن" بمعنى: حار متناهٍ في الحرارة، وهو منقوصٌ كقاض يُقال: أنى يأتي فهو أن كقضى يَقْضِي فهو قاض. وقد تَقَدَّمَ في الأحزاب. والعَامَّةُ يَطوفون مِنْ طاف. وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن "يُطافون" مبنياً للمفعول، مِنْ أطافهم غيرهم. والأعمش وطلحة وابن مقسم "يُطَوِّفون" بضمَّ الباء وفتح الطاء وكسر الواو مشددةً، أي: يُطَوِّفون أنفسهم. وقرأت فرقة "يَطَوِّون" بتشديد الطاء والواو. والأصل: يتطوِّفون.

* { وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ }

قوله: { مَقَامَ رَبِّهِ } : يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا، وَأَنْ يكونَ مكانًا. فَإِنْ كانَ مصدرًا، فيُحتملُ أَنْ يكونَ مضافًا لفاعله، أي: قيامَ رَبِّهِ عليه وحِفظَه لأعماله مِنْ قوله: { أَقَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ } وَيُرْوَى هذا المعنى عن مجاهد، وَأَنْ يكونَ مضافًا لمفعوله والمعنى: القيام بحقوق الله فلا يُصَيِّغُها. وَإِنْ كانَ مكانًا فالإضافةُ بأدنى مُلابسةٍ لَمَّا كانَ الناسُ يقومون بين يَدَيِ اللَّهِ تعالى للحاسب في عَرَصاتِ القيامة. قيل: فيه مَقَامُ الله. والظاهرُ أَنْ الجَنَّتَيْنِ لخائفٍ واحدٍ. وقيل: جنَّةٌ لخائفِ الناسِ، وأخرى لخائفِ الجنِّ، فيكونُ من بابِ التوزيع. وقيل "مَقام" هنا مُفَحَّمٌ والتقدير: وَلِمَنْ خَافَ رَبَّهُ وأنشد:

4186 - وَتَقِيْتُ عَنْهُ * مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ
أي: تَقِيْتُ الذَّنْبَ، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الاسمِ ليستُ بالسهلة.

* { دَوَاتَا أَفْتَانٍ }

قوله: { دَوَاتَا أَفْتَانٍ } : صفةٌ لـ جَنَّتَانِ، أو خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هما ذواتا. وفي تشبيه "ذات" لغتان: الرُّدُّ إلى الأصلِ، فَإِنَّ أصلها "دَوِيَّة" فالعينُ واوٌ، واللامُ ياءٌ، لأنَّها مؤنثه ذو. والثانية: التشبيهُ على اللفظِ فيقال: ذاتا.

(13/278)

والأفنان: فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ قَتْنٍ كطلل وهو العُصْنُ. قال النابغة
الذبياني:

4187 - بكاءً حمامةٍ تَدْعُو هَدِيلاً * مُفَجَّعَةً على قَتْنٍ تُعْتِي

وقال آخر:

4188 - رَبِّ وَرَقَاءَ هُتُوفٍ بالصُّحَى * ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في قَتْنٍ

وقال آخر:

4189 - * على كلِّ أفنانِ العِصاهِ تَرُوقُ

والثاني: أنه جمعُ قَنْ كَدَنْ، وإليه أشار ابنُ عباس. والمعنى: ذواتا أنواعٍ وأشكالٍ. وأنشدوا:

4190 - وَمِنْ كُلِّ أَفْنَانِ اللَّذَادَةِ والصَّبَا * لَهَوْتُ بِهِ والعِيشُ أَخْضَرُ ناصِرُ
إِلَّا أَنَّ الكَثِيرَ في "قَنْ" أَنْ يُجْمَعَ على "فنون".

* { مُتَّكِنِينَ عَلَى فُرْشٍ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانَ }

قوله: { مُتَّكِنِينَ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ "مَنْ" فِي قَوْلِهِ: "وَلِمَنْ خَافَ"، وَإِنَّمَا جُمِعَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى "مَنْ" بَعْدَ الْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى لَفْظِهَا. وَقِيلَ: حَالٌ عَامِلُهَا مَحذُوفٌ أَيْ: يَتَنَعَّمُونَ مُتَّكِنِينَ. وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى "فُرْشٍ" بِضَمِّتَيْنِ. وَأَبُو حَيَوَةَ بِضَمَّةٍ وَسُكُونٍ وَهِيَ تَخْفِيفٌ مِنْهَا. /

(13/279)

قوله: { بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ } هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا صِفَةٌ لـ "فُرْشٍ". وَ "مِنْ إِسْتَبْرَقٍ" قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْإِسْتَبْرَقِ وَمَا قِيلَ فِيهِ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ هُنَا: "أَصْلُ الْكَلِمَةِ فَعْلٌ عَلَى اسْتَفْعَلَ فَلَمَّا سُمِّيَ بِهِ قُطِعَتْ هَمْزُهُ. وَقِيلَ: هُوَ أَعْجَمِيٌّ. وَقَرِيءٌ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ النُّونِ، وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ بَلْ فِي الْمَصَادِرِ وَالْأَفْعَالِ".

انتهى. أَمَّا قَوْلُهُ "وَهُوَ سَهْوٌ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ" إِلَى آخِرِهِ، يَعْنِي أَنَّ حَذْفَ الْهَمْزَةِ فِي الدَّرَجِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا تُحَذَفُ هَمْزَاتُهَا لِأَنَّهَا هَمْزَاتٌ قَطْعٌ. وَهَذَا الْكَلَامُ أَحَقُّ بِأَنْ يَكُونَ سَهْوًا؛ لِأَنَّ أَوَّلًا لَا يُسَلَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِنْ حَذْفِ هَمْزَةِ الْقَطْعِ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ. وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَقْلٍ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا، وَحَرَكَةُ الْهَمْزَةِ كَاتِبَتْ كَسْرَةً فَحَرَكَةُ النُّونِ حَرَكَةٌ تَقْلٍ لَا حَرَكَةَ التَّقَاءِ سَاكِنِينَ. ثُمَّ قَوْلُهُ: "إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ" لَيْسَ هَذَا الْحَصْرُ بِصَحِيحٍ اتِّفَاقًا لَوْجُودِ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءٍ عَشْرَةٍ لَيْسَتْ بِمَصَادِرٍ، ذَكَرْتُهَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ.

قوله: { وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانَ } مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ. وَدَانَ أَصْلُهُ دَانِيٌّ مِثْلَ غَارٍ، فَأُعِلَّ كإِعْلَالِهِ. وَقَرَأَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو "وَجَنِي" بِكَسْرِ النُّونِ. وَتَوَجَّيْهَا: أَنْ يَكُونَ أَمَالِي الْفَتْحَةَ لِأَجْلِ الْأَلْفِ، ثُمَّ حَذْفِ الْأَلْفِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَأَبْقَى إِمَالَةَ النُّونِ قَطْنَتْ كَسْرَةً. وَقَرِيءٌ "وَجَنَى" بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَهِيَ لُغَةٌ. وَالْجَنَى: مَا يُقْطَفُ مِنَ الثَّمَارِ. وَهُوَ فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْصِ.

* { فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ إِنَّسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ }

(13/280)

قوله: { فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ } : اجْتُلِفَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ، فَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْجَنَاتِ، فَيُقَالُ: كَيْفَ تَقَدَّمَ تَنْبِيهُ ثُمَّ آتَى بِضَمِيرِ جَمْعٍ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ عَلَى قَوْلٍ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ قَدْ تَقَدَّمَ أَكْثَرُهَا. وَإِنَّمَا أَنْ يُقَالَ: عَائِدٌ عَلَى الْجَنَاتِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهَا بِالْجَنَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ لَهُ جَنَّاتٌ فَصَحَّ أَنَّهَا جَنَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّمَا أَنَّ الْجَنَّةَ تَشْتَمِلُ عَلَى مَجَالِسَ وَقُصُورٍ وَمَنَازِلَ فَأُطْلِقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَنَّةً. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْفُرْشِ. وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ قَلِيلُ الْكَلْفَةِ.

وقال الزمخشري: "فيهنّ: في هذه الآلاء المعدودة من الجنّين والعيّنين والفاكهة والفُرُش والجَنّي". قال الشيخ: "وفيه بُعْدٌ" وكان قد اسْتَحْسَنَ الوجه الذي قبله. وفيه نظير؛ لأنّ الاستعمالَ أن يُقال: على الفراش كذا، ولا يقال: في الفراش كذا إلا بتكلف؛ فلذلك جَمَعَ الزمخشريُّ مع الفُرُش غيرها حتى صَحَّ له أن يقول: "فيهنّ" بحرف الظرفيّة، ولأن الحقيقة أن الفُرُش يكون الإنسان عليها؛ لأنه مُسْتَعْلٍ عليها. وأمّا كونه فيها فلا يقال إلا بمجاز. وقال الفراء: "كل موضع في الجنة جنّة، فلذلك صَحَّ أن يُقال: فيهنّ، والقاصرات: الحابسات الطرف، أي: أعينهنّ عن غير أزواجهن. ومعناه: قَصَرْنَ الحَاطَهْنَ على أزواجهنّ. قال امرؤ القيس:

4191 - من القاصراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُخَوِّلٌ * من الدَّرِّ فوق الإثْب منها لأثرا
وقاصراتُ الطرف: مِنْ إِضَافَةِ اسمِ الفاعِلِ لمنصوبه تخفيفاً إذ يُقال: قَصَرَ طَرَفَهُ على كذا وَحَذَفَ متعلّقُ القَصْرِ للعلمِ به، أي: على أزواجهنّ، كما تقدّم تقريره. وقيل: المعنى: قاصراتُ طَرَفٍ غيرهنّ عليهنّ، أي: إذا رَأهنّ أَحَدٌ لم يتجاوزَ طَرَفَهُ إلى غيرهنّ.

(13/281)

قوله: {لَمْ يَطْمِئُنَّ} هذه الجملة يجوز أن تكون نعتاً لقاصرات؛ لأن إضافتها لفظية، كقوله {هَذَا عَارِضٌ مُّطِيرٌ} و [وقوله]:
4192 - يَا رَبِّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *
وأن تكون حالاً لتخصّص النكرة بالإضافة. واخْتَلَفَ في هذا الحرفِ والذي بعده عن الكسائي: فنقل عنه أنه كان يُحَيِّرُ - في صَمِّ أَيْهَمَا شَاءَ - القاريء. ونقل عنه الدوريُّ ضمَّ الأولِ فقط ونقل عنه أبو الحارث ضمَّ الثاني فقط، وهما لغتان. يُقال: طَمَّتْهَا يَطْمِئُهَا وَيَطْمِئُهَا إذا جَامَعَهَا. وأصلُ الطمّ: الجماعُ المؤدّي إلى خروج دم البكر، ثم أطلق على كل جماع: طَمَّتْ، وإن لم يكن معه دم. وقيل: الطمّ دم الحَيْضِ أو دمُ الجماع. وقيل: الطمّ المسُّ الخاص. وقرأ الجحدري "يَطْمِئُنَّ" بفتح الميم في الحرفين، وهو شاذٌّ إذ ليست عَيْه ولا لامه حرف حلق. والضميرُ في "قبلهم" عائِدٌ على الأزواجِ الدالِّ عليهم قوله "قاصراتِ الطَّرْفِ" أو الدالِّ عليه "مُتَكِنِينَ".

* {كَأَنَّهِنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ}

قوله: {كَأَنَّهِنَّ الْيَاقُوتُ} هذه الجملة يجوز أن تكون نعتاً لقاصرات، وأن تكون حالاً منها. ولم يذكُر مكّي غيره. والمَرْجَانُ لقاصرات، وأن تكون حالاً منها. ولم يذكُر مكّي غيره. والمَرْجَانُ تقدّم ما هو؟ والياقوت: جوهرٌ نفيسٌ. يُقال: إن النارَ لم تُؤَثِّرْ فيه، ولذلك قال الحريري:
4193 - وطالما أصليّ الياقوتُ جَمَرَ عَصَا * ثم انطفا الجمرُ والياقوتُ ياقوتُ
أي: باق على حاله لم يتأثّر بها. ووجهُ التشبيه كما قال الحسن. في صفاء الياقوتِ / وبياض المَرْجَانِ. وهذا على القول بأنه أبيضٌ وقد تقدّم، وقيل: الوجهُ في . . . ونفاسيتهما ولذلك سَمَّوْا بَمَرْجَانَةٍ وَدُرَّةٍ وشبه ذلك.

* { هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ }

وقرأ ابن أبي إسحاق "إِلَّا الْحِسَانُ"، أي: إِلَّا الْخُورُ الْحِسَانِ.

* { وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ }

قوله: { وَمِنْ دُونِهِمَا } : أي: مِنْ دُونِ تَيْتِكَ الْجَنَّتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ: جَنَّتَانِ فِي الْمَنْزِلَةِ وَحُسْنِ الْمَنْظَرِ. وهذا على الظاهر مِنْ أَنَّ الْأَوْلَيَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الْآخِرَتَيْنِ. وقيل بالعكس، وَرَجَّحَهُ الزمخشري.

* { فِيهِمَا عَيْنَانِ تَصَّاخَتَانِ }

والتَّصْحُحُ: فوق النَّصْحِ بالحاءِ، لِأَنَّ النَّصْحَ بالحاءِ: الرَّشُّ والرَّشْحُ، والتَّصْحُحُ بالخاءِ: قَوْرَانُ الْمَاءِ. والادْهِيمَانُ: السَّوَادُ وشِدَّةُ الْخَضِرَةِ، جُعِلَا مُدْهَامَتَيْنِ لَشِدَّةِ رَبِّهِمَا، وهذا مُشَاهِدٌ بِالنَّظَرِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: "سَوَادُ الْعِرَاقِ" لكَثْرَةِ شَجَرِهِ وَزُرُوعِهِ.

* { فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ }

قوله: { وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ } : استدلَّ بِعَضُفِهِمْ بِهَا عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْفَاكِهَةِ لِاقْتِضَاءِ الْعَطْفِ الْمَغَايِرَةِ. فلو حَلَفَ: "لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً" لَمْ يَحْتَسِبْ بِأَكْلِهِمَا. وبعضهم يقول: هو من باب ذكر الخاص بعد العام تفصيلاً له كقوله: { وَمَلَأْنَاهُ } ثم قال: "وجبريل وميكال" وهو تَجْوُزٌ؛ لِأَنَّ فَاكِهَةً لَيْسَ عَامًّا؛ لِأَنَّهُ نَكَرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُطْلَقٌ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ صَادِقًا عَلَى النَّخْلِ وَالرَّمَّانِ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ.

* { فِيهِنَّ حَيْرَاتٌ حِسَانٌ }

قوله: { حَيْرَاتٌ } : فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ "حَيْرَةٍ". بِزِنَةِ فَعَلَةٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. يُقَالُ: امْرَأَةٌ حَيْرَةٌ وَأُخْرَى سَرَّةٌ. والثاني: أَنَّهُ جَمْعُ حَيْرَةٍ الْمَخْفِيفَةِ مِنْ حَيْرَةٍ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَقْسَمٍ وَالْيَزِيدِيِّ وَبُكْرِ بْنِ حَبِيبٍ "حَيْرَاتٌ" تَشْدِيدِ الْيَاءِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو "حَيْرَاتٌ" بِفَتْحِ الْيَاءِ جَمْعُ "حَيْرَةٍ" وَهِيَ شَادَّةٌ، لِأَنَّ الْعَيْنَ مَعْتَلِيَةً؛ إِلَّا أَنَّ بَنِي هُدَيْلٍ تُعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ الصَّحِيحِ فَيَقُولُونَ، جَوَزَاتٌ وَبَيْضَاتٌ وَأَشِيدٌ:

4194 - أخو بِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رفيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ

* { حُورٌ مَّقْضُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ }

ومَقْضُورَاتٍ، أي: مَحْبُوسَاتٍ، ومنه "الْقَصْرُ" لأنه يَحْبِسُ مَنْ فِيهِ، ومنه قولُ النحاة "المقصور" لأنه حُبِسَ عن المَدِّ أو حُبِسَ عن الإِعْرَابِ، أو حُبِسَ الإِعْرَابُ فِيهِ، والنساءُ تُمَدِّحُ بِمَلَازِمَتِهِنَّ البيوتَ كما قَالَ [أبو] قيس بن الأَسَلْتِ:

4195 - وَتَكْسَلُ عَنْ جِيرَانِهَا فَيَرْزُرُهَا * وَتَعْتَلُّ عَنْ إِثْبَانِهِنَّ فَتُعَدِّرُ
ويقال: امرأَةٌ مَقْضُورَةٌ وَقَصِيرَةٌ وَقَصُورَةٌ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ كَثِيرٌ عَزَةَ:

4196 - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ * إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ

عَتَيْتُ قَصِيرَاتِ الْجِبَالِ وَلَمْ أَرُدْ * قَصَارَ الْخَطَا سَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ
وَالْخِيَامُ: جَمْعُ خَيْمَةٍ وَهِيَ تَكُونُ مِنْ تَمَامِ وَسَائِرِ الْحَشِيشِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ شَعْرِ
فَلَا يُقَالُ لَهَا: خَيْمَةٌ بَلْ بَيْتٌ. وَقَالَ جَرِيرٌ:

4197 - مَتَى كَانَ أَخِيَامُ بَدِي طُلُوحٍ * سُقِيَتِ الْعَيْتُ أَيُّهَا الْخِيَامُ

* { مُتَكَيِّبِينَ عَلَى رَفْرِفٍ حُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ }

(13/284)

قوله: { رَفْرِفٍ } الرَّفْرِفُ جمع رَفْرِفَةٍ فهو اسمٌ جنس. وقيلك بل هو اسمٌ جمع، نقلهما معاً مكِّيٌّ، وهي ما تَدَلِي مِنَ الْأَسِيرَةِ مِنْ عَالِي الثِّيَابِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: "ثِيْبٌ حُضْرٌ يُتَّخَذُ مِنْهَا الْمَجَالِسُ، الْوَاحِدَةُ رَفْرِفَةٌ" وَاسْتِقَابُهُ مِنْ رَفْرِفِ الطَّائِرِ: أَي: ارْتَفَعَ فِي الْهَوَاءِ. وَرَفْرِفَ بِنَجَاحِيهِ: إِذَا تَسَرَّهَمَا لِلطَّيْرَانِ وَرَفْرِفَ السَّحَابِ هُبُوبُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ جَمْعاً وَصَفُهُ بِالْجَمْعِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "رَفْرِفُ الشَّجَرِ: انْتِشَارُ أَغْصَانِهِ. وَرَفْرِفُ الطَّائِرِ: تَسَرُّرُ جَنَاحِهِ يَرْفُفُ بِالْكَسْرِ. وَرَفْرِفَ قَرَحَهُ يَرْفُهُ بِالضَّمِّ تَفَقُّدُهُ، ثُمَّ اسْتُعْبِرَ لِلتَّفَقُّدِ. وَمِنْهُ "مَالُهُ حَافٌ وَلَا رَافٌ"، أَي: مَالُهُ مِنْ يَحْفَهُ وَبِتَفَقُّدِهِ. وَالرَّفْرِفُ: الْمُنْتَشِرُ مِنَ الْأَوْرَاقِ. وَقَوْلُهُ { عَلَى رَفْرِفِ حُضْرٍ } صَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ مُسْتَبَّهٌ بِالرِّيَاضِ. وَقِيلَ: الرَّفْرِفُ طَرَفُ الْقُسْطِاطِ وَإِخْبَاءُ الْوَاقِعِ عَلَى الْأَرْضِ دُونَ الْأَطْنَابِ وَالْأَوْتَادِ. وَذَكَرَ الْحَسَنُ أَنَّهُ الْمَخَادَةُ أَنْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: "رِيَاضُ الْجَنَّةِ، مِنْ رَفْرِفِ الْبَيْتِ إِذَا تَتَمَّمَ وَحَسُنَ. وَعَنْ ابْنِ عَيْنَةَ هِيَ الرَّرَائِبِيُّ. وَنُبِعتْ هُنَا بِحُضْرٍ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ يُنْعَثُ بِالْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: { وَالنَّخْلَ بَاسِيقَاتٍ } وَبِالْمَفْرَدِ. وَحَسَنَ جَمْعُهُ هُنَا جَمْعُ حِسَانٍ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ "رَفْرِفٍ" وَقَرَأَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَالْجَدْرِيُّ وَالْفَرَقَبِيُّ وَغَيْرُهُمْ "رَفَارِفَ حُضْرٍ" بِالْجَمْعِ وَسُكُونِ الضَّادِ. وَعَنْهُمْ أَيْضاً "حُضْرٌ" بِضَمِّ الضَّادِ وَهُوَ إِتْبَاعٌ لِلخَاءِ. وَقِيلَ: هِيَ لُغَةٌ فِي جَمْعِ أَفْعَلِ الصِّفَةِ. وَأُنشِدَ لَطْرَفَةَ:

4198 - أَيُّهَا الْفَتِيَانُ فِي مَجْلِسِنَا * جَرَّدُوا مِنْهَا وَرَادَا وَسُقُرُ

وقال آخر:

4199 - وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى حُورٍ وَلَا كُسْفٍ * وَلَا لِنَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْزَاعٍ

(13/285)

وَقَرُّوا "عَبْقَرِيَّ" بِكسر القاف وفتحها وتشديد الياءِ متوحَةً / على مَنَعِ
الصرفِ. وهي مُشْكَلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءِ النسبِ، وكانَ هذا القاريءَ
تَوَهَّمُ كَوْنَهَا فِي مَفَاعِلٍ فَمَنَعَهَا مِنَ الصَّرْفِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَجَمَاعَةٍ "وَعَبْقَرِيَّ" مَوْنًا ابْنُ خَالِيهِ وَرُوِيَ عَنِ عَاصِمِ "رَفَارِفٍ"
بِالصَّرْفِ. وَقَدْ يُقَالُ فِي مَنْ مَنَعَ "عَقَاقِرِيَّ" إِنَّهُ لَمَا جَاوَزَ "رِفَارِفَ" الْمَمْتَنِعَ
امْتَنَعَ مُشَاكَلَةً. وَفِي مَنْ صَرَفَ رِفَارِفَ: إِنَّهُ لَمَا جَاوَزَ عَبْقَرِيًّا الْمَنْصَرَفَ صَرَفَهُ
لِلتَّنَاسُبِ كـ {سَلَسَلًا وَأَعْلَالًا} كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَرَأَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ وَكَانَ تَحْوِيًّا "حَصَّارٍ" كَصَّرَابٍ بِالتَّشْدِيدِ. وَأَفْعَلٌ وَقَعْلٌ
لَا يُعْرَفُ.

وَالجَمْهُورُ "وَعَبْقَرِيَّ" مَنْسُوبٌ إِلَى عَبْقَرٍ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ بَلَدٌ الْجَنُّ فِكَلُّ مَا
عَظُمُوهُ وَتَعَجَّبُوا مِنْهُ قَالُوا: هَذَا عَبْقَرِيٌّ. وَفِي الْحَدِيثِ: "فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي
قَرِيَّةً" وَالْهَرَادُ بِهِ هُنَا قِيلَ: الْبُسْطُ الَّتِي فِيهَا صُورٌ وَتَمَائِلٌ. وَقِيلَ: هِيَ الرَّايِيَّةُ.
وَقِيلَ: الطَّنَافِسُ. وَقِيلَ: الدَّبِيحُ. وَعَبْقَرِيٌّ جَمْعُ عَبْقَرِيَّةٍ، يَعْنِي فَيَكُونُ اسْمًا
جِنْسًا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي رَفْرِفٍ. وَقِيلَ: هُوَ وَاحِدٌ دَالٌّ عَلَى الْجَمْعِ، وَلِذَلِكَ وَصِفَ
بِحَسَانٍ.

* { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ }

قوله: { ذِي الْجَلَالِ } : قرأ ابن عامر "ذو الجلال" بالواو، وجعله تابعاً للاسم،
وهكذا هي مرسومة في مصحف الشاميين. والباقون بالياء صفةً للربِّ، فإنه
هو الموصوفُ بذلك، وأجمَعوا على الواو في الأولِ إلا مَنْ ذَكَرْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

سورة الواقعة

* { إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ }

* { لَيْسَ لِيُوقِعَتِهَا كَاذِبَةٌ }

(13/286)

قوله: { إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ } : فِيهَا أَوْجُهُ أَحَدُهَا: أَنَّهَا ظَرْفٌ مَحْضٌ لَيْسَ فِيهِ
مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْعَامِلِ فِيهَا "لَيْسَ". وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا إِذْكَرَ مَقْدَرًا. قَالَ
الزَّمخَشَرِيُّ: "فَإِنْ قَلَّتْ: بِمِ انْتَصَبَتْ "إِذَا"؟ قُلْتُ: بَلَيْسَ، كَقَوْلِكَ: "يَوْمَ الْجُمُعَةِ
لَيْسَ لِي شَعْلٌ" ثُمَّ قَالَ: "أَوْ بِإِضْمَارِ إِذْكَرُ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يَقُولُ هَذَا تَحْوِيٌّ،
وَلَا مَنْ شَدَا شَيْئًا مِنْ صِنَاعَةِ النُّحُوِّ". قَالَ: "لَأَنَّ "لَيْسَ" مِثْلَ "مَا" النَّافِيَةِ، فَلَا
حَدَّثَ فِيهَا، فَكَيْفَ يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ حَدَّثٍ؟ وَتَسْمِيئُهَا فِعْلًا مَجَازًا. فَإِنَّ
حَدَّ الْفِعْلِ غَيْرُ مُنْطَبِقٍ عَلَيْهَا"، وَكَثَّرَ الشَّيْخُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى. ثُمَّ قَالَ: "وَأَمَّا
الْمِثَالُ الَّذِي تَظَرُّ بِهِ فَالظَّرْفُ لَيْسَ مَعْمُولًا لـ "لَيْسَ" بَلْ لِلخَبَرِ، وَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ

خبرها عليها، وهي مسألة خلاف " انتهى. قلت: الظروف تعمل فيها روائح الأفعال. ومعنى كلام الزمخشري: أن النفي المفهوم من "ليس" هو العامل في "إذا" كأنه قيل: ينفي كذب وقوعها إذا وقعت. وبدل علي ما قلته قول أبي البقاء: "والثاني ظرف لما دل عليه {لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ}، أي: إذا وقعت لم تكذب" فإن قيل فليجز ذلك في "ما" النافية أيضاً، فالجواب: أن الفعل أرب إلا الدلالة على الحدّث من الحرف.

(13/287)

الثالث: أنها شرطية. وجوابها مقدر، أي: إذا وقعت كان كيت وكيت، وهو العامل فيها. والرابع: أنها شرطية، والعامل فيها الفعل الذي بعدها ويلها، وهو اختيار الشيخ، وتبع في ذلك مكياً. قال مكى: "والعامل فيها" وقعت لأنها قد يجازى بها، فعمل فيها الفعل الذي بعدها كما يعمل في "ما" و"من" اللتين للشرط في قولك: ما تفعل أفعل، ومن تكرم أكرم، ثم ذكر كلاماً كثيراً. الخامس: أنها مبتدأ، و"إذا رجحت" خبرها، وهذا على قولنا: إنها تتصرف، وقد مصى القول فيه محرراً، إلا أن هذا الوجه إنما جوزه الشيخ، جمال الدين ابن مالك وابن جنبي وأبو الفضل الرازي على قراءة من نصب "خافضة رافعة" على الحال. وحكاها بعضهم عن الأخفش، ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب.

السادس: أنه ظرف لـ"خافضة" أو "رافعة"، قاله أبو البقاء، أي: إذا وقعت خفصت ورفعت. السابع: أن يكون ظرفاً لـ"رجحت" و"إذا" الثانية على هذا إما بدل من الأولى أو تكرير لها. الثامن: أن العامل فيه ما دل عليه قوله: "فأصحاب الميمنة"، أي: إذا وقعت باتت أحوال الناس فيها. التاسع: أن جواب قوله: "فأصحاب الميمنة" إلى آخره.

(13/288)

و"لوفعتها" خبر مقدم و"كاذبة" اسم مؤخر. و"كاذبة" يجوز أن يكون اسم فاعل وهو الظاهر، وهو صفة لمحدوف، فقدره الزمخشري: "نفس كاذبة، أي: إنه ذلك اليوم لا يكذب على الله أحد، ولا يكذب يوم القيامة أحد" ثم قال: "واللام مثلها في قوله {قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي} إذ ليس لها نفس تكذبها وتقول: لم تكوني كما لها نفوس كثيرة يكذبها اليوم يقطن لها: لم تكونين أو هو من قولهم: كذبت فلاناً نفسه في الخطر العظيم إذا شجعت على مباشرته وقالت له: إنك تطيقه وما فوقه فتعرض له، ولا تبال به على معنى أنها وقعت لا تطاق شدة وفضاعة، وأن لا نفس حينئذ تحدث صاحبها بما تحدثه به عند عظام الأمور، وتزيّن له احتمالها وإطاعتها؛ لأنهم يومئذ أضعف من ذلك وأذل. ألا ترى إلى قوله تعالى {كَالْفَرَاشِ الْمَبْتُوثِ} والفراش مثل في الضعف. وقدره ابن عطية: "حال كاذبة" قال: "ويحتمل الكلام على هذا معنيين، أحدهما: كاذبة، أي: مكذوبة فيما أخبر به عنها فسماها كاذبة لهذا، كما تقول: هذه قصة كاذبة،

أي: مكذوبٌ فيها. والثاني:
 أي: / لا يَمْضِي وَقَوْعُهَا كَقَوْلِكَ: فَلَا تُؤَدِّعُ إِذَا حَلَّ لَمْ يَكْذِبْ. والثاني: أن كاذبة
 مصدرٌ بمعنى التَّكْذِيبِ نحو: خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ. قال الزمخشري: "مِنْ قَوْلِكَ حَمَلَ
 فَلَانٌ عَلَى قَرْنِهِ فَمَا كَذَّبَ، أَي: فَمَا جَبَّنَ وَلَا تَبَيَّنَّط. وحقَّقْتُهُ فَمَا كَذَّبَ نَفْسَهُ
 فِيمَا حَدَّثْتَهُ بِهِ مِنْ إِطَاقَتِهِ لَهُ وَإِقْدَامِهِ عَلَيْهِ وَأَنْشَدَ لِرُزْهَرِي:
 4200 - لَيْتُ بَعَثَ رِجْلُ الرَّجَالِ إِذَا * مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا
 أَي: إِذَا وَقَعَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رَجْعَةٌ وَلَا ارْتِدَادٌ"، انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

(13/289)

ثم لك في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها لا محل لها من الإعراب: إمَّا لِأَنَّهَا
 ابْتِدَائِيَّةٌ وَلَا سِيَّمَا عَلَى رَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ، حَيْثُ جَعَلَ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقًا بِهَا وَإِمَّا لِأَنَّهَا
 اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ الْمَحْذُوفِ. والثاني: أَنَّ مَحَلَّهَا النِّصْبُ عَلَى
 الْحَالِ، قَالَه ابْنُ عَطِيَّةٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْ صَاحِبُ الْحَالِ مَاذَا؟ وَهُوَ وَاضِحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَا
 إِلَّا الْوَاقِعَةُ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْفَضْلِ بِذَلِكَ.

وقرأ العامَّةُ برفع "خافضة رافعة" على خبر ابتداءٍ مضمرة، أي: هي خافضةٌ
 قوماً إلى النار ورافعةٌ آخرين إلى الجنة، فآلمفعولٌ محذوفٌ لِقَهْمِ الْعَمَلِ، أَوْ
 يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهَا ذَاتُ حَفْظٍ وَرَفْعٍ كَقَوْلِهِ: {يُخَيِّبُ وَيُؤْمِتُ} {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا}
 وقرأ زيد بن علي وعيسى والحسن وأبو حنيفة وابن مقسم واليزيدي بنصيبها
 على الحال، ويروي عن الكسائي أنه قال: "لولا أنَّ اليزيديَّ سَبَقَنِي إِلَيْهِ لَقَرَأْتُ
 بِهِ" انتهى. ولا أظنُّ مثلاً هذا يَصِحُّ عَنْ مِثْلِ هَذَا. وَاحْتُلِفَ فِي ذِي الْحَالِ، فَقَالَ
 أَبُو الْبَقَاءِ: "مِنَ الضَّمِيرِ فِي "كَاذِبَةٌ" أَوْ فِي "وَقَعَتْ"، وَإِصْلَاحُهُ أَنْ يَقُولَ: أَوْ
 فَاعِلٍ "وَقَعَتْ" إِذْ لَا ضَمِيرَ فِي "وَقَعَتْ". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَأَبُو الْفَضْلِ مِنْ
 "الْوَاقِعَةِ"، ثُمَّ قَرَّرَا مَجِيءَ الْحَالِ مُتَعَدِّدَةً مِنْ ذِي حَالٍ عَنْ كِلَيْهِمَا. قَالَ أَبُو
 الْفَضْلِ: "وَإِذَا جُعِلَتْ هَذِهِ كُلُّهَا أَحْوَالاً كَانَ الْعَامِلُ فِي "إِذَا وَقَعَتْ" مَحْذُوفًا يَدُلُّ
 عَلَيْهِ الْفَحْوَى، أَي: إِذَا وَقَعَتْ يُحَاسِبُونَ.

* { إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا }

(13/290)

قوله: { إِذَا رُجَّتِ } : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "إِذَا" الْأُولَى، أَوْ تَأْكِيدًا لَهَا أَوْ خَبْرًا
 لَهَا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرٌ هَذَا جَمِيعِهِ، وَأَنْ يَكُونَ شَرْطًا، وَالْعَامِلُ
 فِيهَا: إمَّا مَقْدَرٌ وَإِمَّا فِعْلٌ الَّذِي يَلِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرَتِهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:
 "وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ بِخَافِضَةٍ رَافِعَةً، أَي: تَخْفِضُ وَتَرْفَعُ وَقَدْ رَجَّ الْأَرْضُ وَبَسَّ
 الْجِبَالَ، لِأَنَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ يَنْخَفِضُ مَا هُوَ مُرْتَفِعٌ وَيَرْتَفِعُ مَا هُوَ مُنْخَفِضٌ". قَالَ الشَّيْخُ:
 "وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ بِهِمَا مَعًا بِلِأَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مُؤَثَّرَانِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ".
 قُلْتُ: مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ كِلَيْهِمَا مُتَسَلِّطٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ

من التنازع، وحيثُتد تكون العبارةُ صحيحةً إذ يَصْدُقُ أَنَّ كلاً منهما عاملٌ فيه، وإن كان على التعاقب.

والرُّج: التحريكُ الشديدُ بمعنى رُزلت. وُبَسَّت الجبالُ: سُيِّرَت مِنْ قولهم: بَسَّ الغنمُ، أي: ساقها أو بمعنى فُتَّتْ كقوله: {يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} يدلُّ عَلَيْهِ {فَكَأَنَّ هَبَاءً مُنْبِتًا}. وقرأ زيد بن علي "رَجَّتْ" و "بَسَّتْ" مبنين للفاعل علي أَن رَجَّ وَبَسَّ يَكُونَانِ لَازِمَيْنِ وَمُتَعَدِّيَيْنِ، يَكُ أَزِيحَتِ وَذَهَبَتْ. وقرأ النخعي "مُنْبِتًا" بنقطتين مِنْ فوق، أي: متقطعاً من البتِّ. ومعنى الآية يَبُو عنه.

* { فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ }

(13/291)

قوله: { فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ } : "أصحاب" الأولى مبتدأ، و "ما" استفهامٌ فيه تعظيمٌ مبتدأ ثانٍ، و "أصحاب" الثاني خبرُه والجملةُ خبرُ الأول، وتكرارُ المبتدأ هنا بلفظه مُعَنَّ عن الضمير ومثله {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ} {الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ} ولا يكون ذلك إلا في مواضع التعظيم. وهنا سؤالٌ: وهو أن "ما" نكرةٌ وما بعده معرفة، فكان ينبغي أن يقال "ما" خبر مقدم، "وأصحاب" الثاني وشبهه مبتدأ؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء من النكرة. وهذا السؤال واردٌ على سبويه من مثل هذا، وفي قولك: "كم مالك" و "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبِي"، فإنه يُعْرَبُ ما الاستفهامية و "كم" و "أفعل" مبتدأ، وما بعدها خبرها. والجواب: أنه كثر وقوعُ النكرة خبراً عن هذه الأشياء كثرةً متزايدةً، فاطردَ البابُ ليجري على سنن واحدٍ. هكذا أجابوا، وهذا لا ينهضُ مانعاً مِنْ جوازِ أن تكون "ما" و "كم" وأفعل خبراً مقدماً. ولو قيل به لم يكن خطأ بل أقربُ إلى الصواب. والمَيْمَنَةُ: مَفْعَلَةٌ من لفظِ اليَمْنِ وكذلكِ المَسَامَةُ من اليدِ الشَّوْمِي وهي الشِّمَالُ لتشاؤمِ العربِ بها، أو من الشُّومِ.

* { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ }

قوله: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ } : فيه أوجهٌ: أحدها: أنهما مبتدأ وخبر. وفي ذلك تأويلان، أحدهما: أنه بمعنى السابقون، هم الذي اسْتُهْرَتْ حَالُهُمْ بِذَلِكَ كقولهم: أنت أنت، والناسُ الناسُ، وقوله:

4201 - أنا أبو النجم وشعري وشعري

وهذا يُقال في تعظيمِ الأمرِ وتفخيمه، وهو مذهبُ سبويه.

التأويل الثاني: أن مُتَعَلِّقَ السَّبَقَيْنِ مختلفٌ، إذ التقدير: والسابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة، / أو السابقون إلى طاعةِ الله السابقون إلى رحمته، أو السابقون إلى الخير السابقون إلى الجنة.

(13/292)

الوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ "السابقون" الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظياً، و "أولئك المقربون" جملة ابتدائية في موضوع خبر الأول، والرباط اسم الإشارة، كقوله تعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَالِكَ خَيْرٌ} في قراءة مَنْ قرأ برفع "لباس" في أحد الأوجه.

الثالث: أَنْ يَكُونَ "السابقون" نعتاً للأول، والخبر الجملة المذكورة. وهذا ينبغي أَنْ يُعْرَجَ عليه، كيف يُوصَفُ الشيء بلفظه وأيُّ فائدة في ذلك؟ والأقرب عندي - إنْ وَرَدَتْ هذه العبارة مِمَّنْ يُعْتَبَرُ - أَنْ يَكُونَ سَمَى التأكيد صفةً، وقد فعل سبويه قريباً من هذا.

الرابع: أَنْ يَكُونَ الوقف على قوله "والسابقون" ويكون قوله "السابقون، أولئك المقربون" ابتداءً وخبراً، وهذا يقتضي أَنْ يُعْطَفَ "والسابقون" على ما قبله، لكن لا يليق عطفه على ما قبله وبلبه، وإنما يليق عطفه على "أصحاب الميمنة" كأنه قيل: وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة، والسابقون، أي: ما السابقون تعظيماً لهم، فيكون شركاء لأصحاب الميمنة في التعظيم، ويكون قوله على هذا "وأصحاب المشأمة، ما أصحاب المشأمة" اعتراضاً بين المتعاطفين. وفي هذا الوجه تكلف كثير جداً.

* { فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ }

قوله: { فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ } : يجوز أَنْ يَكُونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ حَالاً من الضمير في "المقربون" وَأَنْ يَكُونَ متعلقاً به، أي: قَرَّبُوا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ فِي جَنَاتٍ، وَيَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ "في" بمعنى "إلى". وقرأ طلحة "في جنة" بالإنفراد.

* { فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ }

قوله: { ثَلَاثَةٌ } : خبر مبتدأ مضمرة، أي: هم. ويجوز أَنْ يَكُونَ مبتدأ خبره مضمرة، أي: منهم ثَلَاثَةٌ، أي: من السابقين يعني: أَنْ التَّقْسِيمَ وَقَعَ فِي السَّابِقِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ خبره { فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ } أو قوله "على سُرُر" فهذه أربعة أوجه.

(13/293)

والثَلَاثَةُ: الجماعة من الناس. وَقَيَّدَهَا الزمخشريُّ بالكثيرة وأنشد:
4202 - وجاءت إليهم ثَلَاثَةٌ خَيْدِيَّةٌ * بجيشٍ كَثِيرٍ مِنَ الْبَحْرِ مُزِيدٍ
ولم يُقَيِّدْهَا غَيْرُهُ، بل صَرَّاحٌ بِأَنَّهَا الْجَمَاعَةُ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الثَلَاثَةُ قِطْعَةٌ مَجْتَمِعَةٌ مِنَ الصُّوفِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلْغَنَمِ: ثَلَاثَةٌ. قُلْتُ: يَعْنِي بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

4203 - أَمَرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا * لَوْ أَنَّ تُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا * أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ
إِمَّا لَا

انتهى. ثم قال الراغب: "ولا اعتبار الاجتماع قيل: "ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْلِيَيْنِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ"، أي: جماعة وتلثت كذا: تناولت ثَلَاثَةً مِنْهُ. وَثَلَّ عَرَسَهُ: أَسْقَطَ ثَلَاثَةً مِنْهُ. وَالثَّلَلُ: قِصْرُ الْأَسْنَانِ لِسُقُوطِ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا. وَأَثَلَّ فَمَهُ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ. وَتَثَلَّتِ

الرَّكِيَّةُ: تَهَدَّمَتْ " انتهى. فقد أطلق أنها الجماعة من غير قَيْدِ بَقْلَةٍ ولا كَثْرَةٍ،
والكثرة التي فهمها الزمخشريُّ قد تكونُ من السِّيَاقِ. و "مِنِ الْأَوَّلِينَ" صفةٌ
لثَلَّة، وكذلك "مِنِ الْآخِرِينَ" صفةٌ لقليل.

* { عَلَى سُرْرِ مَوْضُوتَةٍ }

وقرأ زيد بن علي وأبو السَّمَّال "سُرْر" بفتح الراء الأولى وقد تقدّم أنها لغةٌ
لبعض كلبٍ وتميم. والمَوْضُوتَةُ: المَنْسُوجَةُ وأصله مِنْ: وَصَنْتُ الشَّيْءَ، أَي:
رَكَّبْتُ بعضه على بعض. ومنه قيل للدَّرْعِ: مَوْضُوتَةٌ لِتَرَكَبَ حَلِقِيهَا. قال
الأعشى:

4204 - وَمِنْ نَسِجِ دَاوَدَ مَوْضُوتَةً * تَسِيرُ مَعَ الْحَيِّ عَيْرًا فَعِيرًا
ومنه أيضاً "وَصَيْنِ النَّاقَةِ، وهو جِزَامُهَا لِتَرَكَبَ طَائِقَاتِهِ قال الراجز:
4205 - إِلَيْكَ تَعْدُو قَلِقًا وَصِيئَهَا * مُعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَنِيئَهَا
وقال الراغب: "الْوَصْنُ: نَسِجُ الدَّرْعِ. وَيُسْتَعَالُ لِكُلِّ نَسِجٍ مُحْكَمٍ"، فجعله أصلاً
في نَسِجِ الدَّرْعِ. قال المشاعر:
4206 - تَقُولُ وَقَدْ دَرَأْتُ لَهَا وَصِيئِي * أَهَذَا دَيْئُهُ أَبَدًا وَدَيْنِي
أَي: جِزَامِي.

(13/294)

* { مُتَّكِنِينَ عَلَيَّهَا مُتَّقَابِلِينَ }

قوله: { مُتَّكِنِينَ ، مُتَّقَابِلِينَ } : حالان من الضمير في "على سُرْر" ويجوز أن
تكونَ حالاً متداخلةً، فيكون "متقابلين" حالاً من ضمير "متكئين".

* { يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانُ مُحَلَّدُونَ }

قوله: { يَطُوفُ } : يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً، وَأَنْ يَكُونَ استثناءً.

* { بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ }

و "بأكواب" متعلقٌ بـ"يَطُوفُ". والأباريق: / جمع إبريق، وهو مِنْ أُنْبِيَةِ الحَمْرِ
قال:

4207 - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ * قَرَعُ الْقَوَاقِرِ أَقْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
وقال عدي بن زيد:

4208 - وَتَدَاعَوْا عَلَى الصَّبُوحِ فِجَاءَتْ * قَيْنُهُ فِي يَمِينِهَا إِبْرِيقُ

وقال آخر:

4209 - كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرَفٍ * مُقَدَّمٌ بِسَبَابِ الْكُتَّانِ مَلْنُومٌ
ووزنه إِفْعِيلٌ لِاشْتِقَاقِهِ مِنَ الْبَرِيقِ وَالْإِبْرِيقُ مَا لَهُ حُرْطُومٌ. قال بعضهم: وَأَدُنُّ.
وتقدّم تفسيرُ الأكوَابِ.

* { لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنَزَّفُونَ }

قوله: { لَا يُصَدَّعُونَ } : يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً من الضمير في "عليهم" ومعنى لَا يُصَدَّعُونَ عنها أي: بسببها. قال الزمخشري: "وحقيقته: لَا يُصَدَّرُ صُدَاعُهُمْ عنها" والصُّدَاعُ: هو الداءُ المعروفُ الذي يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ فِي رَأْسِهِ، والخبرُ تَوَثَّرَ فِيهِ. قال علقمة بن عبدة في وصف الخمر:

4210 - تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِئُهَا
وَلَا يَخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمُ

(13/295)

ولام قرأت هذا الدواين على الشيخ أثير الدين أبي حيان رحمه الله قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقال لي: لَمَّا قرأته على الشيخ أبي جعفر ابن الزبير قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقيل: لَا يُصَدَّعُونَ: لَا يُفَرَّقُونَ كما يَتَفَرَّقُ الشَّرْبُ عَنِ الشَّرَابِ لِلْعَوَارِضِ الدَّنيوية. وَمِنْ مَجِيءِ تَصَدَّعَ بِمعنى تَفَرَّقَ قوله: "فتصدَّع السحابُ عن المدينة"، أي: تَفَرَّقَ. وَيُرْجَّحُ قِراءَةَ مجاهد "لَا يَصَدَّعُونَ" بفتح الياءِ وتشديد الصادِ. والأصلُ: يَتَصَدَّعُونَ، أي: يَتَفَرَّقُونَ كقوله: تعالى: {يَوْمَئِذٍ يَصَدَّعُونَ}. وحكى الزمخشري قراءةً وهي "لَا يُصَدَّعُونَ" بضم الياءِ وتخفيفِ الصادِ وكسرِ الدالِ مشددةً. قال: أي لَا يُصَدَّعُ بعضهم بعضاً، أي: لَا يُفَرَّقُونَهُمْ. وتقدَّم الخِلافُ بين السبعةِ في "يُنزَّفُونَ" وتفسير ذلك.

وقرأ ابن أبي إسحاق بفتح الياءِ وكسر الزاي مِنْ تَرَفَ الْبَيْتِ، أي: اسْتَقِي مَا فِيهَا. والمعنى: لَا تَنَقِّدُ خَمْرُهُمْ. قال الشيخ: "وابن أبي إسحاق أيضاً، وعبد الله والجدرِيُّ والأعمشُ وطلحةٌ وعيسى، بضمِّ الياءِ وكسر الزاي أي: لَا يَفْنَى لَهُمْ شَرَابٌ". قلت: وهذا عجيبٌ منه فإنه قد تقدَّم في الصافات أن الكوفيين يَفْرَوْنَ فِي الْوَأَقِعَةِ بِكسر الزاي، وقد نقل هو هذه القراءة في قصيدته.

* { وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ }

قوله: { وَفَاكِهَةٍ } : العَامَّةُ على جَرِّ "فاكهةٍ ولحمٍ" تَسْقَأُ علي "أكواب" أي: يطوفون عليهم بهذه الأشياء: المأكول والمشروب والمتفكه به، وهذا كمالُ العيشةِ الراضيةِ. وقرأ زيد بن علي وأبو عبد الرحمن برفعهما، على الابتداء، والخبرُ مقدَّرٌ أي: ولهم كذا.

* { وَخُورٍ عَيْنٌ }

(13/296)

قوله: { وَحُورٌ } قرأ الأخوان بجرّ "حور عين". والباقون برفعيهما. والنخعيّ:
 "وجير عين" بقلب الواو ياءً وجرّهما، وأبّي وعبد الله "حُوراً عيناً" بنصبهما.
 فأما الجرّ فمن أوجه، أحدها: أنه عطفتُ على { جَنّاتِ النَّعِيمِ } كأنه قيل: هم في
 جنات وفاكهة ولحم وحور، قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وهذا فيه بُعْدٌ
 وتفكيكٌ كلامٍ مرتبطٌ بعضه ببعض، وهو فُهُمٌ أعجمي". قلت: والذي ذهب إليه
 معنى حسنٌ جداً، وهو على حَدْفِ مضافٍ أي: وفي مقاربة حور، وهذا هو الذي
 عناه الزمخشري. وقد صرّح غيرُه بتقدير هذا المضاف. الثاني: أنه معطوفٌ
 على "أكواب" وذلك بتجوّز في قوله: "يطوف" إذ معناه: يُتعمّون عليه حقيقةً،
 وأن الولدانَ يطوفون عليهم بالحور أيضاً، فإن فيه لذةً لهم، طافوا عليهم
 بالمأكول والمشروب والمُتَّفَكة بعد المنكوح، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء
 وقطرب. ولا التفات إلى قول أبي البقاء: "عطفاً على أكواب في اللفظ دون
 المعنى؛ لأنّ الحور لا يُطاف بها".
 وأمّا الرفعُ فمن أوجه أيضاً، عطفاً على "ولدان"، أي: إنّ الحورَ يَطْفَنَ عليهم
 بذلك، كما الولائدُ في الدنيا. وقال أبو البقاء: "أي: يَطْفَنَ عليهم للتنعم لا
 للخدمة" قلت: / وهو للخدمة أبلغ؛ لأنهم إذا خدمهم مثل أولئك، فما الظنُّ
 بالمُوطوءات؟ الثاني: أن يُعطَفَ على الضمير المستكنِّ في "مُتَّكِنين" وسوّغ
 ذلك الفصلُ بما بينهما. الثالث: أن يُعطَفَ على مبتدأ وخبر حُذفاً معاً تقديره:
 لهم هذا كله وحور عين، قاله الشيخ، وفيه نظر؛ لأنّه عُطِفَ على المبتدأ وحده،
 وذلك الخبرُ له ولما عُطِفَ هو عليه.

الرابع: أن يكون مبتدأً، خبره مضمّرٌ تقديره: ولهم، أوفيهما، أو تمّ حور. وقال
 الزمخشري "على حور كبيت الكتاب":
 4211 - * إلا رَوَاكَدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

(13/297)

الخامس: أن يكون خبراً لمبتدأ مضمّر، أي: نساؤهم حورٌ قوله أبو البقاء. وأمّا
 النصبُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ فَعَل، أي: يَعْطُونَ، أو يَرْتُونَ
 حُوراً، والثاني: أن يكونَ محمولاً على معنى: يَطوف عليهم؛ لأن معناه يُعْطُونَ
 كذا وكذا فعطف عليه هذا. وقال مكّي: "ويجوز النصبُ على أن يُحْمَلَ أيضاً
 على المعنى؛ لأنّ معنى يَطوفُ ولدانٌ بكذا وكذا يَعْطُونَ كذا وكذا، ثم عطف
 حوراً على معناه" فكانه لم يَطْلَعْ عليها قراءةً.
 وأمّا قراءة "وجير" فلمجاورتها "عين" ولأنّ الياءَ أخفُّ من الواو، ونظيره في
 في التّغيير للمجاورة: "أَحَدَهُ ما قَدَّمَ وما حَدَّثَ" بضم دال "حَدَّثَ" لأجل "قَدَّمَ"
 وإِذَا أُفْرِدَ مِنْهُ فَتَحَّتْ دالُه فقط، وقوله عليه السلام: "وربّ السمواتِ ومن
 أظللنَّ وربّ الشياطينِ ومن أظللنَّ" وقوله عليه السلام: "أيتكّن صاحبُ الجملِ
 الأربابَ تَبَحُّها كلابُ الحوَّاب" فك "الأرباب" لأجل "الحوَّاب".
 وقرأ قتادة "وحور عين" بالرفع والإضافة لـ "عين" وابن مقسم بالنصب
 والإضافة وقد تقدّم توجيهُ الرفع والنصب. وأمّا الإضافةُ فمن إضافة الموصوف
 لصفته مؤولاً. وقرأ عكرمة "وحوراءَ عينا" بإفراجهما على إرادة الجنس. وهذه
 القراءةُ تحتل وجهين: أحدهما: أن تكونَ نصباً كقراءة أبيّ وعبد الله، وأن

تكونَ جَزَاءً، كقراءة الأخوين؛ لأن هذين الاسمين لا ينصرفان فهما محتملان للوجهين. وتقدّم الكلام في اشتقاق العين.

* { كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ }

* { جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

: و { كَأَمْثَالِ } صفه أو حال. و "جزاء" مفعول من أجله، أو مصدر، أي: يُجَزَوْنَ جزاءً.

* { إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا }

(13/298)

قوله: { إِلَّا قِيلاً } : فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقطع وهذا واضح؛ لأنه لم يندرج تحت اللغو والتأثيم. والثاني: أنه متصل وفيه بُعد، وكان هذا رأى أن الأصل لا يسمعون فيها كلاماً فاندرج عند فيه. وقال مكّي: "وقيل: منصوبٌ بيسمعون" وكأنه أراد هذا القول.

قوله: { سَلَامًا سَلَامًا } فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من "قِيلاً" أي: لا يسمعون فيها إلا سلاماً سلاماً. الثاني: أنه نعتٌ لقيلاً. الثالث: أنه منصوبٌ بنفس "قِيلاً" أي: إلا أن يقولوا: سلاماً سلاماً، هو قول الزجاج. الرابع: أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدر، ذلك الفعل محكيٌّ بـ "قِيلاً" تقديره: إلا قِيلاً اسلموا سلاماً.

وقرىء "سَلَامٌ" بالرفع قال الزمخشري: "على الحكاية". قال مكّي: "ويجوزُ في الكلام الرفعُ على معنى: سلامٌ عليكم، ابتداءً وخبرٌ" وكأنه ليم يعرفها قراءةً.

* { فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ }

قوله: { مَّخْضُودٍ } : المخضودُ: الذي قُطِعَ شَوْكُهُ، مِنْ حَصَدْتُهُ أَي: قَطَعْتُهُ. وقيل الموقرُ من الحمل حتى لا يتبين ساقه وتنبني أغصانه من حصدت الغصن أي ثبته. قال أمية بن أبي الصلت:
4212 - إن الحدائق في الجنان ظليله * فيها الكواعبُ سدرها مخضودُ

(13/299)

والطلحُ: جمع الطلحُ وهي العظيمة من العضاة. وقيل: هي أم عَيَّلان. قال مجاهد: ولكن ثمرها أخلى من العسل. وقيل: هو الموز. ومعنى مَنضود أي: متراكب. وفي التفسير: لا يرى له ساقٌ من كثرة ثمره. وقرأ علي رضي الله

عنه وعبد الله وجعفر بن محمد "وطلّع" بالعين، ولمّا قرأها علي رضي الله عنه قال: وما سَأُنُّ الطَّلْحُ؟ واستدلّ بقوله: {لَهَا طَلْعٌ تَضِيدٌ} فقيل له: أَنْحَوْلُهَا؟ فقال: أَيُّ الْقُرْآنِ لَا تُهَاجُ الْيَوْمَ وَلَا تُحَوَّلُ. ويُروى عن ابن عباس مثله. ومَسْكُوبٌ: أَي مَضْبُوبٌ بكثرة. وقُرِيءَ برفع "فاكهة" أي: وهناك، أولهم، أو فيها، أو تَمَّ فاكهة.

* { لَّا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ }

قوله: {لَّا مَقْطُوعَةٌ}: فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لفاكهة "ولا" للنفي، كقولك: "مَرَّرْتُ برجل لا طويل ولا قصير" ولذلك لزم تكرارها. والثاني: هو معطوفٌ على فاكهة، / و "لا" عَاطِفَةٌ قاله أبو البقاء. وحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ موصوفٍ أي: لا فاكهةٍ مقطوعةٍ؛ لئلا تُعْطَفَ الصفةُ على موصوفها.

* { وَفُرْشٍ مَرْفُوعَةٍ }

قوله: {وَفُرْشٍ}: العامَّةُ على ضمِّ الراء جمع فراش. وأبو حيوه بسكونها وهي مخففة من المشهورة. والفُرْشُ قيل: هي القماشُ المعهودُ. ومرفوعة على الأسيرة. وقيل: هي كناية عن النساء، كما كُنِيَ عنهنَّ باللباس، قاله أبو عبيدة وغيره. قالوا: ولذلك أعاد الضمير عليهنَّ باللباس، قاله أبو عبيدة وغيره. قالوا: ولذلك أعاد الضمير عليهنَّ في قوله: "إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ". وأجاب غيرهم: بأنه عائدٌ على النساءِ الدالَّ عليهنَّ الفُرْشُ. وقيل: يعودُ علي "حُور" المتقدمة. وعن الأخفش: هُنَّ ضميرٌ لمن لم يَجْرٍ له ذِكْرٌ، يعني يدلُّ عليه السِّياقُ.

* { عُرْبًا أَثْرَابًا }

(13/300)

قوله: {عُرْبًا}: جمع عَرُوبٍ كصَبُورٍ وَضُبُرٍ. والعَرُوبُ: المتحَبِّبة إلى بَعْلِها. وقيل: الحسنة. وقيل: المُحْسِنَةُ لكلامها. وقرأ حمزة وأبو بكر بسكونِ الراء، وهذا كرسُلٍ ورُسُلٍ، وفُرْشٍ وفُرْشٍ، وقال ابن عباس: "هي العواتق". وأنشد للبيد:

4213 - وفي الخُدورِ عَرُوبٌ غيرُ فاحِشَةٍ * رَبَّاءِ الرَّوَادِفِ يَعْشَى دوتَهَا البَصْرُ
قوله: {أَثْرَابًا} جمع تَرَبٍّ وهو المساوي لك في سِتِّكَ؛ لَأَنَّهُ يَمَسُّ جِلْدَهَا الترابُ في وقتٍ واحدٍ، وهو أكد في الائتلاف، وهو من الأسماء التي لا تتعرَّفُ بالإضافة لأنه في معنى الصفة، إذ معناه: مُساويك، ومثله "خِدُّكَ" لأنه في معنى صاحبك.

* { لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ }

قوله: {لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ}: في هذه اللامِ وجهان؛ أحدهما: أنها متعلِّقة

بـ"أَنْشَأْتَاهُنَّ" أي: لأجل. والثاني: أنها متعلقة بـ"أَثْرَابًا" كقولك: هذا تَرُبُّ لهذا أي: مُساوٍ له.

* { وَطِلٌّ مِّنْ يَّخْمُومٍ }

وَالْيَخْمُومُ وَزَنَهُ فَيَعُولُ. قال أبو البقاء: "مِنْ الْحَمَمِ أَوْ الْحَمِيمِ" وَالْيَخْمُومُ قِيلَ: هُوَ الدُّخَانُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ. وقيل: وادٍ في جهنم. وقيل: اسمٌ من أسمائها، والأولُ أظهرُ.

* { لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ }

قوله: { لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ } : صفتان للظلِّ كقوله: "مِنْ يَّخْمُومٍ". وفيه أنه قد قَدَّمَ غَيْرَ الصَّرِيحَةِ عَلَى الصَّرِيحَةِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ صِفَةً لِيَخْمُومٍ، وَإِنْ كَانَ السِّبَاقُ يُرْتَبِدُ إِلَى الْأَوَّلِ.

وقرأ ابنُ أبي عبلة { لا باردٌ ولا كريمٌ } برفعهما أي: هو لا باردٌ كقوله: 4214 - * فَأَيُّتُ لَا حَرِيحٌ وَلَا مَحْرُومٌ

* { وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ }

(13/301)

قوله: { الْحِنثِ } : هو في أصل كلامهم العِدْلُ الثَقِيلُ، وَسُمِّيَ بِهِ الذَّنْبُ وَالإِثْمُ لثِقَلِهِمَا، قَالَه الْخَطَّابِيُّ: وَفَلَانٌ حَنَثَ فِي يَمِينِهِ أَيْ: لَمْ يَفِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَأْتِمُّ غَالِبًا، وَيُعَبِّرُ بِالْحِنْثِ عَنِ الْبُلُوغِ وَمِنْهُ "لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ" وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِيَّاهُ يُؤَاخِذُ بِالْحِنْثِ أَيْ بِالذَّنْبِ. وَتَحَنَّثَ فَلَانٌ أَيْ: جَاءَتْهُ الْحِنْثُ. وَفِي الْحَدِيثِ: "كَانَ يَتَحَنَّثُ بَغَارِ حِرَاءٍ" أَيْ يَتَعَبَّدُ لِمَجَانِبَتِهِ الْإِثْمِ نَحْوُ: تَحَرَّجَ فَتَفَعَّلَ فِي هَذِهِ كُلِّهَا لِلْسَّلْبِ.

* { وَكَانُوا يُقُولُونَ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ }

قوله: { إِذَا مِتْنَا } : قد تقدّم تقرير هذا كَلِّهِ فِي الصَّافَاتِ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِيِّ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ فَاعْنَى ذَلِكَ عَنِ إِعَادَةِ كُلِّ ذَلِكَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

* { لَاكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ رَّقُومٍ }

(13/302)

قوله: { مِنْ شَجَرٍ مِّنْ رَّقُومٍ } : فِيهِ أَوْجُهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ "مِنْ" الْأُولَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَالثَّانِيَةِ لِلْبَيَانِ أَيْ: مُبْتَدِئُونَ الْأَكْلِ مِنْ شَجَرٍ هُوَ رَقُومٍ. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ

"مِنْ" الثانيةُ صفةٌ لشجر، فتتعلقُ بمحذوفٍ أي: مستقر. والثالث: أَنْ تكونَ "مِنْ" الأولى مزيدةً أي: لأكلون شجراً، و"مِنْ" الثانيةُ على ما تقدّم فيها من الوجهين الرابع: عكسٌ هذا، وهو أَنْ تكونَ الثانيةُ مزيدةً أي: لأكلون رَقُومًا، و"مِنْ" الأولى للابتداء، أو ي محلّ نصبٍ على الحال مِنْ "رَقُوم" أي: كائناً مِنْ شجر، ولو تأخّر لكان صفةً. الخامس: أَنْ "مِنْ شجر" صفةٌ لمفعول محذوفٍ أي: لأكلون شيئاً مِنْ شجر، "وَمِنْ رَقُوم" على هذا نعتٌ لشجر، أو لشيءٍ المحذوف. السادس: أَنْ الأولى للتبعيض، والثانيةُ يدلُّ منها، والضمير في "منها" عائِدٌ على الشجر. وفي "عليه" للشجر أيضاً، وقد تقدّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسم الجنس وتأنيته، وأنها لغتان. وقيل: في "عليه" عائدةٌ على الرقوم. وقال أبو البقاء: "للمأكول". وقال ابن عطية: "للمأكول أو الأكل". انتهى وفي قوله: "الأكل" بُعْدٌ. وقال الرمخشري: "وأثبت ضميرَ الشجرة على معنى، وذكره على اللفظ في "منها" و"عليه". وَمَنْ قرأ {مِنْ شَجَرٍ مِّن رَّقُومٍ} فقد جعل الضميرين للشجرة، وإنما ذكر الثاني على تأويل الرقوم لأنه تفسيرها.

* { فَسَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ }

(13/303)

قوله: { شَرِبَ الْهَيْمِ } : قرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ بضم الشين، وباقي السبعة بفتحها، ومجاهد وأبو عثمان النهدي بكسرها فقليل: الثلاث لغاتٌ في مصدر شَرِبَ، والمقيسُ منها إنما هو المفتوح. وقيلك المصدرُ هو المفتوح والمضموم والمكسرُ اسمانِ لِمَا يُشْرَبُ كالرَّغِي والطَّخَن. / وقال الكسائي: يُقالُ شَرِبْتُ شَرِبًا وشَرِبًا. وبيروى قولُ جعفر: "أَيامٌ مِنى أَيامٌ أَكَلٍ وشَرِبٍ وِبِعَالٍ" بفتح الشين. والشَّرِبُ في غير هذا اسمٌ للجماعةِ الشارِبين قال:
4215 - كَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ * سَفُودٌ شَرِبَ تَسُوهُ عِنْدَ مُقْتَادٍ
والمعنى: مثل شَرِبَ الهيم. والهيمُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه جَمْعُ هَيْمٍ أو هَيْمَاءٍ، وهو الجَمَلُ والناقةُ التي أصابها الهَيْمُ وهو داءٌ مُعْطِشٌ تشرب الإبلُ منه إلى أن تموت أو تَسْقُمُ سَقْمًا شديدًا، والأصل: هَيْمُ الهاءِ كَأَحْمَرٍ وَحُمْرَاءٍ وَحُمْرٍ، فقلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الباءُ، وذلك نحو: بَيْضٌ في أبيض. وأنشد لذي الرمة:
4216 - فأصْبَحْتُ كَالهَيْمَاءِ لا المَاءِ مُبْرِدٌ * صَدَاها ولا يَقْضِي عليها هَيْمًاها

(13/304)